



بحوث ودراسات :

- الأساليب الشائعة للتنشئة الاجتماعية في الريف المصري
الدكتور محمود عبد القادر و الهام عفيفي
- أوضاع عمال التراحيل ومشاكلهم في مصر
الدكتور رقيه مرشدي
- النموذج وبناء النظرية السوسيولوجية
الدكتور ناهد صالح
- كفاءة الاتجاه الوظيفي في دراسة التغير الاجتماعي
على ليله

- مؤتمرات
- كتب جديدة
- رسائل جامعية

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس مجلس الإدارة
الدكتور أحمد محمد خليفة

اعضاء مجلس الإدارة :

المستشار ابراهيم مصطفى القليوبى ، الدكتور حسن المساعدي ، الدكتور حسن
عبد الفتاح ، اللواء حسين محمود ابراهيم ، المستشار حسين عوض بريقى
الدكتور زكريا الدروى ، الدكتور على المفتى ، الأستاذ عبد النعم المغربي ، المستشار
عبدى بغدادى ، اللواء محمود احمد خليل ، المستشار محمد فتحى ، الدكتور مختار حمزه

الجلة الاجتماعية القومية

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
بريد الجزيرة - القاهرة

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور أحمد محمد خليفة

نائب رئيس التحرير
الدكتورة ناهد صالح

سكرتير التحرير
محمد هويدى

لجنة النشر

الأستاذ الدكتور سيد عويس ، الدكتور عادل عازز ، الدكتور ناهد صالح ،
الدكتور حسين مكايى ، صلاح قنصوه ، عصام المدينى

لجنة النشر	تصدر ثلاث مرات في انعام	الاشتراك عن السنة (ثلاثة اعداد)
ثلاثون قرشا	يناير ، مايو ، سبتمبر	ثمانون قرشا

المجلة الاجتماعية القومية

العدد الاول

المجلد الثانى عشر

يناير ١٩٧٥

صفحة

محتويات العدد

١ - الأساليب الشائعة للتنشئة الاجتماعية فى الريف المصرى

٣

الدكتور محمود عبد القادر والهم عفيفى .

٢ - أوضاع عمال التراحيل ومشاكلهم فى مصر

٦١

الدكتورة رقية مرشدى بركات

٣ - النموذج وبناء النظرية السوسولوجية

٧٩

الدكتور ناهد صالح

٤ - كفاءة الاتجاه الوظيفى فى دراسة التغير الاجتماعى

١٠٩

على ليلة

١٥٣

مؤتمرات : الدكتور عزت حجازى ، السيد يس

١٧٩

كتيب جديد : وداك سليمان ، أحمد عبد الله

١٩٣

رسائل جامعية (أعد بإشراف هيئة التحرير)

تقترح هيئة تحرير المجلة ان يراعى
لهما يرسل اليها من مقالات الشكليات
الآتية :

١ - ان يذكر عنوان المقال موجزا ،
ويتبع باسم كاتبه ومؤلفاته
العلمية وخبراته ومؤلفاته في
ميدان المقال او ما يتصل به .

٢ - ان يورد في صدر المقال عرض
موجز لرؤوس الموضوعات الكبيرة
التي عولجت فيه .

٣ - ان يكون الشكل العام للمقال :
- مقدمة للتصريف بالشكلة ، وعرض
موجز للدراسات السابقة :
- خطة الدراسة

- عرض البيانات التي توافرت من
البحث .

- تحليل البيانات وتفسيرها .
- مناقشة النتائج .

٤ - ان يكون الثبوت الصادر على النحو
التالي :

- للكتيب . اسم المؤلف ، اسم

الكتاب ، بلد النشر ، الناشر
الطبعة ، سنة النشر ، الصفحات .
- للمقالات من مجالات : اسم المؤلف ،
عنوان المقال ، اسم المجلة
(مختصرا) ، المصنف ، المجلد .
الصفحات .

- للمقالات من الموسوعات : اسم
المؤلف ، عنوان المقال (اسم
الموسوعة) تاريخ النشر .

وتثبت المصادر في نهاية المقال
مرتبة حسب الترتيب النهائي
لاسماء المؤلفين . وتورد الاحالات
الى المصادر في المتن في صورة .
(اسم المؤلف ، الرقم المسلسل
للمصدر الوارد في نهاية المقال
الصفحات) .

٥ - ان يرسل المقال الى مكتبات
تحرير المجلة منسوخا على الآلة
الكاتبة من اصل وصورتين على
ورق كوارتو . مع مراعاة ثراء
هامشين جانبيين عريضين ،
ومسافة مزدوجة بين السطور .

دراسة ميدانية عن

الأساليب الشائعة للتنشئة الاجتماعية في الريف المصرى *

الدكتور محمود عبد القادر محمد على ، الهام عفيفى

تعريف بالبحث

هذا البحث يعبر عن دراسة ميدانية عن أساليب التنشئة الاجتماعية في الريف المصرى وأثرها فى شخصية أطفال الريف . وضعت خطته منذ عام ١٩٦٨ كمشروع قومى لدراسة شاملة ومتعمقة عن تربية الطفل وشخصيته فى الريف المصرى - بعد أن توافر لدى المكتبة النفسية الاجتماعية فى مصر تراث لا بأس به من الدراسات المماثلة عن الحضر خصوصا مدينة القاهرة الكبرى ، وقد قسمت هذه الخطة الى مراحل ، تبدأ اولها بعملية توثيق لجميع الدراسات المتعلقة بالتنشئة أو المرتبطة بها فى المجتمع المصرى ، والمرحلة الثانية تتضمن أدوات الدراسة ، وهى تمثل استخبار لاتجاهات الوالدين نحو تنشئة الطفل ، يتكون من قسمين ، أحدهما خاص بالوالدة والاخر خاص بالوالد ، ومقياس لاتجاهات الطفل والمراهق نحو والديه ، ومقياس متعدد الأوجه للشخصية (الطفل والمراهق ايضا) ولقد امتدت هذه المرحلة من منتصف عام ١٩٦٨ حتى منتصف عام ١٩٧٥ حيث مرت هذه الأدوات بمراحل متعددة من التصميم وتحليل الواحدات والثبات والصدق على عينات ممثلة من الريف والى حد ما الحضر المصرى . ثم بدأت المرحلة الثالثة فى صيف عام ١٩٧٠ باختيار

(*) تتكون هيئة البحث من الدكتور محمود عبد القادر مشرفا - خبير أول بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنايئة والسيدة الهام عفيفى عضوا وسكرتيرا فنيا للبحث - باحثة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنايئة .

(**) صاغ التقرير الدكتور محمود عبد القادر .

عينة ممثلة للريف المصرى (الوجه البحرى) تتكون من ٧١٢ أسرة موزعة على معظم محافظات الوجه البحرى ، حيث انتخبت من كل محافظة ثلاث قرى بناء على شروط معينة . وطبقت أدوات الدراسة على الآباء والامهات فى هذه الأسرة حيث كان يشترط لتطبيق مقاييس الشخصية والاتجاهات على هؤلاء الابناء ان يكونوا ملتحقين فى مدارس اعدادية (او فى الصف الأخير من المدرسة الابتدائية) ليقسنى بهم الاجابه على فقرات هذه المقاييس التى وضعت خصيصا لبناء على مواصفات معينة واسستخرجت معيبرها فى الريف والحضر على هذا الاساس (للأعمال من سن ١١ سنة الى ١٥ سنة) واستكملت المرحلة الثالثة - بعد انتهاء العمل الميدانى خلال عام ١٩٧١ وصيف عام ١٩٧٢ - بتحليل الاحصائى لاستجابات جميع افراد عينة ، الدراسة سواء كانوا آباء او أمهات أو أبناء . وفيما يتعلق باستخبار التنشئة الاجتماعية ، فقد حلت استجاباته بناء على مفسردات مقياس المكانة الاقتصادية والاجتماعية للأسرة الريفية الذى أعد خصيصا لهذا الغرض وأرفق بالاستخبار . وتبين أن أهم مؤشرات هذا المقياس وأكثرها اتصافا بأساليب التنشئة الاجتماعية هى متغيرات : تعليم الأم ، تعليم الأب ، مهنة الأب وحجم الحياة ، عمر الوالدين ، عدد أفراد الأسرة (حجمها) . كما حلت بيانات الاستخبار فى نطاق متغير جنسى الطفل حيث يفترض أن الأساليب التى يتبعها الوالدان فى تنشئة الطفل قد تختلف باختلاف جنسه .

والتقرير الحالى - وهو الأول فى هذه لدراسة - سوف يتناول ثلاثة مواقف رئيسية هى الرضاغة والفظام والنظام ، وذلك من خلال استجابات الامهات على أن تتولى التقارير التالية مهمة عرض بقية نتائج هذه الدراسة تباعا .

(٣) من المفروض أن تبدأ الوحدة بالمرحلة الرابعة والاخيرة من هذا البحث بعد استكمال كتابة التقارير النهائية للمراحل السابقة . وسوف تركز هذه المرحلة على ريف الوجه القبلى وبعض المجتمعات البدوية خصوصا الصحراء الغربية ، على أن تستخدم نفس المنهج والأدوات .

التقرير الاول

مواقف الرضاعة والغطام والنظام

المشكلة والمهـدف :

لا شك أن موضوع تنشئة الطفل يعتبر قاسماً مشتركاً بين الدراسات السلوكية والانثروبولوجية والاجتماعية والثقافية ، وانه فى الامكان تناوله من احدى هذه الزوايا ، ولكن الافضل تناوله من أكثر من زاوية حتى تأتى نتائج الدراسة متكاملة بقدر الامكان .

ومهما كانت الزوايا التى يعالج بها هذا الموضوع المتشعب ، فانه فى النهاية يمكن النظر الى النتائج من خلال الزوايا الاخرى لاحداث الحد الأدنى من التكامل المطلوب . وإذا كنّ موضوع التنشئة الاجتماعية يدخل برمته فى نطاق البحوث الاساسية للعلوم السلوكية بصفة خاصة والانسانية بصفة عامة ، الا ان تطبيقاته تكاد ألا تقع تحت حصر ، ويكفى ان نتأخّر أى دراسة ميدانية عن هذا الموضوع يمكن ان تنظم بسهولة داخل اطار النظريات السلوكية المعاصرة وتحدث فيها التعديل وتمدها بمؤشرات مناسبة لتدعيمها أو تعديلها على النحو الذى يتفق مع تقبُّل هذه النظريات وطبيعة النتائج المستقاة .

وفى الدول النامية - مثل مصر - تعتبر مثل هذه الدراسات أكثر من ضرورة نظراً لما يمكن ان يقرّب عليها من نتائج نظرية وتطبيقية متعددة . فمن الناحية النظرية يمكن إثراء النظريات السابقة - المستعارة من الخارج - لتعديلها على النحو الذى يتفق وطبيعة مشكلاتنا الاجتماعية والسلوكية المختلفة فى محاولة تمصيرها أو تقنينها على بيئتنا ومشكلاتنا المحلية وما يمكن ان يقرّب عنه من ظواهر قد لا تكون واضحة فى المجتمعات التى نشأت فيها هذه النظريات المستعارة .

(*) صاغ هذا التقرير الدكتور محمود عبد القادر - المشرف على البحث خلال شهر يوليو

من عام ١٩٧٢ .

ومن الناحية التطبيقية ، فإنه واضح لنا جميعا ، أن أكثر التحديات التى تواجه التنمية الاجتماعية التى هى هدف المجتمع ، تكمن فى الانسان . هذا الانسان المصرى الذى ما زال اسير تربية تقليدية كانت تخدم اهدافا مجتمعية لم يعد للكثير منها وجود فى عصر السيبرنتيك والقضاء ، وكانت تدعم قوما لحل الكثير منها لم يعد له وظيفة بل أصبح بعضها معارضا للمقيم العصرية ، وكانت فى النهاية تكسب الانسان المصرى شخصيته المميزة التى شكلت لتواجه ظروفًا معينة بهدف التكيف معها ، ولعل الكثير من هذه الظروف قد تغيرت وتبدلت ومن ثم أصبح أكثر من جانب من جوانب هذه الشخصية الاجتماعية المكتسبة غير مؤهل اجتماعيا ونفسيا وثقافيا منذ البداية - أعنى منذ تشكله وتطبيع اجتماعيا للمواءمة مع هذه الظروف بل والاهم أن ظروف العصر تتسم بالتغير السريع والاستقلال والتحرر والتوقيت المرفه وتطوير الكلاسيكية و ٠٠٠ الخ ، وقدل مشاهدات اليومية أننا أو الكثير منا لم يعد ابناؤه لهذا كله أو حتى بعضه ومن هنا كانت أزمة الانسان ومجتمعه فى عصر لا يعرف التوقف أو الجمود ، فى عصر أساسه الدينامية التغير والتجديد والتطور .

وتربية الطفل أو التنشئة الاجتماعية على هذا النحو تتضمن اهم العمليات (١) الى يستطيع بها الوليد البشرى المزود بإمكانيات سلوكية فطرية ان يتطور وينمو سلوكيا واجتماعيا بحيث يصبح شخصية اجتماعية تعمل وفق احكام جماعتها ومعايير ثقافتها ومن ثم فان هذه العمليات تتضمن تعليم الطفل طرق التعبير الاجتماعى عن الدوافع المختلفة واشباعها بأساليب معترف بها اجتماعيا ، حتى يستطيع عن طريق هذا الاعتراف ان يتوافق مع نفسه ومع البيئة التى يعيش فيها .

ويدهى ان عملتى التعلم (او التدريب) والتوافق لا تتم الا عن

1) Th. M. Newcomb : « Social Psychology » London : Tavistock Publications, 1952, PP : 475-476.

طريق تفاعل الطفل (٢) الدائم مع البيئة الاجتماعية الموكل اليها القيام بهذه العملية ، الاسرة - اذ هي - نهاية عن المجتمع - تحدد له اهم المواقف الاجتماعية التي يقابلها ابناء سنه طفولته ، واتجاه ومدى تفاعله مع هذه المواقف ومعايير توافقه فيها .

ومن جهة أخرى فان التنشئة الاجتماعية على النحو السابق تمثل ابرز جوانب التراث الثقافي في أى مجتمع سواء كان تقليديا أو حديثا .
وهي كوحدة ثقافية تتضمن الافكار التقليدية (٣) التي تستبقى عبر الاجيال بعد ان ثبت صلاحيتها لتشكيل افراد المجتمع وفق التقاليد السائدة فيه وما يعزى اليها من قيم وعادات ومحرمات وقواعد مختلفة .

وما يهمننا التركيز عليه في هذا الجزء من البحث هو تعريف موقفى الرضاة والطمام ومناقشة المؤثرات التي يفترض انها تتعلق بهما اكثر من تعلقهما بغيرها من المؤثرات على وجه العموم ، وفي الريف على وجه الخصوص .

فاذا تناولنا السلسل الزمني لتتابع مواقف التنشئة نجد أن الموقف الاول الذي يواجه الطفل هو الرضاة بحكم تكوينه الجسمى واستعداده الفطرى ، وفيه يعتمد الرضيع كلية على امه او من يقوم مقامها ، حيث يكفل له هذا الارتباط والاعتماد استمرار وجوده على المستوى البيولوجى في صورة اشباع حاجاته المتجددة للغذاء وما يمكن أن يترتب عن ذلك من حاجات سيكولوجية مختلفة .

وبدئى أن موقف الرضاة لا يقتصر فقط على مجرد رضاة الطفل بالاساليب المختلفة . فهناك تنظيم ما لهذه العملية من قبل الام او من يقوم

2) I. Child : Socialization. In G. Lindzey (Ed.) « Handbook of Social Psychology » Vol. II, N.Y. : Addison-Wesley, 1954, PP. 655 - 680.

3) C. Kluckhohn : « Culture and Behavior » In G. Lindzey (Ed.) « Handbook of Social Psychology » Vol. II. N.Y. : Wesley, 1954, PP. 921 - 967.

مقامها ، سواء ادركت ام لا . فقد يشيع فى ثقافة ما ترك مطلق الحرية للطفل فى توقيت الرضاعة وتحديد كميتها وعسده وجباتها ، وقد يشيع فى ثقافة أخرى وضع قيود معينة على ذلك بدرجات مختلفة . وخلال عملية الرضاعة نفسها تتفاعل الام مع طفلها بشكل أو بآخر سواء عن طريق تبادل النظر او الملاغاة (الهددة) . وقد يستجيب الطفل لذلك باستجابات مختلفة حسب ظروف هذا التفاعل وزيادة حدة دافع الجوع عنده وإذا كانت عدد مرات الرضاعة تمتد الى أكثر من ثمانى مرات عند ولادته، وتستغرق كل رضعة بين خمس وعشر دقائق ، يقل عددها بالتدريج بزيادة عمر الرضيع مع زيادة كميتها وما يتبع ذلك من زيادة الفترة التى تستغرقها كل رضعة بحيث قد تصل فى الأسابيع المتأخرة من عمره الى حوالى عشرين دقيقة ، وإذا كان الرضعه يقضى أغلب اوقات ما بين الاضعات نوما ، تقل عدد ساعاته بتقدمه فى السن ، فان فترات يقظته سواء قصرت أو طالت تستدعى من الأم وجودها معه أو بالقرب منه خصوصا عندما يصرخ أو يبكى سواء لاشباع حاجات بيولوجية أخرى أم لاشباع حاجات سيكولوجية جديدة . كما سنرى - اشتقت أو اكتسبت من اشباع الدافع الفطرى للجوع . كل هذه وغيرها مواقف فرعية مترتبة عن الموقف الأساسى للرضاعة .

وقرب نهاية هذا الموقف على الأم ان تتخذ قرارها بقطامة ، أى تعليمية كيف يستبدل العادة الفطرية للمص بعادة أخرى جديدة وهى تناول الاطعمة غير السائلة بالطريقة العادية . ولعل هذا الموقف يعتبر أول ما يواجهه الطفل من صدمات فى حياته ، نظرا لان الأم أو من يقوم مقامها تعمل على انطفاء Extinction عادة فطرية بالغة التدعيم لتحل محلها عادة جديدة تماما على الطفل . ومما يزيد الأمور صعوبة بالنسبة للطفل أن هذه العادة الفطرية المدعمة بشدة لا ترتبط فقط بمجرد الوجود البيولوجى له ، بل تتضمن أيضا معنى وجوده السيكولوجى المستحدث والذى اكتسب من خلال اشتراط عمليات الاشباع البيولوجى بالأم . فالأم التى تمثل بالنسبة له - بالإضافة الى استمراره البيولوجى - مصدرا لاشباع

حاجات سيكولوجيه جديده وهى الحب والأمن والاعتماد ، تهتز صورتها بشدة عنده بتغير اساليب تغتيته من الرضاعة الى المضغ ، حيث يصحب العادة الجديدة لتناول طعامه الجديد تغير علاقته بالموضوع وبالطبع يختلف نتائج هذا الموقف الفرعى - اى الفطام - باختلاف اساليبه ، سن الطفل عند بدايته ، المدة التى تستغرقها عملية الفطام ، وانقرارات المختلفة التى يمكن ان تتخذها الام بهذا الخصوص والتى يعتبر عدم التردد (١) فى العودة بالطفل الى الاسلوب الاول (العادة الاولى) تحت الحاحه ومهما كانت الظروف .

وهذا الموقف المتشعب على بساطته كما يبدو ، يترتب عليه النتائج ابلغة الاهمية (٢) بالنسبة للنمو النفسى للطفل بعد ذلك وما يمكن ان يتمتع به من ثبات انفعالى ومن معالم مميزة لشخصيته الاساسية . وهنا تختلف النظريات المتعددة فى تفسير ما يترتب عن كل نوع من انواع اساليب الرضاعة والفطام من اثار على هذه الشخصية . فالرضاعه من الثدي مثلا والانهماز فيها Over Indulgence قد يترتب عليه تدعيم نوع الخلق Oral Character كما اوضحت ذلك فريدا جولد مان ايسلر F. G. Eisler كما ان رضاعته من غير الثدي (الوسائل الصناعية) قد يترتب عليها تدعيم سمات اخرى حسبدرجات الاشباع والقيود عليها، وكلما كانت القيود صارمة وقلت فرص الاشباع الفمى قد يترتب عن ذلك ظهور دلائل للاضرابات الانفعالية كما اوضح ذلك ليفى وسيرز S. Levey & R. R. Sears من تحقيقهما لبعض الفروض المشتقة من نظرية التحليل النفسى وتعارض الاراء والنظريات ونتائج البحوث العلمية حول اثار الفطام على شخصية

1) R. R. Sears « Pattern of Child Rearing » N. Y. : Row-Peterson, 1957. PP. 67-75.

2) F. G. Eisler « Breast Feeding and Character Formation » In C. Klockhohn & M. A. Murray (Eds.) « Personality in Nature, Culture and Society » London : A. Knopf, 1956, PP. 146-184.

3) R. R. Sears « Survey of Objective Study of Psychoanalytical Concepts » N. Y. : S. S. R. C. 1947, PP. 3-7.

الطفل باختلاف أساليبه والفترة التي يستغرقها - فقد افترض فرويد (١) Frued ان الفطام المبكر وحده من شأنه أن يزيد من الاضطرابات الانفعالية عند الطفل ، واكد ليفي هذه النتيجة (٢) • بيد ان النتائج الدراسات الثقافية المقارنة عن تربية الطفل في ثقافات مختلفة والتي امكن لوايتنج (٣) J. W. Whiting ان يجمعها ويستكمل متغيرات سن فطام الطفل في المجتمعات المختلفة سواء البدائى منها او المتحضر أدت به الى ان يستنتج وجود علاقة منحنية Curve linear بين سن الطفل عند الفطام وحدة الاضطرابات الانفعالية ، ان تختفى مظاهر الاضطراب الانفعالى وعدم الاتزان النفسى كلما كان الفطام مبكرا ومبكرا جدا ، وتأخذ مظاهر عدم الاتزان الانفعالى فى الظهور وتزداد حدتها بتأخر سن عند الفطام حتى يصل السن الى مرحلة معينة (بين سنة أشهر وسنة ونصف) ، ثم تأخذ هذه المظاهر فى التلاشى ويعود الاتزان الانفعالى بتأخر سن الطفل عند الفطام ، او بعد سنتين فأكثر •

وتبدو - بالطبع - منطقية هذه النتيجة الهامة من خلال نظريات
التعليم •

ومن جهة أخرى توصل اريكسون (٤) E. H. Erikson الى وجود علاقة دالة بين الاشباع القمى وعدم التعرض لصدمات الفطام ونمو وتدعيم الاحساس بالثقة الاساسية عند الطفل Basic Trust • واذا وضعنا فى الاعتبار ان اساليب رضاعة الطفل وقطامه تعكس انماطا ثقافية مختلفة، فان ما تعرضنا له من آراء عن هذا الموقف لا يجيب على أسئلة ملححة حول الاساليب الشائعة لرضاعة الطفل وقطامه فى الثقافة المصرية ، هذه

1) S. Frued : « Three Contributions of the Theory of Sex » (4th Ed.) Nervous & Mental Disorder Mon. Series, 1930, No. 7, PP. 44-46.

2) R. R. Sears, 1947, Op. Cit.

3) J. W. Whiting « Comparative Study » In G. Lindzy (Ed.) Op. cit. 1954, Vol. II. PP. 55-56.

4) E. H. Erikson « Identity and the Life Circle » Psychol. Issues, 1949. No. I. PP. 55-56.

الاساليب التى لا تكون مناظره تماما لتلك الشائعة فى الثقافة الاوروبية
املايكية التى نقلنا عنها نتائج هذه الدراسات ، ومن ثم يتعين على هذه
الامريكية التى نقلنا عنها نتائج هذه الدراسات ، ومن ثم يتعين على هذه
السابقة - وغيرها - تعرضت لها بحكم انها لا تشكل متغيرات الظاهرة
فى الدراسات السابقة .

واذا انتقلنا بعد ذلك الى مواقف الفطام - والتى تمثل الشق الثانى
من هذا التقرير - نجد انها قد تلازم موقف الرضاعة فى فتراته المتأخرة ،
بيد ان هذه المواقف تبرز بشكل مستقل وتشكل تحدياً حقيقياً للام والطفل
معاً ابان مرحلة الفطام أو قبلها (او بعدها) قليلاً . اذ يحكم النمو
الجسمى والعصلى للطفل لا تستطيع الام ان تجبر طفلها على ضبط
المثانة والمستقيم خلال الاسابيع الاولى من عمره ، ولكن بعد ان يتمكن
الطفل من القبض على عضلات المثانة والمستقيم بالتدريج منذ بدايات الشهر
الخامس والسادس من عمره تبدأ الام بالفعل فى التدريب الجدى له على
مواقف النظافة والفطام . والملاحظ ان عملية الاخراج بعكس الرضاعة ،
لا تحتاج الى مساعدة او تدخل مباشر من البيئة الخارجية (الام) انما
تتخصص عملية الاشراف فى تنظيف الاثار المتبقية ومحاولة ربط عملية
الاخراج بزمان ومكان محددين (الاشتراط Conditioning) على ان
يتم ذلك بطريقة ارادية .

ويتميز هذا الموقف بعدم وجود تغيرات جوهرية فى العادة الاولى ،
اى فى عملية الاخراج ذاتها ، كما هو الحال مثلاً فى موقف الرضاعة ،
الذى يتضمن التدريب عليه احداث عملية تغير مقصودة باحلال عادة
مكتسبة محل عادة اولية قديمة مدعمة بشدة . فالتدريب على مواقف
الاخراج بهذا المعنى لا يتضمن سوى تعويد الطفل على ان يقوم بعملية
الاخراج الطبيعية فى وقت معين ، ويصاحب ذلك بالضرورة بعض العادات
الجديدة المتعلقة بالنظافة .

وعادة ما تمتد مواقف التدريب على النظافة الى تدريب الطفل على
النظام والانتضباط نظراً لتشابه معانى كل منهما . فالنظافة أو « التواظف »

تتمنى من الوجهة السيكولوجية أن يضع الطفل - لأول مرة - حواجز بينه وبين نفسه ، والانضباط يعنى بشكل آخر أن يسيطر الطفل على سلوكه ويخضع عنده القدرة على التخليع وعلى الصروب والتجيب نحو متابع فى بيئته فى الأوقات المنخفضة * وكل منهما فى أثنائها يضرب به من معنى الأنا الاجتماعي الذى له أهمية ، ونحن نرى أن يتوافق مع معايير ثقافته * صحيح أن الثقافة والنفس تأتى من طرف آخر ، ولكنه فى المقام الأول يسعى إلى اكتساب مبادئ شديدة المرونة ، ويشعر بالقدرة على التكيف مع البيئة لتحقيق أهدافه ، ويتبع بعض المخطويع السلوكية على أنه أن يتم بالتدريج تعديل بعضه السلوكيات والاستعدادات مع توافقه مع مجتمعه بعد ذلك - فمدرسة غسما يتكبر - يصبح أمراً مشكلاً *

ولقد عالج فرويد مشاكل التثبيت على المرحلة الشرجية (١) (٢) وأثارها على الشخصية ، وأوضح هاملتون (٣) أن هناك علاقة موجبة دالة بين الشبقية الشرجية (اشتقاق اللذة من قبض عضلات المستقيم والتهيجات التى تحدث فيه) وبين بعض الطباع الشرجية مثل التبخير والمبخل عند الجنسين ولعل معظم الاتجاهات التى تقرت على الطفل على هذا الموقف وأثره على شخصيته جاءت إلينا من الدراسات الانثروولوجية والمقارنة التى تقام بها وجمعها تشاليد I. L. Child واينيتج W. Whiting (٤) إذ ترتبط بها كثيراً من السمات الخاصة بالمنافسة أو الميل للتعاون ، الإسراف أو التقدير ، التوافق الجنسى ، الميلول والاتجاهات نحو الجنس الآخر ، التدقيق الفنى ، الحساسية الزائدة ، الخلو من التشكك والثقة فى الآخرين ... الخ

1) S. Fried, Op. cit, 1930.

2) S. Fried : « The Basic Writing of Fried » N.Y. : Random House, 1938.

3) G. V. Hamilton : « A research in Marriage » N. Y. : Borni, 1927.

4) W. M. Whiting & I. L. Child : « Child Traning and Personality » New Haven, Yale Univ. Press, 1953. &

وفى المجتمع الأمريكى تمكن ويتنبورن J. R. Wittenborn من

استخلاص معامل ارتباط موجب دال (٠.٣١) بين شسدة التدريب على مواقف الاخراج ومقاييس الميول القهرية عند الاطفال (سن خمس سنوات) وعدم القدرة على الاستقلال (لاتكاليه) والعدوان ، كذلك استنتاجات جيرالد ليسر (١) G. S. Lesser عن وجود علاقة بين تدريب الطفل على هذا الموقف وزيادة الدفعات العدوانية المخيلة عنده .

ومع ذلك فان هذه الدراسات وغيرها مما يضيق المقام عن عرضها تعتمد النتائج التى توصلت اليها على ما هو شائع فى الثقافة الغربية والأمريكية من متغيرات فى هذا الموقف ، هذه المتغيرات التى قد يكون بعضها موجودا فى الثقافة المصرية . الا ان ثقافتنا المصرية تتميز بوجود متغيرات لم تتعرض لها هذه الدراسات ولا غيرها التى أمكن الاطلاع عليها ولعل مهمة هذا البحث أن يتصدى للاجابة على اثر المتغيرات الثقافية المصرية على تدريب الطفل على هذه المواقف ، وعلى مدى التشابه بين الريف والحضر المصرى فى هذه المتغيرات المحلية وما يمكن أن يترتب عليها من اثار نفسية بالنسبة للطفل .

بيد أن مناقشاتنا السابقة وإن كانت قد تناولت موقفى الرضاة والقطام من ناحية ترتيبها الزمنى الا انها لم تغفل البعد الثقافى للتنشئة على وجه العموم ، ولهذين الموقفين على وجه الخصوص . بل مجرد تحديد موضوع الدراسة « بالريف » يعنى بالضرورة ادخال البعد الثقافى من أوسع أبوابه . فهذه الدراسات تتضمن موازنة بين ثقافتين فرعيتين بصرف النظر عما بينهما من تشابه أو اختلاف (تشابه فى العموميات Generalities من حيث أنهما ينبعان من ثقافة واحدة عامة ، واختلاف فى الخصوصيات Specificities من حيث تمايزهما بخصائص تتعلق بطروفيهما الايكولوجية والمعيشية والاجتماعية والاقتصادية

1) G. S. Lesser : « The Relationship between Overt and fantasy aggression as a function of mental response » J. Abnormal and Social Psychology. 1957, 55, PP. 218-221.

وما إليها) ومهما يكن من أمر فإن المنظور الثقافي يعتبر التنشئة ظاهرة عالمية (١) تمثل أبرز جوانب التراث الثقافي في أى مجتمع . والتنشئة بحكمها وحدة ثقافية Cultural unit تتضمن الأفكار التقليدية التى تستبقى تاريخيا بعد أن ثبت صلاحيتها لتشكيل أفراد المجتمع وفق التقاليد السائدة فيه وما يعزى إليها من قيم وعادات ومحرمات وقواعد ...

ولقد أوضح الانثروبولوجيون أن هذه التقاليد تنظم حول عادات الممارسة التى تحدد مدى تفاعل الوالدين مع أطفالهما . فالممارسة بهذا (٢) المعنى (أى أساليب تنشئة الطفل) عادة اجتماعية تحدث استجاباتها تغيرات وتأثيرات مباشرة فى البيئة ، كما تؤثر بشكل مباشر على سلوك الطفل عن طريق ما يستخدمه الابوان من أساليب الثواب (المجازاة الإيجابية) والعقاب (المجازاة السلبية) المختلفة فى تدعيم أو تعديل سلوكه فى المواقف الاجتماعية التى تتضمنها التنشئة . بيد أن هذه الأساليب تتأثر بمجموعة المعتقدات التى تدور فى فلكها من حيث ما ترمز له من علاقات بين الوحدات والوقائع . وقد تكون هذه المعتقدات ظاهرة أو مستترة ، مدركة أو غير مدركة . بمعنى أن الوالدين عندما يقومان بتوقيع أى جزء على الطفل قد يكونان مدركين وواعين بما يعتقدانه من معنى وراء هذه الأساليب أو غير مدركين (٣) بما وراء ذلك من معنى وينفذانها مجرد التعود . فكأن المعتقدات بهذا المعنى تهدف الى تنميط السلوك ومطابقته للنمط الشائع فى المجتمع . وترتبط هذه التقاليد أيضا بجهاز القيم من حيث ما تهدف اليه من تقييم ذاتى للأحداث واكسابها معانى الجودة أو الرداءة . (٤)

وأخيرا فإن هذه التقاليد والقيم والقواعد المرتبطة بأساليب الممارسة التى تدور فى فلكها تتميز بتماسكها العضوى فيما بينها بالشكل الذى

1) C. Kluckhohn : Op. cit, 1954. PP. 952-960.

2) J. W. Whiting & L. L. Child : Op. cit, 1953, PP. 17-22.

3) E. J. Antony & C. Koupernik (Ed.) « The Child and his family »
N. Y. : Wiley, 1970. PP. 15-71-80-102.

يستحيل معه فهم أى تقليد اجتماعى أو عادة اجتماعية دون الرجوع الى بقية التقاليد الاخرى التى تنتظم فى هذا المركب الثقافى (او ما يسمى بمركب التقاليد الاجتماعية الخاصة بتنشئة الطفل) ويبدو أن أى تغيير يطرأ على أحد مكونات هذا المركب أو بعضه قد يؤثر بالتالى على بقية التقاليد والعادات الاجتماعية الاخرى والتى ينعكس اثرها فى النهاية على أساليب تدريب الطفل . معنى ذلك ان اساليب تدريب الطفل لا تحدث فى فراغ أو تتم دون هدف ، فهناك خلفيات ثقافية معقدة وراءها تكون شبكة متداخلة من المركب الثقافى الخاص بهذه الوحدة .

والتنشئة الاجتماعية بهذا المعنى (١) الثقافى تعتبر الوسيط الثقافى الذى يتحول عن طريق كل ما هو موجود نظريا (الانماط الثقافية) الى وجود فعلى (العادات السلوكية للفرد) كما يمكن ان يتحول هذا الوجود اذا انتقلنا بعد ذلك الى مواقف الطعام - والتى تمثل الشق الثانى الفعلى الى وجود بالقوة (عندما تتصدى هذه العادات لمشاكل أو عقبات تعوق انسيابها السلوكى المعتاد) فعن طريقها يمكن للطفل ان يتمثل معايير ثقافته وبالتالي معايير توافقه ، ويمكن أن تحدد وسائل اشباع حاجاته المختلفة ، ويجد تفسيرات جاهزة لكثير من الظواهر المحيطة به ولاهدافه وأماله ومعانى الاشياء التى يتعامل معها والمواقف التى يعيش فيها . . باختصار فانها عن طريق كل ذلك وغيره تشكل شخصيته الاساسية . (٢) بيد أن هذا لا يعنى أن التنشئة الاجتماعية كعملية تعلم أو تدريب تهدف الى ان يقف الافراد من ثقافتهم موقفا سلبيا ، حقيقة انها توضح لهم معانى الكثير من الاشياء وتشكل اساليبهم السلوكية بالضمنون ، الا انهم بدورهم يكونان عناصر الحياة فيها ، اذ لا وجود لها الا بهم وفيهم . فهم الذين يجسدون (٣) كل نظام القيم فيها الى وجود فعلى ولا يتحركون

- 1) R. Linton : « The Culture Background of Personality » London : Kegan Paul, 1952, PP. 3-45.
- 2) A. Bandura : « Principles of Behavior Modification » N.Y. Holt, 1970. PP. 217-365.
- 3) R. Bendict : « Patterns of Culture » : London : Kegan Paul, 1934. 263-264.

يشكل إلى منفذين أحكام ثقافتهم ، فالامر أخذ وعطاء (تفاعل بينهم وبين ثقافتهم) وعادة ما يصفر هذا التفاعل عن استنباط كثير من الطرق التي يصطنعها الافراد وثقافتهم كى يقوى كل منهم الآخر . فالافراد يغيرون فيها عن طريق الافكار والاتجاهات والتخصصات الجديدة . كما تغير هى فيهم مرة أخرى عن طريق تمثل هذا الجديد الذى يصبح - مع الايام ومن خلال التفاعل - من مكونات نسقهم الفكرى والثقافى .

وإذا تضمنت المناقشات السابقة معنى اقتران الثقافة بالسلوك . فان انثروبولوجيا مثل هوبل E. A. Hobel (١) يرى ان الثقافة تعتبر أكثر من مجرد المجموع الكلى لاجزاء او قطاعات السلوك . لانها تتضمن معانى هذا المجموع الكلى المتكامل للسلوك المكتسب والذى يتقاسمه غالبية أعضاء المجتمع وهى أن صرح تعبير سينسر وكروبر تعتبر فوق عضوية Super Organic حقيقة انها مشتقة من الاليات النفسية العضوية للسلوك البشرى وتعتمد فى وجودها عليهم وانهم خالقوها ومنفذو احكامها الا انها فى حد ذاتها لا تنقسم بالانتمائية Anonymity لانها نتاج جماعات ولا افراد ، ومن ثم يصح القول بأنها فوق الفرد أو غير فردية . ومع ذلك يمكن النظر الى المعايير الثقافية من الوجهة الاحصائية على انها منوال أو شائع للسلوك Mode يسود بين الغالبية العظمى لافراد المجتمع (أو بعض فئاته) . فهى بمثابة وسيط احصائى لمجموعة معينة من الانشطة السلوكية الخاصة بموقف أو مجموعة من المواقف الاجتماعية . اما السلوك المعيارى Normative أو المثالى فانه يتضمن عناصر أكثر من السلوك الشائع السابق (الذى يعتبر مجرد تحصيل حاصل) ، اذ يتضمن عناصر الالتزام أو الجبر أو القيم والافكار والمعانى المستقرة وراء هذا السلوك والتى تعمل على توجيهه ومتابعة بطريقة معينة . ومرة أخرى يمكن القول بأنه عن طريق جهاز معايير القيم ومن خلال عملية التنشئة الاجتماعية تتحول المعايير

1) E. H. Hobel « The Nature of Culture » In H. L. Shapiro, (Ed.)
« Man, Culture and Society » N.Y. : Oxford Univ. Press, 1957.
PP. 170 - 180.

التي يتضمنها الى سلوك واقعي وجود بالقوة (١) ، ومن ثمة لا تقتصر وظيفة التنشئة على مجرد تلقين الطفل او تعليمه ما هو بالفعل من انماط سلوكية . بل يتضمن عملية ادماج Indocination . نظام القيم في نوات الافراد بحيث يمكن لهم ان يتمثلوا معاني المجازاة بشقيها وما يترتب على ذلك من اكتساب عادات سلوكية تعمل على تلقائية السلوك وتنظيمه ، وهذا ما يعبر عنه من الوجهة التحليلية بتكوين الضمير .

وعند هذا المستوى من التحليل الثقافي للتنشئة الاجتماعية يتعين أن نخرج الى البعد الدينامي لها ، أي أن نناقش التنشئة من حيث هي عملية تفاعل بين الطفل وأبويه أو أسرته تسفر عن اكتساب الطفل للمصادات والاساليب السلوكية المرغوبة ثقافيا . فالتنشئة الاجتماعية ليست مجرد مواقف ، بل هي عمليات معقدة تعتمد أساسا على التفاعل (٢) . ومع ذلك فإن أساس هذا التفاعل هو الموقف الاجتماعي الذي يوجد أو يتواجد فيه الطفل مع أبويه . والموقف الاجتماعي ما هو الا تنظيم أو نمط مركب لمجموعة مختلفة من المثيرات (٣) المستقلة عن الفرد والتي ترتبط فيما بينها بعلاقات متبادلة . ويتحدد معنى الموقف الاجتماعي عند الفرد من خلال تكامل المثيرات المختلفة المكونة له - أي من خلال صيغته (٤) Configuration وليس من معنى كل مثير على حدة . ونعني بالصيغة هنا طبيعة أو نوع العلاقات المتبادلة بين المثيرات أو المتغيرات المختلفة في الموقف، أي العلاقات المتبادلة بين الفرد والمثيرات المختلفة ، وهو ما يعبر عنه كيرث ليفين بقوى المجال الذي يعتبر جزءا من مفهوم خير الحياة عنده .

- 1) Wenar, C. « Personality Development from Infancy to Adulthood » Boston : Houghtons, 1971. PP. 18 - 54.
- 2) R. F. Bales : « Personality and Interpersonal Behavior » N.Y. : Holt, 1970. PP. 5 - 12, 125 - 200.
- 3) J. H. Bossard : « The Sociology of Child Development » N.Y. : Harper, 1954. PP. 34 - 47.
- 4) K. Levin : « A dynamic Theory of Personality » N.Y. : Mc-Graw Hill, 1955. PP. 290 - 325.

ويرى بوسارد J. H. Bosard أن أى تعريف إجرائى للموقف يجب ألا يخلط بين المثيرات الداخلية (دوافع الفرد مثلا) والمثيرات الخارجية (المحددات الأساسية للموقف) لأن الموقف نفسه مستقل عن الفرد ولا ينتمى إليه إلا من حيث معناه فقط ، فقد يختلف معنى الموقف الواحد من فرد لآخر . كما يجب التمييز بين التفاعل والموقف ، فالاول يعتبر محصلة للثنائى ، الموقف يشكل الارضية التى يتم التفاعل من خلالها ومن ثم يحدد مدى وشدة واتجاه التفاعل . والموقف الاجتماعى يتحدد بالبنية أو البناء ، أى شكله وتنظيمه وأنواع المثيرات التى تتضمنه . كما يتحدد بالمعاملات التى يتضمنها الموقف . أى مجموعة العلاقات المتبادلة بين متغيرات الموقف والفرد نفسه وما تستثيره من معانى مختلفة وبالتالي ما يمكن أن يقوم به من سلوك بناء على ذلك . وأخيرا يتحدد الموقف الاجتماعى بالمستوى ، أى نتائج الموقف نفسه وما قد تسفر عنه من تغيرات أو آثار عند الفرد أو مجموعة الافراد (المثيرات) التى يتكون منها الموقف ، وما يترتب على ذلك من اكتساب عادات أو اتجاهات أو معانى جديدة ، (أو تغييرها أو تعديلها أو انطفائها) .

وعليه فإن موقف الرضاة والفظام يمثلان مجموعة المثيرات التى يمكن أن يعبر عنها بأساليب الثواب والعقاب ، والتى تعمل من خلال اقترانها بالشكل الكلى لاسلوب الحياة فى الاسرة (١) وهذه المجموعة من المثيرات تعمل كوحدة واحدة للوصول الى هدف أو أهداف معينة ، أعنى نجاح تدريب الطفل على عادات اجتماعية جديدة حتى يكتسب هويته الاجتماعية عن طريقها وحتى يمكنه التوافق مع معايير ثقافته ويأتى دور التفاعل الذى هو عماد عملية التعلم هدف التنسئة لاجتماعية ومحورها الاساسى .

لقد ميز مورر (O. H. Mowrer) فى نظريته الجديدة (١٩٦٣) التى

- 1) R. M. Merton : « A definition of a situation » In P. F. Lazarsfield and M. Rosenberg (Ed.) « The Language of Social Research » N.Y. : The Free Press of Glencoe, 1964.
- 2) O. H. Mowrer : « Learning Theory and Personality » N. Y. : Renold, 1963.

تعرف بنظرية العاملين فى التعلم ، بين نوعين من السلوك • الاول : السلوك الانفعالى « او الفسيولوجى » وهو استجابة تضح لسيطرة الجهاز العصبى المستقل Autonomic N. S. أى استجابات وقائية انفعالية تهدف الى تجنب الالم الذى يمكن ان يتعرض له الكائن الحى ، أو هى على الاقل تنحو الى تعضيد الوقائع المرغوب فيها والانجذاب نحوها • والثانى : خاص بالاستجابات الواضحة Overt التى تهدف الى السيطرة على المرقف الذى يوجد فيه الكائن وضبط الظروف المحددة له • ومن ثم فان سيكولوجية الانفعال - كما يرى مورر - تختلف عن سيكولوجية الاداء • فالانفعال ليس من شأنه السيطرة على البيئة لانه لا يتضمن الا مشاعرنا ، على حين ان الاداء يعنى الفعل المؤثر فى البيئة ، وتتلخص وظيفة الانفعال فى مساعدة الكائن على التوقع ، وبالتالي التهيؤ والتأهب للمقيام بالافعال المناسبة • ومن ثم فالانفعالات تساعدنا على تمثيل معلومات معينة عن البيئة الخارجية وتكوين نوع من الايزومورفيه بين العالم وذواتنا •

ويرى مورر ان للعقاب اثر مغايرا للثواب فى تكوين العادات السلوكية (١) ، ومن ثم فهو يفسر مبدأ تخفيض الدافع (محور نظرية هل C. Hull) ليس فقط بالاثابة ولكن بالعقاب أيضا • أى ان تخفيض الدافع ليس مقتصرًا فقط على الدوافع البنائية metabolic (الجوع ، العطش ، الجنس • الخ) بل على الخوف والقلق أيضا • وبناء عليه امكن اعادة مضامين التعلم الشرطى وتعلم الاشارة sign learning الذى يتم من خلال اقتران ردود الافعال الانفعالية التى يسيطر عليها الجهاز العصبى المستقل بالمشترىات المؤلمة اوتلك التى تقضى الى الالم فى مقابل تعلم حل المشكلة الذى يتم من خلال ردود الافعال التى يسيطر عليها الجهاز العصبى المركزى C. N. S. ويتضمن الاول نشاط العضلات المساء والغدد أو ما يعرف بالاستجابات اللاارادية (الانفعالات) ، بينما يتضمن الثانى استجابات العضلات الحركية أو ما يعرف بائسلوك الارادى • وعموما فان كلا النوعين السابقين من التعلم ضرورى لحفظ وبقاء الكائن الحى وضمان تكيفه مع المواقف التى يقابلها ، وأن كان من الصعب الفصل بينهما فى كثير من المواقف المعقدة •

1) O. H. Mowrer : « Learning Theory and Behavior » N. Y. : Wiley, 1965.

وبناء عليه حاول مورر أن يجد مقابلا لهذين النوعين من التعلم فى عمليات التنشئة الاجتماعية • اذ لما كان الانثروبولوجيون يميلون الى تحديد الثقافة بأنها ملخص لمجموعة السلوك المتراكم المنقول ، وان فى كل ثقافة توجد مجموعة معينة من مركب للمعادات الاجتماعية وظيفتها تقدم الحلول المناسبة للمشاكل التى تمن لأفراد المجتمع وفى مقابل ذلك توجد مجموعة أخرى من التقاليد الاجتماعية الخاصة بالمجازة والتحرير تعمل كنظام للردع أو الضبط فى بعض المواقف الحساسة (خصوصا ما يتعلق بالدفعات الجنسية والعنصرية) المتعلقة بكيان المجتمع واستمرار بقائه ، ومن ثم تبذروكائها تضع العراقيل فى وجه الفرد •

عند هذا المستوى يمكن ان نجد مقابلا لكل نمط من هذه الانماط الثقافية فى نوعى التعلم فنمط الردع أو التحريم يقابل نمط تعلم الاشارة أو الاشتراط ، لانه يتم عن طريق اشتراط أساليب المجازة السلبية أو الردع ببعض المثيرات أو الدلالات - كما هو الحال فى مواقف الاخراج والنظافة • وبالرغم من أن هذا الاشتراط أو التمثل يعتبر غير سار بالنسبة للفرد الا انه ضرورى لتكيفه مع معايير ثقافته ونظم مجتمعه ، والواقع يفرض عليه ان يتعلمها بشكل أو بآخر •

أما تعلم النمط الآخر فهو ضرورى لزيادة مقدرة الطفل على التحكم فى بيئته ، لان هذا من شأنه ان يساعده على تخفيض حدة الكثير من دوافعه الثانوية أو الاجتماعية •

وفى نطاق ظروف معينة يمكن اعتبار التعلم الاول (الذى يمثله أساليب الضبط والردع والتحرير) تدريباً Training أى تعلماً اجتماعياً لانه امر بالغ الأهمية بالنسبة لكيان الفرد الاجتماعى وتوافق مع النظم المختلفة التى تحدد طبيعة العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع • كما انه امر بالغ الحيوية بالنسبة للمجتمع أيضا ، لان تمثل هذه الأساليب من شأنه ان يحفظ على المجتمع بقاءه واستمرار تراكم ثقافته •

أما تعلم النوع الثانى من الانماط المحاولة والخطا أو تعلم حل المشكلة (فانه قد لا يتضمن بالضرورة تدخلا اجتماعيا لضبطه (عن طريق الاسرة أو المنظمات الاجتماعية الاولى الأخرى) أو على الأقل لا يولييه نفس الأهمية التى يوليها للنوع الاول ، لان معظم مشاكله تخص الفرد ذاته ويمكن أن يكتسبها بالمحاولة والخطا • وإذا جاز لنا عقد مثل هذه المقارنة فأننا

تكون يصعد نوعين من المستويات العصبية • اذ يمكن فى حدود معينة - ويتحفظ - ان نعتبر الحلول الخاصة (المتعلقة) بالمشاكل الفردية تتم عن طريق ردود الافعال الحركية الارادية التى يسيطر عليها الجهاز العصبى المركزى ، بينما الحلول الخاصة بالمشاكل الاجتماعية (الضبط والتحكم) تتعلق بردود الافعال غير الارادية التى يسيطر عليها الجهاز العصبى المستقل لانها تتعلق اساسا بانفعالات الشخص ومشاعره • وعلى هذا النحو يمكن تفسير النتائج التى سوف يفسر عنها هذا البحث فى نطاق المفهوم السابق ، خصوصا ما يتعلق بمواقف الفطام والنظافة • (١)

واذا رجعنا بذكرتنا الى الشق الثقافى للتنشئة نجد ان فى الامكان اعتبار مفهوم الطبقة الاجتماعية مرادفا لمفهوم الثقافة الفرعية ، وبالتالى يمكن عن طريق تحليل الانماط السلوكية الشائعة فى الطبقات الاجتماعية المختلفة التى يتكون منها المجتمع تحديد الانماط الثقافية السائدة فيه - نسبيا او تقريبا - • وقد لا يكون هذا المدخل هو المناسب او الصحيح نظريا ، لكنه الممكن الوحيد من الناحية العملية والميدانية خصوصا بالنسبة لمثل هذه الدراسات • وقد تكون هناك مدخل اخرى لتحليل الانماط الثقافية فى المجتمع المعقد غير هذا المدخل الاجتماعى المبسّر ، الا ان طبيعة المركب الثقافى الخاص بالتنشئة الاجتماعية يمكن ان يتحدد بشكل افضل عن طريق تحليل خصائص البناء الطبقي للمجتمع • وقد تعرف الطبقة على انها تجمع Aggregate من الافراد يتمتعون بمكانة اجتماعية واحدة فى مجتمع معين • وبالتالى فان المكانة تتضمن امكانية ترتيب جماعات الافراد على مقياس مقارن فى نطاق البعد او المسافة الاجتماعية والمركز والحقوق والواجبات المتبادلة •

والراى عند وارنر W. L. Warner (٢) ان دراسة اى بناء طبقي للمجتمع

- 1) W. Kessen : « Comparative Personality Development » In E. F. Borgatta & W. W. Lambert (Eds) « Handbook of Personality Theory and Research » Chicago : Rand-McNally, 1966. PP. 410-460.
- 2) W. L. Warner & P. S. Lunt : « The Status System of Modern Community » New Haven : Yale Univ. Press, 1947. PP. 200-273.

يعتمد على مفهومى المشاركة التقييمية ومميزات المكانة . ويعكس المفهوم الاول منهجه الذاتى فى تحليل هذا البناء اذ يعنى ادراك أعضاء المجتمع بشكل ما المفهوم التدريج الاجتماعى وتقييم او ترتيب نواتهم على مقياس متصل يتضمن القيم او الاتجاهات والمعتقدات المختلفة وفقاً للتدرج السائد فى نطاق الطبقة بالنسبة للطبقات الاجتماعية التى يتكون منها المجتمع . ويعنى المفهوم الثانى الدلائل الواقعية التى تساعد على عملية الترتيب . وهى عنده تتضمن : الدخل ، نمط المنزل وظروف المعيشة ، المهنة ، مناطق الإقامة .

والحق اننا نختلف مع وارنر فيما يتعلق بالشق الاول، ونتفق معه فيما يتعلق بالشق الثانى . فالريف المصرى لحسن الحظ يمثل مجتمعا متجانسا نسبيا اذا ما قورن بالحضر المصرى الذى يعتبر شديد التباين (١) .

بيد ان الريف فى مصر يمكن تقسيمه الى طبقات بناء على حجم الملكية الزراعية وعلى اعتبارات اخرى معروفة . وفيما يتعلق بالهدف من الدراسة يمكن تقسيم فئات الاسر الريفية بناء على الاعتبارات التالية :

١ - حجم الملكية الزراعية وهى البديل عن المهنة فى الحضر ، وبالمطبع اذا كان الفرد يعمل فى غير الزراعة فان المهنة تقوم مقام ذلك .

٢ - الدخل ، وهو يتعلق بالمؤشر السابق .

٣ - مستوى تعلم الوالد .

٤ - مستوى تعليم الوالدة .

٥ - حجم الاسرة وسن كل من الابوين .

ويمكن اعتبار المؤشرات السابقة عن الفئات الاجتماعية (الطبقات ان صحت المطابقة) فى الريف المصرى بمثابة متغيرات مستقلة فى هذه الدراسة

(١) د . محمود عبد القادر «التغير الاجتماعى الذى طرأ على الاسرة المصرية الحديثة

المجلة الاجتماعية القومية - العدد الثانى سنة ١٩٧٣ .

تعكس الى حد كبير المدخل الثقافى والاجتماعى لها ، وتقيد فى تفسير المعطيات السلوكية التى قد تتوصل اليها الدراسة الميدانية ويمكن الاعتماد على هذه المؤشرات بعد تطويرها وتكييفها على النحو الذى يناسب بيئتنا الريفية المحلية فى تصميم مقياس متدرج « بالنقط » (تقريبي أو نسبي) للمكانة الاجتماعية والاقتصادية فى الريف المصرى موضوع هذه الدراسة .

الفروض :

بناء على العرض النظرى السابق يمكن صياغة الفروض المتعلقة بهذا الجزء من البحث على النحو التالى :

١ - ان الاساليب الشائعة فى الريف المصرى التى تستخدمها الامهات فى تدريب اطفالهن على مواقف الرضاعة تختلف عن نظيرها فى الحضر

٢ - وان هذه الاساليب التى تستخدمها الامهات فى مواقف الرضاعة تختلف باختلاف : مستوى تعليمها ، مستوى تعليم أزواجهن ، عمر الامهات ، مهنة أزواجهن وعدد ابنائهن (حجم الاسرة) .

٣ - ان الاساليب الشائعة فى الريف المصرى التى تستخدمها الامهات فى تدريب اطفالهن على مواقف الرضاعة تختلف عن نظيرها فى الحضر .

٤ - وان هذه الاساليب (فى الريف) تختلف باختلاف مستوى تعليم الام وتعليم زوجها ، وعمرها وحجم الاسرة ، ومهنة زوجها .

٥ - ان الاساليب الشائعة فى الريف المصرى التى يستخدمها الامهات فى تدريب اطفالهن على مواقف القطام تختلف عن نظيرها فى الحضر .

٦ - وان هذه الاساليب (فى الريف) تختلف باختلاف مستوى تعليم الام ، وتعليم زوجها ، عمرها ، وحجم الاسرة ، ومهنة زوجها .

عينة الدراسة :

اقتصرت هذه الدراسة على عينة ممثلة لريف الوجه البحرى (١) ، حجمها ٧١٢ أسرة ، انتخبت عشوائيا بالاسلوب المتعدد المراحل ، واعتبرت هذه المحافظات ممثلة لجميع البيئات المحلية الشائعة فى الوجه البحرى بكل ما تتضمنه من ثقافات فرعية ، وكى تمثل كل محافظة بشكل مناسب فقد سبحت منها الاسر التالية :

الدقهلية ١٠٤ أسرة ، الشرقية ١٠١ أسرة ، القليوبية ٩٩ أسرة كفر الشيخ ١٠٥ أسرة ، الغربية ١٠٠ أسرة ، المنوفية ١٠٤ أسرة البحيرة ٩٩ أسرة .

ولقد وزعت كل مجموعة من هذه الاسر (او سحبت) من ثلاث قرى بكل محافظة ، بعد ان تأكد لهيئة البحث ان هذه القرى الثلاث فى كل محافظة ممثلة تماما لجميع القرى التى تضمها . صحيح ان كل قرية تختلف عن الاخرى من ناحية عدد سكانها وقربها او بعدها من عاصمة المركز او عاصمة المحافظة او البندر ، الا ان جميعها تعتبر من الوجهة الديموجرافية قرية . وبالتالي كانت المهن الرئيسية لارباب هذه الاسر هى الزراعة او الانشطة الاقتصادية المتعلقة بها سواء كانت خدمات او تجارة او صناعات اولية مرتبطة بها .

والجدير بالذكر أن مدخل اختيار مفردات عينة الدراسة فى الاحدى والعشرين قرية المثلة لهذه المحافظات السبع كان عن طريق المدارس الابتدائية والاعدادية التى توجد فى هذه القرى . اذ سحب فى اول الدراسة عينة من ١٥٠٠ تلميذ وتلميذة من أبناء هذه الاسرة وبعد دراسة اتجاهاتهم وشخصياتهم بالادوات التى سيرد ذكرها ، رجعنا الى آباء وأمهات هؤلاء التلاميذ وأسرهم وانتخبنا منهم عشوائيا هذه العينة .

(*) من المقرر اجراء دراسة مشابهة تماما على عينات ممثلة لاسرة الوجه القبلى بعد الانتهاء من كتابة تقارير هذه المرحلة من الدراسة .

خصائص عينة الدراسة :

١ - مستوى تعليم الام

عدد الامهات الاميات ٥٧٣ والدة بنسبة ٨٠٪

عدد الملمات والمؤهلات ١٢٩ والدة بنسبة ١٩٪

المجموع ٧١٢ والدة بنسبة ١٠٠٪

ويلاحظ على هذا المتغير أن نسبة الامية هي الغالبة كما أن عدد المؤهلات

لا يتعدى الاحاد .

٢ - مستوى تعليم الوالد

عدد الآباء الأميين ٢٨٤ والدا بنسبة ٣٩٪

» » الملمين ٢٣٩ » » ٤٧٪

» » المؤهلين ٨٩ » » ١٢٪

المجموع ٧١٢ » » ١٠٠٪

٣ - مهنة الوالدين :

اجراء ومستأجرون وملاك لاقل من ٣ أفدنة ٢١٠ والد بنسبة ٤٣٪

مستأجرون او ملاك لاكثر من ٣ افدنه ٢٣٠ » » ٣٢٪

غير مزارعين (موظفون ، عمال ، تجار) ١٧٢ » » ٢٤٪

المجموع ٧١٢ » » ١٠٠٪

٤ - حجم الأسرة :

اسر يوجد بها اقل من ٥ أبناء ١٤٧ اسره ٢٠٪

» » » اكثر من ٥ أبناء ٥٦٥ » » ٧٩٪

المجموع ٧١٢ » » ١٠٠٪

ويلاحظ أن متوسط عدد الابناء بالاسرة في هذه العينة ٦٥ ابن

بانحراف معيارى = ٢ .٠٠

٥ - عمر الام :

امهات اعمارهن اقل من ٤٠ سنة ٣١٥ والدة بنسبة ٤٤٪

امهات اعمارهن اكثر من ٤٠ سنة ٣٩٧ والدة بنسبة ٥٨٪

المجموع ٧١٢ والدة بنسبة ١٠٠٪

كما أن عدد الإبناء الذكور ٤٥٥ طفلا وعدد الإبناء الاناث ٢٥٧ طفلا
فى عينة هذه الدراسة .

ادوات البحث :

استخدم فى هذا البحث ثلاث ادوات رئيسية :

الاولى : عبارة عن مقياس مقنن محلى لقياس شخصية الطفل
والمراهق المصرى أعد لهذا الغرض .

الثانية : عبارة عن مقياس مقنن محلى لقياس اتجاهات الطفل
والمراهق المصرى أعد لهذا الغرض .

الثالثة : عبارة عن اختبار فى الاتجاهات الوالدية لتنشئة الطفل
فى البيئة المصرية .

ولقد تعرضنا لوصف تفصيلى للاداة الاولى والثانية . ويقتصر
التقرير الحالى على عرض بعض النتائج المتعلقة بالاداة الثالثة .

الاستخبار الخاص باتجاهات الوالدين نحو تنشئة الطفل :

ويتكون الاستخبار من جزأين رئيسيين ، الاول خاص باتجاهات الام
نحو تنشئة طفلها وينقسم الى أحد عشر مقياسا فرعيا تقيس الاتجاهات نحو
الرضاعة ، الطعام ، النظام الجنس ، العدوان ، المعاملة أو السلطة الوالدية
الاستقلال ، التقبل ، القيم الاجتماعية ، وأخيرا الانسجام الاسرى .

والجزء الثانى خاص باتجاهات الوالد نحو تنشئة الطفل ، وينقسم
بدوره الى ثمانية مقاييس فرعية . الاول يقيس اتجاهات الوالد نحو تدريب
ابنائه على مواقف الجنس ، الثانى على مراقف العدوان ، الثالث على
السلطة الوالدية ، الرابع على الاستقلال ، الخامس على التقبل السادس
على القيم ، السابع على الاجتماعية ، والاخير على الانسجام الاسرى .

(٥) د . محمود عبد القادر ببعض العوامل المحددة لنمو قوة الاتا عند المراهقين المصريين

دراسة مقارنة، المجلة الاجتماعية القومية ، ١٩٧٢ .

والتقرير الحالى يقتصر فقط على المقاييس الثلاثة الفرعية الاولى فى
الاستخبار الخاص باتجاهات الام نحو تنشئة طفلها .

ويجدر الاشارة بأن المقياس الفرعى عبارة عن مجموعة محددة من
الاسئلة تقيس بشكل او باخر بطريقة مباشرة او غير مباشرة اتجاهات الام
نحو الموقف التدريبي الذى تتعرض له الاسئلة وتكم درجات كل سؤال بناء
على بعد محدد تسمير جميع أسئلة المقياس على اساسه . ففى تدريب الطفل
على مواقف الجنس مثلا كانت جميع أسئلته تدور حول بعد « التزمت فى
مقابل التسامح الجنسى » . وهكذا بالنسبة لبقية المقاييس الفرعية الاخرى
حيث تختلف طبيعة البعد (تسامح فى مقابل التزمت . اهتمام فى مقابل
عدم وضوح . الخ) باختلاف الاتجاه الغالب على الموقف التدريبي
والهدف القربوى منه .

وعموما فان المقياس الفرعى الاول فى استخبار الام الخاص
اتجاهاتها نود الاهتمام والحرص على رضاعة الطفل من الثدي والاشباع
الفمى للطفل يتكون من سبعة مقاييس تسال عن أسلوب الرضاعة ، القيود
الموضوعة عليها ، أسباب هذه القيود او الاهداف التى تتصور الام ان هذه
القيود تحققها ، تصرفات الام عندما يصرخ الرضيع دون سبب واضح .
أسلوب فطام الطفل المدة التى استغرقتها عملية الفطام duration
سنه عند نهاية الفطام .

والمقياس الثانى خاص باتجاهات الام نحو التشدد فى مواقف الاخراج
والنظافة (وما يمكن ان يعكسه هذا التشدد من قلق او اشمئزاز من هذا
الموقف او من ميول قهريه عند الام بخصوص ذلك) ويتكون هذا المقياس
من ثلاثة أسئلة عن تدريبه على ضبط المثانة والمستقيم والاساليب المتبعة
فى ذلك وسنه عندما اكمل تدريبه على هذا الموقف وتصرفات الام عندما
يعاود طفلها الرجوع الى الاخراج التلقائى .

والمقياس الفرعى الثالث خاص بتدريب الطفل على النظام وتدور
أسئلة محول الدروس الاولى فى ادراك الزمن والبعد المادى عن الام خلال
فترة النوم وتدعيم الحواجز بين الطفل ونفسه .

الاستفتاء الخاص بالمستوى الاقتصادى والاجتماعى للأسرة :

يتكون هذا الاستفتاء من مجموعة من البنود : البند الاول عبارة عن بيانات عن حجم الاسرة ومهنة الزوج والحالة التعليمية والمهنية لجميع أفراد الاسرة ، كذلك الحالة الزوجية والعمر ، وتفصيلات الدخل ومسكن الزوجين عند الزواج وعدد مرات الزواج والطلاق .

والبند الثانى عن تفصيلات عمل الزوج وحجم الحيازة (نوع العمل الزراعى) وعدد ما يملكه من ماشية وطيور واغنام والحالة المهنية للزوجة ، نوع المسكن وقيمة الايجار ، محتويات المنزل من أثاث مؤشرات عن رفاهية الاسرة ، ووجود كهرباء ومياه جارية به .

تأج الدراسة

أولا : الرضاعة والفظام :

لا شك أن الوليد البشرى يعتبر أضعف المخلوقات وأقلهم حيلة إبان فترة حضانتة وإذا استئنا قدرته على القيام برود الافعال البسيطة التى تمكنه من تناول غذائه المسائل سواء من الثدي أو بديلة (البزازة) ، فإنه لا يكاد يتمتع بميزات أخرى فطرية تمكنه من التوافق مع بيئة الا عن طريق اعتماده الكلى على أمه أو من يقوم مقامها فى قضاء حاجاته البيولوجية المختلفة . ومن ثم فإن هذا الاعتماد يعتبر بالغ الحيوية لاستمرار وجوده البيولوجى . ذلك من حيث ما يكفله له من استمرار اشباع حاجاته المتجمدة للغذاء وما قد يترتب على ذلك من اكتساب حاجات نفسية واجتماعية متعلقة به .

وفى هذا الجزء من النتائج - كما هو الحال فى الاجزاء التالية - ستناقش الاسئلة المتعلقة بالرضاعة والفظام وما يرتبط بهما من أساليب مختلفة لتنشئة الطفل فى الريف المصرى . وقد نستشهد - ما أمكن - ببعض نتائج الدراسة القومية التى أجريت من احتياجات الطفولة فى مصر . كما قد تقارب بعض هذه النتائج مع ما سبق أن توصلنا اليه عن تنشئة الطفل فى مدينة القاهرة الكبرى .

١ - الأساليب الشائعة للرضاعة فى الريف المصرى

لقد تبين من تحليل البيانات التى توصلنا فى هذه الدراسة أن أساليب رضاعة الطفل مثل أساليب التنشئة لا تختلف بصفة عامة

(*) وحدة بحوث الاسرة - تقارير غير منشورة عن اللجنة النفسية لبحث احتياجات الطفولة .

(**) د . محمود عبد القادر محمد ، « أساليب الثواب والعقاب التى تتبعها الاسرة فى تدريب الطفل فى الحضر وأثرها على شخصية الأبناء » رسالة دكتوراه - جامعة القاهرة سنة ١٩٦٦ .

باختلاف جنس الطفل الا فيما ندر ، لست هناك أى فروق جوهرية بين
أساليب أمهات الأطفال الذكور وأساليب أمهات الأطفال الاناث فى مواقف
الرضاعة والغطام . لذلك وجد من المناسب ضم بيانات كل من الجنسين
معا فى هذا التقرير .

ومن تحليل استجابات الامهات (أمهات الابناء الذكور مضافا اليها
لأمهات الابناء الاناث فى عينة هذه الدراسة) تبين أن أساليب رضاعة الطفل
تنحصر فيما يلى :

— الرضاعة من الثدي فقط ويستخدمها ٥٩٦ والده أى بما يعادل ٨٣٫٧٪
من مجموع الامهات .

— الرضاعة من الثدي والبزازه ويستخدمها ٩٦ والده أى بما يعادل
١٢٫٥٪ من مجموع الامهات .

— الرضاعة من البزازه فقط ويستخدمها ٢٠ والده أى بما يعادل ٢٫٨٪
من مجموع الامهات .

وعلى ذلك فان الرضاعة من الثدي فقط هى النمط الشائع فى الريف
المصرى حيث يستخدمه أكثر من ٨٠٪ من الامهات هناك . وقد يكون
الاسلوبان الآخران هما الاستثناء .

ومقارنة هذه النتائج بنظيرتها فى الحضر نجد أن ثمة اختلافا
واضحا حيث تبلغ نسبة الامهات اللاتى استخدمن من الثدي فقط فى
رضاعة الطفل ٦١٪ ، ومن استخدمن من الثدي والبزازه معا ٣٢٪ ، واخيرا
من يستخدم البزازه فقط - أى بصفة اساسية - بعد الايام الأولى من
عمر الرضيع ٧٫٤٪ والملاحظ أن الفروق الاحصائية بين هذه النسب
ونظيرتها فى الريف دالة احصائيا عن مستويات ثقة كثيرا عن ٠٫٥* .

وعند معالجة هذه البيانات احصائيا فى نطاق متغيرات خصائص

(٣) د. محمود عبد القادر - المرجع السابق - الجزء الخاص بالرضاعة والغطام

الوالدين أتضح أن ٢١ بين هذه الأساليب وتعليم الأم تعادل ٦٩٣ ،
وهي دالة احصائيا عن مستوى أقل من ٠.٥ بدرجة حرية ٠٢ معنى ذلك
أن هذه الأساليب تعتمد الى حد مقبول احصائيا على مستوى تعليم الأم .
وتفصيلا فقد تبين أن الامهات الامميات (غير المتعلقات) يستخدم ٤٨٩
منهن الثدي فقط فى رضاعة الطفل أى بما يعادل ٨٥.٢٪ من مجموعهن
فى هذه الدراسة . ومن يستخدم منهن الثدي والبرازة معا يبلغ عددهن
٦٨ والده أى بما يعادل ١١.٨٪ من مجموعهن ، ومن يستخدمن البرازة
فقط ١٧ والده بما يعادل ٢٪ من مجموعهن . وفى مقابل ذلك فإن الامهات
الملمات والمؤهلات اللاتى يستخدمن الثدي فقط يبلغ عددهن ١٠٧ بنسبة
٧٧.٥٪ من مجموعهن ، ومن يستخدمن الثدي والبرازة ٢٠.٣٪ من
مجموعهن (٢٨ والده ، ومن يستخدمن الثدي فقط عددهن ٢ فقط
بنسبة ٢.٢٪ .

وباعادة معالجة هذه البيانات احصائيا فى نطاق متغير تعليم الأب
(الوالد) تبين ما يلى :

زوجات الآباء الاميين يستخدم ٢٤٩ منهن (٨٧.٧٪) الثدي فقط ، ٣٠
منهن (١٠.٦٪) الثدي والبرازة معا ، ٥ منهن (١.٧٪) البرازة فقط .
زوجات الآباء الملمين يستخدم ٢٧٧ منهن (٨١.٧٪) الثدي فقط ، ٤٩ منهن
(١٤.٥٪) الثدي والبرازة معا ، ١٢ منهن (٢.٨٪) البرازة فقط .
زوجات الآباء المؤهلين يستخدم ٧٠ منهن (٨٧.٧٪) الثدي فقط ، ١٧ منهن
(١٩.١٪) الثدي والبرازة معا ، ٢ منهن (٢.٢٪) البرازة فقط .

وتبين أن معامل كاي بين هذه الأساليب وتعليم والد الطفل
٧٦١ ، وهو معامل غير دال احصائيا عند مستوى الثقة لمطلوب احصائيا
(بدرجة حرية ٤) رغم وجود الفروق الواضحة فى الاتجاه المتزايد نحو
استخدام الوسائل الصناعية فى رضاعة الطفل كلما ارتفع المستوى
التعليمى للوالد .

ويختلف الامر الى حد ما عند اعادة معالجة هذه البيانات بمتغير

مهنة الوالد ، حيث اوضح معامل كا ٢١ الذى بلغ ١٢٢٥ بين المتعيرين
ان اسلوب رضاعة الطفل في الريف المصرى يعتمد الى الحد المقبول احصائيا
(دالة عند اقل من ٠٠٥ بدرجة حرية ٤) على مهنة الوالد وما يمكن ان
تتضمنه من دخل للأسرة ومستوى المعيشة . فقد تبين ان زوجات الاجراء
الزراعيين وصغار الملاك لاهل من ٢ أقدنة من بينهن ٢٧٦ (٨٩٪) يستخدمن
الثدى فقط ، ٢٨ منهن (٩٪) يستخدمن الثدى والبزازه و ٦ منهن (٢٪)
يستخدمن البزازه فقط .

ذلك فى مقابل ١٨٠ زوجه من زوجات الملاك والمستاجرین لفدان فأكثر
(٨٧٢٪) يستخدمن الثدى فقط ، ٤١ منهن (١٧٨٪) يستخدمن الثدى
والبزازه ، ٩ زوجات (٣٩٪) يستخدمن البزازه فقط .

وأخيرا فهناك ١٤٠ زوجه من زوجات غير الزراعيين (٨١٤٪)
يستخدمن من الثدى فقط ٢٧ زوجه (١٥٧٪) منهن يستخدمن الثدى
والبزازه و ٥ سيدات فقط (٢٩٪) يستخدمن البزازه فقط . وقد توحى
هذه النتائج بما تتضمنه من فروق دالة احصائيا بأن مستوى معيشة
الاسرة الريفية يحدد نسبيا اسلوب رضاعة الطفل . فحيثما ارتفع نسبيا
مستوى معيشة الاسرة فى الريف المصرى يظهر بوضوح ميل الأمهات
استخدام اسلوب الرضاعة الصناعية الذى يعتبر الى حد ما مكلفا للأسرة
والذى قد يتطلب وعيا نسبيا بكيفية استخدامه .

أما تغيير عمر الام فقد تبين ان معامل كا ٢١ (٢٢٧) غير دال
احصائيا. مع اساليب رضاعة الطفل ، حيث لا توجد فروق جوهرية بين
الامهات اللاتى تقل أعمارهن عن ٤٠ سنة وهؤلاء اللاتى تزيد أعمارهن عن
٤٠ سنة فى استخدامهن للأساليب الثلاثة الخاصة برضاعة الطفل . وقد
يعنى ذلك ان هذه الأساليب لا تعتمد على عمر الام وانها نمط ثابت نسبيا
عبر الاجيال .

٢ - مواعيد رضاعة الطفل والقيود الخاصة بالرضاعة :

بديهى أن الأساليب السابقة لرضاعة ترتبط مباشرة بمواعيد الرضاعة
والقيود الخاصة بها . ولما كان النمط الشائع فى الريف المصرى « هو

الرضاعة من ثدى الام ، فمن المستبعد نظريا - على الاقل - أن يكون هنالك نمط مميز وشائع من القيود على رضاعة الطفل في ثقافة الريف المصرى . سواء ما يتعلق بمواعيد الرضعات أو حجمها ، وأن ما يشبه جدول الرضاعة المعمول به نسبيا في الحضر قد لا يكون له وجود ملحوظ في الريف المصرى . وهذا ما توصلنا اليه تقريبا في هذه الدراسة .

فهناك ٦١٤ سيدة من عينة الدراسة (٨٦,٢٪) لا تضع أى قيود على رضاعة الطفل ، أى تترك له مطلق الحرية في طلب الثدي حينما يريد ووقت ما يريد . ذلك في مقابل ٩٨ سيدة (١٢,٨٪) تضع قيودا على ذلك تتراوح ما بين مجرد تنظيم عدد الرضعات الى أقصى حدود التقيد في حجم الرضعات وعددها وتدرجها بتقدم الرضيع في العمر . والملاحظ أن هذه النسب تقترب الى حد كبير مع النسب السابقة الخاصة بأسلوب الرضاعة .

وبمقارنة هذه النتائج بنظيرتها في الحضر تبين أن نسبة الامهات اللاتي يستخدمن القيود على رضاعة الطفل تبلغ ٢٣٪ ، كما أن هناك فروقا احصائية دالة بين امهات الريف والمتوسطة في الحضر بخصوص هذه القيود (كما دالة عند مستوى معنوية اقل من ٠,٠١) حيث تميل امهات الطبقة المتوسطة الى وضع القيود على حين تفضل امهات الطبقة الدنيا ترك مطلق الحرية للطفل .

وعند معالجة هذه البيانات بالمتغيرات الخاصة بخصائص الوالدين تبين ما يلي :

- كما بين تعليم الام والقيود الخاصة برضاعة الطفل في الريف بلغت ٦,٢٧ ، وهى دالة احصائيا عند مستوى معنوية ٠,٠١ بدرجة حرية ١ ، فهناك ٥٠٤ سيدة من الامهات الاميات (٨٧,٧٪) تترك الحرية المطلقة للطفل مقابل ٧٠ سيدة أمية (١٢,٣٪) تضع قيودا على ذلك . وفى مقابل ذلك توجد ١١٠ سيدة ملزمة أمية (٧٩,٨٪) تترك مطلق

(٢) د. محمود عبد القادر - المرجع السابق .

الحرية للطفل و ١٨ سيدة (١٠٠٪) من امهات والمؤهلات تضع بعض القيود على ذلك *

٢١ - بين تعليم الوالد والقيود الخاصة برضاعة الطفل في الريف بلغت ١٤٧ر ، وهي دالة احصائيا عند مستوى معنوية اقل ٠٠١ر . أيضا بدرجة حرية ٠٢ حيث تضع ٢٦ سيدة (٩٠٪) من زوجات الامهات قيودا على الرضاعة ، مقابل ٥٠ سيدة (١٤٨٪) من زوجات الملمين تضع قيودا ، و ٢٢ سيدة من زوجات المؤهلين (٢٤٧٪) تضع قيودا . والملاحظ ان نسبة من يضعن القيود على رضاعة الطفل تتزايد باستمرار بارتفاع مستوى تعليم الوالد كما هو الحال بالنسبة لارتفاع مستوى تعليم الوالدة *

٢٢ - بين مهنة الوالد وقيود الرضاعة في الريف بلغت ٧٠ر ، وهي دالة احصائيا عند مستوى أكثر من ٠٠٥ر . بدرجة حرية ٠٢ حيث تضع ٢٢ سيدة من زوجات الاجراء وصغار الملاك لاقل من ٢ أفدنة (١٠٧٪) قيودا على الرضاعة ، ٢٩ سيدة من زوجات المستأجرين والملاك لاكثر من ٢ أفدنة (١٧٪) قيودا على الرضاعة ، ٢٦ سيدة من زوجات غير المزارعين (١٥٪) تضع قيودا *

٢٣ - اما متغير عمر الام فانه غير مرتبط بأسلوب وضع القيود على الرضاعة حيث تتشابه الامهات اللاتي تقل اعمارهن عن ٤٠ سنة مع هؤلاء اللاتي تزيد اعمارهن عن ذلك في ترك حرية الرضاعة للطفل . وقد توحى النتائج السابقة بان أسلوب وضع القيود على رضاعة الطفل غير شائع نسبيا في الريف المصري . وأنه في حالة وجوده عند نسبة لا تتجاوز في جملتها ١٤٪ تقريبا من مجموع الامهات في هذه الدراسة فانه يقترب بشكل مباشر بكل من مستوى تعليم الام ومستوى تعليم الاب وقسـد يكون كذلك الى حد ما بالنسبة لمهنة الاب *

٣ - اسباب تحييد الامهات لأسلوب الرضاعة غير المقيد او المقيد

يمكن تحديد اسباب تحييد الامهات لتترك مطلق الحرية للطفل في الرضاعة بالقدى على النحو التالي :

عارف قانونه ، « ولم نتعود على وضع قيود على رضاعة الطفل » مقابل ٢٦ سيدة من الملمات والمؤهلات (١٨٨٪) ، كذلك نذكر ١٠ سيدات من مجموع الاميات (١٧٪) ان ترك الحرية للطفل « يبقى حينئذ » مقابل سيدات ملحات ومؤهلات (٢٦٪) .

وترى ٢٨ سيدة من مجموع الاميات ان وضع القيود على الرضاعة (٤٩٪) « ويعرف الطفل النظام » مقابل ١٢ سيدة ملحة ومؤهلة (٨٧٪) كما ترى ٢٢ سيدة أمية (٢٨٪) ان مثل هذه القيود من شأنها « الا تصيب الرضيع بالفص ، ولا تؤله » في مقابل ٢٥ سيدة ملحة ومؤهلة ١٨٢٪ .

- وعلى هذا النحو تبين ان كما بين هذه الاسباب ومتغير تعليم الوالد بلغت ٢٧٢٩ وهي دالة احصائيا عند اقل من ٠.١* بدرجة حرية ٨ ، مما يؤكد الاستنتاج السابق من ان مستوى تعليم الوالدين يساعد على تبرير استخدام اسلوب الرضاعة المقيدة « نسبيا » على اساس موضوعي او منطقي ويستبعد « الى حد ما » الاسباب الانفعالية وغير المنطقية .
- كما قدر معامل ٢١ بين هذه الاسباب ومهنة الوالد حيث بلغ ١٦٤٧ وهو دال احصائيا عند مستوى ثقة اقل من ٠.٢* بدرجة حرية ٨ . ولم نتوصل الى علاقة دالة بين متغير عمر الام وهذه الاسباب .

٤ - تصرفات الام عندما يبكي رضيعها بشكل غير عادي :

قد يكون وضع القيود على رضاعة الطفل بدرجات مختلفة او ترك الحرية امامه يتعلق مباشرة بتصرفات الام عندما يبكي رضيعها بشكل غير عادي اذ تبين من تحليل استجابات الامهات على هذا السؤال ان تصرفاتهن في هذا الموقف تنحصر فيما يلي :

- ١ - « تشوفه عايز ايه » واجاب على ذلك ٤١٥ والدة بنسبة ٥٨٢٪ .
- ٢ - « تعطيه سواكل مهدئة » اجاب على ذلك ٩٩ والدة بنسبة ١٣٨٪ .
- ٣ - « تعمد اليه بطبيب لفحصه » واجاب على ذلك ٩١ والدة بنسبة ١٢٨٪ .

٤ - « يشوقه حد من الكبار » أو يرقيه اجاب على ذلك ٧٦ والده بنسبة ١٠٧٪ ٠٠

٥ - « تتركه يبكى كى يتعلم السكوت ويتسع صدره » واجاب على ذلك ٣١ والدة بنسبة ٤٤٪ ٠٠

وبمقارنة هذه الاستجابات بما توصلنا اليه فى الحضر تبين أنها مغايرة نسبيا ، اذا أوضح ٢٥٪ من أمهات الحضر بأنهن قد « يحملونه ويهدونه » وقد « يداعبونه ويلهونه » كما أوضح ٢٥٪ أيضا من أمهات الحضر بأنهن قد « يقدمن له البزازة أو الثدي أو التنبية » ويرى ١١٪ من أمهات الحضر بأنهن قد يتركنه « يصرخ » حتى لا يتعود على البكاء بعد ذلك ويرى ٢٢٪ من أمهات الحضر بأنهن يفضلن معرفة السبب ومعالجته بأى طريقة خصوصا اذا كان الصراخ شديدا وغير عادى . وأخيرا يرى ١١٪ من أمهات الحضر بأنهن يلجأن فى هذه الحالة « الى تقديم السوائل المهدئة » أو وقف صراخه بأى شكل وبالإسلوب المناسب خوفا على صحته وأعصابه أو خشية « أن تفق صوته » .

وعند معالجة هذه الاستجابات الخاصة بالامهات فى الريف فى نطاق خصائص الابوين تبين أن معامل كا ٢١ بين هذه الاساليب ومستوى تعليم الام ٢٦ر٣٢ ، وهو معامل دال احصائيا عند مستوى ثقة اقل من ٠٠١ ر بدرجة حرية ٠٤ حيث تميل الامهات الملمات والمتعلمات الى اعطاء الطفل السوائل المهدئة ، أو عرضه على الطبيب اذا استدعى الامر ذلك ومعالجة اسباب البكاء . بينما تميل الامهات الأميات الى استخدام الوسائل غير الموضوعية وغير الفعالية بصفة عامة .

وابلغل بلغ معامل كا ٢١ بين هذه الاسباب ومتغير تعليم الوالد ٠٩ر٤٣ ، وهو دال احصائيا عند مستوى ثقة اقل من ٠٠١ ر بدرجة حرية ٨ ، حيث تميل زوجات الاميين الى الاسراف فى استخدام الوسائل غير الفعالة وغير الموضوعية لاييقاف بكاء الطفل ، بينما تلجأ زوجات المعلمين

(٥٥) د. محمود عبد القادر - المرجع السابق .

والمؤهلين الى وسائل أكثر فعالية وأكثر وعياً • وهكذا بالنسبة لتغيير مهنة الزوج حيث معامل ٢٨ ١٧٨٨ ، وهو دال احصائيا عند مستوى ثقة أقل من ٠.٠٥ بدرجة حرية ٨ أيضا • أما متغير عمر الام فليس له أى علاقة بهذه الاساليب كما أوضح معامل ٢٨ •

وهكذا تبين من الدالات الاحصائية التى توصلنا اليها أن مستوى تعليم الوالدين وكذا مستوى معيشة الاسرة لها علاقة دالة احصائيا بوعى الام وقمالية تصرفاتها فى هذا الموقف • فحينما ارتفع مستوى التعليم والدخل (المعيشة) تنصرف الام بشكل موضوعى ازاء صراخ رضيعها بما فى ذلك عرضه على الطبيب •

٥ - اساليب فطام الطفل فى الريف المصرى :

تكاد تنحصر اساليب فطام الطفل فى الريف المصرى فى أربعة وسائل أساسية هى :

١ - الفطام بالصبار والمواد الاخرى ويستخدم ذلك ٢٩٧ والددة من مجموع أفراد عينة الدراسة بنسبة ٤٤٪ •

٢ - الفطام الفجائى « أو مرة واحدة » ويستخدم ذلك ٢٠٥ والددة من مجموع عينة الدراسة بنسبة ٢٨٪ •

٣ - الفطام التدريجى « أو بالتدريج » ويستخدم ذلك ١٠٨ والددة من مجموع أفراد عينة الدراسة بنسبة ١٥٪ •

٤ - الفطام التلقائى « ابتعاد الطفل من نفسه » ويستخدم ذلك ٨٢ والددة من مجموع عينة الدراسة بنسبة ١١٪ •

وعلى ذلك فإن أكثر انماط الفطام شيوعا فى الريف المصرى هو الفطام « بالصبار » ومقارنة هذه النتائج بما توصلنا اليه فى دراستنا السابقة عن الحضرتين أن « الفطام التدريجى » هو أكثر الاساليب شيوعا ٤٤٪ ، يليه الفطام « بالصبار » ٢١٪ ، ثم (منع الطفل عن الثدي) مرة واحدة ٢٠٪ ، وأخيرا الامتناع التلقائى من الطفل « ابتعد من نفسه » ٤٪ •

وتكاد ان تطابق نتائج بحث احتياجات الطفولة فى الريف المصرى

ما توصلنا اليه فى هذه الدراسة مع اختلاف طفيف فى التفاصيل •

(٥) د • محمود عبد القادر - المرجع السابق •

وبمعالجة هذه البيانات (الخاصة بالامهات فى الريف) فى نطاق متغيرات خصائص الابوين تبين أن معامل كا^٢ بين اساليب فطام الطفل ومستوى تعليم الأم ٧٧٦ ، وهو معامل دال احصائيا عند مستوى ثقة اقل من ٠.٠٥ بدرجة حرية ٠٢ حيث يستخدم ٤٥٪ من الاميات اسلوب « الصبار » مقابل ٤٢٪ عند الللمات والمؤهلات ، ويستخدم ٢٩٪ من الاميات « الفطام الفجائى او مره واحده مقابل ٢٦٪ عند الللمات والمؤهلات ، ويستخدم الاميات ١٣٪ الاسلوب التدريجى مقابل ٢٢٪ عند الللمات والمؤهلات ، وأخيرا يستخدم ١٢٪ من الاميات اسلوب الابتعاد التلقائى منة بل الطفل مقابل ٨٪ فقط من الللمات والمؤهلات .

وبالمثل بالنسبة لمتغير تعليم الوالد حيث بلغ معامل كا^٢ بينهما ١٧٣٨ ، وهو دال ، احصائيا عند مستوى ثقة اقل من ٠.٠١ بدرجة حرية ٠٦ حيث يستخدم اسلوب الصبار ٤٧٪ . من زوجات الاميين مقابل ٤٤٪ من زوجات الملمين و ٣٤٪ من زوجات المؤهلين . ويستخدم الاسلوب الفجائى ٢٠٪ من زوجات الملمين مقابل ٢٧٪ من زوجات الملمين ٢٩٪ من زوجات المؤهلين . ويستخدم الاسلوب التدريجى ١١٪ من زوجات الاميين مقابل ١٤٪ من زوجات الملمين و ٢٨٪ ومن زوجات المؤهلين . وأخيرا يستخدم ١٢٪ من زوجات الاميين اسلوب الابتعاد التلقائى مقابل ٩٪ عند زوجات الملمين و ١٢٪ عند زوجات المؤهلين .

اما متغير مهنة الوالد فليس له علاقة بهذه الاساليب كما اوضح ذلك معامل كا^٢ الذى بلغ ٤٨٪ (درجة حرية ٦) ، كذا متغير عمر الام (كا^٢ ٢٤٤ بدرجة حرية ٢) وقد تعنى هذه النتائج أن اسلوب فطام الطفل شأنه شأن اسلوب الرضاعة والسلوك الملازم له يتأثر بشكل دال احصائيا بمستوى تعليم الوالدين ويدخل الاسرة ، فحينما ارتفع هذا المستوى ظهر اسلوب الفطام التدريجى وأصبح هو الاكثر شيوعا . وهو اسلوب - على ما يبدو - قد يكون مرتبطا الى حد ما باملوب الرضاعة نفسه وبنوع ودرجة القيود المفروضة عليه . وحينما انخفض هذا المستوى يصبح لاسلوب الفطام بالصبار او بمواد اخرى سطوته تقريبا بكل ما قد يترتب على ذلك من آثار سلبية على النمو النفسى للطفل كما سنوضح ذلك فيما بعد .

٦ - الفترة التي تستغرقها عملية الفطام :

لا شك ان الفترة التي تستغرقها عملية الفطام ترتبط مباشرة بأسلوب الفطام نفسه . فالأم التي تقلم طفلها بالصبار عادة لا تستغرق هذه العملية يوما أو يومين ، وعلى أقصى تقدير فترة تقل كثيرا عن الاسبوع . وقد تتكرر هذه العملية أكثر من مرة - على قسموتها وعنفها - لاحداث الانطفاء Extinction المطلوب لعادة الرضاعة المدعمة بشدة بطبيعة الحال . بيد ان الفطام التدريجي هو الاسلوب الذي يستغرق بطبيعته زمنا أطول . وقد يستغرق الفطام الفجائي ذات الفترة التي يستغرقها الفطام بالصبار ، بيد أن اسلوب ابتعاد الطفل عن نفسه أو تلقائيا له وضع مميز ، حيث يسبق ذلك - بفترة تطول أو تقصر - اشارات وإيحاءات من الأم لبث التقسزز والاشمئزاز من الثدي أو « البزازة » من قبل الطفل حتى يقرر هو نفسه الابتعاد عنه وقد يكون الامر غير ذلك .

عموما فقد بلغ المتوسط العام لفترة التي استغرقتها عملية الفطام عند اطفال عينة هذه الدراسة ١٧٢ اسبوعا فقط ، أي في حدود ١٢ يوما تقريبا وهي فترة قصيرة نسبيا تعكس بوضوح مدى المعاناة التي يلحقها الطفل في الريف المصري بالنسبة لهذا الحدث الخطير في طفولته المبكرة . وتقريبا . فقد قررت ٢٢٢ والدة ان الفترة التي استغرقتها فطام طفلها تتراوح بين يوم وأقل من اسبوع ، أي بنسبة ٤٥٢٪ ، كما قررت ٢٢٧ والدة ان هذه الفترة تتراوح بين اسبوع وأقل من اسبوعين ، أي بنسبة ٢١٩٪ ، وقررت ٨٦ والدة ان هذه الفترة تتراوح بين اسبوعين وأقل من شهر أي بنسبة ١٢٪ وأخيرا قررت ٧٧ والدة ان هذه الفترة استغرقت على وجه التقريب من شهر الى أكثر من ثلاثة أشهر أي بنسبة ١٠٪ .

وبمعالجة هذه البيانات داخل نطاق متغيرات خصائص الوالدين تبين ان متوسط الفترة التي يستغرقها فطام اطفال الامهات الاميات ١٢ يوما تقريبا بينما ترتفع الى ١٦ يوما تقريبا عند اطفال الامهات الللمات والمؤهلات . كما تبين ان متوسط هذه الفترة ١٢ يوما تقريبا عند اطفال الإباء الأميين ، واسبوعان عند اطفال الإباء الملمين ، وما يقرب من ١٧ يوما عند اطفال الإباء المؤهلين .

كما تبين انه لا توجد فروق ملحوظة في متوسطات الفترة التي تستغرقها عملية الفطام داخل يتم متغير مهنة الوالد وكذا يتم متغير عمر الوالد .

ولقد لاحظنا تطابقاً لافتاً للنظر بين هذه النتائج ونظيرها في الدراسة القومية عن احتياجات الطفولة في مصر (عينة الريف) * أما ما سبق أن توصلنا إليه من نتائج في دراستنا للحضر فإن الاختلاف جد خطير . فالمتوسط العام للفترة التي يستغرقها طعام الطفل في الحضر المصري تقترب من ٢ ١/٢ شهراً ، ١٤ أسبوعاً والفرق بين هذا المتوسط ونظيره في الريف بالغ الدلالة احصائياً * ولاحظنا أيضاً في عينة الحضر أن هناك فروقاً جوهرية (دالة احصائياً) بين متوسط الفترة التي يستغرقها طعام الطفل في الطبقة المتوسطة في الحضر (٢٠ أسبوعاً) وتلك التي يستغرقها طعام الطفل في الطبقة الدنيا (٨ أسابيع فقط) * مما تؤكد ما سبق استنتاجه بأن الفترة التي تستغرقها عملية الفطام ، شأنها شأن أسلوب الفطام والرضاعة ، تتوقف على المستوى التعليمي والحالة الاقتصادية للوالدين ، سواء كان ذلك في الحضر أو الريف * وقد يشير الانخفاض الشديد لهذا المتوسط في الريف إلى أن المستوى التعليمي والاقتصادي للأسرة الريفية في مصر شديد التواضع إذا ما قررن بنظيره بصفة عامة في الحضر المصري عموماً وفي مدينة القاهرة على وجه الخصوص *

٧ - عمر الطفل عند الفطام (نهاية الفطام) :

منطقياً ، يبدو أن عمر الطفل عند نهاية الفطام يعتبر إلى حد ما محصلاً لمجموعة المراقف السابقة ولغيرها من المواقف المشابهة التي لم تتضمنها استمارة التثنية الاجتماعية * ولقد تبين من هذه الدراسة أن المتوسط العام لعمر الطفل في الريف المصري عند نهاية الفطام يقترب من السنتين ، وتحديدًا فهو ٢٣ شهراً ، بانحراف معياري ٢ ١/٢ شهراً * وقد يعنى هذا الانحراف المنخفض أن ثمة تجانساً لافتاً للنظر لهذا المتوسط في ريف مصر شأنه في ذلك شأن أساليب الرضاعة والفطام والفترة المستغرقة في الفطام * . ويبدو للباحث أن أساليب الامهات في معظم مواقف الرضاعة والفطام شديدة التجانس فيما بينها بصرف النظر عن الاختلافات الناتجة عن الفروق

(*) بحث احتياجات الطفولة في مصر المرجع السابق *

(**) د. محمود عبد القادر المرجع السابق *

فى مستوى تعليم الوالدين والحالة الاقتصادية للأسرة • وعليه يبدو أن ثمة انماطا مميزة لهذه الأساليب ومقارئة عبر الاجيال ، قد تكون غير قابلة للتغير السريع ، على عكس الحال فى الحضر المصرى • ويبدو أن حال الريف المصرى العتيق الذى لم يتغير كثيرا عبر أجيال عديدة هو نفسه حتى فى أساليب رضاعة الطفل وخطامه •

وتقصيلا فان هناك ٢٥ سيدة قررت أن الطفل قد أكمل خطامه وهو فى عمر يتراوح بين ٦ - ١١ شهرا (أى نصف سنة الى أقل من سنة) بنسبة ٤٩٪ فقط • وأن هناك ١٢٥ سيدة قررت أن أطفالهن كانت تتراوح أعمارهم بين ١٢ شهرا و ١٧ شهرا عندما استكملوا الخطام ، أى بنسبة ١٧٦٪ • وهناك ٢٢٧ والدة قررت أن أطفالهن كانت تتراوح أعمارهم بين ١٨ - ٢٢ شهرا عندما استكملوا الخطام ، أى بنسبة ٢١٩٪ من مجموع أفراد العينة ، وهناك ٢٢٢ سيدة قررت أن هذا السن يتراوح بين ٢٤ شهرا و ٣٠ شهرا بنسبة ٢٢٦٪ ، وأخيرا يوجد ٣٠ والدة قررت أن هذا السن يتراوح بين ٣٠ شهرا و ٣٦ شهرا ، بنسبة ١٢٪ •

وعند معالجة هذه البيانات داخل نطاق متغير تعليم الام تبين أن متوسط عمر أطفال الامهات الاميات عند نهاية الخطام كان ٢٣ شهرا بانحراف معيارى ٦٦ شهرا مقابل ٢٠٢ شهرا بانحراف معيارى ٦٧ شهرا عند أطفال الامهات الملمات والمؤهلات وبلغت النسبة الحرجة بين المتوسطين ٢٢ره وهى دالة عند مستوى ثقة أقل من ٠.٠١ •

كما تبين أن متوسط عمر الطفل عند نهاية الخطام بالنسبة للآباء الاميين ٢٥٣ شهرا بانحراف معيارى - ٧٣ شهرا ، ومتوسط عمر الطفل بالنسبة للآباء الملمين ٢٢٦ شهرا بانحراف معيارى - ٧٢ شهرا ، وبالنسبة لإنياء الآباء المؤهلين ١٩٨ شهرا بانحراف - ٦٥ شهرا • والنسبة الحرجة بين الاميين والملمين ٧٨ره وهى دالة عند مستوى أقل من ٠.٠١ • كما أن النسبة الحرجة بين الاميين والمؤهلين ٧٠١ وهى دالة عند مستوى أقل من ٠.٠١ ، والنسبة الحرجة بين الملمين والمؤهلين ٢٩٦ وهى دالة عند أقل من ٠.٠٥ فقط •

كذلك اتضح أن متوسط هذا العمر عند اطفال الایاء الاجراء
والملك او المستأجرين لاقل من ٣ أفدنة ٢٢٨ شهرا بانحرا فسمياري - ٦ر٥
شهرا ، ولاطفال الایاء المستأجرين الملك لثلاثة أفدنة فاكثر ٢١٧ شهرا
بانحراف - ٦ر٤ شهرا والاطفال الایاء غير الزراعيين ٢١٤ شهرا بانحراف
- ٦ر٥ شهرا . وتبين أن النسبة الحرجة بين عمر اطفال الاجراء والملك
٢ر٢ وهى دالة عند اقل من ٠ر٥ . وبين الاجراء وغير الزراعيين ٢ر٢٤
وهى دالة عند اقل من ٠ر٥ . أيضا . وبين الملك وغير الزراعيين ٠ر٤٠
وهى غير دالة احصائيا . ولم نتوصل الى فروق جوهريّة بين متوسط عمر
اطفال الامهات اللاتي يقل اعمارهن عن ٤٠ سنة ومتوسط من يزيد اعمارهن
عن ٤٠ سنة فيما يتعلق بهذا الموقف .

وإذا جاز لنا أن نقارن هذه النتائج بنظيرها في الحضر يتبين أن
متوسط عمر اطفال الطبقة المتوسطة عند نهاية الفطام ١٩٧٠ شهرا بانحراف
معياري - ٦ر٧٨ شهرا مقابل ٢٤ شهرا وانحراف - ٦ر٤٠ عند اطفال
الطبقة الدنيا ، والفرق بين المتوسط بين دال احصائيا عند مستوى ثقة اقل
من ٠٠١ ر (مقياس ت)

وهكذا يبدو بجلاء أن عمر الطفل عند نهاية الفطام في الريف المصري
وإن كان أعلى بكثير من نظيره في الحضر ، إلا أنه يرتبط بشكل دال
احصائيا بمستوى تعليم والديه وحالتهم الاقتصادية .

استقرار لآثار هذه الأساليب على شخصية الطفل في

الريف المصري

لقد تبين من العرض السابق أن الريف المصري يتميز بالتجانس الواضح
في أساليب معاملة الطفل بالنسبة لمواقف الرضاعة والفطام وما يتعلق بها
من إجراءات وإن هذا التجانس يكاد أن يفقر اليه الحضر نسبيا . ويبدو
بوضوح أن هناك أنماطا شائعة لتنشئة الطفل في الريف المصري .
ففي الرضاعة يشبع أو يكثر أسلوب الرضاعة بالشدي ، كما يكثر

(٢) د . محمود عبد القادر - المرجع السابق .

أسلوب الاستجابات الانفعالية والعاطفية أزاء الصراخ أو البكاء غير العادى
 للطفل ، يسيطر أيضا أسلوب القمام بالصبار أو غيره من المواد الحارقة أو
 المقززة . وتتميز مدة أو فترة القمام بالقصر الشديد بحيث لا تزيد عن
 أسبوعين إلا فى الحالات الاستثنائية حيث يرتفع المستوى التعليمى والاقتصادى
 للابوين . واخيرا يتميز الريف بقمام الطفل فى سن متأخر يفوق نظيره فى
 الحضر بشكل مثير للاهتمام . ورغم الفروق الجذرية بين الريف والحضر
 فى اساليب القمام والرضاعة إلا أن هذه الفروق لا تخرج عن كونها كمية
 أى فروقا فى الكم فقط وليست فى الكيف ، فكل اساليب الرضاعة والقمام
 لها وجود فى الريف كما هى فى الحضر ، إلا أن الاختلاف بين الثقافتين
 الفرعيتين ينحصر فى التفاصيل فقط . والافت للنظر بحق أنه فى حالة ارتفاع
 المستوى التعليمى والاقتصادى للأسرة الريفية - كما لاحظنا من تحليل
 استجابات الامهات فى نطاق خصائص الوالدين - فإن هذه الاساليب تكاد
 أن تقترب ، بل أحيانا تتطابق ، مع نظيرها فى الحضر . وقد تعنى ذلك
 أن الاختلاف بين الريف والحضر المصرى هو فى الأساس اختلاف فى المستوى
 التعليمى والاقتصادى والاجتماعى . إذ لم نتوصل من تحليل البيانات السابقة
 الى ما يشير أن ثمة اساليب تميز الريف المصرى عن حضره . ويبدو أن
 تجانس المستويات الاقتصادية والاجتماعية (النسبى) فى الريف هو
 المشئول عن ظهور أنماط مهيمنة بشكل مميز فى الريف ، حيث يصعب وجود
 نظير لها - على المستوى الكمي (المنوال أو الشائع الاحصائى) فى الحضر ،
 نظرا كما هو معروف من تميز الحضر - خصوصا مدينة القاهرة بالتباين
 والتفاوت الشديد فى المستوى التعليمى والاقتصادى والاجتماعى وغيره .
 والسؤال الآن هو الى أى مدى يمكن أن تؤثر هذه الاساليب المتجانسة
 فى الريف المصرى على شخصية الاطفال هناك . وقبل الاجابة على هذا
 السؤال يجمل التنويه بأن ما يمكن أن نتوصل اليه من اجابات لا يعدو كونه
 افتراضات اولية سوف يتحقق من صحتها فى المراحل التالية من البحث عندما
 نتعرض لعلاقة هذه الاساليب بشخصية الطفل فى الريف المصرى . أى عندما
 يأتى دور معالجة هذه الاساليب مع متغيرات مقاييس الشخصية التى طبقت
 على أبناء (اطفال) هذه الاسر .

ان أول ما يلفت نظر الباحث في الريف هو أن فترة الرضاعة طويلة نسبيا ، تستغرق في المتوسط عامين وأن الاداة الرئيسية فيها شدى الام ، وأنه لا يكاد يوجد أى نوع من القيود على الرضاعة عند الغالبية العظمى من الامهات خصوصا اذا كانت الرضاعة بالثدى . ويبدو للبحث أن طفل الريف المصرى - فى المتوسط - يحظى بنصيب مميز من الاشباع الفمى ، بل قد يصل الامر الى حد الانهماك الفمى - Oral over indulgence .

- أن هذا الاشباع الفمى ، الذى قد يصل أحيانا الى حد الانهماك ، يعنى - وفق النظرية السلوكية ونظرية التحليل النفسى تثبيتا ما على المرحلة الفمعية فقد تدعم بشكل ما بعض الخصائص المميزة للمخلوق الفمى (الخصائص الايجابية المكتسبة من الاشباع الفمى) من ثقة اساسية ، والشعور بالامن ، والاعتماد الشديد على الآخرين ، والسلوك الفمى المتعدد والمختلف . وقد تدعم بعض العادات السلوكية المتعلقة بالقدرة على العطاء والكرم وما الى ذلك . وإذا أخذنا بوجهة نظر كل من فرويد وليفى عن العلاقة بين الاشباع او الانهماك الفمى وعادة مص الاصابع فمن المحتمل أن تكون مثل هذه العادة وغيرها شائعة نسبيا فى الريف المصرى .

ولعل القصر الشديد الذى تتميز به فترة فطام الطفل فى الريف المصرى يمكن أن تفسر آثارها النفسية على الطفل بتدعيم التناقض الوجدانى ambivalence أو على الأقل ظهور هذه السمة بشكل واضح والذى يتمثل فى الرغبة عن رغوبة فى الموضوع فى نفس الوقت والرغبة فى الثدى أو الام والرغبة عنه أو عنها فى نفس الوقت . بديهى أن هذا التناقض الوجدانى المبكر تثبت جذوره بالصدمة الاولى للفطام . إذ أن الفطام فى الريف المصرى - يمثل فى أغلب الحالات - صدمة انفعالية ، تتفاوت شدتها بتفاوت ارتباط الطفل بامه (أو بالثدى) ، وذلك اذا استثنينا الفطام التدريجى الذى لا يمثل أكثر من ١٥٪ من اطفال الريف المصرى . قد يعنى التفسير المفاجىء والمتعسف (خصوصا اذا كان بالصبار أو غيره) لاسلوب التغذية تغيرا فى نمط علاقته بالموضوع ، هذا النمط الذى اقترن منذ البداية بعمليات بيولوجية تتعلق باستمرار حياته وبقائها . ومن ثم فإن هذا التغير وإن كان يتضمن الاستمرار البيولوجى لوجوده الا أنه قد يعنى فضا لعلاقته الثنائية مع امه وقد يعمل عامل قصر فترة الفطام فى الريف على زيادة شدة هذه الصدمة . ويؤكد ففى العلاقة الثنائية على نحو ما سوى بالنسبة للطفل .

وتصورنا أن المسألة تؤول بالنسبة للطفل الى أكثر من مجرد الاعتماد القسرى عن الثدي ، الذى هو مصدر حياته وأمنه ، بل قد تمتد الى التشكك المفاجيء فيه نظرا للآلام التى أصبح يسببها له الصبار أو المواد الحريفة ، أى حتى لمجرد اختفائه المفاجيء عن ناظرية دون مقدمات أو أسباب معقولة من وجهة نظرة ... ويصبح فجأة موضوع حبه وأمنه موضوعا لبغضه وخوفه ونفوره .

لقد أوضح سيرز أن حسم الام لموقف الفطام قد يخفف من حدة صدمة الفطام عند الطفل . فقد أثبت أن حسم الام لهذه المواقف وعدم تردها وضعفها أمام رجاءات الطفل والحاجاته فى عودة الثدي أو « البزازة اليه » يخفف الى حد كبير من مظاهر الازدواج العاطفى وغيره من الآثار النفسية السلبية عند الطفل . بيد أن الشواهد التى بين أيدينا تؤكد أن الام الريفية قد لا تكون حاسمة مع طفلها فى موقف الفطام ، تماما كما هى غير حاسمة فى معالجة مشكلات بكائه وتعلقه الشديد بها .

وأخيرا طول فترة الرضاعة وامتدادها على مدى عامين فى المتوسط من شأنه أن يدعم اعتماد الطفل على الآخرين فى اشباع حاجاته ورغباته . إذ لا شك أن الفطام المبكر - خصوصا إذا كان تدريجيا - من شأنه أن يدعم من السلوك الاستقلالى للطفل ويعزز من اعتماده المبكر على نفسه ويبدو أن هذا الاستقلال يكاد أن يفترق اليه الطفل فى الريف المصرى .

ثانيا - تدريب الطفل على مواقف الفطام « التواليت ، النظافة ، والنوم » :
أوضحنا أن تدريب الطفل على عمليات الاخراج قد يصاحب من الناحية الزمنية تدريبيه على الفطام ، وقد يكون لاحقا للفطام ، لكنه على ما يبدو ليس سابقا عليه . لانه يعتمد على النمو الجسمى للطفل بالقدر الذى يمكنه من السيطرة على عضلات المثانة والمستقيم ، وهذا لا يتأتى الا فى عمر معين . صحيح أن بدايات هذا التدريب خصوصا فى الحضر المصرى - قد تظهر بعد الشهور الستة الاولى من عمر الطفل ، الا أن اتمامها على خير وجه قد تظهر نتائجها بعد هذا العمر بكثير إذا توافرت عوامل معينة . وقد لا تحتاج الى مساعدة أو تدخل مباشر من البيئة الخارجية ، الا فى حالة النظافة أو تدريب الطفل على القيام بهذه العملية بعد اشارات معينة منه ..

ثم بعد ذلك تدريبه على القيام بها في زمان ومكان معينين • ويتميز هذا الموقف الاشرافى (الاشراف بالزمان والمكان المعينين) بعدم وجود تغيرات جذرية في العادة الاولى ، اى في عملية الاخراج ذاتها ، كما هو الحال في الطعام مثلا • ويبدو ان التدريب على مواقف الاخراج والنظافة والنسوم لا يتضمن ابدال عادة اولية بعادة مكتسبة ، انما يتضمن فقط مجرد عملية اشراط بزمان ومكان محددين •

١ - اساليب تدريب الطفل على مواقف الاخراج :

تتضمن اساليب تدريب الطفل على مواقف الاخراج في ثلاث فئات كبرى هي :

١ - الاسلوب التلقائى ، واستخدمته ٢٢ سيدة من افراد عينة الدراسة بنسبة ٣٨٪ •

٢ - التدريب بالعقاب بالتوجيه واستخدمته ٢٣ سيدة من افراد عينة الدراسة ٤٦٪ •

٣ - واخيرا التدريب بالتوجيه واستخدمته ٦٥٧ سيدة من افراد عينة بنسبة ٩٢٫٣٪ •

ويتضمن الاسلوب التلقائى استجابات مختلفة من قبل الام ، مثل « هو اتعلم من نفسه كبر » ، « يبشوف اخواته ويعمل زيهم » • كما يتضمن التدريب بالعقاب استجابات مثل « اكش فيه » ، « أخوفه » ، « اظهر له غضبي » ، « اضربه كلما تصير بدون موعد او بدون القصص » • اما التدريب بالتوجيه فيتضمن ايضا اساليب متعددة بما في ذلك الايحاء بالمحاكاة والحث على التشبيه بالآخرين • ومن الاستجابات الشائعة للامهات على هذه الفئة من الاساليب « انحنحه من حنجره واقوله كخ » ، « احطه على القصص او الكرسي في مواعيد ثابتة بما في ذلك ادخاله دورة المياه » « اخذه بالمسحاة » ، « وأنبه عليه دائما » « الخ •

وهكذا فان التدريب على مواقف الاخراج باساليب التوجيه المختلفة يمثل النمط الشائع تماما في الريف المصرى •

وبمقارنة هذه النتائج بما توصلنا اليه في دراستنا السابقة للحضر-
 تبين أن ٢٥٪ من الامهات يستخدمن أسلوب التكرار والارشاد وبث الدافع
 والاقناع ، ٢١٪ يتجاهلان الموقف ويتركن الطفل على حريته ولا يتدخلن الا
 عند تنظيف بقايا الاخراج ، ٢٣٪ يستخدمن الاساليب المختلفة من العقاب
 بما في ذلك التخويف ، ١٦٪ يستخدمن اسلوب الحرمان والتهديد وتحذير
 أخيرا يستخدم ١٠٪ من الامهات الزجر والتأنيب ، بالإضافة الى ٥٪ من
 الامهات يستخدمن اساليب أخرى متنوعة .

ولقد تبين أن النتائج التي توصلنا اليها في هذه الدراسة تطابق الى
 حد كبير نتائج بحث احتياجات الطفولة في مصر (عينة الريف) مع اختلاف
 طفيف في التفاصيل .

وعند معالجة هذه البيانات في نطاق متغيرات خصائص الوالدين تبين
 أن معامل ٢١ بين هذه الاساليب ومستوى تعليم الام ١٨٤ ، وهو غير دال
 احصائيا عند المستوى الموثوق به من المعنوية الاحصائية (بدرجة حرية ٢)
 ٠٠ كما أن معامل ٢١ بين هذه الاساليب ومستوى تعليم الوالد ٢٠٢ ،
 وهو معامل غير دال احصائيا أيضا (بدرجة حرية ٤) . وبالمثل بالنسبة
 لمتغير مهنة الوالد حيث بلغ معامل ٢١ ٢٠٢ وهو غير دال احصائيا
 أيضا (درجة حرية ٤) وكذلك بالنسبة لعمل الام حيث بلغ معامل ٢١
 ١٠٤ وهو غير دال احصائيا (بدرجة حرية ٢)

ومعنى ذلك أن هذه الاساليب تتأثر بالمستوى التعليمي للابوين أو
 بالحالة الاقتصادية والاجتماعية لاسرة الطفل مما قد يوحي بأنها نمط ثقافي
 مميز .

٢ - عمر الطفل عند تعلمه السيطرة على عمليات الاخراج :

تبين من استجابات الامهات على هذا السؤال أن عمر الطفل عند
 تعلمه السيطرة على عمليات الاخراج يتراوح بين أقل من سنة وأكثر من أربع

(٩) د . محمود عبد القادر - المرجع السابق .

سنوات ٠ فقد قرر ٧٠ سيدة من أفراد عينة هذه الدراسة (٩٨٪) أن عمر الطفل وقتها كان أقل من سنة ٠

و ٩٢ سيدة من أفراد عينة هذه الدراسة (١٢٨٪) قررن أن عمر الطفل وقتها كان بين سنة وأقل من سنتين ٠

و ٢٩١ سيدة من أفراد عينة هذه الدراسة (٤٠٩٪) قررن أن عمر الطفل وقتها كان بين سنتين وأقل من ٣ سنوات ٠

و ١٨٩ سيدة من أفراد عينة هذه الدراسة (٢٦٥٪) قررن أن عمر الطفل وقتها كان بين ثلاث سنوات وأقل من ٤ سنوات ٠

و ٧٩ سيدة من أفراد عينة هذه الدراسة (٩٧٪) قررن أن عمر الطفل وقتها كان حوالى ٤ سنوات فأكثر ٠

معنى ذلك أن المتوسط العام لعمر الطفل عند استكمالته سيطرته على عمليات الإخراج في الريف ٢١٩٤٤ شهرا بانحراف معيارى - ١٢٠ شهرا ، أى فى الحدود بين سنتين ونصف وثلاث سنوات ٠ بينما يبلغ هذا المتوسط فى الحضر ٢٧ شهرا تقريبا بانحراف معيارى - ١٢٨ ٠ والفرق بين الريف والحضر على ما يبدو بالغ الدلالة احصائيا ٠

وعند معالجة هذه البيانات فى نطاق خصائص الوالدين فى الريف تبين أن متوسط عمر أطفال الامهات الاميات عند نهاية الفطام ٢٢٢ شهرا بانحراف - ١٢٧ شهرا مقابل ٢١٢ شهرا لأطفال الامهات الملمات والمؤهلات ٠٠ ومقايست بين المتوسطين غير دال احصائيا (٠٨٢) ٠ كما أن متوسط هذا العمر عند أطفال الآباء الاميين ٢٤٢ شهرا بانحراف معيارى - ١٤٤ شهرا ومتوسطه عند أطفال الآباء الملمين ٢١٢ شهرا بانحراف - ١٢٦ شهرا ، ومتوسطه عند أطفال الآباء المؤهلين ٢٤٧ شهرا بانحراف - ١٢٤ شهرا ومقايست بين الاميين والملمين ٢٧٥ وهو دال احصائيا عند مستوى ثقة أقل من ٠٠١ ، ومقايست بين الاميين والمؤهلين ٢١٤ وهو دال

(*) د. محمود عبد القادر - المرجع السابق ٠٠

احصائيا ايضا ولكن عند مستوى ثقة اقل من ٠.٠١ ومقياس ت بين اللامين والمؤهلين ٤٤١ وهو دال احصائيا عند اقل من ٠.٠١ وفى نطاق مقدير مهنة الوالد تبين ان متوسط عمر اطفال الالباء الاجراء وصغار الملاك والمستاجرين عند نهاية التدريب على الاخراج ٢٣ر٤ شهرا بانحراف \pm ١ر٨ شهرا ، مقابل ٣٠ر٥ شهرا وانحراف \pm ١٢ر٧ شهرا عند اطفال الملاك والمستاجرين لاكثر من ٢ الفنة ، و ٣٠ر٤ شهرا بانحراف \pm ١٢ر٦ شهرا عند اطفال الالباء غير الزراعيين ومقياس ت بين الاجراء وغير الزراعيين ٢٣٤ وهو دال احصائيا عند اقل من ٠.٠٥ ومقياس ت بين الاجراء وغير الزراعيين ٢٢٨ وهو دال احصائيا عند اقل من ٠.٠٥ ايضا اما مقياس ت بين الملاك وغير الزراعيين فانه غير دال احصائيا .

ولم نتوصل الى وجود اى فروق دالة احصائيا داخل نطاق عمر الام .
وتعنى هذه النتائج ان عمر الطفل عند تعلمه السيطرة على عمليات الاخراج شديد الاعتماد على المستوى التعليمى للابوين وحالتهم الاقتصادية وكما يتاثر هذا المتغير فى الريف بالمستوى الاقتصادى والاجتماعى لاسرة الطفل يتاثر ايضا فى الحضر المصرى (مدينة القاهرة) حيث تبين لنا من دراسة سابقة ان متوسط هذا العمر عند ابناء الطبقة المتوسطة ٢٢ر٦٨ شهرا بانحراف معيارى - ١٢ر٩ وان هذا المتوسط يبلغ ٢٢ر٨٨ شهرا بانحراف - ٢٥ر٠ شهرا عند ابناء الطبقة الدنيا ومقياس ت بين المتوسطين ٥٤٣ وهو دال احصائيا عند اقل من ٠.٠١

٣ - تضرعات الام عندما يغاود الطفل التبول اللاارادى بعد تدريبه على

ضبط التبول :

قد تكون تضرعات الامهات حيال هذا الموقف مؤشرا جيدا لقياس حرصهن على تدريب الطفل على مواقف الاخراج عموما ووعيهن بما يمكن ان يترتب على فشل الطفل فى ذلك من نتائج على سلوكه فى المستقبل .
وقد خسر استجابات الامهات الريفيات فى الاساليب التالية :

(٣) د . محمود عبد القادر - المرجع السابق .

١ - اللامبالاة والتجاهل ، وأجاب على ذلك ٢٢١ سيدة بنسبة ٢١٪
من مجموع عينة الدراسة .

٢ - العقاب بأنواعه المختلفة ، وأجاب على ذلك ٢٩٧ سيدة بنسبة ٤١٫٧٪ من مجموع أفراد عينة الدراسة .

٣ - النصيح والارشاد ، وأجاب على ذلك ١٢٥ سيدة ، بنسبة ١٧٫٦٪ من مجموع أفراد عينة الدراسة .

٤ - وسائل أخرى ، وأجاب على ذلك ٦٩ سيدة ، بنسبة ٩٫٧٪ .

وتعنى استجابة اللامبالاة أو التجاهل ردود الاعمال السلبية من الام
ازاء الطفل مثل « ولا حاجة اسببه لما يكبر هو حاي تعلم لوحده » .
« لا افعل شيئا غير انى اغير له هدومه وخلاص » ، « اسببه بوساخته عشان
يعرف غلطه » الخ .

كما تعنى اساليب العقاب « الضرب » « ونهر الطفل امام اخواته » ،
« شتيمة وتوبيخه » كما يعنى ايضا عدم سماح الام بذلك مطلقا ومهما كانت
الظروف .

اما النصيح والارشاد فيعنى مناقشة الطفل وتفهيمه بخطئه وحثه على عدم
تكرار ذلك . وتدل النتائج السابقة على أن أسلوب العقاب هو الأكثر شيوعا
فى الريف المصرى يليه اللامبالاة ثم النصيح والارشاد . مما قد يوحي بأن
التشديد والتسامح (بما فى ذلك اللامبالاة) نمطان متلازمان فى تدريب الطفل
على ضبط مواقف الاخراج . وفى مقابل ذلك فان النمط السائد فى الحضر
هو التكرار والارشاد وبث الدافع حيث يشكل ٥٢٪ من استجابات الامهات على
هذا الموقف ، يليه العقاب البدنى أو التهديد به ٢٣٪ ، والجرمان من الامتيازات
المادية والمعنوية التى يحبها الطفل ١٠٪ (يلاحظ أن هذا الأسلوب ليس له
مقابل تقريبا فى الريف) ، وللزجر والتأنيب والتوبيخ ١٠٪ ، والتعزير
والتهديد ٦٪ ، وأخيرا ترك الطفل وتجاهله (كنوع من العقاب) ٢١٪ .

(٩) د . محمود عبد القادر - المرجع السابق .

وهناك ٥٪ تقريبا من الامهات انكرن تماما حدوث مثل ذلك وتمسكن بأن أطفالهن لا يفعلون ذلك .

ويتضح من المقارنة أن الاتجاه الغالب على أمهات الحضر في هذا الموقف هو التشدد الذي قد يصل أحيانا الى جده انكار حدوث ذلك السلوك وأن التسامح أو اللامبالاة يكاد يكون هو الاستثناء .

وعند معالجة هذه البيانات في نطاق خصائص الوالدين تبين أن معامل ٢١ بين تعليم الامهات واستجابتهن على هذا الموقف ٧٧١ ، وهو معامل دال احصائيا عند مستوى ٥٠ رتبة بدرجة حرية ٢ ، حيث استجابت ٢٢٤٪ من الامهات الاميات باللامبالاة مقابل ٢٥٤٪ من الللمات والمؤهلات ، كما استجابت ١١٢٪ من الاميات بأسلوب النصيح والارشاد مقابل ٢٢٢٪ عند الللمات والمؤهلات ، واستجابت ٤٢٢٪ من الاميات بأسلوب العقاب مقابل ٢٩٩٪ من الللمات والمؤهلات ، ٩٢٪ من الاميات استخدمن وسائل أخرى مقابل ١١٦٪ من الللمات والمؤهلات .

ولم توصل الى علاقات دالة بين هذه الاساليب ومستوى تعليم الوالد ، ومهنته وعمر الام . ويبدو هذه الاساليب من حيث هي انعكاس للسلوك الشخصى للام تتأثر مباشرة بمستوى تعليمها على حين أن تأثرها بالمتغيرات الاخرى ضعيف أو صغرى . ولقد توصلنا الى نفس النتائج تقريبا في الدراسة السابقة من الحضر .

٤ - تدريب الطفل على النوم في مواعيد محددة :

لا شك أن تدريب الطفل على النوم في زمان ومكان محددين يرتبط بشكل أو آخر بتدريبه على المواقف السابقة ، أو على الأقل يعتبر التدريب على هذا الموقف امتداداً أو استكمالاً للتدريب على ضبط الاخراج . وإذا كان الترفيع المصري يتميز بالتساهل النسبي في التدريب على مواقف الاخراج على نحو ما تبين في العرض السابق ، فليس من المتوقع أن تفاجأ بنظام تدريبي صارم

(٣) د. محمود عبد القادر - المرجع السابق .

لتعويد الطفل على النوم فى زمان ومكان محددين هناك • ليس فقط لان هذا الموقف امتداد لاسابقه ولكن لاعتبارات اجتماعية أخرى كثيرة ، لعل أهمها طبيعة السكن الريفى وطبيعة الأسرة الريفية التى ما زال يسودها النمط الممتد ، وطبيعة الحياة الريفية وإدراك الزمن ومعدل إيقاع الحياة هناك وما الى ذلك • وتتحصر استجابات الامهات على هذا الموقف فيما يلى :

١ - ينام فى وقت محدد ، وأجابت على ذلك ٧٧ سيدة بنسبة ١٠٨٪ من مجموع العينة •

٢ - ينام فى وقت نوم الوالدين ، وأجابت على ذلك ٤٦ سيدة بنسبة ٦٥٪ من مجموع العينة •

٣ - ينام فى وقت ما هو عايز ، وأجابت على ذلك ٥٨٩ سيدة بنسبة ٧٧ و ٨٢٪ من مجموع العينة •

ويعنى ذلك أن النمط الشائع هناك هو ترك الحرية للطفل « لينام » فى الوقت الذى يحلو له • وأن القيود المفروضة على مواعيد النوم - أن وجدت - تتمشى مع القيود المفروضة على الاخراج •

وبمقارنة هذه النتائج بما توصلنا اليه فى الحضر تبين أن ٥٥٪ من امهات الحضر يلزمن أطفالهم بالنوم فى وقت محدد بصرف النظر عن أى اعتبار ، و ٤٣٪ منهم لا يلزمن أطفالهن بذلك ، وأن كن يفضلن أن ينام أطفالهن - على أكثر تقدير - فى نفس موعد نوم الوالدين •

وأخيرا يفضل ٢٪ من الامهات التشدد والتساهل معا حسب ظروف الأسرة والطفل معا •

وعند معالجة بيانات الريف فى نطاق خصائص الابوين تبين أن ٢٤ بين مستوى تعليم الام وتدريب الطفل على مواعيد محددة للنوم ١٩٠٣ ، وهو معامل دال احصائيا عند مستوى ثقة أقل من ٠٠١ ر • بدرجة حرية ٢ بمعنى أن ٨٣٪ من الامهات الاميات يلزمن أطفالهن بالنوم فى وقت محدد مقابلا

(٣) د - محمود عيد القادر - المرجع السابق •

٢١٨٪ من اللغات والمؤهلات ، و٧٪ من الاميات يلزم أطفالهن بالنوم في وقت « نوم الوالدين » مقابل ٤٣٪ من اللغات والمؤهلات ، ٨٤٫٧٪ من الاميات يفركون للطفل حرية النوم « في وقت ما هو هائز » مقابل ٧٤٫٦٪ من اللغات والمؤهلات .

كما تبين أن ٢١٪ بين مستوى تعليم الوالد وتدريب الطفل على هذا الموقف ٧٨٫٦٪ ، وهو معامل غير دال احصائيا عند مستوى الثقة المطلوبة وان كان واضحا أن ٩٫٥٪ من اطفال الاباء الاميين ملزمون بالنوم في وقت محدد مقابل ١٠٪ من اطفال الاباء الملمين و ١٨٪ من اطفال الاباء المؤهلين .

كما تبين ايضا أن معامل ٢١٪ بين متغير مهنة الود وتدريب الطفل على هذا الموقف غير دال احصائيا عن مستوى الثقة المطلوب (٨٫٨٥ بدرجة حرية ٤) وان كان واضحا ان ٦٫٨٪ من اطفال الاجراء وصغار الملاك والمستأجرين ملزمون بالنوم في وقت محدد ، مقابل ١٢٫٩٪ من اطفال الملاك و ١٤٪ من اطفال الاباء غير الزراعيين .

وبالمثل بالنسبة لمتغير عمر الام حيث لم نتوصل الى أى فروق دالة احصائيا .

وهكذا تتطابق هذه النتائج مع تدريب الطفل على مواقف الاخراج ، حيث يصبح متغير تعليم الام هو العامل الذي يرتبط مباشرة بهذه الاساليب دون غيره من المتغيرات الاخرى .

واللافت للنظر ان النتائج التي سبق أن توصلنا اليها في الحضر تسير في ذات الاتجاه .

٥ - تدريب الطفل على النوم في مكان محدد :

من تحليل استجابات الامهات على السؤال هذا تبين ما يلي :

١ - تكررت ٥٢٠ والدة بنسبة ٧٣٫٥٪ من مجموع الافراد العينة ان أطفالهن ينامون في نفس فراش الوالدين .

٢ - وتكررت ١٢٠ والدته بنسبة ١٦٫٩٪ من مجموع افراد العينة انهم

ينامون في نفس غرفة الوالدين ولكن في فراش مستقل .

٢ - كما ذكرت ٥٨ والدة بنسبة ٨٢٪ من مجموع أفراد العينة انهم
ينامون في غرفة أخرى ، وهذه الغرفة عادة ما تكون هي غرفة نوم
بقية الاخوة ، أو غرفة مخصصة لذلك .

٤ - وأخيرا ذكرت ١٤ والدة بنسبة ١٩٪ من مجموع أفراد العينة انهم
ينامون في غرفة مستقلة تماما وخاصة بهم وحدهم .

وهكذا يبدو أن نوم الطفل في نفس « فراش الوالدين » هو النمط
الشائع لتدريب الطفل على هذا الموقف على الأقل حتى السنوات الخمس أو
الست الأولى من حياته . وقد يعنى ذلك أن الطفل في الريف المصرى وحتى
قرب دخوله المدرسة الابتدائية يظل ملتصقا بوالديه بشكل يكاد يكون
عضويا .

وتبدو الصورة في الحضر مختلفة تماما عن نظيرها في الريف ،
فغالبية الأمهات هناك يحرصن على أن ينام أطفالهن - نكورا أم اثنا -
في مكان مستقل أو خاص بهم ، يكون بمعزل عن مكان نوم الوالدين .
ويدربن أطفالهم على هذا السلوك في وقت مبكر ، وأحيانا مبكر جدا .
ويظهر هذا الاتجاه بوضوح شديد في الطبقة المتوسطة بصفة خاصة ،
حيث أن الامكانيات المادية والوفرة النفسية لعدد الحجرات تساعد على
تحقيق ذلك . وعلى سبيل المثال فإن متوسط عمر الطفل الذى تسمح به
هذه الطبقة لأن ينام لا يتجاوز ٣٥ سنة على حين نرى أن هذا المتوسط
يبلغ ٦٥ سنة عند الطبقة الدنيا .

وعند معالجة بيانات الريف في نطاق متغيرات خصائص الوالدين
تبين أن معامل كآا بين مستوى تعليم الام وتدريب الطفل على هذا الموقف
١٤٩٩ وهو معامل دال عند أقل من ٠.٠١ حيث لا يمانع ٧٦٪ من الاميات
في ينام أطفالهن في نفس فراش الوالدين مقابل ٦٠٪ عند اللواتى

(٥) د: محمود عبيد القادر - المرجع المطبق .

والمؤهلات ، ١٥٨٪ من اطفال الاحياء ينامون فى نفس غرفة الوالدين مقابل ٢١٧٪ عند الملمات والمؤهلات ، ٦٤٪ من اطفال الاميات ينامون فى غرفة اخرى مقابل ١٤٥٪ عند الملمات والمؤهلات ، ٦١٪ من اطفال الاميات ينامون فى غرفة مستقلة مقابل ٢٦٪ عند الملمات والمؤهلات . ولقد توصلنا الى ذات النتائج تقريبا بالنسبة لتغير مستوى تعليم الوالد حيث بلغ معامل كاي (٢) ٣٢٧٢ وهو دال احصائيا عند مستوى ثقة ٠٠١ ر بدرجة حرية ٠٦

وبالمثل بالنسبة لتغير مهنة الاب حيث بلغ معامل كاي ٢ ٢٤٩٤٩ وهو دال احصائيا ايضا عند مستوى ثقة اقل من ٠٠١ ر بدرجة واحد . ولم نتوصل الى فروق دالة احصائيا داخل متغير عمر الام .

وتعنى هذه النتائج انه كلما ارتفع المستوى التعليمى والاقتصادى للوالدين يظهر ميلا واضحا من قبل الام لعزل طفلها عنها عند النوم الى حد الذى يصل لتخصصى غرفة مستقلة او خاصة به . ويصاحب انخفاض هذا المستوى عدم اهتمام الام بهذا المرقف ، ويصبح نوم الطفل فى نفس فراش الوالدين امرا مألوفا جدا حتى عندما يقرب عمرة من سن دخول المدرسة ٠٠٠٠ واحيانا بعد ذلك .

استقراء اثار هذه الاساليب على شخصية الطفل فى الريف المصرى :

تبين من العرض السابق ان اساليب تدريب الطفل على مواقف الاخراج والنظافة والنوم هى امتداد طبيعى لتدريبه على الرضاعة والقطام . حيث تظهر سيطرة الاساليب التقليدية القديمة ، وتخفى نسبيا ملامح الوعى والاهتمام « القلق » بهذه المواقف . كما يبدو التسامح والتسامح وكأنه قاعدة القواعد هناك .

وما يمكن اضافته الى الاستقراء السابق هو ان الطفل فى الريف المصرى لا يلقى الاهتمام الكافى بتدريبه على مواقف القطام بصفة عامة . قد يكون سبب ذلك غياب الوعى والاهتمام باثار ذلك على نموه النفسى ، قد يكون ايضا ضعف امكانيات الاسرة الريفية وراء ذلك ، وقد يكون لسلطة

وميطرة العادات التقليدية القديمة اثر في ذلك لكنه يلاحظ أن ارتفاع المستوى التعليمي للام بصفة خاصة له علاقة مباشرة بوعي الام واهتمامها بهذه المواقف وعلى نبذا الاساليب التقليدية القديمة في تنشئة الطفل . وفي مواقف أخرى لاحظنا أن متغير تعليم الوالد ومهنته له علاقته الدالة احصائيا بهذا الوعي والاهتمام .

واللافت للنظر بحق أنه عندما يصل المستوى التعليمي والاقتصادي للأسرة الى حد معين تكاد أن تتلاشى الفروق بين الريف والحضر . مما يؤكد مرة أخرى أن ما يعرف « بثقافة الريف » في تنشئة الطفل على هذه المواقف ليس لها تأثير واضح الا في غياب تعليم الوالدين وانخفاض مستوى معيشة الاسرة .

ومن الوجهة السيكولوجية يمكن القول بأن الطفل في هذه المواقف تتدعم عنده بشكل ملحوظ سمات الخلق الشرعي تماما كما تدعمت عنده في المواقف السابقة سمات الخلق الفمي . فهناك تسامح من قبل الام في تدريبه على الفطام ، تسامح قد يؤدي بالطفل الى تثبيت محتمل على المرحلة الشرعية ، وهو بالطبع تثبيت ايجابي . وقد يتبع ذلك تدعيم سمات الاعتماد التي ظهرت معالها بوضوح في المرحلة الفمية السابقة ، تدعيم لمظاهر عدم الانضباط وتلقائية التعبير الانفعالي وغياب الكف الانفعالي ، تدعيم لغياب الحس بالزمن وتقدير الوقت وعدم وضوح معنى القانون والنظام على الأقل في مرحلة الطفولة المبكرة . ثم والاهم من ذلك كله تدعيم قوى للاعتماد على الام والاتصاق الشديد بالابوين وعدم نضج الانا والاجتماعي ومهما يكن من أمر هذه الاستنتاجات الافتراضية السلبية ، فانها ستظل كذلك لحين الحسم في أمرها عندما نتناول بالتحليل شخصية الطفل الريفي وعلاقتها بهذه الاساليب مع الأخذ في الاعتبار أنه من المحتمل تماما أن نواجه في المواقف التالية أساليب تنشئة يمكن أن تلغي الآثار السلبية السابقة .

ملخص التقرير الاول :

تهدف هذه الدراسة الى استخلاص الانماط الشائعة لاساليب التنشئة الاجتماعية في الريف المصري ، ومقارنتها بما سبق أن توصل اليه الباحثون

فى الحضر المصرى ، وتحديد أثر هذه الأساليب على شخصية الطفل ، ولقد أجريت هذه الدراسة على عينة قوامها ٧١٢ أسرة اعتبرت ممثلة إحصائيا لجمعية الاسر الريفية لقرى الوجه البحرى ، على أن تستكمل دراسة الوجه القبلى فى مراحل تالية . وصمم اختبار لقياس أساليب التنشئة الاجتماعية بما يتضمنه من اتجاهات ، وجزء منه خاص بالام والجزء الآخر خاص بالاب ومر الاختبار بمراحل مختلفة من الاعداد والتحليل الإحصائى والتقنين حتى وصل الى صورته الحالية . كما صمم أيضا مقياس لقياس اتجاهات الطفل نحو والديه ، وآخر لقياس شخصية الطفل . وركز هذا التقرير على مرقى الرضاعة والقطام وموقف النظافة ، حيث تبين أن الأساليب التى تتبعها الامهات الريفيات فى تدريب أطفالهن على هذه المواقف يغلب عليها الطابع التقليدى وغياب الوعي والتساهل النسبى ، ذلك اذا ما قورنت بنظيرتها فى الحضر المصرى . واستنتج أن لهذه الأساليب بعض الآثار السلبية على شخصية الطفل ونموه النفسى والاجتماعى بصفة خاصة .

المراجع العربية :

٢١ - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية - وحدة بحوث
الاسيرة « بحث احتياجات الطفولة » ، مجلد الوثائق اعداد وحدة
بحوث الاسيرة وابستانتة من الخارج تحت اشراف الدكتور سفتار
حمزة سنة ١٩٦٨ .

٢٢ - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية « احتياجات
الطفولة في مصر » اعداد وحدة بحوث الاسيرة سنة ١٩٦٩ .

٢٣ - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية « احتياجات
الطفولة في مصر التقرير النفسى » بالانجليزية جماعه
د . مقاريوس ، وعضوية للبحث من د . عطية هنا -
د . عثمان فراج - د . عماد الدين سلطان د . محمود
عبد القادر .

٢٤ - د . محمود عبد القادر محمد « بعض العوامل المحددة لنمو قوة
الاتنا عند المراهقين المصريين » دراسة بين الريف والحضر
المصرى « المجلة الاجتماعية القومية - المركز القومي للبحوث
الاجتماعية والجناائية سنة ١٩٧٢ .

٢ - د . محمود عيد القادر محمد « اماليب الثواب والعقاب
التي تقبها الاسيرة في تدريب الطفل - دراسة عن المنشئة
الاجتماعية في مدينة القاهرة رسالة دكتوراه - جامعة القاهرة
سنة ١٩٦٦ .

٢٦ - د . محمود عبد القادر « استخبار في اتجاهات للوالدين نحو
تنشئة الطفل » من منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية
والجناائية سنة ١٩٧٠ .

REFERENCES

1. Antony. E. J. and Koupernik, C (Ed.) « The Child and his family » . N.Y. . Wiley, 1970.
2. Bales, R. F. « Personality and interpersonal behavior » N.Y. : Holt, 1970.
3. Bandura, A. « Principles of behavior-modification » N.Y. : Holt, 1970. PP. 217-224, 355-365, 462-471.
4. Bendict, R. « Patterns of Culture » London : Kegan Paul, 1934. PP. 253-254.
5. Boscard, J. H. « The Sociology of Child Development » . N.Y. : Harper, 1954. PP. 34-47.

6. Child, I. « Socialization ». In G. Lindzy (Ed.) « Handbook of Social Psychology » Addison-Wesley, 1954. PP. 655-660.
7. Eisler, F. G. « Breast Feeding and Character Formation » In C. Kluckhohn & M.A. Mutray (Eds.) « Personality in Nature, Culture and Society » London : Knopf, 1956. PP. 146-189.
8. Erikson, E. H. « Identity & the Life Circle » Psychol Issues, 1949. No. 1, PP. 55-56.
9. Eysenck, H. J. « The Structure of Human Personality » London : Mathuen, 1970.
10. Frued, S. « Three Contributions of the Theory of Sex » (4th ed.) Nervous & Mental Disease. Mon. Series, 1930. No. 7. PP. 44-46.
11. Frued, S. « The Basic Writing of Frued » N. Y. : Raudome House, 1938. Passim.
12. Hamilton, G. V. « A research in marriage » N.Y. : Borni, 1927.
13. Hobel, E. H. « The Nature of Culture » In H. L. Shapira (Ed.) « Man, Culture and Society » N. Y. : Oxford Univ Press, 1956. PP. 170-180.
14. Kessen, W. « Comparative Personality Development » In E. F. Borgatta & W. W. Lambert (Eds) « Handbook of Personality Theory and Research » Chicago : Raud. M. C. Nally, 1968. PP. 410-460.
15. Klukhohn « Culture & Behavior ». In G. Lindzy (Ed.) « Handbook of Social Psychology » Vol. II, N.Y. : Addison-Wesley, 1954. PP. 921-967.
16. Lesser, G. S. « The Relationship between overt and fantasy agression as a function of maternal response » J. Abnormal & Social Psychal, 1957. 55, 218-221.
17. Linton, R. « The Culture Background of Personality » London : Kegan Paul, 1952. PP. 3-45.
18. Merton, R. M. « A difinition of a situation » In P. F' Lasarsfield & M. Rosenberg (Eds). The language of Social Research » N.Y. : The Free Press of Glencoe, 1946.
19. Mowrer, O. H. « Learning Theory and Behavior », N.Y. : Wiley, 1960. Passim.
20. New Comb, Th. M. « Social Psychology » London : Tausitock, 1952. PP. 475-476.

أوضاع عمال التراحيل ومشاكلهم في مصر *

اعداد

دكتورة رقية مرشدى بركات **

أحاول في هذا المقال أن أشير الى أوضاع ومشاكل عمال التراحيل من خلال النقاط الآتية :

الأولى : القاء الضوء على وضع عمال التراحيل في مصر ، وفيها أحاول توضيح هذه العمالة من خلال تحديد من هم عمال التراحيل ، وكيف ظهرت مشكلتهم الى حيز الوجود من خلال استعراض التاريخ وبيان جذور المشكلة تاريخياً ، وأهم المناطق الأساسية لتشغيلهم .

الثانية : القاء الضوء على السمات والمشاكل الأساسية لعمال التراحيل وفيها أحاول أن أحدد السمات الرئيسية التي تتميز بها هذه العمالة ، واختلاف مشاكلهم عن مشاكل عمال الزراعة وخاصة عمال القطاع المنظم الذي يمثل في ، العمال الدائمين والعمال الموسمين وغيرهم ، بحيث ينتهي المقال الى وضع بعض التساؤلات التي تتطلب الاجابة عليها اجراء دراسة حقلية لهذه العمالة في بعض المناطق الجانية والطاردة لها .

أولاً : وضع عمال التراحيل في مصر

نظرة تاريخية

يتلخص ظاهرة عمال التراحيل في انها تعبر عن فئات العمالة في موسم معين ، وفي منطقة معينة عن حاجة الطلب ، والبحث عن فرص

(*) هذا المقال جزء من بحث عمال التراحيل ، الذي أجرته وحدة بحوث التصنيع سنة ٧٢/٧٢ تحت إشراف السيد الدكتور عزت حجازي . واشترك في جمع المادة الأستاذ ابراهيم خنبل . والأستاذ حسين البرادعي . ولقنت بكتابة التقرير النهائي للبحث السيدة الدكتورة رقية مرشدى .

(**) خبير بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

العمل في منطقة أخرى تتوافر فيها هذه الفرص . وقد وجدت هذه المشكلة في مصر منذ بداية القرن الثامن عشر تقريبا ، نتيجة للنظم التي كانت سائدة آنذاك والخاصة بنظم الملكية الزراعية في ذلك الوقت (١) . فالواقائع التاريخية تشير الى أن اقرار حقوق الملكية منذ بداية القرن الثامن عشر الى نهايته لم تخدم على الاطلاق صغار الفلاحين ، بقدر ما كانت تخدم كبار الملاك مصريين أو أجانب ، وأن الفلاحين كانوا مضطرين الى الهرب من أراضيهم خوفا من الالتزامات الفاحشة المفروضة عليهم تباعا وخاصة الضرائب . وكان السبب في ذلك أن النظم المتبع في القرن الثامن عشر ، هو أن الأرض كانت تخضع لمملوكة ملكية اسمية للسلطان فقد كان المحاليك يتقاسمون البلاد بحيث كان كل واحد منهم مقتصا بوضع قريه تقسم الاراضى فيها بين الفلاحين المقيمين عليها ، ويلتزم هو بجميع الضريبة المستحقة عليهم ، ويمنع في سبيل ذلك ارض يستغلها من اغفائه من الضريبة عليها ، وكانت هذه الاراضى الاخيرة تعتبر ملكه الخاص ، اما الفلاح فلم يكن له الا حق الانتفاع بالأرض بشرط دفع الضريبة . ومن ثم كانت معظم الاراضى تنتمى للدولة (٢) . وفي عهد اسماعيل غرقت مصر في الديون ، وبذلك تحول جانب كبير من أملاك الخديوى وأسرته الى كبار الملاك وخاصة الاثرياء وكان هذا هو الطريق الذى من خلاله تكونت شريحة جديدة من طبقة كبار الملاك في نهاية القرن التاسع عشر . والنظرة الى تاريخ الملكية الزراعية في مصر يمكن أن يلقي الضوء على هذه المسألة .

لقد كانت الضرائب في عهد محمد علي غاليا ما تطمر الفلاحين الى مجر تراحمهم والتنازل عن حقوقهم ازاءها . وظلت هذه الهجرة تتفاقم حدثتها في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر ، وخلال الاربعينيات من القرن نفسه . واستمر هذا الحال في عهدي عباس وسعيد . وازدادت المشكلة في عهد اسماعيل لحاجته الشديدة الى الاموال . ومن هنا اصبح الفلاح مسحوقا ، وشكل العمال الزراعيون مع الوقت صعدا كحضه ملحق بالريف . وقد ادى ذلك الى :

١ - تفتت الملكية الزراعية واستيلاء القطاعيين والزراعيين والاجانب على اراضي الفلاحين عن طريق البنوك الاجنبية والحاكم المخلطة ، وادى هذا الى وجود اعتداء متفجرة من الفلاحين لانتفاضة القوة عملها تعرضها للبيع .

٢ - الفناء المسخرة رسميا في سنة ٢٨٨٩ مما خلق احتياجا فاعليا الى العمل البشرى لشق الترع والمصارف وتطهيرها ، وغير ذلك من الاعمال التي كانت تنفذ من قبل عن طريق المسخرة (٣) .

٣ - بطء التقدم الصناعي . اذ لم يصاحب استيلاء القطاعيين والاجانب على الارض الزراعية وظهور العمل المأجور ، اية نهضة صناعية بالبلاد ، ولم يكن بها من المصانع حتى الحرب العالمية الثانية سوى اعداد قليلة ليس في طاقتها امتصاص الايدي العاملة المتوفرة وسحبها من الزراعة الى الصناعة ، ولم يعد من سبيل امام العمال سوى البقاء في الريف .

٤ - وجود احتياطي واسع للعمل يشكل قطاعا عريضا من صغار الفلاحين لا يستوعب ملكياتهم المحدودة طاقتهم ، والاهم من ذلك انها لم تكن قادرة على تلبية احتياجاتها الضرورية مما يضطرهم الى بيع قوة عملهم جزءا من الوقت (٤) . ولقد بلغ تعداد العمال الزراعيين سنة ١٩٣٧ حوالي ٢٦٧ و٤٥٩ عاملا ، ثم ازدهاد العدد حتى بلغ سنة ١٩٤٥ حوالي ٢ مليون عامل . بينما بلغ عدد صغار الفلاحين سنة ١٩٣٦ حوالي ١٦٧٧٠٠٠ نسمة ، ومتوسط ما يملكه الفرد ٠٤٩ من القدان واقدمت الشريعة في عام ١٩٥٠ ليصبح عددها ١٩٨١ و٣٢٩ فردا ، بمتوسط ملكية ٣٩ من القدان للفرد (٥) .

ولقد توفرت الزيادة السكانية في الريف بالزيادة في رقعة الأرض الزراعية التي يسهل عليها نمو السكان لوجوده في الاولى شير بمجلة اكثر من الثانية . ويؤيد هذا ان لزيادة المنطقة السكانية على الرقعة الزراعية .

فى الوقت الذى زادت فيه المساحة المزروعة حوالى ١٩٪ منذ أوائل القرن حتى الآن ، زاد عدد السكان حوالى ثلاثة أضعاف ، الأمر الذى جعل بلادنا من حيث كثافة السكان فى المنطقة المزروعة أعلى منها فى أى بلد زراعى آخر (٦) .

ويوضح الجدول التالى مدى زيادة الكثافة السكانية على الرقعة الزراعية الصغيرة ، واستمرار ضغط السكان على تلك الرقعة ، مما أدى الى نقصان نصيب الفرد من المساحة المحصولية (٧) .

السنة	المساحة المزروعة بالمليون فدان	المساحة المحصولية	عدد السكان بالمليون	نصيب الفرد من المساحة المحصولية
١٨٩٧	١٠٥	٦٠٨	٩٧	٠٧٠
١٩٠٧	١٠٥	٧٧٣	١١٣	٠٦٨
١٩١٧	١٠٥	٨٧٧	١٢٨	٠٦٨
١٩٢٧	١٠٥	٨٧٧	١٤٢	٠٦١
١٩٣٧	١٠٥	٨٤٤	١٥٩	٠٥٢
١٩٤٧	١٠٥	٩٧٢	١٩٠	٠٤٨
١٩٦٠	١٠٥	١٠٣٢	٢٦٠	٠٤١

ويتضح من هذا الجدول أن نصبة السكان خلال السنتين سنة الأخيرة قد زاد بنسبة ١٦٠٪ تقريباً ، بينما لم تجزء المساحة المزروعة الا بنسبة ١٦٪ فقط ، والمساحة المحصولية بنسبة ٥٠٪ .

وكان من نتيجة عدم تزايد الرقعة الزراعية بنفس معدل الزيادة فى السكان ، وحجم قوة العمل بالريف ، وعجز القطاع الصناعى عن امتصاص استيعاب هذه الزيادة ، أنه أدى ذلك الى وجود فائض مستمر من الأيدي العاملة داخل القطاع الزراعى ، ويظهر مختلف أنواع البطالة الصريحة والمقنعة ، والجدول التالى يوضح تطور المساحة المزروعة والمساحة المحصولية وعدد السكان (٨) .

السنة	عدد السكان بالملايين	المساحة المزروعة بملايين الأفدنة	المساحة المحصولية بملايين الأفدنة
١٨٩٧	٩,٧	٥,١	٦,٨
١٩٠٧	١١,٣	٥,٤	٧,٧
١٩١٧	١٢,٨	٥,٤	٨,٧
١٩٢٧	١٤,٢	٥,٣	٨,٧
١٩٣٧	١٥,٩	٥,٥	٨,٤
١٩٤٧	١٩,٠	٥,٣	٩,٢
١٩٥٧	٢٤,٠	٥,٨	١٠,٢
١٩٦٠	٢٦,٠	٥,٨	١٠,٣

وكان طبيعياً مع زيادة عرض العمل على المطلب داخل هذا الطاق ،
 أن لجأ هذا الفائض الى البحث عن عمل بأى أجر ، وفي أى وقت • وادى
 هذا الى ظهور مشكلة ملموسة هي مشكلة عمال التراجيل والعمال
 الموسمين والمؤقتين • وادت هذه العوامل ، بعضها أو مجتمعة ، الى تشكيل
 طبقة اجتماعية من الفلاحين المعدمين وبخاصة عند نهاية القرن التاسع
 عشر تعلموها شريحة من صغار الملاك ، وانتقلت أرض هؤلاء الى كبار
 الملاك من أجنب ومصريين •

وبناء على ذلك توكلت في مصر حتى النصف الاول من القرن
 العشرين شرائح طبيعية اجتماعية يمكن حصرها فيما يلى :

١ - كبار الملاك (الاقطاعيون) الذين لا يزرعون أرضهم بأنفسهم ،
 ولا يقيمون في الريف • وكانت الغالبية العظمى منهم تعيش في المدن
 ويتعاملون مع الفلاحين عن طريق عملائهم •

٢ - اغنياء المزارعين : : وهم الذين يملكون مساحة كبيرة من
 الارض الزراعية أو يستأجرونها ، ويزرعونها بأنفسهم ، مستخدمين عددا
 من العمال الزراعيين •

٣ - المزارعون المتوسطون : ويقيمون عادة في الريف للعناية

بأرضهم .

٤ - فقراء المزارعين : وهم يحوزون بالملك أو بالإيجار مساحات

يقومون على زراعتها بقوة عملهم ومعاونة أفراد العائلة ، ولا يستخدمون
أيدي عاملة مأجورة (٩) .

وانقسم العمل الزراعى في مصر بناء على ما تقدم الى الفئات الآتية :

١ - العمال باليومية : وعادة ما يشيع هذا النوع في مواسم اعداد

الأرض للزراعة وجمع المحصول ، كالقطن بصفة خاصة .

٢ - العمال الدائمون : وهو نمط أخذ يختفى تدريجيا . مؤداه

أن صاحب الأرض يستأجر العمال طوال العام في نظير قطعة من الأرض
يحصل على محصولها فقط .

٣ - عمال التراحيل : وعادة ما يعمل هؤلاء خارج نطاق قراهم ،

وربما كانت هذه الفئة من أكثر الفئات المطحونة في الريف المصرى . وهى

ما زالت حتى الآن تعاني من مشاكل حادة أهمها : عدم انتظام العمل ،

واستغلال المقاولين . وقد شكل هذا القطاع من العمال الزراعيين . الى حد

كبير أعدادا هائلة من المهاجرين الى المراكز الصناعية حيث فرص العمل

أكثر اتساعا (١٠) . وحتى بعد صدور قانون الإصلاح الزراعى وتطوره .

لم يطرأ تغيير ملحوظ في أوضاع هذه الطبقة . بل على العكس لحق

تطبيقه زيادة في عدد عمال التراحيل . لأن كثيرا من السلاك تحولوا الى

زراعة أرضهم لحسابهم . وبذا تحول عدد من الفلاحين المستأجرين الى

عمال زراعيين ، بالإضافة الى أن هناك نسبة كبيرة لم تنطبق عليها شروط

القانون . وبذلك لم تستفد على الإطلاق من إعادة توزيع الملكية ، نتيجة

لعدم وجود ملكيات كبيرة بها . فقد اتضح أن النسبة التى تملك أكثر من

٥ أفدنة بعد صدور قانون الإصلاح الزراعى الاول (٢٩١٩) ، كما كانت

هناك نسبة كبيرة لم تستفد من صدور هذا القانون على الإطلاق (١١) .

وحتى بعد صدور قانون الإصلاح الزراعى في صورته المتطورة سنة ١٩٦١ ،

ظلت هذه الفئة محرومة من مزايا هذا القانون (١٢) .

‘ونستطيع أن نخلص معنا سبق الى أن المصدر الأساسي لوجود ظاهرة (عمال التراحيل) وانتشارها في ريفنا المصري منذ زمن طويل ، هو ذلك الفائض الضخم الذى لا ينضب ، من فائض العمالة الريفية . ويمثل عمال التراحيل الجزء الاكبر من هذا الفائض . كما ينضم اليهم في بعض الاحيان عدد لا يستهان به من صغار الفلاحين الحائزين للأرض الزراعية في الريف ، ممن يملكون أو يستأجرون مساحات صغيرة ، لا تتجاوز في الغالب ، الغدان الواحد ، اذ غالبا ما يعجز انتاجه عن الوفاء بالاحتياجات اللازمة لمعيشة الاسرة ، فيضطر الفلاح في هذه الحالة الى الخروج للعمل في ترحيلة أو أكثر خلال العام ، وقد يصطحب معه أسرته أو جزءا منها .

ومن ثم تتضح خطورة المشكلة . فهى لا ترجع الى كونها تمس حياة عدد ضخم من المواطنين وأسرهم ، بل هى ترجع أيضا الى الطابع الذى يميز عماله التراحيل عن غيرها من انواع العمالة الاخرى ، الامر الذى يفرض على الدارسين لهذه المشكلة أن يضعوا لها الحلول . وأن يفهموا جيدا السمات الاساسية التى تميز هذا النوع من العمالة ، التى تشابك وتتعقد ، بحيث تمس حياة ما يقرب من ثلاثة ملايين من العمال ينتشرون على على خريطة معظم محافظات مصر(١٣) .

**وبين الجدول التالى المعد التسيبى لعمال التراحيل على مستوى
المحافظات المختلفة (١٤)**

المحافظات	عدد العمال	نسبة المحافظة الى جملة الجمهورية
المنوفية	٢٢٨٧٤٢	٢٠,٣٥
قنا	١٧٠٧١٤	١٥,١٨
الدقهلية	١٤١٥٦٢	١٢,٥٥
سوهاج	١١٧٨٣٥	١٠,٤٨
أسيوط	٨٩٠٢١	٧,٩٢
الشرقية	٧٧٦٠٠	٦,٩١
البحيرة	٦١٨٤٢	٥,٥١
كفر الشيخ	٥٩٣٧٨	٤,٧٧
الغربية	٤٠٩٩٢	٣,٦٥
بنى سويف	٣٤٥١٢	٣,٠٨
الجيزة	٢٩٩٦٢	٢,٦٧
المنيا	٢٧٠٥٩	٢,٤١
الفيوم	٢٢٢٠٥	١,٩٨
القليوبية	١٢٦٩٠	١,١٤
أمن	١٠٥٤٩	٠,٩٤
بمياط	٤٠٥٥	٠,٣٦
سسيناء	٦٩١	٠,٠٦
مطروح	٤٦٥	٠,٠٤
الاسماعيلية	—	—
المسويس	—	—
الوادى الجديد	—	—
الاجمالى	١٠٢٩٨٧٨	١٠٠

وطبقا لقانون الاصلاح الزراعى ، تزايد عدد العمال الزراعيين ، وازداد عمال التراحيل بصفة خاصة ، فقد كان عددهم فى السنوات من ١٩٤٥ الى ١٩٥٠ حوالى ٢ مليون عامل ، فى هذه الفترة ازداد الى اكثر من ٣ ملايين فى الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٦٦ ، وترجع هذه الزيادة الى عدة اسباب :

١ - الزيادة المستمرة فى عدد السكان .

٢ - ازدياد عدد فقراء الفلاحين ، الاحتياطى الدائم لعمال الزراعة .

٣ - احق تطبيق قانون الاصلاح الزراعى ، زيادة فى عدد عمال الترحيل ، لان كثيرا من الملاك تحولوا الى زراعة أرضهم لحسابهم ، وبذا تحول عدد من الفلاحين المستأجرين الى عمال زراعيين .

٤ - استخدام الآلات الحديثة فى الزراعة ، ساعد على توفير جزء من الايدى العاملة الزراعية .

ثانيا : سمات ومشاكل عمال التراحيل :

رغم أن ارتباط ظاهرة عمال التراحيل بفائض العمالة فى مواسم معينة فى منطقة معينة والبحث عن فرص العمل فى مناطق أخرى تتوافر فيها هذه الفرص ، الا ان هناك نوعا من عمال التراحيل لا يرتبط بالعمالة فى منطقة محدودة ، او قرية محدودة ، سواء زادت هذه العمالة عن حاجة العمل او انخفضت ولكنه ذو حرفة معينة تجعله مطلوبا فى المناطق المختلفة ، بصرف النظر عن المواسم الزراعية ، وهم الكراكة ، الذين يعملون بالسكرك ، والفواصة الذين يشغلون بالفاس ، وهؤلاء عمال فنيون يعتبرون ثروة قومية لا تتجدد بصورة مستمرة لعدم دخول اجيال جديدة فيها ، فوجودهم مرتبط تمام الارتباط بالهيكل الزراعى . فطالما أن المزرعة الصغيرة هى عماد الهيكل الزراعى فان استخدام الآلات الكبيرة فيه استحالة مادية مما يحتم وجودهم - وهؤلاء هم الذين يعملون كعمال تراحيل على مدار السنة (١٥) .

وبناء على تقدم ، كان اطلاق لفظ عمال التراحيل على كل من يعمل

خارج قريته فيه خلط بين الشرائح المختلفة لعمال التراحيل ، اذ ان عمال
الزراعة ينقسمون الى :

١ - عمال الزراعة الذين يعملون في القرية ولا يبارحونها على
الاطلاق .

٢ - عمال الزراعة الذين يعملون في اماكن قريبة من قراهم ويعودون
للمبيت في قراهم ويطلق عليهم عمال الجيرة .
٣ - عمال الزراعة الذين يرحلون عن قراهم في مواسم معينة وهم
عمال التراحيل الموسمين .

٤ - عمال الزراعة من الفواصة والكراكة ، وهم التراحيل الدائمون
والطابع المشترك لكل هذه الشرائح ، انها لا تجد عملا دائما لها على
مدار السنة . وتعمل الشرائح الثلاث الاول ما بين ٢٠٠ و ٢٥٠ يوما
في السنة ، أما الشريحة الرابعة ، وهم الفواصة والكراكة ، فتعمل ٢٥٠ -
٣٠٠ يوما في السنة . وأجر عمال الزراعة الذين يعملون في القرية يتراوح
ما بين ١٥ ، ٢٠ قرشا ، ويتساوى معهم عمال الجيرة . وتختلف ظروف
عمال الزراعة الذين يعملون بعيدا عن قراهم ، فيتقاضون ٢٥ قرشا أما
الكراكة والفواصة فيتقاضون ٣٠ قرشا يوميا (١٦) .

وعمال التراحيل لهم طابعهم الذي يميزهم عن عمال القطاع
المنظم ، لما تتمتع به حياتهم من عدم الاستقرار في العمل ، وعمالهم
لا تسمح بقيام علاقات تعاقدية مستمرة ومستقرة بينهم وبين أصحاب
الاعمال . وبسبب تغير أصحاب الاعمال وعدم استقرار اماكن العمل ،
لم يستفد عمال التراحيل من المزايا والخدمات التي يكفلها القانون لعمال
القطاع الخاص والعمالة الثابتة . ويعمل هؤلاء العمال عادة في أعمال
موسمية ، مثل حليج القطن وعصر البذور وضرب الارز وتجفيف الفاكهة ،
وبعض الصناعات الغذائية التي تعتمد على مواد خام ، أو في أعمال عرضية
مؤقتة مثل أعمال المقاولات والتشييد والبناء والشحن والتفريغ وصيد
الاسماك . وعادة ما تتميز هذه الاعمال بالطابع المؤقت ، وتنفذ عادة في

اماكن بعيدة عن العمران وهى اعمال محددة ومتنقلة • ونظرا
لتشغيل هؤلاء لعمال عن طريق الوساطة الاستغلالية لمتعهدي توريد العمال ،
فقد وقع على هؤلاء لعمال استغلال بشع من طائفة المفاولين • وقد نتج
عن تلك الظروف غير الملائمة ، مع ضعف الاشراف ، أو عدم كفايته ، ان
ساعدت الظروف الخاصة بعمل واقامة هذا الفريق من العمال ، الذين
عادة ما يوصفون بانهم يعيشون عيشة اقرب الى السخرة ، تحت مستوى
من الاجور يهبط كثيرا ليقترّب من حد الجوع ، كما ان عملهم يجرى من
غير اى ضمان للمستقبل ، وليس فى امكانهم الا ان يعيشوا هذه الحياة
التي تتصف بالخوف والبؤس والفقر •

وزادت مشكلة عمال التراحيل ، لان النصوص التشريعية العامة لا يمكن
ان تكفل لهؤلاء العمال ما يجب أن يتمتعوا به من حماية ورعاية وشعور
بالاستقرار (١٧) • ومن ثم يمكن حصر السمات الاساسية لعمالة التراحيل
فيما يأتى :

١ - ان عمالة التراحيل مؤقتة بطبيعتها ولا تسمح بقيام علاقات
تعاقدية مستمرة مثلما يحدث فى القطاع المنظم ، بل يغلب عليها طابع عدم
الاستمرار •

٢ - ان عدد هذا الفريق من العمال مفتوح ومضطرب التزايد ، حيث
يتجه اليه الجانب الاكبر من القوى العاملة الريفية ، حيث لا تتوافر فرص
العمل المحلية ولا يحتاج العمل به الى اى نوع من الاعداد أو التثريب
المنظم ، ومن شأن التزايد المستمر فى حجم المعروض من هذا النزع من
العمالة ، أن يؤدى الى تدهور اجور وظروف عمل الايدى العاملة الريفية •

٣ - ان عمال التراحيل لا يعملون فى معظم الاحوال فى اعمال
ومشروعات داخل محافظاتهم فقط ، بل انهم ينتقلون من محافظة الى
أخرى حسب حاجة العمل • وهناك محافظات تفتقر الى المشروعات الكبيرة
التي تتمتع فائض العمالة الزراعية بها • وهى تعتبر من أكثر المحافظات
المصدرة لهؤلاء العمال مثل محافظتى (المنوفية وسوهاج) كما توجد
محافظات أخرى ليست بها عمالة متوافرة تفى باحتياجات العمل فى داخلها ،

فتقوم باستيراد العمال اللازمين لها من محافظات أخرى ، وتعتبر هذه الحالة من المحافظات المستقلة لهم . مثل الوادى الجديد والاسكندرية حيث يعمل الآلاف من عمال التراحيل فى استصلاح واستزراع الاراضى فى قطاع مريوط . كما توجد بعض المحافظات التى تجمع بين الصفتين (الجنب والطرد) مثل محافظتى كفر الشيخ والبحيرة (١٨) .

٤ - انتشار هذا العدد الكبير من عمال التراحيل فى الكثير من قرى الريف يؤدى الى عدم معرفة العمال عادة ، وهم فى قراهم ، لفرض العمل المتاحة فى الاماكن البعيدة او مناطق التشغيل التى سيعملون فيها ، ولن يتأتى لهم معرفة ذلك الا عن طريق وجود وسيط لديه المعلومات الكافية عن سوق العمل ، وله اتصال وثيق ايضا باماكن تواجد وتركز هؤلاء العمال .

٥ - ان ظاهرة التراحيل لا تتم فى صورة هجرة فردية مؤقتة ، وانما تتم على شكل جماعات تخرج سويا ، من القرية للعمل فى احدى مناطق التشغيل التى تحتاجهم ، ويقتضى الامر اتخاذ بعض الاجراءات لتجميع العمال المرحلين من كل قرية ، والتنبيه عليهم بموعد ومدة الترحيلة ، ومكانها ، ويتم ذلك قبل الترحيلة بفترة مناسبة (بضعة ايام) .

٦ - نظرا لان عامل الترحيلة يتغيب عن قريته طول مدة الترحيلة التى غالبا ما تكون لمدة شهر ، فقد جرت العادة على ان يدفع له اجره كله عن مدة الترحيلة ، او الجزء الاكبر منه مقدما ، حتى يستطيع ان يدبر به زوادته التى يصطحبها معه ، ويترك جزءا من هذا المقيم لأسرته للانفاق منه طول غيابه فى الترحيلة . اى ان دفع جزء من اجر العامل مقدما قبل الترحيلة ، ما زال قائما الآن كسمة مميزة لهذا النوع من العمالة .

٧ - ان بعد مناطق العمل عن اماكن العمال الاصلية يقتضى ضرورة توفير وسيلة انتقال تتولى نقل العمال من قراهم الى مناطق التشغيل واعادتهم مرة اخرى بعد انتهاء الترحيلة . وعلى ذلك ، يمثل نقل العمال حلقة هامة من الاجراءات الضرورية فى عملية تشغيل عمال التراحيل .

٨ - من السمات الاساسية والمهمة المميزة لعمال التراحيل ، هو اقامتهم في مناطق التشغيل طول مدة الترحيلة • ويقتضى ذلك توفير بعض المقومات التى لا غنى عنها مثل اماكن الايواء ، والمبيت ، ومياه الشرب ، والملاكل واحتياجات المعيشة والرعاية الصحية ، ووسائل شغل اوقات الفراغ(١٩) • وعادة ما لا تتوافر هذه المقومات •

ومن السمات السابقة المميزة لعمال التراحيل يمكن تحديد المشاكل الاساسية التى يعانون منها وتلك التى تتطلب الدراسة ووضع الحلول الممكنة لها ، ويمكن ايجازها فيما يلى :

- ١ - كيفية تنظيم عمليات التشغيل •
- ٢ - ضمان وصول الاجر بالكامل •
- ٣ - الرعاية الاجتماعية •
- ٤ - التأمينات الاجتماعية •

وتنظيم عملية التشغيل هو في جوهره حصر فرص العمل المتاحة على مدار السنة ، وحصر العمال القادرين على القيام بها وتوزيعها عليهم ، والبحث عن احسن الوسائل في وصول الاجر بالكامل الى العامل • وتعتبر الرعاية الاجتماعية والتأمينات الاجتماعية أكثر النقاط اهمية • وهذه المشاكل ذات جذور تاريخية(٢٠) •

فمنذ صدور القانون رقم (٨٥) لسنة ١٩٤٢ الذى اعطى لعمال الصناعة حقهم في تكوين نقابات خاصة بهم ، وحرم هذا في الوقت نفسه على العمال الزراعيين ، وجاء قانون سبتمبر لسنة ١٩٥٢ بعد الثورة واعترف بحق عمال الزراعة في تكوين نقابات وتحديد الحد الأدنى لاجر العامل (١٨) قرشا • ولكن ذلك لم ينفذ • وحتى بعد صدور قانون ١٦٢ لسنة ١٩٦٤ ، الذى قرر تكوين لجان نقابية للعمال الزراعيين ومن في حكمهم ويصدر بتحديدهم قرار من وزير العمل ، وعلى الرغم من وجود النقابة العامة لعمال الزراعة ورغم أن بها ٤٠٥٧ لجنة نقابية ، الا أن عدد العمال المنضمين لها يوازي عشر مجموع العمال الزراعيين(٢١)

ويرجع سوء تنظيم عمليات التشغيل الى ان هذه العمليات تتم عن طريق مقاوِلى الانقِصار ، مما يؤدى الى عدم تكافؤ الفرص فى تشغيل عمال التراحيل ، اذ يؤدى احتكار مقاول الانقار لعملية توزيع العمال الى تحكّمهم وأعاونهم والرؤساء والسواقين فى اختيار العمال مما يضطّهرم الى قبول الشروط المفروضة عليهم وحصولهم على مبالغ ضئيلة ، لا تتناسب مع الجهد الذى يبذلونه ومن يتمرد منهم على سلطة المقاولين يحرم من الترحيلة ، ويساعد هذا التحكم على خضوع العمال للمقاولين وارتباطهم بهم عن طريق السلفيات فى المناسبات او الفترات التى لا يعملون فيها .

وبالنسبة لمشكلة عدم وصول الاجر بالكامل ، فانه نظرا للاستطاعات والاتاوات المرهقة التى يقررها المقاولون وأعاونهم على أجر العامل ، لا يصل الى ايدي العامل من الاجر المتعاقد عليه بين المقاولين وأصحاب الاعمال الا أقل لقليل . وحتى هذا القليل لا يحصل عليه العامل كاملا ، اذ غالبا ما يستقطع السواقون ، جزءا منه وفاء وسدادا لبعض ديون العامل التى اقترضها فى الفترات التى لا يعمل ولا يرحل فيها(٢٢) .

اما بالنسبة للرعاية الاجتماعية والتأمينات الاجتماعية ، فانه نظرا لاستيلاء المقاول على جزء من الاجور وانخفاضها ، وانعدام الاجراءات التى تمنع من تشغيل الاطفال ، يضطر العامل الى اصطحاب اطفاله . واحيانا زوجته فى الترحيلة . ويعمل هؤلاء الابناء من سن العاشرة وقبلها احيانا ، ولا يخفى ما يترتب على تشغيل الصبية فى هذه السن المبكرة من نتائج اجتماعية واقتصادية وصحية بالغة الخطورة(٢٣) . كما ان الاستغلال فى عملية الترحيلة يعتبر من اهم الاسباب المؤدية الى نتائج اجتماعية واقتصادية ضارة لهذه الفئة من العمال . فالبرغم من أن المقاولين يتقاضون من أصحاب الاعمال تكاليف نقل العمال من قراهم الى اماكن العمل وأعادتهم بعد انتهاء العمل ، فانهم ينقلون العمال بأعداد ضخمة فى اللواري مع امتعتهم وزادهم لضغط تكاليف النقل دون مراعاة لاتسانيّتهم ، مما يعرضهم لسكّثر من الحوادث والاضطار ، فضلا عن ذلك فان المقاولين

يستقطعون من العامل جزءاً من أجره نظير عملية النقل ، وقد يتركون العمال بعد انتهاء العمل يعودون الى قرارهم على حسابهم الخاص أو سيرا على الاقدام وفي بعض الاحيان يجبرونهم على العمل يوماً اضافياً نظير اعادتهم الى قراهم (٢٤) .

وتعتبر سوء وقسوة ظروف العمل التي يعمل فيها عمال التراحيل من اهم الاسباب التي تؤدي الى سوء احوالهم الاجتماعية والاقتصادية ، فانهم يجبرون على العمل منذ الصباح الباكر حتى غروب الشمس دون تحديد ساعات العمل ، او مقطوعاته ، ويتحكم السواقون في احتساب يوميات عملهم وتوقيع الخصومات عليهم عند اى تهاون أو تكاسل في اداء العمل . فضلا عن عدم توافر وسائل الاسعاف والرعاية الصحية لهم ، أو التأمين عليهم ضد اصابات وحوادث العمل . أو تعويضهم في حالات المرض أو الوفاة .

ويفوق كل هذه الاسباب السابقة سوء ظروف اقامة عمال التراحيل وسوء التغذية وعدم توفر المياه ، وانعدام النواحي الخاصة بالرعاية الاجتماعية والثقافية في مناطق التشغيل .

خاتمة :

مما سبق يتضح أن مشاكل عمال التراحيل تنحصر في اربع نقاط هي :

- ١ - كيفية تنظيم عمليات التشغيل .
- ٢ - ضمان وصول الاجر بالكامل .
- ٣ - الرعاية الاجتماعية .
- ٤ - لتأمينات الاجتماعية .

ومن ثم فهناك عدة تساؤلات جوهرية تتعلق بجوهر كل مشكلة من هذه المشاكل على حدة فبالنسبة للمشكلة الاولى . ما هي انسب الحلول للمقضاء على هذه المشكلة هل تتمثل في حصر فرص العمل المتاحة على مدار السنة ، وحصر العمال القادرين على القيام بها وتوزيعهم عليها ، أم

تمثل في تكاتف الجهات المعنية التي تتوافر فيها فرص العمل لعمال القراحيل ، بحيث يمكن أن تصل هذه الجهات الى تحديد الالتزامات الاجتماعية لكل منها ، واحتياجات كل منها الى عدد معين لتنفيذ المشروعات المختلفة ؟ وتحديد معدلات الاجور ، والاشراف الاجتماعى على العمال في مواقع العمل ، أو يمكن القضاء على هذه المشكلة بالقضاء على نظام موردي الانفار والمتعهدين ، أم أن هناك حلا آخرى يمكن اكتسابها من واقع اقتراحات تلك الفئة من العمالة التي تعتبر هي الاولى والاخيرة التي يمكن ان تضع لنا الحلول الممكنة للقضاء على مشاكلها من واقع احساساتها ومعاناتها من هذه المشاكل .

وبالنسبة للمشكلة الثانية ، هل يعتبر الغاء التعامل النقدي عن طريق موردي الانفار والمتعهدين ، هو الحل الأمثل لضمان وصول الاجر بالكامل ؟ وإذا كان هذا هو الحل الأمثل ، فمن هي الجهة المضمونة للقيام بهذا التعاقد ، هل تتمثل في اللجان النقابية على أن تكون اللجنة النقابية هي المسؤولة عن كل عامل .

بالنسبة للمشكلة الثالثة فهي من أهم المشاكل التي يعانى منها هؤلاء العمال ، ومن ثم فالقضاء عليها يحتاج الى حلول كثيرة تتمثل في توفير جميع أنواع الرعاية الاجتماعية ، من مسكن ، وطعام ووسائل انتقال وصيانة للعمال قبل المعدات ، ومن ثم فما هي الحلول الرئيسية الخاصة بكل هذه المشكلات الاجتماعية بحيث يمكن أن نضمن لعامل الترحيلة كل الضمانات التي تسكه له الحياة الكريمة مثله مثل أى عامل آخر في الدولة ؟

أما بالنسبة للمشكلة الأخيرة ، فإن جميع العقود التي تعقد مع الوحدات الانتاجية تحدد فيها نسبة ١٢٪ للتأمينات الاجتماعية ، ولكن في الحقيقة لا يستفيد بها العامل ، ومن ثم فما هي الاسباب التي من أجلها لا يستفيد العامل بهذا الجزء من التأمينات ؟ هل لعدم وجود كروت يثبت فيها اسم العامل وصاحب العمل والايام التي يعمل فيها العامل ؟

أم أن هذه المشكلة تنفيذية يمكن القيام بحلها عن طريق قانون يؤكد حق عامل الزراعة مباشرة في التأمينات الاجتماعية ؟

ومن ثم فإن هذه التساؤلات لا يمكن الاجابة عنها الا من خلال دراسة واقعية على مجموعة مختلفة في مناطق مختلفة لعمالة الترحيل ، ومن خلال التعرف على احساساتهم ومعاناتهم من هذه المشكلات والحلول المناسبة في نظرهم للقضاء عليها .

« المراجع »

- ١ - محمود عودة : القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع ، مكتبة سميد رافت ، جامعة عين شمس (١٩٧٢) .
- ٢ - محمود عودة : المرجع السابق .
- ٣ - حسني حسين : عمال الترحيل في الارض الجديدة ، الطليعة ، العدد الاول السنة السابعة (١٩٧١) .
- ٤ - عبد المنعم الغزالي : مسيرة العمال الزراعيين في تاريخ مصر ، ١٨٨٢ - ١٩٦١ مجلة الطليعة ١٩٦٦ .
- ٥ - حسني حسين : المرجع السابق .
- ٦ - كمال السيد : ثلاثة أسئلة صعبة (١٩٧١) .
- ٧ - نجيب غيثية : العمالة الريفية ، كتاب العمل (١٩٦٨) .
- ٨ - نجيب غيثية : تنمية المجتمعات المحلية ، كتاب العمل ، (١٩٧٢) .
- ٩ - محمود عودة : المرجع السابق .
- ١٠ - محمود عودة : المرجع السابق .
- ١١ - الجهاز المركزي للتعيشة العامة والاحصاء ، الكتاب السنوي للاحصاءات (١٩٦٦) .

- ١٢- نشرة ادارة التعتيئة العامة ، العدد السادس ، السنة الاولى (١٩٦٦) .
- ١٣- وزارة العمل : تقرير عن دراسة عمال التراحيل . (١٩٦٤) .
- ١٤- وزارة العمل : الادارة العامة للتخطيط ، اهم مناطق تشغيل عمال التراحيل (١٩٦٤) .
- ١٥- أحمد الرفاعي : عمال الزراعة والتراحيل ، وحلول مقترحة لحل مشاكلهم ، الامرام ١٩٧١/٩/٦ .
- ١٦- وزارة العمل : مذكرة غير منشورة ، مقدمة لوزير العمل عن ظروف عمال التراحيل ومشاكل (١٩٦٦) .
- ١٧- وزارة العمل : مذكرة غير منشورة ، مقدمة لوزير العمل عن ظروف عمال التراحيل ومشاكلهم (١٩٦٦) .
- ١٧- وزارة العمل : المذكرة الايضاحية لقرار رئيس الجمهورية بشأن عمال التراحيل .
- ١٨- وزارة العمل : مذكرة مقدمة الى اللجنة المؤقتة لحل مشكلة عمال التراحيل بشأن خطة العمل المقترحة لحل مشكلة عمال التراحيل (١٩٧١) .
- ١٩- حسين البرادعي : اعتبارات أساسية في حل مشكلة عمال التراحيل ، نشرة الثقافة العمالية (١٩٧١) .
- ٢٠- عبد الخالق الشهاوي : الفلاحون واستمرار الثورة ، مجلة الكاتب السنة العاشرة ، العدد ١١٦ (١٩٧١) .
- ٢١- حسنى حسين : المرجع السابق .
- ٢٢- وزارة العمل : تقرير عن مشكلة عمال التراحيل (١٩٦٤) .
- ٢٣- حسنى حسين : المرجع السابق .
- ٢٤- حسنى حسين : المرجع السابق .
- ٢٥- صبرى توفيق : صرخة ألم من أجل عمال التراحيل ، مجلة العمل ، (١٩٧١) .

النموذج وبناء النظرية السوسيولوجية

الدكتورة ناهد صالح *

مفهوم « النموذج » Model « من أحدث مفاهيم اللغة العلمية التي تحتل اليوم مكانة بارزة في مجال العلم الحديث وبالتحديد في مجال مناهج بحثه ، زاد منها ارتباطه بمفهوم « تحليل النسق » System Analysis « الذى يعد بدوره من أحدث المفاهيم المنهجية التى يعلق عليها العلم الكثير من الآمال ، سواء بالنسبة لبناء النظرية أو لمواجهة المسائل التطبيقية . هذا الوصف المميز لمفهوم النموذج دفع بعض علماء الاجتماع الى استخدامه بلا تمييز بالنسبة لآلية تحليلات أو تصورات اعتقادا منهم أن هذا يعلى من مكانته إسهاماتهم ، ويرتفع بها الى مصاف النظرية العلمية . ويعد هذا المقال محاولة لإبراز وضع ودور النموذج في بناء النظرية السوسيولوجية فبيدا بتحديد مفهوم النموذج ومفهوم النظرية ، ثم ينتقل الى عرض أنواع النماذج ، ومنها الى عملية بناء النموذج بمكوناته البنائية ، وينتهى في الخاتمة بتقويم النموذج وتقويم النظرية المشتقة منه . والتأكيد على أهمية النماذج الرياضية في بناء النظرية السوسيولوجية .

نجحت الآراء التى ضمنها رايت ميلز Wright Mills منذ خمسة عشر عاما في كتابه المخيلة السوسيولوجية The Sociological Imagination « في ترك بصماتها على علم الاجتماع منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم ، بحيث يمكننا القول أنها فتحت آفاقا جديدة أمام علم الاجتماع ، وأمام المشتغلين به ، وبسطت في رفضها للنظريات الكبرى وللإمبريقية معا ،

(*) خبيرة ورئيسة وحدة بحوث الرأي العام والاعلام ، بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

أبعاد الازمة التى يعانى منها علم الاجتماع ، وطرحت فى تفضيلها لمفهوم الدراسات الاجتماعية على مفهوم العلوم الاجتماعية (١) مدى علمية علم الاجتماع للنقاش (٢) .

ومن ثم كان طبيعيا أن يستثير هذا الوضع الذى وصل اليه علم الاجتماع تحدى بعض العلماء - وخاصة المهتمين منهم بمناهج البحث فى هذا العلم - وأن يضع الوصول الى نظريات سوسيولوجية قابلة للاختبار والتحقيق هدفا لتصديهم لهذا التحدى . وكان طبيعيا أيضا أن يثار أمام هؤلاء نفس السؤال الذى سبق أن ألح على ميرتون Merton عام ١٩٤٩ ومرو : كيف يمكن بناء نظرية سوسيولوجية قبل أن توجد المنهج الملائم ليفنائها (٣) ؟

ومن هنا برزت فكرة بناء النظرية من خلال النماذج - كاحدى استراتيجيات بناء النظرية السوسيولوجية - وطرحت الاسس المنهجية لبناء النموذج فى علم الاجتماع . ولكن ، رغم أن فكرة الاستعانة بالنماذج فى بناء النظرية قد قطعت شوطا بعيدا سواء على مستوى النقاش النظرى أو على مستوى التطبيق ، فى مجال العلوم الطبيعية بل وفى مجال بعض العلوم الانسانية وفى مقدمتها علم الاقتصاد وعلم النفس والسكان والجغرافيا واللغويات أيضا ، ورغم أن النماذج أسهمت اسهاما يعتد به فى بناء النظرية فى هذه العلوم ، بحيث أصبح البعض يسلم اليوم باستحالة قيام العلم دون نماذج تماما كاستحالة قيامه دون نظرية (٤) ،

1) Mills, C. Wright, *The Sociological Imagination*. Pengwin Books Ltd. London. 1973, pp. 25-26.

(٢) بحيث أصبحت عبارة علم الاجتماع العلمى Scientific Sociology تتردد فى كتابات علماء الاجتماع وظهرت بعض المؤلفات تحت هذا العنوان منها :

Willer, D., *Scientific Sociology. Theory and method*. Prentice-Hall, Inc., New Jersey, 1967.

3) Ibid. p. XVI.

4) Churchman, C., Ackoff, R. and Arnoff, E., *Introduction to Operation Research*, John Wiley and Sons. Inc., New York. 1959, p. 157.

ورغم الازمة التي يعاني منها علم الاجتماع نتيجة الافتقار الى نظريات
موسسولوجية علمية ، رغم هذا كله ، فإن فكرة الاستعانة بالنماذج
لا تزال تتعثر في خطواتها الاولى في مجال هذا العلم ، ولا عجب في هذا
حيث لا تزال مناهج علم الاجتماع ، بل موضعه من العلوم الطبيعية
والانسانيات مطروحة للنقاش(١) ، وحيث لا يزال مفهوم النظرية يستخدم
بصورة فضفاضة ينأى بها عن مفهوم النظرية في العلوم الطبيعية ، ويجردها
من أهم مقومات النظرية العلمية ، ومن ثم لا عجب أيضا في أن يشبه الخلط
بين مفهوم النموذج ومفهوم النظرية .

مفهوم النموذج ومفهوم النظرية :

أصبح من المسلم به اليوم أن المسؤولية الاولى لتخلف علم الاجتماع
وعدم قدرته على التخلص من أسار الفلسفة والفكر الاجتماعى في انطلاقه
الى رحاب العلم ، يقع جانب كبير منها على عدم دقة المفاهيم
الموسسولوجية وتلونها وفقا لايديولوجية الباحث من جهة ، وعدم دقة
استخدام المفاهيم العلمية والمنهجية في مجال علم الاجتماع من جهة
أخرى ، ولا أدل على ذلك من تعدد مفاهيم كل من النظرية والنموذج
والخلط الواضح بينهما (٢) .

فإذا استعرضنا التعاريف المختلفة لمفهوم النموذج ، نجد أن العلماء
عموما لم يتفقوا على تعريف واحد له ، ولعل هذا يرجع من جهة الى
الحداثة النسبية لاستخدام هذا المفهوم ومن جهة أخرى الى الاستخدامات
المتنوعة للنموذج في مجال العلم .

(١) أنظر ، أبو زيد ، أحمد . أزمة العلوم الانسانية ، عالم الفكر . المجلد الاول ، العدد
الاول ، ١٩٧٠ ، ص ١٩٥ .

(٢) إذا كان هناك بعض العثر في عدم دقة تحديد مفهوم النموذج لحداثة استخدامه في
مجال العلم ، وفي مجال علم الاجتماع بالذات ، فليس هناك عذر في عدم دقة تحديد
مفهوم النظرية ليس فقط بين عالم وآخر من علماء الاجتماع ، بل أحيانا في كتابات
الواحد منهم .

ومن هنا نجد من يعرف النموذج العلمى بأنه تمثيل لبعض موضوعات البحث مثل : الاشياء ، الاحداث ، العمليات أو الانساق(١) ، هو عرض موجز للحالة قيد البحث ، صورة تبين كيف يعمل نسق معين ، اطار مرجعى أو الاطار العام الذى يصنف به الموضوع ، تعميم رمزى لمعطيات معينة وصف موجز وتنظيمى لاحداث عدة ووسيلة مفيدة للتنبؤ بها فى المستقبل(٢) . النموذج هو منهج مقترح . هو نظرية تقسم تركيب أو بناء شيء ما . هو مجموعة من الافتراضات . هو نسق من المعادلات(٣) والتباينات(٤) هو مجموعة مركبة من القضايا المترابطة فيما بينها(٥) .

واذا كانت هذه التعاريف فى جملتها لا تعكس تناقضا واضحا فيما بينها ، الا انها لا تحدد لنا بدقة مفهوم النموذج - من حيث البناء والوظيفة - بل هى تعكس لنا فقط اهتمامات العلماء فى استخداماتهم للنموذج ، والخلط الواضح لدى بعضهم بين النموذج والنظرية والاطر التصويرية من جهة ، وبين مضمون النموذج ولغة التعبير عنه من جهة أخرى . ويكفى للتدليل على ذلك ان نستعرض تعريف عالم الاجتماع الكس انكلز Alex Enkeles للنماذج فى مجال علم الاجتماع حيث نجده يضع على قدم المساواة ما اسماء بالنموذج التطورى The Evolutionary Model والنموذج العضوى : الوظيفية البنائية

The Organisme Model : Structural Functionalism

ونموذج التوازن Equilibrius Model فى مقابل نموذج الصراع

١) Meadows, P., Models Systems and Science. American Sociological Review, Vol. 22, No. 1, 1957, p. 3.

١) Churchman. Op. cit., p. 157.

2) Lundberg, Schrag, and Larsen. Sociology. Harper and Brothers, New York, 1958, p. 183.

3) Simon, H. Models of Man. Social and Regional. John Wiley and Sons, Inc., New York. 1957, p. 12.

4) Diesing, P., Patterns of Discovery in the Social Sciences. Routledge and Kegan Paul. London, 1972, p. 31.

5) Abell, P., Model Building in Sociology, Weidenfeld and Nicolson. London, 1971, p. 6.

Conflict Model يضع هذه النماذج بجانب نموذج العلم الطبيعي
 The Physical Science Model وبجانب النماذج الإحصائية Statistical Models والنماذج الرياضية Mathematical Models (١) هنا لا بد أن يثار التساؤل :
 هل نحن بصدد نماذج علمية فعلا ؟ أم نحن ازاء نظريات سوسيولوجية ، أو
 بالاحرى ازاء اطر نظرية أو تصورية ؟ وتستلزم الاجابة على هذا التساؤل
 تحدينا لمفهوم النموذج ، في اطار تصورنا لتطبيقه ولدوره في بناء النظرية ،
 وتحديدنا بالتالى لوضعه بالنسبة للنسق الصوري Formal System
 والنسق الاجرائى Operational System للنظرية ، وتستلزم ، بادىء
 ذى بدء تحدينا لمفهوم النظرية .

النظرية : هى مجموعة متكاملة من القضايا المحققة علميا ، ودون ان
 يتم التحقق من صحة هذه القضايا لا يحق لنا القول باننا بصدد نظرية ،
 مهما كان نقاؤها منطقيا أو رياضيا - من الناحية الصورية أو الشكلية ،
 بل نكون بصدد مجموعة من القضايا أو الفروض غير المحققة ، هذه
 القضايا أو الفروض تأخذ شكل نسق صوري . فالنسق الصورة عبارة
 عن مجموعة من القضايا ، كل قضية تحتوى على حدود تربطها علاقة
 بحدود أخرى ، هذه العلاقات بين الحدود - متى اخذت في جملتها -
 تكون النسق الصوري (٢) .

والنسق الصوري لا يحتوى على تعريفات اسمية Nominal
 definitions او تعريفات اجرائية Operational definitions
 ولا يحتوى ايضا على تفسيرات - ايا كان نوعها - تتناول العلاقات المكونة
 للنسق اذ ان الغرض من النسق الصوري هو تقرير العلاقة بين الحدود ،
 التى تشتمل عليها قضاياها ، بأكبر قدر من الايجاز والوضوح في الوقت
 ذاته . فالتوكيد في النسق الصوري يكون على شكل أو صورة العلاقة
 وليس على مشتقاتها أو تطوراتها أو حتى على معانيها الاسمية .

1) Inkeles, A., What is Sociology, Prentice-Hall, Inc., New Jersey,
 1964, pp. 30-44.

2) Miller, op. cit., p. 9.

ولا توجد قواعد عامة يتحدد بمقتضاها إنشاء العلاقات في النسق الصوري
فيمما عدا قواعد المنطق أو قواعد الرياضيات . فالمجلوب أساسيا في
النسق الصوري هو أن توضع العلاقات بحيث تكون منسقة فيما بينها
ومحددة وغير غامضة .

ولكي يصبح النسق الصوري قابلا للاختبار لابد من تحويله
الى نسق اجرائي ، ويتم هذا باستبدال حدود النسق الصوري بتعريفاتها
الاجرائية . والتعريف الاجرائي يشير الى الاجراء المستخدم لقياس المدد .
ونتيجة لهذا الاحلال فان النسق الاجرائي يتكون من مقاييس مرتبطة
بمقاييس أخرى . ومتى تحققت صحة النسق الاجرائي - باختباره
امبيريقيا - فان النسق الصوري يصبح نظرية ، وتصبح قضايا هذا النسق
هي تقريرات النظرية (١) .

ورغم أن ثراث علم الاجتماع يزخر بالكتابات النقدية للتعريفات
المتداولة بين علماء الاجتماع للنظرية السوسيولوجية ، ويزخر بمحاولات
تحديد تعريفات دقيقة لها ، الا ان مفهوم النظرية السوسيولوجية لا يزال
له معان شتى لدى علماء الاجتماع (٢) يكفي لذلك استعراض مضمون المادة
التي تؤلف أو تدرس في الجامعات تحت اسم النظرية السوسيولوجية حيث
نجد الكثير منها مجرد تأريخ للفكر الاجتماعي وللأفكار الاجتماعية .

ومع ذلك ، فهناك من علماء الاجتماع من يقصر مفهوم النظرية
السوسيولوجية على القضايا العامة المترابطة فيما بينها ، والتي تهدف الى
تفسير الظواهر الامبيريقية والتي تسمح باستنباط فروض أخرى لاختبارها
امبيريقيا (٣) .

1) Ibid., p. 10.

2) Gold, J. and Kolb, W., Sociological Theory, in Dictionary of the Social Sciences, The Free Press, New York, 1959, p. 675.

3) Robson, R., The Present State of Theory in Sociology, in Lakatos and Musgrave (eds.), Problems in the Philosophy of Science, North Holland Publishing Company, Amsterdam, 1968, p. 349.

• ولتتألف هاتان الموضوعان من النماذج وبناء النظرية السوسيولوجية فاننا نركز في تحديد مفهوم النظرية السوسيولوجية على أنها مجموعة متكاملة وعملية من القضايا السوسيولوجية Sociological Propositions والمحاكمة العلمية ، أي هي نسق صوري محقق •

وإذا كانت النظرية العلمية هي نسق صوري محقق ، فإن النموذج هو المصدر الذي يشتق منه هذا النسق - وبناء عليه ، فإن من أفضل التعريفات التي وضعت للنموذج في مجال بناء النظرية السوسيولوجية هو التعريف الذي وضعه ديفيد ويلر David Willer حيث يعرف النموذج بأنه :

تصور لمجموعة من الظواهر يتم تكوينه على أساس عقائلي ، حيث يكون غرضه النهائي هو تزويد النسق الصوري - الذي متى تم تحقيقه أصبح نظرية - بالحدود والعلاقات والقضايا (١) •

وبناء على هذا التعريف المحدد لموظيفة النموذج ، يمكن أن نميز بين النموذج الذي نشق منه مباشرة انساقا صورية - وهو النموذج الذي نتناوله في هذا المقال - والذي يمكن تسميته بالنموذج النظري Theoretical Model وبين النظرية السوسيولوجية كما حددناها هنا ، وبين المداخل التصورية Conceptual Approaches التي يدرجها البعض تحت اسم نظرية ، والتي اسمها مرقون بالموجهات السوسيولوجية العامة General Sociological Orientations واسماها البعض بالنماذج العامة General Models ، والتي تعد أحد المصادر الرئيسية لاشتقاق النماذج النظرية بالمعنى المقصود بالنموذج هنا (٢) •

إذا سلطنا بالتعريفين السابقين للنظرية والنموذج ، فإنه قد يمكننا - في مجال بناء النظرية السوسيولوجية بالاستعانة بالنماذج - ثلاثي ما يشيع من خلط بين مفهومات النموذج والفرض والقضية العلمية ، وبالأدوات الخلط

1) Willer, D., op. cit., p. 15.

2) Ibid, p. 16.

بين مفهوم النموذج ومفهوم النظرية بحيث يأخذ كل منهما وضعه ويحتل مكانته على السلم المنهجي ، وتتضح أمام الباحث الخطوات اللازمة للانتقال من مستوى النموذج الى مستوى النظرية . وربما قد نجد بذلك من حرص بعض علماء الاجتماع والانتروبولوجيا على استخدام مصطلح النموذج بالنسبة لاية تفسيرات او تحليلات يجرونها اعتقادا منهم ان هذا يعلى من شأنها(١) ومن اصرار البعض على استخدام مصطلح النموذج ومصطلح النظرية كمترافين ، او من استخدام مصطلح النموذج للنظريات غير المختبرة او غير القابلة للاختبار حرصا على عدم وضعها في مصاف النظريات العلمية ، او احلال مصطلح النموذج محل مصطلح النظرية اعتقادا منهم ان التجريد الذي يميز النظرية ، والذي يتضمن اختيار وحذف بعض المتغيرات يجعلها من قبيل النماذج لا النظريات(٢) . وربما - بتحديد هذين المفهومين - يمكننا تلافى الخلط بين النماذج الرياضية Mathematical Models والنظريات الرياضية Mathematical Theories والنظريات السوسيولوجية الرياضية Sociomathematical Theories ، حيث يكفى عادة ان تتضمن النظرية قيما عددية او رموزا رياضية لاستخدام مصطلح النموذج بدلا من النظرية .

انواع النماذج

تصنف النماذج الى انواع وفقا لاسس مختلفة ، فقد يكون التصنيف وفقا للاساس الذي يتم بمقتضاه بناء النموذج ، او وفقا لطبيعة العلاقات العلاقات الخاصة بقضاياها ، او وفقا للغة التعبير عنه .

فاذا صنفنا النماذج وفقا للاساس الذي يتم بمقتضاه بناؤها ، يمكننا ان نميز بين ثلاثة انواع من النماذج وهي :

- 1) Cohen, P., Models, British Journal of Sociology, Vol. 17, No. 1, 1966, p. 70.
- 2) Brodbeck, M., Models, Meaning, and Theories, in Gross (ed.), Symposium on Sociological Theory. Hurper and Row, New York. 1966, pp. 381-382.

Analogue Model	أولاً : النموذج النظري
Iconic Model	ثانياً : النموذج الايقوني
Symbolic Model	ثالثاً : النموذج المرمزي

ونعرض الآن بإيجاز لخصائص كل من هذه النماذج ، وصور استخدامها في مجال علم الاجتماع وبناء النظرية السوسولوجية .

أولاً : النموذج النظري Analogue Model

يعد من أكثر أنواع النماذج شيوعاً في مجال علم الاجتماع وفي مجال محاولات بناء النظرية السوسولوجية بالذات . ويستند هذا النموذج في بنيته على أساس التناظر بين مجالين . فعندما تتوافر لنا معرفة علمية بمجال معين من حيث النظرية وقوانينها العلمية - نستفيد من هذه المعرفة بأن نفترض أن مجالاً آخر - حيث تعوزنا فيه المعرفة العلمية هذه - له نفس بناء وشكل تلك النظرية وقوانينها فإن النظرية في المجال الأول تكون بمثابة «نموذج» للمجال الثاني(١) .

فالنموذج النظري النظير هنا يستغل معرفتنا وفهمنا لنسق معين في فهم نسق آخر (Explanandum) وهذا ما يميز هذا النموذج عن غيره من النماذج فهو يستخلص من النسق الذي تعرفه جيداً ما يمكن تسميته بالمعنى المضاف « Surplus meaning » بالنسبة للنسق الآخر(٢) .

فمثلاً ، إذا كانت لدينا معرفة بالقوانين التي تخضع لها الأمراض أو الإوبئة في انتشارها يمكن اعتبارها « نموذجاً » يستفاد منه في الوصول إلى القوانين التي تخضع لها الشائعات في انتشارها . ويتم ذلك على عدة مراحل تبدأ بتجريد القانون الخاص بانتشار الإوبئة من مفوماته الوصفية Descriptive Concepts وذلك باستبدال كل مفهوم بحرف يقابله - وبهذا

1) Ibid., p. 379.

2) Hesse, M., Models and Analogy in Science, The Encyclopedia of Philosophy, Paul Edwards (ed.), The Macmillan Company and the Free Press, New York, 1967, p. 356.

يتضح شكل القانون ، ثم تستبدل هذه الاحرف بالمفاهيم المقابلة لها في القضايا الخاصة بانتشار الشائعات . ومتى ترجمت هذه القضايا الى فروض علمية ، ومتى تحققنا من صحة هذه الفروض ، يمكن القول بأن النظرية الخاصة بانتشار الشائعات لها نفس شكل أو بناء النظرية الخاصة بانتشار الاوبئة . ونفس هذه الخطوات تنطبق على أى مجال آخر تكون نظرياته أو قوانينه العلمية قد تبلورت أو رسخت . فإذا اتخذنا قوانين النمو التى يخضع لها الكائن الحي « نموذا » تستمد منه القوانين التى تخضع لها المجتمعات فى نموها أو تطورها ، فعلى أن نعمل على استبدال مفاهيم قوانين النمو هذه بمفاهيم مناظرة لها بالنسبة لنمو المجتمع أو تطوره ، بحيث يصبح لكل مفهوم فى المجال الأول نظيره فى المجال الثانى (١) على أن يراعى وضع تعريف للمفهوم الجديد ، أو للاستخدام الجديد للمفهوم . اذ يحدث عادة عند استخدام النماذج النظرية أن تهمل هذه الخطوة تماما ، أو يكفى باستخدام التعريفات الخاصة بالمفاهيم المتضمنة فى النظرية الاصلية ، وهذا يؤدى فى الحالة الاولى الى نموذج غير قابل للتطبيق كلية ، ويؤدى فى الحالة الثانية الى مفاهيم ذات تعريفات غامضة ومبهمه لا تنجح الا فى تشويه معنى المفهوم الاصلى (٢) .

وما نود أن نشير اليه ايضا هو أن فى النموذج النظير لا يقتصر الامر على عملية استبدال حدود بحدود ، أو احلال مفاهيم محل أخرى ، أو تحديد تعريفات دقيقة لتلك المفاهيم ، وانما يجب أن يراعى أساسا الاحتفاظ بشكل نفس العلاقة أو الرابطة أو الميكانيزم بين الحدود أو المفاهيم ، عند اتخاذ نظرية أو قانون علمى فى مجال معين نموذا تستمد منه النظرية أو القانون العلمى فى مجال آخر (٣) . فمثلا اذا أخذنا الكائن العضوى أساسا لبناء نموذج نظير فى مجال علم الاجتماع فإن مفهوم

1) Brodbeck, op cit., pp. 379 - 380.

2) Willer, op. cit., p. 34.

3) Brodbeck, op. cit., p. 379.

كالتوازن Equilibrium مثلا يجب أن يعاد وضع تعريف له بعبارات
سوسيولوجية مع الاحتفاظ بالميكانيزم الذى يتضمنه علاقة التوازن هذه (١) .

ولعل أكثر أنواع النماذج النظرية شيوعا فى مجال علم الاجتماع
والإنتروبولوجيا وفى مجالات بناء النظرية السوسيولوجية هى تلك النماذج
النظرية القائمة على تشبيه خصائص المجتمع أو بنيانه أو عملياته أو نظمته
بتلك الخاصة بمالكائن الحي Organism التى أثمرت النموذج التطورى
Evolutionary Model والنموذج الوظيفى Functional Model إلا أن
النماذج النظرية هذه ظلت فى مستوى النماذج العامة General Model
واستخدمت على هذا المستوى فقط ، ولم ترق إلى مستوى النماذج النظرية ،
أى النماذج التى يشتق منها مباشرة النمق الجسورى للنظرية
السوسيولوجية . ومن هنا أكد البعض أن قيمة النموذج النظرى مرتبطة
بتحويله إلى نوع النماذج الايقونية أو النماذج الرمزية . وهذا يتقنا إلى
النوع الثانى من النماذج وهو النماذج الايقونية .

ثانيا : النموذج الايقونى Iconic Model

الاساس الذى يبنى عليه النموذج الايقونى هو تمثيله لخاصية أو لعدة
خصائص لمجموعة من الظواهر الامبيريقية ، وأن كان هذا التمثيل يتضمن
تحويلا أو تعديلا فى هذه الخصائص سواء من حيث المقياس أو الحجم
أو التأكيد على جوانب بعينها وإبرازها دون غيرها . فاهم ما يميز النموذج
الايقونى عن غيره من النماذج هو أن الاساس العقلانى لبنيانه يستند إلى
التمائل المباشر مع الموضوع الذى يمثل النموذج (٢) . ولكن إذا كان
النموذج الايقونى يمثل الأصل إلا أنه - مثله فى ذلك مثل أنواع النماذج

1) Nagel, E. The Structure of Science. Columbia University
Harcourt, Brace and World, Inc. New York, 1961. pp. 526-527.

(*) انظر العرض المسهب لهذين النوعين من النماذج العامة فى كتاب اثنكاز المرجع السابق
تكره .

1) Willer, op. cit., p. 34.

2) Willer, op. cit., pp. 37-38.

الأخرى - يختلف عما يمثله في أنه لا يضم كافة خصائصه ، فالخصائص الممثلة في النموذج الايقوني هي فقط تلك التي تعد جوهرية بالنسبة للمفروض الذي يخدمه النموذج (١) .

و أبسط أنواع النماذج الايقونية هي الصور الفوتوغرافية وبعض لعب الأطفال التي تعد نماذج للسيارات والطائرات والقطارات . الخ . وفي مجال العلوم الاجتماعية يعتبر البعض الرسوم السوسيو مترية والرسوم التي توضح الهيكل التنظيمي من قبيل النماذج الايقونية بمعناها الواسع . وان كان هناك من يحرص على التنبيه الى ضرورة التمييز بين النماذج النظرية وبين الرسوم البيانية والصور والتكوينات المادية التي وان كانت جميعها تقيد أحيانا في عرض النموذج الا انه يجب عدم النظر اليها على أنها هي النموذج نفسه (٢) .

والنموذج الايقوني النظري لا يقتصر على مجرد وجود التماثل الايقوني هذا بل لابد من أن يتوافر به ميكانيزم محدد يمكننا من التنبؤ بالمادة التي سنتناولها في النهاية بالدراسة ، ولعل هذا هو ما يميز النموذج الايقوني عن الاطر التصويرية ، فالاطر التصويرية وان كان يتحقق فيها التمثيل الايقوني حيث تهدف الى تمثيل الظواهر محل البحث تمثيلا مباشرا بواسطة المفاهيم المعرفة اسميا والتي تكون صلب هذه الاطر التصويرية ، الا انها اما تخلو من الميكانيزمات او تحتوى على ميكانيزمات تتميز بالفوضى او بالتعارض وعدم الاتساق . وللوصول الى النموذج الايقوني في مجال علم الاجتماع تبرز فكرة الاستعانة بالانماط المثالية Ideal Types وبالتصنيف Typology معا . فالنمط المثالي ينتقى مجموعة من خصائص الظواهر الامبيريقية ليمثلها . ونظرا لطبيعته التجريدية فهو يخضع هذه الخصائص لنوع من التحويل حيث يبرز بعضها في حين يهمل خصائص أخرى يعتبرها غير ذات أهمية بالنسبة للمسألة محل

1) Churchman, op. cit., p. 159.

2) Achinstein, P., The British Journal for the Philosophy of Science, Vol. 16, No. 62, 1965, pp. 102.

بحثه أو تفسيره . ومن هنا يندو الطابع الايقوني بارزا في الانماط المثالية
 الا ان العقبة الرئيسية في استخدام الانماط المثالية كنماذج ايقونية تأتي من
 ان النمط المثالي لا يتحقق فيه التماثل في البناء الذي يتوقف كلية على مدى
 اقتراب النمط المثالي من الظاهرة محل اهتمامه ، ويرجع ذلك بالطبع الى
 طبيعة عملية بناء النمط المثالي التي تتضمن عناصر الانتقال والتحويل
 والتأكيد ، تؤدي كلها في النهاية الى نوع من التحريف يجعل تحقق التماثل
 في الانماط المثالية امرا نادرا (١) .

ومن ثم كان طبيعيا الا يلقي استخدام النمط المثالي بمفرده - كنموذج
 او كأساس لبناء النماذج - نجاحا تاما في علم الاجتماع ، ومن هنا
 ادخل البعض فكرة الاستعانة بالتنميط حيث يتم على اساس عقلاني بناء
 نمطين مثاليين او اكثر ، لتمثيل الحالات المتطرفة او لتمثيل طرفي احد
 المتصلات او اكثر من متصل ، فتمتثل مثل احد الانماط احد الطرفين ومثل
 الآخر الطرف المضاد له منطقيا ، امكن بهذين النمطين المثاليين معا تحقيق
 نوع من التوازن في التحريفات التي تنجم عن كل نمط مثالي بمفرده .
 ومتى تم بكفاءة تصور الحالات الواقعة بين هذين الطرفين كمزيج منها
 فانه يمكن اعتبار ان التنميط ككل قد حقق التماثل الذي يفتقر الى
 تحقيقه اي نمط مثالي بمفرده .

ولكي نحصل على نماذج ايقونية نظرية بالاعتماد على الانماط
 المثالية والتنميط لابد ان تصبح الانماط المثالية على درجة عالية من الاحكام
 والدقة خاصة بالنسبة لمفهوماتها ، بحيث تمكنا من اشتقاق الميكانيزمات
 الواضحة والمحددة . ومتى امكنا الوصول الى الميكانيزمات ، ليس فقط تلك
 الخاصة بالنمطين المثاليين المتقابلين ، ولكن ايضا لما بينهما فانه يمكننا
 القول باننا وصلنا الى نموذج ايقوني نظري (٢) .

1) Willer, op. cit., p. 39.

2) Ibid, p. 44.

إذا كان النموذج الايقوني يعتمد في تصديق ميكانيزمه والربط بين مفهوماته على عملية تجريد الميكانيزم من الظواهر ذاتها ، ثم استخدامه بعد ذلك في ربط مفهومات النموذج بعضها ببعض ، وإذا كان النموذج النظير يعتمد في الوصول الى ميكانيزمه والربط بينه وبين مفهوماته على تحويل ميكانيزم مجال آخر واستبدال مفهومات ذلك المجال بمفهوماته تتناسب والمجال الذى يخدمه النموذج ، فإن الوضع يختلف في حالة النموذج الرمزي ، حيث يشترك الميكانيزم فيه وتتحقق الرابطة بين مفهوماته من خلال مدلول أو معنى النموذج نفسه ، بحيث يمكن القول بأن تكوين النموذج الرمزية يتم بالاعتماد على الربط الذى للدلالة أو الربط الذى له معناه بين المفهومات .

وقد استمد النموذج الرمزي تسميته هذه من أن الأساس المنطقى الذى يستند اليه يسمح بأن ترمز مجموعة من المفهومات المترابطة لمجموعة من الظواهر ، كما أن مصدر ميكانيزم النموذج الرمزية هو مفهومات هذه النموذج أو رموزها (١) .

وقد عرف كل من تشرشمان Churchman وإكوف Ackoff وأرنوف Arnoff النموذج الرمزي بأنه ذلك النوع من النموذج الذى يعبر عن مكونات ما يمثل النموذج والعلاقات بينها بواسطة الرموز التى هى عادة رموز منطقية أو رياضية (٢) . وهذا ينقلنا الى ما يسمى بالنماذج المنطقية الرمزية Logistic Models وما يسمى بالنماذج الرياضية Mathematical Models

1) Ibid, p. 52.

2) Churchman, op. cit., p. 161.

(٣) يذهب ديزنج ، الذى يعرف النموذج بأنه نسق من المعادلات والتباينات ، الى أن النموذج يمكن تصنيفها الى ثلاثة أنواع وفقاً لنوع الرموز المستخدمة فى معادلاتها . وبناء عليه يمكن أن نميز بين النماذج المنطقية ، والنماذج الرياضية . ونماذج الحاسب الالكترونى . Computer Models الرجوع السابق ص ٢٦ .

النماذج المنطقية الرمزية Logistic Models

يعتمد هذا النوع من النماذج كلية في بنائه ، على التحليل الاستنباطي الذى يهدف الى تكوين نسق من القضايا مغلوق منطقيا « Logically Closed System ، حيث تتصل كل قضية بالآخرى وفقا لقواعد محددة للاستدلال . ويبنى أساس هذا النموذج من بعض الحدود البسيطة التى ترتبط كل منها بالآخرى بواسطة صيغ بسيطة أو بديهيات ، حيث تكون كل بديهية منها مستقلة عن الأخرى وغير متناقضة معها ، وكافية مع غيرها لاشتقاق نظريات يمكن البرهنة على صحتها في إطار قواعد الاستدلال المحددة في النموذج نفسه . لذلك فإن كل نظرية تتوصل إليها بمقتضى هذا النموذج تكون متضمنة منذ البداية في بديهياته . ون ثم كان من أهم عيوب هذا النوع من النماذج هى كونها « نماذج » أى ابتكارات تمسقية للعقل الإنسانى وبالتالي فصحتها أساسا منطقية لا امبيريقية(١) . هذا النوع من النماذج يكاد يخلو منه ميدان علم الاجتماع ومحاولات بناء النظرية السوسولوجية وإن كانت له بداياته في ميادين العلوم الاجتماعية الأخرى وبالذات في ميدان علم الاقتصاد .

النماذج الرياضية Mathematical Models

أصبح استخدام مصطلح النماذج الرياضية من قبيل الخطأ الشائع في مجال العلوم الاجتماعية حيث ينسحب على أى استخدام لرموز أو معادلات رياضية. في أى مرحلة من مراحل بناء النظرية الاجتماعية ، ونادرا ما نجد من يقصر هذا المصطلح على النماذج التى تشق بالاعتماد على الرياضيات البحتة . ومن هنا نجد أن النموذج الرياضى على حد قول بروديك Brodbeck قد يعنى أية نظرة تحتوى حدودها الوصفية على أرقام . هنا يحل مصطلح النموذج الرياضى محل القوانين الامبيريقية المكونة لصلب النظرية . كذلك قد يطلق مصطلح

1) Firey, W., Mathematics and Social Theory. Social Forces, Vol. 29, No. 1, 1950, p. 23.

النموذج الرياضى على صوغ النظرية Formalization of theory إذ أحيانا يكون من المستحب الكشف عن شكل بدايات النظرية ويتم ذلك بإحلال أحرف محل حدودها فمثلا $Y = ax + b$ هي صياغة لعلاقة خطية ، و $Y = ax^2$ كنذلك. قد هي صياغة لعلاقة قطع مكافئ بين المتغير Y والمتغير x . كذلك قد توضع القوانين بهذه الصورة اما لتسهيل عملية الاستنباط أو لمراجعة الاستنباطات التى تمت فعلا (١) . ونفس هذا الأسلوب نلجا اليه ايضا عند مقارنة الابنية الصورية لمجموعتين من القوانين عن ظواهر مختلفة . و اى نظرية سواء كانت كمية أو غير كمية يمكن صوغها بهذا الأسلوب الذى يسميه البعض بالنماذج الرياضية .

وإذا كان مفهوم النموذج الرياضى يستخدم بهذه الصورة الغضاضة فاننا نجد من يضيق من هذا المفهوم بحيث يعرف ما يسمى بالنموذج الرياضى فى مجال العلوم الاجتماعية بأنه عبارة عن صياغة للعلاقات ، أو هو نظرية شبه مصاغة Semi-formalized theory تقام على أساس التناظر الرياضى Mathematical analogue ويؤكد أن النماذج الرياضية هذه ليس لها بناء النموذج وانما هي اقرب لما يسمى بالنسق الصورى (٢) .

مجل القول ، انه فى الوقت الذى أدى فيه استخدام مصطلح « النموذج الرياضى » دون تحديد لمفهومه ، الى تعدد مفاهيماته ، اصاب مفهوم « النموذج » فى حد ذاته بكثير من الخلط . وما نود أن نؤكد هو أن الرياضيات كما هي لغة للعلم ونظرياته ، فهي لغة أيضا لنماجه النظرية ايا كان نوعها ، نماذج نظرية أو نماذج ايقونية ، أو نماذج رمزية . و ايا كانت طبيعية العلاقة بين مفاهيمها أو قضاياها ، علاقة سببية أو علاقة مبنية على التلازم فى التغير ، قضايا احتمالية أو قضايا تحديدية ، فهي لغة للنموذج تستخدم فى بنائه وصوغه ، كما هي لغة لبناء النظرية

1) Brodbeck, op. cit., pp. 391 - 392.

2) Willer, op. cit., p. 15.

وصوغها (١) . ونؤكد أيضا أن كثيرا مما يسمى . بالنماذج الرياضية في مجال العلوم الاجتماعية بعامة وعلم الاجتماع بخاصة ، إنما يمثل مراحل في بناء النظرية الاجتماعية أو النظرية السوسيولوجية ، أو صلب عملية صوغها والتعبير عنها . هذه المراحل وإن كانت تستعين بالرموز الرياضية إلا أن هذا لا يعنى بالضرورة أنها تستخدم نماذج رياضية (٢) .

وفي ختام تناولنا للنماذج الرمزية بصفة عامة نشير إلى أن هذا النوع من النماذج وإن كان قد بدأ يشق طريقه بوضوح في مجال بعض العلوم الاجتماعية إلا أننا نأدرك ما نصافيه في مجال علم الاجتماع ، وفي مجالات بناء النظرية السوسيولوجية بالذات ، وإن كانت هناك بعض الأطر الرمزية التي استند إليها بعض علماء الاجتماع في صياغة تصوراتهم النظرية ، لم ترق إلى مستوى النماذج الرمزية فيما عدا محاولة داندروف Dahendorf Stage-process model for interest group development والتي ربما كانت محاولة غير عمدية لبناء نموذج رمزي ، إلا أنها تحتوي على كل مقومات النموذج الرمزي (٣) .

إذا كنا قد ميزنا بين أنواع النماذج النظرية وفقا للأساس الذي يبنى بمقتضاه النموذج ووفقا لكيفية التوصل إلى ميكانيزمه واشتقاقه فإنه يمكننا أيضا أن نصنف النماذج وفقا لطبيعة العلاقة المتضمنة في قضاياها ، ومن ثم يمكن أن نميز بين النماذج السببية Causal Models أو النماذج الحتمية أو التحديدية Deterministic Models من جهة ، وبين النماذج الاحتمالية Probabilistic Models أو النماذج التصادفية Stochastic Models . أو النماذج الإحصائية Statistical Models من جهة أخرى ، وذلك بصرف النظر عن لغة النموذج هل هي لغة الرياضيات أم هي لغة غيرها .

(١) صالح (ناهد) الرياضيات والنظرية الاجتماعية . عالم الفكر ، المجلد الرابع ، العدد الرابع سنة ١٩٧٤ .

(٢) صالح (ناهد) ، استخدامات النماذج الرياضية في العلوم الاجتماعية ، (مقال تحت النشر)

3) Willer, op. cit. p. 54.

فالنماذج الخاصة بالظواهر السوسيولوجية ليست في النهاية سوى مجموعة من القضايا المترابطة ، والقضايا تتكون من مفهومات أو متغيرات وعلاقات تربط بينها . هذه القضايا قد تأخذ شكل قضايا تحديدية أو سببية ، أو قد تأخذ شكل قضايا احتمالية أو ارتباطية . ففي الحالة الاولى تكون على شكل $As = Bs$ وفي الحالة الثانية تأخذ شكل الدالة $A = f(B)$ هذه الدالة وان كانت تدلنا على وجود علاقة ارتباطية بين A ، B وتوضح لنا أن القضايا السوسيولوجية التي يتضمنها النموذج قضايا احتمالية لا حتمية - الا في حالة ما اذا كانت $r = \pm 1$ - الا انها لا تذكر لنا شيئا عن كيفية ارتباط A و B وهذا امر لا يمكن تحديده الا بتحديد شكل الدالة ، وبالتالي لا بد في ذلك من الاعتماد كلية على الرياضيات (١) .

ورغم أن النماذج النظرية بدأت تخطو خطواتها الاولى في ميدان علم الاجتماع وفي بناء النظرية السوسيولوجية الا أن تحديد نوع هذه النماذج لا يزال يمثل نقطة خلاف جوهرية بين المهتمين بالنماذج السوسيولوجية فمنهم من يسلم أن النماذج السوسيولوجية نماذج احتمالية لأن العمليات والوقائع السوسيولوجية هي بطبيعتها احتمالية لا حتمية ، في الوقت الذي يرجح فيه البعض الآخر كفة النماذج التصديدية على أساس أن النماذج الاحتمالية لا تتمخض في النهاية عن أية اضافات جديدة لمعلوماتنا السوسيولوجية ، بل هي في نظر بعض المتطرفين في رفضها قد لا تقوم بأكثر من صياغة لجهلنا (١) . وقد اقترح البعض استراتيجية معينة في بناء النماذج تقوم على أساس البدء بالمعالجة التحديدية و الحتمية مفترضين انها على قدر ما من الصحة ، ثم الانتقال بعد ذلك الى الصياغات التصادفية الأكثر دقة (والتي هي عادة أكثر صعوبة من الناحية الرياضية) ملقن في ذلك عناية خاصة لما كشفت عنه النماذج لتحديدية (٢) .

1) Abell, P., op. cit., pp. 104-110.

2) Coleman, J., Introduction to Mathematical Sociology. Collier-Macmillan Limited, London, 1964, p. 526.

وما نشير اليه في هذا الصدد هو أنه سواء في مجال العلوم الطبيعية أو في مجال العلوم الاجتماعية فإن الاتجاه السائد اليوم هو أن النموذج العلمي للعالم ليس نموذجاً تحديدياً وإنما هو نموذج احتمالي ومن هنا بدأ التعبير عن العلاقات بين المتغيرات من خلال النماذج الاحتمالية بدلاً من التعبير عنها بالمعادلات التفاضلية التحديدية تماماً (١) .

اسهام النموذج في بناء النظرية

أيا كان الأساس الذي تم بمقتضاه بناء النموذج - نظير ، ايقوني ، رمزي - وأيا كان طبيعة قضاياها - حتمية أو إحصائية - وأيا كانت لفظة صوغه - لفظية أم رياضية - فهناك عدة عمليات تالية لذلك بدونها لا يكون للنموذج أي اسهام في بناء النظرية ، بل يصبح من قبيل الترف العقلي أو الرياضة الذهنية . أولى هذه العمليات هي اشتقاق النسق الصوري من النموذج .

اشتقاق النسق الصوري Formal System

رأينا أن النسق الصوري عبارة عن مجموعة متكاملة من القضايا المترابطة ، وأن كل قضية تحتوي على حدود تربطها علاقة بحدود أخرى . ويستلزم النسق الصوري أن تكون مجموعة قضاياها على أكبر درجة من الكفاءة في تمثيل بنائه المترابط في الوقت الذي تتميز فيه بالبساطة المتناهية وعملية اشتقاق النسق الصوري من النموذج تستلزم أن تمثل علاقات الميكانيزم بحدود يرتبط بعضها ببعض بواسطة قواعد المنطق أو الرياضيات ، وسواء استخدمت هذه أو تلك فإن أهم ميزة يتيحها استخدامها هي أن قواعدنا منسقة وصحيحة ، ومن هنا يمكننا اختبار اتساق الميكانيزم نفسه ، فإذا كانت القضايا - التي يعد النموذج مصدراً لها يعوزها الاتساق فإنه يمكننا بلا جدال إرجاع الخطأ إلى النموذج نفسه لا إلى قواعد المنطق أو الرياضيات (٢) .

1) Simon. H., op. cit., p. 11.

2) Willer, op. cit., p. 67.

كذلك فإن محاولة وضع النموذج في صورة نسق هورى تصبح بمثابة اختبار لمجموعة المفاهيم التى يتضمنها النموذج . فإذا فشلنا بناء على هذه المفاهيم فى الوصول الى تقارير أو عبارات مترابطة ومحددة ، فإن مجموعة المفاهيم هذه لا يمكن أن تكون نمونجا وإنما يمكن أن تكون أطارا تصوريا أو أطارا مرجعيا . ومما يؤسف له أن أغلب التقارير النظرية فى علم الاجتماع لا تكون نماذج يمكن اشتقاق انساق صورية ، ويكفى للتدليل على ذلك وإثباته أن نحاول ، على حد قول فيستنجر **Festinger** ، وضع اية نظرية اجتماعية فى حدود رياضية إذ سرعان ما يتكشف لنا كيف أن مفهوماتهما تنقسم بالابهام والغموض(١) .

ولكن متى أمكننا اشتقاق النسق الصورى بعباراته أو تقاريره المترابطة فإن الخطوة التالية تكون تحويل هذا النسق من نسق صورى الى نسق اجرائى .

وقبل أن ننقل الى مناقشة النسق الاجرائى ، نعطى مثالا لاشتقاق نسق صورى من نموذج دوركيم الذى ضمنه كتابه عن تقسيم للعمل . فهذا النموذج يقوم على أساس نمطين مثاليين *Ideal types* يمثلان طرفى التضامن ويقعان على متصل يمثل درجات متفاوتة من تقسيم العمل ، وبالتالي يمكن اعتباره نمونجا ايقونيا يتوافر به ميكانيزم منسق ساعد زتيربرج **Zetterberg** على اشتقاق نسق صورى منه لخصه فى القضايا الاربع التالية(٢) .

١ - كلما زاد تقسيم العمل ، كلما زاد التضامن .

٢ - كلما زاد التضامن كلما زاد الاجماع .

1) Festinger, L., The Relevance of Mathematics to Controlled Experimentation in Sociology. International Social Sciences Bulletin, Vol. 6, No. 4, 1954, p. 623.

2) Zetterberg, H., On Theory and Verification in Sociology. The Bedminster Press. 1965, pp. 159 - 161.

٣ - كلما زاد عدد المنظمات المنتمى اليها العضو كلما زاد تقسيم العمل *

٤ - كلما زاد التضامن ، كلما قلت حالات الرفض بسبب الانحراف *

هذه القضايا اعتمد عليها في اشتقاق سست قضايا فرعية * فاعتمد مثلاً على القضية الاولى والثانية في اشتقاق القضية التالية : كلما زاد تقسيم العمل كلما زاد الاجماع * واعتمد على القضية الاولى والثالثة في اشتقاق القضية التالية : كلما زاد التضامن زاد عدد المنظمات المنتمى اليها العضو * واعتمد على هذه مع القضية الثانية في الوصول الى القضية التالية : كلما زاد عدد المنظمات بالنسبة للعضو كلما زاد الاجماع وهكذا بحيث امكنه تحويل نموذج دوركيم هذا الى نسق صوري مترابط يصلح بدوره لان يحول الى نسق اجرائى ، متى تم تحفيقه ارتفع النسق الصورى الى مصاف النظرية السوسيولوجية العلمية *

اشتقاق النسق الاجرائى Operational System

يقف النسق الصورى عند حد وضع القضايا في صورة مبسطة تسمح باختيارها * ولكن اختيار النسق الصورى يستلزم وضع تعريفات اجرائية لكل حد من حدود القضايا المكونة لهذا النسق ، بحيث يقف كل تعريف اجرائى في مقابل أحد الحدود المتضمنة في النسق الصورى ، الذى يقف بدوره في مقابل أحد مفهومات النموذج ، وبالتالي يمكن اعتبار أن التعريفات الاجرائية تمثل بطريقة غير مباشرة مفهومات النموذج(*) * ويتكون النسق الاجرائى من مجموع التعريفات الاجرائية وما بينها من علاقات *

وما نود أن نشير اليه هو أن النسق الاجرائى لابد أن يتطابق في بنيائه النسق الصورى بالنسبة للعلاقات التى يقوم عليها هذا البناء * فاذا كان النسق الصورى يتكون من حدود مرتبط بعضها ببعض

(*) من هنا جاء خطأ الحكم القيمى على النموذج بانه نموذج صحيح او غير صحيح

وفقا للنتيجة التى نصل اليها من اختبار النسق الاجرائى *

رياضيا ، فإن هذا الشرط لا بد من توافره في نسقه الاجرائي ، على أن تحل العلاقات بين المقاييس في النسق الاجرائي محل العلاقات بين الحدود في النسق الصوري . فاشتقاق النسق الاجرائي من النسق الصوري يقوم كلية على احلال المقاييس محل الحدود ، ومن ثم فإن الصعوبة التي تواجهنا عند تكوين الانساق الاجرائية هي الوصول الى مقاييس على درجة عالية من اللياقة والكفاءة بالنسبة للحدود التي تقيسها ، وهذه مشكلة يزيدها تفاقم صعوبة الوصول الى قياسات للمفاهيم السوسولوجية بصفة عامة ، ولكن لعل مما يلون من هذه المشكلة أن صور القياس متعددة لا تقتصر على المفهوم الشائع للقياس باعتباره قاصرا على استخدام الارقام أو خصائصها (١) .

وتأتي أهمية عملية اشتقاق النسق الاجرائي من النسق الصوري في أنها بمثابة عبور للهوة التي تفصل بين التنظير والبحث ، بين لغة النظرية ولغة البحث . ومن هنا كان التناظر Correspondence بين قضايا النسق الصوري وبين القضايا التي تأخذ شكل فروض قابلة للاختبار Testable hypothetical propositions والتناظر بين حدود النسق الصوري وما يقابلها من مفاهيم اجرائية ، على جانب بالغ من الأهمية ، إذ دون تحقيق هذا التناظر قد يبقى على نماذج ، وانشاق صورية ، وانشاق اجرائية ، في وقت كان يجب علينا فيه أن نرفضها ، في حين قد نرفض نماذج وانشاق صورية واجرائية في وقت كان يجب علينا فيه الابقاء عليها (٢) ومن هنا كان موضوع التناظر سواء بين المفاهيم الاسمية للنموذج وحدود النسق الصوري ، أو بين تلك الأخيرة والمفاهيم الاجرائية للنسق الاجرائي من أهم النقاط التي يؤكد عليها العلماء المهتمين بمناهج البحث ، وبالذات المهتمون منهم بصلة البحث بالنظرية .

1) Willer, op. cit., p. 19. p. 94.

(١) أنظر الصور المختلفة للقياس التي عرضها Abell المرجع السابق ذكره من ٤٠-٧٤ .
- صالح (ناهد) ، الرياضيات والنظرية الاجتماعية ، عالم الفكر ، المجلد الرابع ، العدد الرابع (١٩٧٤) .

2) Willer, op. cit., p. 89.

وإذا رجعنا الى قضايا النسق الصورى المشتق من نموذج دوركيم عن تقسيم العمل لتوضيح كيفية اشتقاق النسق الاجرائى منه وجدنا أن اشتقاق هذا النسق يستلزم تحويل الحدود المتضمنة فى قضايا النسق الصورى أو فى الفروض المبينة عليها الى مفهومات اجرائية قابلة للقياس أو تحويلها الى مقاييس . فمثلا القضية الاولى التى تذهب الى انه كلما زاد تقسيم العمل زاد التضامن ، تستلزم احلال مفهومات اجرائية محل حدودها من شأنها أن توضح كيف نقيس تقسيم العمل وكيف نقيس التضامن فى المجتمع ، محددة الخصائص التى يشتمل عليها كل مقياس . ونفس هذا القول ينطبق على كافة المفهومات المتضمنة فى القضايا التى تزرخ بها السكتابات السوسولوجية . فمثلا اذا كنا ازاء نموذج عن التدرج الاجتماعى وكانت احدى قضايا نسقه الصورى تتناول الجماعات ذات المراكز المتميزة بالمجتمع وبالتالي اشتملت الفروض المنبثقة منها عن مفهومات عن المطامح والحراك . الخ . فان النسق الاجرائى عليه أن يعرف المطامح والحراك بمفهومات اجرائية توضح كيفية قياس كل منهما ومحتوى المقياس وخصائصه ، وهو أمر لا يمكن الاعتماد على النموذج أو على نسقه الصورى فى تصديده حيث أن مفهوماتهما لا تحقوى تلك الخصائص ، كما سبق أن ذكرنا فى الوقت ذاته يجب أن يكون محتوى المقاييس مناسبا للمفومات الاسمية التى تناظرها فى النموذج فضلا عن الحدود التى تناظرها فى النسق الصورى .

ومتى حلت مشكلة القياس فان اختبار صحة الفروض المكونة للنسق الاجرائى تنقلنا الى مسألة منهجية أخرى ، وهى تحديد المنهج الصالح لاختبارها أو الاكتر لياقة لذلك . وتزرخ كتابات علماء الاجتماع بمناقشة هذه المسألة فنجد من يتحمس للمنهج التجريبي بينما هناك من يؤكد اهمية المنهج التاريخى ومنهم من ينطلق الى آفاق المنهج المقارن والمنهج المقارن عبر الثقافات . ومنهم من يقدم محاولات للمزج بين هذه المناهج أو تعديل لصورها مما لا محل هنا للافاضة فيه حيث يتخطى مجال النماذج الى مجال تحقيق الفروض العلمية والوصول الى التصميمات فالقوانين العلمية المكونة لصلب النظرية السوسولوجية .

صحة النظرية وجودة النموذج

يقف النسق الاجرائى عند حد وضع فروض قابلة للقياس ، اشتقاقا من قضايا نسقه الصورى . وتكون الخطوة التالية لذلك كما ذكرنا هي اختبار هذه الفروض التى متى تحققت صحتها أصبح النسق الصورى نظرية سوسيولوجية تسعد معناها من النموذج الذى يوصف في هذه الحالة بأنه نموذج «جيد» أو نموذج «نافع» أو «مفيد» ولا يوصف بتاتا بأنه نموذج صحيح أو نموذج صادق Valid . أما اذا لم تتحقق صحة النسق الصورى وبالتالي لم نصل الى النظرية ، فعلينا قبل رفض النموذج اعادة فحص جميع المراحل التى مرت بها النظرية في بنائها ، اذ قد يترتب على ذلك تعديل لمفاهيم النموذج ، أو اعادة تصور ليكائزمه ، أو اعادة صياغة قضايا نسقه الصورى أو المفاهيم الاجرائية لنسقه الاجرائى ، وذلك دون ان نصدر حكما على النموذج بأنه غير صحيح أو غير صادق Invalid (١)

فاستنادا الى طبيعة العلاقة المنهجية بين النموذج والنظرية حيث يمكن استقراء النموذج من النظرية ، فانه من غير السليم اصدار حكم قيمي على النموذج بأنه نموذج صحيح أو غير صحيح . فلا يمكن ان تحول الانساق الصورية - متى اختبرت عن طريق انساقها الاجرائية - صحتها أو عدم صحتها الى نماذجها ، لان كثيرا مما يحويه النموذج لا يضمن في النسق الصورى المشتق منه . بينما يتحقق من صحة النسق الصورى عن طريق نسقه الاجرائى لان النسق الصورى لا يحوى أكثر مما يحويه النسق الاجرائى فضلا عن ان طبيعة العلاقات بين حدود النسق الصورى تطابق تلك التى تكون بين مقاييس النسق الاجرائى ، وهذا لا يتحقق بالنسبة للنسق الصورى ونموذج (٢) . فالنماذج لا يمكن أبدا التحقق من صحتها حتى لو تحققت صحة نظرياتها ، كما لا يمكن البرهنة على عدم صحتها حتى لو تمخضت عن نظريات غير صحيحة . فتتحقيق صحة النسق الصورى لا يعنى تحقيقا لصحة النموذج المشتق منه هذا النسق ومن هنا

1) Willer, op. cit., p. 20.

Ibid, p. 96.

كان التأكيد على أنه لا ، ولن . توجد أبدا نماذج صادقة أو صحيحة في أي علم من العلوم ، وأن النموذج يمكن وصفه فقط بأنه نموذج جيد أو نموذج مفيد (١) . في الوقت ذاته ، لا توجد وسيلة تدلنا مسبقا على جودة النموذج أو على كونه معوقا للتطور المثمر للنظرية ، إذ يمكن بعد تجرية النموذج فقط تحديد أي من جوانبه يؤدي إلى طرق مسدودة في بناء النظرية ، وإيهما يكون له قيمته الكشفية (٢) .

ونظرا لطبيعة العلاقة المنهجية أيضا بين النموذج والنظرية حيث تستنبط النظرية من نموذجها فإنه يمكن اشتقاق نظرية واحدة من النموذج - متى كانت شاملة لتضمنات النموذج كلها في حين أنه نظرا لامكانية استقرار النموذج من النظرية فإنه يمكن أن يكون للنظرية أكثر من نموذج ، أو بقول أدق يمكن أن يستقرا من النسق الصوري للنظرية عدة نماذج قد لا يجمع بينها سوى احتوائها جميعا على هذا النسق (٣) .

وسواء اكتفينا بنموذج واحد للنظرية أو توصلنا إلى أكثر من نموذج لها فإنه يجب أن يكون واضحا تماما ، على حد قول ناجل Nagel ، أن نموذج النظرية ليس هو النظرية نفسها ، إذ أن من أهم المضاطر التي يتضمنها استخدام النموذج هو الخلط بينه وبين النظرية أو توحيدهما معا (٤) . أو تحويل بعض خصائص النموذج للنظرية أو نسبتها لها (٥) .

وعموما إذا كان بعض العلماء قد أشار إلى الاخطار التي ينطوي عليها استخدام النماذج ، وحذر من أن النماذج قد تكون معوقا للنمو المثمر للنظرية ، أو قد تصبح فخا ذهنيا ، إلا أنهم أبرزوا في الوقت ذاته أن هناك ميزات جمة في التفكير في النظرية العلمية من خلال التفكير في نموذج

1) bid. p. 20.

2) Nagel. op. cit., p. 115.

3) Willer, op. cit., p. 21.

4) Nagel. op. cit., p. 115.

5) Braithwaite, R., Scientific Explanation, Harper and Brothers: New York, 1960, p. 93.

لها • وأكدوا أن النماذج أداة ذهنية لها قيمتها الفائقة (١) •

وعموما فانه يمكننا القول بأن الوصول الى نموذج جيد أو نموذج مفيد لبناء النظرية السوسولوجية يتوقف على عدة اعتبارات • ف بجانب الخلفية النظرية التي يستند اليها العالم في تصور نمونجه ، واختيار الاساس للملائم الذي يبنى بمقتضاه هذا النموذج وتحديد طبيعة العلاقة بين قضاياها ، بجانب هذا كله لابد أن يدرك عالم الاجتماع الموضع المنهجي الذي يحتله النموذج في عملية بناء النظرية السوسولوجية ، والحدود الواضحة التي تفصل بينه وبين النظرية ، والعلاقات الدقيقة التي تربط بينها في الوقت ذاته • تبقى بعد ذلك نقطة جوهرية بالنسبة لبناء النظرية السوسولوجية عن طريق النماذج ، وهي ضرورة تمكن علماء الاجتماع أو المنظرين السوسولوجيين من الرياضيات واستيعابهم لامكاناتها • فإذا كان ليفي شتروس Lévi Strauss قد رهن علمية العلوم الاجتماعية بصفة عامة ، بل بقاءها باستيعاب الشباب المشتغلين بها للرياضيات وتدريبهم عليها ، وحذر هؤلاء صراحة من انهم دون ذلك لن يجدوا لانفسهم مكانا في الميدان العلمي (٢) • فان هذا الامر يبدو اليوم أكثر الحاحا ، وقد دخلت النماذج ميدان بناء النظرية الاجتماعية وأخذت تخطو خطواتها الاولى في بناء النظرية السوسولوجية ، في وقت أصبح من المسلم به انه كلما ارتفع مستوى رمزية النموذج كلما زادت جودته وفائدته بالنسبة لبناء النظرية (٣) •

ومن ثم فان كنا نؤكد أهمية الدور الذي يلعبه النموذج في بناء النظرية ، فاننا نؤكد في الوقت ذاته أهمية الدور الذي تلعبه الرياضيات في بناء النموذج • ونشير الى ان المتوقع أن تفرض النماذج الرياضية وجودها في مجال الكثير من النظريات الاجتماعية الأخرى ، التي اتخذت من النموذج منطلقا لبنائها •

1) Nagel. op. cit., p. 115. Braithwait, op. cit., p. 92.

2) Lévi, Strauss, C., The Mathematics of Man. International Social Science Bulletin, Vol. 6, No. 4, 1954, p. 589.

3) Meadows. op. cit., p. 7.

المراجع

- صالح (ناهد) ، الرياضيات والنظرية الاجتماعية ، عالم الفكر ،
المجلد الرابع ، العدد الرابع (١٩٧٤).
- **Abdell, P.**, « **Model Building in Sociology** », Weidenfeld and
Nicolson, London (1971).
- .. **Achinstein, P.**, **The British Journal of the Philosophy of
Science**, Vol. 16, No. 62 (1965).
- **Braithwaite, R.**, « **Scientific Explanation** ». Harber and
Brothers, New York (1960).
- **Brodbeck, M.** Models, Meaning and Theories. in **Gross** (ed.),
« **Symposium on Sociological Theory** », Harper and Row. New
York (1959).
- **Cohen, P.**, Models. **British Journal of Sociology**, Vol. 17,
No. 1 (1966).
- .. **Coleman, J.**, « **Introduction to Mathematical Sociology** ». **Collier-Macmillan Limited**, London (1964).
- **Churchman, C., Ackoff, R., and Arnoff, E.**, « **Introduction to
Operation Research** ». John Wiley and Sons, Inc., New York
(1959).
- **Festinger, L.**, The Relevance of Mathematics to Controlled
Experimentation in Sociology. **International Social Sciences
Bulletin**, Vol. 6, No. 4 (1954).
- **Firey, W.**, Mathematics and Social Theory. **Social Forces**,
Vol. 29, No. 1 (1950).

- **Gold, J., and Kolbe, W.**, Sociological Theory, « **Dictionary of the Social Sciences** », The Free Press, New York (1959).
- **Hesse, M.**, Models and Analogy in Science, **The Encyclopedia of Philosophy**, Paul Edwards (ed.), The Macmillan Company and the Free Press, New York (1967).
- **Inkeles, A.**, « **What is Sociology** », Prentice-Hall, Inc., New Jersey (1964).
- **Lundberg, Chrag and Larsen**, « **Sociology** », Harper and Brothers, New York (1958).
- **Meadows, P.**, Models, Systems and Science, **American Sociological Review**, Vol. 22, No. 1 (1957).
- **Nagel, E.**, « **The Structure of Science** », Columbia University, Harcourt Brace and World, Inc., New York (1961).
- **Robson, R.**, The Present State of Theory in Sociology, in **Lakatos and Musgrave** (eds.) « **Problems in the Philosophy of Science** », North Holland Publishing Company, Amsterdam (1968).
- **Simon, H.**, « **Models of Man, Social and Rational** », John Wiley and Sons, Inc., New York (1957).
- **Willer, D.**, « **Scientific Sociology** ». Prentice-Hall, Inc., New Jersey (1957).
- **Zetterberg, H.**, « **On Theory and Verification in Sociology** ». The Bedmisster Press (1965).

MODELS AND SOCIOLOGICAL THEORY CONSTRUCTION

NAHED SALEH (Ph. D.)

The concept of « model » is one of the latest concepts introduced in the scientific language. Linked with the equally modern concept of « system analysis » model has become a powerful and prestigious tool for theory construction.

Nowadays, the term model is used almost indiscriminately by sociologists and anthropologists to dignify any form of analysis or explanation and it is often confused with theory. This article attempts to determine the role of model in the construction of sociological theory. Following the differentiation of the two concepts, theory and model, models are classified either according to the principles upon which they are built (analogue, iconic, or symbolic model) or according to their propositions (causal, deterministic, probabilistic, or stochastic model), or according to the kinds of symbol used in these propositions (logical or mathematical model). The contribution of models to the construction of sociological theory has been discussed through the derivation process of both the formal system and the operational system. The conclusion emphasizes that models can never be proven true or valid, it is only possible to say that a model is « good » or « useful ». It stresses the need for mathematics in model building, and the vital role mathematical models are expected to play in the construction of sociological theory in the near future.

أعلان

صدر العدد الثالث من المجلد السابع عشر
من المجلة الجنائية القومية متضمنة البحوث والمقالات الآتية :

● التفسير العلمى لظاهرة الجريمة فى اسرائيل
الدكتور محمد ابراهيم زيد

■ نشأة وتطور عقوبة مراقبة الشرطة فى القانون
المصرى والمقارن •
الدكتور أحمد المجدوب

● الفصناد والرشوة فى المجتمعات النامية •
الدكتور محمد عبد الله أبو على

● الدور الاجتماعى للشرطة
الدكتور محمد عيسى برهوم

● تقييم دور جمعيات رعاية المسجونين
الاستاذ على فهمى

● معاملة الاحداث فى التوقيف
الاستاذ عصام المليجى

كفاءة الاتجاه الوظيفي في دراسة التغير الاجتماعي على إيسلة

يتعرض هذا المقال لقضية التغير الاجتماعي من حيث مكانتها النظرية والمنهجية - . كذا العوقات النظرية والواقعية التي أعاقت تأسيس نظرية عن التغير الاجتماعي . ثم تقويم لكفاءة النماذج النظرية التطورية والانتشارية والمعاملية في تناول التغير الاجتماعي ، ثم الاعتبارات الاساسية التي تحكم بناء نظرية عن التغير الاجتماعي ، ثم عرض للاتجاه الوظيفي وموقفه من قضايا النسق المتغير . ثم توضيح لتفاعلات النسق المتغير من الداخل ، ثم معالجة للإبعاد النظرية والمنهجية للاتجاه الوظيفي فيما يتعلق بقضية التغير الاجتماعي .

التغير الاجتماعي : المكونات النظرية والواقعية

تؤكد النظرة الى جغرافية العالم وتاريخه بمرور اهمية للتغير الاجتماعي كظاهرة لا بد ان تصبح موضع اهتمام النظرية للسوسيولوجية المعاصرة . اذ توضح النظرة الى خريطة العالم سيادة فاعلية عمليات التجانس والتباين اللتين تعدان اساس تفاعل التغير الاجتماعي في النسق الوظيفي . فبسبب ظروف عديدة نجد ان سيادة نوع من التجانس الداخلي بين عدد من التجمعات بالمنظر الى تجمعات اخرى ، يولد نوعا من التباين بينها وبين هذه التجمعات . والنتيجة اننا نجد بين ايدينا تجمعات تؤكد على نوع من التجانس الداخلي الذي يتوازى وقدر التباين الذي يسود العلاقة وائى تجمع اخر . ذلك كله يؤكد دوام التحول والتشكل بالنسبة للبناءات التي تخضع لهذه العمليات ، ويشهد بالتالى على دوام تفاعلات التغير ومدى لزوميتها للوجود الانساني .

(*) باحث المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

(**) كتب هذا المقال للمشاركة في جهد يحياه تلميذ أستاذ رائد ومعلم . وأرجو به أن اشارك في ذكرى أستاذي الدكتور أحمد الخشاب . له كل رحمة ومغفرة .

بيد أن هناك من العوامل ما أكد أهمية قضية التغير الاجتماعى من وجهة نظر النظرية السوسيولوجية المعاصرة. فنذكر منها ما يلى :

- ادى ظهور العلم ودوره كنسق اجتماعى وطرحه لعدد من التجديدات العلمية والتكنولوجية فى بناءات المجتمعات الصناعية المعاصرة ، الى دوام تفاعلات التغير فى بناءات هذه المجتمعات ، ومن ثم انتشاره الى معظم ارجاء العالم كنمط ثقافى أكثر كفاءة (أقل تكلفة بالنسبة للاشباع الوظيفى لمطالبات النسق -) ومن هنا فاذا قلنا ان الظاهرة التكنولوجية هى أهم ظواهر العالم الصناعى المتقدم فان ظاهرة التغير يجب أن تسال نفس قدر الاهتمام على مستوى المجتمع الانسانى الشامل .

- انه اذا كان العالم يضم ثلاثة تجمعات نسقية اساسية ، وهى العالم الاول والثانى والثالث ، فان هذه التجمعات تنفصل على أساس قدر التقدم الناتج عن قدر امتلاكها للمعرفة العقلانية والكفاءة التكنولوجية التى تيسر هذا التقدم وتنتجه ، فالى جانب أهمية التغيرات التنموية التى قد تخضع لها بلاد العالم الاول والثانى ، فان بلاد العالم الثالث عادة ما تخضع لتغييرات جذرية تعمل على الفناء الهوة التى تفصل بينها وبين بلاد العالم الاول والثانى . ومن ثم تحررها من قيود التبعية والاستغلال التى تمارسها المجتمعات المتقدمة .

ذلك يبرز أهمية التغير الاجتماعى كظاهرة معاصرة . الا انه بالرغم من الأهمية البارزة لهذه الظاهرة فقد شارخلاف بين النماذج النظرية حول مسائل تتعلق بطبيعة التغير الاجتماعى ، ثم مدى التغير ، ومصادره ، واثاره ، ثم طبيعة التفاعلات التى يثيرها فعل ورد فعل التغير . ولقد نشأت هذه المواقف الخلافية لما نتجة لاختفاء المعرفة الامبيريقية المطلقة بالتغير الاجتماعى ، أو نتيجة لتعرض النموذج النظرى لطراز معين من الواقع ثم عم هذه الرؤية على واقع متباين ، أو انطلاقا من مواقف ايدولوجية معينة والادعاء بانها تمثل مواقف علمية موضوعية . ذلك كله خلق مجموعة من الصعاب أو الموقفات امام فهم التغير الاجتماعى وهو ما نعرض له فى الفقرة التالية .

نظرية التغير الاجتماعي : معوقات بنائها

اتساقا وتأكيد أهمية التغير الاجتماعي كان من الضروري أن تتصدى له نظرية علم الاجتماع لكي تقدم لهذه الظاهرة أو العملية فهما علميا موضوعيا يكشف عن القوانين التي تحكم تفاعلها . الا ان النظرية في نضالها لتأسيس هذا الفهم كان عليها أن تخضع لنوع من التنظيم الذي يتم من خلال تأسيس مجموعة من النماذج النظرية التي تحاول تقديم فهم لهذه الظاهرة . بيد أن الفهم الذي طورته هذه النماذج تعرض لبعض التحيزات والانحرافات التي حرمتها من تقديم فهم موضوعي لقضية التغير الاجتماعي . ويمكن تقسيم العوامل التي اعاققت تأسيس نظرية قادرة عن التغير الاجتماعي الى مجموعة المعوقات النظرية ومجموعة المعوقات الواقعية وهي ما سنعالجه في الفقرة التالية .

المعوقات النظرية

يبرز تأمل تاريخ النظرية السوسيولوجية وتعرضها لقضية التغير الاجتماعي قياسا مجموعة من النماذج النظرية التي حاولت التصدي لهذه الظاهرة من أجل تقديم فهم لها . الا انه يبرز ايضا بعض العيوب الاساسية التي تمس المسلك الموضوعي الذي سلكته هذه النماذج لتوفير هذا الفهم وسوف نمثل لذلك بتقويم كفاءة النماذج النظرية التالية فيما يتعلق بقضية التغير الاجتماعي وهي كما يلي :

- تقويم كفاءة النماذج التطورية في فهم التغير الاجتماعي .
- تقويم كفاءة النماذج الانتشارية في فهم التغير الاجتماعي .
- وفيما يلي تفصيل ذلك .

تقويم كفاءة النماذج التطورية في فهم التغير الاجتماعي

ترجع أصول الفكر التطوري لمحورين معرفيين . اما المحور الاول فيتعلق بالتراث الفكري لنظرية علم الاجتماع والذي يتمثل في اسهامات ابن خلدون وتصوره للمراحل المتعاقبة التي ينتقل خلالها المجتمع

الإنسانى ، ثم مراحل التطور الاجتماعى التى سجلها بكل من فيثو وكوندريسيه ، والتى تتمثل أيضا فى اسهامات الفلسفة الاجتماعية والرصيد الفكري الذى وفرته الفلسفة الهيجلية التى أكدت على مراحل نمو العقل أو الروح الجمعى عبر التاريخ حتى تحقق اكتماله فى تأسيس الدولة الألمانية . ثم الاسهامات التى وفرتها الفلسفة الوضعية والمراحل التى حددتها لتطور المجتمع الانسانى وميتافيزيقا قانون الحالات الثلاث . أما المحور الثانى فيتعلق بالسباق الاجتماعى الذى عاشه انثروبولوجيو واجتماعيو القرن السادس والسابع عشر ، حيث راوا فيما حولهم انماطا مجتمعية ذات درجات متفاوتة من التخلف والتقدم ، بحيث تقف بعض هذه الانماط قريبا من قاع التاريخ وبدايته بينما مثل البعض الآخر قمة التطور والاكتمال (*) .

بيد انه بالرغم من وحدة المحاور المعرفية للفكر التطورى ، فاننا نجد امامنا عديدا من النماذج التطورية التى ساد بينها اختلاف على المستوى النظرى واختلاف آخر على المستوى المنهجى . أما على المستوى النظرى فنجد انقسام التطورية الى قسمين ، حيث يهتم القسم الاول بتتبع المراحل المتعاقبة التى يمر بها المجتمع الانسانى ، ونمثل لذلك باسهامات مورجان فى كتابة (المجتمع القديم) (١) . بينما اهتم الفريق الآخر بتتبع المراحل المتعاقبة التى يجتازها احد للنظم الاجتماعية ، اذ كان يستدل من وجود نظام معين على المرحلة التطورية التى يعيشها المجتمع المحتوى لهذا النظام . ويمثل ذلك باسهامات كل من باخوفن وسير هنرى مين ودراساتهم عن نظم القرابة وتطورها واشكالها الاصلية . أما الاختلاف الآخر فقد كان على المستوى المنهجى . حيث ظهر أيضا مسلكان ، يركز

(*) يؤكد سولاس فى كتابه (ما قبل تاريخ اوربا) ان بعض المفكرين يحاولون استثمار هذه القضية العلمية لتأكيد سمو اوربا وسيادتها على العالم ، ويؤكد ان هذه النظرة تعبر عن نفعية مفرطة اسكونها لا ترى فى وجود البدائيين من فائدة سوى المساعدة على فهم تاريخ اوربا وشهادة على سموها وسيادتها .

1) Radcliffe Brown, A. R., «Method in Social Anthropology», Chicago, University of Chicago Press (1958), P. 10.

الإجل على استخدام المنهج الاستقرائى ، ويستقرأ عن طريقه العوامل
 أو الاسباب المتضمنة فى انجاز اية عملية تطويرية أو انتقالية معينة ، ومثال
 ذلك تفسير الدارونية لعملية التطور أو الانتقال بالاستناد الى مبادئ
 الموراثية والتنوع والانتقاء الطبيعى . أما المسلك الثانى فيتمثل فى استخدام
 المنهج التاريخى الذى يتناول عملية التطور ويتابع حركتها على أنها مجموعة
 من المراحل المتعاقبة (١) .

وتؤكد النظرة التقويمية للفكر التطورى ، اسهامه الواضح فى تطوير
 نظرية عن التغير الاجتماعى (*) . إذ أوضح هذا الطراز من الفكر التباين
 بين مختلف الاشكال المجتمعية ثم أوضح أن هذا التباين وتجاوزه يتم
 بفعل عوامل معينة ، ثم هو الفكر الذى رتب المجتمعات على أساس
 قدر التقدم والتعقد الذى تشهده بناءاتها ومن ثم قدر التطور ، ثم هو
 الذىلقى الضوء على الاسباب أو العوامل التى تكمن وراء انجاز اية
 عملية تطويرية تسبب انتقال الشكل الاجتماعى عبر مختلف المراحل
 التطورية . بيد أنه بالرغم من الاسهامات الواضحة التى قدمها هذا
 الفكر فإن لنا عليه بعض المآخذ التى تسببت فى اعاقته عن تطوير نظرية
 قادرة عن التغير الاجتماعى نذكر منها ما يلى :

– تركيز الاهتمام الرئيسى للفكر التطورى على انتقال الوحدات
 السكلية وانبثاقها عبر المراحل المتعاقبة ، دون أن يعطى اعتبارا لتحليل
 التغير وتوضيح تفاعله داخل هذه الوحدات السكلية . بل ودون بذل أى
 جهد لربط الاسباب أو العوامل الخاصة بالتفاعلات الجزئية بعملية انتقال

1) Ibid., PP. 8-9.

(*) من منطلق موضوع هذا المقال نرى أن النظريات العاملة تشكل إحدى مراحل الفكر
 التطورى فى جانبىه الاستقرائى ، ذلك لأن هذه النظريات التى جانب أنها تحاول أن
 ترسم تطور الاشكال المجتمعية وتوضح المراحل التى تجتازها ، فإنها تحاول أيضا
 أن تصد الاسباب أو العوامل الدافعة لهذه العمليات التطورية ، وغالبا ما كانت ترى
 أن لهذه العوامل أو الاسباب دورها المطلق الذى تتكرر فعاليته دائما فى انجاز هذه
 العمليات التطورية . وعادة ما كانت هذه الاسباب بيولوجية جينية ، أو اقتصادية ،
 أو ثقافية ، أو تكنولوجية ، أو حتى موسيولوجية كما فعل دوركيم . ويمكن أن ندخل
 ضمن هذه النظريات العاملة الماركسية لكونها تعتبر التغير فى أساليب الانتاج هو
 المنطلق الدائم لقيام التغير الاجتماعى .

أو تطور الوحدة الكلية العامة . هذا بالإضافة الى أن هذا الطراز من الفكر لم يحاول دراسة عمليات التغيير في أى من أشكال البناءات المعاصرة بالرغم من معاصرته لكثير من التغيرات . ولقد كان السبب في ذلك هو تركيز اهتمامهم الرئيسى على العمليات الانتقالية الرئيسية ، ومن ثم فقد اعتبروا الوحدات المعاصرة لهم وحدات لا تنقأها أية تغيرات ما دامت لا تخضع لعملية التغيير والانتقال الرئيسية(١) .

— خطأ افتراض هذا الاتجاه بأن المتطور لا بد أن يكون أحادى المسار ، وأن هناك مراحل للمتطور أساسية وشاملة(٢) . وقد جعله ذلك يطرح تصورا مثاليا عن الواقع مغفلا بذلك كافة التغيرات النسبية التى قد تسببها ظروف متباينة . ولقد أدى ذلك الى عجزه عن فهم التغيرات التى تنسم في انساق واقعية محددة .

— نتيجة لاصرار الفكر التطورى على تفسير النماذج المجتمعية وعمليات الانتقال المتضمنة بالاستقناد الى سبب أو عامل دائم ، فانها ارتكبت مسلكا منهجيا خاطئا تمثل في الانتقاء والبحث عن المعطيات والشواهد المؤيدة لوجهة النظر المطروحة عن الواقع ، واغفال الشواهد المضادة أو التى تناقض ذلك ، تمثل لذلك بالجهود الانتقائية التى مارستها كافة النظريات العاملة التى كانت تؤكد دائما على تفسير العملية الاجتماعية في توازنها وتغيرها بالاستقناد الى العامل الاقتصادى أو التكنولوجى أو الروحى الاخلاقى(٣) .

— لم يتوقف هذا الاتجاه الفكرى عند حد ارتكاب الخطأ السابق — وهو التأكيد المطلق على عوامل دائمة في اثاره التفسير الاجتماعى — وانما تجاوزوه الى ارتكاب خطأ منهجى آخر بافتراضه استمرار التغيير في اتجاه

1) Hogben, S., « Social Change », Watt, London (1958) Pp. 13-15.

2) Eisnddt, S. N., Social Change, differentiation and evolution, (in), Demerath III, N. J. (ed) « System Change and Conflict », the Free Press, New York, London (1968) Pp. 213-224.

3) Ibid. P. 214.

هذا العامل أو السبب دون اعطاء اعتبار لتساند العوامل أو المتغيرات المتضمنة في هذا الاتجاه . وبذلك فسالى جانب احتوائه على افتراض مسبق يتعلق بمثيرات التغير الاجتماعى تضمن افتراضا خاطئا ومسبقا آخر يتعلق بطبيعة تفاعل التغير الاجتماعى ومساراته ، وذلك كله يقتضى ومنهجية أى فهم علمى وموضوعى للتغير الاجتماعى .

– وقعت هذه النظريات في خطأ منهجى قاتل . إذ بينما تتخذ من المجتمع الانسانى الشامل وحدة دراستها التى ترسم لها مسارات التطور ومراحلها بالاستناد الى عوامل معينة ، نجدها تستمد معطياتها المؤكدة لفروضها من واقع جزئى ، أعنى من مجتمعات محددة ، ثم تحاول تعميم مجموعة التعميمات التى تصل اليها من خلال هذا الواقع الجزئى المحدد على واقع متباين لا يتجانس مع الواقع الاصلى الذى جردت عنه هذه التعميمات .

تقويم كفاءة الاتجاه الانتشارى في فهم التغير الاجتماعى

لا نستطيع أن نسجل ميلادا منفصلا للفكر الانتشارى ، ذلك لان الانتشارية تولدت عن التطورية ايجابا أو سلبا . فالمدرستان على ما يؤكد مالمينوفسكى ليستا متناقضتين ، وانما تدخلان الى الثقافة من زوايا مختلفة . بيد أن للانتشارية امتيازها الذى يتأكد بامتلاكها لدرجة من الواقعية ، والحس التاريخى ، ثم معرفة أكثر بالمؤثرات البيئية والجغرافية (١) . هذا بالاضافة الى اعتبار المدرسة التحليلية والمدرسة الجغرافية الالمانية أبعادا معرفية للانتشارية .

وبينما تتفق الانتشارية مع التطورية في البحث عن أصل السمة أو

1) Malinowski, B. « A scientific theory of Culture and other essay »

A Galaxy Book, New York, Oxford Press (1960) P. 17.

الثقافة (٢) . فأنها تختلف عنها في ادراكها للواقع الانساني ككل عضوي متماسك . فهي لا ترى ذلك الانتقال أو التطور الكلي للثقافة ، بل تراه دائما مجزأ الى سمات أو مجموعات السمات التي ليس بينها أي رابطة فهي تعامل الثقافة على أنها كائن عضوي ميت (٢) . ليس بين أجزائه أي تساند بنائي أو تفاعل وظيفي . ونتيجة لذلك فقد تهاجر السمات من ثقافة لأخرى ، بل أننا قد نواجه في بعض الثقافات سمات لا دور لها ، ولا تحقق تلازما مع السياق ، وهي ما يسميها الفكر التطوري السمات البقايا (٤) . وتسميها الانتشارية بالسمات المستعارة .

يبقى بعد ذلك أن نؤكد أنه إذا ما شكل التاريخ مجال الفكر التطوري ، فقد اتخذ الفكر الانتشاري الجغرافيا وتكتيكاتها نطاق عمل واسلوبا ملائما . وبذلك أسست الانتشارية خرائط توزع عليها الثقافات وسماتها وانتشارها من مكان لآخر بقرة واقعية وامبيريقية ملموسة .

ينتج مما سبق أن للفكر الانتشاري موقفه المحدد من مسألة التغير الاجتماعي . فهو لم يؤمن بالانتقال الكلي للمجتمعات ، وإنما لبعض سمات أي عناصر المجتمعات ، ومن هنا فأننا يمكننا - على ما يذهب برى - أن نؤكد على أن أي حضارة معاصرة ما هي إلا عبارة عن تراكم من العرف المتخلف أو الباقي ، وأن التصنيف الواعي لها قد يكشف عن شرائح لمجموعة من الثقافات (٥) . بيد أنه بالرغم من اسهام الانتشارية في تطوير نظرية عن التغير الاجتماعي خاصة ذلك الذي يأتي من الخارج فإن هناك بعض الميوب التي انتابت هذا الفهم نذكر منها ما يلي :

- بالرغم من مشاركتها التطورية في تناول المجتمع الانساني بكامله

2) Magumdar, D. N. & Madan, T. N., « An introduction to social anthropology », Asia Publishing House, Bombay, Ccutta, New York (1961) P. 26.

3) Martindale, D., « The Nature and Types of social theory », London Routledge / Kegan Paul (1961) P. 400.

4) Malinowski, B., Op. Cit. P. 28.

5) Hogben, Op. Cit. P. 16.

كوحدة للدراسة الا انها اُضيفت الى هذا الخطأ خطأ آخر بانها لم تحاول ان تتناول هذا الكل على انه كل عضوى تتساند عناصره بنائيا ووظيفيا ، ومن ثم فلم تر في الوجود الانساني - على اى من مستوياته - سوى نوع من التراكم العشوائى لمجموعة من العناصر أو السمات الدائمة كالهجرة والانتقال •

- نتيجة لافتقادها امتلاك التصور العضوى أو النسقى للمجتمع ، فانها اصبحت عاجزة عن متابعة التغيرات التى تقع نتيجة لهجرة سمة ثقافية أو عنصر بنائى الى وجود اجتماعى معين ، ثم الافعال وردود الافعال التى تثيرها فى البناء الذى هاجرت اليه •

- شاركت الانتشارية التطورية الخطأ المنهجى المتعلق بانتقاء المعطيات الواقعية التى تؤيد فروضها النظرية • والحق ان هذا المسلك لم يسهم فقط فى اثبات زيف أو صدق فروضها بقدر ما أسهم فى عزلها - كنموذج نظرى - عن الواقع ، بحيث لم نجد فى الانتشارية فى النهاية سوى مجموعة من الخرافات المتعلقة باصل السمات وانتشارها على المستوى التأملى النظرى دون أن تمتلك اى سند واقعى أو امبيريقى يشهد على صدق وثبات هذه الافتراضات •

الموقفات الواقعية

بيد انه بعد اتضاح الدور الذى لعبته بعض الانحرافات النظرية والمنهجية فى اعاقا تأسيس نظرية عن التغير الاجتماعى نرى انه من الموضوعى الا نلقى عليها بالمتبعة كلها وذلك لامين : الاول يؤكد على ان بناء النظرية وتاسيمها عادة ما يكون نتيجة اسهام التراث النظرى والمنهجى الذى تعد النظرية احدى حلقاته ، اما الثانى فيتعلق بدور السياق الواقعى والامبيريقى الذى تتأسس فى ظله النظرية • اذ تدل الشواهد قىما يتعلق بموضوعنا على ان هذا الواقع قد لعب دورا بارزا فى اعاقا تأسيس نظرية التغير الاجتماعى •

ويتضح ذلك من ادراك أن المجتمعات التي جردت عنها هذه النماذج النظرية كانت مجتمعات صغيرة نسبيا على درجة عالية من التجانس والتكامل ، وتفقد أى وعى أو حس بالتاريخ وحركته(١) . ونتيجة لذلك كان منطقيا أن تعكس النماذج النظرية التي تجرد عن معطيات هذه المجتمعات واقعا ساكنا لا تظهر فيه ديناميات التفاعل الداخلى . إذ لم نر من دينامية تفاعل التغير سوى نمطين : حيث يركز الاول على التطور أو النمو العادى للأشكال الاجتماعية المختلفة دون أن يبرز ما يمكن أن يولد التناقضات في داخل هذه البنى وقد يتمثل هذا النمط فى الفكر التطورى عامة ، فهو وإن اهتم بالعمليات الانتقالية العامة إلا أنه أغفل التفاعلات والتغيرات الداخلية التي تسلم لحدوث هذه العمليات العامة . بينما ركز النمط الثانى على أن التغير دائما من الخارج ويتمثل ذلك فى الفكر الانتشارى الذى اهتم بالانتقالات للعناصر دون أن يوضح كيف تسهم هذه الانتقالات فى صياغة عملية تغير عامة ينتقل من خلالها الشكل البنائى كلية الى شكل آخر .

ونتيجة لذلك تأخر تأسيس نظرية عن التغير الاجتماعى طالما كان الاهتمام مركزا على المجتمعات البدائية ، وهو الاهتمام الذى انتهى بالتركيز على التفاعلات التي أثارها الثورة الصناعية فى بناء المجتمع الاوربي والتي تطلبت اهتماما خاصا من النظرية الاجتماعية . وكان من الضرورى أن تعكس معطيات هذا الواقع الدينامى المتغير فى النماذج النظرية التي عاصرت ذلك . وبذلك نستطيع أن نؤكد أنه إذا كان سكون الواقع وتوازنه هو الذى اعاق - بقدر ما - تأسيس نظرية عن التغير الاجتماعى فإن دينامية الواقع وثورته هى التي أسهمت فى إمكانية تطوير نظرية عن التغير الاجتماعى .

1) Cohen, Percy S., « Modern social theory ». Heineman, London (Lodon) Pp. 42 - 46.

نظرية التغير الاجتماعي : اعتبارات أساسية

بعد استعراض المعوقات النظرية والواقعية التي أخرت تأسيس نظرية عن التغير الاجتماعي نحاول الآن - استخلاصا للموقف التقويمي للاتجاهات النظرية السابقة - أن نصل الى بعض الاعتبارات أو الاستخلاصات التي يجب مراعاتها في تأسيس أية نظرية فعالة عن التغير الاجتماعي نذكر منها مايلي

- تقاس كفاءة النظرية بمدى شموليتها وقدرتها على تقديم فهم لكافة المتغيرات الواقعية التي تدخل في اطارها ، معنى ذلك أن تتحدد كفاءة نظرية عن التغير الاجتماعي بقدرتها على تقديم فهم لاصدى عمليات التغير أو كافة العمليات . ومعنى ذلك أننا اذا قلنا أن هناك تغيرا تدريجيا وآخر ثوريا ، وأن هناك تغيرا من الخارج وآخر من الداخل ، فإن النظرية تكون شاملة اذا هي قدمت فهما لكافة هذه العمليات أو الانماط . وتكون جزئية اذا هي اقتصرت على بعض المتغيرات دون أخرى . وهذا ما يفرق النظرية عن النموذج النظري ، فالنموذج ليس من الضروري أن يقدم فهما لكافة انواع المتغيرات ، وانما يؤسس لتقديم فهم لبعض المتغيرات فقط ، أما النظرية فهي مستوى اشمل من النموذج ، لكونها تناضل من أجل تقديم فهم لمجموعة المتغيرات التي تدخل في اطارها (*) .

ويمكن للنموذج النظري أن يتحول الى نظرية اذا هو قد تطور فقدم فهما لكافة المتغيرات التي تدخل في الاطار الذي يقدم النموذج فهما له . بيد أن ذلك لا يحول دون تحول النظرية الى نموذج نظري اذا هي توقفت عن مسابقة حركة الواقع المتفاعلة ، أو اذا هي توقفت عن استيعاب المتغيرات التي استحدثت على هذا الواقع الذي يدخل في اطارها ، وعلى ذلك فاما أن تتوقف النظرية عند كونها نموذجا نظريا تتحدد امكانياته بقدر

(*) نذكر من هذه النماذج النظرية الماركسية التي اهتمت اساسا بعمليات التغير والصراع ، والبنائية الوظيفية التي تركز اهتمامها في مرحلة معينة بالتوازن والتكامل المرتبط بالمجتمعات البدائية والتي بدأت تطور اهتماما بعمليات الصراع والتغير والثورة كعمليات محورية في بناء المجتمع المعاصر .

المتغيرات التي يستطيع أن يقدم فهمها لها ، وأما أن تتطور مع هذا الواقع فتستوعب ما يستجد به من متغيرات ، وبذلك توفر لنفسها إمكانية أن تظل نظرية شاملة وقادرة على تقديم فهم ملائم لتفاعل هذا الواقع .

– ان استخدام النظرية كوسيلة منهجية لفهم الواقع الاجتماعي ، يجب أن يركز على ضرورة ملائمة النظرية للواقع موضع التناول . اذ يجب أن يكون هناك تماثل بين الواقع الذي جردت عنه النظرية والواقع الذي تستخدم النظرية لفهمه ودراسته . فمن الخطأ مثلا استخدام النظرية الماركسية لفهم وحدات بنائية لا تمتلك تاريخا أولا تتضح فيها الخطوط الطبقية أو لا يسودها نوع التفاعل الذي يرتبط عادة بنظريات التغير والصراع . وهذا بالطبع يختلف عن الجهد الذي قد يبذل لتطوير النظرية عن طريق تعريض بعض فروضها لاختبارات امبيريقية تؤكد فاعليتها أو عدم فاعليتها .

– من الضروري المفارقة بين مستويين لاستخدام النظرية في فهم الواقع الذي تتعرض له . اولهما الاستخدام العلمي الذي يستعين بالنظرية من أجل فهم الواقع الاجتماعي فهما علميا موضوعيا ، وثانيهما الاستخدام الايديولوجي الذي يتخذ من الواقع موقفا معينا بناء على هذا الاطار النظري . والفارق بين الاستخدامين هو أن الاول يعطي الواقع امكانية رفض الفروض النظرية اذا هي لم تعكس التفاعل الملائم به ، وتأكيدا اذا عكست تفاعله ، بينما نجد الثاني يؤله النظرية ويحاول صياغة الواقع لكي يتطابق ومقولات هذه النظرية ، دون أن يكون له الحق في رفض أو تأكيد قضايا النظرية وفروضها .

فاذا شكل ماسبق مجموعة المحكات التي يجب أن تتوفر في أية نظرية قادرة لفهم التغير الاجتماعي ، واذا اتضح لنا بناء على هذه المحكات مدى القصور الذي انتاب الاطر النظرية السابقة على البنائية الوظيفية أو المعاشية لها ، فانه بقي أن نقيس – بناء على هذه المحكات – كفاءة الاتجاه الوظيفي كنظرية قادرة على تناول التغير الاجتماعي في المجتمع المعاصر

الاتجاه الوظيفي وقضايا النسق المتغير

نتيجة للعجز الواضح الذى واجهته وجهتا النظر التطورية والانتشارية ، وكذا مجموعة النظريات العاملة التى عايشنا ايا من هذه الاتجاهات فى تقديم فهم متكامل للتغير الاجتماعى ، فلقد كان ضروريا أن تتواجه النظرية الوظيفية - باعتبارها احدى مراحل النظرية السوسولوجية - القضايا التى شكلت نطاقا صعبا بالنسبة لهذه الاتجاهات نعرض لها فيما يلى :

- فعلى الجانب النظرى كان على البنائية الوظيفية أن تتخلى عن فكرة اتخاذ الوجود الانسانى بكامله وحدة للدراسة ، وإن تقتصر دراستها على الوحدات ذات الوجود المتباين فى هذا العالم ، اعنى المجتمعات ، أو أنساق وتجمعات هذه المجتمعات ، هذا بالاضافة الى التخلي عن فكرة التتبعية لاصل هذه النظم والاهتمام بالدور أو الوظيفة التى تؤديها الوحدة الاجتماعية فى البناء الذى يحتويها .

- لم يرفض الاتجاه الوظيفى الاستعانة بالتاريخ ، وإنما رفض اللجوء الى التاريخ الظنى ، ذلك لانه اذا كانت للتاريخ وشائقه المتوفرة ، فإن اللجوء اليه يساعد عادة على تحديد بداية التغيرات وأسبابها وأحجامها ، كما أنه سيوفر لنا معرفة بطبيعة البناء قبل حدوث التغيرات ، ومن ثم سوف يسهل التعرف على أسبابها الممكنة واثارها على بناء النسق (١) . بيد أن الاستخدام الوظيفى للتاريخ يختلف عن التداول التطورى له ، فهو لا يهتم بتتبع أصل النظام وتطوره بقدر ما يهتم به لمعرفة طبيعة تكوين البناء فى مرحلة معينة ، لكى يجعلها موضعا مرجعيا بقياس بالنظر اليه حجم التغيرات التى حدثت ، ونتيجة لذلك كان على هذا الاتجاه أن يتخلى عن التتبع التطورى أو الانتشارى لنظام أو سمة معينة ، أو حتى لمجتمع الانسانى من خلال التاريخ ، بل استبدل ذلك بالدراسة المقارنة بين النماذج المجتمعية التاريخية المختلفة ، وهى مسألة برع فيها أميل

1) Radcliffe-Brown, A. R. & Daryell Ford, *African systems of kinship and marriage* , Oxford University Press, London (1960) P. 13.

دوركيم وماكس فيبر على ما يؤكد ألفن جولدنر (٢) ، وقد كان من نتائجها نشأة عدد كبير من الثنائيات المجتمعية في نظرية علم الاجتماع .

ـ كان على الاتجاه الوظيفي أن يشكل تطوراً نظرياً ومنهجياً على المنظورات السابقة فيما يتعلق بقضية التغير الاجتماعي . فقد كان عليه أن يشكل تطوراً على الموقف التطوري بأن يستوعب مقولته الرئيسية وهي خضوع النسق لعدد من التفاعلات التي تؤدي إلى انتقال الشكل المجتمعي من مرحلة إلى أخرى ، إلا أنه كان عليه أيضاً أن يخضع تلك لمحكات منهجية موضوعية بأن يؤكد أن هذا الانتقال لا يلزم أن يسير في مراحل تطويرية محددة قبلاً لأن في ذلك مثالية تطلب من الواقع أن يتطابق ومقولات نظرية معينة فلم الاجتماع يجب أن يقتصر في هذه المرحلة على دراسة الحاضر لأنه لم ينضج بعد لكي يستوعب المتغيرات التي قد يطرحها المستقبل (٣) .

هذا بالإضافة إلى تطويره تصوراً لتفاعلات التغير داخل الوحدة موضع الدراسة . ثم تكثف هذه التفاعلات حتى تنتقل بالوحدة من شكل بنائي إلى آخر وهو ما لم يفعله الفكر التطوري . ولقد كان على الوظيفية أن تشكل تطوراً على الموقف الانتشاري أيضاً بأن تستوعب مقولته الرئيسية المتعلقة بإمكانية انتقال السمات الثقافية من مجتمع لآخر ، إلا أنها ترفض عشوائية مثل هذا الانتقال فتؤكد أنه لكي يقبل أي مجتمع سمة ثقافية منتقلة إليه فلا بد أن تشبع هذه السمة حاجة رئيسية لديه ، أو تكون ذات أداء وظيفي أكثر كفاءة من أداء الوحدة التي تقوم فعلاً بإشباع هذه الحاجة . وفي ذلك يتخذ الموقف الوظيفي من المتطلبات الأساسية للبشر الاجتماعى المحك الرئيسى لقبول سمة ثقافية أو رفضها . بل أن الموقف الوظيفي يشكل استيعاباً لكافة مقولات النظريات العاملة وذلك لأن يساوى بين كافة العوامل أو المتغيرات التي في إمكانها إثارة التغير والتحكم في تفاعله ، هذا بالإضافة إلى رفضه الاعتقاد الذي يمايز بين متغيرات مستقلة وأخرى تابعة ، وتأكيده على إمكانية أن تكون كافة المتغيرات مستقلة

2) Gouldner, Alvin, « The coming crisis of Western sociology », Hein-man, London (1971) P. 177.

3) Ibid, Pp. 117 - 119.

تسارة وتابعة أخرى ، وذلك نسبة الى الموقف الذى تؤدى دورها فيه . بل يؤكد هذا الموقف أيضا على أننا حتى لو سلمنا بإمكانية أن يثير متغايير معين عملية التغير فإنه ليس منطقيا أن نؤكد قبلا ضرورة أن يكون هذا المتغايير مستقلا على الدوام فى عملية التفاعل هذه ، فقد يثير التغير أحد متغاييرات النسق ثم يتحكم فى تفاعله متغايير أو مجموعة أخرى من المتغاييرات(١) .

- يؤكد الموقف الوظيفى على أن واقع التغير واقع جديد مفسر لذاته ، بمعنى أنه لفهم هذا التفاعل فإنه من الضرورى التركيز على التناول المتزامن لبناء التغير ، وإن نجعل من طراز تفاعلات التغير السائد اطار الفهم والتفسير . ولقد اكد على هذا الموقف كثير من الرواد الوظيفيين ، فالينوفسكى مثلا فى دراسته للتغير فى المجتمع الافريقى الذى اثارته الثقافة الاوربية يؤكد أن واقع التغير واقع جديد فيه من الظواهر ما لا ينتمى لاي من الثقافتين ، واقع يمتلك حتمية ثقافية لا هى بالافريقية ولا هى بالاوربية(٢) ، ثم يؤكد أن ظواهر كالتمييز العنصرى ، واساليب جذب العمال الافارقة الى العمل والتخلى عن فائض العمل الافريقى ظواهر ليس لها اصولها فى أى من شكلى الثقافة ، هذا بالاضافة الى أن القاسون وعلاقات التعاون والنسق السياسى تمثل وقائع جديدة لا تنتمى للثقافات الام ولا تفهم بالرجوع المباشر لاي منها . بل يجب أن تدرس كافة عمليات وتفاعلات التغير وفقا لاسس حتميتها الخاصة(٣) . ويؤكد رادكليف براون هذا الفهم حينما ينتقد اميل دوركيم فيما يتعلق بمفهومه عن اعتلال المجتمع لسيادة الانومى فى مرحلة التغير بقوله أن المجتمع الذى يواجهه فى مرحلة معينة حالة من عدم الوحدة وعدم الاتساق الوظيفى لا يموت وانما سوف يفاضل من أجل نوع من المصحة الاجتماعية . الذى يغير اثناءها من

1) Parsons, T., « The social system », The Free Press. Gleonce. Illinois-Hill (1952) Pp. 480, 493, 494.

2) Malir, L., Malinowski and the study of social change, in, Raymond Firth (ed), « Man and Culture ». Pp. 233-234 and see also Malinowski, B., « Dynamics of Cultural Change ». New Haren. Yale University Press (1947) Pp. 23, 65.

3) Malinowski, B. Op. cit. Pp. 23, 30.

نموذجية البنائى(٤) • وعلى ذلك فوصيف حالة الانومى بأنها باثولوجيا اجتماعية انما يكون بالنظر الى الشكل البنائى السابق على هذه الحالة ، بينما اذا نحن نظرنا اليها من خلال السياق الاجتماعى المزامن لها ، فسبب نجد انها تيسر وظيفة تحلل بناء وظهور بناء جديد •

— على المستوى التصورى يؤكد الاتجاه الوظيفى على ضرورة الادراك النسقى للواقع ، أى الادراك الكلى للواقع ، وذلك كرد فعل للتناول الجزئى الذى مارسه الاتجاهات التطورية والانتشارية أو الادراك الناقص للواقع الذى مارسه النظريات العاملة • بيد أن هناك اعتبارين حكما الاتجاه الوظيفى فيما يتعلق بهذه المقولة •

الاول : ان هذه النسقية ليست مفرقة فى اليتوبية ، فهذا الاتجاه لم يتناول المجتمع الانسانى الشامل وحدة لدراسته كما فعلت المنظورات السابقة وانما تتحدد هذه الكلية بالاطار الكلى الذى يحتوى مباشرة المتغيرات موضع الدراسة والذى يعد مجال أدائه الوظيفى •

الثانى : ان هذه النسقية خضعت لتطوير يؤكد عملية الموقف الوظيفى بالنسبة لقضية التغير •

فحينما جردت المقولات الوظيفية عن واقع المجتمعات البدائية ، فاننا نجد تأكيد هذا الاتجاه على نسقية متكاملة مركزة على أساس التجانس والاتساق والتوازن الكامل بين اجزاء البناء الواقعى ، بحيث نجد أن هذه النسقية لا توفر أساسا ملائما لتطوير فهم لتفاعلات التغير ، أو أن قدر التغير الذى تبيحه هذه النسقية ضئيل وجزئى ييسر التكيف دون أن يغير من الشكل البنائى القائم ، الا أنه حينما عايش الاتجاه الوظيفى طبيعة التفاعل الذى تشهده المجتمعات النامية والصناعية المتقدمة وهو تفاعل يرتبط بعمليات التغير والصراع ، فاننا نجد تطورا فى طبيعة هذه

4) Radcliffe-Brown, A. R., « Structure and Function in Primitive Society », London, Oxford University Press (1952) P. 183.

الكليّة النسقية على يد الباحث الوظيفي (روبرت ميرتون) الذي يلقى هذه النسقية الذي يستند تكاملها على أساس تجانس وتكامل الوحدات الاجتماعية ، ثم يؤكد أن النسقية المعاصرة نسقية تستخرج تكاملها من التباين التساند على مستوى الوحدة الكبرى ومن التكامل والتجانس على مستوى الوحدة الصغرى . ولقد أدى ذلك إلى تأكيده على أن الاقتراب المنهجى لأدراك الكليّة النسقية يجب أن يتم من خلال الأداء الوظيفي للوحدة الصغرى ومقتاليات هذا الأداء بالنسبة للكليّة الشاملة ، وبسبب ينقطع التزامه بهذه الكليّة المتكاملة (١) . ولقد أدى هذا التطوير إلى تأكيد أنه يمكن أن يكون للوحدة أداء وظيفي متباين ، بمعنى أن الأداء الوظيفي للوحدة الصغرى يمكن أن يكون معوقا وظيفيا بالنسبة لبعض الوحدات وميسرا للبعض الآخر . ذلك يوفق لدينا تصورا نسقيا ليس من الضروري أن يتجه فيه اسهام الوحدة الصغرى نحو التأكيد على التكامل والتوازن النسقى بقدر ما يبيح امكانية اتجاه هذا الاسهام نحو تحقيق حسالة من عدم التكامل وعدم القوازن بالنسبة للنسق ، بسبب التعويق الوظيفي الذي تسببه . ولعل هذا التطوير في مضمون الأداء الوظيفي للوحدة وعلاقته بكليّة النسق تجريد لواقع المجتمعات النامية والصناعية المتقدمة الذي يمتاز بالتجزؤ والفردية والتخصص وقابلية أن يكون متغيرا أبدا (٢) .

— سائر الاتجاه الوظيفي منطق التطور العلمى الذى يؤكد انتقال العلم من مرحلة الهوىة والابداع الخلاق الذى يؤديه بعض المهوسين بملكات خاصة الى مرحلة الابداع المعتمد على العمل الدؤوب والمنظم والذي يستند الى ادراك أداء ومهام علم الاجتماع كحرفة . من هذا المنطلق ، حاول هذا الاتجاه تصديق انسب الاساليب والاجراءات لفهم التفسير الاجتماعى وتحديد القواعد المنظمة لذلك . فمالينوفسكى فى دراسته عن

1) Demerath III, N. J., Synechocde and Structural Functionalism, in, « System Change and Conflict », (1968) Pp. 501-518 esp — P. 500.

2) Merton, R. K., « Social theory and social structure », The Free Press of Gleonce (1962) Pp. 30-32.

التغير الاجتماعي في المجتمع الافريقي يطرح (مدخل الخانات الثلاث) لتحليل واقع التغير والذي على اساسه يصف الباحث الواقع ويصنفه ويحلله تمهيدا لتفسيره والتنبؤ بمسارات تقاعله (١) . وتحديد هيربرت سبنسر وراي كليف براون لطبيعة الحجم المثالي للوحدة ، والذي عنده لا بد أن تخضع الوحدة لتغيرات معينة في كيانها حتى لا تواجه التحلل والموت (٢) . كذا اجراءات دوركيم وماكس فيبر المتعلقة بتحديد النمط المتوسط والنمط المثالي ثم اجراءات المقارنة التي يمكن تطبيقها لقياس الاختلاف وحجم التغير بين النماذج البنائية (٣) . هذا بالاضافة الى اساليب تحليل التغير الثلاثة التي صاغها بارسونز وهي اسلوب التحليل البنائي والوظيفي ، ثم اسلوب تحليل التغير بالنظر الى علاقات الضبط والسيطرة (٤) ، ثم نماذج التحليل الوظيفي التي صاغها بارسونز (٥) وميرتون (٦) والتي من خلالها يحددون القواعد الاساسية التي يجب اتباعها لانجاز تحليل وظيفي فعال لقضية التغير الاجتماعي .

— ما سبق ان ذكره يوضح مجموعة الامكانات النظرية والمنهجية التي امتلكها الاتجاه الوظيفي بحيث تجعله أكثر كفاءة من المنظورات النظرية السابقة لكونه أكثر علمية وموضوعية ، وأيضا لقدرته على متابعة حركة الواقع وما يستجد به من متغيرات . كل ذلك جعل هذا الاتجاه أهلا لكي يقف في وضع أكثر ملائمة وفعالية لتحليل التغير في النسق الاجتماعي ، وهو جهد يمثل نطاق الاهتمام بالنسبة للنظرية السوسيولوجية المعاصرة .

1) Malinowski, B., Op. cit. Pp. 32-34.

2) Durkheim, E., « The Division of Labor in society », The Free Press, 1966. Pp. 268-269.

وانظر أيضا : رايكليف براون . المنهج في الانثروبولوجيا الاجتماعية ص ١٨٦ .

3) Gouldner, A., Op. cit. P. 117.

4) Parsons, T., Some consideration on the theory of social change. Rural sociology, No. 4 (1961) P. 221.

5) Parsons, T., A Paradigm for the analysis of social systems and change, in, « System change and conflict ». Pp. 191, 193.

6) Merton, R. K., Op. cit. Pp. 19-84.

تفاعلات النسق المتغير : رؤية من الداخل

اختلف الاتجاه الوظيفي في تناوله لقضية التغير الاجتماعي عن المنظورات السابقة في أمرين . الأمر الأول يتعلق بالادراك النسقي الكلي للوحدة موضع الدراسة ، ولذلك فهو لم يحاول تتبع الانتقال التاريخي أو الجغرافي لوحدات البناء الاجتماعي بغية التعرف على مكان انطلاقها أو شكلها الأصلي ثم كيف تكيف هذا الشكل وتغايرات التاريخ والجغرافيا لكي يؤكد وجوده المستمر ، وإنما ركز الى جانب اهتمامه بذلك على معرفة الدور الذي تؤديه الوحدة أو المتغاير في السياق الذي ينتمي اليه انتماء مباشرا . هذا بالنسبة لعلاقة الجزء بالكل النسقي .

أما الأمر الثاني فيتعلق بطبيعة ادراكه للعمليات النسقية . فالوجود الانساني في تأكيده لوجوده الدائم استند الى مرتكزات كثيرة كي يحمي بها بقاءه وهويته . ولقد شكلت هذه المرتكزات تضاريس العلاقة بين الوجود الانساني كجزء والوجود الشامل ككل . ففي لحظات كان على الأول أن يثور على الآخر ويفرض عليه شروطا معينة تعد ملائمة لوجوده ، وفي لحظات أخرى لم يكن أمام الأول سوى الخضوع لهذا السُّل والتكيف مع شروطه والا كان الفناء والتحلل في انتظاره . ذلك كله يشير الى وجود مجموعة من العمليات الأساسية التي خضع ويخضع لها أي نسق اجتماعي نذكر منها عمليات التوازن والتكامل والتكيف والمنافسة والانحراف والصراع والتغير والثورة .

يؤكد ما سبق لزومية هذه العمليات لأي نسق اجتماعي على المستوى المصوري ، ويؤكد أيضا لزومية أي منها لأي نسق اجتماعي على المستوى الواقعي بالنظر الى متطلبات وشروط موقف وجوده واستمراره .

وبنتاجا لذلك فليس منطقياً أن يؤكد نموذج نظري أهمية ومحورية عمليات التوازن والتكامل بينما يؤكد آخر محورية عمليات التناقض والصراع والتغير والثورة بصورة مطلقة وذلك لان للنسق تفاعله وعملياته وقوانينه وشروط وجوده التي تتجاوز أي ادراك ناقص من جانب واحد يعبر عن وجهة نظر خاصة .

فإذا تأكد لنا أن الإدراك الحسنى المنسقى للواقع يعدد المقولة الوظيفية الأولى والرئيسية ، فأننا سوف نحاول لقاء الضوء على طبيعة العمليات التى تشكل أساس هذا الوجود المنسقى المدرك . إذ تؤكد الرؤية الوظيفية أن النسق ينطلق دائماً من التوازن والتكامل لينتهى الى التوازن والتكامل أيضاً (١) . وليس معنى ذلك أنها العمليات المحورية فى النسق ولكنها عمليات المراحل الأولى فى ترتيب التفاعل الداخلى للنسق . ونعنى بالتوازن هنا الاستقرار المتفاعل لترتيب متغيرات النسق ، وأحجامها ، ثم استقرار قدر الاسهام الوظيفى الذى تؤديه هذه المتغيرات أو الاشباع الذى يتلقاه . وبذلك فإن الوجه الآخر لهذا الطراز من التفاعل هو التكامل نظراً لأن كل متغير يدعم باسهامه المتغيرات الآخر ، حتى نواجه فى النهاية بناء مدعماً متكاملاً . ومن هنا فإن معالجة التغير يجب أن تنطلق دائماً من اعتبارات التوازن والتكامل ، أى من التغير فى أحجام المتغيرات أو فى شكل ترتيبها أو فى طبيعة الاسهام الذى تؤديه فى العملية الاجتماعية (٢) .

بيد أنه يوجد نوع من الاختلاف بين الوظيفيين فى تحديدهم الصورى لهذا التوازن ، فبينما يتصور البعض أن هناك لحظة معينة يكون عندها البناء متوازناً ، على سبيل المثال ، نقطة الصفر الافتراضية التى يطرحها مللينوفسكى ، ويؤكد أن البناء يكون عندها متوازناً (٣) ، ويهتز هذا التوازن إذا طرأت عليه عوامل من الداخل أو من الخارج . وعلى نفس المسار يؤكد دوركىم أنه إذا ما تضخم حجم السكان كمتغيرات فإنه يارتباطه ببعض المتغيرات المعجلة يؤدى الى التغير الكامل لشكل التضامن من الشكل الآلى الى الشكل العضوى . ومن ثم يتوازن البناء حتى يقع ما يلغى التوازن لينتقل بالبناء من خلال التغير الى بناء التضامن المؤسسى . ثم بناء التضامن العالمى ، نجد على الطرف الآخر وظيفيين آخرين

1) Durkheim, E., Op. cit. P. 343.

2) Ibid, P. 257.

٣ - أحمد أبو زيد ، البناء الاجتماعى ، المفاهيم ، ج ١ ، الدار القومية للطباعة والنشر ،

١٩٦٥ ، ص ٢١٨

لا يرون وجودا لهذه اللحظة الافتراضية فهم من البداية يؤكّدون انه ليس هناك توازن مطلق أو تكامل تام ، وانما هناك درجات من التوازن والتكامل ، ونمثل لهؤلاء بـالكوت بارسونز الذي يطرح مقولة التوازن الدينامي(٤) . وروبرت ميرتون الذي يؤكّد أننا نواجه بدرجات متعددة من التكامل ابتداء من التكامل الى عدم التكامل ، ودرجات متفاوتة من التوازن ابتداء من التوازن الى عدم التوازن(٥) . والحق أن هذا الاختلاف بين المؤلفين يرجع لسببين . الاول سبب واقعي يتمثل في طبيعة المجتمعات التي جردت عنها النماذج النظرية الخاصة بكل فريق . فمن اكّدوا على وجود اللحظة الافتراضية المتوازنة نجدهم قد جربوا نماذجهم النظرية عن مجتمعات بدائية ذات درجة عالية من التكامل الناتج عن صغر حجمها وامتلاكها لدرجة عالية من التجانس ، تلك المجتمعات التي تفنّد أي وعى بحركة التاريخ(١) . مثل هذه المجتمعات لم تشهد تفاعلات التغير ومن ثم لم تعكس النماذج النظرية التي جردت عنها سوى اهتمام بالتكامل والتوازن واللحظات الافتراضية التي يهتز فيها التوازن أو يبدأ عندها عدم التكامل . بيد أن استمرار هذا الاهتمام بقضايا التوازن والتكامل بدأ يتناقص وأصبح الاصرار على التكامل والتوازن يمثل انحرافا عقليا مبالغا فيه . إذ أصبح ذلك يعني نقل افتراض قد يكون مفيدا في نطاق المجتمعات البدائية والصغيرة الى نطاق المجتمعات المتحضرة والكبيرة والمعقدة والاكثرتباينا(٢) ، وذلك لأن طبيعة المجتمعات التي جردت عنها النماذج النظرية الخاصة بالفريق الرافض للحظة التوازن الافتراضية تشهد درجات عالية من التخصص وتقسيم العمل ، ودرجات عالية من التباين ، بل وتلعّب فيها عمليات المنافسة والصراع دورا بارزا حتى أن هناك من يؤكّد أن بناء هذه المجتمعات يرتكز أساسا على الصراع المتوازن بين

4) Parsons, T., « The social system ». P. 519.

5) Merton, R. K., Op. cit. 134-182.

1) Cohen, P. S., Op. cit., Pp. 42-46.

2) Merton, R. K., Op. cit. P. 28.

جماعاه (٣) ٠ ومن هنا ، فلقد كان الضروريا أن تعكس النماذج النظرية لهذا الفريق درجة عالية من الاهتمام بعمليات التغير والصراع والتباين ، حتى لو كان المنطلق الرئيسي لفهم بدء هذه العمليات ومسارها من خلفية متوازنة ومتسكاملة ٠ وتمثل لذلك بأعمال بارسونز وميرتون وبخاصة الأخير ٠

أما المسبب الثاني فهو سبب معرفي يتعلق أساسا بمستوى الصياغة النظرية ٠ إذ نجد أن الفريق الذي اهتم كثيرا بعمليات كالتوازن والتكامل كان بعيدا عن الصياغات النظرية وذلك لان مهمته الاساسية تمثلت في أن يكون باحثا ميدانيا أميناً مع معطياته ، ولأن معطياته ليست متغيرة كما هي الحال في المجتمعات البدائية ، فإن تركيز هذا الفريق انصب على التكامل والتوازن ولحظاته الافتراضية ٠ هذا بالإضافة الى أن الالتصاق بالواقع الامبريقي لا يتيح امكانية ادراك التغيرات التي تحدث به ٠ بينما على الطرف المقابل نجد أن الفريق الذي اهتم بالصياغة النظرية كان أكثر اهتماماً من الفريق الاول بعمليات التغير والصراع والدرجات المتفاوتة لاهتزاز التوازن أو عدم التكامل ٠ إذ نجد تالكوت بارسونز على سبيل المثال يؤكد سنة ١٩٦١ أنني من الآن سوف أوجه اهتمامي لتأسيس نظرية عن تغير النسق الاجتماعي (٤) مع أن اهتمامه بالقضية لم يبدأ من هذه اللحظة وإنما تعرض لها في كتابة النسق الاجتماعي ومعالجته لعمليات التغير الأساسية (٥) ٠ ونجد ميرتون يؤكد أن المدخل الوظيفي ليس موقفا ايديولوجيا يهتم بحالات الثبات أو التغير وإنما هو اقتراب منهجي يصلح لدراسة أي من هذه الحالات ، ثم يؤكد أن المدخل الوظيفي يجب أن يركز على دراسة ظواهر التغير وعدم التوازن وعدم التكامل نظرا لانها تعد ظواهر المجتمع الصناعي المعاصر (١) ٠ ولعل السبب يرجع الى أن هؤلاء الباحثين منظرين أساسا ، يأخذون معطيات عملهم من التعميمات التي

3) Coser, L. « The Functions of social conflict ». Gleonce III. The Free Press (1956).

4) Parsons, T., Some considerations on the theory of social change . (????) Pp. 1-2.

تؤثر عن تناولات ميدانية متجانية في إطار عدد مقايين من المعتقدات منها البدائي المختلف والصناعي المتقدم ، ومن شأن هذا السكم المتراكم من التعميمات المتجانية أن يفتح رؤية تصورية علوية شاملة لكافة العمليات المحورية للنسق ، بل وتبرز الفوارق بين مختلف الاشكال البنائية والاسباب التي ولدت هذه الفوارق ومن ثم ادراكا للتغير من حيث حجمه وعوامله . بل ان اهتمام هؤلاء الباحثين بصياغة انساق نظرية يؤدي الى ادراكهم لكافة العمليات ذات الهمية المحورية لبناء النسق ومن بينها عملية التغير . فاذا كان ما سبق توضيحا للعمليات الرئيسية وموقف النسق النظري الوظيفي منها . فاننا سوف نحاول تناول موقف هذا النسق بالنسبة لبعض الظواهر ذات الصلة بالتغير ، اما الظواهر ذات الصلة بالتغير فهي التناقض والانومي والانحراف والصرل ، محاولين تتبع علاقات التفاعل الوظيفي بين هذه الظواهر حتى تؤدي دورها في تغيير النسق الواقعي .

ويعد التناقض الذي قد يتعرض له البناء نقطة بدء التغير الاجتماعي ذلك لان استقرار النسق يؤكد شروطا ثلاثة : اولها استقرار وثبات النمط المعياري ، ثم وجود حد ادنى من الوحدات الفاعلة التي تؤدي دورها وفقا لهذا النمط المعياري وتطبيق جزاءات هذا النمط عليها ، ثم الصياغة النظامية لهذا النمط المعياري (٢) . ويبدأ التناقض عند حدوث اخلال بأى من شروط استقرار النسق الثلاثة . ويحدد ذلك تالكوت بارسونز حينما يؤكد أن بداية قيام التغير الثوري بقول الجماعة الملهمة تتحدد حينما تنمي هذه الجماعة التي تواجه فشلا في الاشباع الحافزي ثقافية فرعية تلائم اشباعها الحافزي ، بحيث تعثر على عناصر هذه الثقافة من خلال التناقض الذي يسود الثقافة العامة الشاملة (٣) . ومن ثم ، تبدأ هذه الجماعة في امتلاك نمط معياري يتناقض والنمط المعياري العام . ثم يحدث استيعاب

5) Parsons, T., « The social system », Pp. 460 - 353.

1) Merton, R. E., Op. cit., Pp. 28 - 32.

2) Parson, T., « Some considerations on the theory of social change ».

3) Parson, T., « The social system ». Pp. 520 - 525.

لهذا النمط المعيارى الفرعى المتناقض مع النمط المعيارى العام بحيث يوفر الدعم والمشروعية لافعال المنشقين على هذا النمط المعيارى الاساسى . وبذلك يؤكد بارسونز أن التناقض هو الخطوة الاولى فى التغير لكونه يهز الاستقرار النسقى . ويبدأ عنده الانحراف عن الثقافة الاصلية بامتلاك الجماعة المنحرفة قائدة التغير لثقافة مضادة تجاهد لى تفرضا كثقافة شاملة عن طريق جعلها ذات تلاؤم واشباع وحدات النسق الواقعى .

اما روبرت ميرتون فيوضح فى نوع من التتابع المنطقى للتفاعل كيف يحدث التغير . فيؤكد ان الخطوة الاولى تبدأ حينما يواجه البناء تناقضا بين سياقه الثقافى والاجتماعى ، أو فى داخل السياق الثقافى ذاته . ثم يؤكد أن مثل هذا التناقض يولد لدينا أربعة أنماط من الانحراف التى تتتابع نسبة الى قدر التناقض الذى تشكل أنماط الانحراف هذه رد قمل له ، ونسبة الى اقتراب بدء التغير . أما أول هذه الأنماط فهو التجديد ، حيث يجدد الفاعلون فى النسق فى الوسائل حتى تصبح ملائمة لتحقيق الاهداف دون النظر الى مشروعيتها ، وعادة ما تختلف بل وتتحرف عن ما هو مائد . أما النمط الثانى فهو الطقوسية حيث يتخلى فيه الفاعلون عن الاهداف المشروعة ويتمسكوا بوسائل تحقيق هذه الاهداف ، ثم يأتى الانسحاب كنمط ثالث ، وهو تخل عن الاهداف والوسائل المشروعة ، وفيه ينفصل الفاعل عن تفاعل النسق ، فلا يشارك فى تحقيق اهدافه بوسائله ، وهو فى هذه الحالة يعيش وجودا خاصا بذاته ، ويصبح هذا الوجود الخاص عبئا على النسق ، فهو يعيش منه دون أن يسهم فى تفاعله . ثم يأتى التمرد والثورة كنمط رابع لى يشكل رفضا ايجابيا لهذا الواقع المتناقض حيث يمثل التمرد على عكس الانسحاب تقدما ايجابيا لتحطيم هذا النسق عن طريق التمرد والثورة عليه واحلال ما هو جديد وملئم لبناء النسق ووحداته (١) . ولا يغفل ميرتون ضرورة امتلاك المتمردين والثوار لايديولوجية تشكل اساس الصياغة النظامية الجديدة فى النسق* .

- 1) Merton, R. K. : Op. cit., pp. 139 - 192, and see also Merton R. K. (Anomie, Anomia and social interaction) in, *Anomie and Deviant Behavior* (ed.) Marshall, B. Clinard, The Free Press, New York. London (1969) pp. 218 - 219.

ويؤكد استقراء تاريخ النظرية الوظيفية انه كلما أيسح للانحراف دور في بناء النسق كلما كان النسق أكثر استيعابا لعمليات التغير . فسلما يذهب دوركيم ومالينوفسكى يقاوم المجتمع أى خروج على معاييرها ، أما بالقضاء على الوحدة المنحرفة التى سببت اهتزاز المتوازن ، أو إعادة صياغتها نظاميا لى تستوعب الانتماء المعيارية السائدة عن طريق عمليات إعادة التنشئة والضبط والعقاب (٢) . ولذلك فإن النماذج النظرية التى جردت عن هذا الواقع لم تكن مهياة لاستيعاب متغيرات التغير . بينما فى المجتمعات الحديثة ادرك الانحراف بفهم آخر ، حيث هو كائى الظواهر الاجتماعية له مستويات السواء والانحراف (١) ولذلك كانت الاطر التصورية التى جردت عن هذا الواقع أكثر تهيؤا لاستيعاب تفاعلات التغير ومتضمناته .

يبقى بعد ذلك أن نوضح طبيعة التفاعل الكائن بين عناصر النسق منذ بدء التغير كمجموعة من التوترات وحتى تأسيسه فى بناء النسق . بداية يفترض أن النسق الوظيفى كل يتكون من مجموعة من العناصر التى قُدى كل منها اسهاما وظيفيا يحتاجه العنصر الآخر الذى عليه أن يؤدي اسهاما مقابلا للعنصر الاول . ولا يعنى ذلك أن التفاعل يتم بين عناصر بنائية وإنما يتم بين كل يتكون من مجموعة من العناصر ، وعنصر عليه أداء وظيفى معين بالنسبة لهذا الكل . ويبدأ التغير حينما يحدث تغير وظيفى فى أداء أى من عناصر النسق ، إذ قد يرفع من كفاءة الاسهام الوظيفى أو يقلل منها . وفى كلتا الحالتين ، فإنه يصبح معوقا وظيفيا بالنسبة للبناء الذى يشكل سياقه ، أما التغير فى كفاءة الاسهام الوظيفى فأسبابه تكمن فى التأثير المتباين للبيئة الخارجية على وحدات النسق الداخلية

(١) انظر جوردن بطرح بارسونز ملاحظة هامة وعريقة حينما يؤكد أن الثورة لا يمكن أن تنجح فى إعادة صياغة النسق الا اذا كان بناء القوة فى النسق غير متوازن أساسا . ويضرب مثالا لذلك بنجاح الثورة فى روسيا والصين ويرجع ذلك الى عدم اتزان بناء القوة . حيث كانت هناك قلة حاكمة تسيطر على جماهير عريضة . شاملة وساكنة فى كل شيء الا فى إمكانية اشارتها ودفعها فى حركة ثورية عارمة وحاسمة تقضى على النظام القائم . بل وعلى أساس ذلك يقرر عدم قيام الثورة أو نجاحها فى معظم البلاد الأوروبية والولايات المتحدة وذلك لأن بناء القوة فيها متزان أساسا .

2) Durkheim, E. : Op. cit., pp. 85 - 86.

1) Merton, R. K. : Social theory and social structure , Pp. 181-182.

مما يجعل بعضها يؤدي أسهاما أو يتطلب اشباعا وظيفيا أكثر أو أقل من المعتاد ، أو قد يكون نتيجة للنمو أو الاضمحلال الداخلي لأي من العناصر البنائية مما قد يؤثر على طبيعة وحجم علاقاته الوظيفية . فإذا ما أصبح العنصر معوقا وظيفيا بالنسبة لبناء النسق فإنه يصبح مصدرا لافتراس التوتر والتناقض ، فهو ذو أداء وظيفي يسر لبعض الوحدات وهو ذو أداء وظيفي معوق بالنسبة لوحدات أخرى (٢) . أما رد الفعل البنائي تجاه هذه التوترات فيتنوع بين أساليب ثلاثة . فهو إما أن يبيع قدرا معيناً من التوترات على الوحدات أن تتحمل من جراء التغير في الأداء الوظيفي الخاص بهذا العنصر ، وإما أن يغير الوحدات سبب التوتر فيرجعها إلى طبيعتها الأصلية وبذلك يقضى على مصادر التوتر والتناقض ، وإما أن يمتلك العنصر الفاعلية القادرة في مقابل سيطرة وضبط نسقي هش ، فيجبر البناء على التوافق معه عن طريق اجراء تغيرات شاملة وعميقة في سياقه . قد يحدث ذلك على مراحل فيصبح تغيراً متدرجاً وقد يكون فورياً إذا ما كان طلب التلاؤم والتوافق دفعة واحدة .

النسق الوظيفي المتغير : أبعاده النظرية والمنهجية

نحاول في هذه الفقرة تحديد خصائص الاقتراب المنهجي الوظيفي لدراسة التغير الاجتماعي . ونؤكد بداية أن قضية التغير اقتربت منها الرواد الوظيفيون بدرجات متفاوتة . بحيث حكم هذا التفاوت طبيعة بناء النسق الواقعي والتفاعلات الكائنة فيه . وجهدنا في هذه الفقرة هو التركيز على توضيح أبعاد النسق الوظيفي المتغير على المستوى الصوري إلا أن هناك اعتبارات ثلاثة لابد أن نعرض لها قبلها وهي :

١ - أنه بقدر اعتبار النسق الوظيفي نسقا متوازنا ومتكاملا فإنه يمكن التأكيد على امكانية وصف هذا النسق بأنه نسق متغير . وذلك لأن الميل إلى التغير موروث في الانساق الواقعية لانها عادة ما تواجه مشاكل لابد أن تجد لها حولا عن طريق تغيير أي من عناصر الموقف . فقد يواجه النسق

2) Ibid, P. 30.

3) Merton, R. K. : «Social Theory and Social Structures», pp. 181-182.

مشكلة التطبيع الاجتماعي الناقص مما يولد بذور الانحراف فيه وقد يواجه ندرة في البيئة الطبيعية فيما يتعلق بأشباعاته مما قد يدفعه الى اجراء تعديلات في البيئة أو في بناء الحاجات ذاتها ، هذا بالإضافة الى امكانية وجود مجموعة من التوجيهات المعيارية المتناقضة بداخل النسق (١) . أو وجود مشاكل خاصة بعمليات الصياغة النظامية (٢) .

٢ - أن المكونات الأساسية لبناء المجتمع ليست النسق الاجتماعي ، وإنما هي نسق الفعل الاجتماعي بشرائحه الست وهي البيئة الطبيعية ، والوجود العضوي البيولوجي ، ونسق الشخصية ، والنسق الاجتماعي ، ونسق الثقافة ، والفنيات وما وراء الطبيعة . أما العناصر ذات الصلة المباشرة بالنسق الاجتماعي فهي نسق الشخصية ونسق الثقافة ، والتغير القادم من نسق الثقافة لابد أن يناسب حتى المستويات الدنيا وهو ما يسمى بالتغير المنطلق من مراكز التحكم السبرنطقي . أما التغير القادم من نسق الشخصية أو البيئة الطبيعية ، فيمكن تحييده وتحديدده في المستويات التالية ، وهو ما يسمى بالتغير في العوامل المشاركة للوجود (١) .

٣ - اختلاف وجهات نظر الرواد الوظيفيين فيما يتعلق بقضية التغير عن وجهة النظر الوظيفية العامة فهي أقل منها شمولاً لأنها مجردة أساساً عن كم محدود من المعطيات الخاصة بواقع اجتماعي معين ، هذا بالإضافة الى احتمال تضمن وجهة النظر الخاصة لبعض المتضمنات الأيديولوجية ، بينما يقوم العلم كنسق ادراكي بتخليص مقولات النظرية العامة من أي شوائب أيديولوجية . بيد أن هذا لا يعنى وجود اختلاف بين وجهة النظر الخاصة وجهة النظر العامة ، ولكنه يوضح فقط أن

1) Moore Wilbert, « A Reconsideration of social Change », A. S. R. No. 25, Dec. (1960). P. 817.

2) Eisenstadt, S. N. « Institutionalization and social change », A. S. R. No. 29, April (April) Pp. 49-59.

1) Parsons, T., « Societies : Evolutionary and Comparative perspectives », Englewood Cliffs, N.J. Prentice-Hall (1966) Pp. 1-24.

وجهات النظر الخاصة ما هي الاجزاء من كل شامل يجمع خصائصها
الاكثر علمية وموضوعية .

وانطلاقا من الاعتبارات السابقة نوضح ان الابعاد النظرية والمنهجية
للمنطق الوظيفي المتغير هي كما يلي :

اولا : اشارة التفسير : بين العامل الواحد والعوامل المتعددة .

ثانيا : نطاق التغير : بين الجزئية والكلية .

ثالثا : اتجاهات التغير : الداخلية والخارجية .

رابعا : معدلات التغير : بين التدريجية والثورية .

وفيما يلي توضيح لهذه الابعاد :

اولا : اشارة التغير : بين العامل الواحد والعوامل المتعددة

نستطيع ان نؤكد ان الفكر الوظيفي في موقفه من مثيرات التغير كان
يمثل رد فعل للنظريات التطورية والعاملية التي غالبا ما كانت تعطي
لاى من متغيرات المنطق الاولوية في اشارة التغير الاجتماعى والتحكم في
مسيره بعملية حتى ينتقل بالمنطق من شكل بنائى الى آخر . فاذا ارتكبت
النماذج التطورية السابقة خطأ منهجيا بتاكيدها على اهمية عوامل معينة
كالعوامل البيولوجية ، او الجغرافية ، او الاقتصادية او القيمة الثقافية في
اشارة التغير الاجتماعى ، فانه كان على الاتجاه الوظيفي كموقف مضاد ان
يصلح هذا الخطأ المنهجى ويركز على شيوعية مثيرات التغير الاجتماعى .
معنى ذلك ، ان التغير يمكن ان يثار بفاعلية اى من هذه العوامل او بعضها او
كلها مجتمعة . ولقد تشكل الموقف الوظيفي نتيجة لبعض الاعتبارات النظرية
والواقعية نذكر منها ما يلى :

... ان النظريات التطورية والعاملية اكدت دائما على عامل واحد
كمثير للتغير الاجتماعى ، ولقد كان ذلك نتيجة لافتقاده المعرفة الامبيريقية
النسبية بين دور العوامل او المتغيرات الاخرى وما يمكن ان تسهم به .
ذلك لان القضايا المتعلقة بتفاعلات التغير لم تكن متوفرة بعد . وفى ظل
ذلك فان مقارنته مع الحاجة قضية التغير ناقصة ، اكتملت حينما توفرت

المعرفة الامبيريقية السكافية عن التغير وانعكس ذلك في الامكانية التي اعطاها الاتجاه الوظيفي لسكافة المتغايرات وقدرتها على اثاره التغير (١) .

— ان هذه النظريات الى جانب اسنادها مثيرات التغير الى متغايرات معينة بصورة مطلقة فانها صورت وجود المتغايرات الاخرى في النسق تصويرا سلبيا ، فهي دائما تلعب دور رد الفعل دون ان تتجاوزها الى مستوى الفعل وايجابيته ، وذلك لتركيزها على تقسيم متغايرات النسق الى كونها كلها تابعة لاحد المتغايرات المستقلة في اثاره التغير وفي التحكم في تفاعله ومساره (١) .

— لم يكن اعتقاد الاتجاه الوظيفي بشيوعية مثيرات التغير ، والمتغايرات التي تحكم تفاعله نتاج رياضة عقلية تاملية وانما كان نتاج توفر القدر الملائم من المعرفة النظرية والامبيريقية عن كفاءة وقدره كفاءة متغايرات النسق على اثاره التغير الاجتماعي والسيطرة على تفاعله وهو ما اسهمت فيه بقدر النظريات العاملة . هذا بالاضافة الى كونه نتاج قنر واسع من التجريد عن انساق واقعية متباينة ومتعددة ، وذلك لان الاتجاه الوظيفي تأسس أصلا كمدخل لدراسة الواقع وفهمه . ولقد أنجز ذلك كثير من الرواد الوظيفيين في عدد من المجتمعات تختلف طبيعة التغير ومثيراته في كل منها عن الاخرى . ومن هنا ، كان من الضروري ان تنعكس هذه المعطيات المتباينة في قدرة وبناء النظرية الوظيفية التي اكدت على منهجية اعطاء اعتبار لسكافة متغايرات النسق وادراك امكانياتها كمثيرات للتغير .

— يبقى بعد ذلك أن نوضح طبيعة التصور الوظيفي لعلاقة المتغايرات في تفاعلات التغير الاجتماعي . ان يؤكد هذا الاتجاه على الادراك السكلي للواقع كنسق يحتوى على جمع من الوحدات . وينوع من التجريد فانه يدرك الواقع من ناحيتين . اولاهما على انه وحدة كلية اذا اعطينا اعتبارا لعلاقات الاسهام الوظيفي المتبادل بين عناصره الجزئية ، والثانية على انها

١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٠-١١-١٢-١٣-١٤-١٥-١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠-٢١-٢٢-٢٣-٢٤-٢٥-٢٦-٢٧-٢٨-٢٩-٣٠-٣١-٣٢-٣٣-٣٤-٣٥-٣٦-٣٧-٣٨-٣٩-٤٠-٤١-٤٢-٤٣-٤٤-٤٥-٤٦-٤٧-٤٨-٤٩-٥٠-٥١-٥٢-٥٣-٥٤-٥٥-٥٦-٥٧-٥٨-٥٩-٦٠-٦١-٦٢-٦٣-٦٤-٦٥-٦٦-٦٧-٦٨-٦٩-٧٠-٧١-٧٢-٧٣-٧٤-٧٥-٧٦-٧٧-٧٨-٧٩-٨٠-٨١-٨٢-٨٣-٨٤-٨٥-٨٦-٨٧-٨٨-٨٩-٩٠-٩١-٩٢-٩٣-٩٤-٩٥-٩٦-٩٧-٩٨-٩٩-١٠٠-١٠١-١٠٢-١٠٣-١٠٤-١٠٥-١٠٦-١٠٧-١٠٨-١٠٩-١١٠-١١١-١١٢-١١٣-١١٤-١١٥-١١٦-١١٧-١١٨-١١٩-١٢٠-١٢١-١٢٢-١٢٣-١٢٤-١٢٥-١٢٦-١٢٧-١٢٨-١٢٩-١٣٠-١٣١-١٣٢-١٣٣-١٣٤-١٣٥-١٣٦-١٣٧-١٣٨-١٣٩-١٤٠-١٤١-١٤٢-١٤٣-١٤٤-١٤٥-١٤٦-١٤٧-١٤٨-١٤٩-١٥٠-١٥١-١٥٢-١٥٣-١٥٤-١٥٥-١٥٦-١٥٧-١٥٨-١٥٩-١٦٠-١٦١-١٦٢-١٦٣-١٦٤-١٦٥-١٦٦-١٦٧-١٦٨-١٦٩-١٧٠-١٧١-١٧٢-١٧٣-١٧٤-١٧٥-١٧٦-١٧٧-١٧٨-١٧٩-١٨٠-١٨١-١٨٢-١٨٣-١٨٤-١٨٥-١٨٦-١٨٧-١٨٨-١٨٩-١٩٠-١٩١-١٩٢-١٩٣-١٩٤-١٩٥-١٩٦-١٩٧-١٩٨-١٩٩-٢٠٠-٢٠١-٢٠٢-٢٠٣-٢٠٤-٢٠٥-٢٠٦-٢٠٧-٢٠٨-٢٠٩-٢١٠-٢١١-٢١٢-٢١٣-٢١٤-٢١٥-٢١٦-٢١٧-٢١٨-٢١٩-٢٢٠-٢٢١-٢٢٢-٢٢٣-٢٢٤-٢٢٥-٢٢٦-٢٢٧-٢٢٨-٢٢٩-٢٣٠-٢٣١-٢٣٢-٢٣٣-٢٣٤-٢٣٥-٢٣٦-٢٣٧-٢٣٨-٢٣٩-٢٤٠-٢٤١-٢٤٢-٢٤٣-٢٤٤-٢٤٥-٢٤٦-٢٤٧-٢٤٨-٢٤٩-٢٥٠-٢٥١-٢٥٢-٢٥٣-٢٥٤-٢٥٥-٢٥٦-٢٥٧-٢٥٨-٢٥٩-٢٦٠-٢٦١-٢٦٢-٢٦٣-٢٦٤-٢٦٥-٢٦٦-٢٦٧-٢٦٨-٢٦٩-٢٧٠-٢٧١-٢٧٢-٢٧٣-٢٧٤-٢٧٥-٢٧٦-٢٧٧-٢٧٨-٢٧٩-٢٨٠-٢٨١-٢٨٢-٢٨٣-٢٨٤-٢٨٥-٢٨٦-٢٨٧-٢٨٨-٢٨٩-٢٩٠-٢٩١-٢٩٢-٢٩٣-٢٩٤-٢٩٥-٢٩٦-٢٩٧-٢٩٨-٢٩٩-٣٠٠-٣٠١-٣٠٢-٣٠٣-٣٠٤-٣٠٥-٣٠٦-٣٠٧-٣٠٨-٣٠٩-٣١٠-٣١١-٣١٢-٣١٣-٣١٤-٣١٥-٣١٦-٣١٧-٣١٨-٣١٩-٣٢٠-٣٢١-٣٢٢-٣٢٣-٣٢٤-٣٢٥-٣٢٦-٣٢٧-٣٢٨-٣٢٩-٣٣٠-٣٣١-٣٣٢-٣٣٣-٣٣٤-٣٣٥-٣٣٦-٣٣٧-٣٣٨-٣٣٩-٣٤٠-٣٤١-٣٤٢-٣٤٣-٣٤٤-٣٤٥-٣٤٦-٣٤٧-٣٤٨-٣٤٩-٣٥٠-٣٥١-٣٥٢-٣٥٣-٣٥٤-٣٥٥-٣٥٦-٣٥٧-٣٥٨-٣٥٩-٣٦٠-٣٦١-٣٦٢-٣٦٣-٣٦٤-٣٦٥-٣٦٦-٣٦٧-٣٦٨-٣٦٩-٣٧٠-٣٧١-٣٧٢-٣٧٣-٣٧٤-٣٧٥-٣٧٦-٣٧٧-٣٧٨-٣٧٩-٣٨٠-٣٨١-٣٨٢-٣٨٣-٣٨٤-٣٨٥-٣٨٦-٣٨٧-٣٨٨-٣٨٩-٣٩٠-٣٩١-٣٩٢-٣٩٣-٣٩٤-٣٩٥-٣٩٦-٣٩٧-٣٩٨-٣٩٩-٤٠٠-٤٠١-٤٠٢-٤٠٣-٤٠٤-٤٠٥-٤٠٦-٤٠٧-٤٠٨-٤٠٩-٤١٠-٤١١-٤١٢-٤١٣-٤١٤-٤١٥-٤١٦-٤١٧-٤١٨-٤١٩-٤٢٠-٤٢١-٤٢٢-٤٢٣-٤٢٤-٤٢٥-٤٢٦-٤٢٧-٤٢٨-٤٢٩-٤٣٠-٤٣١-٤٣٢-٤٣٣-٤٣٤-٤٣٥-٤٣٦-٤٣٧-٤٣٨-٤٣٩-٤٤٠-٤٤١-٤٤٢-٤٤٣-٤٤٤-٤٤٥-٤٤٦-٤٤٧-٤٤٨-٤٤٩-٤٥٠-٤٥١-٤٥٢-٤٥٣-٤٥٤-٤٥٥-٤٥٦-٤٥٧-٤٥٨-٤٥٩-٤٦٠-٤٦١-٤٦٢-٤٦٣-٤٦٤-٤٦٥-٤٦٦-٤٦٧-٤٦٨-٤٦٩-٤٧٠-٤٧١-٤٧٢-٤٧٣-٤٧٤-٤٧٥-٤٧٦-٤٧٧-٤٧٨-٤٧٩-٤٨٠-٤٨١-٤٨٢-٤٨٣-٤٨٤-٤٨٥-٤٨٦-٤٨٧-٤٨٨-٤٨٩-٤٩٠-٤٩١-٤٩٢-٤٩٣-٤٩٤-٤٩٥-٤٩٦-٤٩٧-٤٩٨-٤٩٩-٥٠٠-٥٠١-٥٠٢-٥٠٣-٥٠٤-٥٠٥-٥٠٦-٥٠٧-٥٠٨-٥٠٩-٥١٠-٥١١-٥١٢-٥١٣-٥١٤-٥١٥-٥١٦-٥١٧-٥١٨-٥١٩-٥٢٠-٥٢١-٥٢٢-٥٢٣-٥٢٤-٥٢٥-٥٢٦-٥٢٧-٥٢٨-٥٢٩-٥٣٠-٥٣١-٥٣٢-٥٣٣-٥٣٤-٥٣٥-٥٣٦-٥٣٧-٥٣٨-٥٣٩-٥٤٠-٥٤١-٥٤٢-٥٤٣-٥٤٤-٥٤٥-٥٤٦-٥٤٧-٥٤٨-٥٤٩-٥٥٠-٥٥١-٥٥٢-٥٥٣-٥٥٤-٥٥٥-٥٥٦-٥٥٧-٥٥٨-٥٥٩-٥٦٠-٥٦١-٥٦٢-٥٦٣-٥٦٤-٥٦٥-٥٦٦-٥٦٧-٥٦٨-٥٦٩-٥٧٠-٥٧١-٥٧٢-٥٧٣-٥٧٤-٥٧٥-٥٧٦-٥٧٧-٥٧٨-٥٧٩-٥٨٠-٥٨١-٥٨٢-٥٨٣-٥٨٤-٥٨٥-٥٨٦-٥٨٧-٥٨٨-٥٨٩-٥٩٠-٥٩١-٥٩٢-٥٩٣-٥٩٤-٥٩٥-٥٩٦-٥٩٧-٥٩٨-٥٩٩-٦٠٠-٦٠١-٦٠٢-٦٠٣-٦٠٤-٦٠٥-٦٠٦-٦٠٧-٦٠٨-٦٠٩-٦١٠-٦١١-٦١٢-٦١٣-٦١٤-٦١٥-٦١٦-٦١٧-٦١٨-٦١٩-٦٢٠-٦٢١-٦٢٢-٦٢٣-٦٢٤-٦٢٥-٦٢٦-٦٢٧-٦٢٨-٦٢٩-٦٣٠-٦٣١-٦٣٢-٦٣٣-٦٣٤-٦٣٥-٦٣٦-٦٣٧-٦٣٨-٦٣٩-٦٤٠-٦٤١-٦٤٢-٦٤٣-٦٤٤-٦٤٥-٦٤٦-٦٤٧-٦٤٨-٦٤٩-٦٥٠-٦٥١-٦٥٢-٦٥٣-٦٥٤-٦٥٥-٦٥٦-٦٥٧-٦٥٨-٦٥٩-٦٦٠-٦٦١-٦٦٢-٦٦٣-٦٦٤-٦٦٥-٦٦٦-٦٦٧-٦٦٨-٦٦٩-٦٧٠-٦٧١-٦٧٢-٦٧٣-٦٧٤-٦٧٥-٦٧٦-٦٧٧-٦٧٨-٦٧٩-٦٨٠-٦٨١-٦٨٢-٦٨٣-٦٨٤-٦٨٥-٦٨٦-٦٨٧-٦٨٨-٦٨٩-٦٩٠-٦٩١-٦٩٢-٦٩٣-٦٩٤-٦٩٥-٦٩٦-٦٩٧-٦٩٨-٦٩٩-٧٠٠-٧٠١-٧٠٢-٧٠٣-٧٠٤-٧٠٥-٧٠٦-٧٠٧-٧٠٨-٧٠٩-٧١٠-٧١١-٧١٢-٧١٣-٧١٤-٧١٥-٧١٦-٧١٧-٧١٨-٧١٩-٧٢٠-٧٢١-٧٢٢-٧٢٣-٧٢٤-٧٢٥-٧٢٦-٧٢٧-٧٢٨-٧٢٩-٧٣٠-٧٣١-٧٣٢-٧٣٣-٧٣٤-٧٣٥-٧٣٦-٧٣٧-٧٣٨-٧٣٩-٧٤٠-٧٤١-٧٤٢-٧٤٣-٧٤٤-٧٤٥-٧٤٦-٧٤٧-٧٤٨-٧٤٩-٧٥٠-٧٥١-٧٥٢-٧٥٣-٧٥٤-٧٥٥-٧٥٦-٧٥٧-٧٥٨-٧٥٩-٧٦٠-٧٦١-٧٦٢-٧٦٣-٧٦٤-٧٦٥-٧٦٦-٧٦٧-٧٦٨-٧٦٩-٧٧٠-٧٧١-٧٧٢-٧٧٣-٧٧٤-٧٧٥-٧٧٦-٧٧٧-٧٧٨-٧٧٩-٧٨٠-٧٨١-٧٨٢-٧٨٣-٧٨٤-٧٨٥-٧٨٦-٧٨٧-٧٨٨-٧٨٩-٧٩٠-٧٩١-٧٩٢-٧٩٣-٧٩٤-٧٩٥-٧٩٦-٧٩٧-٧٩٨-٧٩٩-٨٠٠-٨٠١-٨٠٢-٨٠٣-٨٠٤-٨٠٥-٨٠٦-٨٠٧-٨٠٨-٨٠٩-٨١٠-٨١١-٨١٢-٨١٣-٨١٤-٨١٥-٨١٦-٨١٧-٨١٨-٨١٩-٨٢٠-٨٢١-٨٢٢-٨٢٣-٨٢٤-٨٢٥-٨٢٦-٨٢٧-٨٢٨-٨٢٩-٨٣٠-٨٣١-٨٣٢-٨٣٣-٨٣٤-٨٣٥-٨٣٦-٨٣٧-٨٣٨-٨٣٩-٨٤٠-٨٤١-٨٤٢-٨٤٣-٨٤٤-٨٤٥-٨٤٦-٨٤٧-٨٤٨-٨٤٩-٨٥٠-٨٥١-٨٥٢-٨٥٣-٨٥٤-٨٥٥-٨٥٦-٨٥٧-٨٥٨-٨٥٩-٨٦٠-٨٦١-٨٦٢-٨٦٣-٨٦٤-٨٦٥-٨٦٦-٨٦٧-٨٦٨-٨٦٩-٨٧٠-٨٧١-٨٧٢-٨٧٣-٨٧٤-٨٧٥-٨٧٦-٨٧٧-٨٧٨-٨٧٩-٨٨٠-٨٨١-٨٨٢-٨٨٣-٨٨٤-٨٨٥-٨٨٦-٨٨٧-٨٨٨-٨٨٩-٨٩٠-٨٩١-٨٩٢-٨٩٣-٨٩٤-٨٩٥-٨٩٦-٨٩٧-٨٩٨-٨٩٩-٩٠٠-٩٠١-٩٠٢-٩٠٣-٩٠٤-٩٠٥-٩٠٦-٩٠٧-٩٠٨-٩٠٩-٩١٠-٩١١-٩١٢-٩١٣-٩١٤-٩١٥-٩١٦-٩١٧-٩١٨-٩١٩-٩٢٠-٩٢١-٩٢٢-٩٢٣-٩٢٤-٩٢٥-٩٢٦-٩٢٧-٩٢٨-٩٢٩-٩٣٠-٩٣١-٩٣٢-٩٣٣-٩٣٤-٩٣٥-٩٣٦-٩٣٧-٩٣٨-٩٣٩-٩٤٠-٩٤١-٩٤٢-٩٤٣-٩٤٤-٩٤٥-٩٤٦-٩٤٧-٩٤٨-٩٤٩-٩٥٠-٩٥١-٩٥٢-٩٥٣-٩٥٤-٩٥٥-٩٥٦-٩٥٧-٩٥٨-٩٥٩-٩٦٠-٩٦١-٩٦٢-٩٦٣-٩٦٤-٩٦٥-٩٦٦-٩٦٧-٩٦٨-٩٦٩-٩٧٠-٩٧١-٩٧٢-٩٧٣-٩٧٤-٩٧٥-٩٧٦-٩٧٧-٩٧٨-٩٧٩-٩٨٠-٩٨١-٩٨٢-٩٨٣-٩٨٤-٩٨٥-٩٨٦-٩٨٧-٩٨٨-٩٨٩-٩٩٠-٩٩١-٩٩٢-٩٩٣-٩٩٤-٩٩٥-٩٩٦-٩٩٧-٩٩٨-٩٩٩-١٠٠٠-١٠٠١-١٠٠٢-١٠٠٣-١٠٠٤-١٠٠٥-١٠٠٦-١٠٠٧-١٠٠٨-١٠٠٩-١٠١٠-١٠١١-١٠١٢-١٠١٣-١٠١٤-١٠١٥-١٠١٦-١٠١٧-١٠١٨-١٠١٩-١٠٢٠-١٠٢١-١٠٢٢-١٠٢٣-١٠٢٤-١٠٢٥-١٠٢٦-١٠٢٧-١٠٢٨-١٠٢٩-١٠٣٠-١٠٣١-١٠٣٢-١٠٣٣-١٠٣٤-١٠٣٥-١٠٣٦-١٠٣٧-١٠٣٨-١٠٣٩-١٠٤٠-١٠٤١-١٠٤٢-١٠٤٣-١٠٤٤-١٠٤٥-١٠٤٦-١٠٤٧-١٠٤٨-١٠٤٩-١٠٥٠-١٠٥١-١٠٥٢-١٠٥٣-١٠٥٤-١٠٥٥-١٠٥٦-١٠٥٧-١٠٥٨-١٠٥٩-١٠٦٠-١٠٦١-١٠٦٢-١٠٦٣-١٠٦٤-١٠٦٥-١٠٦٦-١٠٦٧-١٠٦٨-١٠٦٩-١٠٧٠-١٠٧١-١٠٧٢-١٠٧٣-١٠٧٤-١٠٧٥-١٠٧٦-١٠٧٧-١٠٧٨-١٠٧٩-١٠٨٠-١٠٨١-١٠٨٢-١٠٨٣-١٠٨٤-١٠٨٥-١٠٨٦-١٠٨٧-١٠٨٨-١٠٨٩-١٠٩٠-١٠٩١-١٠٩٢-١٠٩٣-١٠٩٤-١٠٩٥-١٠٩٦-١٠٩٧-١٠٩٨-١٠٩٩-١١٠٠-١١٠١-١١٠٢-١١٠٣-١١٠٤-١١٠٥-١١٠٦-١١٠٧-١١٠٨-١١٠٩-١١١٠-١١١١-١١١٢-١١١٣-١١١٤-١١١٥-١١١٦-١١١٧-١١١٨-١١١٩-١١٢٠-١١٢١-١١٢٢-١١٢٣-١١٢٤-١١٢٥-١١٢٦-١١٢٧-١١٢٨-١١٢٩-١١٣٠-١١٣١-١١٣٢-١١٣٣-١١٣٤-١١٣٥-١١٣٦-١١٣٧-١١٣٨-١١٣٩-١١٤٠-١١٤١-١١٤٢-١١٤٣-١١٤٤-١١٤٥-١١٤٦-١١٤٧-١١٤٨-١١٤٩-١١٥٠-١١٥١-١١٥٢-١١٥٣-١١٥٤-١١٥٥-١١٥٦-١١٥٧-١١٥٨-١١٥٩-١١٦٠-١١٦١-١١٦٢-١١٦٣-١١٦٤-١١٦٥-١١٦٦-١١٦٧-١١٦٨-١١٦٩-١١٧٠-١١٧١-١١٧٢-١١٧٣-١١٧٤-١١٧٥-١١٧٦-١١٧٧-١١٧٨-١١٧٩-١١٨٠-١١٨١-١١٨٢-١١٨٣-١١٨٤-١١٨٥-١١٨٦-١١٨٧-١١٨٨-١١٨٩-١١٩٠-١١٩١-١١٩٢-١١٩٣-١١٩٤-١١٩٥-١١٩٦-١١٩٧-١١٩٨-١١٩٩-١٢٠٠-١٢٠١-١٢٠٢-١٢٠٣-١٢٠٤-١٢٠٥-١٢٠٦-١٢٠٧-١٢٠٨-١٢٠٩-١٢١٠-١٢١١-١٢١٢-١٢١٣-١٢١٤-١٢١٥-١٢١٦-١٢١٧-١٢١٨-١٢١٩-١٢٢٠-١٢٢١-١٢٢٢-١٢٢٣-١٢٢٤-١٢٢٥-١٢٢٦-١٢٢٧-١٢٢٨-١٢٢٩-١٢٣٠-١٢٣١-١٢٣٢-١٢٣٣-١٢٣٤-١٢٣٥-١٢٣٦-١٢٣٧-١٢٣٨-١٢٣٩-١٢٤٠-١٢٤١-١٢٤٢-١٢٤٣-١٢٤٤-١٢٤٥-١٢٤٦-١٢٤٧-١٢٤٨-١٢٤٩-١٢٥٠-١٢٥١-١٢٥٢-١٢٥٣-١٢٥٤-١٢٥٥-١٢٥٦-١٢٥٧-١٢٥٨-١٢٥٩-١٢٦٠-١٢٦١-١٢٦٢-١٢٦٣-١٢٦٤-١٢٦٥-١٢٦٦-١٢٦٧-١٢٦٨-١٢٦٩-١٢٧٠-١٢٧١-١٢٧٢-١٢٧٣-١٢٧٤-١٢٧٥-١٢٧٦-١٢٧٧-١٢٧٨-١٢٧٩-١٢٨٠-١٢٨١-١٢٨٢-١٢٨٣-١٢٨٤-١٢٨٥-١٢٨٦-١٢٨٧-١٢٨٨-١٢٨٩-١٢٩٠-١٢٩١-١٢٩٢-١٢٩٣-١٢٩٤-١٢٩٥-١٢٩٦-١٢٩٧-١٢٩٨-١٢٩٩-١٣٠٠-١٣٠١-١٣٠٢-١٣٠٣-١٣٠٤-١٣٠٥-١٣٠٦-١٣٠٧-١٣٠٨-١٣٠٩-١٣١٠-١٣١١-١٣١٢-١٣١٣-١٣١٤-١٣١٥-١٣١٦-١٣١٧-١٣١٨-١٣١٩-١٣٢٠-١٣٢١-١٣٢٢-١٣٢٣-١٣٢٤-١٣٢٥-١٣٢٦-١٣٢٧-١٣٢٨-١٣٢٩-١٣٣٠-١٣٣١-١٣٣٢-١٣٣٣-١٣٣٤-١٣٣٥-١٣٣٦-١٣٣٧-١٣٣٨-١٣٣٩-١٣٤٠-١٣٤١-١٣٤٢-١٣٤٣-١٣٤٤-١٣٤٥-١٣٤٦-١٣٤٧-١٣٤٨-١٣٤٩-١٣٥٠-١٣٥١-١٣٥٢-١٣٥٣-١٣٥٤-١٣٥٥-١٣٥٦-١٣٥٧-١٣٥٨-١٣٥٩-١٣٦٠-١٣٦١-١٣٦٢-١٣٦٣-١٣٦٤-١٣٦٥-١٣٦٦-١٣٦٧-١٣٦٨-١٣٦٩-١٣٧٠-١٣٧١-١٣٧٢-١٣٧٣-١٣٧٤-١٣٧٥-١٣٧٦-١٣٧٧-١٣٧٨-١٣٧٩-١٣٨٠-١٣٨١-١٣٨٢-١٣٨٣-١٣٨٤-١٣٨٥-١٣٨٦-١٣٨٧-١٣٨٨-١٣٨٩-١٣٩٠-١٣٩١-١٣٩٢-١٣٩٣-١٣٩٤-١٣٩٥-١٣٩٦-١٣٩٧-١٣٩٨-١٣٩٩-١٤٠٠-١٤٠١-١٤٠٢-١٤٠٣-١٤٠٤-١٤٠٥-١٤٠٦-١٤٠٧-١٤٠٨-١٤٠٩-١٤١٠-١٤١١-١٤١٢-١٤١٣-١٤١٤-١٤١٥-١٤١٦-١٤١٧-١٤١٨-١٤١٩-١٤٢٠-١٤٢١-١٤٢٢-١٤٢٣-١٤٢٤-١٤٢٥-١٤٢٦-١٤٢٧-١٤٢٨-١٤٢٩-١٤٣٠-١٤٣١-١٤٣٢-١٤٣٣-١٤٣٤-١٤٣٥-١٤٣٦-١٤٣٧-١٤٣٨-١٤٣٩-١٤٤٠-١٤٤١-١٤٤٢-١٤٤٣-١٤٤٤-١٤٤٥-١٤٤٦-١٤٤٧-١٤٤٨-١٤٤٩-١٤٥٠-١٤٥١-١٤٥٢-١٤٥٣-١٤٥٤-١٤٥٥-١٤٥٦-١٤٥٧-١٤٥٨-١٤٥٩-١٤٦٠-١٤٦١-١٤٦٢-١٤٦٣-١٤٦٤-١٤٦٥-١٤٦٦-١٤٦٧-١٤٦٨-١٤٦٩-١٤٧٠-١٤٧١-١٤٧٢-١٤٧٣-١٤٧٤-١٤٧٥-١٤٧٦-١٤٧٧-١٤٧٨-١٤٧٩-١٤٨٠-١٤٨١-١٤٨٢-١٤٨٣-١٤٨٤-١٤٨٥-١٤٨٦-١٤٨٧-١٤٨٨-١٤٨٩-١٤٩٠-١٤٩١-١٤٩٢-١٤٩٣-١٤٩٤-١٤٩٥-١٤٩٦-١٤٩٧-١٤٩٨-١٤٩٩-١٥٠٠-١٥٠١-١٥٠٢-١٥٠٣-١٥٠٤-١٥٠٥-١٥٠٦-١٥٠٧-١٥٠٨-١٥٠٩-١٥١٠-١٥١١-١٥١٢-١٥١٣-١٥١٤-١٥١٥-١٥١٦-١٥١٧-١٥١٨-١٥١٩-١٥٢٠-١٥٢١-١٥٢٢-١٥٢٣-١٥٢٤-١٥٢٥-١٥٢٦-١٥٢٧-١٥٢٨-١٥٢٩-١٥٣٠-١٥٣١-١٥٣٢-١٥٣٣-١٥٣٤-١٥٣٥-١٥٣٦-١٥٣٧-١٥٣٨-١٥٣٩-١٥٤٠-١٥٤١-١٥٤٢-١٥٤٣-١٥٤٤-١٥٤٥-١٥٤٦-١٥٤٧-١٥٤٨-١٥٤٩-١٥٥٠-١٥٥١-١٥

وحدات متجاورة إذا اعطينا تركيزا هاما على بناءات هذه الوحدات وعلاقاتها الداخلية . بيد أن هذا لا يعنى وجود نوعين من الادراك بقدر ما يهدف الى توضيح العلاقات الوظيفية بين الاجزاء والكل أو بين الاجزاء وبعضها البعض ذلك لأن البناء الاجتماعى يشكل كيانا كليا يحتوى على جمع من المتغيرات التى تمتلك درجات متفاوتة من الاستقلال والتساند . ويؤكد الإدراك الوظيفى على أن البناء الكلى له حاجاته التى على أجزائه اشباعها من خلال أدائها الوظيفى ، فالحاجات هى نقطة البدء والانطلاق فى عملية التفاعل الوظيفى . من هنا ، فكافة الوحدات أو المتغيرات الداخلية يمكن اعتبارها تابعة لمتغير رئيسى هو البناء الاجتماعى . حتى اثاره التغير يطرحها هذا البناء من خلال أى من وحداته أو متغيراته ذات الصلة بمصادر التوتر والقلق الذى يعانيه هذا البناء . وبذلك يصبح أمامنا متغير مستقل هو البناء الاجتماعى الذى قد يطرح حاجته الى التغير ، ومتغيرات تابعة هى وحدات هذا البناء التى عليها أن تستجيب لهذه الحاجة بأن تطرح الاداء الوظيفى الذى يتلاءم واشباع الحاجة الى التغير الذى يتم إما فى شكل بناء الوحدة أو الوحدات أو فى طبيعة أدائها الوظيفى ، يستوى فى ذلك أن تنطلق شرارة التغير من الكثافة السكانية على ما يؤكد دوركيم(١) . أو من العامل الدينى فى النسق على ما يؤكد رادكليف براون(٢) . أو من التكنولوجيا على ما يؤكد مالىنوفسكى(٣) . أو العلم على ما يؤكد بارسونز(٤) أو حتى العوامل الايكولوجية ، كانهجار البراكين ، أو تعرض بناء النسق للهجرة منه أو اليه نتيجة للغزو على ما يذهب هوجبن(٥) .

ثانيا : نطاق التغير : بين الجزئية والكلية

إذا كنا قد فرقنا فى الفقرة السابقة بين بناء النسق كوحدة كلية

- 1) Durkheim, E., « The division of labor in society » . —
- 2) Radcliffe-Brown & Daryll Ford, Op. cit., Pp. 84-85.
- 3) Malinowski, B., « Argonauts of the Western Pacific » . P. 154-156.
- 4) Parsons, T., « The social system » . Pp. 505-506.
- 5) Hogben, J., Op. cit., Pp. 1-2, 4-5.

وقبلنا انها تشكل المتغير الرئيسى والمستقل ، وأن وحدات هذا البناء يمكن أن تلعب دور المتغيرات التابعة في علاقتها معه . فاننا سوف نحاول في هذه الفقرة دراسة علاقة كل من هاتين الوجدتين بعملية التغير . ولتوضيح ذلك سوف نعرض لوجهتي نظر . اولاهما كما يسميها البعض بوجهة النظر البنائية ، أما الثانية فوجهة النظر الوظيفية . ويهتم الاتجاه البنائي بالوحدة الفرعية ويؤكد على طبيعة تفاعلها الداخلى ، ومن ثم يمنحها دائما درجة عالية من الاستقلال عن النسق الذى يشكل سياقها . ونتيجة لذلك ، فإن الوحدة قد تواجه التغير اما كاستجابة لتغيرات خارجية عليها أن تتلاءم معها ، أو أن الوحدة ذاتها نتيجة لتفاعلها الداخلى قد تؤصل التغير في بناء النسق ، ومن ثم فهي احيانا ما تطرح التغير دون أن يكون للبناء حاجة الى هذا التغير . وبالتالي فقد تعمل على تغيير الشكل البنائى كلية . وعادة ما تميل وجهة النظر هذه الى عدم الارتباط بكلية النسق ومن ثم الاهتمام بعمليات الانحراف والتغير والصراع ، فالجزء في وجهة نظرها هو الوحدة الفعالة أو النشطة في اثاره التغير وعلى عكس ذلك نجد وجهة النظر الوظيفية التى لديها التزام بكلية النسق ومن ثم تركز كثيرا على العمليات التى تؤكد التوازن وتدعمه ، ونتيجة لذلك فهي لا تؤمن بأن يكون للوحدة الفرعية مشروعية المباداة في اثاره التغير وطرحه على الكل (١) . ويفرق جونسون بين نوعى التغير هذين فيؤكد أن التغير الوظيفى هو تغير قد يفتاب احدى وحدات البناء ، أما التغير البنائى فهو الذى ينتاب البناء كلية ، فالتغير من الراسمالية الى الاشتراكية يعد تغيرا بنائيا (٢) .

والحق أن التفرقة بين وجهتي النظر هاتين تفرقة تصفية ليس لها سند منهجى ، ذلك لأن الاتجاه الوظيفى لا يهتم فقط بالاداء الوظيفى للوحدات أى العلاقات بين الوحدات دون الاهتمام ببناء هذه الوحدات .

1) Demerath, III, N.J., « Synecdoche and structural functionalism » . P. 514.

2) Johnson, Harry M., « Sociology : A systematic introduction » . Routledge and Kegan Paul Ltd, London (1961) P. 70.

حقيقة ، أن اهتمامه الرئيسى يتركز عادة في الوحدة الاشمل الذى وقع بداخلها التغير ، الا أن هذا لا ينفي اعتقاده بأن الجزء يمكن أن يؤصل التغير . بيد أن التغير الذى يؤصله الجزء قد يحيد ويحدد في المستويات الاشمل اذا لم تكن هناك حاجة الى مضمون هذا التغير ، وقد يقبلها البناء ومستوياته العليا اذا هي قدمت حلا لمعضلات لديه . وبذلك يتلام البناء معها بأجراء تغيرات تلاؤمية في كافة الوحدات الاخرى . وحينئذ يتغير الشكل البنائى ليس نتيجة لتغيرات ناتجة عن الوحدة ولكن نتيجة لحاجات متجددة لدى البناء أوجبت التغيرات في وحدة معينة(*) . وبذلك يصبح الفصل بين وجهة النظر الوظيفية لكونها ذات التزام كلى ووجهة النظر البنائية لكونها ذات التزام جزئى بتكامل النسق فصل لا معنى له ، وهو الفصل الذى يصنف دى ميراث على أساسه بارسونز كباحث وظيفى وميرتون كباحث بنائى نظرا لطبيعة التزام كل منهما(**) .

ثالثا : اتجاهات التغير : منطلقاته الداخلية والخارجية :

يعد بعد الداخلية والخارجية فيما يتعلق بنقطة بدء التغير في بناء النسق ، ثم اتجاهه بعد انطلاقه من أهم الأبعاد التى تميز النسق الوظيفى المتغير وأيضا من أهم الأبعاد اشارة للمجدل والنقاش . اذ توجد بعض وجهات النظر التى تؤكد انه اذا كانت الوحدة الجدلية وحدة متناقضة

(*) يمكن أن نعتبر وجهة النظر الماركسية في التغير وجهة بنائية اذا نحن أيدنا وجهة نظر دى ميراث . ذلك لان التغير في أساليب الانتاج يؤدي الى تغيرات تالية وشاملة في البناء الاجتماعى الذى تعد أساليب الانتاج إحدى عناصره بيد أن الحاجة الى أساليب انتاج غير الأساليب الحالية - بالنسبة للشكل البنائى - هي التى أوجبت التغير في هذه الأساليب ، ومن ثم . فهي حلقة بنائية أساسا دفعت الى التغير . قد تتواجد أسبابها في الظروف الخارجية أو الداخلية للبناء الاجتماعى .

(**) الحق أن التزام بارسونز لا يختلف كثيرا عن التزام ميرتون . وإنما الاختلاف بينهما يكمن فقط في أسلوب التحليل . فبينما يتخذ بارسونز من كلية النسق على المستوى التصورى إطاره المرجعى في الوصف والتحليل والتفسير ونلك نظرا لاهتمامه بالصياغات التصورية الشاملة أساسا . نجد ميرتون نتيجة لاهتمامه بالصياغة التصورية المتوسطة التى تركز على بعض متغيرات الواقع أو نتيجة لتركيز جهده أساسا على فهم الإجراءات المنهجية لفهم النسق بالدخول اليه من خلال إحدى وحداته وتبسيط العلاقات الوظيفية التى تربطها ببقية الوحدات لا يلتزم ظاهريا بهذه الكلية المنطقية . فاختلافهما لم يكن اختلافًا وظيفيًا بنائيا . وإنما هو اختلاف بين مندى : ارتباط كل منهما بالصياغات النظرية في الاجزاء المنهجية الثلاثة لتتناول الواقع الامبيرى .

في صميمها ، فإن الوحدة الوظيفية على نقيضها وحدة متكاملة أساسا .
ومن هنا ، فعوامل التغير لا يمكن أن تشهد انطلاقا من الداخل ، وإنما
تتبع البيئة الخارجية للنسق دور الاطار الذي تنطلق منه عوامل التغير
تجاه النسق الوظيفي . وليس للأخير سوى التكيف مع هذه العوامل
التي طرأت عليه من خارجه .

وفيما يتعلق بهذه القضية نستطيع أن نميز بين ثلاثة مواقف داخل
العسكر الوظيفي . أما الموقف الأول فيقوده علماء الوظيفية الانثروبولوجية
ذوو الريادة في الدراسات الميدانية ونذكر منهم مالينوفسكي وراكليف براون
وهم يرون أن التغير أساسا من الخارج إلا أن هذا لا ينفي امكانية قيام
تغير من الداخل . فمالينوفسكي يرى أن التغير الذي حدث في جزر
التروبرياندا سببه يكمن في مصانع اللؤلؤ التي أقامها الرجل الأبيض وفي
القوارب التجارية التي أسهمت في الغاء سحر رحلات الكولا عماد البناء
التروبرياندي (١) ، وكذا دراسته للتغير الثقافي في المجتمع الافريقي ،
ومفهومه عن نقطة الصفر وهي اللحظة الافتراضية السابقة على ورود عوامل
التغير واشتعال عملياته (٢) . هذا بالإضافة الى تأكيد رادكليف براون على
أن التغير في المجتمعات البدائية يرجع أساسا الى قوافل التبشير التي ساقها
الرجل الأبيض والى عوامل ثقافية أخرى وهي كلها عوامل من خارج
النسق (٣) .

أما الموقف الثاني فنمثله بعلماء الوظيفية السوسولوجية ، ولهم
رؤيتهم المخالفة إذ يرون أن التغير من الداخل أساسا ، وذلك استنادا
الى الغرض العضوي المتعلق بالحجم الأمثل للوحدة ، وهو يعطى مثالا
لذلك بالزيادة السكانية التي أسهمت في تغيير شكل بناء التضامن الالى الى
التضامن العضوي هذا بالإضافة الى تأكيد رادكليف براون على التغير من

1) Malinowski, B. : Op. cit. : Pp. 465 - 468.

٢ - أحمد أبو زيد ، مرجع سابق ص ٢١٨

3) Radcliffe-Brown, A. R. & Daryl Ford, Op. cit. : Pp. 84 - 85 ; and
see also Radcliffe-Brown, « Structure and function in primitive
society » , P. 164.

الداخل أيضا شيرا على نفس الخطوط الدوركيميا اذ ينسب الى التغير من الداخل انشقاق الوحدات القرابية ، بل والتغير في النظام الزواجى الانجيزى مثلا(٤) . هذا بالاضافة الى موقف روبرت ميرتون الذى يرجع منطلقات التغير الى المصادر الداخلية التى تكمن أساسا في التناقض الذى قد يسود السياق الثقافى او الذى قد يسود العلاقة بين السياق الثقافى والسياق الاجتماعى(١) .

أما الموقف الثالث فنمثل له بتالكوت بارسونز الذى يرى أن مصادر التغير التى عرض لها الوظيفيون الانثروبولوجيون والسوسيولوجيون كلها تغيرات تنأت من خارج النسق ، سواء تمثل ذلك في الزيادة السكانية للوحدة عن حجمها الأمثل أو سواء نسب ذلك الى العوامل الحضارية والثقافية الواردة ، حيث يؤكد أن هذه كلها تغيرات من خارج النسق الاجتماعى .

بيد أن الخلاف بين الموقف الثالث والموقفين السابقين داخل المعسكر الوظيفى هو خلاف مظهرى ، يرجع أساسا الى مستوى التناول العلمى .
 فهنا يتناول الموقف الاول والثانى المجتمع كوحدة واقعية وأمبيريقية تضم بداخلها ما هو عضوى مع ما هو اجتماعى وثقافى ، نجد أن الموقف الثالث يتناول النسق كوحدة تحليلية مخلصة مما هو غير اجتماعى . وبذلك فما هو عضوى وثقافى خارج عن النسق الاجتماعى . وعلى هذا ، فإن العوامل غير المنبثقة من هذه السياقات تعد عوامل آتية من الخارج . بيد أننا لا نتوقع أن يكون هناك خلاف بين هذه المواقف الثلاثة اذا اتفق تناولهم على أى من المستويات سواء كانت المستويات التحليلية أو الامبيريقية . أما الخلاف الذى نشأ بين الوظيفية الانثروبولوجية والوظيفية السوسيولوجية فليس خلافا بين النماذج النظرية التى طورها رواد كل اتجاه ، وإنما خلاف في الواقع الذى كان موضعاً للدراسة ، ومن ثم تجريد المقولات النظرية عنه . فالمجتمعات البدائية هى نطاق دراسة الوظيفية

4) Radcliffe-Brown, A. R. & Daryll Ford, Op. cit., Pp. 68-69.

1) Mermon, R. K., « Social theory and social structure », Pp. 132, 133.

الانثروبولوجية بكل ما يعكس هذا الواقع من رفض للتغير الداخلي لاتب
متجانس ومتكامل أساسا ، ومن هنا ركزت النماذج النظرية على التغير
من الخارج • أما الواقع الذي جردت عنه الوظيفية السوسولوجية فهو
واقع المجتمعات الصناعية ، بكل ما تحمله من فردية وتخصص وتباين
داخلي من شأنه أن يمهّد لتوترات وضغوط تصبح مقدمة للتغير والتطور
على الحالة المثيرة للتوتر والضغط • بذلك لا يكون الخلاف حول مقولات
النظرية بقدر ما هو خلاف حول استخدام هذه المقولات في تناول مجتمعات
واقعية متباينة -

بيد أن هناك اتهاماً وجه إلى الاتجاه الوظيفي من خارج المعسكر
الوظيفي يؤكد أن النسق الوظيفي نسق متوازن وثابت مدعم لذاته ، وهو
نسق غير مهيأ للتغير إلا إذا دهمته عوامل التغير من الخارج • وللإجابة
على هذا الاتهام نسوق التوضيح السابق لموقف الاتجاه الوظيفي من
داخلية وخارجية عوامل التغير • هذا بالإضافة إلى قضية منهجية تتعلق
بصدور الوحدة التي تنبثق منها أو تأتي إليها عوامل التغير ، هل هي
القرية الصينية أم المجتمع الصيني أم الإمبراطورية البريطانية بكل مستعمراتها
وفقا لتساؤل رادكليف براون (١) • الإجابة على هذا التساؤل يسوقها بارسونز
تحليليا ، إذ يؤكد انتظام الوجود المجتمعي في وحدات فرعية لوحدة شاملة
هي بالتالي فرعية لوحدة أشمل حتى النسق العالمي الشامل • بذلك
يعتبر أي مجتمع أو وحدة اجتماعية نسقا شاملا لما هو دونه وفرعيا لما
هو أعلى منه (٢) • وبذلك فإن عوامل التغير قد تأتي إلى مجتمع من خارجه
من الناحية الواقعية لكنها من الناحية التحليلية أتت إليه من نسقه الأشمل ،
وهي بهذا المعنى تظل عوامل داخلية • يعني ذلك أن التغير الوظيفي في
مستواه التحليلي يعتبر من الداخل أساسا تسببه بعض التناقضات التي قد
تتواجد داخل النسق الاجتماعي - بأي من مستوياته - والتي قد تتولد

1) Radcliffe-Brown, A. R., « Structure and Function in primitive society », P. 181.

2) Parsons, T., « Some considerations on the theory of social change » Pp. 223-236.

اما نتيجة لعوامل ثقافية كاسهامات العلم والتكنولوجيا ، أو نتيجة للتغيرات وقعت في البيئة الفيزيقية ، أو نتيجة للتغيرات التي قد تقع في الاطار البيولوجى العضوى لنسق الشخصية ، وكذلك يسقط هذا الاتهام من اساسه .

رابعا : معدلات التغير بين التدريجية والثورية

نظرا لان ميلاد وجهة النظر الوظيفية تم في أحضان المجتمعات البدائية . فانه كان منطقيا أن تركز على مقولات الاستقرار والتوازن ، فاذا تناولت التغير ، فالأكثر ملاءمة أن تتناول التغير التدريجى لكونه تغيرا يسهم في تكيف النسق وتوازنه . بيد أن ذلك أصبح اتهاما بعمجز هذا الاتجاه عن تناول قضايا التغير الثورى حتى بعد أن تخطى هذا الاتجاه في تناوله الواقع البدائى الى الواقع الصناعى المتقدم المتخضم بناؤه بقضايا الانحراف والصراع والتغير والثورة .

ولمناقشة هذا الرأى نرى ضرورة استعراض الموقف الوظيفى من قضية التغير التدريجى والتغير الثورى . بداءة ، يؤكد الاتجاه الوظيفى على **مسالتين** : الأولى تتعلق بأن الواقع لا يعيش وجودا متطرفا تسوده اما حالات التكامل والتوازن التام أو حالات التغير والصراع الكاملة . فالواقع في حالته السوية عادة ما يعيش حالة من التوازن الدينامى وهى الوجه الآخر للتغير التدريجى(١) . الا أن هذا لا يمنع من تعرض البناء في مراحل معينة ولعوامل معينة أيضا لحالة من التغير الثورى المتطرف اذا وجد من العوامل ما جعله يعيش في ظل حالة من التوازن والثبات المتطرف أيضا . اما **المسألة الثانية** فتتعلق بمعنى مقولة التوازن والتكامل هذه ، حيث يؤكد الوظيفيون على ضرورة التوازن والتكامل بالنسبة لأي نسق اجتماعى كى يتفرغ هذا النسق لاداء عملياته الاخرى ذات الاهمية المحورية بالنسبة لوجوده الحيوى كالتكاثر والتطبيع والانتاج . ومن ثم ، فقد يهتز التكامل ويصاب النسق بعدم الاتساق ، ويظل ذلك

1) Durkheim, E., « The division of labor in society », Pp. 408-409.

امراً طبيعياً على النسق تجاوزه لتحقيق حالة المتوازن والتكامل من جديد وهي بلا شك تكون أكثر تطوراً من الحالة السابقة .

ونتيجة لذلك فإن موقف النسق على بعد التكامل والاتساق أو عدم التكامل وعدم الاتساق هو الوجه الآخر لموقفه على بعد التغير التدريجي والتغير الثوري ، فقدر التغير يتلاءم وقدر الاتساق والتكامل . والحياة الواقعية بها كلا طرازي التغير . وتصيح القضية الرئيسية متى يسود التغير التدريجي أو التغير الثوري ؟ ثم متى يكون التغير الثوري أكثر ملاءمة للوجود الحيوي للنسق ؟ وما هي شروط نجاح التغير الثوري ؟

يتعلق السؤال الأول أساساً بدرجة التكامل والاتساق التي يعيشها النسق . بمعنى أننا إذا قلنا أن النسق يتكون من مجموعة من الوحدات فإن الحالة المثالية أن يكون الأداء الوظيفي لكل وحدة ميسراً لبناء النسق وبالتالي وحداته . أما إذا حدث لعوامل طارئة وأصبح الأداء الوظيفي للوحدة معوقاً بالنسبة لبناء النسق فإن ذلك يؤدي إلى وجود توترات وضغوط داخل هذا البناء ، بحيث إن هذا البناء إما أن يتكيف مع هذا الأداء الوظيفي المعيب وتحمل وحدات البناء عبء ذلك ، وإما أن يعدل من الوحدة حتى توفر أداء وظيفياً ملائماً ، وإما أن يثبت الوضع على ما هو عليه وبذلك يظل مجرى التوتر والتناقض مناسباً . واستجابة البناء بالتكيف مع الوحدة أو تغييرها يدخل حتى هذه اللحظة في إطار التغير التدريجي التلازمي . أما تثبيت التوتر وترك قنواته دون أية تكيفات من جانب البناء أو الوحدة فقد يؤدي إلى سلسلة من المعوقات الوظيفية كرد فعل لهذا الموقف ، ومن ثم إلى تراكم ضغوط وتوترات داخل بناء النسق ، وإلى سيادة حالة من عدم الاسهام الوظيفي الميسر أي حالة من عدم التكامل والتوازن والاتساق وبذلك يصبح بناء النسق هنا أمام أحد عناصره الذي قد يمتلك من القدرة على فرض اتساق جديد على النسق يخلصه من توتراته السابقة ومصادر هذه التوترات .

فإذا أردنا أن نمثل لهذا التجريد السابق ، فأننا سوف نستعين بمعالجة اثنين من الرواد الوظيفيين وأكثرهم حداثة لقضية التغير الثوري .

نقطة البدء عند كل منهما هي وجود تناقض بنائى بين السياق الثقافى والاجتماعى او بين الاهداف والوسائل كما يذهب ميرتون^(١) . او وجود تناقض في انفعاده العامة للمجتمع لا تلائم الاشباع الحافزى لبعض من وحدات النسق^(٢) . بيد ان هذا التناقض لا يلغى تدريجيا وانما يثبت بايديولوجية طرحها احدى الفئات التى يلائمها هذا الوجود المتناقض^(٣) . ومن ثم ، فانه يؤدي الى قيام ضغوط وتوترات تؤدي الى انسحاب من يقع عليهم التناقض من المشاركة الايجابية في تفاعل هذا البناء ، والعمل على طرح معايير جديدة تحكم فعلها وتسهم بذلك في امتلاء البناء بقواعد معيارية كثيرة ومتناقضة ليس هناك اتفاق عام عليها ، وهي ما تسمى بحالة الانومي . ويكتب النجاح للتغير الثوري اذا ظهرت جماعة تمتلك ايديولوجية خاصة وقوية في مواجهة بناء يتغلغل الانومي في كل أرجائه . وهي الجماعة التى يسميها ميرتون بـ «المتمردين» او «الثوار»^(٤) او التى يسميها بارسونز بالجماعة الثورية الكارزمية^(٥) .

يبقى بعد ذلك ان نوضح ان البناء اذا ما خضع للتغير التدريجى او التوازن الدينامى المستمر فانه عادة لا يواجه بالتغير الثوري وذلك **لأمرين** : الأول يتمثل في ان التغير التدريجى يقوم بما يمكن ان يقوم به التغير الثوري . مثال ذلك . نفترض ان هناك بناء يخضع لتغير تدريجى ملائم على مدى فترة زمانية محددة . في نهاية هذه الفترة سوف نجد لدينا شكلا بنائيا مختلفا عن الشكل الذى بدأ منه التغير التدريجى ويكون الفارق هو حجم التغير الذى تحقق خلال هذه الفترة . فاذما ما قارنا هذا البناء ببناء آخر يعيش نفس اللحظة الزمانية لكنه لاسباب متعددة لا يجرى هذه التغيرات التدريجية بل يكون مضربا للتوتر والضغط بسبب التعويق الوظيفي الذى يسوده خلال نفس الفترة التاريخية دون تصريفه

1) Merton, « Social theory and social structure », Pp. 132-151.

1) Parsons, T. « The social system », Pp. 523-526.

2) Merton : Op. cit., P.170.

3) Ibid., P. 191.

4) Parsons, T : Op. cit., pp. 520-535.

حتى أنه يصاب بحالة كاملة من عدم الاتساق والكمال الذى يؤهل لقيام الفعل والتغير الثورى اذا توفرت شروطه الاخرى الملائمة . من هنا فان التغير الثورى لم يبق لحظة وقوعه وتغييره للشكل البنائى وانما يتأكد ميلاده فى اللحظة التى يستطيع بناء النسق فيها ممارسة مجموعة من التغيرات التدريجية التى تنجز تكيفه والظروف المتجددة . ذلك يفسر انعدام الفعل والتغير الثورى فى بناءات المجتمعات الصناعية المتقدمة ، ويبرز انتشار الفعل والتغير الثورى بصورة لافتة للنظر فى بناءات المجتمعات المتخلفة والنامية .

أما الامر الثانى الخاص بعدم امكانية أن تواجه البناءات الخاضعة لطرز التغير التدريجى حالات التغير الثورى التى تحطم من شتى بناء النسق فيتعلق بطبيعة بناء القوة فى النسق . فاذا كان متوازنا ، أى موزعا بين مختلف العناصر على أساس من القواعد التى تحكم ذلك فان ذلك يوفر نوعا من الاستحالة أمام نجاح الفعل الثورى . وذلك يفسر سبب نجاح الثورة فى الصين وروسيا والبلاد النامية والمتخلفة وعدم نجاحها فى المجتمعات الاوربية والولايات المتحدة بالرغم من وجود الجماعات الثورية واليسارية ذات الكيان الواضح فى بناء هذه المجتمعات . ذلك يرجع أساسا الى طبيعة بناء القوة فى هذه المجتمعات فبينما هو غير متوازن كما فى الصين وروسيا قبل الثورة ، حيث تحكم حفنة قليلة جماهير عريضة ساكنة وخاملة فى كل شىء الا فى امكانية دفعها فى حركة ثورية كاسحة تُلغى كل شىء نجد متوازنا فى المجتمعات الاوربية والامريكية (١) .

معنى ذلك انه مقدور على المجتمعات التى تحجم عن اجراء التغيرات التدريجية التى تتلاءم بها مع الظروف المتجددة من الداخل أو المطروحة عليها من الخارج حتمية أن تواجه التغير والفعل الثورى الذى يلغى كل شىء لى يقيم مكانه ما هو متكامل وأكثر اتساقا وتوازنا .

1) Ibid, P. 523.

خاتمة

في نهاية هذا الاستعراض لموقف الاتجاه الوظيفي من قضية التغير الاجتماعي نود أن نتعرض لمسألتين هامتين : الأولى تتعلق بكفاءته في تناول قضايا التغير الاجتماعي أما المسألة الثانية فتتعلق بطبيعة فهمه لعمليات التغير الملائمة لمجتمعات العالم المتباينة .

وفيما يتعلق بالمسألة الأولى تقدم الاتجاه الوظيفي على كافة النظريات الأخرى من حيث إيمانه بشيوعية عوامل التغير وهو بذلك يسجل تطورا على النماذج النظرية السابقة عليه خاصة النماذج العاملة . وهو وإن آمن في بداية نشأته بالتغير التدريجي إلا أنه انطلاقا من نفس مقولاته النظرية واتساقا معها يحاول أن يقدم فهما للتغير الثوري ، وبذلك فهو يضع نفسه على بداية طريق أن يكون نظرية سوسيولوجية شاملة أكثر وعدا وفعالية .

أما المسألة الثانية وهي تصديده لعمليات التغير المحورية الملائمة لمجتمعات العالم المعاصرة فنوجزها في أنه إذا كانت عمليات التغير ثلاثة ، هي التغير التدريجي بفعل العلم والتكنولوجيا ، والتغير التدريجي بفعل النمو الداخلي على غرار النمو العضوي ، والتغير الثوري فإن هذا الاتجاه يرى أن العملية الأولى والثانية عادة ما تحكم تفاعل المجتمعات الصناعية المتقدمة . بينما العملية الثانية عادة ما تحكم التفاعل في مجتمعات العالم البدائية والمتخلفة . بينما العملية الثالثة إلى جانب العمليات الأخرى هي قاسم مشترك في معظم البلدان النامية إلى جانب العمليتين السابقتين .

المراجع العربية

- ١ - أبو نيد أحمد ، «البناء الاجتماعي - المفاهيم» ، الجزء الاول ،
الدار القومية للطباعة والنشر (١٩٦٥) .
- ٢ - عارف ، محمد ، «المنهج الكيفي والمنهج الكمي في علم الاجتماع» ،
رسالة دكتوراه منشورة ، (١٩٧١) .

REFERENCES

- 1) COHEN, PERCY S., (« Modern Social Theory », Heine-man, London (1968).
- 2) COSER, L., « The Function of Social Conflict », Gleonce Ill., The Free Press (1956).
- 3) DEMERATH III, N.J., Synechocde and Structural Functionalism. in, « System change and conflict ». The Free Press, New York, London (1968).
- 4) DURKHEIM, E., « The Division of Labor in Society ». The Free Press (1966).
- 5) EISENSTADT, S.N. Social change, differentiation and evolution. in, Demerath III, N.J. and Richard Peterson, R. (ed) « System Change and Conflict ». The Free Press, NewYork, London (1968).
- 6) GOULDNER, ALVIN, « The Coming Crisis of Western Sociology ». Hein-man, London (1971).
- 7) HÖGBEN, J., « Social Change », Watts, London (1958).
- 8) JOHNSON, HARRY M., « Sociology : A systematic introduction », Routledge and Kegan Paul, Ltd., London (1961).
- 9) MAGUMDAR, D. N. and MADAN, T. N., « An introduction to Social Anthropology », Asia Publishing House, Bombay, Calcutta, New York (1961).
- 10) MARTINDALE, D., « The Nature and Types of Social Theory », London, Routledge and Kegan Paul (1961).
- 11) MALINOWSKI, B., « Argonauts of the Western Pacific », London, 1922.

- 12) **MALINOWSKI, B.**, « **Dynamics of Cultural Change** ». New Haven. Yale University (1944).
- 13) **MALINOWSKI, B.**, « **A Scientific Theory of Culture and Other Essays** ». A Galaxy Book, New York, Oxford Press (1960).
- 14) **MAIR, L.**, Malinowski and the study of social change, in, **RAYMOND FIRTH** (ed.) « **Man and Culture** ».
- 15) **MERTON, R. K.**, « **Social Theory and Social Structure** », the Free Press of Glencoe (1962).
- 16) **MERTON, R.K.** : (Anomie, Anomia, and Social interaction, in **MARSHALL, B. CLINARD** (ed.) « **Anomie and Deviant Behaviour** », The Free Press, New York, London (1969).
- 17) **PARSONS T.**, « **The Social System** ». The Free Press, Glencoe Illinois-Hill (1952).
- 18) **PARSONS, T.**, « **Societies : Evolutionary and Comparative Perspectives** », Englewood Cliffs. N. J. Prentice-Hall (1960).
- 19) **PARSONS, T.**, A Paradigm for the Analysis of Social Systems and Change, in, « **System Change and Conflict** ».
- 20) **RADCLIFFE-BROWN, A. R.**, « **Structure and Function in Primitive Society** ». London. Oxford University Press (1952).
- 21) **RADCLIFFE-BROWN, A.R.**, « **A Method in Social Anthropology** » Chicago, University of Chicago Press (1958).
- 22) **RADCLIFFE-BROWN, A. R. and DARYL J. FORD** (ed.) « **African System of Kinship and Marriage** ». Oxford University Press London (1960).
- 23) **EISENSTADT, S. N.**, Institutionalization and Social Change, **Amer. Soc. Rev.** No. 29, April (1964).
- 24) **MOORE, WILBERT.** A Reconsideration of Social Change, **Amer. Soc. Rev.** No. 25, Dec. (1960).
- 25) **PARSONS, T.** Some Considerations on the Theory of Social Change, **Rural sociology**, No 4 (1961).

THE ADEQUECY OF FUNCTIONALISM IN STUDING SOCIAL CHANGE

By

ALY, LAYLAH

Social change is considered the crucial phenomenon or process in the structure of modern society because many factors such as science, technology, means of communication and all changes in the sizes and contributions of structural elements.

The subject of this article is to clarify the nature and characteristics of functional position towards the problem of change. The researcher starts by clarifying the difference between the theory and the theoretical model and shows the dialectical relations between them. Then he determines — from his point of view — the essential conditions to establish a theory of social change, next he applies these conditions to the structural - functional school and its views about social change.

Then the researcher also delineates the next methodological dimensions of functional theory about change in social systems.

- 1) The development of change between the unique factor and the multi-factors.
- 2) The range of change between the part and the whole.
- 3) The attitudes of change between internal and external variables.
- 4) Rates of change between gradualness and radicalism.

Then the researcher has determined the position of functionalism about processes of change suitable to various societal patterns.

بمناسبة العام العالمى للمرأة :

تصدر المجلة الاجتماعية القومية عددا خاصا عن المرأة
يتضمن البحوث والمقالات الآتية :

- ★ المفهوم العام للمرأة المصرية المعاصرة •
الدكتور سيد عويس
 - ★ دور المرأة فى المجتمع المصرى الحديث
الدكتورة سامية الساعاتى
 - ★ الوضع الاجتماعى للمرأة القروية المصرية
الدكتور عبد الباسط محمد عبد المعطى
 - ★ بعض الخصائص الديمجرافية للمرأة المصرية
الدكتور عاطف خليفة
 - ★ تحرير المرأة •• وتطور الإنسان
الدكتور يحيى الرخاوى
 - ★ علم النفس وقضايا المرأة
الدكتور فرج أحمد فرج
 - ★ الإبداع وسمات الشخصية لدى الاناث
ناهد رمزى
 - ★ سمة «المرونة - التصلب» لدى العاملات وغير العاملات
فايزة يوسف
 - ★ دور المرأة فى التنمية من خلال الجهود النسائية
فى العمل الاجتماعى الشعبى
ثريا خطاب وعلى فهمى
 - ★ المرأة وقوانين الاحوال الشخصية
عصام المليجى
 - ★ تغير الوضع الاجتماعى للمرأة (باللغة الانجليزية)
الدكتور مصطفى سويف
- الى جانب الابواب الثابتة : رسائل جامعية ، عرض الكتب •

مؤتمرات

المؤتمر العالمى للسكان

بوخارست ١٩ - ٣٠ - أغسطس ١٩٧٤

الدكتور عزت حجازى

ليس ثمة موضوع يسترعى اهتمام المفكرين والمسؤولين التنفيذيين كما يفعل موضوع « السكان » • ثمة بالطبع ، موضوعات هامة أخرى ، مثل التنمية ، والغذاء ، والبيئة ، وغيرها ، ولكن مناقشتها هى الأخرى تقود بالضرورة الى موضوع السكان • ومنذ منتصف القرن بدأ بعض المفكرين ، وخاصة فى الدول الرأسمالية ، يردون اخفاق خطط « التنمية » فى تحقيق اهدافها الى زيادة السكان - فى معظم دول العالم الثالث - بمعدلات فاقت ما استطاعت أن تحققه فى مجال التنمية أو قللت من أهميته • وأصبح موضوع السكان - أو « الانفجار السكانى » فى التسمية غير الدقيقة - أكثر ترددا فى السنوات الأخيرة ، بعد أن لوحظ أن ثمة ضغطا متزايدا على موارد العالم من الغذاء والطاقة ، وبخاصة بعد أزمة البترول وتناقص انتاج العالم من الحبوب والارتفاع الرهيب فى الاسعار •

ومن أجل طرح موضوع « الزيادة السكانية » - فى دول العالم الثالث بالطبع - ونتائجها للمناقشة ، و « القوعية » بجوانب « الخطورة » فيها على أوسع نطاق ممكن ، خصصت الامم المتحدة سنة ١٩٧٤ لتكون « سنة عالمية للسكان » تعقد فيها ندوات ومؤتمرات تعرض فيها نتائج دراسات فى الموضوع وحوله ، وتوضع فيها أسس برامج جديدة وتدعم البرامج الموجودة • وتوجت الامم المتحدة جهودها فى هذا الشأن « بالمؤتمر العالمى للسكان » • (وهو المؤتمر الرابع للسكان • فقد عقد الاول فى سنة ١٩٢٧ بمساعدة عصبة الامم ، ونظمت الامم المتحدة المؤتمر الثانى فى روما سنة ١٩٩٤ ، والمؤتمر الثالث فى بلجراد سنة ١٩٦٥) •

* خبير أول ، ورئيس وحدة بحوث التصنيع بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

ومعار استاذًا مساعدا لعلم الاجتماع بجامعة صنعاء بالجمهورية العربية اليمنية •

عقد « المؤتمر » Conference فى المدة من ١٩ الى ٢٠ اغسطس ١٩٧٤ فى مدينة بوخارست عاصمة جمهورية رومانيا الديمقراطية . ودعى لحضوره ممثلون لحوالى ١٣٥ دولة وحوالى ١٠٠ منظمة من المنظمات غير الحكومية المهتمة بالموضوع . وفى الوقت نفسه عقدت بعض المنظمات غير الحكومية « ندوة » tribune ضخمة انفتحت عليها المنظمة العالمية لتنظيم الاسرة اجتذبت عددا كبيرا من المتخصصين . وحضر المؤتمر والندوة حوالى سبعة آلاف حسب بعض التقديرات (وهو عدد لم يبلغه مؤتمر من هذا النوع من قبل) .

استعراض لاعمال المؤتمر والندوة

وزعت مهام المؤتمر Conference بين عدة لجان : الاولى لدراسة « التغير السكانى وعلاقته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية » ، والثانية لدراسة « السكان والموارد والبيئة » ، والثالثة لدراسة السكان والاسرة » ، والرابعة لدراسة « خطة عمل عالمية » .

وعلى مدى حوالى اسبوعين ، وفى الوقت التى شغلت فيه اللجان السابقة بدراسة موضوعاتها ، عقدت « جلسات عامة » صباحية ومساءية القيت فيها كلمات الوفود . وقد تضمنت كلمات كل من الوفود عرض مواقف الدولة من موضوع السكان وجهودها بصدد ، وتراوحت المواقف بين اللامبالاه ، أو على الاقل الاسترخاء ، كما هو الامر فى حالة جمهورية السودان الديمقراطية مثلا ، الى صرخات النجدة قبل قوات الاران كما هو الحال فى بنجالادش .

اما اللجنة الاولى فقد كلفت بدراسة العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية ومنها الطريقة التى تؤثر بها التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى العمليات « السكانى والطريقة التى يؤثر بها السكان فى التنمية » . وبهذا تعرضت لتأثير التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى النمو السكانى . والخصوبة . والوفيات . وتغيرات التركيب السكانى وتوزيع السكان والجمهرة . وبالنسبة لتأثير العوامل الديموجرافية فى التنمية تعرضت المناقشة لمستويات المعيشة وفرصها ، وتوزيع الدخل ، والغذاء والتنمية الزراعية ، والتنمية الصناعية والعلاقات الاقتصادية الدولية ونظم التبادل التجارى ،

وقد نُوقِشت هذه النقاط في ضوء الأوضاع في كل دولة وكذلك العلاقات الدولية .

وكلت الى اللجنة الثانية. مهمة دراسة العلاقة بين السكان والموارد والبيئة ، أو بعبارة أوضح كيف تؤثر التغيرات السكانية في انتاج الموارد واستهلاكها ، وكيف يؤثر المتوافر من الموارد في حجم السكان وتوزيعهم ، والعلاقة بين التغيرات السكانية ونظام الانتاج ونظام التجارة ، وتأثير التقدم التكنولوجي في استغلال الموارد . واهتمت اللجنة كذلك بأساليب تكيف الانسان مع البيئة الذي يتضمن موضوع الاسكان والعلاقة بين نمو الريف ونمو الحضر .

وقولت اللجنة الثالثة دراسة موضوع السكان والاسرة ، وبخاصة التأثيرات التي تتركها التغيرات الديموجرافية في تركيب الاسرة ووظائفها في النظم الاجتماعية المختلفة . والعلاقة بين الأوضاع الحضرية والاجتماعية والاقتصادية ودورة حياة الاسرة Family Life Cycle وكذلك وضع المرأة ودورها ووضع المسنين والشباب .

وبالرغم من أن أعمال كل من هذه اللجان أنطوت على مناقشات حادة فإن الموضوع الذي أثار أعنف الجدل وظل حديث الناس طوال المؤتمر بل وطفى حتى على أعمال « ندوة السكان » - وهي غير مقيدة بجدول أعمال المؤتمر - هو « مشروع خطة العمل العالمية » التي كلفت بدراستها لجنة عمل خاصة . وكانت هذه الخطر وثيقة صدرت عن المؤتمر . ففي حين تحملت اللجان الثلاث الاولى مسؤولية اعداد تصور المؤتمر للعلاقات المتبادلة بين موضوع السكان والموضوعات الاخرى التي عرضت لها ، وكلت الى هذه اللجنة مهمة اعداد وثيقة تتضمن استراتيجية عمل الامم المتحدة والاجهزة المتخصصة والحكومات والمنظمات غير الحكومية بصدد « مشكلة » السكان وخطط العمل في المجالات المختلفة .

وتوفر لكل من هذه اللجان أوراق عمل أساسية وعدة أوراق أو وثائق ثانوية ، أعدت بتكليف من هيئة الامم المتحدة أو تضمنت نتائج ندوات أو اجتماعات لجان خبراء .

انتهت جهود كل لجنة بوثيقة تلخص عملها والقرارات والتوصيات التي

استقلاعت. إن تتفق عليها . وطرحت الوثائق والقرارات والتوصيات على المؤتمر العام لآقرارها . والمفروض أن تقدم قرارات المؤتمر وتوصياته - مع تقرير عن أعماله - الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى (وهو من منظمات الامم المتحدة المتخصصة) لمناقشتها . ثم ترقع للجمعية العمومية للامم المتحدة ، التى ستناقشها فى دورة خاصة بموضوع التنمية والتعاون الاقتصادى الدولى .

اما ندوة السكان فقد حضرها المهتمون بالموضوع من المنظمات غير الحكومية والافراد ، وكان من بينهم عدد كبير من أبرز الديموجرافيين والمشتغلين بالعلوم الاجتماعية والمسؤولين برامج تنظيم الاسرة . وتضمنت أعمال الدورة أنشطة عديدة ، من أهمها :

أولا : محاضرات لبعض الديموجرافيين والاقتصاديين البارزين بدعوة من : « الاتحاد الدولى للدراسة العلمية للسكان » ومن هذه المحاضرات :

- ١ - التنمية وتلوث البيئة .

- ٢ - نظرة ديموجرافية الى مشروع خطة العمل .

- ٣ - النمو السكانى فى الدول المتقدمة .

- ٤ - التغير السكانى فى الدول المتقدمة .

- ٥ - تغير السلوك الانجائى والقيم الحضارية .

وقد طرحت فى كل من هذه المحاضرات أفكار عديدة سمح لجمهور الحاضرين بالاشتراك فى مناقشتها . مما أتاح فرصا عديدة لاثراء المناقشة وعرض وجهات النظر المختلفة .

ثانيا : لجان مناقشات بمعدل اثنتين كل صباح وكل مساء ، تعرضت لموضوعات عديدة مثل : اتجاهات حديثة فى مسائل منع الحمل ، والشباب والسكان ، واتجاهات جديدة فى تنظيم الاسرة . والعدالة الاجتماعية والتنمية والسكان ، وبعض الجوانب البيولوجية للسكان ، والسكان كموارد اقتصادية واجتماعية ، والسكان والثروة الزراعية والنتائج الحضارية للتغيرات السكانية ، وبعض المسائل الاخلاقية فى برامج السكان ، ووضع المرأة ودورها فى التنمية القومية والسكان ، وإدارة ، البرامج السكانية ، والسياسية

السكانية ، والهجرة الخارجية ، وقيمة الاطفال بالنسبة للأباء ، ومشكلة الدول الفقيرة ، والمجتمع وتغير الاتجاهات نحو الجنس ، وصحة البيئة ، والقانون والسياسة السكانية واتجاهات الخصوبة فى العالم ، والاجهاض وغيرها .

ولكن أهم هذه المناقشات جميعا كانت تلك التى دارت حول الوضع السكانى والمشكلات التى يمكن أن يتعرض لها مؤتمر عالمى للسكان بعد عشر سنوات .

وقد دارت هذه المناقشات فى شكل حوار بين متحدثين والجمهور لا يأخذ شكل المحاضرات التقليدية وإنما يغلب عليه طابع الندوة . وبالرغم من الجدية التى توفرت فى هذه المناقشات ، فإنها لم تبلى عمق المحاضرات التى أشرنا إليها فى الفقرة السابقة .

ثالثا : عروض قلمية - بلغت حوالى ٨٠ عرضا - حول موضوعات مختلفة لها علاقة بموضوع السكان مثل : السكان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية . ومسائل أخلاقية ودقيقة وحضارية ، وتنظيم الأسرة ، والنمو السكانى ، والتغير الاجتماعى ، والسكان والموارد الطبيعية ، وصحة الأسرة ورفاهيتها ، وخطة العمل .

رابعا : كما تضمنت أعمال الندوة استعراضا يوميا لأعمال المؤتمر من كبار المسئولين فيه أو المتخصصين تطرح عناصره المختلفة للمناقشة .

وقد أريد لندوة السكان أن تكون فرصة للمناقشة والانتقى الى وثيقة قرارات وتوصيات . غير أن أهمية بعض الموضوعات - مثل نقاط الضعف العديدة فى مشروع ورقة العمل ، وسيطرة الاتجاهات المالتوسية على مناقشات المؤتمر ، والمواقف الراديكالية للشباب حول بعض القضايا - دفعت البعض الى جمع التوقعات على « وثيقة مواقف » .

وقد زود جمهور « المؤتمر » و « الندوة » بعدد كبير من الوثائق ، بعضها دراسات جادة أعدت بتكليف من الامم المتحدة أو أجهزة البحث والدراسة فى الدول ، غطت معظم الموضوعات التى طرحت للمناقشة سواء فى المؤتمر أو فى الندوة ، ومن أهمها :

١ - أوراق العمل فى لجان المؤتمر الأربع (ومن بينها تقارير ندوات

« السكان والتنمية » (القاهرة ، يونيو ١٩٧٣) ، و « السكان والامرة »
(هونولولو ، أغسطس ١٩٧٣) ، والسكان والموارد والبيئة » (ستوكهولم ،
سبتمبر - أكتوبر ١٩٧٣) . و « السكان وحقوق الانسان » (أمستردام ،
يناير ١٩٧٤) .

٢ - نصوص المحاضرات التي أقيمت في الندوة .

٢- دراسات فنية عديدة للاوضاع السكانية في بعض البلاد .

وكان من أهم وثائق المؤتمر الصحيفة اليومية التي صدرت خلال
انعقاده تعرض مختلف الأنشطة وبرامج العمل لليوم التالي ، وتعالج بعض
الموضوعات معالجة حية . وإذا عرفنا أن أعمال المؤتمر والندوة تطلبت
اجتماع حوالي عشر لجان في الوقت نفسه لأدركنا الأهمية القصوى التي
كانت للصحيفة اليومية في التعريف بسير العمل في المؤتمر وإنجازاته
المختلفة .

وإذا كان حجم الانجاز الحقيقي للمؤتمر والندوة أمرا يختلف حصره
المعلقون ، فإن الذي لا خلاف عليه هو أن الجوانب التنظيمية - الاسكان ،
وقاعات الاجتماعات ، والترجمة الفورية ، والمواصلات والاتصالات وغيرها
- قد أديرت بكفاءة عالية بل وفائضة .

ملاحظات حول المناقشات

أولا : شاركت في « المؤتمر » الوفود الرسمية للدول - وهي تضم في
العادة بعض المسؤولين من غير المتخصصين وتلتزم بمواقف معينة بالنسبة
للقضايا المختلفة . ومن هذا تعثرت مناقشة مشروع ورقة العمل في توضيح
جوهر القضايا المطروحة ، ولم تتسم بالمرونة في مناقشة بدائل حلها . ولقد
ضاع كثير من وقت المؤتمر في بعض الأمور الشكلية .

أما « ندوة » السكان فقد حضرها ممثلون عن المنظمات غير الحكومية
وعدد كبير من الأفراد « غير المنتمين » وبصفة عامة ، كان هؤلاء يمثلون
أفكارا ومواقف غير ملتزمين بها بالشكل الذي يلتزم به الممثلون الرسميون
للدول بسياساتها . ومن هنا ، كانت مناقشات الندوة - التي شارك فيها
الجمهور - أكثر ثراء .

ثانيا : تزعمت الدول الرأسمالية المتقدمة جبهة المفادين بخطورة الوضع

النسكأنى فى العالم • وأصحاب هذا الاتجاه يقتبنون موقفا معدلا من « المالتوسية » القديمة التى ترى أن سكان الأرض - وبخاصة الفقراء منهم - يتزايدون بمعدلات تفوق معدلات نمو الموارد الطبيعية • ومعنى هذا - فى رأيهم - أنه سيأتى وقت تحدث فيه الكارثة حين تعجز الموارد عن كفاية الحد الأدنى لمطالب السكان وهذا وضع تؤخر حدوثه الكوارث الطبيعية (الأوبئة والمجاعات وغيرها) والحروب • ويمكن تفاديه عن طريق الحد الاختيارى للنسل • ومن هنا تنطلق دعوتهم الى ضرورة الأخذ الفورى بتحديد النسل ، وهى دعوة يعتقدون انها يمكن أن تنجح فى خفض معدلات المواليد وبالتالي الزيادة السكانية بشكل محموس •

قليلون من يفكرون أن سكان بعض الدول تنمو بمعدلات تمثل عبئا - ولو مؤقتا - على محاولات التنمية ورفع مستوى المعيشة ، وقليلون من يفكرون أن حركة واسعة للدعوة لتنظيم الأسرة يمكن أن تحقق بعض النتائج • ولكن كثيرين يرفضون تحليل مالتوس والمالتوسية الجديدة للوضع السكانى ويرفضون التسليم بأن خفض معدلات المواليد هو الحل أو أنى يمكن أن يتم بمجرد التوجيه ورفع الوعي •

فى منطق التحليل الماركسى ، مثلا ، تعد المشكلات السكانية « ظاهرا ثانية » ترجع الى ظروف اقتصادية • وجوهر المشكلة فى منطق هذا التحليل لا يكمن فى تزايد السكان بمعدلات عالية ولكن فى التخلف الاقتصادى وسوء توزيع الثروة ، أو النمو الاقتصادى بمعدلات منخفضة يعجز معها عن استيعاب السكان • الذين يتزايدون بمعدلات أعلى بانتظام • ومن ثم يكون هـل المشكلات السكانية بالعمل على تغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التى ترجع اليها • ولما كان تخلف الدول المتخلفة والنامية تبعا لهذا المنطلق يرجع الى الاستغلال الذى تعرضت له هذه الدول أبان الاحتلال والى وضعها الذى ما زال غير ملائم فى نظام العلاقات الاقتصادية الدولية (إذ أن اقتصاد معظمها ما زال تابعا للاقتصاد الرأسمالى الذى يحتكر استيراد المواد الأولية بأسعار منخفضة وتحكم تصدير المواد المصنعة بأسعار عالية) فإن الأمر يتطلب تغيير نظام العلاقات الاقتصادية الدولية •

• أصحاب هذا الاتجاه ، إذن ، ويعكس ما يفهمه البعض ، لا يفكرون أن

الوضيع السكانى فى بعض الدول ينطوى على « مشكلات » ، ولكنهم لا ينظرون اليه كمتغير منفزل ولا مستقل ، وانما يتصورونه متغيرا تابعا لا يمكن التعامل معه الا من خلال مجموعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى ينبثق منها : البطانة ، والامية وعدم المساواة بين الرجل والمرأة ، ومعدلات وفيات الاطفال العالية ، وعدم كفاية الغذاء وما اليها . فالمشكلات السكانية ، التى وجدت ، اذن ، ليست سبب التخلف ، وانما العكس هو الصحيح فالتخلف هو مصدر المشكلات السكانية .

تصارع فى المؤتمر والندوة اثن تياران : أولهما يميل الى النظر الى المتغيرات السكانية فى حد ذاتها والتعامل معها مباشرة ، ويعتبر الوضع السكانى فى العالم بعامه خطيرا . ويدعو الى حملة واسعة لخفض معدلات المواليد فى الدول النامية . والاخر لا ينظر بانزعاج الى الوضع السكانى . ويميل الى تصور مشكلاته على انها نتائج للتخلف يمكن التعامل معها من خلال الوضع الاقتصادى والاجتماعى .

ثالثا : وبجانب هذا الانقسام فى تصور المشكلات السكانية ظهر خلاف آخر . فقد شغلت الدول النامية أو معظمها على الاقل بمشكلة اطراد زيادة سكانها بمعدلات عالية والتركيب غير الملائم للسكان (الذى يتميز بكبر نسبة فئات السكان فى دون العشرين) أما الدول المتقدمة - وبخاصة الدول الغربية - فانها بدأت تقلق من جراء هبوط معدلات نمو سكانها الى حد قد تعجز معه عن الاحلال replacement (وهو الوضع السائد فى بعض دول اوربا الغربية وبعض الدول الاسكندنافية) . كما ان بعض هذه الدول بدأت تقلق على زيادة نسبة المسنين . وما قد ينطوى عليه ذلك من تأثيرات «محافظة» فى الطابع العام للحضارة وما يتطلبه من اجراءات اعالة خاصة .

وقد لام بعض ممثلى الدول الرأسمالية المتقدمة الدول النامية التى « قد تسبب » فى كارثة عالمية نتيجة « لنقص احساسها » بالخطر الكامن فى الوضع السكانى الراهن ، وعجزها « عن القيام بعمل فعال بصدده » . ولم يتردد بعض المتحدثين فى هذا الاتجاه عن اتهام الدول النامية بالانكسالية والتخاذل والاعتماد على المساعدات الخارجية (وهم يتناسون ان الدول

المتقدمة التي لا يمثل سكانها أكثر من ١٥٪ من سكان العالم تستهلك ما يزيد على ثلاثة أرباع الموارد المتاحة . ومن ثم فإن الازمة تكمن في الرفاهية التي تتمتع بها بعض الطبقات فيها على حساب الطبقات الأخرى والدول النامية وعليه فإن الحل يكون بإعادة النظر في نظام العلاقات الاقتصادية الدولية وفي إعادة توزيع الثروة في العالم . وإن كان ، وهذا لا ينفي ، بالطبع أن المعدلات العالية للنمو السكاني وطبيعة التركيب السكاني وتوزيع السكان في بعض الدول النامية هي من العوامل التي لا تساعد في تحقيق أهداف خطة طموحه للتنمية) .

وكانت هذه النقطة الأخيرة محور مناقشات عديدة في « مشروع خطة العمل » سواء في اجتماعات المؤتمر ، وبخاصة اللجنة الرابعة ، أو في معظم اجتماعات الندوة . فقد ركز مشروع خطة العمل على برامج تنظيم الأسرة أو تحديد النسل ، وأوصى بتخصيص موارد كافية من ميزانية الأمم المتحدة والدول الأعضاء لإعطاء برامج تنظيم الأسرة دفعة إلى الأمام ، على أساس فهم -- يبدو لنا غير صحيح -- بأن تعثر هذه البرامج في معظم الدول التي تبنت سياسة لتنظيم الأسرة انما يرجع الى عدم كفاية الموارد المتاحة للعمل فيها وليس الى قصور في الفلسفة التي تقوم عليها .

رابعا : ظهر في المؤتمر والندوة بوضوح التعارض غير المعلن -- والارتباط الوثيق في الوقت نفسه -- بين المصالح القومية والاضمحلال العالمية ، « الضجة » التي أثارت حول مشكلة السكان هي في أساسها نتيجة احساس الدول الرأسمالية المتقدمة بالخطر من النمو الهائل لدول العالم الثالث ، والذي تتضاءل معه نسبة سكان العالم المتقدم . وإذا كان صحيحا أن نوعية السكان -- مستوى معيشتهم وامكاناتهم -- أهم كثيرا من حجمهم ، فإن الطفيان العددي لدول العالم الثالث يهدد مصالح بعض الدول الاستعمارية والإمبريالية بالخطر -- في المستقبل على الأقل .

غير أن المسألة تخطت حدود التوزيع النسبي لسكان العالم الى نقاط أخرى لا تقل عنه أهمية . ومن هذه النقاط التعارض بين السياسات القومية والمصالح العالمية : فإن قرارا للدول المنتجة للحبوب أو اللحوم أو غيرها بخفض معدلات إنتاجها منها له آثار خطيرة في المجال الدولي أبسطها نقص المواد الغذائية وحدوث مجاعات . كما أن سياسة بعض الدول بالنسبة

للهجرة الخارجية لها نتائج هامة بالنسبة لحركة الهجرة العالمية وبخاصة ما يسمى « هجرة العقول » .

خامساً : وفى مجال استراتيجية العمل ظهرت فكرتان أساسيتان تمثلان موقفين فكريين مختلفين : نادى البعض بأن « التعاون الدولى » وزيادة المساعدات التى تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية هى من الامور الحاسمة فى حل « المشكلة » السكانية ، ومن ثم فإن أى تقدم فى هذا المجال يمكن ان يحقق نتائج طيبة . ومن ناحية اخرى رأى البعض انه لما كانت المشكلة السكانية ترجع فى أساسها الى التخلف - الذى يرد بدوره الى الوضع غير الملائم للدول النامية فى نظام العلاقات الاقتصادية الدولية واستغلال الدول الرأسمالية الغنية لها - ولما كان التناقض ليس مجرد تناقض فكرى ولكنه تناقض مصالح ، فإن حله لا يكون بتنازل طوعى للدول الغنية عن استغلال الدول الفقيرة ، وانما يتحقق اذا استطاعت الدول الفقيرة أو النامية ان تضغط لتغيير وضعها فى نظام العلاقات الاقتصادية الدولية ، فترغم الدول الاستعمارية والامبريالية على تنازلات ليست على استعداد لتقديمها طواعية (ومنها أن تدفع اسعارا أعلى للمواد الخام التى تحتكر استغلال معظمها وان تنقضى اسعارا اقل للمسلع المصنعة التى تغمرها أسواق الدول النامية والغذاء الذى تكاد تحتكر انتاجه) .

سادساً : هاجم ممثلو كثير من المنظمات غير الحكومية احتكار جهاز اندولة عملية صياغة السياسة السكانية وتحديد الاجراءات اللازمة بصدها وممارستها ، ودعوا الى منح هذه المنظمات دورا أكثر أهمية . وعلى الرغم من البراءة الظاهرة فى هذه الدعوة ، فانها بالغة الخطورة ، لان بعض الدول الاستعمارية والامبريالية التى تعجز عن التأثير فى سياسة الدول الاخرى مباشرة تحاول ذلك عن طريق المنظمات غير الحكومية .

سابعاً : نشطت بعض المنظمات غير الحكومية فى طرح قضايا على جانب كبير من الاهمية لم تزل ما تستحقه من جهد فى مناقشات المؤتمر . ومن هذه القضايا قضية التحرير الحقيقى للمرأة (من موضوع الجنس الى شريك حقيقى) ونجحت المناقشات فى ابراز حقيقة الوضع غير الملائم الذى تعيش فيه المرأة - حتى فى معظم الدول المتقدمة - والقيود التى تعترض طريقها نحو مساواة حقيقية فى الحقوق والواجبات وفى صنع

القرار الاجتماعى وتنفيذه • فما زالت معدلات تشغيل المرأة - مثلا - أقل من معدلات تشغيل الرجل ، وما زالت مركزة فى بعض المهن الأقل أهمية ، وما زال العائد منها أقل من العائد للرجل • ومن جهة أخرى أثار ممثلو بعض المنظمات الشبابية مشكلة احتكار البالغين للمواقع القيادية والفرجبية وحرمان الشباب من فرص المشاركة فى صنع قرارات يتحدد بها مستقبلهم ، أى حتى المران على المشاركة فى صنع القرار •

وأثار بعض ممثلى « السكان الاصليين » فى عدد من الدول - وبخاصة كندا وبعض دول أمريكا اللاتينية والدول العنصرية فى أفريقيا - مشكلة وضعهم المتدهور وحرمانهم من أبسط حقوق الإنسان بل واضطهادهم بهدف القضاء عليهم فى النهاية •

وانطوت أسهامات ممثلى المنظمات النسائية والشبابية والسكان الاصليين فى المناقشات على مرارة شديدة من جراء الاوضاع غير الملائمة السائدة فى معظم دول العالم ، وذهبت الى أنه من تبسيط الامور أن يظن أن الوضع يمكن أن يتغير بمجرد قرار سياسى أو تعديلات تشريعية ، وأصررت على أن التغيير يتطلب تغيرات فى الوضع الاقتصادى الاجتماعى فى المجتمع •

ثامنا : ترددت الشكوى من عدم كفاية البيانات السكانية ونقص دقتها • ومن جهة أخرى ، رأى البعض أن هذه المشكلة تهون بالقياس الى عدم توافر تحليلات للبيانات السكانية تعطيلها معنى هو أساس أية خطة عمل فى مجالها ، على أساس أن الدراسات السكانية هى فى جوهرها شىء أكثر من مجرد حصر للسكان وتوزيعهم - حسب اعتبارات معينة - فى جداول بنسب ومعدلات • وانطلاقا من هذا نادى كثيرون بالحاجة الى بذل جهد مضاعف لتحسين أساليب جمع البيانات السكانية وتطوير مناهج تحليلها وتفسيرها •

وهذا سليم ، ولكنه يغفل حقيقة هامة وهى اننا لم نستعمل ما يتوافر لدينا من بيانات وتحليلات سكانية الاستعمال الامثل ، والأصوب هو أن نستعمل نتائج البحوث المتوافرة حتى الان الاستعمال الامثل ، وأن نستمر فى البحث ونرفع دقته وكفاءته • ومن المفيد بل ومن الضرورى - أن نهتم بعملية جمع البيانات وحفظها وتبادلها على مستوى عالمى (وهذا لا يتعارض مع حق الدول أن تحتفظ بسرية بعض بياناتها لبعض الوقت على الأقل) •

ثاسعا : وإيا كان التصور الذى تتبناه الدولة - أية دولة - لطبيعة المشكلة ، أو « المسألة » السكانية ، وإيا كانت الاجراءات التى تتخذها بصدها ، فإنه يلزم العمل على توضيح ملامح الاستراتيجية السكانية

وخطط العمل بحيث تكون دليلا للعمل العام فى هذا المجال يعين أهدافه ويحدد مسار احتياجاته •

ومن أهم عناصر هذه الاستراتيجية - السكانية - فى تصـــوـــر المؤتمر :

١ - رفع المستوى الصحى وبخاصة فى المناطق الريفية وبين الطبقات الفقيرة •

٢ - خفض معدلات الوفيات وبخاصة وفيات الاطفال الرضع •

٣ - توفير وسائل منع الحمل •

٤ - توفير فرص عمالة أفضل وبخاصة بالنسبة للمرأة •

٥ - تخفيض التوازن فى تنمية المناطق المختلفة وقطاعات الاقتصاد بحيث توجد فرص لتوزيع السكان على المكان بشكل يحد من الهجرة الداخلية غير المطلوبة •

خطة العمل العالمية

انتهت المناقشات الرسمية الحادة الصاخبة والمداولات غير الرسمية الهادئة خارج اجتماعات المؤتمر - والتي لعبت دورا هاما فى تحقيق الاتفاق حول نص نهائى لخطة العمل - نقول انتهت المناقشات والمداولات الى وثيقة من أربعة أقسام . الأول خاص بالخلفية ، وفيه إشارة مقزنة للوضع السكانى فى العالم وما ينطوى عليه فى المستقبل ، مع دعوة الى تبني سياسة سكانية تكون جزءا من سياسة شاملة للتنمية والتطوير • والقسم الثانى خاص بالمبادئ والاهداف ، وفيه تأكيد للعلاقة بين السكان والتنمية ولاهمية الاخذ بمبادئ حقوق الانسان • ويتضمن القسم الثالث توصيات محددة لعمل بازاء النمو السكانى . وفيه دعوة الى ضمان الاتساق بين معدلات النمو السكانى ومعدلات التنمية ، والى خفض معدلات الوفيات، والى توفير المعلومات الضرورية والوسائل اللازمة لضبط النسل ، والى موقف واع واهتمام بتوزيع السكان وحركة الهجرة الداخلية وبخاصة بأحوال الريف والحضر ، مشاورات حول حركة الهجرة العالمية • كما يتضمن القسم الثالث إشارة الى العناصر الاساسية لسياسة اجتماعية اقتصادية تمثل السياسة السكانية عنصرا منها • وينتهى بالتأكيد على ضرورة مواصلة البحث والمران فى مجال السكان • أما القسم الرابع - والاخير - فقد اشتمل على عدد من التوصيات حول الطرق التى يمكن بها وضع خطة العمل موضع التنفيذ وحدد دور المنظمات العالمية والاقليمية والحكومات والافراد فيها •

وبالنظر الى الخلافات الواضحة فى المصالح ووجهات النظر . لم يكن من الممكن تقادى النزعة « الدوفيقية » التى غلبت على مداولات المؤتمر . فانه لما لم تستطع أى من وجهات النظر أن تفرض نفسها على المؤتمر ، كان الحل أن يتم التوصل الى صيغة تقبلها جميع الاطراف . ومن هنا كانت التنازلات العديدة التى اضطرت اليها الاطراف المتصارعة والجهود المضنية التى بذلت لحل الخلافات ، وهى الجهود التى استهلكت جانبا كبيرا من طاقات المؤتمرين على حساب المشكلات الاساسية .

وقد انتهزت بعض الوفود والافراد فرصة المؤتمر لعقد صـسـفقات : للحصول على منح أو قروض ، أو ابرام عقود عمل ، أو غير ذلك ، وهى ظاهرة مميزة للمؤتمرات العلمية تستأثر بجانب كبير من الجهد .

ويبقى بعد هذا سؤال هم ، ما مصير ورقة العمل والتوصيات الاخرى التى انتهت بها مناقشات المؤتمر . وكـم من الوقت سيمضى قبل أن تظهر آثارها فى تفكير الاجهزة المعنية والافراد وسلوكهم . فى اعتقادنا أن أهم آثارها ستظهر فى نشاط الامم المتحدة ومنظماتها . اما الدول الافراد فمن غير المتوقع أن تستجيب لها الان بشكل جدى . ومن ثم لم يستبعد البعض أن يتضمن جدول أعمال مؤتمر عالمى للسكان بعد عشر سنوات الموضوعات نفسها التى تكون منها جدول أعمال المؤتمر .

نقطة أخيرة . لقد أريد لجمهورية مصر العربية أن تلعب دورا هاما فى المؤتمر (فقد عقدت فيها احدى ندوات فرعية أربع حضرت للمؤتمر) (ندوة السكان والتنمية ، القاهرة يونيو ١٩٧٣) ومع هذا ركز تمثيل مصر فى المؤتمر على المسئولين الحكوميين على حساب المشتغلين بالبحث والعنـيين حقيقة بالموضوع ولم يكن من بين الاوراق الفنية للمؤتمر شىء هام عن مصر ، والاخطر من هذا ان وسائل الاعلام المصرية لم تكد تشير الى المؤتمر الذى حظى باهتمام واسع فى وسائل الاعلام فى مختلف بلاد العالم .

خاتمة

السؤال الذى يطرح نفسه الان بالحاح شديد هو : هل نجح المؤتمر فى تحقيق أهدافه ؟ ويظل السؤال بغير جواب حتى نتحدد الاهداف التى قصد اليها . وفى تقديرنا يخطئ الذين يتصورون للمؤتمر اهدافا يتفق عليها الجميع فقد قصدت به الدول الرأسمالية المتقدمة الى تعبئة طاقات الدول النامية فى سبيل خفض معدلات زيادة سكانها . واراد رواد حركة تنظيم الاسرة أو تحديد النسل من المؤتمر « بيع » الفكرة لعدد أكبر من المسئولين عن العمل الاجتماعى وترسيخ فكرة امكان العمل مع المتغير الديموجرافى كمدخل لحل مشكلة التخلف . وفى هذا نعتقد أنهم لم يحققوا نجاحا يذكر . فحتى الدول الرائدة فى مجال تنظيم الاسرة خرجت من المؤتمر وهم مقتنعة بأن جهودها ستظل عقيمة الى ان تتضمن كاحد عناصر خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وحرصت الدول النامية - التقدمية منها بصفة خاصة - على طرح تصورهم للوضع السكانى وعلاقته بالوضع الاجتماعى والاقتصادى ، وابرز مسؤولية الدول الاستعمارية والامبريالية عن حالة التخلف التى تكمن وراء المشكلة السكانية والمشاكل الاجتماعية الاخرى . وفى هذا نعتقد انها نجحت تماما ، وأنعمس نجاحها فى الصورة التى خرجت بها خطة العمل بعمد أقرارها .

وبالنسبة للمتخصصين الذين سافروا الى بوخارست وكلهم أمل فى مناقشات رفيعة المستوى ، قدمت أعمال المؤتمر قليلا مما يمكن أن يرضى طموحهم : فانه بالرغم من الحوار الجاد بين الاتجاهات المختلفة ، طفت على المناقشات الارتباطات القومية . ولقد ترتب على هذا « تسطح - فى المناقشات فى بعض الاحيان . وأغفال لبعض المسائل الهامة (فكيف يستساغ الحديث عن حقوق الانسان فى مجال حق الاسرة فى الاختيارين تنظيم النسل واطلاقه فى الوقت الذى تحرم فيه قطاعات كثيرة من السكان حسان الريف والطبقات الدنيا والمرأة والشباب ، من فرص العيش التى تتاح لغيرهم ؟)

المؤتمر الدولي الثامن لعلم الاجتماع « العلم والثورة في المجتمعات المعاصرة »

تورنتو ١٩ — ٢٤ أغسطس سنة ١٩٧٤

السيد يسين *

يمثل هذا المؤتمر أهمية خاصة بالنسبة لسلسلة المؤتمرات الدولية في علم الاجتماع ، ولا ترد هذه الأهمية فقط الى أهمية الموضوعات التي طرحت فيه ولا الى ضخامة عدد علماء الاجتماع الذين أسهموا فيه (حوالى ثلاثة آلاف عالم اجتماع من جميع أنحاء العالم) ولكن الى اللحظة التاريخية التي ينعقد فيها • وتتسم هذه اللحظة أساسا بعدد من السمات أهمها :

١ - بروز الثورة العلمية والتكنولوجية باعتبارها أحد الملامح التي ستكون المعلم البارز للقرن الحادى والعشرين . وبداية ظهور الخلافات الأيديولوجية الحادة حول تقييم آثارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحضارية •

٢ - تبلور مشكلة التناقض بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ويمكن القول أنه بعد عقد التنمية بكل ما دار فيه من صراعات سياسية ودولية وايدىولوجية ، يمكن القول أن حدود التقدم أمام الدول النامية قد بانث معالمها ، وأن أسباب التخلف التي ترد أساسا الى بنية هذه المجتمعات ، بما تتضمنه من نوعية النظم السياسية ، وطرق إدارة المجتمع ، وطبيعة الطبقات الحاكمة ، قد اخذت يلقي عليها الضوء ، أكثر من الأسباب الخارجية التي أسهمت فى التخلف (الاستعمار ، والاستقلال الاقتصادى من قبل الدول الأجنبية) •

■ رئيس وحدة بحوث السلوك الإجرامى بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنايئة • وقد رجهت له الجمعية الدولية لعلم الاجتماع الدعوة لحضور المؤتمر حضره ممثلا للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنايئة وللجمعية المصرية لعلم الاجتماع • الاجتماع

٣ - والسمة الاخيرة ، هى تحديد ارضية الصراع بين علم الاجتماع البورجوازى وعلم الاجتماع الثورى الصاعد . ومن المعروف أن هذا الصراع بدأ تاريخيا منذ اللحظات الاولى التى شهدت ميلاد علم الاجتماع فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . نلك أن التحديد الدقيق لاسباب نشأة علم الاجتماع على يدى أوجست كونت وغيره من المفكرين المحافظين . يمكن أن ترد - اذا طبقنا مناهج وأساليب علم اجتماع المعرفة - الى محاولة الطبقة الحاكمة البورجوازية الاوربية تلافى الخلطة الجسمية التى أصابت بنية المجتمع الاوربى نتيجة للثورة الصناعية وما صاحبها من آثار ، ولعل أهمها بداية ظهور الطبقة العاملة كطبقة اجتماعية مؤثرة ، وبروز التناقض الحتمى بين العمل ورأس المال . أريد لعلم الاجتماع البورجوازى أن يعطى الحلول السلمية للطبقة الحاكمة ، حتى تتلافى الثورة الاجتماعية . فى حين أن علم الاجتماع الثورى - ممثلا أساسا فى التيارات الماركسية والاشتراكية بوجه عام - حاول أن يقدم حلا آخر ، على نقيض الاول ، مفادة أنه لا مناص من اشعال الثورة الشاملة لتحطيم المجتمع الطبقي الرأسمالى وبناء المجتمع الاشتراكى على انقاضه .

غير أن علم الاجتماع الثورى هذا ، قنع فى الواقع فى بداياته بالتحليلات العميقة التى قامت بها الماركسية لتحليل بناء المجتمع الرأسمالى فى القرن التاسع عشر . وحين شهد العالم ظهور أول دولة اشتراكية فى التاريخ وهى الاتحاد السوفييتى . اختنق علم الاجتماع الثورى الصاعد تحت تأثير التفسير الجامد للماركسية ، باعتبارها النظرية العلمية التى حلت المجتمع والتاريخ مرة واحدة وإلى الابد ! .

وقد أدى هذا الوضع الى خفوت صوت علماء الاجتماع الاشتراكيين والى عدم اتاحة الفرصة لهم لتنمية وتطوير الافكار السوسيولوجية الخصبة التى تضمنتها النظرية الماركسية .

غير أن هذا الوضع الذى استمر أجالا من السنين والذى أخلى المسرح لعلم الاجتماع البورجوازى حتى يتضخم خصوصا فى الولايات المتحدة الامريكية ، ويترك بصماته على مفاهيم وممارسة علم الاجتماع

فى عديد من بلاد العالم ، اتيج له أن يتغير تحت تأثير عديد من العوامل المتشابهة ، لحل أهمها ظهور الموجة التحررية الفكرية فى البلاد الاشتراكية التى سمحت لعلم الاجتماع الثورى أن ينمو منذ الخمسينات بصورة بارزة هذا العلم الذى بدأت ملامحه الخاصة تتشكل ، من خلال النقد العميق والتفصيلى الذى وجهه الى علم الاجتماع البورجوازى وممثليه ، وأيضا من خلال تقديمه لمنظريته الخاصة فى علم الاجتماع • غير ان عاملا آخر أسهم فى هذا التطور ، بالإضافة الى تدهور علم الاجتماع البورجوازى نفسه ، وظهور عجزه عن مجابهة المشكلات الاجتماعية الجسيمة فى المجتمعات الغربية ، هو ظهور العالم الثالث كقوة سياسية واقتصادية ، وبروز فشل علم الاجتماع البورجوازى فى فهم طابع هذه المجتمعات وتركيبها • ومن ثم شرع علماء الاجتماع فى هذه البلاد - خصوصا فى امريكا اللاتينية - فى بناء علم اجتماع قومى ، لا يقنع بمجرد توجيه النقد الى علم الاجتماع البورجوازى ، وانما الى بناء قواعد المنهج لعلم الاجتماع الثورى فى نفس الوقت •

فى ضوء هذه الخلفية - التى اسهبتنا قليلا فى عرضها - يمكن فهم ديناميكية الصراع الحاد الذى دار فى جنبات المؤتمر بين ممثلى علم الاجتماع البورجوازى وممثلى علم الاجتماع الثورى •

جدول أعمال المؤتمر

كان الموضوع الرئيسى للمؤتمر ، العلم والثورة فى المجتمعات المعاصرة ، وقد خططت الجمعية لتغطية هذا الموضوع المتعدد الجوانب فى ضوء تقسيم العمل بين صيغ تنظيمية متعددة تكفل عرض كافة الآراء ، وإثارة المناقشات بصور شتى ، وذلك على الوجه التالى :

عقد جلسات عامة تعرض فيها عدد من البحوث بإقيها بعض علماء البارزين الممثلين للتيارات المختلفة ويعقب ذلك مناقشة عامة وقد عقدت ٤ جلسات عامة على الوجه التالى :

الجلسة الأولى : الجوانب الاجتماعية للثورة العلمية والتكنولوجية •

الجلسة الثانية : علماء الاجتماع ملاحظون أم مشاركون ؟

الجلسة الثالثة : التغيرات السكانية والتنمية الاجتماعية •

الجلسة الرابعة : العدالة كموضوع سوسيولوجى : المشكلات النظرية والامبيريقية •

وقد عقدت أربعة عشر جماعة من جماعات العمل اجتماعاتها فى الموضوعات التالية :

- ١ - العلم والتكنولوجيا والصور الجديدة للتمايز الاجتماعى والتكامل الاجتماعى .
 - ٢ - وظائف انساق القوة وضروب التغير فيها .
 - ٣ - العلم والتكنولوجيا والمهن الجديدة .
 - ٤ - العلم والتكنولوجيا والمشكلات التربوية .
 - ٥ - مسؤولة السياسات العلمية والتكنولوجية .
 - ٦ - العلاقات الاجتماعية ومشكلات الشخصية فى المجتمع التكنولوجى .
 - ٧ - القيادة الصناعية والادارة والتنمية الاقتصادية .
 - ٨ - مسؤولة الشيخوخة .
 - ٩ - مشكلات الشباب .
 - ١٠ - الطبقات الاجتماعية البازغة والمستقرة والهابطة فى العالم .
 - ١١ - علم الاجتماع المقارن للحضارات
 - ١٢ - دور نقابات العمال فى المجتمعات المعاصرة .
 - ١٣ - تغير الادوار المهنية والاسرية للنساء .
 - ١٤ - مشكلات التحديث التكنولوجى فى الاقطار غير الصناعية .
- وقد عقدت حلقت « مائدة مستديرة » فى الموضوعات التالية :
- ١ - هل هناك أزمة فى علم الاجتماع ؟
 - ٢ - تصميم المؤشرات الاجتماعية .
 - ٣ - التكنولوجيات الجديدة وامكانيات التغير فى ظروف العمل الصناعى .
 - ٤ - نحو علم اجتماع للمثقفين .
 - ٥ - نوعية الحياة .
 - ٦ - بروز الهوية القومية والسلالية .
 - ٧ - التوترات النووية ونزع السلاح .
 - ٨ - صعوبات البحوث الدولية فى العلوم الاجتماعية .
 - ٩ - وظائف المدرسة .
- وقد عقدت « لجان البحث » التالية اجتماعاتها :
- ١ - القدرات المسلحة والمجتمع .
 - ٢ - المطامح والحاجات والتنمية .

■ لجان البحث هي الهيئات البحثية التي تتكون داخل اطار الجمعية الدولية حسب الموضوعات المختلفة .

- ٢ - بحوث المجتمع المحلي .
- ٤ - علم اجتماع التربية .
- ٥ - العلاقات السلالية والجنسية والاقليات .
- ٦ - علم اجتماع الاسرة .
- ٧ - علم المستقبل .
- ٨ - تاريخ علم الاجتماع .
- ٩ - العمليات التجديدية فى التغير الاجتماعى .
- ١٠ - علم اجتماع العلاقات الدولية .
- ١١ - علم الاجتماع القانونى .
- ١٢ - الدراسة السوسولوجية لموقت الفراغ .
- ١٣ - المنطق ومناهج البحث فى علم الاجتماع .
- ١٤ - الدراسة السوسولوجية لوسائل الاتصال الجماهيرية .
- ١٥ - علم اجتماع الطب .
- ١٦ - سوسولوجية الهجرة .
- ١٧ - الحركات القومية والامبريالية .
- ١٨ - علم اجتماع التنظيم .
- ١٩ - علم الاجتماع السياسى .
- ٢٠ - سوسولوجية التنمية الاقليمية والحضرية .
- ٢١ - سوسولوجية الفقر .
- ٢٢ - علم اجتماع الطب العقلى .
- ٢٣ - علم الاجتماع الدينى .
- ٢٤ - علم اجتماع العلم .
- ٢٥ - ادوار الجنس فى المجتمع .
- ٢٦ - الايكولوجيا الاجتماعية .
- ٢٧ - الدراسة السوسولوجية للغة .
- ٢٨ - التكنيكات الاجتماعية .
- ٢٩ - علم اجتماع الرياضة .
- ٣٠ - التشريع الاجتماعى .
- ٣١ - علم اجتماع العمل .

وقد عرفت « حقائق المناقشة » التالية :

- ١ - التحايل المقارن لتطور علم الاجتماع كفرع علمى مستقل .
- ٢ - ائستمولوجيا المعرفة السوسولوجية .
- ٣ - الاستقلال والتبعية القومية .

- ٥ - الانحراف والنظرية الاجتماعية .
- ٦ - الضبط الاجتماعي من الدرجة الثالثة .
- ٧ - نظرية التنظيمات وعلم الاجتماع القانوني .
- ٨ - تطبيق منهج تحليل النظم على العدالة الجنائية .

ثانيا : نظرية التنظيمات وفعالية القانون

- ١ - مشكلات القانون والثورة العلمية والتكنولوجية .
- ٢ - القانون الاداري ونظرية التنظيم .
- ٣ - الشرعية والفعالية فى الهيئات الادارية الفيدرالية .
- ٤ - اختيار نماذج تنظيمية بديلة للمحاكم الجنائية .
- ٥ - تأثير علم اجتماع التنظيمات على قانون الشركات فى المانيا الغربية .
- ٦ - الظروف الاجتماعية الفعالية القانونية .

ثالثا : الدراسة المقارنة للانحراف والعنف

رابعا : صنع القرارات القضائية

- ١ - اتجاهات الجمهور تجاه المحكمة العليا فى اليابان .
- ٢ - الاختيار بين النزاع والتحكيم .
- ٣ - ادارة العدالة الجنائية فى ظل نظام شمولي .

ولكى نعطي القارئ فكرة وجيزة عن نوعية المشكلات التى عرضت ونوقشت فى لجنة علم الاجتماع القانوني نقنع بالإشارة الى ثلاثة بحوث رئيسية .

البحث الاول قيمه رادى فوسيليف رئيس قسم علم الاجتماع القانوني بالجمعية البلغارية لعلم الاجتماع وكان موضوعه « بعض مشكلات نظرية علم الاجتماع القانوني » .

وقد أثر فيه الباحث أن يتعرض بصورة مباشرة للمشكلات « التقليدية » التى جابهت علماء الاجتماع القانوني المعاصرين ، الذين واجهوا مشكلة الصياغة الحديثة لهذا العلم . ومن المعروف أن لعلم الاجتماع القانوني

روادا عديدين من أقطاب الفكر الاجتماع مثل مونتسكيو ، والسير هنرى
ممنر مين وغيرهم .

غير ان الاتجاه المعاصر فى علم الاجتماع القانونى يذهب - كما يرى
عالم الاجتماع القانونى الايطالى تريف - الى ان علم الاجتماع القانونى
المعاصر ليس هناك روابط مباشرة تربطه بعلم الاجتماع القانونى القديم ،
ان صح التعبير . وذلك لان هذا العلم فى صيغته المعاصرة يعتمد أساسا على
البحوث الامبيريقية ، ولا يقنع بصياغات نظرية تأملية عن العلاقة بين
القانون والمجتمع (١) .

ومن هنا يحاول الباحث مناقشة المشكلات النظرية والمنهجية
التالية :

- ١ - هل من حق علم الاجتماع القانونى أن يكون علما مستقلا ؟
- ٢ - ما هو موضوع علم الاجتماع القانونى ؟
- ٣ - ما هى مناهجه ؟
- ٤ - ما هى أغراضه ؟
- ٥ - ما هى علاقته بعلم الاجتماع العام من ناحية وبالقانون من ناحية
أخرى ؟

أما البحث الثانى فهو لكلمان كرلسكار الاستاذ بمعهد علم الاجتماع
بالاكاديمية المجرية للعلوم وموضوعه : « الشروط الاجتماعية لفعالية
القانون » .

والحقيقة ان الباحث قد اختار مشكلة محورية من بين المشكلات التى
يعنى بها اشد عناية علم الاجتماع القانونى المعاصر . واذا كان يمكن
التأكيد منذ البداية ، ان بحث هذه المشكلة ليس وليد التطورات الراهنة فى
علم الاجتماع القانونى ، بقدر ما يرتد الى أجيال طويلة ، عرف فيها الفكر
القانونى المشكلة وناقشها تحت عنوان « النصوص القانونية الميتة »
والمقصود بها غير الطبقة ، الا انه يمكن القول ان صياغة المشكلة فى الوقت
الراهن يختلف عن صياغتها فى الماضى . فليس المقصود من عدم فعالية
القاعدة القانونية كونها ان السلطات القائمة على تنفيذ القانون قد هجرت
تطبيقها - لسبب أو لآخر - ولكن المقصود على وجه التحديد ان القاعدة

Cité in : Toumanov, V., Pensée Juridique Bourgeoise Contemporain.
Mosconied : du Progrès, 1974, P. 318.

القانونية الجديدة بالرغم من اطراد تطبيقها عاجزة عن تحقيق الاهداف التي وضعت من اجلها .

وترد أهمية المشكلة فى الوقت الراهن الى ان هناك اتجاها عالميا نحو استخدام القانون باعتباره الاداة الرئيسية لتنظيم الاقتصادى والادارى والاجتماعى ، بحيث أصبح هو الوسيلة المثلى لدى السلطات فى اى مجتمع لتنظيم المجتمع . فإذا أضفنا الى ذلك اعتماد البلاد النامية على القانون اعتمادا رئيسيا لتنظيم عملية انطلاقها فى سبيل التنمية الشاملة بكل أبعادها لادرئنا لماذا تنال هذه المشكلة اهتمام علماء الاجتماع القانونى فى العالم .

وقد وفق كالمار فى عرضه المنهجى المتكامل للمشكلة ، الذى بدأ بتحديد جوانب ثلاثة أساسية يحسن التمييز بينها فيما يتعلق بعدم فعالية القواعد القانونية :

١ - الجانب الاول أشار اليه عائم الاجتماع القانونى الفرنسى المعروف كاربونيه فى دراسة شهيرة له نشرها فى « الحولية السوسولوجية » الفرنسية عام ١٩٥٧ وعنوانها « فعالية القانون وعدم فعاليتها » .

ومقتضى هذا الجانب ، ان عدم فعالية القاعدة القانونية هو الذى يستأثر بالاهتمام العلمى أكثر من موضوع فعاليتها .

وقد اتجه اهتمام الباحثين الى قياس عدم الفعالية فى مجال القواعد الجنائية على وجه الخصوص ، على أساس السهولة النسبية فى قياسها ، والتي تقوم على قياس تكرارات تطبيق القواعد الجنائية .

غير أن عيب هذا الاتجاه - ونعنى التركيز فحسب على عدم فعالية القواعد القانونية - هو أحادية النظرة وعدم شمولها ذلك أن هناك علاقة وثيقة بين فعالية القواعد القانونية وعدم فعاليتها ، وبالتالي فدراسة الجزء لا تغنى فى فهم الكل .

٢ - الجانب الآخر اشار اليه ارتست هيرش وتيودور جيجر ومقتضى هذا الاتجاه ان الفعالية يمكن ان تقاس بتحديد العلاقة بين تكرارات السلوك المطابق للقانون وتكرارات السلوك المخالف له .

وجوهر هذا الرأي اعتبار الفعالية دالة **Function** لاتجاه السلوك . غير ان هذا الاتجاه ، قد ضيق فى نطاقه فى ضوء ما أجرى من بحوث امبيريقية فى علم الاجتماع القانونى ، مما أدى الى المادة صياغة المشكلة على الوجه التالى :

ما هى الظروف والتأثيرات التى فى ظلها يطيع الانسان القانون . وما هى تلك الظروف التى لا يطيع فيها الانسان القانون ؟

وجوهر هذا التعديل فى صياغة المشكلة - فى نظر كرلسكار - هو ان مشكلة الفعالية تصبح بذلك متطابقة مع مشكلة الطاعة الواعية للقانون على اعتبار ان العلاقة العلمية بين القاعدة القانونية والسلوك هى الشرط المبدئى لفعالية القاعدة القانونية .

ولعل جزء من الاهتمام المفرط بمشكلة التعرف على آراء الجماهير ازاء القانون ، يرد الى الاهتمام بمشكلة الطاعة الواعية لقواعد القانون . ولعل مما يدعم هذه العلاقة ازدياد القواعد القانونية التى تتطلب الوعى بضرورة احترامها . وهذا ما يفسر أن أفضل البحوث الامبيريقية فى مجال فعالية القاعدة القانونية ، هى تلك التى هدفت الى الكشف عن المعرفة بالقانون وآراء الجماهير ازاءه .

٣ - الجانب الثالث والاخير هو انه - فى مجال تطبيق القانون - هناك اتجاه يجرى نوعا من المطابقة شبه الكاملة بين القاعدة القانونية وفعاليتها وهذا الاتجاه متأثر - الى حد ما - بمدرسة القانون الاجتماعى فى الولايات المتحدة الامريكية ، التى كانت ترى أن القانون هو ما تطبقه المحاكم . ويخلص كرلسكار فى ذلك الى أن المهم أن فعالية القاعدة القانونية تظهر باعتبارها مشكلة تحقق القانون فى الواقع .

ومشكلة التحقق الواقعى هذه تثير عدة موضوعات تتعلق بالعوامل الذاتية والموضوعية التى تؤثر على عمليات صياغة القاعدة القانونية

ذاتها ، والتي تحمل فى طياتها مصير القاعدة القانونية فيما يتعلق بمعاييرها
از عدم فعاليتها * فإذا كان المشرع - على سبيل المثال - يتبنى نظرة مشوهة
ومحيرة للواقع الاجتماعى ، نتيجة عوامل ستى ايدىولوجية وسياسيه ،
هان القاعدة القانونية يمكن ان تولد ميتة وغير قابله للتطبيق * أكثر من
ذلك ، اذا لم يقدر المشرع الواقع الاجتماعى الموضوعى بصورة دقيقة .
بحيث لا يسبفه ولا يتخف عنه . فان ذلك يمكن ان يؤدى الى عدم فعالية
القاعدة القانونية *

وخلاصة المنهج الذى يدعو له كولسكار ، انه ينبغى النظر الى مشكلة
فعالية القاعدة القانونية من منظور تاريخى من ناحية تربط بين البناء القانونى
وبين البناء الاجتماعى فى تطوره التاريخى ، ووفق منهج تكاملى من ناحية
أخرى . لا يقنع بانتركيز على جزئية واحدة من جزئيات البناء القانونى .
وانما يبسط من آفاقه ليدرس فاعلية النظام القانونى فى شموله *

ونأتى لنبحث الثالث والآخر الذى عرضه مارك جالانتر الاستاذ
بكلية الحقوق بجامعة ولاية نيويورك فى بافالو ، وموضوعه عن
« أنماط النزاعات القانونية فى الولايات المتحدة الأمريكية » وقد تعرض فيه
لنظرة شاملة على أجهزة التقاضى فى مجتمعه ، حكومية كانت ام غير
حكومية وكان هدفه فى البداية دراسة أنماط النزاعات فى القطاع الخاص .
غير أن ندرة البيانات منعت من تنفيذ مشروعه * فتحول ليدرس أنماط
التقاضين أمام الجهات القضائية *

وفرق تفرقة واضحة بين نمطين رئيسيين :

١ - النمط الذى لا يتردد على المحاكم الا عرضا ، وقد أطلق عليه
One-Shotters

٢ - والنمط الذى يتكرر تردده على المحاكم ، وقد أطلق عليه
repeat player

وقام الباحث بعد ذلك بالمقارنة بين الفرص المتاحة أمام كل نمط من
هذين النمطين لكى يستمر فى نزاعه ويحقق أهدافه *

وقد خلص الباحث من دراسته الى سلسلة من الفروض العلمية التى
تحتاج لاثباتها الى القيام بدراسات أخرى أكثر عمقا ودقة *

خاتمة

لعله قد اتضح من العرض السابق مدى تنوع المشكلات التي تعرض
نُها المؤتمر بـالبحث والنقاش والدراسة ، وكذلك تفرع الصيغ التنظيمية التي
استوعبت كل هذه الجهود العلمية المركزة .

والحقيقة أن أبرز الظواهر التي حفل بها هذا المؤتمر هو ، أن عدم
الاجتماع الثورى قد كسب فيه نقاطا متعددة ذلك لانه لأول مرة يثبت قدرته .
ليس على مجرد النقد للصيغ السائدة فى علم الاجتماع الرسمى
المنهارة ، ولكن على البناء أيضا بتقديمه نظريته الخاصة ، ومناهج بحثه
المتميزة . وقدرته على ربط النظرية بالتطبيق ، وصيغه المبتكرة للقضاء
على عزلة العلماء الاجتماعيين وريطهم بحركة الجماهير الواسعة . ان
الاطلاع على أعمال هذا المؤتمر المتنوعة من شأنه أن يسهم بصورة ايجابية
فى اثراء التطور الصاغت لعلم الاجتماع المصرى الذى ما زال حتى الان
يجهد فى بلورة هويته القومية . والذى شرع هو أيضا فى الانتقال من
مرحلة النقد الى مرحلة البناء .

كتب جديدة

الايدولوجية والنهضة القومية : مصر الحديثة

تأليف الدكتور انور عبد الملك

عرض وتحليل

وداد سليمان**

الاطار النظرى الذى تنتمى اليه هذه الدراسة هو اطار علم الاجتماع المقارن للحضارات المختلفة ، ذلك العلم الذى تزداد اهميته فى المرحلة المعاصرة بحيث يبدو وكأنه يفرض نفسه على اهتمام الباحث ، وذلك كلما اتسعت الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية ، وكلما تعمقت المشاكل التى تفصل بينها .

وترمى هذه الدراسة الى هدف تحليلى هولقاء الضوء على دور الايدولوجية فى النهضة القومية المصرية خلال القرن التاسع عشر ، كما ترمى ايضا الى هدف نظرى هو استنتاج بعض الفروض العامة التى قد تساعد على فهم وتفسير الحركات القومية التى يشهدها معظم دول العالم الثالث فى العصر الحديث ، بل والبحث عن الاسباب التى قد تؤدى الى نجاحها أو فشلها .

فالموضوع الاساسى للكتاب هو دور الايدولوجية فى النهضة القومية وقد اتبع الباحث المنهج التاريخى للوصول الى هذا الهدف ، متخذاً من دراسة الحالة أسلوباً له .

ويرى الباحث أن استخدام المنهج التاريخى له شروط لابد أن تتوفر له لى يأتى بنتائج مثمرة من الناحية السوسولوجية . فالفكرة التقليدية التى يكونها الباحثون عن المنهج التاريخى هى أن التاريخ يهتم أساساً بالاحداث السياسية دون سواها من الظواهر . وهذه وجهة نظر ضيقة إذ أن التاريخ يمكن أن يكون التاريخ السياسى أو الاقتصادى أو

* Anouar Abdel-Malek, *Idéologie et Renaissance Nationale*.

L'Egypte Moderne, Anachropos, Paris, 1969.

باحثة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

الاجتماعى أو الايديولوجى لفترة معينة . وتهتم هذه الدراسة بصفة أساسية بتاريخ الايديولوجية خلال فترة معينة ، وذلك دون تجاهل تاريخ الظواهر الاخرى كالظواهر الاقتصادية والسياسية . لما قد تلقى من ضسوء على الظواهر الايديولوجية ولناثرها بها وتأثيرها فيها . اما عن العلاقة بين التاريخ وعلم الاجتماع ، فالسؤال الذى يتبادر الى الذهن هو : كيف يمكن الانتقال من خصوصية الظواهر التاريخية الى العمومية التى يتطلبها علم الاجتماع ؟ ويرى الباحث - اجابة على هذا السؤال - أن تاريخ الظواهر الاجتماعية هو الذى يمد علم الاجتماع بالمادة التى يستنتج منها الفروض بل والنظريات العامة . ولكن لا يمكن للدراسة التاريخية أن تكون مغيدة لعلم الاجتماع الا اذا توافر لها شرطان أساسيان : أولهما أنه يجب ادخال الحوادث التاريخية كعناصر فى اطار سوسيدولوجى واسع يقوم على تحليل التفاعل بين عوامل البناء الاجتماعى التحدى وعوامل البناء الاجتماعى الفوقى . وثانى هذه الشروط أن هذا التحليل ذاته يجب أن يرتبط بالمنهج السوسيدولوجى والتاريخى الذى يعتمد على « الخيال السوسيدولوجى » ذلك الخيال الذى يهدف الى التأويل الدال للواقع الخاص حتى يمكن - انطلاقا منه - استنتاج فروض أكثر عمومية .

أما فيما يتعلق بأسلوب دراسة الحالة المتبع فى هذه الدراسة ف يرى الباحث أن الانتقال من خصوصية حالة معينة الى بعض الفروض العامة لا يتم بسهولة وبأمانة الا اذا كانت تتوافر فى هذه الحالة بعض الظروف التى تجعل منها حالة نموذجية صالحة للاستنتاجات العامة . وفى نظر الباحث أن هناك مجموعة من الظروف التى تجعل من مصر حالة مواتية لهذه الدراسة ، وأهم هذه الظروف أن مصر تتميز بعمق المجال التاريخى وكثافته . والعناصر الأساسية المكونة لهذا العمق التاريخى ولهذه الكثافة هى كالتى : قدم نشأة الوحدة القومية المتناسكة ، وتماسك السكان القومى من حيث التكامل الاجتماعى وما يصحبه من سلطة سياسية على اتخاذ القرار ومن بناء اجتماعى ، والارادة الواضحة أو الضمنية فى استمرارية وجود الوحدة القومية رغم المتغيرات الرسمية والنظامية ، والعلاقات المتبادلة مع دول أخرى والتأثير عليها ، وأخيرا تمثيل مصر الى حد كبير للمجتمعات الاخرى المنتمة لنفس الحضارة ، بل وللمجتمعات

تنتمي الى حضارات مختلفة • فوجود مجموعة هذه الظواهر في مصر هو الذى يجعل منها حالة ممتازة صالحة للدراسة الراهنة •

وقد اختار الباحث الفترة الزمنية التى تمتد من عام ١٨٠٥ حتى عام ١٨٧٩ أى من استيلاء محمد على على الحكم حتى نفى الخديوى اسماعيل ، كجمال زمنى للبحث ، ولكن دون الالتزام الدقيق بهذه الحدود ، وتعديها كلما فرضت عليه الاحداث ذلك • وقد اختار دراسة النهضة القومية المصرية خلال القرن التاسع عشر لما تتميز به هذه النهضة من تناقض يصل الى حده الاقصى ، وهو التناقض بين النجاح الباهر الذى حققته في عهد محمد على والذى جعلها تشبه النهضة التى شهدتها اليابان ، وبين انهيارها السريع الذى جعلها تقترب من الهند او الصين • فكانت النهضة القومية المصرية أول نهضة من نوعها تشهدها الدول الشرقية في العصور الحديثة وتميزت بقوة انطلاق واتساع مجال انجازاتها ودرجتها الممتازة . كما تميزت أيضا باتساع نطاق طموحها وتأثيرها على المجتمعات المجاورة • كل هذه الظروف جعلت من النهضة القومية المصرية نموذجا مشررا وقويا لحركات التقدم والتحديث التى شهدتها الدول غير الاوربية • وكذلك فانهيار هذه الحركة القومية في أواخر القرن يثير الدهشة ويقضى دراسة متعمقة للأسباب التى أدت اليها حتى يمكن تجنبها في المستقبل • وهذا التناقض الحاد بين نجاح الحركة القومية واتساعها ثم انهيارها هو الذى يجعل من هذه الفترة نموذجا ممتازا لدراسة سيكولوجية الذخعات القومية •

وبعد تحديد المنهج والاسلوب والمجال المكانى والزمنى الذى اتبعه الباحث في دراسته ، يمكن الآن التعرض لجوهر الموضوع • ويقضى ذلك ملاحظة (مبدئية) حول تكوين الكتاب وطريقة العرض : فيلاحظ أن الباحث يتجه في عرضه من الخاص الى العام : ف يبدأ بعرض تاريخ مصر خلال الفترة المحددة ، ثم ينتهى باستنتاج بعض المفاهيم الجديدة وبعض الفروض العامة التى قد تساعد على تفسير النهضات القومية في مجتمعات أخرى •

وقبل دراسة النهضة الثقافية في مصر - وهو جوهر اهتمام

البحث - يبدأ الباحث بدراسة التطور الاقتصادى والاجتماعى خلال الفترة المدروسة ، لما قد يكون لهذه العوامل من آثار على التطور الثقافى .

ويرى الباحث ان المشكلة الاساسية التى كانت تواجه النهضة المصرية فى هذه الفترة تتمثل فى التحديات التى كان يثيرها العالم الأوروبى الذى كان يشهد نهضة صناعية وتكنولوجية واسعة . فكيف يمكن مواجهة ذلك العالم الأوروبى المتجه بخطوات سريعة نحو التقدم ، دون أن تفقد مصر توازنها الداخلى ؟ تلك هى المعضلة الاساسية التى كانت تواجه النهضة المصرية وخاصة فى نواحيها الثقافية والايديولوجية . وفى رأى الباحث انه لا يمكن اطلاق مصطلح التكيف الثقافى على النهضة القومية الثقافية فى مصر خلال الفترة المدروسة . لما قد يخفيه هذا المصطلح من علاقات جدلية موجودة خلال هذه الفترة بين الثقافة القومية الاصلية وبين الثقافة الغربية .

ويحاول الباحث أن يوضح الاشكال التى اتخذتها النهضة القومية فى مواجهة هذا الموقف ، سواء كان ذلك على مستوى الحكومة أو على مستوى الفكر أو على مستوى الاحساس والفن .

فيوضح الخطوات التى اتخذتها الحكومة لارساء أسس النهضة الثقافية فى مصر وتدعيم البناء التحتى لهذه النهضة . ومن أهم الاجراءات التى اتخذتها الحكومة فى عهد محمد على من أجل النهوض بالحياة الثقافية المصرية وانفتاحها على العالم الخارجى ولا سيما العالم الأوروبى ، ارسال البعثات العلمية الى أوربا وخاصة الى فرنسا ثم الاستفادة من المبعوثين بعد رجوعهم فى تدعيم حركة الترجمة ، مما اتاح للصفوة المثقفة فى مصر أن تكون على دراية بالمقدمات العلمى الأوروبى . ويلاحظ أن المثقفين التقليديين كانوا يعارضون الى حد ما تغلغل الثقافة الأوربية فى مصر كما يلاحظ أيضا أن اختيار الكتب المترجمة كان يخضع للسلطة الحاكمة وليس لقرار المثقفين القائمين بالترجمة ، ويلاحظ أخيرا أن هذه الكتب المترجمة كانت متداولة بين فئة ضئيلة من المثقفين ، وأن آثارها لم تمس الطبقات الشعبية . ولكن لا يمكن انكار ما كان لهذه الجهود

الكبيرة من آثار على الحياة الثقافية فيما بعد • هذا فيما يتعلق بدور الحكومة في الانفتاح الثقافي على الخارج •

أما فيما يتعلق بدور الحكومة في تدعيم البناء التحتي للنهضة القومية الثقافية فيتمثل في وضع أسس النظام التعليمي الحديث في مصر ، وفي تدعيم حركة الطبع والنشر • كان النظام التعليمي خاضعا الى حد كبير لاحتياجات الدولة وبالأخص احتياجات الجيش الذي كان محمد علي يوليه اهتماما بالغا • غير أن آثار تدعيم النظام التعليمي في مصر خلال هذه الفترة لم تقتصر على مد الجيش بالفنيين الضروريين للنهوض به ، بل امتدت الى النهضة القومية الثقافية بأسرها • ويجب كذلك عدم اغفال ارادة السلطة الحكومية في ذلك الحين في السيطرة على الموقف الثقافي ، رغم تواجد أعداد كبيرة من الخبراء الاجانب • فيبدو إذن أن موقف الحكومة ازاء النظام التعليمي كان يتميز بالرغبة في الاستفادة من الخبرات الاوربية ولكن دون أن يفلت الزمام من أيدي الحكومة • وكان لابد لهذا المجهود المبذول في مجال التعليم الرسمي أن يصحبه مجهود مواز له في مجال الطباعة والنشر • وإذا كان هذا المجهود في بدايته يرجع الى مبادرة السلطة الحاكمة ويضخ لرقابتها الا أن المجال كان مفتوحا أمام الجهود والمبادرات الاهلية التي أسهمت بقدر كبير في حركة الطباعة والنشر •

وبناء على ما سبق يمكن القول أن مصر كانت الدولة الوحيدة في اطار الامبراطورية العثمانية - التي تتمتع بالبناء الاجتماعي التحتي الضروري لامكان ظهور نهضة قومية ثقافية • وكانت مصر في هذه الفترة بمثابة ملجأ للمثقفين العرب الذين كانوا يرون فيها تربة ممتازة لتنمية قدراتهم الفكرية وحياتهم الثقافية •

وإذا كان البناء التحتي للحياة الثقافية يمثل القوالب النظامية التي سوف يندرج فيها الفكر القومي ، او بعبارة أخرى فإذا كانت الظواهر النظامية التي سبق وصفها تمثل الشكل في حين أن الفكر الايديولوجي يمثل المضمون ، فما هو مضمون الافكار التي استوعبها البعثون في الخارج ، وما مضمون الكتب المترجمة ، وما مضمون الصحافة والكتب

المشورة ، ذلك المضمون الذى يمثل تطور الفكر الايديولوجى خلال الفترة المدروسة ؟ ان بعض العوامل التى حددت مضمون الايديولوجية القومية ذو طبيعة خارجية ، والبعض الآخر - وهو الاهم - ذو طبيعة داخلية .

أما العوامل التاريخية التى أثرت على الايديولوجية القومية ، فتمثل بصفة أساسية فى آثار السان سيمونية فى تطور الفكر القومى . وأما العوامل الداخلية فهى منبثقة أساسا الانجازات السياسية التى حققتها الدولة المصرية الحديثة والتى أتاحت ظهور الوعى بالبعد التاريخى لدى المثقفين المصريين ، سواء على مستوى يلداهم أو على مستوى التطورات الأوربية الحديثة ، تلك التطورات التى كانت تمثل التحدى الذى يواجهه المصريون .

والوعى بالبعد التاريخى هو الذى أدى الى نضوج وتمايز بعض المفاهيم كالتمييز مثلا بين مفهوم الأمة ومفهوم الوطن . ومن ناحية أخرى ، فالجهود السياسية التى كانت تبذلها مصر للحصول على استقلالها الذاتى لم تجد سندا لدى الدول الأوربية التى بدأت تخشى تلك النهضة القومية التى ظهرت فى مصر . فاضطر المثقفون المصريون الى أن يبحثوا عن مصدر القوة والشرعية داخل البلد نفسها ، وهو ما أدى الى نشأة الحركة الدستورية فى البلاد والمطالبة بالحياة النيابية .

ويوضح مما سبق أن المشكلة التى كانت تواجه النهضة القومية على المستوى الفكرى هى مشكلة اللحاق بالحياة الحديثة بأسلوب أصيل أو مشكلة التوفيق بين الحداثة والاصالة . وهى مشكلة ما زال يواجهها المثقفون فى العصر الحالى .

وإذا كان موقف الحكومة فى ذلك الحين هو محاولة استيعاب العلوم والافكار التى أدت الى تقدم أوربا ولكن دون فقدان السيطرة على الموقف الداخلى رغم وجود الخبراء الأجانب ، وإذا كان موقف المثقفين والمفكرين هو محاولة اللحاق بالعصر الحديث دون فقدان الاصالة التاريخية ، فما هو موقف الادب والفن أمام التحدى الأوروبى ؟ ان الادب والفن يخاطبان الاحساس وبالتالي يمسان جميع مظاهر الحياة اليومية . ان الذى يلفت النظر هو ثنائية الاتجاهات الادبية والفنية . فهناك الاتجاه الرسمى الذى يتبناه كبار رجال الحكومة والذى يميل الى تقليد الادب والفن الأوروبى دون محاولة تطويعه لى يلائم الظروف المصرية ، أما الاتجاه الثانى فهو اتجاه شعبى غير رسمى يميل الى التعبير الصادق

عن الظروف الصعبة التى يعيشها الشعب المصرى تحت وطأة الاستغلال
الرهيب الذى يتعرض له . فالتعبير عن الشعور بالتجرد من حقوقه هو فى
الوقت نفسه وبطريقة جدلية شعور بالانتماء الاصيل . ولكن اليس هناك
بعض نقاط الالتقاء بين هذين الاتجاهين المختلفين قد تؤدى الى وحدة
الاحساس القومى بدلا من الثنائية ؟ فى رأى المؤلف انه خلال هذه
الفترة لم تظهر نقاط التقاء بين الاتجاهين الا عند حدود الحياة والموت ،
اذ ان احساس جميع المصريين كان وما زال واحدا تقريبا امام تجارب
الموت ، وأن المناسبة الوحيدة تقريبا التى كانت تعتبر نقطة التقاء بين
جميع العناصر القومية التقليدية منها والمستحدثة ، هى مناسية الاحتفال
بعيد شم النسيم تلك المناسبة التى تعتبر نشيدا للحياة .

ولكن ما هو مصير هذه النهضة الثقافية القومية فى مستوياتها
الثلاثة الحكومى والفكرى والادبى ؟ يرى الباحث ان انهيار النهضة
القومية فى مواجهة وردع الاستعمار ليس الا انهيارا ظاهريا فقط ، لان
التعمق الفكرى ما زال يسير فى طريقه خلال الفترة المظلمة التى بدأت
عام ١٨٨٢ ، وذلك رغم كل الجهود التى بذلها كرومر للاحاطة بالنهضة
الثقافية المصرية عن طريق النظام التعليمى الرسمى الذى فرضه على
البلاد . وفى تقدير الباحث ، ان العنصر الاساسى الذى كان ينقص
النهضة القومية فى القرن التاسع عشر لى تكتمل وتصلد امام خطر
الاحتلال ، هو انعدام الرؤية الواضحة لما يجب أن يكون عليه الانسان
المصرى فى الفترة المقبلة ، او بعبارة اخرى عدم وجود فلسفة للثقافة
القومية .

تلك هى بعض الافكار القيمة التى يتضمنها هذا البحث فى اطاره
التحلى ، اما فى اطاره النظرى فهو يحاول الانتقال من خصوصية التجربة
المصرية الى عمومية النظرية السوسولوجية . وهو ينتهى الى تحديد
بعد المفاهيم المستحدثة التى تلائم الواقع المصرى ، بل والواقع فى الدول
النامية الاخرى ، تلك الدول التى ما زالت تحاول استخدام المفاهيم
التي تكونت انطلاقا من التجارب الاوروبية . ويحاول الباحث فى هذا الجزء
ايضا تحليل العوامل التى تحول دون اكتمال الصركات القومية
والعوامل التى تؤدى الى تمايز الايديولوجيات فى النطاق القومى ، فهل

هى العوامل التطبيقية التقليدية التى تنادى بها النظرية الماركسية أم أن هناك عوامل أخرى تؤدى الى تمايز الايديولوجيات ؟ وأخيرا يحاول الباحث التمييز بين عملية التكيف الثقافى وعملية التحديث ، اذ تتميز العملية الاولى باستيراد الخصائص الثقافية للمجتمعات المستخدمة دون محاولة تكاملها مع الخصائص القومية ، فى حين تحاول الثانية اللحاق بالعالم المعاصر انطلاقا من العناصر الايجابية فى الشخصية القومية . ويبدو من هذا العرض لايعاد البحوث النظرية أنها تمثل «احتمالات نظرية» على حد قول الباحث أكثر من تكوينها نظرية متكاملة ومتماسكة . ولما كان البحث فى سوسيولوجية النهضة القومية ما زال فى مراحله الاولى ، فإنه لا يقيس للباحث سوى الوصول الى بعض «الاحتمالات النظرية» .

ويتميز هذا البحث بعمق الفكرة وتكاملها ، بل وبالنظرة الى المستقبل ، فهى نظرة كامنة تتضمن برنامج عمل لكل الذين يريدون النهوض بالمجتمع المصرى . فباستقراء أسباب نجاح النهضة القومية فى عهد محمد على ، ثم انهيارها فى اواخر القرن التاسع عشر ، (بحث) المثقفين على تدعيم العوامل التى تؤدى الى نجاح الحركات القومية وتجنب العوامل التى تؤدى الى فشلها .

وترجع أهمية هذا البحث الى أنه يدرس مرحلة تاريخية من أهم مراحل التاريخ المصرى الحديث ، والى أنه يعتبر اسهاما هاما فى علم اجتماع الحركات القومية وفى الدراسة الاجتماعية لتكوين الايديولوجيات وأخيرا فهو يعتبر اسهاما مهما فى تجريد علم الاجتماع من الاتجاه النظرى المتمركز حول التجارب التى مرت بها الدول الغربية Occiolo centriste- ويعتبر ذلك اسهاما بالغ الأهمية اذ أن علماء الاجتماع المنتمين الى دول العالم الثالث كثيرا ما يشعرون بضيق وعدم ارتياح عند محاولاتهم تطبيق النظريات والمفاهيم السائدة فى الدول المتقدمة سواء الغربية منها أو الشرقية ، ويضطرون اما الى تطبيق هذه النظريات كما هى على الواقع الذى يواجهونه فى بلادهم وهو ما يستلزم أحيانا تشويه الواقع من أجل ادخاله فى القوالب النظرية المتاحة ، واما أنهم يضطرون الى الاكتفاء بدراسات تحليلية جزئية (تتسم) غالبا بالتزعة الاميريكية البحتة التى لا تساعد كثيرا على فهم الواقع سواء فى خصوصيته أو فى عموميته .

نظريات الاجتماع المحافظة وبديلها الراديكالى * دراسة فى النظرية السوسيولوجية

تأليف ديك اتكنسون

عرض وتحليل

أحمد عبد الله زايد**

يشير الموقف الراهن لعلم الاجتماع الكثير من الجدل والمناقشات ، الى درجة أصبح فيها هذا العلم مجالا للنقد واعادة النظر من جانب علماء الاجتماع أنفسهم . ويمكن أن نقسم علماء الاجتماع المعاصرين - اذا لم يكن هذا التقسيم تعسفيا الى ثلاث فئات رئيسية : فئة ما زالت تتمسك بنظريات تعود الى دوركايم وماكس فيبر وماركس ، ويعد بارسونز وزملاؤه من أشهر ممثليها . فئة أخرى تحاول أن تتناول التراث السوسيولوجى بالنقد ، وتضع الظروف والملايسات التى تحيط موقف علم الاجتماع الراهن ، ويعتبر جولدنر Gouldner ونيسبت Nisbet من أشهر ممثليها . أما الفئة الثالثة فانها لا تكتفى بالنقد بل تحاول تقديم بدائل لهذا التراث . وبالرغم من عدم اكتمال هذه البدائل الا انها لا تزال تمثل أكثر المحاولات جديده نحو تحرير علم الاجتماع .

ومؤلف هذا الكتاب - ديك اتكنسون - يعد واحدا من هذه الفئة الاخيرة أنه يؤمن ايمانا راسخا بأهمية المناقشة والنقد فى مجال العلم . فهو يقول فى مطلع كتابه « ان هذه المناقشة توضح لنا العلاقة بين النظرية الاجتماعية والنشاط الانسانى ، كما أنها تمييط اللثام عن الآراء الجامدة فى النظرية السوسيولوجية » .

لا يطمئن المؤلف لتلك الشهرة الواسعة التى يحظى بها علم الاجتماع من جراء ارتباطه بالدولة وخدمته للصناعة . ولا يكتفى بهذا الحد بل يعتبر تلك الشهرة جزء من المازق الذى يمر به علم الاجتماع فى هذا العصر

* Dick Atkinson. Orthodox Consensus and a Radical Alternative. Heinemann Educational Books Ltd, London, 1971.

** معيد علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة

والسبب يجعله مجالا لشكوك عديدة ، ينبع بعضها من علمائه أنفسهم ، وينبع بعضها الآخر من تلك الاعداد المتزايدة من الدارسين المقبلين على العلم والذين يأملون أن يساعدهم على فهم فرضى الحياة الاجتماعية المعاصرة ، وأن يقدم حلا لمشاكلها . غير أنهم ما يلبثون أن يكتشفوا أن هذا العلم لا يزال يتعثر في تحقيق كلا الهدفين . وإلى جانب هذين النوعين من الشك هناك موقف رجل الشارع غير المتخصص ، الذى لا يستطيع أن يتعرف على ذاته من خلال التفسيرات السوسيولوجية ، بل أنه يعتقد أنه اقدر على فهم ذاته من علماء الاجتماع أنفسهم .

من خلال هذه النظرة الى علم الاجتماع يكتب ديك اتكنسون هذا الكتاب . فهذه الازمة التى يمر بها علم الاجتماع ناشئة من عدم قدرة النظريات والمفاهيم السوسيولوجية على تفسير الحياة الاجتماعية المعاصرة . ولذلك فلا بد من البحث عن بديل جديد لهذه النظريات ، بديل قادر على فهم واستيعاب هذه الحياة . ولقد حاول المؤلف أن يقدم في كتابه هذا البديل الذى يراه مناسباً .

ولكى يركز هذا البديل مستندا الى أساس موضوعى فلا بد من عرض النظريات القديمة التى سيحل هذا البديل محلها . ولا غرابة اذا رأيناه يقرر أن هذه النظريات القديمة هى بارسونز وماركس وماكس فيبر . ولذلك فانه يعرض في الجزء الاول من كتابه (يتضمن أربعة فصول) لآراء هؤلاء يكتفى بعرض نظرياتهم فقط ، بل يعرض لبعض من تأثروا بهم . فبعد أن ينتهى من عرض ماركس يتناول آراء هربرت ماركيوز Marcuse الذى يعتبره وريثا لماركس . ان نظريات ماركيوز ما هى الا امتداد لنظريات ماركس ، غير أن ماركيوز قد أولى اهتماما خاصا للظروف المتغيرة في القرن العشرين ، محاولا القضاء الضوء على طبيعة البناء الاجتماعى للمجتمعات الغربية التكنولوجية ، مبينا أن هذه المجتمعات قادرة على احتواء التغير الى ما لا نهاية في نفس الوقت الذى توجد فيه داخلها قوى قادرة على وضع حد لهذا الاحتواء وتقجير الثورة .

كما أنه بعد أن ينتهى من عرض آراء ماكس فيبر يتعرض لآراء جسون

ركس Rex ورف دارندورف Dahrendorf حيث يذهب الى انهم قد تأثروا بنفس القدر بكل من ماكس فيبر وماركس ذلك انهما ساهما في نقد للاتجاه الوظيفي ، وسايرا ماركيز ورايت ميلز في القول بان ادعاء كينجزلي دايفز Davis « أن الوظيفية هي علم الاجتماع » ادعاء ليس له أساس من الصحة . ومن ثم فقد سعى الى التوفيق بين الماركسية ونظريا كن من فيبر وبارسونز . ان كل هذه النظريات التي ناقشها المؤلف في الباب الاول يعتبرها نظريات متزمتة orthodox يطلق عليها « الاجماع الحديث » . Modern Consensus

ولكن لماذا قال انه « اجماع حديث » ؟ يجب المؤلف على هذا السؤال في الفصل الرابع من الباب الاول بعنوان « التقاء المفاهيم والنماذج » . لقد كانت الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ وثورة عام ١٨٤٨ من اهم الظواهر التي أثرت في ماركس وماكس فيبر ودوركايم أيضا ، الى جانب تأثير الثورة الصناعية عليهم . فلقد خلقت كل هذه الاحداث ظروفا اجتماعية متشابهة فسرها كل بطريقة الخاصة . اما بارسونز فقد ربط بين كل هذه الاتجاهات جميعا ، وحاول - أولا وقيل كل شيء - المساهمة في البناء النظري لعلم الاجتماع ، الذي اعتبره علم دراسة الفعل الاجتماعي . وأيما كانت التفسيرات التي قدمها كل هؤلاء العلماء للاحداث التي واجهتهم ، فانهم جميعا قد وجوها بمشكلة رئيسية هي تفسير طبيعية الحياة الاجتماعية . والاختلاف الوحيد بينهم هو الطريقة التي عالج بها كل منهم هذه الحياة الاجتماعية ، ونوع المفاهيم التي استخدمها في معالجته هذه . وينعكس التشابه بينهم في نظرتهم الى الفرد . والفرد في نظرهم غير حر ، محكوم بشبكة من العلاقات الاجتماعية . انه لا يملك أى اختيار في توجيه حياته ، وعليه أما ان يعيش في نظام (كما يذهب فيبر وبارسونز) او في صراع (كما يذهب ماركس) . ان هذين النموذجين - رغم ما بينهما من خلاف - يكشفان عن أوجه شبه عديدة على أساس كليهما ما هو الصورة مجردة عن كيفية ظهور وكيفية سلوك الافراد داخله . ان القضية الاساسية التي تعالجها هذه النماذج هي : الفعل الاجتماعي وعلاقته بالمعنى . وهكذا يخلص المؤلف الى ان نقط الالتقاء في النظرية الميسولوجية هي بالفعل اكثر

مما يتصور بعض الافراد . ان نظرية الصراع لم تفشل في ان تربط فكرة التغير بمشكلة تكامل النسق ، كما ان الوظيفتين لم يتجاهلوا دراسة الصراع والتغير . ولا يرجع هذا التشابه الى طرق التفسير الطوعى التى قدمها بارسونز بقدر ما يرجع الى تشابه افكار ومشاكل العصر الذى كتبوا عنه . لذلك فلا غرابة في ان يطلق على كل هذه النظريات « الاجماع الحديث » .

وفي الجزء الثانى من الكتاب ينتقل المؤلف الى موضوع البديل الذى يقترحه فيحاول في الفصل الاول من هذا الجزء - بعنوان « مشاكل وامكانيات - ان يقدم الاسس التى سيقم عليها بديله . ويسلم بادىء ذى بدء ، أنه بالرغم من ان العلماء السابقين ما زالوا عمالقة ، الا ان الظروف التى قدموها لم تعد لازمة لفهم الاحداث او المجتمع الحالى . ولذلك فانه يرى اننا في أشد الحاجة الى بديل نظرى لتفسير هذه الظروف الجديدة .

ولكى يضع الاسس التى يستند اليها هذا البديل نجده يعود مرة أخرى الى التراث القديم محاولا اخضاع الموضوع الاساسى الذى دار حوله هذا التراث للمناقشة . ان هذا الموضوع الاساسى يهتم بتفسير الفعل الاجتماعى في ضوء المعنى الذى يعطيه الناس يكون موجها دائما نحو تحقيق هدف ما . ويناقش هذا الموضوع وما ارتبط به من مفاهيم مثل مفهوم الفاعل ومفهوم الدور ليس على المستوى النظرى فقط ، بل أيضا على المستوى الامبيرى من خلال بعض اعمال الامبيريين من أمثال جروس Gross وجوفمان Goffman ولانج Lang .

والهدف من ذلك هو توضيح كيف ان الموضوع الاساسى قد استمر أيضا حتى في اعمال الامبيريين الذين لم تخرج معالجتهم او فهمهم لهذا الموضوع الاساسى عن فهم سابقهم . ويعرض المؤلف هنا لهذه المفاهيم لكى ينطلق منها نحو تكوين البديل الذى يريده لانه لا يريد لهذا البديل ان يقوم من فراغ .

والبديل الذى يقننه المؤلف في الفصل الثانى من الجزء الثانى من الكتاب هو بديل للتحليلات القديمة في نظرية الفعل الاجتماعى ، حيث يبدأ المؤلف بالتسليم بحقيقة اساسية هى العلاقة بين الذات والواقع الاجتماعى .

فالواقع لا يظهر امامنا في صورته الاجتماعية الا اذا نظرنا اليه نظرة ذاتية ؟
فهذه النظرة تلغى عملية الفصل بين ما هو اجتماعي وما ليس كذلك . فكل
شيء مهما كان هو اجتماعي من ناحية معينة ، لانه ليس هناك جانب من
المعرفة الانسانية لا يختلط بوجودنا الاجتماعي . هذه حقيقة أساسية يبدأ
بها المؤلف حديثه عن البديل .

من خلال هذه النظرة الذاتية والى الواقع يمكن ان نقسم عناصر
الفعل الاجتماعى الى العناصر الآتية :

- ١ - المنطق الموقفى
- ٢ - الفاعل .
- ٣ - الغايات - القيم
- ٤ - العوامل السيكولوجية .
- ٥ - الاشياء المادية
- ٦ - الآخرون

اذا كانت هذه هى عناصر الفعل الاجتماعى فان المؤلف يركز على
العنصر الاول منها (المنطق الموقفى) ويتخذ مدخلا أساسيا لتحليل الفعل
والتفاعل الاجتماعى ؟ لان هذا المدخل يتغلب على الكثير من المشاكل التى
تثيرها نظرية الدور . فهو يمكن ان يستوعب كل الافعال الاجتماعية الموجودة
فى الواقع الاجتماعى . فهذا الواقع ذاتى فقط من خلال ذات الفرد ومنطقه
عن الموقف الذى يواجهه . ويؤمن المؤلف ايماننا راسخا بأن تحليل الموقف
لا يجب ان يقرم على التجريد ، فنحن لا نستطيع ان نحلل الموقف الاجتماعى
خاصة اذا ما نظرنا اليه من خلال منطق الفاعل - الا بالرجوع الى الواقع
الاجتماعى . ومن ثم نجد انه يقترح كلمة شخص Person لتحل محل كلمة
فاعل Actor لان الكلمة الاولى اكثر واقعية وأبعد عن التجريد .

وهكذا يظهر لنا الواقع فى صورة مختلفة عن التفسيرات القديمة له .
انه واقع يحوى عددا لا نهائيا من المواقف ، وانواعا كثيرة من الناس ،
وهو فى حاجة الى نموذج من لكن يفسره . والنموذج الذى يقدمه
المؤلف هنا قادر على توضيح كيفية تغير الموقف وظهور انساق جديدة
وضروب جديدة من الصراع فضلا عن تحليل مواقف عديدة وجماعات
مختلفة . وهكذا تتقلب مشكلة النظام راسا على عقب وتصبح المشكلة : كيف
يشكل الافراد الظروف التى تحيط بهم وكيف يحافظون عليها او يغيرونها .

ولقد أوضح المؤلف في هذا الفصل العناصر الضرورية لتحليل أى موقف ولكن المراقف كلها تظهر منفصلة • وهنا نجده يحرز شيئاً من التقدم توضيح كيف ترتبط كل هذه المراقف في المجتمعات المختلفة • غير أنه يقرر أننا مازلنا في حاجة الى الكثير من المفاهيم لتحلل الموقف الواحد الى مواقف عديدة • بمعنى اخر نحن في حاجة الى أن نربط التحليل الموقفي بالبناء الاجتماعي وهذا هو موضوع الجزء الاخير من كتابه •

وفي هذا الجزء يحلل المؤلف العلاقة بين الفرد والبناء الاجتماعي محاولاً فهم مفهوم البناء الاجتماعي نفسه ، ومقدماً لبديل جديد ينطلق فيه من نفس فكرته عن التحليل الموقفي • فإذا كان الفرد في هذا التحليل الموقفي فإذا كان الفرد في هذا التحليل الموقفي فرداً يحتوى العالم في ذاته ، فأننا لا نستطيع أن نربط هذا الشخص بأى نوع من البناء • وليس معنى هذا أنه لا يوجد بناء على الاطلاق ، بل معناه أن البناء يمكن أن يأخذ أى صورة ممكنة • أما ما هي هذه الصورة ؟ فتلك مسألة يعتبر البحث الامبيرى كفيلاً بالكشف عنها وتوضيحها • فالبناء الاجتماعي يتحدد من خلال الافراد كما يعيشون حياتهم الخاصة عامة ومستقلة في نفس الوقت • هذا هو المنطق الاساس الذى ينطلق معه المؤلف في فكرته عن البناء الاجتماعي • ومن خلال هذا المنطق نجده يعيد سياغة مفاهيم كثيرة مثل مفاهيم : الطبقة والصراع ، والتغير ، والضبط الاجتماعي •

ان المشكلات السوسيولوجية المعاصرة لا تدور حول مفهوم العقلانية Rationality أو النظام Order أو الصراع . ولكنها مشكلات تتعلق بمواجهة الآخرين • ومن ثم فإن الافراد لا يشكلون أنساقاً ثابتة بل يشكلون أنساقاً مرنة • ومن الجدير بالذكر أن المؤلف يفضل استعمال هذا المصطلح الاخير ليعبر عن النسق بدلاً من كلمة Kaleidoscope انه يقول :

« ان الحياة الاجتماعية المعاصرة يمكن أن تفهم على انها مجموعة متميزة من الالوان والاشكال الجمالية ، فافعال الافراد والجماعات تخلق من الحياة قطعة فنية ، ونحن لا نقدم هذا البديل لننذكر عناصر الفعل الاجتماعي ، ولكن لنحاول أن نشكل ونلون مستقبل حياتنا بصورة أكثر حيوية » •

رسائل جامعية

العمر وعلاقته بالإبداع لدى الراشدين *

محيى الدين أحمد حسين **

موضوع هذه الدراسة هو « العمر وعلاقته بالإبداع لدى الراشدين » وقد اختير هذا الموضوع موضعاً للدراسة الحالية لمبنيين أساسيين :
(١) الندرة التي عولج بها هذا الموضوع دون الموضوعات الأخرى ،
سواء تلك التي تتدرج في إطار دراسات العمر أو في إطار دراسات الإبداع .

(٢) التضارب الذي حملته نتائج البحوث القليلة التي تناولت الموضوع عينه بالدراسة ، فبينما تكشف بعض هذه البحوث عن حدوث قمة مبكرة للإبداع يتلوها انخفاض مستمر بعد ذلك (e.g. Lehman, 1953; Rossman, 1935 & Bjorkston, 1946) يكشف بعضها الآخر عن استمرار هذا الأداء بصورة ثابتة حتى فترة متأخرة من العمر (e.g. Adams, 1946 & Clauge, 1961)

وحيث أن أحد الأسباب التي روى احتمال تفسيرها لهذا التعارض هو أن هذه البحوث قد اعتمدت على الانتاج الإبداعي كمحك أساسي للقدرات الإبداعية ، وما يتضمنه ذلك من مشكلات تختص باختلاف المجالات موضع الدراسة ، بالإضافة إلى ما تعكسه القدرة على الانتاج في معظم الأحيان من تأثير لبعض العوامل الخارجية ، بيئية واجتماعية وحضارية فقد تحددت استراتيجيات هذه الدراسة في دراسة الموضوع محل الاهتمام من خلال الاعتماد على مؤشر الاختبارات السيكلوجية .

وشروعاً في هذا أمكن الوقوف من خلال ما أبدعته نتائج بعض البحوث على أهمية عامل الدافعية كعامل يمكن أن يؤثر على طبيعة العلاقة بين المتغيرين موضوع الدراسة . فقد كشف بلز على سبيل (Pelz, 1957, 1964)

* ملخص لرسالة ماجستير في علم النفس . اشراف الاستاذ الدكتور مصطفى سويف ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٤ .

** مساعد مدرس ، قسم الإدارة ، الجامعة الأمريكية .

عن قدرة هذا العامل ليس فقط على اظهار انجاز مبكر للعلماء بل وتمكين المبدعين أيضا من تحقيق انجازات بارزة في السنوات المتأخرة رغم التدهور الذى يطرأ على قدرات هؤلاء بتقدم العمر ، الامر الذى حدا بتضمين هذا العامل فى الدراسة الحالية .

وتمثلا لهذه الحدود فقد تحدد هدفان أساسيان حاولت هذه الدراسة النهوض بها :

١) بحث علاقة كل قدرة من القدرات الإبداعية : الإصالة ، المرونة ، الحساسية للمشكلات ، الاحتفاظ بالاتجاه ، علوة على عامل الدافعية ، بعامل العمر ، بالإضافة الى الوقوف على مدى التفاعل بين عاملى العمر والدافعية من حيث تأثيره على اتجاه علاقة العمر بالإبداع .
ومن ثم فقد صيغت الفروض الصفرية التالية التى ينتظمها هذا الهدف .
أ) ليس هناك علاقة بين العمر والإبداع .

ب) ليس هناك علاقة بين العمر والدافعية .

ج) ليس هناك تفاعل بين عاملى العمر والدافعية من حيث إمكانية التأثير على اتجاه العمر .

٢ - تحديد شكل البناء العاملى للقدرات الإبداعية فى كل فترة من الفترات العمرية موضع الدراسة وقد نيط الهدف تحقيق التالى :

أ) الوقوف على مدى صحة ما أثاره جاريت من افتراض مفاده انه اعتبارا من سنوات المراهقة وحتى أواسط العمر يكون هناك تمايز متزايد لقدرات الافراد ، حيث تبدأ هذه القدرات بعد ذلك فى التمرکز .

ب) الوقوف على مدى إمكانية استخلاص عوامل الإبداع التى أمكن التحقق من انتظامها فى مجال التفكير الإبداعى من خلال البحوث السابقة ، فى نطاق فئات عمرية متقدمة .

المنهج المستخدم

استخدام فى البحث الحالى المنهج العرضى Cross-sectional method

كاملوب للدراسة ، فقد مثلت عينة الدراسة مجموعة من الافراد يتراوح مداها العمري ما بين سن العشرين و سن الستين ينتظمون في أربع فئات عمرية ٠ وقد تراوح المدى العمري للفئة الاولى فيما بين سن العشرين الى اقل من الثلاثين و للثانية فيما بين الثلاثين الى اقل من الاربعين ، وللثالثة فيما بين الاربعين الى اقل من الخمسين ، وللرابعة فيما بين الخمسين الى سن الستين ٠

العينة

اشتملت عينة الدراسة على مجموعة من ٤٤٤ فردا من الذكور الجامعيين من العاملين في الحكومة والقطاع العام بالاضافة الى بعض طلاب الليسانس والدبلومات العليا من اقسام كلية الآداب – جامعة القاهرة باستثناء قسم علم النفس ، فانتمت لهم الفئات العمرية الاربع السالفة الذكر ، وقد كان عدد افراد كل فئة ، ومتوسط مداها العمري على التوالي كالتالي :
 الاولى (ن = ١٤٠ ، م = ٢٤ر٨٢ + ٢ر٣٢) ، الثانية (ن = ١٠١ ، م = ٢٢ر٧٤ + ٢ر٠٧) ، (ن = ١٠٣ ، م = ٤٢ر٣٧ + ٢ر٢٨) ، الرابعة (ن = ١٠٠ ، م = ٥٢ر٣١ + ٢ر٨١) ٠

الادوات المستخدمة

تضمنت بطارية الدراسة نوعين من الاختبارات السيكولوجية :

١ – اختبارات تقيس القدرات الابداعية ، فقد تم استخدام اثني عشر اختبارا من بطارية جيلفورد لقياس أربع قدرات هي : الاصالة والطلاقة ، والمرونة والحساسية للمشكلات ، بالاضافة الى ثلاثة اختبارات لقياس القدرة على الاحتفاظ بالاتجاه (من تأليف : د ٠ سويف ، وصفوت فرج) ٠

٢ – اختبارات تقيس الدافعية في شكلها العام وهي عبارة عن ثلاثة اختبارات : اختبار الدافعية الى الانجاز للسنن ، واختبار مستوى النشاط العام لجيلفورد ، واختبار شدة الدفع لبرنجلمان ٠

وقد كشف حساب معاملات الثبات لهذه الاختبارات عن صورة امكن معها التقدم باطمئنان الى تجرية الدراسة ٠

العمليات الاحصائية

لقد اشتمل أسلوب تحليل البيانات الخاصة بهذه الدراسة على الآتى :

١ - حساب المتوسط الحسابى والانحراف العيارى لاداء كل مجموعة عمرية على كل اختبار من اختبارات القدرات الابداعية واختبارات الدافعية ، مع حساب الفروق بين متوسطات اداء هذه المجموعات ، وقد نيط بهذه الخطوة الاحصائية التحقق من صحة الفرض الصفرى الاول والثانى .

٢ - أجرى تحليل التباين نو البعدين على درجات العينة على كل اختبار من اختبارات الابداع مع درجاتها على كل اختبار من اختبارات الدافعية ، وقد مكن هذا من تحديد درجة كل مجموعة عمرية على كل اختبار من اختبارات الابداع فى اطار ثلاثة مستويات مختلفة من الدافعية : المرتفع والمتوسط والمنخفض .

٣ - تلا ذلك حساب الفروق بين متوسطات الخلايا المثلثة لاتجاه العمر فى كل مصفوفة من مصفوفات تحليل التبيان الخمس والاربعين ، وقد حملت هذه الخطوة الاحصائية الحالية والسابقة هدفا مفادة التحقيق من صحة الفرض الصفرى الثالث .

٤ - تم حساب معاملات الارتباط بين اختبارات الابداع والدافعية فى كل فئة عمرية حتى يمكن القاء الضوء على حجم العلاقة بين هذين النوعين من الاختبارات فى كل فئة عمرية على حدة .

٥ - تم حساب معاملات الارتباط بين اختبارات الابداع وبعضها البعض فى كل فئة عمرية كخطوة اولى حيال اجراء التحليل العاملى ٦ - أجرى التحليل العاملى بطريقة المكونات الرئيسية لهوتلنج على اختبارات الابداع فى كل مجموعة عمرية حتى يمكن الوقوف على عدد العوامل التى يمكن استخلاصها - لكل مجموعة من هذه المجموعات ، بالإضافة الى تحديد شكل وطبيعة هذه العوامل .

٧ - أجرى بعد ذلك التنوير المتعامد للمحاور بطريقة الفاريمكس لكايرز على العوامل المستخلصة لكل مجموعة عمرية حتى يمكن الوصول

بمصفوفات العوامل الى اقرب الحلول للبناء البسيط ، ومن ثم الوصول الى صورة اكثر انتظاما ومطاوعة للتفسير من خلال الاطار السيكلوجى .

٨ - ثم تلخصت الخطوة الاخيرة من تحليل البيانات في المقارنة بين الابنية العالمية الخاصة بالمجموعات العمرية الاربعة حتى يمكن لقاء الضوء على مدى اتساق هذه الابنية في الاعمار المختلفة .

نتائج الدراسة ومناقشتها

لقد مكنت الخطوات الاحصائية المسالفة من تحقيق الهدفين اللذين نهضت بهما هذه الدراسة .

ففيما يتعلق بالهدف الاول فقد أمكن الوقوف على عدد من النتائج أمكن من خلالها التحقق من وجود اتجاه واضح محدد لطبيعة الاداء على اختبارات الابداع في اطار العمر يتمثل في صورة علاقة سلبية . ومن ثم بدت شرعية رفض الفرض الصفرى الاول .

نفس الشيء أمكن الوقوف عليه بالنسبة لاداء على اختبارات الدافعية ، وان لم يأخذ اتجاه العمر في هذا السياق صورة واضحة ملموسة كالاتجاه السابق ، الامر الذى استتبع بالتالى ضرورة رفض الفرض الصفرى الثانى .

وفيما يتعلق بوجود نوع من التفاعل بين العمر والدافعية يمكن أن يؤثر على اتجاه علاقة العمر بالقدرات الابداعية ، فان النتائج لم تستطع أن تقدم الدليل على هذا ، ومن ثم فقد أمكن قبول الفرض الصفرى الثالث .

اما فيما يختص بالهدف الثانى والمتعلق بالبناء العالمى في الفترات العمرية المختلفة وما ينطوى عليه من هدفين فرعيين فقد كشفت النتائج عن التالى :

١ - عدم التحقق من صحة فرض جاريت الذى يشير الى امكانية تركز القدرات الابداعية بتقدم العمر حيث لم تكشف النتائج عن وجود فروق بين شكل الابنية العالمية في المراحل العمرية المختلفة التى شملتها هذه الدراسة بالبحث .

٢ - اتساق نتائج هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة من حيث عدد العوامل التي يمكن استخلاصها من مجال التفكير الابداعي .

وانتهاء من هذه تمثلت الخطوة الاخيرة في مناقشة النتائج المشار اليها في ضوء منظورين :

- ١ - مدى اتساق هذه النتائج مع ما كشفت عنه البحوث السابقة .
- ٢ - المدى الذي به أمكن لنتائج البحوث السابقة ان تلقى الضوء على امكانية تناول النتائج الحالية بالتفسير .

وقد امكن في ثنايا هذه الخطوة الاخيرة اثارة عديد من الفروض التي اوصى باهمية تناولها بالدراسة في بحوث تالية .

العوامل الاجتماعية النفسية المؤثرة

في الخصوبة *

دكتورة نادية حليم **

ترجع أهمية البحث في هذا الموضوع الى النمو السريع والمستمر في سكان جمهورية مصر العربية ، مع ما يترتب عليه من مشاكل وما يستلزمه من حلول عملية عاجلة .

ويرجع هذا النمو السكاني الى ثبات معدل المواليد على مستوى مرتفع منذ بداية القرن الحالي ، والانتفاض التدريجي في معدل الوفيات مما يؤدي الى زيادة مستمرة وكبيرة سنة بعد أخرى . ففي فترة الثلاثينيات حققت الزيادة السنوية في السكان ٢٦٤,٠٠٠ نسمة وارتفع هذا الرقم الى ٤٦٥,٠٠٠ نسمة سنوياً فيما بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٧٠ .

ويكاد يكون تركيب السكان حسب فئات السن أهم العوامل الديموجرافية في دلالتها على قوة السكان الانتاجية . كما يؤثر هذا التكوين على خطط العمل والخدمات الاجتماعية والاقتصادية . ويتميز البناء العمرى للسكان في مصر بارتفاع معدل الاعالة . فيكون صغار السن ما يقرب من نصف السكان ، بينما يتركز ٥٠٪ منهم ما بين ١٥ - ٥٠ سنة أى في سن العمل والانتاج للسكان عامة ، وسن الانجاب للمرأة بصفة خاصة .

هذه النسب تضع مصر في مجموعة الدول النامية من حيث نمو السكان ، ولكنها في الوقت نفسه تضع عبئاً ثقيلاً متزايداً على القطاع العامل من السكان . فحوالي ثلث السكان سنهم أقل من ثلاثين سنة . وإذا اعتبر الأشخاص في سن العمل ما بين ١٥ و ٦٤ سنة ، فإن نسبتهم تصل الى حوالي ٥٧٪ من عدد السكان . بينما هي ٦٩٪ في السويد و ٦٧٪ في

* ملخص لرسالة دكتوراه في علم الاجتماع ، اشراف الاستاذ الدكتور حسن الساعى ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٤ .

** خيرة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

كل من فرنسا والولايات المتحدة • والأشخاص الذين هم في سن العمل لا يعملون جميعا بالفعل • إذ أن نسبة كبيرة من النساء لا تعمل ، ويقع نصف اناث مصر تقريبا في سن الانجاب • فإذا أضيف الى هذا الانخفاض معدلات وفيات الاناث في سن الانجاب يتضح أن شعب مصر من أكثر الشعوب انجاباً في العالم • كما أن معدل التعويض العام لكل امرأة في مصر هو ثلاثة اناث في المتوسط تعيش منهم اثنتان تحملان رسالة النوع للجيل الجديد ، وهي نسبة تعويض مرتفعة •

ومن الواضح أنه لو كانت الموارد الاقتصادية المتاحة في توسع مناظر للنمو المطرد في عدد السكان لما كانت هناك مشكلة ، الا أن الظروف القائمة ليست كذلك • فالزيادة في الموارد لا تسير بنفس سرعة الزيادة السكانية بل هي تلهث وراءها لا تكاد تلاحقها • ويتربط على هذه الزيادة السكانية السريعة آثار معوقة لاهداف خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالجمهورية • فمن أهم مقومات المعيشة المكان الذي يعيش عليه السكان وهو الكثافة السكانية •

ومنذ بداية القرن الحالي حتى الآن تطورت الكثافة من ٢٧٥ نسمة في الكيلو متر المربع عام ١٨٩٧ الى ٩٢٦ نسمة في الكيلومتر المربع عام ١٩٧٠ وترتفع الكثافة في المدن الكبرى فتصل الى ٧٠٠٠ نسمة في الكيلو متر المربع في مدينة الاسكندرية وحوالي ٢٣٠٠٠ نسمة في الكيلو متر المربع في مدينة القاهرة • فإذا تحولنا الى نصيب الفرد من الارض المزروعة بالفدان نوجدنا أنه في عام ١٩٢٧ كان يقسم الفدان ثلاثة افراد ، أصبح كل خمسة افراد يقتسمونه عام ١٩٦٦ • فالارض المزروعة ثابتة أو تكاد بينما تضاعف عدد السكان • وبتقدير قيمة ما يخص الفرد من الدخل القومي نجد أنها قد ارتفعت من ٥٠ جنيها عام ١٩٥٩ الى ٧٣ جنيها عام ١٩٦٨/٦٩ وكذلك ارتفع نصيب الفرد من الاجور سنويا من حوالي ٩٢ جنيها عام ١٩٥٩/٦٠ الى ١٣٧ جنيها عام ١٩٦٨/٦٩ • وبرغم هذه الزيادة في حصة الفرد من الدخل القومي والاجور الا أن التطور الكبير في نفقات المعيشة وارتفاعها المستمر في العشر سنوات الاخيرة أدى الى المحافظة على أن لم يكن انخفاض

الحالة الاجتماعية للفرد عما كانت عليه عام ١٩٦٠ • وقصارى ما يمكن ان يقال الآن هو ان كل الجهود الاقتصادية والحضارية التى بذلت خلال نصف القرن الاخير ، قد نجحت بالكاد فى المحافظة على مستوى متوسط الدخل • واذا استمرت الزيادة السكانية على ما هى عليه فلا بد من استمرار هذا الانخفاض •

ولا شك ان العوامل الديموجرافية من مواليد ووفيات وفئات السن وتكوين السكان من حيث الجنس هى عوامل متغيرة تتأثر بعدد كبير من العوامل المتغيرة الاخرى ، كما يؤثر بعضها فى البعض الآخر • وقد أجريت لتعدد من البحوث والدراسات العالمية والمحلية حول العوامل المؤثرة على الخصوبة من جوانبها الاجتماعية والنفسية والنفسية الاجتماعية • ولم تحظ البحوث النفسية والاجتماعية النفسية باهتمام كبير من الباحثين فى جمهورية مصر العربية بل يمكن القول بانها مهمة من جانب الباحثين فى موضوع الخصوبة •

واذا سلمنا بالتأثير المتبادل للفرد والمجتمع ، فان سلوك الفرد ينبعث من قيم الثقافة التى ينشأ فى ظلها ، وهو بالتالى مؤثر عليها ، فاذا ما تعارض سلوك الافراد مع هدف قرمى هام ، فالطريق الى احداث أى تغير هو فى فهم العوامل التى تحكم هذا السلوك • ولكل سكان من البشر مواطنهم وميزولهم وارتباطاتهم بالماضى وآمالهم فى المستقبل ، لهم تقاليدهم ولهم اطماعهم وآمالهم • هذه الجوانب التى تختلف من مكان الى آخر ومن قطر الى آخر ، بل وتختلف من مجموعة سكانية أو طبقة أو طائفة الى أخرى داخل سكان القطر الواحد • ومن ثم كان لابد من اسقاط هذه العوامل والضوابط السكانية على محتواها الاجتماعى للسكان ، وعلى البيئة التى يعيش عليها السكان ويتأثرون بها وتؤثر فيها • ودراسة الظروف الثقافية والبيئية هامة للوقوف على الظروف التى أدت الى تكوين مجموعة الصفات الخلقية والخصائص النفسية أو القيم الاجتماعية التى تؤثر فى الفرد منذ ولادته وتصبح لا شعوريا العلاقة التى تربط سلوكه بأسلوب الحياة فى الوسط الذى ولد فيه • ومن هنا كانت أهمية دراسة عاملى التسلط والمحافظة •

فالتسلط بما يحمله من معانى السلطة والتحكم فى الآخرين والصكم عليهم ، تحذا الاحساس بالتميز والتفوق يحدد لنا من بيده سلطة اتخاذ القرارات فى الاسرة بين الزوجين وتأثير ذلك على اتخاذ قرار حجم الاسرة وهو من اخطر ما تتخذه الاسرة من قرارات •

أما عامل المحافظة فان اختياره مبنى على الحداثة النسبية التى تتعلق بموضوع الانجاب وحجم الاسرة وتغير قيمة المرأة وقيمة الطفل • فالعادات التقليدية تنحو دائما نحو المحافظة أكثر مما تنحو نحو التجديد ، ولذا تجعلها طبيعتها المحافظة تقاوم التغيير حيث انها تمس عواطف الناس ومشاعرهم ومعتقداتهم •

ويساعد وجود مجموعة من العوامل الاجتماعية على التحرر ، وبدرجات متفاوتة ، من آثار القديم من العادات والتقاليد • اهتم هذا البحث بدراسة أربعة منها وهى مستوى التعليم - المستوى الاجتماعى الاقتصادى ، والمنشأ الاصلى ، ثم المهنة

ولن يتسنى تغيير سلوك الفرد واتجاهاته الا بتغيير مصدر صفاته الخلقية وقيمه الاجتماعية ، أى تغيير ثقافته وظروف حياته الاجتماعية والاقتصادية ، ذلك التغيير الذى يتيح لغالبية افراد المجتمع فرص التحرر الفكرى والتخلص بسهولة من القيم والعادات التى لم تعد تساير حاجة العصر ومتطلبات المجتمع • ومن هنا كان الاهتمام بتفسير كل ما وصل اليه البحث من نتائج فى ضوء ثقافة المجتمع وظروفه الاجتماعية والاقتصادية فلم يعد من المتصور البحث فى مسائل السكان بمعزل عن الخطة العامة للتمتية فى المجتمع •

بهذا التصور السابق تحددت أهداف البحث فى اختبار صحة الفروض الستة التالية :

- ١ - أن هناك علاقة بين درجة المحافظة والتقدمية والخصوبة •
- ٢ - أن هناك علاقة بين السيطرة والخصوبة •
- ٣ - أن هناك علاقة بين مستوى التعليم والخصوبة •

٤ - أن هناك علاقة بين المستوى الاجتماعى الاقتصادى والخصوبة .

٥ - أن هناك علاقة بين المهنة والخصوبة .

٦ - أن هناك علاقة بين المنشأ الاصلى والخصوبة .

تضمن تقرير البحث بابين يشتملان على ثمانية فصول . يشتمل الباب الاول على دراسة نظرية عن الخصوبة وعلاقتها بالنمو السكانى والسياسات السكانى ، وتتوزع مادة هذا الباب على خمسة فصول :

الفصل الاول يتناول المفاهيم : مفهوم الخصوبة ومقاييسها ، ثم العوامل التى اثرت فى الخصوبة فى بعض الدول المتقدمة .

الفصل الثانى : ويتناول العوامل المؤثرة فى الخصوبة كما تناولتها نظريات السكان .

ثم الفصل الثالث : وخصص لعرض العوامل المؤثرة فى الخصوبة كما تناولتها الدراسات والبحوث السابقة التى ساهمت فى تحديد فروض هذا البحث .

ويرضح **الفصل الرابع** العلاقة بين الخصوبة والنمو السكانى .

ويتناول **الفصل الخامس** الخصوبة والسياسات السكانى .

وينفرد **الباب الثانى** بعرض العمل الميدانى الذى يتناول العوامل المؤثرة فى الخصوبة فى ميت عقبة محافظة الجيزة مشتملا على ثلاثة فصول .

الفصل السادس ويتناول خطة العمل الميدانى .

ويشتمل **الفصل السابع** على التحليل الاحصائى وعرض البيانات .

ويتضمن **الفصل الثامن** والاخير الاستنتاجات والاقتراحات

- استخدم فى جميع خطوات هذه الدراسة المنهج التجريبي وعولجت البيانات الناتجة عنه بالأسلوب الاحصائى سواء عند اختيار العينة او عند تصميم أدوات البحث أو عند اختبار مدى صدقها وثباتها أو عند معالجة البيانات .

... طبق البحث على عينة من أسر منطقة ميت عقبة ٠ (جزيرة ميت عقبة وعزبة ميت عقبة) وهي تقع على مساحة قدرها ٨٠٠ فدان يسكنها حوالى ٨٠ ألف نسمة ، تضم ميت عقبة والجزيرة ومدينة المهندسين ومدينة الاطباء والصحفيين والمعلمين ٠

... وعن طريق جهاز السجل المدني ، وبالإطلاع على استمارات البطاقات العائلية أمكن عمل مسح لاسر المنطقة التى تنطبق عليها شروط العينة وهى :

ان تكون من الاسر التى مضى على زواجها ١٥ عاما فأكثر ، وان تكون من الاسر التى لا زالت على علاقة زواجية مستمرة ٠ ومن مجموع هذه الاسر تم عشوائيا اختيار ٢٠٠ أسرة هم عينة هذا البحث ٠

طبقت اموات جمع البيانات على كل من الزوج والزوجة ٠ وبذا يكون مجموع من طبق عليهم البحث ٤٠٠ فرد ٠ ومن داخل هذه العينة اختيرت عينة أخرى قوامها ٢٥ أسرة من أكثر أسر العينة انجابا ، و ٢٥ أسرة من أقلها انجابا وطبق على هاتين المجموعتين الاخيرتين اختبارى المحافظة والتقدمية ثم السيطرة ٠

اعتمد فى جمع مادة هذا البحث على استبيان كما تم تصميم اختبارين للتعرف على درجة كل فرد بالنسبة للمحافظة والتقدمية ثم درجة السيطرة ملئت بياناتها أيضا عن طريق المقابلة الشخصية ٠

وقد انتهى التحليل الاحصائى للمادة المجموعة الى النتائج التالية :
ما زال الاتجاه نحو الزواج المبكر من الامور السائدة بل والمرغوبة فى مجتمع هذا البحث ٠ كما ان اختيار الوالدين لزوج الابنة من الانماط الشائعة بين أسر عينة هذا البحث غير ان معاشية أسر عينة هذا البحث لسكان الحضر أدت الى أحداث بعض التغيرات التى بدأت تأخذ طريقها ببطء شديد الى نمط المعيشة الاسرية كتفضيل المعيشة المستقلة ، وبدائيات تفكك العلاقات القرابية الوثيقة ٠

وتؤكد نتائج البحث ارتباط معنى الزواج بالانجاب وفى اقل زمن

ممکن مع استمرار التأكيد على أهمية الابناء الذكور ، والقاء مسئولية عدم الانجاب على الزوجة في كل الاحوال .

وبالنسبة للاتجاه نحو تنظيم النسل ، فقد اوضحت النتائج ان للرجال موقفا سلبيا ازاء استخدام وسائل تنظيم النسل . فهي مسئولية الزوجة فقط . وبرغم المعرفة الواسعة بين أسر عينة البحث عن وسائل تنظيم النسل ، الا ان نسبة عدم الاستخدام كبيرة بسبب انتهاء الانجاب في بعض الحالات ، والمتاعب الصحية المترتبة على الاستخدام في حالات اخرى ثم اعتبار تحديد النسل حرام . وهناك تعارض واضح بين الحجم المناسب للأسرة والحجم الفعلي لها ، مما يوضح الصراع القائم بين الموروث من الافكار والساند منها حاليا كما ارتبطت الاسر الكبيرة الحجم بالعزلة النفسية والانغلاق وانتشار المعتقدات التي تدور حول قيمة الانجاب وكثرة عدد ابناء الفقراء وكذا الاعتقاد في الكثير من الغيبيات كالחסد ، والسحر ، والاتجاه في مواجهة المشاكل الى القوى الغيبية والاستعانة في سبيل حلها بوسائل غير انسانية .

بالنسبة للفروض الرئيسية للبحث :

- اسفرت نتائج البحث عن تاثر الخصوبة بشكل مباشر بكل من التعليم ، والمستوى الاجتماعى الاقتصادى ، ونوع المهنة ، ثم المنشأ الاصلى . كذلك وضحت العلاقة بين الخصوبة ودرجة المحافظة والتقدمية بينما لم تظهر هذه العلاقة بنفس الدرجة بين التسليطية والخصوبة من كافة الجوانب التي درست منها هذه العلاقة .

- وقد تبين من البحث انه مع ارتفاع المستوى الاجتماعى الاقتصادى يقل حجم الاسرة وتتغير قيمة الزوجة . كذا فالابناء يتحولون من مصادر للرزق الى عيب من الناحية الاقتصادية على الاسرة . بل ويصبح عدم انجاب مزيد من الابناء يهدف الى تحقيق مستوى معيشى مرتفع يقف الابناء للكثيرون عقبة في سبيل تحقيقه .

اما العلاقة بين التعليم والخصوبة ، فقد تبين من البحث ايضا وجود علاقة قوية بينهما ، حيث يؤثر التعليم على سن الزواج وحجم الاسرة

واستخدام وسائل تحديد النسل ، والوعى بالمستقبل والتخطيط له ، ودرجة
الايمان بالمعتقدات السائدة ، ومدى الالتزام بمبادئ العائلة الممتدة .

– وبصدد العلاقة بين الخصوبة والموطن الاصلى ، فقد انتهى البحث
الى وجود علاقة بينهما ، فمواليد منطقة ميت عقبة ، يتميزون بالزواج المبكر ،
ويميلون الى الاحتفاظ بأسر كبيرة الحجم ، ويفضلون تركز الاقارب في منطقة
واحدة .

– وفيما يتعلق بالعلاقة بين المهنة والخصوبة ، فقد تبين من تحليل
المادة التى تعرضت الى هذا الجانب أن حجم الاسرة يقل بالنسبة لاسر
نوى المهن العليا . ويأخذ في الكبر حتى يصل الى منتهاء بالنسبة للمعامل
غير الفنيين . ويبدو من البحث أن نوى المهن العليا والمتوسطة أكثر اهتماما
بتعليم الابناء ، وأكثر احتراما لادوار الزوجة داخل المنزل .

– وترتبط الخصوبة أيضا بالمحافظة والتقدمية . فكلما زادت درجة
المحافظة كلما اتجه الافراد نحو الزواج المبكر والاسر الكبيرة الحجم ،
وعدم استخدام وسائل منع الحمل والمعادن المتوارثة والمتعلقة باختيار
الآباء لازواج وزوجات الابناء وعدم الموافقة على اشتغال المرأة والاعتقاد في
الغيبيات والتمسك بمبادئ وتقاليد الاسرة الممتدة كما ظهر أيضا أن الأكثر
محافظا أقل تعليما .

كما تبين من البحث وجود علاقة بين التسلط وخصوبة . اذ كلما زادت
درجة التسلط زاد حجم الاسرة كما أن الأزواج مواليد الريف وميت عقبة أكثر
تسلطا من الأزواج مواليد الحضر كما أن الأكثر محافظة أكثر تسلطا في
فلس الوقت . وارتبط أيضا بمستوى التعليم بالتسلط فكلما ارتفع مستوى
التعليم كلما اتسم الأزواج بالتسامح . غير أن النتائج لم تسفر عن وجود
علاقة بين التسلط وموقف الأزواج من تقييد الطلاق او تعدد الزوجات كذا
لم تظهر علاقة بين التسلط ومكانة الطفل او الزوجة في الاسرة .

THE NATIONAL REVIEW OF SOCIAL SCIENCES

Volume 12

January 1975

No. 1

CONTENTS

	Page
— The prevalent types of Socialization in Egyptian Country Side.	
Dr. Mahmoud Abd-El Kader — Elham Affi	3
— Conditions and problems of the Rural-Travelling Labourers.	
Dr. Rokaya Mohamed Morshedy Barakat	61
— Models and Sociological Theory Construction	
Dr. Nahed Saleh	79
— The Adequacy of Functionalism in Deadling with Social Change	
Ali Liela	109
Conferences	153
Book Reviews	179
Dissrtations	193

**THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL
AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH**

Chairman of the Board of Directors
Prof. Dr. AHMAD M. KHALIFA

Board of Directors

Mr. Ibrahim El-Kalyouby, Dr. Hassan El-Saady, Dr. Hassan Abdel Fattah, Dr. Hussein Ibrahim, Mr. Hussein Awad Bereky, Dr. Zakaria El-Darawy, Dr. Ali El-Mofty, Mr. Abdel Monem El-Maghraby, Mr. Adly Bagdady, Mr. Mahmoud Khalil, Mr. Mohamad Fathy, Dr. Mokhtar Hamza.

THE NATIONAL REVIEW OF SOCIAL SCIENCES
The National Center for Social and Criminological Research
Gezira P.O., Cairo, Egypt.

Editor-in-Chief
Prof. Dr. Ahmad M. Khalifa

Assistant Editor
Dr. Nahed Saleh

Editorial Secretary
Mohamed Howaidy

Publications Committee :

Dr. Sayed Oweis, Dr. Adel Azer, Dr. Nahed Saleh,
Dr. Hussein Mikkawy, Salah Konsowa and Essam El-Miligui.

Price Per Issue	Issued Three Times Yearly	Annual Subscription
U.S. \$ 4	January - May - September	U.S. \$ 12

THE NATIONAL REVIEW OF SOCIAL SCIENCES

● The prevalent Types of Socialization in Egyptian Country Side
Dr. Mahmoud Abd-El Kader - Elham Afifi.

● Conditions and Problems of the Rural-Travelling Labourers
Dr. Bokaya Morshedy.

● Models and Sociological Theory Construction.
Dr. Nahed Saleh.

The Adequacy of Functionalism in Dealing With Social Change.
Ali Lileh.

- Conferences
- Book Reviews
- Dissertations



Issued by
The National Center for
Social and Criminological Research,
Egypt

بحوث ومقالات :

- * الإبداع وسمة الشخصية لدى الأنثى
- * سمة « المرأة - التصلب » لدى العائلات وغير العائلات
- * مكانة المرأة وعلاقتها بالخصوبة وتنظيم الأسرة
- * بعض الخصائص الديموجرافية للمرأة في مصر
- * المفهوم المصمم للمرأة المصرية المعاصرة
- * دور المرأة في المجتمع المصري الحديث
- * الوضع الاجتماعي للمرأة القروية المصرية
- * علم النفس وتطبيقاتها للمرأة
- * تحرير المرأة وتطور الإنسان
- * دور المرأة في التنمية من خلال الجهود النسائية في العمل الاجتماعي الشعبي
- * المرأة وقوانين الأحوال الشخصية
- * تفسير الوضع الاجتماعي للمرأة في مصر المعاصرة

* كتب جديدة
* رسائل جامعية

عدد خاص عن المرأة

المجلد الثاني عشر

سبتمبر ١٩٧٥

العدد الثاني
والثالث

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ الدكتور أحمد محمد خليفة

أعضاء مجلس الإدارة :

المستشار إبراهيم مصطفى القليوبى ، الدكتور حسن الساعاتى ، الدكتور المستشار
حسن عبد الفتاح اليسوى ، اللواء حسين محمود إبراهيم ، المستشار حسين عوض
بريقى ، الدكتور زكريا الدروى ، الأستاذ عبد الحميد الخفوى ، المستشار عدلى بغدادى ،
الدكتور على الحتى ، الدكتور مختار حصة ، المستشار محمد فتحى ، اللواء محمود خليل

الجلد الاجتماعية القومية

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
بريد الجزيرة - القاهرة

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور أحمد محمد خليفة

نائب رئيس التحرير
الدكتورة ناهد صالح

سكرتير التحرير
محمد هويدى

لجنة النشر

الدكتور سيد هويس ، الدكتور عادل عازر ، الدكتورة ناهد صالح ، الدكتورة
نهى نوبى ، عصام الجبى ، محمد هويدى .

الاشتراك عن سنة
عشرون قرشاً

تصدر ثلاث مرات في العام
يشير ، مايو ، سبتمبر

فيون السبند
عشرون قرشاً

مطبعة دار الثقافة - طبعون ٢١٨٢٥ - القاهرة

المجلة الإحصائية القومية

المجلد الثانى عشر سبتمبر ١٩٧٥ العدد الثانى والثالث

محتويات العدد

١	ناهد رمزى	الابديع وسميات الشخصية لدى الإناث
٢٥	فايزة يوسف	سمة « المرونة - التصلب » لدى العاملات وغير العاملات
٥٥	عرض تغريد شرارة	مكانة المرأة وعلاقتها بالخصوصية وتنظيم الأسرة
٦٣	الدكتور عاطف خليفة	بعض الخصائص الديموجرافية للمرأة فى مصر
٧٧	الدكتور سيد عويس	المفهوم العام للمرأة المصرية المعاصرة
٩١	الدكتور سامية الساعاتى	دور المرأة فى المجتمع المصرى الحديث
١٢١	الدكتور عبد الباسط محمد عبد المعطى	الوضع الاجتماعى للمرأة القروية المصرية
١٣٩	الدكتور فرج أحمد فرج	علم النفس وقضايا المرأة
١٥٧	الدكتور يحيى الرخاوى	نظرة بيولوجية . . . تحرير المرأة وتطور الإنسان
١٨١	ثريا خطاب - على نهى	دور المرأة فى التنمية من خلال الجهود النسائية فى العمل الاجتماعى الشعبى
٢٠١	عصام المليجى	المرأة وقوانين الأحوال الشخصية
٢٢٥	الدكتور مصطفى سويف (باللغة الإنجليزية)	تغير الوضع الاجتماعى للمرأة فى مصر المعاصرة
٢٦٤	السيد ، علا مصطفى	كتب جديدة
	الدكتور نادية حليم ، الدكتور عبد الحليم محمود	رسائل جامعية
	اتنعام عبد الجواد	

ترجو هيئة تحرير المجلة أن يراعى فيما يرسل إليها من مقالات الاعتبارات الآتية :
١ - أن يذكر عنوان المقال موجزاً ، ويتبع باسم كاتبه ومؤلفاته العلمية وخبراته ومؤلفاته في ميدان المقال أو ما يتصل به .

٢ - أن يورد في صدر المقال عرض موجز لرؤوس الموضوعات الكبيرة التي تناولت فيه

٣ - أن يكون الشكل العام للمقال :
- مقدمة للتعريف بالمشكلة وعرض موجز للدراسات السابقة
- خطة البحث أو الدراسة

- عرض البيانات التي توافرت من البحث .

٤ - أن يكون إجابات المصادر على النحو التالي .

للكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ، بلد النشر ، الناشر ، الطبعة
مكتبة النشر ، الصفحات .
للمقالات من حيث : اسم المؤلف ، عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصراً) ، السنة ، المجلد ، الصفحة .
للمقالات من الموضوعات : اسم المؤلف ، عنوان المقال (اسم الموضوع) ، تاريخ النشر .

وتثبت المصادر في نهاية المقال مرتبة حسب الترتيب الهجائي بأسماء المؤلفين وتورد الإحالات إلى المصادر في المتن في صورة (- اسم المؤلف ، الرقم المسلسل للمصدر الوارد في نهاية المقال ، الصفحات)

٥ - أن يرسل المقال إلى هيئة تحرير المجلة جنسوخاً على آلة الكتابة من أصل وصورتين على ورق فولسكيب ، مع مراعاة ترك هامشين جفتين عريضين ومساحة مزدوجة بين السطور .

الابداع وسمات الشخصية لدى الاناث

دراسة تجريبية وعلمية

ناهة رمزي *

يستطيع القارئ ان يلاحظ بغير عناء مدى التفاوت بين اعداد الرجال واعداد النساء ممن بلغوا مراتب التفوق في مجالات الحياة المختلفة ، ولا تظهر هذه الحقيقة من خلال مراجعة مصدر مسعى شامل مثل الانسكلوبيديا البريطانية فحسب بل تظهر بوضوح شديد من خلال عدد من الدراسات التى تناولت هذه الظاهرة في مجال البحوث المهمة بدراسة العبقرية .

فالييس 1904 Ellis يذكر انه لم يجد من بين ١٠٢٠ حالة من المتفوقين الذين قام بدراستهم الا ٥٥ امرأة برزت اغلبهن في مجالات خاصة كانت قاصرة على النساء وحدهن .

وفي حصر مماثل لكاتل في نفس الفترة تقريبا Cattell, 1905 لم يجد الا ٢٢ امرأة فقط من المشاهير من بين الف شخص ، ومن بين هؤلاء الاثنتين والثلاثين كانت احدى عشرة امرأة في منصب الحسك من طريق الوراثة ، بالاضافة الى ثمان اخريات لعب الجمال او بعض الظروف الجانبية الاخرى دورا هاما بالنسبة لهن ، اما الباقيات فكن ممن كسبن شهرتهن من خلال نبوغهن او عبقريتهن .

وتذكر انستازى انها لم تجد الا ٥٥ امرأة فقط من بين ٢٦٠٧ عالما يعملون في مجال العمل العقلى امكن حصرهم خلال الفترة من ١٩٠٢ حتى ١٩٤٢ (Anastasi, et al, 1953, 621) وعلينا ان نلاحظ بالنسبة لهذه الظاهرة بوجه عام ان هناك بعض العوامل الاجتماعية التى تلعب دورا كبيرا في هذا المضمار مثل انخفاض عدد النساء اللاتى يعملن في مجالات العلم المختلفة ، حيث تذكر انستازى ان نسبة العاملات في مجال الطباعة تصل الى ٢٠٪ فقط لترتفع في بعض الفروع العلمية الاخرى لتصل الى اقصى الارتفاع لها في مجال علم النفس فتصل النسبة الى ٢٢٪ .

وقد تكون هناك عوامل أخرى ترجع إليها ندرة وجود مبدعات في مجالات العلم المختلفة مثل بعض العوامل الحضارية والنفسية أو النفسية الاجتماعية وهي عوامل لم تحظ بالقدر الكافي من الدراسة سواء على المستوى العالمي أو على المستوى المحلي .

ويتحدد اسهامنا التجريبي في هذا المجال في لقاء الضوء على العلاقة بين القدرات الإبداعية (١) والسمات المزاجية الشخصية (٢) .

وإذا ما أردنا أن تبدأ بتحديد الموقع الذي تحتله هذه الدراسة التي نحن بصددھا في خريطة بحوث الإبداع ذات التضاريس المتباينة فيمكننا أن نتبين أنها تنتمي من حيث موضوعها إلى أكبر فئة من فئات بحوث الإبداع الحديثة ، فقد أحصيت خلال العشر سنوات الممتدة من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٥٩ ثمانى فئات من البحوث السيكولوجية تتناول موضوع الإبداع من شتى الجوانب وعلى رأس هذه الفئات جميعا فئة البحوث التي تتناول الصلة بين الإبداع وسمات الشخصية والتي تستأثر وحدها بما يقرب من مائتى بحث منشور (سوف ١٩٥٩ ص ٤٠١ - ٤٢٠) .

ولم تحظ الإناث بما حظى به الذكور من اهتمام في هذا المجال وحده بل في بقية فئات البحوث الأخرى بوجه عام ، فقد أشار جارى في مسح له أجراه فيها بين أعوام ١٩٥٨ ، ١٩٦٠ للبحوث التي نشرت في مجلة علم النفس المرضى والاجتماعى لمعرفة مدى الاهتمام بدراسة الإناث ، فتوصل إلى أن البحوث التي هدفت إلى دراسة الإناث فقط لا تتعدى نسبتها ٥٪ من إجمالى البحوث المنشورة بينما تمثل البحوث التي أجريت على ذكور فقط ٣٨٪ ، واعتبرت ٣٥٪ منها على الجنسين معا وأغل في ٢٢٪ منها اجراء تحليلات مستقلة لكل من الجنسين على حدة (Garal, 1968) .

ويفحص التراث نجد أن الدراسات التي تناولت السمات الشخصية للأناث المبدعات تعد قليلة للغاية هذا إذا ما استثنينا بعض الجهود التي

(١) يعرف بارلنت Bartlett الإبداع Creativity بأنه الفكر المخامر الذي يتميز بترك الطريق المرسوم والتخلص من التوالب المصاغة والانتقال على التجربة وإتاحة الفرصة للشئ لى يؤدي إلى غيره Torrance, 1969.P.17 وهناك العديد من التعريفات للمصطلح وتتفق جميعها على فكرة الخروج عن التقليد والمعاد في السلوك والتفكير وإنتاج وإبتكار الجديد .

(٢) يقصد بالسمات المزاجية مجموعة الخصال أو الصفات الشخصية التي تتيح بغير من الدوام والتي تظهر من خلال سلوك الفرد في المواقف المختلفة .

بذلت مثل البحوث التي قامت بها هيلسون في هذا المجال (Helson, 1973, 1970, 1966, 1961) والتي تناولت فيها بالدراسة السمات الشخصية والنمط المعرفي والتاريخ الشخصي للنساء المبدعات في الفن والعلوم والدراسات الانسانية في سنواتهن الجامعية الاولى ولدة خمس سنوات بعد التخرج ، كما تضمنت مقارنة المبدعات في مجال الرياضة بقريناتهن من النساء الاقل ابداعا وبالمبدعين من الرجال في نفس المجال ، وقد قيست السمات الشخصية في هذه الدراسات ببطارية كاليفورنيا للشخصية (١) وباختبار المينسوتا المتعدد الوجة (٢) .

وقد توصلت هيلسون الى بعض النتائج الهامة ، من ذلك ان مرتفعات الابداع قد اظهرن تفوقا على مثيلاتهن من الاناث الاقل ابداعا في المرونة والاصالة وفي استقلال الحكم والميل الى التعقيد وفي الادراك السيكلوجي كما كن اقل ميلا للنجاح عن طريق المجازاة (٣) كما اظهرت الدراسة التبعية ارتفاعا في هذه السمات لدى المبدعات فقط ، ولم يتدخل متغير الزواج في تغيير شكل النتائج .

كما توصلت هيلسون أيضا الى أن المبدعات من عالمات الرياضة كن اكثر مرونة واقل اجتماعية وامثالا لمعايير المجتمع من الاقل ابداعا في مجال الرياضة ، وبمقارنة هذه المجموعة المبدعة من النساء بمجموعة من علماء الرياضة من الذكور اظهرت عينة الاناث درجة اقل من الثقة بالنفس ومن الاجتماعية ، كما كانت مجالات اهتماماتهن محدودة اذا ما قورنت بتمدد مجالات الاهتمام لدى الذكور .

كما توصل كيرتزمان Kurtzman, 1967 الى نفس النتائج في دراسة له على عينة من الذكور والاناث في مرحلة الدراسة الثانوية .

ونجد في نفس المجال عددا محدودا من الدراسات ، من ذلك دراسة أن رو Ree, 1953 التي استخدمت فيها مجموعة من الاختبارات الاسقاطية ودراسة دريفدال وكاتل Drevdahl & Cattell, 1955, 1958 التي استخدمت فيها متغيرات البطارية الخاصة بكاتل والتي تتضمن ستة عشر عاملا للشخصية (16 PF) .

-
- (1) California Personality Inventory.
 - (2) Menesota Multiphasic Personality Inventory.
 - (3) Conformity.

وقد أجريت هذه الدراسة على الذكور أولا ثم أعيدت على الاناث وهناك دراسة أخرى أجريت استنادا لما توصلت اليه روزي Ross, 1955 من الهبوط المستمر في نسبة النساء الحاصلات على درجات مرتفعة في مجال العلوم الطبيعية أجراها وليبرج Walberg, 1961 عن الإبداع والسمات الانثوية على مجموعة من طلبة وطالبات العلوم الطبيعية في إحدى المدارس العليا ، واثار وليبرج في هذا البحث سؤالان هاما يحتاج الى دراسة عما اذا كانت هناك بعض العوامل تؤدي الى نجاح الاناث في مجالات معينة وتؤدي في نفس الوقت الى اعاقتهن عن النجاح أو البزوغ في مجالات أخرى كجمال العلوم الطبيعية مثلا .

لما باتشتولد ووارنر (Bachold, Werner, 1970) فقد اهتمتا بتحديد السمات الشخصية للنساء الاكاديميات اللاتي وصلن الى قمة نجاحهن في مجال تخصصهن العلمى بهدف مقارنةن بالاناث في المجتمع العلم من ناحية وبالنساء الجامعيات من ناحية ثانية وبالرجال الاكاديميين الذين حققوا هم أيضا نجاحا مرموقا من ناحية ثالثة بهدف معرفة طبيعة الفروق في نمط شخصية النساء في اطار مجالات عملهن واهتمامتهن المهنية وانتاجهن ونشاطهن العلم .

وقد توصل باتشتولد ووارنر الى بعض النتائج منها أن الناجحات ممن يعملن في مجال علم النفس يختلفن عن النساء الراشدات في المجتمع العلم وعن النساء الجامعيات في كثير من سمات الشخصية ومما يلفت النظر أن هناك قدرا كبيرا من التشابه في هذه السمات بينهن وبين الاكاديميين من الرجال ، الا انهن كن بوجه عام أكثر من الرجال ذكاء ومرونة وخيالا ، كما كن مسيطرات جادات وحساسات ، نافذات البصيرة غير تقليديات ، وامنات واجتماعيات بتحفظ ولديهن اكتفاء ذاتي . وعلى الرغم من التشابه الشديد بين اداء كل من الاناث والذكور الاكاديميين الناجحين في ادائهم على بطارية كاتل للشخصية (16 PF) الا أن درجات عاملات النفس اظهرن اتجاها نحو الارتفاع في الذكاء وفي التحررية كما كن اقل من الرجال الاكاديميين في درجة العاطفية .

دعنا هذه النتائج وما توافر فيها من خصائص تشير الانتباه الى القيام بدراستنا لتحقيق هدفين :

الاول : أن نحصل على نتائج محلية يمكن أن تساهم في التعرف على

طبيعة الصلة بين الابداع وسهات الشخصية لدى الاناث وبصورة تساعد على المقارنة بينها وبين نتائج الباحثين الامريكيين .

الثاني : ان نقوم بالدراسة على عينات من الجمهور العام للاناث لا على عينات من المبدعات ، ولان المطلق السيكولوجى يفترض توافر القدرات المختلفة لدى افراد المجتمع كله بمقادير متباينة ، ونفس الظاهرة بالنسبة لسهات الشخصية فان حصولنا على صورة ارتباطية للأداء على هذه القدرات والسهات يمكن أن يساهم في لقاء الضوء على مشكلتنا الخاصة بالتعرف على العلاقة بين السهات الشخصية والقدرات الإبداعية لدى الاناث ..

وقد تناولنا هذه المشكلة على الوجه الآتى :

اولا : القدرات والسهات المقاسة :

ا - القدرات الإبداعية :

اخترنا مجموعة من القدرات الإبداعية لكى ندرس علاقتها بالسهات المزاجية للشخصية وهى الاصالة والطلاقة التصورية والمرونة التلقائية ، الحساسية للمشكلات ، الاحتفاظ بالاتجاه .

ويعتبر جيلفورد أن الاصالة والطلاقة التصورية والمرونة التلقائية هى بمثابة المكونات الأساسية للإبداع ، ليس فقط في العلم والتكنولوجيا ، ولكن في الفن أيضا ، كما انه يذهب أبعد من ذلك فيؤكد انها ليست فقط قدرات ضرورية ولكنها تعد كافية للإبداع اذا ما توافرت بنسب معقولة لدى الأفراد (Guilford, 1959A) ويقصد بالاصالة (١) كما عرفها جيلفورد في بادئ الامر ، درجة الجودة التى يمكن أن يظهرها الفرد والتي تبدو في استجاباته غير المألوفة والمتقبولة في نفس الآن ، وفي ميله الى اعطاء تداعيات بعيدة (Guilford, 1950A) ، (Wilson, et al, 1953) غير انه يعرف الاصالة في بحوث متقدمة له على انها المرونة التكنيفية للمادة اللفظية نحننا يوجد تغيير في المعانى توجد الاصالة ، حيث تبدو الافكار هنا على انها جديدة او ماهرة او غير معتادة (Guilford, 1953 B)

أما الطلاقة (٢) فيقصد بها القدرة على انتاج أكبر عدد من الافكار ذات الدلالة ، وقد استطاع جيلفورد أن يتوصل من دراساته العالمية الى أربعة

(1) originality

(2) fluency

عوامل للطلاقة هي طلاقة الكلمات (٣) وطلاقة الدعاى (٤) والطلاقة التعبيرية (٥) والطلاقة التصورية (٦) (Guilford, 1959) .

أما المرونة (٧) فتعرف أنها القدرة على الانتقال من فئة الى أخرى ، وهذا الانتقال يعبر عن مرونة الفرد العقلية والسهولة التي يغير بها موقفه العقلى (Guilford, 1950) وتوصل جيلفورد الى أن هناك نوعين للمرونة يندرجان تحت هذه القدرة هما : المرونة الطلقائية (٨) والمرونة التكييفية (٩) بنوعيهما الشكلية (١٠) والتركيبية (١١) .

وتعرف المرونة الطلقائية بأنها القدرة على انتاج عدد متنوع من الإنكار مع التحرر من الجود أو القصور الذاتى (Guilford, 1959) .

أما النوع الثانى من الإنكار وهى المرونة التكييفية بنوعيهما الشكلى والتركيبى فتعنى القدرة على تسهيل حل المشكلة ، ويظهر ذلك واضحا فى نوع المشكلات التى تتطلب حولا غير عادية (Guilford, 1950) وتعتبر الحساسية للمشكلات (١٢) احدى القدرات الاساسية فى التفكير الابداعى ويقصد بها قدرة الشخص على رؤية العديد من المشكلات فى الموقف المعطى او المقدم (Guilford, 1950) وكانت هذه القدرة تندرج من قبل فى فئة القدرات التى تختص باكتساب معلومات جديدة ، او بالتعرف على معلومات قديمة ولكن رؤى فيها بعد أنه من المنطقى أن يضم هذا العامل (١٣) الى مجال القدرات التقييية لان الفصل فى هذه الحالة يتضمن نوعا من الحكم على الاشياء (Guilford, 1959A) كما أن هناك قدرة أخرى راينا دراستها بهدف استكشافى افترضها الدكتور سوف بوصفها قدرة ابداعية متميزة تساهم بشكل ظاهر فى تشكيل الاداء الابداعى للفرد هى قدرة الاحتفاظ بالاتجاه (١٤) لما لاحظته من أن العالم المبدع يبدو أنه يمتاز بالقدرة على تركيز انتباهه وتفكيره فى مشكلة معينة زمنا طويلا نسبيا (سوف ، ١٩٥٩ ، ٣٤١ ، ٣٤٢) .

(3) word fluency

(5) expressional Fluency

(7) Flexibility

(9) Adaptive flexibility

(11) structural flexibility

(4) Associational Fluency

(6) Ideational Fluency

(8) spontaneous flexibility

(10) figural flexibility

(12) senstevity to problems

(١٣) يستخدم تعبير عامل أو قدرة بمعنى واحد وان كنا غير مترادفين فالمعامل تعبير رياضى من خصائص معينة يمكن أن تعبر عن قدرات بفرضة أما القدرة فهى تعبير سيكولوجى يمكن أن يعبر عن أشكال معينة من الاداء .

(14) maintaining direction

وقد عرفت هذه القدرة بأنها القدرة على التركيز المصحوب بالانتباه الطويل الأمد على هدف معين من خلال مشتتات أو معوقات سواء في المواقف الخارجية أو نتيجة لتعديلات حدثت في مضمون الهدف ، وتظهر هذه القدرة في إمكانية المفحوص متابعة هدف معين وتخطي أية مشتتات والالتفاف حولها بأسلوب يتسم بالرونة (ص. مخرج ، ١٩٧١ ، ص ١٢٥) .

ب - السمات الراجية :

اخترنا خمس سمات مزاجية لدراسة علاقتها بالقدرات الإبداعية التي ذكرناها من قبل وهي :

١ - **التفور من الغموض** (١) ويتمثل في ميل الشخص الى التطرف في الاعتقاد والرأى وتفضيله للمفاهيم الواضحة القاطعة التي لا تحتل أكثر من معنى (Ersonck, 1954) وقد توصل دكتور سويف في دراسة علمية له باستخدام اختبار له للصدقات الشخصية (PFGC) (٢) بإبعاده الثلاثة بالإضافة الى مجموعة أخرى من المقاييس الى وجود عامل نقي يتمثل في التطرف في مقابل الاعتدال والنفور من الغموض في مقابل قبول الغموض (Soueif, 1965) .

٢ - **الانبساط** : ويقصد بالانبساط الاندماج وعدم التريث والاهتمام بالعالم الخارجى وحب الاثارة والميل الى الاجتماعية واغتنام الفرص والتصدى للامور والتصرف طبقا للحظة المراهنة .

٣ - **الانطواء** : وهو القطب الثانى للانبساط ويقصد به التريث وتأمل الحالات النفسية الذاتية وتحديد العلاقات الاجتماعية في أضيق حدودها وأخذ الحياة مأخذ الجد . والشخص الانطوائى يميل الى الحياة المنظمة والى التحكم في مشاعره تحكما وثيقا ونادرا ما يفقد أعصابه او يتصرف بعذوانية (حنفى ، نظلى : ١٩ : ص ٦٢) .

٤ - **المصابية** : يعرف الشخص العصائى بأنه شخص يعانى من خوف مرضى قوى لا مبرر له من أشياء معينة كالامكن أو الاشخاص أو الحيوانات . والمريض بالمصابية يعرف بالطبع أن خوفه ليس له سبب معقول ويدرك تماما أن سلوكه شاذ ولا مبرر له ومع ذلك فهو

(1) Intolerant of Ambiguity

(2) Soueif's personal friend check list

عاجز تماما عن التغلب على مخاوفه بغض النظر عن الدرجة التي يمكن أن تتوقع بها هذه المخاوف عن ممارسة حياة سوية . (المرجع السابق ص ٩٦) .

ويعد الانبساط والعصابية من السمات التي تكرر ظهورها في دراسات عاملية متعددة في مجتمعات مختلفة .

قوة الانا : توصل كاتل Catell الى ان قوة الانا هي أحد العوامل الأساسية للشخصية وفي تحليل عاملى من الدرجة الثانية لوحظ تشعب هذا العامل تشعبا دالا على عامل التكامل في مقابل القلق وهو عامل مشابه لعامل العصابية عند ايزنك Eysnk (Souoif, Elsaveed, 1970)

كذلك فقد أثرتا تضمين قياس السمات الانثوية والذكورية (١) في بحثنا لاعتقادنا انها تمثل أهمية ما في بناء الشخصية الإبداعية كما جاء في العديد من الدراسات السابقة التي ربطت بين ارتفاع درجة الإبداع من ناحية ووضوح السمة الذكورية لدى الإناث أو السمة الانثوية لدى الذكور (Little, 1969) (Mackinnon, 1961)

ثانيا : المقاييس المستخدمة :

اكتفينا بتمثيل كل قدرة إبداعية أو سمة مزاجية بقياس واحد أو مقياسين على الأكثر مستندين الى وجود دراسات عاملية سابقة أثبتت وجود تشعبات عالية للمقاييس المستخدمة على القدرات المقاسة وكانت المقاييس التي حققت لنا هذه الشروط هي :

١ - اختبارات القدرات الإبداعية :

١ - اختبار الاستعمالات غير المعتادة (٢) . (لقياس عاملى الإصالة والمرونة التلقائية) .

٢ - اختبار رؤية المشكلات (٣) ، (لقياس الحساسية للمشكلات) .

٣ - اختبار تسمية الأشياء (٤) ، (لقياس عاملى المرونة التلقائية والطلاقة الفكرية) .

-
- | | |
|-----------------------------|------------------------|
| (1) Masculintly-Femmenintly | (2) Unusual uses Test |
| (3) Seeing problemq Test | (4) Object Naming Test |

٤ - اختبار الاحتفاظ بالاتجاه اللفظي الاول (٤) ، (لقياس قدرة الاحتفاظ بالاتجاه) .

وبالنسبة للاختبارات الثلاثة الاولى وهى لجيلفورد فقد اجرينا عليها عدة تجارب فى دراسات سابقة لنا عن الفروق الجنسية (ن ، رمزى ١٩٧١ ، ١٩٧٤) وتوصلنا منها الى أن الاختبارات بينودها المعروفة كما صممها جيلفورد ليست بالاداة الملائمة لابرار افضل أداء ابداعى لدى كل من الجنسين ذلك أن مضمون بنود هذه الاختبارات كان يثير استجابات لدى جنس دون الآخر بطريقة غير متساوية ولا متسقة ، الامر الذى يشكل تحيزا فى تقييم الاداء يرجع الى طبيعة مضمون البنود وليس الى القدرة ذاتها مما دعانا الى تصميم صور جديدة لاختبارات جيلفورد توخينا فيها أن نقدم لكل جنس بنودا تتصل بطبيعة هذا الجنس مما يجعل الاداء لدى الجنسين مقرونا بالالفة لمضمون البنود ، ومن هنا جاء اعتمادنا فى هذه التجربة على اختبارنا ذات المضامين الجديدة .

اما بالنسبة للاختبار الرابع وهو الاحتفاظ بالاتجاه فقد صمم بالاضافة الى اختبرين آخرين لقياس قدرة الاحتفاظ بالاتجاه فى دراسة سابقة (ص . فرج ١٩٧١) .

واتساقا مع اسلوبنا فى توفير اختبارات خاصة بكل جنس رأينا أن نصمم صورة انثوية لكى تلائم بقية الاختبارات ذات البنود الانثوية الا ان دراسنا الاستطلاعية (ن ، رمزى ١٩٧١ ص ١٥٢ - ١٥٧) اظهرت ان اختبار الاحتفاظ بالاتجاه اللفظي الاول وهو المستخدم فى هذه الدراسة يثير افضل أداء لدى الاناث حينما طبقت عليهن الاختبارات الثلاثة لذا اعتبرناه صورة انثوية بينما اظهر اختبار الاحتفاظ بالاتجاه اللفظي الثانى (١) انه يثير افضل أداء لدى الذكور لذا اعتبرناه صورة ذكورية ، وكانت الفروق بين أداء الجنسين على الاختبارين دالة احصائيا بينما اظهر الاختبار الثالث وهو اختبار الاحتفاظ بالاتجاه الشكلى انه اختبار محايد .

ثبات الاختبارات وصدقها :

ترتب على تصميم اختبارات ابداعية جديدة ضرورة حساب ثباتها وعدم الاكتفاء بالثبات الخاص بالصور الاصلية لها واستخدمنا فى ذلك طريقة

-
- (4) Maintaining Direction verbal I Test
(1) Maintaining Direction Verbal II test ,

القسمه النفسية فيها عدا اختبار الاحتفاظ بالاتجاه فقد حسبنا ثباته بطريقة اعاده الاختبار فلم يكن بفاؤه يسمح لنا بقسمته — وقد توصلنا الى معاملات ثبات مرضية هذا بالإضافة الى المعاملات المقبولة لثبات المصححين والتي اجريت لها تجربة خاصة على ١٥ حالة (جدول رقم ١) .

جدول رقم ١ يوضح ثبات الاختبارات وثبات المصححين

ثبات المصححين (ن ١٥)	ثبات الاختبارات (ن ٢٧)	الاختبارات
٨١	٥٥٠	١ — الاستعمالات غير المعتادة
٩٠	٧٥٥	٢ — رؤية المشكلات
٨٢	٦٠٠	٣ — تسمية الاشياء (المرونة)
واحد صحيح	٥٤٠	٤ — تسمية الاشياء (الطلاقة)
—	٥٨٧	٥ — الاحتفاظ بالاتجاه اللفظي
		الاول (١)

ب — مقياس السمات المزاجية :

اما مقياس الشخصية فكان اختيارنا لها على الوجه الآتى :

١ — مقياس الصداقة للدكتور سويف (٢) لقياس النفور من الغموض .

٢ — مقياس الانبساط — الانطواء من بطارية ايزنك للشخصية
(B.P.I)

(١) لم تدخل اختبار الاحتفاظ بالاتجاه تجربة ثبات المصححين وذلك لان له قاعدة ثابتة في الصحيح ولا يحتاج الى تقييم .

(٢) يتكون هذا الاختبار من مجموعة من الصفات التي يمكن ان توجد لدى الاشخاص ويطلب من المفحوص ان يقيها فيما لها له من خبرات في عقد صداقات لافراد من نفس جنسه على ان يعطى ٢ للصفة التي لا يد من توافرها لقيام الصداقة + ١ للصفات التي يجب ان تتوافر لقيام الصداقة ، صفر للصفات التي لا يهه ان تتوافر ، — ١ للصفات التي يحسن الا توجد — ٢ للصفات التي يجب الا توجد واذا ما وجدت فلا يمكن ان تقوم الصداقة وقد اثرننا ان نحل كل فئة على حدة على اعتبار ان — ٢ تمثل الطريف السلبي ، — ١ تمثل الاعتدال السلبي ، الاستجابة الصفرية تمثلان عدم الاكراه بينما تمثل + ١ الاعتدال الايجابي + ٢ الطريف الايجابي وذلك استنادا لنتائج التي توصلت اليها دراسات سابقة من ظهور نتائج غير متوقعة عندما حلت كل استجابة على حدة (سويف ١٩٥٨ ، ١٩٥٩) .

٣ - مقياس الانطواء الاجتماعى (S I) من اختبار الشخصية المتعدد الوجة (MMPI)

٤ - مقياس K من نفس البطارية لقياس قوة الاتا .

٥ - مقياس العصائية لايزنك (E.P.I)

٦ - مقياس C من بطارية الـ STDGR لجيلفورد ويتيس التقلبات الوجدانية .

٧ - مقياس الذكورة والانوثة M.F من اختبار الشخصية المتعدد الوجة ويتيس السمات الذكرية والانثوية .

ثالثا - عينة البحث :

قدمت بطارية الاختبارات المكونة من اختبارات الابداع ومقاييس الشخصية الى عينة تتكون من مئة وخمسين (١٥٠) طالبة من طالبات كلية الآداب ، جامعة القاهرة وعين شمس اقسام اللغة العربية والانجليزية والفلسفة والاجتماع والتاريخ والجغرافيا من السنوات الاولى والثانية والثالثة بمتوسط عمرى مقداره ٢٠.٤٢ وانحراف معيارى مقداره ٢.٣٣ وكانت جلسة التطبيق لا تزيد عن ٢٥ طالبة في كل مرة .

رابعا : النتائج :

حسبت المتوسطات والانحرافات المعيارية كما نتضح فى جدول رقم (٢) وكذلك الارتباطات بجميع مقاييس البطارية (جدول ٣) وظهر من الارتباطات أن ٦٠٪ من معاملات ارتباط القدرات الابداعية دالة فيما بعد ١.ر اما اذا استبعدنا متغير الاحتفاظ بالاتجاه فترفع النسبة لتصل الى ١٠٠٪ وكلها دالة فيما بعد ١.ر

اما متغيرات الشخصية فقد ظهر أن ٤٤٪ من ارتباطاتها دال ، ٣٠٪ منها دال فيما بعد مستوى ١.ر والارتباطات الباقية دالة فيما بعد ٥٪ . اما الارتباط بين اختبارات الابداع من جهة ومقاييس الشخصية من جهة أخرى فقد بدت ضعيفة للغاية فلم يكن هناك الا ثلاثة ارتباطات دالة بين هذين النوعين من المتغيرات أى بنسبة ٢٥٪ تقريبا .

جدول رقم ٢
يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية
للمقياس المستخدمة

الانحراف المعياري	المتوسط	الاختبارات
٧,٧٢	١٥,٥٣	١ - اختبار الاحتفاظ بالاتجاه
١٠,١٦	٢٢,٧٧	٢ - اختبار الحساسية للمشكلات
٤,٣٠	٩,٢٤	٣ - اختبار الاستعمالات غير المعتادة
٣,٠٧	٥,٧٠	٤ - اختبار تسمية الأشياء (مرونة)
١,٥٧	٥,٨٩	٥ - مقياس التقلبات الوجدانية «٢» لجيلفورد
٣,٣٨	١٠,٨٤	٦ - مقياس قوة الانا من المينسوتا
٣,٩٦	١٣,٤٠	٧ - مقياس العصابية لايزنك
٣,٨٨	١١,١٠	٨ - مقياس الانبساط لايزنك
٥,٠٢	٢٨,٣٠	٩ - مقياس الذكورة والانوثة من المينسوتا
٩,٣٠	٣٠,٢٠	١٠ - مقياس الانطواء الاجتماعي من المينسوتا
٨,٨٦	١٤,٢٠	١١ - النطرف الايجابي + ٢ من اختبار الصداقة
٧,٥٣	١٧,٦٦	١٢ - النطرف السلبي - ٢ من اختبار الصداقة
٧,٥٠	٢٢,٥٢	١٣ - اختبار تسمية الأشياء (طلاقة)
٥,٧١	١٢,٩٢	١٤ - الاعتدال الايجابي + ١ من اختبار الصداقة
٥,٨١	١٠,٧٧	١٥ - الاعتدال السلبي - ١ من اختبار الصداقة
٨,٢٠	١٤,٦٢	١٦ - الاستجابة الصفيرية (صفر) من اختبار الصداقة

فارتبط اختبار الاحتفاظ بالاتجاه بمقياس العصابية ارتباطا ايجابيا دالا (فيما بعد ١.٠) كما ارتبط اختبار الاستعمالات غير المعتادة كمقياس الاصالة وللمرونة مع مقياس الانبساط لايزنك بمسنوى دلالة (٠.٥) .
كما ارتبط اختبار الاستعمالات غير المعتادة كممثل للاصالة وللمرونة ايضا بمتغير الاعتدال الايجابي (+ ١) من اختبار الصداقة الشخصية بدلالة قدرها ٠.٥.

ثم اجرينا تحليلا عامليا بطريقة هوتلنج Hotelling واسخرج من مصفوفة الارتباطات سبعة عوامل تضمنت ٤٧,٥٢٪ من حجم التباين الكلى .
ولاعطاء العوامل الناتجة معنى سيكولوجيا اكثر وضوحا جرى تدويرا متعامدا للمحاور بطريقة الفارماكس لكايزر Kaiser, 1950 . ويمكن اعادة توزيع التباين بين العوامل السبعة نتيجة للتدوير ولعدم وجود أسلوب معين لتحديد الخطأ المعياري لتشييع الاختبارات على العوامل ، فقد قبلنا بمحك جيلفورد وهو اعتبار التشيعات التي تصل الى ٣ او اكثر تشيعات جوهرية وهو محك معمول به في الدراسات العالمية المختلفة

(child, 1970,P.45) (Wilson, et al, 1953)

ويوضح جدول رقم ٤ العوامل المستخلصة بعد التدوير المتعامد .

جدول رقم ٣ يوضح
مصنوفة معاملات الارتباط (ن ١٥٠)

الفرات	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤
١	٧٢													
٢	٢٠-	٥٥٣٣٧												
٣	٢٥	٥٥٢٩٧	٥٥٢٢٧											
٤	٦٩-	٣٧	٦٩	١١										
٥	٥٢٢٥	١١١	١٠-	٨٣١	٧٥٨-									
٦	٥٦-	٥٠-	٧٨	٨٢	٤٢٩	٤١٨								
٧	٤٣-	٦٠-	١٧٨	١١١	١١٥	٢٨	١٠٦-							
٨	٣٨	٥٧	٧٥	٦٨١	٦٦١	٥٧	٥٥٢١٦	٥٠						
٩	٣٤-	٢٠-	٢٥-	١٦	٧٨١	١٢٤-	٧٨٤	٥٤٩٠-	١٠٢					
١٠	٣٠-	٣٤-	٢١	٥٧	٢٢٨	١٢٥	١٤٢	٩٠	١٢٢	٤٥				
١١	٣٠-	٣٤-	٢١	٥٧	٢٢٨	١٢٥	١٤٢	٩٠	١٢٢	٤٥	١٦٨-	٩٨-	١٣٣	
١٢	٣٨	٢٦-	١١٢-	٨٠	٦٢	٧١	١٠	٨٠	١٠٢	١٦٨-	٩٨-	١٣٣	١٣٣	
١٣	٣٨	٢٦-	١١٢-	٨٠	٦٢	٧١	١٠	٨٠	١٠٢	١٦٨-	٩٨-	١٣٣	١٣٣	
١٤	٣٨	٢٦-	١١٢-	٨٠	٦٢	٧١	١٠	٨٠	١٠٢	١٦٨-	٩٨-	١٣٣	١٣٣	
١٥	٣٦	٩٥-	١١١	٨٢	٥٥	١٢٥	٣٨-	١٤٠	١٧٨-	٩١-	١٣٣	١٣٣	١٣٣	
١٦	٥١-	١١٦	٧٠	٧٨	٤١-	٢٥	٨٦-	١٨٠-	٢٢	٨٦	١٣٣	١٣٣	١٣٣	

مستوى الدلالة = ٠.٥ = ١٥٩

٠.١ = ٢٠.٨

- اختلفت العلامة المشرية =

جدول رقب ٤

بينت المواصل بعد اجراء التدوير المقامد بطريقة التدوير

٤٢٧٧٨٧-٢٧٨٩٧-	٠١٣٧١٨-	٠٦٩٨٦٦	٠٠١٠٠٨-	٠٢٥٢٨٧	٠١٥٢٤٩	١
٣٩٥١٧-٦٧٢١٤	١٠٨٠٩٥	٠٠٤٧٠٠-	٥٦٧٦٢٥	١٠٣٠٠٤	٠٣٣٧٥٢	٢
٢١٩١٠-٦٨٠٥٩	١١١٠٧٨-	٠٧٤٨٧٧-	٦٣١٢٥٠	٠١٢٥٤	١١٩٢٣٨-	٣
٧٠٩٦٣-١١٧٧١٩-	٠٣٨٤٢٩	٠٥٧٣٢٣	٥٤٧٠١٧	٢٢٦٢٩٩-	٠١٨٦١٤-	٤
٣٤٠٨-٨٦١٨٨	٠٩٥٩٥٥	٦٦٤٤١٤-	٠٣٩٠٧٦	٠٦٣٩٩٥	٠٧٤١٠٥	٥
٣٩٩٩٦٤-٢٨١٣٨٤-	٠٥٢٤٤١	٤٤٤٥٧٧	٠٣٦٨٩٢	١٠٣٢٩٣-	٠٧٨٧٠١-	٦
١٧٥٢٧٢-٥٧١٥	٢٦٦٨٨٩	١٦٢٠٦٧-	١٣٤٩٦١	٠٦٦٢٢٩-	٦١٥٢٧٤	٧
٤٧٦٣-٤٧٦٠٠	٠٩٢٣٥٣	١٤٨٣٥٦-	١٧٩٧٤٦	١٦٦٦٨٣-	٦٢٢٦٧٨-	٨
٨٣٤٦-٤٤٣٠٠-	٣٢٦٥٤٤	٠٨٣٠٣١-	٢١٧٢٦٥	٠٨٦٣٧٤-	٢٢٢٠٧٢	٩
٠٢٢١٧-٩٢٢٥٦-	١٨٦٦٤٨	٦٧٨٤٦٦-	٠٧٣٧٦١-	٠١٩٦٥٤	٧٢١٠٦٣	١٠
٣٠٢٥٥-١٣٦٧٩٢	٢٧٦٢٣٢	٢٨٩٦٤٧	٠٧٠٧٢٣-	٦٨٣١٩١-	١٣٦٦٩٦-	١١
١٠٤٩٨٥-٨٨٤٥١١	١٧٦٤٠٩	٠٠٥٢٦٩-	٢١١١١٩	٢٧١٥٦٨-	٠٤٥٨١٢	١٢
٣٣٢١٤٩-١٥٩٦٥٦	٠٥٤٧١٩	١٢٥٠٨٢-	١٤٤٨٥٩	١٨٦٤٥٩-	٠٠١١٢٨-	١٣
٤٠٧٨٤-٧١٨٧٤-	٦٧٤٩٠١-	٠٢٨٦٨٠	١٤٤٨٥٩	٠٠٠٩٠١-	١٢٢٣٦٥-	١٤
٩٩٠٦٦-٥٩٨٨٧٦-	٠٨٢٧٢٢	١٨٣٤١٤	٠٧٧٢٩٧-	٠٦١١٧٣	٧٦٥٥٥٩	١٥
١٨٦٩١٦-٤٢٢٧٩٤-	١٧٧٧٤٧	٠٤١٠٨٩	٠٧٩٨٤٢	٦١٥٩٢٤	٠٢٩٧٢٤	١٦

وبفحص عواملنا يمكننا أن نفسر العامل الأول على أنه عامل للعصبانية
فقد تشبع عليه تشبعا ايجابيا كل من مقياسى الانطواء الاجتماعى (٧٢ ر)
والعصبانية (٦١ ر) .

أما العامل الثانى فقد فسر على أنه عامل قطبى يمثل الحسم — عدم
الحسم فقد تشبع عليه المتغير الصغرى من مقياس الاستجابات المتطرفة
تشبعا ايجابيا مرتفعا (٦١ ر) كما تشبع عليه متغير التطرف الايجابى (٢٠)
تشبعا سلبيا مرتفعا (— ٦٨ ر) ولا يكفى بالنسبة لهذا العامل أن نعتبره
تطرفا ايجابيا فى الحسم فقط ولكن تطرفا عاما فى الحسم وذلك لوجود تشبع
دال (بالتقريب الحسابى قدره ٣) لمتغير التطرف السلبى (— ٢) فقد
تشبع على هذا العامل بمقدار (— ٢٧ ر) مما يوضح طبيعة الحسم رفضا
أو قبولاً مع الميل الى الحسم الايجابى .

ويفسر العامل الثالث على أنه عامل ابداعى فقد تشبعت عليه ثلاثة من
اختبارات الابداع تشبعت ايجابية مرتفعة وهى الاستعمالات غير المعتادة
لمقياس الاصلالة والمرونة (٦٣ ر) والحساسية للمشكلات (٥٧ ر) ونسبية
الاشياء ممثلاً للمرونة (٥٥ ر) .

ويفسر العامل الثالث على أنه عامل ابداعى فقد تشبعت عليه ثلاثة من
أعلى التشبعت عليه من مقياس التقلبات الوجدانية الذى تشبع عليه تشبعا
سلبيا (— ٦٧ ر) ومقياس قوة الانا الذى تشبع عليه تشبعا ايجابيا (٤٤ ر) .

أما العامل الخامس فقد فسر مقلوبا على أنه عامل للتطرف العام ،
فقد تشبع عليه متغير الاعتدال الايجابى (+ ١) تشبعا سالباً (— ٦٧ ر)
كما تشبع عليه مقياس الذكور والانوثة تشبعا ايجابيا (٣٧ ر) وقد يكون
أكثر ما يحدد معالم هذا العامل أن هناك تشبعا قريبا من مستوى الدلالة
وهو التشبع الايجابى لمتغير التطرف الايجابى (٢٨ ر) .

ويمثل العامل السادس بعدى التطرف السلبى فى الحسم — الاعتدال
السلبى فى الحسم لما نلحه فيه من تشبع ايجابى مرتفع على متغير التطرف
السلبى (— ٢) يبلغ (٨٨ ر) كما تشبع عليه أيضا متغير الاعتدال السلبى
(— ١) تشبعا مرتفعا (— ٥٩ ر) كما تشبع عليه أيضا المتغير الصغرى
(— ٤٢ ر) .

أما العامل السابع والآخر فيمكن أن يفسر مطلوباً على أنه عامل للاحتفاظ بالاتجاه ، فقد جاء أعلى تشبع عليه من اختبار الاحتفاظ بالاتجاه الذي تشبع عليه سلبياً (- ٤٣ ر) ، كما تشبع عليه سلبياً أيضاً مقياس قوة الإنا (- ٤٠ ر) واختبار تسمية الأشياء ممثلاً للطلاقة (- ٣٣ ر) .

التحليل العاملي من الدرجة الثانية :

وللوصول إلى صورة تلخيصية أكثر تجريداً تجمع خصائص العوامل التي أنتجت في الدرجة الأولى قمنا بإجراء تحليل عاملي من الدرجة الثانية (١) لمصفوفة عواملنا السبعة من الدرجة الأولى بعد أن قمنا بتدويرها تدويراً متعامداً بطريقة هندريكسون ووايت (Henderickson , white 1964) ثم أجرينا تحليلاً بطريقة هويلنج لمصفوفة الارتباطات بين العوامل الماثلة وحصلنا من هذه الخطوة على عاملين من الدرجة الثانية تضمنا نسبة ٤٢.٣٥٪ من حجم التباين الكلي اختص العامل الأول منها نسبة ٢٢.٣٥٪ وتضمن العامل الثاني نسبة ٢٠.٤٤٪ من حجم التباين الكلي . أجرى بعد ذلك تدوير متعامد للعاملين المستخرجين بطريقة الفارياكس لكايوزر .

(١) فتتج عوامل الدرجة الثانية من عدد من الخطوات الإحصائية تبدأ بتدوير العوامل الدرجة الأولى تدويراً ممثلاً ثم حساب الارتباط بين هذه العوامل الماثلة (وهي عواملنا السبعة في الدرجة الأولى وحيث يؤدي التدوير المثل إلى إلغاء الاستقلال بين العوامل) إلى ذلك ذلك تحليل مصفوفة الارتباط بين العوامل لاستخلاص عوامل جديدة من الدرجة الثانية تصيح تشبعاتها في هذه الحالة هي متغيرات مصفوفة الارتباط بين عوامل الدرجة الأولى أي عوامل الدرجة الأولى ذاتها .

ويظهر في جدول رقم (٥) عملا الدرجة الثانية بعد تدويرها تدويرا متعامدا بطريقة الفارماكس .

جدول رقم (٥)

يوضح عوامل الدرجة الثانية بعد تدويرها تدويرا متعامدا

العامل الاول	العامل الثاني
١ - ٦٦٦٢	٢٢٢٦
٢ - ٢٢٧٢	٥٨٩٥
٣ - ٢٢٢٥	١٩٤٣
٤ - ٥٦٨٨	٥٣٦٥
٥ - ٥٧٨٧	٠٤٨٨
٦ - ٠١٦٠	٨٤٩٨ -
٨ - ٥٦٩٧ -	٠٣٤٥

وإذا ما فحصنا عاملى الدرجة الثانية لوجدنا أن العامل الاول اربعة تشبعات مرتفعة ، ثلاثة تشبعات ايجابية هى لعامل الانطواء ويبلغ (١٧) وعامل التطرف الايجابى ويبلغ (٥٨) وعامل الاحتفاظ بالاتجاه ويبلغ (٥٧) والتشبع الرابع لعامل العصابية بالسلب (- ٥٧) تقريبا .

أما العامل الثانى فقد تشبع عليه بالإيجاب عاملان هما عامل عدم الحسم (٥٩) وعامل العصابية (٥٤) كما تشبع عليه سلبي عامل التطرف السلبي (- ٨٥) .

مناقشة النتائج

يلاحظ من فحص مصفوفة الارتباطات أن الارتباطات الخاصة بالقدرات الإبداعية كانت دالة فيما بينها كما تضمنت ارتباطات السمات المزاجية مستويات متباينة للدلالة فيما بينها أيضا مما يؤدي الى تأكيد الحقيقة التي سبق أن أشار اليها جيلفورد (Guilford, 1969 A) من عدم وجود ارتباطات جوهرية بين السمات المزاجية للشخصية وبين القدرات الإبداعية وهى النتيجة التي تأدى منها ع.م السيد فى دراسة تجريبية تالية له على عينة من الأفكار الى أن هذا الارتباط بين المجالين لا يحكه الارتباط المستقيم بل الارتباط المنحنى (ع. السيد ، ١٩٧١) (Soueif, Elsayed, 1970)

ومن الملاحظات الجديرة باهتمامنا فيما يتعلق بارتباط القدرات الإبداعية بالسعات المزاجية الارتباطات الدالة التي ظهرت بين الاحتفاظ بالاتجاه وبين مقياس العصبية لا يزنك « N » وإذا ما رجعنا لطبيعة عامل الاحتفاظ بالاتجاه للنتبين العمليات العقلية التي تمثلها هذه القدرة والمناخ النفسى الذى تدور من خلاله نلاحظ أن الاحتفاظ بالاتجاه يتضمن قدرا من العمل الدائب فى اتجاه معين لتحقيق هدف ما ، ولأن الاحتفاظ بالاتجاه ليس مجرد تركيز وقتى على شيء معين بل هو مواصلة واستمرار دائبان فانه يكاد أن يكون مصحوبا بالقدر الضرورى من التوتر الذى يؤدى الى استمرار تميز وظهور الهدف من خلال المشتتات المختلفة ، وهو فى هذا يرتبط بمقياس العصبية فيما يتضمنه من تعبير هذا المقياس الآخر عن القدر الصحى من التوتر ، كما تأخذ الصورة شكلا آخر من خلال فكرة المواصلة والاستمرار أيضا فنحن نعلم مما ورد فى التراث عن العديد من المجدعين مثل أينشتين وكولريدج وبوانكاريه أنهم كانوا من خلال انشغالهم الدائب بمشكلاتهم الإبداعية والذى يستمر معهم لسنوات طويلة (سبع سنوات لدى أينشتين مثلا) كانوا خلال هذا الانشغال تنتابهم لحظات من الكون أو الابتعاد الشعورى عن الانشغال بالمسألة التى يتركز حولها التفكير ومثل هذه اللحظات للكون بتعبير والاس (wallace, 1905) أو النكوص فى الأنا بتعبير روجرز أو علماء التحليل النفسى هى ما يمكن أن نعهه بشكل أو بآخر الدرجة السلبية على مقياس من مقياس قوة الأنا وهو ما يبدو هنا معبرا عنه فى صورة ارتباط عكسى بين مقياس قوة الأنا وبين الاحتفاظ بالاتجاه وليس من العسير أن نتصور مثل هذا الارتباط فى مناخ نفسى معين يتسم بخصائص فريدة فمن خلال التوتر الذى يبرز على مقياس العصبية والتقلبات الوجدانية ومن خلال التخفاض فى مستوى الانتباه الشعورى تحدث عمليات عقلية تهدف للمواصلة والاستمرار فى اتجاه معين والاحتفاظ بهذا الاتجاه دون أن تؤدى هذه السعات اذا وجدت بقدر زائد الى كف القدرة على الاحتفاظ بالاتجاه ، ومن الملاحظات الجديرة باهتمامنا أيضا الارتباط الموجب بين اختبار الاستعمالات غير المعتادة لمقياس الاصاله والمرونة وبين متغير الاعتدال الإيجابى (+) ويتسق هذا مع ما توصل اليه جيلفورد من أن المرونة هى نقيض للتصلب أو للتصور الذاتى (Guilford, 1959, A)

وإذا ما فحصنا عوامل الدرجة الاولى بشيء من التفصيل فاننا نلاحظ الاتساق الجسبر فى تشبيعات العوامل بين متغيرى التطرف الإيجابى (+) والاعتدال (٠) من جهة والاتساق بين متغيرى التطرف السلبى (-)

والاعتدال السلبي (١-) من جهة أخرى . فعند ما يكون التشبع على أحد العوامل ايجابيا .دالا بالنسبة لاحدهما يكون التشبع على الثانى سلبيا دالا، أى ان هناك اتساقا بين التطرف فى الرنض السلبي وفى الاعتدال السلبي ، كما ان هناك اتساقا ايضا بين التطرف فى القبول الايجابى والاعتدال فى القبول الايجابى . وقد ظهر ذلك فى بحوث الدكتور سويف (١٩٦٢ ، ١٩٦٥ ، ١٩٦٨) فإذا ما فحصنا العامل السادس وجدنا ان متغير التطرف السلبي قد تشبع تشبعا ايجابيا مرتفعا (٨٨) وعلى العكس منه نجد ان متغير التسامح السلبي قد تشبع تشبعا سلبيا مرتفعا ايضا (٦٠-) وتتضح نفس الصورة فى العامل الخامس أيضا وان كانت اقل وضوحا فنجد ان متغير الاعتدال الايجابى قد تشبع تشبعا سلبيا على هذا العامل (٦٧-) ورغم ان متغير التطرف الايجابى لم يصل فى تشبعه على هذا العامل الى مستوى الدلالة الا انه اقترب منها (٢٨) مما لا يتناقض مع المنطق العام للنسائج .

وتبين من التحليل العاملى من الدرجة الثانية والذى توصلنا منه الى عاملين ان العامل الاول قد تشبع عليه : الاتطواء (٦٦) والتطرف الايجابى (٥٧) والاحتفاظ بالاتجاه (٥٦) كما تشبع عليه بالسلب العصابية (٥٧-) .

اما العامل الثانى فنشبع عليه بالايجاب عامل عدم الحسم (٥٩) والعصابية (٥٤) كما تشبع عليه بالسلب متغير التطرف السلبي (٥٨-) . والنظرة المباشرة والجزئية لهذه العوامل لا تقدم لنا صورة ذات منطق سيكولوجى دقيق أما النظر اليها فى اطار عام يربط بين سمات هذه العوامل الاربعة فيمكنه ان يدلنا على المناخ النفسى الذى يفسر هذه العوامل . فإذا ما اعتبرنا النقطة الثابتة فى تفسيرنا لهذه العوامل هى تشبعات عامل الاحتفاظ بالاتجاه وجننا التشبعات الايجابية ترتبط مما فى اتجاه واحد فيها نمسره من خصائص وسمات يتميز بها الاتطوائيون من داب على العمل ومن تركيز حول الذات ومن تفضيل للتعامل مع الاشياء أكثر من التعامل مع الأشخاص، وهى سمات تؤدى الى قدر من الاصرار يعبر عنه التشبع المرتفع للتطرف الايجابى وعلى ذلك فتشبع التطرف الايجابى هنا يتضمن القدر من التباين فى هذا المقياس الدال على الحسم والاصرار ، وهو يتجه هنا اتجاهها واضحا نحو الصحة النفسية مما يجعله يشترك فى تراكم واحد مع القسرة على الاحتفاظ بالاتجاه والذى يجعل هذه التشبعات الثلاثة فى تعبيرها عن التركيز والاصرار والاحتفاظ بالاتجاه فى اطار مناخ صحى تقف على الطرف المضاد

للتشيع السلبي على جاهل العصبية ، ولعل الموقف يصبح أكثر وضوحا إذا ما كان في مقدورنا أن نتصور وضعاً يسود فيه مناخ فحشى يعبر عن شكل من أشكال عدم السواء ، وطبقاً للمنطق السابق الذي يمكننا استقراؤه من العامل الأول لا نتوقع أن نجد تشيعات مشتركة بين الاحتفاظ بالاتجاه وبين الانطواء وبين التطرف والعصبية .

أما العامل الثاني من التحليل العاملي من الدرجة الثانية فيعبر في الواقع عن طبيعة العلاقة الدقيقة بين كل من التطرف والعصبية فمن خلال العرض السابق لهذه العلاقة واختلافها وتغيرها فيما بين مستوى السواء وعدم السواء نجد أن هناك وضعاً قد يكون نادراً حيث ترتبط العصبية بعدم الكثرات .

الخلاصة

أظهرت البحوث المحدودة التي اهتمت بدراسة الإبداع في علاقته بسمات الشخصية لدى الإناث وجود ارتباط بين عدد من القدرات الإبداعية وبين بعض السمات المزاجية للشخصية ، وفي تناولنا لهذه المشكلة من خلال أسلوب الدراسة العملية وباستخدام عينات من الجمهور العلم للإناث لم تظهر هذه الارتباطات بين عدد من السمات المزاجية التي سبق أن ظهرت في بحوث الشخصية بوصفها محددات رئيسية للسلوك وبين القدرات الإبداعية التي أمكن انتاجها في عدد وغير من الدراسات ، وإن كانت دراستنا قد تمكنت من إبراز الارتباط بين عدد من القدرات الإبداعية او خصائص التفكير الإبداعي لدى الإناث كما ظهر في شكل عوامل تلخيصية ووصفية لهذه الارتباطات بين متغيرات الإبداع المستخدمة في الدراسة .

أما العلاقات الارتباطية بين اختبارات الإبداع ومقاييس السمات المزاجية المتضمنة في الدراسة والتي بلغت ١٩٠ معامل ارتباط فقد بينت أن هناك منطقتين مستقلتين للارتباطات الدالة ، المنطقة الاولى خاصة بقدرات الإبداع وحدها والمنطقة الثانية خاصة بسمات الشخصية على حدة .

وقد انعكست هذه الخصائص الارتباطية المعبرة عن الاستقلال بين المجالين في مستوى التحليلات العملية التي أجريناها لمصفوفتنا الارتباطية ، سواء في تحليلات الدرجة الاولى والثانية في شكل عوامل مستقلة للإبداع وأخرى مستقلة لسمات الشخصية ، وهي نتيجة تتفق الى حد كبير مع نتائج باحثين آخرين عن عدم وجود ارتباط بين سمات الشخصية والقياسات الإبداعية لدى الذكور ، كما تؤكد من ناحية أخرى أن نمط الارتباط المستقيم بين المجالين ليس هو النمط المتوقع ، وإنما للنوع آخر من الارتباط هو الارتباط المتحنى طبقا لما ظهر في دراسة سابقة للعلاقة بين الإبداع وسمات الشخصية لدى الذكور (ع. السيد ، ١٩٧١)

(Soueif, Elsayed, 1970)

نخرج من هذه النتيجة بحقيقة لها أهميتها وهي أننا لا نستطيع أن نقبل افتراضاً عن وجود علاقات معينة بين سمات الشخصية والإبداع لدى الإناث تختلف عما نجده لدى الذكور وبالتالي فلا مبرر لافتراض نوع من العلاقة الموقعة للإبداع بين المجالين لدى الإناث .

أ - المراجع العربية

- ايزنك (ه) : الحقيقة والوهم في علم النفس ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٩ (ترجمة قدرى حنفى ، رؤوف نظمى) .
- السيد (ع.م) : الإبداع والشخصية ، دراسة سيكولوجية ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧١ .
- خبرى (أ.م) : الإحصاء في البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية ، القاهرة ، دار الفكر العربى ١٩٥٦ ، طبعة ثانية .
- سويف (أ.م) : الاسس النفسية للإبداع الفنى في الشعر الخاصة ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٩ ، طبعة ثانية .
- • الاستجابات المتطرفة لدى مجموعة من الاحداث الجانحين
(٢) المجلة الجنائية القومية ، ١٩٥٩ ، ٢ ، ٨٩٠ - ٩٥٠ .
- نمرج (ص) : القدرات الإبداعية والمرض العقلى ، دراسة للداء الإبداعى لدى الفصامين ، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الآداب جامعة القاهرة ، ١٩٧١ .
- • تنقية مقاييس القدرات الإبداعية ، دراسة عاملية ومنهجية لاختبارات الإبداع ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الآداب - جامعة القاهرة ، ١٩٧٥ .
- رمزى (ناهد) : القدرات الإبداعية ، دراسة تجريبية للفروق بين الجنسين - رسالة ماجستير مقدمة لكلية الآداب - جامعة القاهرة ١٩٧١ .
- • مشكلات منهجية في بحوث الفروق بين الجنسين ، المجلة الاجتماعية القومية ١٩٧٤ ، ١١ ، ٣ ، ٤١٣ - ٤٢٩ .

B — References

- Anastasi, A., Foley, J. P. Differential Psychology, 2ed Printing,
The Macmillan co., New york, 1923.
- Child, D., The essentials of factor analysis, London, Helt
Rinhart and winston Ltd., 1970
- Eysenck, H. J., The psychology of politics, london, Kegen-
Paul 1654.
- Garai, J. E, Scheinfeld, A., Sex differences, in mental and
behavioral traits, Pratt Institut. Psych Monog.
- Guilford, J. P., Creativity, American Psych 1950, 444 — 455.
- " " Three faces of Intellect, American Psych.,
1959, B, 14, 8, 466-479.
- " " Traits of creativity, from Creativity and its
Cultivation, editedby Anderson, H. H, Newyork, Harper
broth., 1959, A 1 st ed
- Guilford, J. P., Traits of creativity, from creativity and its
Cultivation edited by Anderson, H. H., New york, Harper
broth., 1959 A, 1 st edition.
- Nelson, R., Creativity, sex and mathematics, in the confrence
on The creative person, At the Tohse Alumni center, Oct.
1691, univ. calif.
- Guilford, J P., Personality of women with imaginative and
artistic interests : The role of masculinity, originality, and
other charcteristits in their creativity, Jour. personality
1966, 34, 1, 1-25.
- Guilford, J. P., Sex differences in creative style, Jour. perso-
nality 1967, 35, 2, 219-233.
- " " Sex Specific Patterns in creative literary fantasy,
Jour. Personality, 38, 3, 1970, 344 — 394.
- Kaiser, H. P., The varimax criterion for analytic rotation in
factor analysis, Psychometrica, 1958, 23, 3, 187-199.

- Little, M. T., Creativity and 'masculinity—femininity in ninth grades, Jour. Perceptual and Motor skills, 1967, 25, 737—743.
- Mackinnon, D.W. creativity in architects, In the conference on "the creative Person" — at the Tahoe Alumni center, oct. 1961, univ. calif. 1:24,
- Soueif, M. I., Response Sets, Neuroticism, and Extraversion: A factorial study, Acta Psychologica, 1965, 24, P. 29—40.
- " " , Elsayed, A.M., curve linear relationships between creative thinking abilities and Personality trait variables, Acta Psychologica 1970, 34, 1 — 21.
- Wallace, M. H. some Dimensions of creativity (unpublished Paper) 1965.
- Wilson, R. C., Gulliford, J. P., christensen, P. R., the measurement of Individual Differences in originality., Psych. Bull. 1953, 50, 5, 362—370.

سمة المرأة - التصاب

لدى السيدات الناملات وقر الماملات

فللزه يوسف عبد المجد *

الهدف من البحث :

يهدف هذا البحث الى دراسة العلاقة بين عمل المرأة في مصر ، وبعض سمات شخصيتها . ويواجهنا عند دراسة هذه العلاقة - اتجاهان متعارضان :

الاتجاه الاول : يذهب الى ان ازدياد ثراء الخبرات التي يتعرض لها الافراد يزيد من ثراء سلوكهم بوجه عام ، وسمات شخصيتهم بوجه خاص ، ولا سيما السمات المرتبطة بحسن التكيف مع المواقف الجديدة . حيث ان خروج المرأة الى ميدان العمل يؤدي الى اتساع مجال خبراتها سواء عن طريق ازدياد معرفتها ومعلوماتها او عن طريق اكتسابها لمحدد كبير من مهارات التعامل مع افراد كثيرين خارج النطاق الضيق للأسرة والاقارب مثل التعامل مع الزملاء والمرؤسين والرؤساء ومع افراد الجمهور على اختلاف نوعياتهم . مما يشير الى مزيد من النضج النفسي والاجتماعي .

اما الاتجاه الثاني : فيذهب الى ان خروج المرأة الى ميدان العمل وجعلها بين كل من مسؤوليات العمل خارج المنزل ، واعباء المنزل والأسرة انما يترتب عليه مزيد من المسؤوليات والجهود بل ومزيد من المشكلات التي ينبغي على المرأة ان تحسن مواجهتها سواء في المنزل او في العمل مما ينعكس بالتالي في سمات شخصيتها ولا سيما التوتر النفسي . ونظرا لشدة التعارض بين الاتجاهين ، اى بين من يذهبون الى ثراء وخصوبة

(*) تعرب الباحثة عن عظيم شكرها للاستاذ الدكتور سعد محمد فنيح - الذي اشرف عليها في ايجاز هذا البحث ، الذي يعتمد على دراسة الماجستير ، التي توفقت بضم الدراسات النفسية بكلية الآداب جامعة عين شمس في يونيو سنة ١٩٧٥ .

(**) مخرس مساعد علم النفس بكلية البنات الإسلامية - جامعة الأزهر

الخبرات التى تتعرض لها المرأة أثناء العمل خارج المنزل ، وبين من يرون ازدياد مشكلاتها ومسئولياتها وتوتراتها عند جمعها بين كل من اعباء العمل وابعاء المنزل ، فقد روى أن يتمثل السؤال الرئيسى لهذا البحث — فيما يلى:

هل توجد فروق في سمات الشخصية لدى السيدات المتزوجات (نتيجة) لخبرة العمل ؟ أى هل توجد فروق في سمات الشخصية بين السيدات المتزوجات العاملات خارج نطاق المنزل ، وبين السيدات المتزوجات غير العاملات ؟

وكان علينا قبل الإجابة على هذا السؤال الرئيسى للبحث ، تحديد سمات الشخصية التى ستؤخذ فى الحسبان ، أو التى ستلاحظ علاقتها بتغير الوضع الاجتماعى للمرأة .

وهنا برزت إحدى السمات التى تزايدت أهميتها فى الدراسات الحديثة للشخصية الانسانية — ونعنى بها السمة التى تمتد على بعد متصل من المرونة الى التصلب والتى تبين أنها تعكس آثار الخبرات النفسية الاجتماعية للأشخاص ، كما أوضحت هذا دراسات مختلفة (سوف ١٩٦٨)
(Brim & Hoff, 1957, Smock, 1955)

وتد اهتم البحث بمناقشة أهم الأطارات النظرية التى وجهت الدراسات السيكولوجية السابقة ، فيما يتصل بسمة « المرونة — التصلب » ومن أهمها :

— دراسة « ليفين » « Lewin » — عن التصلب الطوبولوجى ، وهو ليس سمة سلوكية — إذ أن التصلب الطوبولوجى يشير الى نوع من البناء النفسى أو مفهوم على (١) يشير الى خصائص فى بناء الشخصية . أما التعريفات الاجرائية للتصلب التى يستخدمها الباحثون فانها تشير الى انواع من السلوك النوعى الناتج عن ظروف معينة ، أى انها تستخدم مفهوم التصلب بالمعنى الوصفى (٢) .

ومن هنا يرى « ليفين » أنه باستعراض نتائج الخصائص الدينامية للخبرة والسلوك ، يتبين أن هذه الخصائص لا تميز فقط النظم النفسية الداخلية للفرد ، وانما تميز بنفس الدرجة البيئة النفسية وتغيراتها على أساس أن هذه البيئة تصطبغ بطابع نفسى (Lewin, 1935, p.215)

Phenotypical (٢)

Genotypical (١)

وغضلا عن استخدام « ليفين » لصفات متعددة للتصلب الطوبولوجي دون التمييز بينها مثل : أولى ، وثاني ، ووظيفي . . . الخ ، فإن أهم صعوبة تواجه الباحث هي تحديد خصائص التصلب الطوبولوجي بطريقة تجريبية تمكنه من مقارنة فرد بآخر ، أو تقارن التصلب لدى الفرد الواحد من عمر لآخر . هذا بالإضافة الى أن تصلب حدود المناطق النفسية تحسده الوراثة ولا تؤثر فيه الخبرات التربوية والاجتماعية ، مما يتعارض مع تجارب تغيير السلوك (Luchins 1959) .

— كما اهتم « جولد شتين » Kurt Goldstein — بتعريف التصلب بأنه عبارة عن نوع من التمسك بنوع من الاداء أو السلوك غير ملائم للموقف الحالي ، أي أن الشخص الذي يقوم بأنواع السلوك المتصلب لا يغير ادائه من نوع لآخر حسب ما يتطلبه العمل . ونلاحظ ظاهرة التصلب كثيرا في الحالات المرضية (Goldstein, 1943, P 209) كذلك يحدث التصلب ، « إذا وقع نوع من العزل (٧) بين مستويات من الاداء العقلي ، أي إذا ظهر نوع من الاداء العقلي كوحدة منفصلة عن باقي أنواع الاداء .

ويتصل العزل لدى « جولد شتين » بنوعين من التصلب :

١ — التصلب الأولي (٤) : وهو عدم القدرة على تغيير زاوية الاداء الى زاوية أخرى جديدة يتطلبها موقف جديد — ويظهر هذا النوع لدى المرضى المصابين في مناطق تحت اللحاء (٥) حيث يستمر الشخص في الاداء بنوع مرضي من المداومة (٦) ، مما يجعله يكرر نشاط غير ملائم ، وقد يبدو عاجزا من التوقف ، وقد يتوقف فجأة إذا كان المنبه الجديد شديد القوة .

ب — التصلب الثانوي (٧) : وهو يرجع أساسا الى اصابة في العمليات العقلية . وهذا النوع من الاصابة يحدث في حالات اصابة لحاء الدماغ وأنواع التشويه الحائى والفصام والضعف العقلي ويتميز بضعف الاتجاه للتجديد (٨) الذي يتمثل في الاستدلال والوعى وحساب النتائج غير المباشرة للسلوك . . . الخ .

Secondary rigidity (٧)	Isolation (٢)
Abstract attitude (٨)	Primary rigidity (٤)
	Subcortical (٥)
	Persistence (٦)

ومن أهم ما يؤخذ على نظرية جولدمستين — شدة اتساعها مما يؤدي إلى الغموض وعدم الحسم في التمييز بين أنواع مختلفة من التصلب (Meyer, 1980) كما أن هناك أنواع من التصلب في مواقف الحياة العادية لا تنطبق عليها معايير التصلب الأولى والثانى لدى جولدمستين ولا ترتبط بأي إصابة عضوية . وقد يخلط جولدمستين بين عدم القدرة على تغيير الاتجاه والسلوك وبين القدرة على « التجريد » وإدراك المعنى وراء الجزئيات — في حين قد أوضحت الدراسات الحديثة لجيلفورد مدى استقلالهما عن بعضهما .

— ويرى « فيرنر » (Heinz werner (1946) — أن التصلب « سمة سلوكية تتسبب عن ظروف مختلفة للكائن الحي العضوى »، من أبرزها عدم النضج أو التخلف أو المرض أو عدم السواء .

فالسلك البدائى أكثر تصلبا من السلوك الذى يتسم بمزيد من الارتقاء، والكائن الحي الأقل في مرتبة الارتقاء لا يكون قادرا إلا على أنواع من النشاط البدائى ، بينما الكائن الأكثر ارتقاء لا يستطيع فقط القيام بأنواع النشاط البدائى ، بل يستطيع كذلك القيام بأنواع النشاط الأكثر ارتقاء .

أى أنه كلما ارتقى الكائن الحي وتمايز بناؤه العقلى وازداد التمايز بينه وبين البيئة ، قل تصلبه ، أى ازدادت مرونة سلوكه وطواعيته ، واتسم هذا السلوك فى نفس الوقت بالاستقرار (Werner, 1957)

أهتم « فيرنر » بتأكيد اطار نظرى — قبلى — يفسر من خلال التصلب لدى المرضى والبدائيين والأطفال والمتخلفين ، دون تمييزه لجوانب الاختلاف النوعى بين سلوك كل فئة من الفئات السابقة ، وكذلك دون تمييز بين فئات السلوك مثل السلوك العقلى التجريدى والسمات المزاجية ... مما كشفت عنه بعض الدراسات العملية .

— كذلك استطاع منهج التحليل العاملى — أن يجيب على السؤال الذى شغل أذهان كثير من الباحثين — وهو : هل التصلب عامل عام أم عامل نوعى ؟ وذلك من خلال دراسات عديدة :

Cattell & Tiner, 1949, Fisher, 1950, Schier, 1951, Thurston, 1944

أجمعت على رفض القول بوجود عامل واحد للتصلب يشيع خلال الميائيس المختلفة وتؤكد وجود عوامل متعددة تبعا للمظاهر المختلفة من السلوك التى تقيسها أدوات كل دراسة ، حيث ثبت مثلا وجود عوامل للتصلب الحركى وأخرى للتصلب فى الاحساسات والامتكار وثالثة للتصلب

في التفكير في حل المشكلات ، بل ان هذا النوع الاخير من التصلب ثبت انقسامه الى عاملين يتباين كل من « المرونة التكيفية » (١) و « المرونة التلقائية » (٢) . ومن اهم نتائج الدراسات الحديثة للتحليل العالمي ابراز وجود عاملين مستقلين للتصلب — هما :

(ا) التصلب من خلال التطرف في الاستجابة .

(ب) التصلب من خلال عدم المرونة في التفكير والسلوك والعمادات المرتبطة بمواقف اجتماعية .

الاول : يتصل « بشكل » الاستجابة المتطرفة الذي يشير الى عدم تحمل الغموض والتوتر .

والثاني : يشير الى « مضمون » المواقف الذي يتم الاستجابة عليها ، والى المرونة او تبعية السلوك للتغيير في المواقف الاجتماعية .

وذلك مما يدعونا الى ضرورة القاء الضوء على اهم المفاهيم السيكولوجية التي لها علاقة بالتصلب ، والتي تلقى الضوء بالتالي على مفهوم التصلب كما هو مستخدم في البحث الحالي . كما ان كثيرا ما يخلط الباحثون بينها من ناحية ، وبين التصلب من ناحية أخرى . مثال ذلك ما يحدث من خلط بين كل من مفاهيم التصلب ، والجهود وعدم تحصيل الغموض ، والتوتر النفسي ، والتطرف في الاستجابة ، والعصبية والانطواء .

وفيما يلي سنعرض ما نقصده من كل مفهوم على حده ، ثم علاقة كل مفهوم بالمفاهيم الأخرى :

١ — التصلب والجهود (٣) :

يرى « ميلتون روكيتش » (Rockeach, M) — ان كلا من التصلب والجهود النفسي عبارة عن : « مقاومة للتغيير » — الا انه يميز بينها على اساس ان :

(ا) « الجهود النفسي عبارة عن مقاومة للتغيير في انساق الاعتقاد ،

في حين ان التصلب يشير الى مقاومة التغيير في معتقدات مفردة

او مواقف او عادات » . (Rockeach, et al 1955)

Adaptive flexibility (١)

Spontaneous flexibility (٢)

Dogmatism (٣)

(ب) يتمثل الجمود لدى « روكيتش » أساسا في طريقة في التفكير والسلوك تظهر مع اية ايدولوجية ، بغض النظر عن « مضمونها » ، أى انه يتمثل في نظرة متسلطة للحياة وفي عدم التسامح ازاء المعتقدات المعارضة ، والتسامح مع المعتقدات المتشابهة لما يعتقد الشخص .

(ج) الجمود لدى « روكيتش » يشير الى تكوين معرفي للأفكار والمعتقدات المنظمة في نسق مغلق نسبيا — اما التصلب — من الناحية العقلية — يشير الى درجة العزل بين المناطق . . . ، او الى خاصية وجود حدود وظيفية تمنع الاتصال بين المناطق المتجاورة . . . ، اما من الناحية الوصفية — او (المظهر السلوكي) فإنه يرى ان التصلب يتمثل في الطريقة التي يواجه بها الشخص او الحيوان احدى المشكلات التوعية او يحلها او يتعلمها .

٢ — التصلب وعدم تحمل الغموض (١) :

ورد مفهوم « عدم تحمل الغموض » لأول مرة لدى «فرنكلبرونشنيك» عام ١٩٤٩ (Adrono, J W, Frenkle-Brunswick, 1949) - التي اوضحت ان « عدم تحمل الغموض » يتبدى في الاستجابة لكل من المواقف الاجتماعية والادراكية والانفعالية لدى كل فرد بدرجات مختلفة ، وان قدرة الشخص على مواجهة مشاعره المتناقضة تمثل احد المتغيرات الهامة للشخصية وان عدم تحمل التناقض الوجداني ينعكس في الحالات المعرفية حيث يرتبط بعدم القدرة على التمييز بين الخصائص الايجابية والسلبية لنفس الموضوع ، لهذا فان الاشخاص الذين لديهم درجة مرتفعة من « عدم تحمل الغموض » يتسمون بسلوك متصلب يتبدى بتفضيل الالفة والتماثل والتجديد والانتظام، كما يتبدى في الميل الى الحلول القاطعة التي تختار بين ابيض واسود ، ونحو القسمة الثنائية المبالغ في بساطتها ، والى التوصل الى اغلاق مبسر (متسرع وغير ناضج) عند مواجهة جوانب تحتاج الى تقويم ، ويحدث هذا على حساب الواقع لان هذا النوع من الحلول يصحبه حجب لجوانب الواقع،

Intolerance of ambiguity (١)

وهؤلاء الأشخاص يسمحون إما الى القبول المطلق او الى الرفض المطلق
الذي لا يشوبه غموض .
٣ - التصلب والتطرف (١) :

التطرف في الاستجابة هو أحد انماط الاستجابة التي عني بها
السيكولوجيون في الفترة الأخيرة (**) ، ويطلق اسم أساليب الاستجابة على
الانماط الفريدة المنسقة من الاستجابة لبنود الاختبارات Hamilton, 1968

وقد أكد بيرج (Berg , 1958) أن كثيرا من الدلائل تشير إلى أن
بعض أشكال الاستجابات المتصلبة — ولاسيما الاستجابات المتطرفة ، أنها
هي انعكاس لسمات في الشخصية .

وقد لاحظت برونشفيك « أن الأفراد الذين يزعجهم التعرض لأي
موضوع يثير انفعالات متعارضة أو يتضمن خصائص تجعله يقع في طريق
وسط بين فئات متعددة ، يستجيبون استجابات « متطرفة » حيث يقومون
بتصنيف الكل أو لا شيء بطريقة مبتسرة ومنمطة ، ويففلون الوقائع التي
لا تتفق معهم سواء في المواقف الاجتماعية أو في العمليات الإدراكية » .

وعلى هذا ، نستطيع أن نلاحظ أن التصلب كما يتبدى في عدم تحمل
المواقف الغامضة ، يعبر عن نفسه في شكل استجابات متطرفة في المواقف
المختلفة ، كما أن طبيعة الاستجابات المتطرفة تسمح لنا فيما يبدو بأن نعتبر
عدد هذه الاستجابات مقياسا لـ ما نسميه بخاصية « عدم تحمل الغموض »
(Soueif, M i, 1958)

وقد قام برنجلمان بعدد من الدراسات Brengelmann, 1958.

1959 a, 1959 b, 1960 a, 1966 b.

درس فيها العلاقة بين الاستجابات المتطرفة وبين عددين متغيرات الشخصية
وخاصة التصلب . واستنتج من هذه الدراسات : أن الميل إلى الاستجابة
المتطرفة يمثل أحد السمات الأساسية للشخصية المتصلبة .

Extreme-Response (١)

(*) يوجد ثلاثة أساليب أخرى للاستجابة — عني الباحثون بإلقاء الضوء عليها .

Acquiescence الموائمة (١)

Deviation الانحراف عن المألوف (٢)

Social desirability الثاني: والمغیر الاجتماعية (٣)

٤ - عدم تحمل الغموض والتوتر النفسي :

أوضح عدد كبير من الدراسات ، وجود علاقة وثيقة بين عدم تحمل الغموض ، والتوتر النفسي ، ونذكر من هذه الدراسات دراسات سموك^(١) smock, 1955a, 19,5b, والدراسة التي قاما بها كل من بلوك وبلوك Block, Tack & Block, Jeanne, 1951, التي افترضوا فيها : أن الأفراد الأكثر توترا (الذين يتسمون بقدر شديد من الضبط) لا يتحملون الغموض ، وبالتالي فاتها أسرع في تكوين أحكام (عن مسافة الحركة) تستقر وتفسق بعد عدد أقل من مرات التعرض لظاهرة الحركة الذاتية (١) . وقد أيدت التجربة هذا الغرض .

يضاف إلى ما سبق ، ما تم اكتشافه من ارتباط إيجابي بين « عدم تحمل الغموض » وبين الثقة بالنفس (أو قوة الإنا والاكتماء الذاتي) في كل من دراسة جيلفورد^(٢) Guilford, 1957 ودراسة السيد (عبد الحليم محمود ١٩٧١ ، ص ٣٦٨ - ٣٦٩) .

٥ - التطرف والتوتر النفسي (٣) :

أجرى سوف عام (١٩٥٨) - دراسة : افترض فيها أن الفئات الاجتماعية ، المتفاوتة من حيث مستويات توترها العام ، تختلف كل منها عن الأخرى من حيث متوسط عدم تحملها للغموض مقدرا بعدد الاستجابات المتطرفة . وإذا تساوت سائر الشروط فإن الفئة الاجتماعية ذات المستوى المرتفع من التوتر (الذي يرجع أساسا إلى الشعور بعدم الطمأنينة) تميل إلى إصدار عدد من الاستجابات المتطرفة أكبر مما تميل إلى إصداره فئة أخرى ذات مستوى منخفض من التوتر .

وقد أيدت نتائج البحث الفروق الأساسية له إذ تبين ارتفاع درجة التطرف لدى كل من الإناث - (مقارنات بالذكور) ، والمسيحيين (مقارنين بالمسلمين في مصر) ، وبالمراهقين (مقارنين بالراشدين) .

وقد أوضحت دراسة قامت بها صفاء الأعسر (١٩٦٨) ، وجود علاقة بين التطرف وعضوية الشخص في بيئة تربوية معينة .

٦ - تعقيب :

نستطيع أن نوجز العلاقة بين التصلب وكل من عدم تحمل الغموض ، والتوتر النفسي والتطرف - فيما يلي :

Psychic tension (٢)

Auto-Kinetic movement (١)

التصلب وخاصة في السياق الاجتماعي : سمة أساسية من سمات الشخصية ، كما كشف عن ذلك عدد من الدراسات العملية التي سبق الإشارة إليها . بمعنى أنه خاصية للأفراد تتبدى في تصرفاتهم في مواقف متنوعة . أي أنه يمثل مستوى من المفاهيم أكثر تحديدا من مستوى الاستجابة المعتادة . ويمكن اعتبار التطرف وعدم تحمل الغموض بعض مظاهره .

ويشير مفهوم « **التطرف في الاستجابة** » إلى سمة أقل تجريدا . واقترب ما تكون إلى الواقع المباشر الذي يمكن مشاهدته ، وهو كما يمثل سمة تتسم بقدر كبير من الثبات .

ويمثل مفهوم « **عدم تحمل الغموض** » : سمة أكثر تجريدا من التطرف في الاستجابة ، وهي وإن كانت تشير أحيانا إلى سلوك يمكن مشاهدته ، (مثل عدم ميل بعض الأشخاص إلى المواقف غير المألوفة والغامضة) إلا أنه يمثل درجة أعلى في تجريدها من التطرف ، إذ أنه من مشاهدة تكرار الشخص لاستجابات متطرفة يمكن استنتاج « عدم تحمله للغموض » .

كما يشير مفهوم « **التوتر النفسي** » — غالبا — إلى الحالة النفسية التي تترتب على عدد من العمليات السيكلوجية أو ظروف عدم الأمان ، التي ينتج عنها في معظم الأحوال (عدم تحمل الغموض) أو (تطرف في الاستجابة) ، أي أن مفهوم التوتر النفسي يعبر عن « العمليات » التي ينبع منها مظاهر التصلب في السلوك .

ويهمنا أيضا أن نشير إلى دراسات هامة قامت بمحاولات للإجابة على السؤال التالي : هل توجد علاقة بين التصلب وكل من العصابية والانطواء ؟

ومن أهم هذه الدراسات : دراسة برنجلمان Brengelmann, 1960a

و « سويف » Soueif, 1965 ، و « أيزنك » Bysenck , 1960

وقد أوضحت نتائج البحوث الثلاثة — استقلال سمة التصلب بوجه عام — عن كل من العصابية والانطواء .

يعد أن أوضحت البحوث السابقة استقلال سمة التصلب بوجه عام عن كل من العصابية والانطواء ، وكذلك استقلال التصلب في السياق

الاجتماعى عن غيره من انواع التصلب (ولا سيما التصلب فى العمليات العقلية) وبعد أن تبين أن قياس التصلب فى سباق اجتماعى يمكن أن يتم من خلال مقاييس « عدم تحمل الغموض » و « التطرف فى الاستجابة » ، ويمكن لهذا البحث أن يركز عنايته أساسا على « التصلب » كما يتبدى فى المواقف الاجتماعية .

وفى ضوء الدراسات السابقة يمكن تحديد « التصلب » فى هذا البحث بالتعريف الإجرائى التالى :

« ميل الشخص الى التطرف فى الاعتقاد بالرأى ، وعدم تحمل الغموض وتفضيل الالفة والتماثل والتحديد والانتظام ، والميل الى الحلول القاطعة التى تختار بين ابيض واسود وتقسيم الامور الى طرفين متعارضين فى قسمة ثنائية مبالغ فى بساطتها ، والسعى اما الى القبول المطلق، والرفض المطلق» . مشكلة البحث :

تتمثل المشكلة الاساسية لهذا البحث فى محاولة الاجابة على سؤال رئيسى هو :

هل توجد فروق بين السيدات العاملات وغير العاملات فى درجة التصلب ، كما تتبدى فى التطرف فى الاستجابة أو عدم تحمل الغموض فى المواقف ذات الطابع الاجتماعى .

على ان الفروق فى سمة « المرونة — النصيب » لا تنتج فقط عن خبرات ، لان هناك عددا من المتغيرات الشخصية والاجتماعية الاخرى ، يمكن أن يترتب عليه ظهور هذه الفروق فى درجة التصلب — من ذلك مثلا كل من مستوى : السن ، والتعليم ، ودخل الاسرة ، والمستوى الاجتماعى والاقتصادى .

تم اختيار هذه المتغيرات (التعليم والسن والدخل والمستوى الاجتماعى الاقتصادى) على أساس ما يوحى به عدد من الدراسات الحديثة فى علاقة كل منها بالتصلب . وأهم هذه الدراسات : دراسة كيرك 1954 Kerlick ، ودراسة لايت 1965 Light. et al ، ودراسة كل من :

Hesterly, 1963, light, et al, 1965 Souell, 1959, Zax, et al, 1964

وقد أمكن تحديد فروض البحث كالتالى :

١ - فرض صفرى عام - تم صياغته كالتالى : لا توجد فروق دالة فى مستوى التصلب بين السيدات العاملات وغير العاملات بوجه عام .

٢ - فروض فرعية :

- ويترتب على هذا الفرض الصفرى العام - الفروض الصفرية الفرعية التالية :

(أولا) بين المجموعتين : (العاملة وغير العاملة) :

- لا توجد فروق دالة فى درجة التصلب بين السيدات العاملات وغير العاملات فى مستويات مختلفة لكل من متغيرات : السن ، والتعليم ، والدخل ، والمستوى الاجتماعى الاقتصادى .

(ثانيا) داخل المجموعتين (العاملة وغير العاملة) :

(أ) لا توجد فروق فى درجة التصلب بين العاملات أنفسهن فى كل مستوى من المستويات المختلفة من : السن ، والتعليم ، والدخل ، والمستوى الاجتماعى الاقتصادى .

(ب) لا توجد فروق فى درجة التصلب بين السيدات غير العاملات أنفسهن فى كل مستوى من المستويات المختلفة من : السن ، والتعليم ، والدخل ، والمستوى الاجتماعى الاقتصادى .

اولا - عينة البحث :

- وقد تضمنت عينة البحث : سيدات يعملن خارج نطاق المنزل .
وسيدات لا يعملن خارج نطاق المنزل .
- ورعى عند اختيار هذه العينة :

(أ) استبعاد السيدات غير العاملات اللاتى سبق لهن العمل ، على أساس أن خبرة العمل السابق قد تساعد على عدم وضوح الفروق فى سماتهم .

(ب) الاقتصاد على السيدات المتزوجات ، على أساس افتراض

اكتمال الدور الاجتماعى للمرأة بعد الزواج .

(ج) اشترط فى عينة البحث من السيدات العاملات وغير العاملات ان تكون عضوا فى اسرة كاملة ، ان تعيش مع الزوج (غير مطلقة ولا ارملة) ، على اساس ان اختفاء أحد الزوجين أو غيابها عن مسرح الاسرة بسبب الانفصال أو الطلاق أو الوفاة ، من شأنه ان يؤثر فى التكوين الاجتماعى للأسرة وفى وظائفها ، وبالتالي فى سمات افرادها ولاسيما سمات الام التى هى موضوع الدراسة .

(د) كذلك لا يشترط ان تكون السيدة منجبة أو غير منجبة — على اساس ان البحث يتناول بالدراسة علاقة التصلب بالعمل (أو عدم العمل) .

(هـ) روعى هند اختيار كل عينة من السيدات العاملات وغير العاملات تحقيق اكبر قدر ممكن من التماثل بين المجموعتين — فيما يتصل بكل من المتغيرات التالية :

(١) محل الإقامة .

(ب) مستوى تعليم الزوجة .

(ج) مستوى تعليم الزوج .

(د) مدة الزواج بالسنوات .

(هـ) عدد افراد الاسرة .

(و) درجة الوفاق بين الزوجين .

(ز) بلغ مجموع السيدات العاملات اللاتى تم دراستهن فى هذا البحث « ١٢٣ » سيدة ، روعى فى اختيارهن توزيعهن على قطاعات العمل المختلفة : القطاع الحكومى والقطاع العام والقطاع الخاص .

اما غينة السيدات غير العاملات فقد بلغ مجموعهن فى هذا البحث « ١١٤ » سيدة .

(ثانيا) : ادوات البحث :

استخدم فى هذا البحث اربعة ادوات اساسية :

١ — مقياس التصلب من خلال التطرف في الحكم على 'الاصحاء' *
أعده د . مصطفى سويف .

٢ — مقياس للتصلب من خلال التطرف في تقبيل أنواع الأطعمة
أعده د . محمد فرغلي فراج .

٣ — مقياس للتصلب في المواقف الاجتماعية — وقد قامت الباحثة
بإعداده خصيصا لهذه الدراسة . عن طريق الاستعانة ببعض بنود كل من
مقياس « جف » Gough, 1970 — لقياس المرونة في الشخصية ، وبعض
بنود مقياس « إيزنك » Eysenck — لقياس التصلب .

٤ — استمارة بيانات شخصية واجتماعية .

وقد تم اختيار هذه الأدوات نظرا لما تتمتع به من درجة عالية من
ثبات وصديق (فرغلي ، ١٩٧٠ ، سويف ، ١٩٦٨) .

(ثالثا) خطة التحليل الإحصائي :

يحتاج التحقق من الفرض العام لهذا البحث ، وكذلك التحقق من
الفروض الفرعية الأخرى ، الى معالجة بياناته بطريقة يستخدم فيها الأسلوب
الإحصائي الذي يمكن من خلالهلقاء الضوء على هذه الفروض تبعا لأهداف
البحث وطبيعة بياناته .

لهذا رؤى أن تتم العمليات الإحصائية التالية :

١ — حساب المتوسط والانحراف المعياري ، بكل من عينة المرأة العاملة
وغير العاملة على كل متغير من متغيرات البحث ، سواء بالنسبة لكل
درجة من درجات مقياس التصلب المستخدمة أو البيانات الشخصية
الاجتماعية .

٢ — حساب اختبار « ت » للفروق بين المتوسطات لدرجة كل متغير من
المتغيرات السابقة — بالنسبة لعينة المرأة العاملة ومتوسط درجة

(*) وتنبث درجات كل مقياس من مقياس التطرف (الطعام والصداقة) فيما يلي :

(١) التأييد الشديد (+ ٢) . (٢) التأييد (+ ١) .

(٣) الحياء (- ٢) . (٤) المعارضة (- ١) .

(٥) المعارضة الشديدة (- ٢) (٦) التطرف بغض النظر عن اتجاهه (+ ٢)

(٧) الاعتدال بغض النظر عن اتجاهه (+ ١) .

نفسى المتغير بالنسبة لعينة المرأة غير العاملة .

٣ — محاولة ادخال مزيد من التحكم ، او نوع من التمتينم التجريبي
لاختبار الفروض النوحية لهذا البحث — وذلك باستخدام تحليل
التباين (ذى التصنيف فى اتجاهين) (**) وذلك على اساس تصور
وجود مصفوفة تنتظم متغيراتها بالشكل التالى :

(ا) متغيرين مستقلين :

١ — فى الصفوف : حالة العمل (عاملة او غير عاملة) .

٢ — فى الاعمدة : احد المتغيرات الشخصية الاجتماعية (مستوى
التعليم ، او السن ، او الدخل ، او المستوى الاجتماعى
الاقتصادى) .

(ب) متغير تابع واحد هو :

درجة التصلب (وخاصة على كل من : مقياس + ٢ ، + ٢ من مقياس
الصدائة + ٢ ، + ٢ من مقياس الطعام ، والدرجة على مقياس التصلب
فى المواقف الاجتماعية) .

ويترتب على هذا التصنيف وجود ستة خلايا ، كما هو موضح
بالشكل التالى :

درجة التعليم حالة العمل	منخفض (١)	متوسط (٢)	مرتفع (٣)
عاملة	١	٢	٣
غير عاملة	٤	٥	٦

Analysis of variance : two-way classification. (**)

وعلى هذا الأساس فإن مقارنة درجات التصلب في الخلايا الصلبة (التي تقع في صف واحد وأعمدة مختلفة) تشير الى مقارنة درجات التصلب من مستويات من التعليم — أو السن — أو الدخل — أو المستوى الاجتماعي الاقتصادي مع تثبيت حالة العمل (عاملة أو غير عاملة) .

كما أن المقارنة بين درجات التصلب في الخلايا العمودية (التي تقع في عمود واحد وصفين مختلفين) تشير الى مقارنة درجات التصلب في حالات عمل مختلفة (عاملة أو غير عاملة) مع تثبيت مستوى التعليم أو السن أو الدخل أو المستوى الاجتماعي الاقتصادي .

ومعنى هذا ، القيام بأربعة أنواع من تحليل التباين « ذى التصنيف في اتجاهين » ، على أساس كل متغير من المتغيرات الشخصية والاجتماعية وذلك بالنسبة لكل مقياس من مقاييس التصلب الخمس . وبذلك تكون جملة حالات حساب تحليل التباين عشرون حالة .

ومن أهم مميزات استخدام هذا النوع من التحليل الاحصالي هنا ، انه يمكن من إبراز درجة التفاعل بين كل من : عمل المرأة أو عدم عملها خارج المنزل ، ودرجة التصلب ، والمتغيرات الشخصية الاجتماعية (وهي التعليم ، والسن ، والدخل ، والمستوى الاجتماعي الاقتصادي) .

رابعاً : وصف نتائج البحث :

وسنتناول فيما يلي وصف لنتائج البحث :

(أولاً) الفرق بين متوسط درجات كل من عينة المرأة العاملة وغير العاملة على متغيرات البحث : ويوجه عام لم تؤيد نتائج هذه الخطوة ، الفرض الصفري العام ، بل كانت الفروق ذات الدلالة في ستة مقاييس تشير الى زيادة التصلب لدى السيدات العاملات .

الجدول رقم (٢)
يوضح المتوسط والانحراف المعياري لمقاييس عينة المرأة العاملة وغير
العاملة ودلالة الفروق بين المتوسطات في العينتين .

اختبارات للفرق بين المتوسطين	غير عاملة		عاملة		اسم المقياس	١
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري		
٥٥٣,٢١٦	٩,٥١٢	٤٨,٢٥٤	٨,٦١٤	٥٢,٥٧٢	٢+ ١+	١
٥٢,٤٤٥-	٧,٧١٩	١٢,٢٠٢	٧,٤٥٨	١٠,٧٨١	٢- ١-	٢
٥٥٢,٧٠٠	٨,٧٢٧	٢٤,٤٩١	١٠,٥٥٢	٢٧,٩١٩	٢+	٣
٥٥٢,٩٦٣-	٦,١٩١	٨,٩٠٤	٤,٧٩١	٦,٧٧٢	٢-	٤
٠,٨٤٥	٩,٨١٠	٢٣,٢٠٧	١١,٠٧٨	٢٤,٤٦٣	٢±	٥
٠,٠٧٣-	٧,١٧٨	٢٤,٢٨١	٩,٠٠٠	١٤,٢٠٢	١+	٦
٠,١٢٤-	٤,٦٤٩	٤,٢٩٨	٥,٠٤٧	٤,٢٢٠	١-	٧
٠,٢٨٥-	٧,٢٧٣	٢٨,٥٧٩	٩,٣١٤	٢٨,١٥٥	١±	٨
١,٠٦٩-	٧,٥١٠	٠,٠١٨	٧,٤٣٥	٨,٩٦٧	صفر	٩
١,٦٦٦	٥,٩٢٩	٢٩,٢٤٢	٧,٠٥٥	٢٠,٧٦٤	٢+ ١+	١٠
٠,٦٩٣	٦,٢٤٩	٢٧,٩٣٠	٥,٩١٢	٢٨,٤٨٠	٢- ١-	١١
٥٢,٥٢٤	٧,١٨٦	١٨,٠٠٩	٧,٩٤٩	٢٠,٥١٢	٢+	١٢
١,٦٠٦	٧,٠١٢	٢,٢٥٤	٦,٦٢٦	٢١,٦٨٣	٢-	١٣
٥٥٢,٦٥١	١,٥٠٠	٣٨,٠٩٧	١١,٨٨٥	٤٢,١٤٦	٢±	١٤
١,١٢٧-	٥,٦٣٠	١١,١٦٧	٦,٣٥٢	١٠,١٩٥	١+	١٥
١,٠٦٣	٦,٣١١	٧,٧٥٤	٥,٢٥٤	٦,٩٥١	١-	١٦
١,٧٤٩-	٩,٢١٨	١٨,٩١٢	٨,٧٥٦	١٦,٨٦٢	١±	١٧
١,٩٨٥-	٩,٠٦٧	١٣,٠٦١	٨,٢٥٩	١٠,٨٠٥	صفر	١٨
١,٢٩٠	٤,١٢٩	١٨,٨٥٠	٣,٧٧٩	١٩,٥٧٧	٢+ ١+	١٩

عدد أفراد العينة : عاملة = ١٢٣ غير عاملة = ١١٤

اجمالي العينتين = ٢٣٧

* ت ١٩٧ عند مستوى دلالة ٠.٥
* * ت ٢٦٠ عند مستوى دلالة ٠.١

ونستطيع من ملاحظة الجدول رقم (٢) أن نسجل الملاحظات التالية —
التي تتصل بالفرض العام لهذا البحث :

١ — وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين العينتين (العاملة وغير
العاملة) في عدد من مقاييس التصلب ، ولا سيما في الدرجات الفرعية التالية :
(أ) بالنسبة لمقياس (الطعام) :

ميّزت بين العينتين كل من : الدرجات المتطرفة الموجبة (+ ٢) والسالبة
(- ٢) ومجموع الدرجات المتطرفة والمعتدلة الموجبة (+ ٢ ، + ١)
ومجموع الدرجات المتطرفة والمعتدلة السالبة (- ٢ ، - ١) . أما درجات
الاعتدال في الاستجابة (+ ١ ، - ١ ، + ١ ، - ١ ، صفر) أو التطرف بغض
النظر عن اتجاهه (موجب أو سالب) + ٢ ، فلم تميز بين العينتين .
(ب) أما بالنسبة لمقياس (الصداقة) :

فلم يتبين وجود فروق بين المجموعتين ، إلا في كل من مقياس التطرف
(+ ٢) ، ومقياس التطرف بغض النظر عن اتجاه الاستجابة « موجب
أو سالب » (+ ٢) .

أما باقى درجات مقياس الصداقة التي تميل الى الاعتدال (+ ١ ،
- ١ ، + ١ ، - ١ ، صفر) أو التي تميل الى التطرف السالب ، فلم تميز بين
العينتين .

(ج) أما فيما يتصل بمقياس (التصلب) :

كما يتبدى في « عدم تحمل الغموض » في المواقف ذات الطابع الاجتماعى،
فلم يميز بين المجموعتين تمييزاً له دلالة إحصائية .

ويوحى تداخل الصورة التي توضحها هذه النتائج وتشابكها ، عند
الاستعانة بأجمالى العينتين العاملة وغير العاملة ، بأن المقارنة الإجمالية
بين كل من العينتين على مقاييس التصلب (كما تتبدى في التطرف أو عدم
تحمل الغموض) ، تطمس بعض معالم الفروق بين العينتين . لهذا ،
تم الاستعانة بأسلوب تحليل التباين ذى التصنيف في اتجاهين — على أساس
الطريقة التي وصفها « فرجسون » (Ferguson, A. 1959) — سعياً
وراء مزيد من الكشف عن الظروف الملائمة لإبراز معالم الفروق بين العينتين
العاملة وغير العاملة .

ونستطيع من خلال الجدولين رقم (٣ ، ٤) — أن نوجز وصف نتائج
تحليل التباين ذى التصنيف في اتجاهين . فيما يلى :

أولا : فيما يتصل بالفروق بين عينة المرأة العاملة وغير العاملة :

(أ) التصليب في مستويات التعليم المختلفة :

١ - في المستوى المنخفض من التعليم - وجدت فروق دالة بين المينتين ، وكانت درجات المرأة العاملة أكثر ارتفاعا منها لدى غير العاملة .

٢ - في المستوى المتوسط من التعليم : وجد فرق ذو دلالة بين العاملة وغير العاملة في المقياس طعام (٢ +) فقط ، وكانت درجات المرأة العاملة أكثر ارتفاعا .

٣ - في المستوى المرتفع من التعليم : وجد فرق ذو دلالة بين العاملة وغير العاملة .

على مقياس الطعام (٢ +) - إلا ان اتجاه الدرجات هنا كان مختلفا منه في الحالتين السابقتين ، أى كانت درجة تصليب الجامعيات غير العاملات أكثر ارتفاعا .

جدول رقم (٢)

يوضح متوسط درجات مقاييس التصلب الخمس (*)
(في ظل ثلاثة مستويات من المتغيرات الشخصية والاجتماعية) .

عامة					المتغيرات الشخصية الاجتماعية
مقاييس التصلب					
تصلب	معدلة		طعام		
(أ)	١+ (د)	٢+ (ج)	٣+ (ب)	٤+ (ا)	
٢٠,٩٥	٤٧,٠٠	٢٣,٢٧	٢٧,٦١	٢٠,٣٢	تعليم الزوجة } متوسط جامعي
١٨,٠٧	٤١,٨٠	٢١,٠٢	٢٤,٦١	٢٩,٥١	
٩,٧١	٢٧,٦٣	١٧,١٥	٣٠,١٧	٢٢,٩٢	
١٩,٢٧	٤٠,٢٩	١٩,١٧	٢٧,٢٠	٢٩,٦١	السن وقت } متوسط مرتفع
٢٠,٢٣	٤١,٤٦	٢٠,١٠	٢٢,٨٣	٢٦,٢٧	
١٩,٢٤	٤٤,٦٨	٢٢,٢٧	٢٣,٣٧	٢٧,٨٨	
٢٠,٢٢	٤٢,٠٥	٢٠,٠٥	٢٧,١٥	٢٩,٠٥	إجمالي دخل } متوسط مرتفع
١٩,٦١	٤٣,٧١	٢٢,٢٤	٢٥,٧٢	٢٩,٩٢	
١٨,٨٠	٤٠,٦٣	١٩,٢٤	٢٠,٥١	٢٤,٧٨	
٢٠,١٧	٤٤,٠٠	٢١,٠٠	٢٧,٠٠	٢٩,٣٧	المتوى الاجنابي } متوسط مرتفع
١٩,٤٦	٤١,٩٨	٢١,٤١	٢٤,٨٨	٢٨,٤٦	
١٩,١٠	٤٠,٤٦	١٩,١٢	٢١,٥١	٢٥,٩٢	

تابع جدول رقم (٢)

غير عادله (مقاييس التصليب)					المتغيرات الشخصية الاجتماعية
تصليب	صدقات		طعام		
	$\frac{2+}{(2)}$ (أ)	$\frac{+}{(2)}$ (ب)	$\frac{2+}{(2)}$ (أ)	$\frac{2+}{(2)}$ (ب)	
١٨,٤٢	٢٨,٤٥	١٩,١١	٣٢,٧٦	٢٥,٠٢	{تقرأون كتب تعليم الزوجة متوسط جامعي
١٩,٣٧	٢٨,٦١	١٨,٤٥	٣١,٢٤	٢٤,٣٦	
١٨,٧٦	٢٧,٢٣	١٦,٤٧	٣٥,٩٢	٢٤,١٨	
٨,٩٥	٢٨,٢٤	١٧,٨٩	٣٤,١٣	٢٥,٢٦	{السن وقت متوسط إجراء البحث مرتفع
١٨,٧٩	٢٥,٢٤	١٥,٣٤	٣٤,٣٤	٢٣,٦٨	
١٨,٨٢	٤٠,٧١	٢٠,٧٩	٣١,٤٥	٢٣,٦٨	
١٩,٨٩	٤٠,٥٢	١٨,٧٩	٣٥,٣٢	٢٦,٨٢	{إجمالي دخل متوسط الاسرة (شهرياً) مرتفع
١٨,٦٦	٣٦,٩٢	١٧,٢٦	٣١,٩٥	٢٣,٧٦	
١٨,٠٠	٣٦,٨١	١٧,٩٧	٣٢,٦٦	٢٢,٨٩	
١٩,٢١	٤١,٢٤	١٨,١٩	٣٥,٣٩	٢٦,٢١	{المتوى الاجتماعى متوسط الاقتصادى مرتفع
١٩,٠٨	٣٥,٢٤	١٧,٢٩	٣١,٢٩	٢٤,١٨	
١٨,٢٠	٢٧,٧١	١٧,٩٥	٣٢,٢١	٢٣,٠٨	

* اقتصر حساب تحليل التباين أكبر خمس مقاييس تمثيلاً للتصليب هي :
مقياس الطعام ($2 +$ ، $2 +$) ، مقياس الصدقات ($2 +$) ،
 $2 +$) ، مقياس التصليب من خلال المواقف الاجتماعية .

جدول رقم (٤)

ويوضح قيمة اختبار «ت» للفرق بين عينة المرأة العاملة وغير العاملة
في المستويات الثلاثة للمتغيرات الشخصية والاجتماعية

مقاييس التعالم		طعام		صداقة		تعالم
		١-١	٢-١	٣-١	٤-١	٥-١
		(ب-أ)	(ب-أ)	(ب-أ)	(ب-أ)	(ب-أ)
المتغيرات الشخصية الاجتماعية						
تعليم الزوجة	تقرأ ويكتب	٢,٥١	٢,١١	٢,٦١	٢,٤٢	٢,٩٥
	متوسط	٢,٤٩	١,٤٧	١,٥٧	١,٢٨	١,٥١
	جامع	١,١٢	٢,٠٧	١,٤٠	١,٦	١,١٠
السن وقت	منخفض	٢,٠٢	١,٣٢	١,٧٧	١,٧٧	٢,٢٧
	متوسط	١,٢٠	١,٦٥	٢,٨٩	٢,٤٥	١,٦٣
	مرتفع	١,٥٦	١,٨٢	١,٩٠	١,٥٦	١,٤٩
إجمالي دخل الأسرة الشهرى	منخفض	١,٠٦	١,٨٠	١,٧٥	١,٥٨	١,٤٩
	متوسط	٢,٩١	١,٩٥	٢,٩٦	٢,٦٧	١,١٠
	مرتفع	١,٨٩	١,٩٢	١,٧٦	١,٤٨	١,٩٣
المستوى الاقتصادي الاجتماعي	منخفض	١,٤٧	١,٦٩	١,٣١	١,٠٤	١,٠٤
	متوسط	٢,٠٠	١,١٢	٢,٤٥	٢,٦٥	١,٤٤
	مرتفع	١,٣٣	١,٣١	١,٧٠	١,٠٨	١,٠١

عند مستوى دلالة ٠.٥

عند مستوى دلالة ٠.١

* ت ٢.٠٠

** ت ٢.٦٥

(ب) التصلب في مستويات السن المختلفة :

١ - في مستوى السن المرتفع : لم توجد فروق في درجة التصلب بين العينتين .

٢ - في مستوى السن المتوسط : وجد فرق ذو دلالة بين العينتين ، على كل من مقياس الصداقة ($2 +$ ، $2 +$) ، أى أن العاملة أكثر تصلباً .

٣ - في مستوى السن المنخفض : وجد فرق دال على مقياس الطعام ($2 +$) ، وقد حصلت العاملة على درجة من التصلب أكبر من غير العاملة .

(ج) التصلب ومستويات دخل الأسرة المختلفة :

١ - لم يوجد فرق بين المرأة العاملة وغير العاملة من مستوى الاسر ذات الدخل المنخفض والاسر ذات الدخل المرتفع في أى مقياس من مقياس التصلب .

٢ - وجد فرق بين العاملة وغير العاملة من ذوات الدخل المتوسط على المقياس : طعام ($2 +$) ، صداقة ($2 +$) ، حيث كانت العاملة أكثر تصلباً .

(د) - التصلب ودرجات المستوى الاجتماعى الاقتصادى :

١ - لم يوجد فرق بين العاملة وغير العاملة من المستوى الأدنى والاعلى .

٢ - تبين وجود فرق ذو دلالة في المستوى الاجتماعى الاقتصادى الأوسط ، في درجة التصلب . كما تنهزل في درجتى التطرف ($2 +$) ، ($2 +$) على مقياس الصداقة . ودرجة ($2 +$) على مقياس الطعام بين العينتين ، مع ميل المرأة العاملة الى مزيد من التصلب .

ثانياً : الفروق داخل كل عينة :

وفي محاولة لالقاء مزيد من الضوء على بعض الظروف التى ساهمت في النتائج السابقة ، تم حساب الفروق بين متوسط درجات التصلب داخل كل عينة « عاملة » أو غير « عاملة » . في كل من المستوى الأعلى والأدنى - من كل متغير من المتغيرات الشخصية الاجتماعية .

ويوضح الجدول رقم (٥) متوسط درجات التصلب في كل من المستوى الأدنى والأعلى لكل من المتغيرات الاجتماعية .

أما الجدول رقم (٦) فانه يوضح دلالة الفروق بين متوسط درجات التصلب في كل من المستويين موضع المقارنة لكل متغير من المتغيرات الشخصية الاجتماعية .

الجدول رقم (٥)
ويوضح متوسط درجات كل من المستوى الأدنى والاعلى على التغيرات الشخصية والاجتماعية على كل مقياس من مقياس التصليب (*)

فهر عاملة				عاملة				المتغيرات الشخصية الاجتماعية	
تصليب	معدلة		تصليب	معدلة		تصليب	معدلة	طام	طام
	±	+		±	+			±	+
١٨,٤٢	٣٨,٤٥	١٩,١١	٣٢,٧٩	٢٥,٠٣	٤٧,٠	٢٠,٩٥	٢٢,٣٧	٣٧,٦١	٣٠,٣١
١٨,٧٦	٣٧,٢٤	١٦,٤٧	٣٥,٩٢	٢٤,٢١	٢٧,٦٢	١٩,٧١	١٧,١٥	٣١,١٧	٢٣,٩٣
١٨,٩٥	٣٨,٣٤	١٧,٨٩	٣٤,١٣	٢٥,٢٦	٤٠,٢٩	١٩,٢٠	١٩,١٧	٣٧,٢٠	٢٩,٦١
١٨,٨٢	٤٠,٧١	٢٠,٧١	٣١,٤٥	٢٤,٥٣	٤٤,٦٨	١٩,٢٤	٢٢,٢٧	٣٣,٣٧	٢٧,٨٨
١٩,٨٩	٤٠,٥٣	١٨,٧٩	٣٥,٣٢	٢٦,٨٣	٤٢,٠٥	٢٠,٧٢	٢٠,٠٥	٣٧,١٥	٢٩,٠٥
١٨,٠٠	٣٦,٨٤	١٧,٢٦	٣٢,٦٦	٢٢,٨٩	٤٠,٦٢	١٨,٨٠	١٩,٢٤	٣٠,٥١	٢٥,٧٨
١٩,٢٦	٤١,٣٤	١٧,٧٩	٣٥,٣١	٢٦,٢٠	٤٠,٠٠	١٧,١٧	٢١,٠٠	٣٧,٠٠	٢٩,٣٧
١٨,٣١	٣٧,١٧	١٧,٧٩	٣٢,٢١	٢٤,١٨	٤٠,١٠	١٩,١٠	١٩,١٢	٣١,٥١	٢٥,٩٣

(*) المتوسط في المستوى الاوسط = ٣٥,٢٤

الجدول رقم (٢١)
قيمة (ت) أو مستوى دلالة الفرق بين متوسط درجة التسلية في
المستويين الأدنى والاعلى بالمتغيرات الشخصية والاجتماعية .

فيها عامة					عامة					النتوات الشخصية الاجتماعية
تسلية	صدائة		طعام		تسلية	صدائة		طعام		
	٢+	٢+	٢+	٢+		٧+	+	٢+	٢+	
٢+	٢+	٢+	٢+	٢+		٧+	+	٢+	٢+	١ - تعليم الزوجة
٣٩,	٤٧,	١,٥٨	١,٣٥	٠,٣٩	١,٤٨	٢,٨٣	٢,٨٨	٢,٨٦	٢,٠٩	
١,١٥	١,٩١	١,٧٣	١,١٢	٠,٣٤	٠,٠٣	١,٧٧	١,٩٣	١,٦٨	٨٢	
										٢ - السن وقت إجراء البحث
٢,١٤	١,٤١	٠,١٨	١,١٤	١,٨٧	١,٧٨	٠,٥٦	١,١٩	٢,٩٤	٢,٠٦	
١,٠١	٢,٠٥	٠,٤٩	١,٣٤	١,٤٤	١,٢٥	١,٤٣	١,١٥	٢,٤٣	١,٦٤	
										٣ - اجمال دخل الأسرة الشهرى
										٤ - المستوى الاجتماعى والاقتصادى

ت ٢٠٠ ت ٢٠٥
عند مستوى دلالة ٠,٠٥ عند مستوى دلالة ٠,٠١

ومن ملاحظتنا للجدولين السابقين (٥ ، ٦) يتبين الفروق التالية :

١ - التعليم :

توجد داخل عينة المرأة العاملة « وحدها » فروقا ذات دلالة في مستوى التصلب على مقياس الطعام (+ ٢) ، (+ ٢) ، وذلك بين المسويين الأدنى والأعلى من التعليم ، حيث يرتبط التعليم الأدنى بارتفاع درجة التصلب ، مما يتفق مع نتائج باحثون آخرون مثل لايت (Light ,etal 1965) .

٢ - السن :

لم توجد فروق ذات دلالة في درجة التصلب من المستوى الأدنى والأعلى للسن سواء لدى المرأة العاملة وغير العاملة . وقد تدل هذه النتيجة على عدم اتساع مدى ثبات السن داخل كل عينة ، نظرا لمعارضتها لنتائج الدراسات السابقة :

(soueif , 1958 Hesterley 1963 , Light - 1965)

٣ - دخل الأسرة :

توجد فروق ذات دلالة بين المستويين الأعلى والأدنى في «دخل الأسرة» - بالنسبة لعينة المرأة العاملة على المقياسين طعام (+ ٢) ، (+ ٢) وعينة المرأة غير العاملة « على مقياس التصلب » كما تتبدى في عدم تحمل الغموض في المواقف الاجتماعية . وقد تمثلت هذه الفروق في حصول ذوات الدخل الأدنى على درجات أعلى في التصلب .

٤ - المستوى الاجتماعي الاقتصادي :

تبين وجود فرق ذو دلالة بين الدرجات الأعلى والأدنى من المستوى الاجتماعي والاقتصادي لدى المرأة العاملة على مقياس الطعام (+ ٢) مع ارتفاع درجة التصلب لدى السيدات من المستوى الاجتماعي الاقتصادي الأدنى .

خامسا : مناقشة النتائج :

تدفع نتائج هذا البحث الى افتراض ان السيدات اللاتي يعانين من ظروف نفسية أو اجتماعية تزيد من مستوى توترهن ، أكثر ميلا للتصرف في الاستجابة وعدم تحمل الغموض ، أي أكثر ميلا الى ابداء أنواع السلوك المتصلب ازاء المواقف أو التجهلات الاجتماعية .

وعلى هذا الأساس يمكن أن نفهم كون السيدات العاملات من مستويات تعليمية منخفضة ، أكثر تصلبا من السيدات غير العاملات من نفس مستوى تعليمهن .

بالإضافة الى ذلك — يمكن أن يساعدنا على فهم حصول السيدات غير العاملات اللاتي اتمن مستوى التعليم الجامعي — على درجات من التصلب أعلى من السيدات العاملات من نفس مستوى تعليمهن . ورغم أن ارتفاع درجة التصلب لدى السيدات الجامعيات غير العاملات تحتاج الى دراسة خاصة للكشف عن مختلف الظروف التي وراء هذه الظاهرة ، فإننا قد نستطيع في ضوء التفسير السابق أن نتصور بعض التأثير

لوجود وقت فراغ كبير ، وكذلك عدم الرضا عن النفس عند مقارنة الذات بباقي العاملات وغير العاملات ، أو الطموح الى السعى نحو تحقيق الذات في اعمال يعتقد انها أكثر فاعلية من مجرد رعاية البيت ... الخ .

أما عدم وجود فروق في مستوى التوتر (أو التصلب) بين العاملات من الاسر ذات الدخل - أو المستوى الاجتماعى الاقتصادى - المنخفض ، وغير العاملات ، من نفس مستوى دخل الاسرة والمستوى الاجتماعى والاقتصادى) . وكذلك عدم وجود فروق بين العاملات من الاسر ذات الدخل والمستوى الاجتماعى الاقتصادى المرتفع وغير العاملات من نفس المستوى من الدخل والمستوى الاجتماعى الاقتصادى ، في حين ان درجة التوتر أو التصلب ، أعلى لدى العاملات ذات الدخل والمستوى الاجتماعى الاقتصادى . ومن المرجح ان ذلك مرجعه الى انه يزداد طموحهن عن ذوات المستوى الأدنى من الدخل ، ومن ينتنن الى المستوى الاجتماعى الاقتصادى الأدنى .

كذلك تزداد حدة الشعور بالاحباط لدى السيدات من الاسر متوسطة الدخل أو اللاتي ينتنن الى مستوى اجتماعى اقتصادى متوسط اذا قورن بالسيدات اللاتي ينتنن لاسر من المستوى الأعلى للدخل .
أما فيما يتصل بتمييز السيدات العاملات من مستوى السن المنخفض أو المتوسط بدرجة أعلى من التوتر فربما يرجع هذا الى ان الانجاب لدى المرأة العاملة يمثل قيمة المسئولية عن البيت والبناء من ناحية وعن واجبات العمل من ناحية أخرى .

وتتفق نتائج المقارنة (داخل المعينات) في اطارها العام مع النتائج التى حصل عليها « سوف » (Soueff - 1958) وبرنجلمان Brengelmann, 1959 ، والتي تشير الى ارتفاع مستوى التوتر لدى المستويات الاجتماعية الاقتصادية الدنيا ، وهذا الاتفاق من شأنه ان يعطى منظوراً جيداً لصدق النتائج السابقة ، كما ان من شأنه ان يفسر الظروف التى تعمل على ارتفاع درجات التصلب .

كما تؤكد نتائج هذا البحث قيمة استخدام مقاييس التصلب ، على أساس مفهوم التصلب كما يتبدى في المواقف الاجتماعية (فرغلى ، ١٩٧١ ، سوف ١٩٦٨ ، Soueff 1953 ، Eyaenck, 1954) .

حيث يمكن ان يرتبط التصلب (بهذا المفهوم) بظروف ثقافية اجتماعية اقتصادية مختلفة ، من شأنها ان تزيد من درجة التصلب أو تقلل من هذه الدرجة مما يساعد على ترشيد الواقع النفس الاجتماعى ، في ضوء الدراسات النفسية الاجتماعية المتتابعة .

المراجع

- السيد ، ع.م. ، تطور تعليم البنات في مصر ، الباب الاول من : التقرير الاول لهيئة بحث « تغير الوضع الاجتماعي للمرأة في مصر المعاصرة » (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية) القاهرة ١٩٧٤ ص من ١٠ - ٨١ .
- السيد ، ع.م. ، الإبداع والشخصية ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧١
- سويف ، م.ا. ، التطرف كسلوب للاستجابة ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٨ .
- سويف ، م.ا. ، اطار أساسى للشخصية : دراسة حضارية مقارنة على نتائج التحليل العائلى ، المجلة الجنائية القومية ، ١٩٦٢ ، ٥ ، ١ - ٤٨
- فراج ، م.ف. ، مرضى النفس في تطرفهم واعتدالهم ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧١ .
- فراج ، م.ف. ، سمات الشخصية وعلاقتها بأساليب الاستجابة ، دراسة بواسطة التحليل العائلى ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٠ .

-
- Berg, I. A., & collier, J.S., Personality and grond differences in extreme response set. Educ Psychol. Measurement, 1958 18-164. (Quoted through, Hamilton., 1968).
 - Berg, J. Block, Jeanne H. An investigation of the relation ship between intolerance of ambiguity and ethnocentrism, J. of Pers., 1951, 19, 303—311.
 - Brengelmann, J. C. Extreme response set, drive level and abnormality in questionnaire rigidity, J. Ment. Sci., 1960 106. 173 — 186. (a).
 - Brengelmann, J. C. Differences in questionaire responses between English and Germn nationals Acta Psychologica, 1959, 61—339-355, (b).

- Brengelmann, J. C. Abnormal and Personality correlates of certainty. J. Ment. Sci. 1959, 105, 142-192, (a).
- Brengelmann, J. C. A note on questionnaire rigidity and extreme response set J. Ment. Sci. 1960, 187-192, (d)
- Brengelmann, J. C. The effects of exposure time in immediate recall on abnormal and questionnaire of Personality. J. Ment. Sci. 1957, 101, 665-680.
- Helm, O.G., J.R. & Hoff, D.B. Individual and situational differences in desire for certainty. J. Abn. and soc. Psychol., 1957. 54, 224-229
- Cattell, R. B. & Tiner, L., The varieties of structural rigidity. J. Pers., 1989, 17 PP. 321-415 (Quoted through, Luchins, 1959).
- Eysenck, H. S. The Structure of Human Personality, London, in Methuen & Co., 1960.
- Fisher, S., Patterns of "personality rigidity and some of their determinants, Psychol. Monogr. 1950, 64, No. 1 (Whole No 307).
- Ferguson, G. A. Statistical Analysis in Psychology, New York, Mc Grow Hill, Co. 1959, ch. 16, PP. 242-262.
- Frenkel-Brunswick, P., Intolerance of ambiguity as an emotional and Perceptual Personality variable. J. Pers., 1949, 18 108 — 143.
- Goldstein, K., Concerning rigidity, character and Personality, 1943. 11. PP. 209 — 226.
- Gough, H. G. The Development of Rigidity Scale Institute of Personality assessment and research, California, Berkeley 1970 (Mimeo).
- Guilford, J. P., Frick, J. W. Christensen, P. R. Merrifield, P. R. A factor analytic study of flexibility in thinking only

- Southern California, Rep. from the Psychol. Lab., No. 18, 1957.
- Hamilton, D.L. Personality attributes associated with extreme response style. Psychol. Bull., 1968, 29, 3, 192-203.
 - Hesterly, S.O. Deviant response Patterns as function of chronological age. Journal of Consulting Psychology, 1963, 27 - 210-214 - (Quoted through., Hamilton, 1968).
 - Kerrick, J.S. The effects of intelligence and manifest anxiety on attitude change through communications. unpublished doctoral dissertation, University of Illinois, 1954.
 - Lewin, K., A Dynamic theory of Personality, New York, Mc Graw Hill, 1935.
 - Light, C.S. Zax, M., & Cardiner, D.H. Relationship of age, Sex, and Intelligence Level to extreme response style. Jour. of pers and soci. Psy. 1965, 2, 907-909.
 - Luchins, A.S. Rigidity of Behavior Univ. of Oregon books, Eugene, Oregon, 1959.
 - Meyer, V., Psychological effects of Brain Damage, ch. 14 in : Fysenck, H., J., (Editor) Handbook of abnor. Psy. an Exp Approach, New York Basic Book, 1960, P.P. 529-565.
 - Rockeach, M. Warren C. McGowney, and M. Ray Denny, A distinction between dogmatic and rigid thinking J. abnor. Soc. Psy. 51, No. 1 July. 1955.
 - Smock, C.D., The influence of Psychological stress on the intolerance of ambiguity, J. abnor. Soc. Psych. 1955, 50, 177-182 (a).
 - Smock, C.D., The influence of Psychological stress on the perception of incongruity J. abnor. Soc. Psych 1955 50, 334-356. (b).
 - Soueif, M.I. Extreme response sets as a measure of intolerance of ambiguity, Brit. J. Psych. 1958., 49, 329-334.

- Thurstone, L.L., A Factorial study of Perception, univ. of
chicago Press, 1944.
- Werner, H., Comparative Psychology of mental development,
New York Harper, 1957.
- Werner, H., The Concept of Rigidity, Acrritical Evaluation
Psych. Rev. 1946 PP 43--53.
- Zax, M., Cardiner, D. H., & Lowy, D. G Extreme response
redundancy, as a function of emotional adjustment. Jour. of
abnor. and Soc. Psycho. 1964,69, 654--657.

بحث مكانة المرأة وعلاقتها بالخصوبة وتنظيم الأسرة في مصر

تعتبر المشاكل السكانية من أهم القضايا الرئيسية التي يهتم بها المخططون في الدول النامية في الوقت الحاضر . ولذلك وجهت الجهات المبرورة لمشروعات بحثية عديدة ترمي الى استكشاف الوسائل التي يمكن عن طريقها خفض معدلات النمو السكاني الى ادى مستوى ممكن . ومما لا شك فيه ان النمو السكاني في مصر أصبح من المشاكل القومية التي ازداد الاهتمام بها في الآونة الأخيرة وان كان قد بدأ من بداية العقد الماضي . وقد تميز النمو في عدد السكان بانخفاض كبير في نسبة الوفيات دون تغيير بذكر في الخصوبة ، الامر الذي ترتب عليه تحقيق مصر لمعدل نمو سكاني سنوي يعتبر من بين اعلى المعدلات في العالم ، وبلغت نسبة الزيادة الطبيعية حوالي ٢٥ / سنويا في متوسط العشر سنوات الماضية . ومن المتوقع ان يبلغ عدد السكان في مصر ٥٢ مليون نسمة في عام ١٩٨٥ أى ضعف نظيره لعام ١٩٦٠ . لذلك فان سياسة التحكم في عدد السكان عن طريق الابساليب والطرق المختلفة لتنظيم الاسرة لا بد ان تهدف الى تخفيض نسبة المواليد .

وفي تحليل معدلات الخصوبة والانجاب تمثل المرأة العنصر الهام ذا الارتباط المباشر بمعدلات الخصوبة . ويهدف بحث مكانة المرأة وعلاقتها بتنظيم الاسرة الى دراسة كافة أوجه الحياة الاجتماعية للمرأة خاصة النواحي الدائمة التغير واثار ذلك في اتجاهات المرأة نحو تنظيم الاسرة .

ويمكن القول ان الهدف العام لهذا المسح هو دراسة واختيار العلاقة بين مكانة المرأة والمتغيرات الخاصة بتنظيم الاسرة في المجتمع المصري ، وبصفة أساسية دراسة تأثير تنظيم الاسرة على مكانة المرأة كذلك دراسة مكانة المرأة كمغير مؤثر على الخصوبة ، وهذا يعنى ان الشق الاول من الهدف العام لهذا البحث يتناول دراسة مدى تأثير وجود أو غياب تنظيم الاسرة على مكانة المرأة كفرد في المجتمع بغض النظر عن المشاكل السكانية الأخرى . أما الشق الثاني فيتناول دراسة مدى استخدام المرأة لحقوقها الاجتماعية والسياسية على الخصوبة . وعلى ذلك ، فان هذا البحث يتناول العلاقة بين مكانة المرأة وتنظيم الاسرة والآثار المترتبة التي تؤثر على النمو السكاني .

ويضم البحث اثني عشر فصلا ، تناول : المقدمة ، الأهداف الرئيسية للبحث ، الأطار النظري للبحث ، الأطار المرجعي لموضوع الدراسة، الخلفية التاريخية لمكانة المرأة في مصر ودور الشريعة الإسلامية والقانون في ذلك ، الأطار السحيجرافي ، تطور تنظيم الأسرة في مصر ، تصميم الدراسة الميدانية ، مكانة المرأة والخصوبة وتنظيم الأسرة التباين نتيجة الاختلاف الجغرافي ، العوامل المؤثرة على مكانة المرأة ، مكانة المرأة وأثرها في تنظيم الأسرة واتجاهات السلوك الإنجابي ، الاتجاهات والسلوك الإنجابي وممارسة تنظيم الأسرة وعلاقة ذلك بمكانة المرأة ، كما يتضمن البحث الموجز والخاتمة فضلا عن الملحق الإحصائية .

الأهداف الرئيسية للبحث :

تعتبر دراسة العلاقة بين مكانة المرأة والخصوبة وتنظيم الأسرة هو الهدف الرئيسي لهذا البحث كما ذكرنا سابقا - وتحقيقا لهذا الغرض فقد اعتمد هذا البحث على كل من الميانات المنشورة والميدانية . وبصفة عامة فقد جمعت بيانات خاصة بدراسة الأهداف الآتية :

١ - اختبار العلاقة بين المستوى التعليمي وكل من الخصوبة وممارسة تنظيم الأسرة إذ من المعتقد أن هناك لازما بين المستوى التعليمي وفاعلية استخدام وسائل منع الحمل . وقد تضمن هذا الهدف دراسة عدة نقاط تناول جوانب ذلك العلاقة .

٢ - اختبار العلاقة بين العمالة المكتسبة للمرأة وكل من الخصوبة واستعمال أساليب تنظيم الأسرة .

٣ - العلاقة بين السن عند الزواج . وكل من الخصوبة واستعمال وسائل تنظيم الأسرة .

٤ - دراسة الميومات والاتجاهات الوجودية والقائمة فعلا بين النساء وعلاقة ذلك بتنظيم الأسرة وحقوق المرأة .

٥ - مدى تأثير التقاليد والقيم الحضارية والأنماط والتغيرات الاجتماعية الأخرى على اتجاهات المرأة نحو تحديد حجم الأسرة .

٦ - تحديد مدى التباعد بين المواليد ومدى فاعلية تنظيم الأسرة .

٧ - تحديد العلاقة بين القانون وكل من الحقوق والواجبات والمسؤوليات الوالدية وتعدد الزوجات والطلاق وتكرار الزواج .

٨ - اختبار مدى تأثير ممارسة كل من الوالدين لحقوقهما على التنشئة الاجتماعية للأطفال خاصة فيما يتعلق بمسائل الزواج والحياة الأسرية والخصوبة .

٩ - مدى تأثير اشتراك المرأة في الحياة العامة شاملة الخدمات التطوعية على الخصوبة .

١٠ - وفي كل الأهداف السابقة - يهدف هذا البحث أيضا الى اجراءه مقارنات هامة خاصة فيما يتعلق بكل من :

الريف والحضر ، محافظات مصر العليا ومصر السفلى ، المجتمعات الريفية الصغيرة والكبيرة ، المجتمعات الصناعية والزراعية .

١١ - استنباط توصيات من دراسة الأهداف السابقة خاصة فيما يتعلق بما يلي :

أ - الآثار المترتبة بالتغيرات السابق الإشارة إليها على التنمية القومية

ب - تحديد مدى تأثير الازدحام السكاني على مكانة المرأة ودورها وعلى مستويات خصوبتها واتباع لسلاليب تنظيم الأسرة .

ج - توصيات عامة فيما يتعلق بالعلاقة بين مكانة المرأة وتنظيم الأسرة والخصوبة والتنبؤ بتلك العلاقة مستقبلا .

الاطار النظري للبحث :

يضم هذا الفصل جزأين : الأول يتناول المتغيرات المحددة لمكانة المرأة والثاني يتناول الخصوبة وتنظيم الأسرة . ومن البديهي ان تتحدد مكانة المرأة بعوامل عديدة متشابكة منها ما هو اجتماعي أو اقتصادي أو غير ذلك ويعتبر للمستوى التعليمي والعمالة ، خاصة العمالة المكتسبة ، من أهم العوامل المحددة لمكانة المرأة لها من آثار تنعكس على المرأة نفسها ، وبالتالي تنعكس آثارا هامة في تغيير النظرة الى المرأة ، فضلا عن الزواج وتقاليد والتمثيلات المنظمة له وتكوين الأسرة تعتبر أيضا من المتغيرات المحددة والبؤثرة على مكانة المرأة . وقد استعرض البحث الفروض النظرية الواجب اختبارها في هذا الشأن في الدراسة الميدانية .

وقد تضمن دراسة الخصوبة وتنظيم الأسرة والأماليب التي تشهها الأسرة في تخطيطها وآثارها المتوقعة على الخصوبة فضلا عن العوامل الاجتماعية الأخرى المعوقة للخصوبة . وقد حدد هذا الفصل من البحث الأسباب والدوافع لاستخدام طرق تحديد النسل خاصة فيما يتعلق بالنواحي الديمولوجية والحافزية والتكثيكية .

الاطار المرجعى للبحث :

استعرض الفصل الرابع الأبحاث التى اجزيت فى مجال مكتبة المرأة وأثار ذلك على الخصوبة وتنظيم الأسرة والتغير الاجتماعى فى مصر والدول العربية . وناقش الأبعاد التى يمكن الاستناد إليها والاستفادة منها فى دراسة مكانة المرأة وعلاقتها بتنظيم الأسرة .

الخلفية التاريخية لمكتبة المرأة فى مصر :

يتناول هذا الفصل من الدراسة الخلفية التاريخية لمكتبة المرأة فى مصر ودور الدين الإسلامى والقانون فى ذلك المجال . ويتضمن هذا الفصل : الحقوق السياسية للمرأة وتطورها منذ الحكم العثمانى خاصة فيما يتعلق بمجهود كل من رفاعة الطهطاوى وعلى مبارك وقاسم أمين وهدى شعراوى وتكوين الاتحاد النسائى حتى حصولها على حق الانتخاب فى عام ١٩٥٦ . ، وحق الترشيح فى مجلس الأمة فى عام ١٩٦٢ . وقد نص الدستور المصرى الصادر فى سبتمبر ١٩٧١ على تكفل الدولة بالتوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها فى المجتمع ومساواتها بالرجل فى ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون اخلال بأحكام الشريعة الإسلامية . كما يتناول هذا الفصل دراسة المرأة فى قوانين الأحوال الشخصية خاصة فيما يتعلق بالزواج وحققها فى اختيار الزوج وحقوقها الإقتصادية واستقلالها التام عن الزوج فيما يخص ممتلكاتها الشخصية وحقوق وواجبات الزوج والزوجة كل تجاه الآخر . كما تضمن أحكام الطلاق والنفقة والمعدة وحضانة الأطفال والبراث وتعدد الزوجات .

وقد تناول هذا الباب - فضلا عما سبق - دور المرأة فى التشريعات المالية ونظرة المجتمع لهذا الدور وتحسن ظروف المرأة العاملة بصتور التشريعات الخاصة بحمايتها وتطور عمالة المرأة فى العشرين سنة الأخيرة وتوزيعها المهنى .

التركيب الديموجرافى المصرى :

تناول البحث دراسة تطور عدد السكان فى مصر منذ تعداد ١٨٨٢ حتى ١٩٦٦ من حيث السن والنوع ومعدلات المواليد والوفيات والتوزيع الحضرى - الريفى للسكان وتباين الخصوبة والمستوى التعليمى والتركيب المهنى والزواجى وتعدد الزوجات .

تنظيم الأسرة في مصر :

بدأت فكرة تنظيم الأسرة في مصر بمحاولات فردية ، يعتبر كليلاند أول من نادى بذلك في عام ١٩٣٦ في دراسته لمشكلة السكان في مصر . وتبنت هذه الفكرة الجمعيات الأهلية مثل جمعية طفل المعادي في عام ١٩٤٢ . يمنع أساليب تحديد النسل للأمهات اللاتي يزيد عدد أطفالهن عن خمسة . شهدت الجهود الحكومية في عام ١٩٥٣ بتكوين اللجنة القومية لدراسة المشاكل السكانية وتكوين المجلس الدائم للخدمات العامة ويهتم أيضا بالنواحي السكانية . وفي نوفمبر ١٩٥٥ أنشئت بعض العيادات الطبية لتجريب وسائل منع الحمل . وفي سنة ١٩٥٧ وضع المجلس الدائم للخدمات العامة في لجنة التخطيط ، وبناء على ذلك فقد تبنت اللجنة القومية للسكان للجنة التخطيط . وفي سبتمبر ١٩٥٨ ، أصبحت هيئة مستقلة مسجلة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل كمؤسسة غير حكومية باسم الجمعية المصرية لدراسات السكانية . ومع أن هذه الجمعية ليست حكومية إلا أنها تمتعت بمساعدة الحكومة لأعمالها ونشاطاتها في مجال الدراسات الاجتماعية والسكانية وأنشطة تنظيم الأسرة . وقد تغير اسمها مرة أخرى إلى الجمعية العامة لتنظيم الأسرة . وفي عام ١٩٦٢ أنشأت وزارة الصحة عيادات لتنظيم الأسرة تضم أطباء وأخصائيين اجتماعيين ومرشحات ، الهدف منها تدريب الأفراد على الدعوة إلى تنظيم الأسرة وتجريب وسائل منع الحمل وآثارها على النمو السكاني .

وفي نوفمبر ١٩٦٥ صدر القرار الجمهوري ٤٠٧٥ بإنشاء المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة في الحضر والريف لتوزيع وسائل منع الحمل وتشجيع استخدامها . وفي ديسمبر ١٩٧٠ وصل عدد مراكز تنظيم الأسرة ٣٠٣٠

وبنا هذا الجهاز يقوم بدور أكثر فعالية في تشجيع الدراسات الخاصة بتنظيم الأسرة سواء من الناحية الاجتماعية أو الطبيعية وتأثير ذلك على النمو السكاني ومحاولة الحد منه من خلال دوره الرسمي في ذلك .

تصميم الدراسة الميدانية :

قسمت الجمهورية إلى ٤ مناطق جغرافية هي المحافظات الحضرية ومحافظات الوجهين القبلي والبحري ومحافظات الحدود . وقد اختيرت محافظة الشرقية ممثلة للوجه البحري ومحافظة قنا ممثلة للوجه القبلي . وقد روى اختيار عاصمتي المحافظتين ممثلتين للمناطق شبه الحضرية كما روى تنوع طبيعة الحياة الاجتماعية فاختيرت ثلاث قرى من كل محافظة كل منها

تمثل نمطا من الأنماط الريفية فاخترت قرية زراعية كبيرة. تشمل فيها بركة مرتفعة من التمسك بالتقاليد مما يؤثر على مكانة المرأة ، والأخرى قرية صغيرة بما قد يؤثر على اتجاهات المرأة وسلوكها تجاه أسرتهما وبما يؤثر في مكانتها، أما الثالثة فهي قرية صناعية حتى يمكن اختبار آثار مهنة الصناعة على مكانة المرأة . وقد وزعت القرى المختارة كما يلي :

محافظة الشرقية :

— القرن ، قرية صناعية عدد الأسر فيها ٥٢٦٥ اختير منها ٢٠٠

— بهنيه ، قرية زراعية عدد الأسر فيها ١٢٣٢ اختير منها ١٠٠

— كفر الحصر ، قرية صغيرة عدد الأسر فيها ٥٩١ اختير منها ٥٠
أما قرى محافظة قنا فهي :

— بهجورة ، وهي قرية صناعية عدد الأسر فيها ٤١٣٥ اختير منها ١٠٠

— الدير ، قرية زراعية عدد الأسر فيها ٢٤٥٠ اختير منها ٢٠٠

— الصعيدية قرية صغيرة عدد الأسر فيها ٥٠٨ اختير منها ٥٠

وقد بلغت العينة حوالي ١٢٠٠ سيدة من تراوح أعمارهن بين ١٥ ، ٤٤ سنة وتعيش مع زوجها في ميشة واحدة أى أن الزوج ليس مهن يعملون خارج نطاق اقامتها ولا من المصندين — وقد اختيرت وحدات العينة بتقسيم القرى الى مريعات سكنية واختيار الوحدات السكنية تبعا لنسبة التمثيل في كل قرية . واختيار الأسر التي تنطبق عليها المواصفات . وسؤال الزوجة وفي حالة وجود أكثر من سيدة تنطبق عليها المواصفات في الأسرة الواحدة في حالات الأسر الممتدة ، وقد بلغت نسبتها ٦٧٪ فقط وقد رؤى تقسيم الباحثات الى مجموعتين أحدهما تختار أكبر السيدات سنا في فئة العمر المطلوبة (١٥ — ٤٤) والأخرى تختار السيدات الأصغر سنا . وقد اختيرت محافظة الشرقية من الوجه البحرى لما تتميز به من ارتفاع معدلات الخصوبة كما انها من أولى المحافظات التي تبنت الدعوة الى تنظيم الأسرة قبل تبني الدولة رسميا للمشروع .

أما محافظة قنا فقد اختيرت ممثلة للوجه القبلى نظراً لما تشتهر به من التمسك بالتقاليد وحيث يتوقع أن تتمتع المرأة بأقل مكانة مكانة .

وقد تناول البحث وصفا تفصيليا لتلك المدن والقرى المختارة والخدمات التي يتمتع بها فضلا عن موقعها الجغرافى وأهم السمات الاجتماعية

والديمقراطية المميزة لها والنمط. المسائد للعادات والتقاليد والنظرة العامة
لمكانة المرأة ودورها في كل قرية .

الدراسة الاستطلاعية وصحيفة الاستبيان :

بدأ هذا البحث بتصميم صحيفة الاستبيان متضمنة عددا من الأسئلة
التي تجيب على أسئلة البحث وجميع البيانات الضرورية لاختبار الفروض
الواردة في الأطار النظري للبحث . وتتضمن الصحيفة ١٢٠ سؤالاً .

وقد بدأ تجريب الصحيفة في أوائل سنة ١٩٧٣ على عينة قوامها ١٢٠
امراة في الفئة العمرية ١٥ - ٤٤ سنة في محافظتي قنا والشرقية - وعلى
شوء نتائج التجربة الاستطلاعية تم تعديل صحيفة الاستبيان حتى أصبحت
في صورتها النهائية مكونة من ١٠٩ أسئلة كما هو موضح بالملحق الإحصائي
لهذا البحث . وقد تم استيفاء صحف الاستبيان خلال شهر يناير ١٩٧٣ ،
ثم التحليل وكتابة التقرير في أبريل ١٩٧٣

النتائج الرئيسية :

وقد بنيت هذه الدراسة أن مكونات مكانة المرأة تؤثر معنوياً على
التفاوت في درجات الخصوبة ، وعلى ذلك فإن المرأة الأعلى مكانة تحقق
أدنى مستويات للخصوبة بينما المرأة الأدنى مكانة تحقق أعلى درجات الخصوبة
وعموماً تفضل الأسرة المصرية الأحجام الصغرى للأسرة وأن تبين ذلك بيننا
باختلاف مستويات تعليمها وغير ذلك من المتغيرات المحددة لمكانة المرأة . وقد
شوهد ميل للخصوبة الزائدة عن المعدل الأمثل للأسرة وأن انخفض ميل المرأة
ذات المستوى التعليمي الأعلى عن نظيرتها ذات المستوى التعليمي الأقل .
وللمراة صغيرة السن اتجاهات حديثة نحو تنظيم الأسرة ويظهر في الرغبة في
عدد أقل من الأطفال ، وهذا يعني أن الأجيال الجديدة من الأمهات تبتعد عما
أصغر للأسرة . ولاشك أن تلك ظاهرة هامة لها من آثار بالغة على
معدلات الخصوبة مستقبلاً . كما تبين أن المرأة ذات المكانة المرتفعة تستخدم
وسائل منع الحمل بدرجة أكثر انتظاماً وفي سن مبكرة عن نظيرتها ذات المكانة
المنخفضة .

ومن النتائج الهامة لهذه الدراسة أن تفضيل الذكور مازال قائماً في
المجتمع المصري بغض النظر عن مكانة المرأة أو موقعها الجغرافي أو درجة
تعليمها . وقد دلت نتائج هذا البحث على أن المرأة لديها معلومات كافية عن
وسائل تنظيم النسل خاصة حبوب منع الحمل ، وغالبية من يحصلن على تلك

المعلومات بعد الزواج ، وغالبا ما يكون المصدر هو الأقارب والجيران وليس الزوج أو المدرسة أو وسائل الاعلام . وتعتبر المرأة الأعلى مكانة أكثر جدية فى استخدام وسائل منع الحمل عن نظيرتها الأقل مكانة والتي قد تعتبر ذلك مناقيا لتعاليم الدين والتقاليد اللاتى نشأ عليها .

بعض الخصائص الديموجرافية للمرأة في مصر

الدكتور عاطف محمد عطية *

تقديم

عندما نتحدث عن الخصائص الديموجرافية للمرأة فإننا ندرس كل ما يتعلق بالإنث من السكان على وجه العموم .. من ناحية تكوينهن Composition وتركيبهن Structure . وايضا توزيعهن distribution

وننظر اذن الى خصائص الإنث سواء المكتسبة او الموروثة . ونقصد بالخصائص الموروثة تلك الظواهر التي لا دخل خارجي فيها كالديانة والعمر وغيرها .. اما الخصائص المكتسبة فهي التي تعكس تقدم المجتمع ومنها نستشف مدى قدرة المجتمع على النمو والتقدم ودرجة تقدمه العلمي والاجتماعي والاقتصادي . فالمرأة بخصائصها المكتسبة ، وبدون خروج عن التعميم ، تمثل مرآة لاجتماعها السكاني بكامله . ونقصد بالخصائص المكتسبة ، الخصائص التي اكتسبتها والتي ساعدها المجتمع على تحقيقها ، ومن ضمنها التعليم والعمالة وغيرها . وكثير من الخصائص الحيوية تكتسبها المرأة خلال حياتها كالتزواج والطلاق . كذلك هناك السلوك الاجتماعي للمرأة ودرجة تعرضها لخطر الوفاة وغير ذلك .

وسوف تعرض يتسعة وبإيجاز لأهم خصائص مجتمع الإنث في مصر من الجوانب التي تركزت والتي يهتم بها الديموجرافى عادة . وبطبيعة الحال سوف أستخدم قدر الامكان البيانات المتاحة الى والى الحد الذى يمكننى من اجراء المقارنات الكمية والزمانية . وسوف أقوم بذلك عن طريق استعراض مراحل حياة المرأة المختلفة .

اولا - الإنث في السنة الأولى من العمر :

نسبة النوع : في مصر كما في معظم دول العالم . يولد عدد من الذكور كل عام

* خبير السكان بهيئة الأمم المتحدة ، عمان ، الأردن .

أكثر مما يولد من الإناث . فالمتوسط العالى هو ميلاد ١.٥ من الذكور لكل ١.٠ فقط من الإناث . وهذه تسمى نسبة النوع عند الميلاد sex ratio وفى مصر وصلت هذه النسبة الى ١.٦٤ من المواليد الذكور لى مقابل كل ١.٠ من الإناث وذلك خلال الفترة ١٩٦٦ الى ١٩٦٩ . وهى نسبة مرتفعة نسبيا ، ووصلت هذه النسبة الى اقصاها فى الفترة ١٩٥٨ - ١٩٦١ حيث وصلت الى ١.٣٧ ذكر لكل ١.٠ أنثى . . والواقع اننا يجب ان نأخذ هذه البيانات بحذر لأسباب متعددة منها أن تسجيل الذكور يفوق فى دقته تسجيل الإناث خصوصا فى الريف . ولأسباب التقاليد أو الخلفية الحضارية لوكليهما معا ما زال الاهتمام بالذكور كبير . وليس هناك ما يدعو منطقيا الى التسليم بأن الزوج الفلاح ينبغي فكورا أكثر فى المتوسط من انجب الزوج الموظف فى القاهرة مثلا . . ولحين تلك علميا لايسعنا الا الأخذ بالتقرير القائل بأن تسجيل المواليد الإناث فى الريف أقل منه فى الحضر . فنجد ان نسبة النوع فى الريف كانت تفوق ١.٧ فى الفترة ١٩٦٦/١٩٦٩ فى حين وصلت الى ١.٥ فقط فى الحضر وفى الفترة ١٩٥٨/١٩٦١ وصلت نسبة النوع الى حد أقصى هو ١.٩ فى الريف كى مقابل ١.٦ فقط فى الحضر .

معدل وفيات حديثى الولادة : والشهر الأول بعد الميلاد هو أخطر شهر فى حياة المولود حيث تصل معدلات الوفيات الى أقصى حد لها عادة . وكما تبين احصاءات معظم دول العالم ، فالإناث أقل تعرضا لخطر الوفاة من الذكور . وهذه ظاهرة تستمر طوال العمر . وانها العناية الإلهية التى تعمل على أن يتساوى عدد الذكور والإناث فيما بعد خلال أعمار التزاوج بأن يتعرض الذكور لمعدل وفيات أعلى . . وتمكس بيانات مصر هذه الظاهرة علنا

حسابا لمعدل وفيات حديثى الولادة Neonatal Mortality لكل من الذكور والإناث (عدد الوفيات خلال الشهر الأول بعد الميلاد لكل ألف مولود حى لكل جنس على حدة) . وفى الفترة ١٩٦٦ - ١٩٦٩ وصل المعدل فى الحضر بين الذكور الى ٣٣.٧ فى الألف وبين الإناث الى ٢٧.٢ ، أما فى الريف فقد وصل الى ١٨.٦ فى الألف للذكور و ١٤ فى الألف للإناث .

وهذه المعدلات تعكس بلا شك عدم دقة البيانات الخاصة بوفيات حديثى الولادة فى مصر ، فليس هناك ما يدعو الى الاعتقاد بأن تكون معدلات وفيات حديثى الولادة أعلى فى الحضر منها فى الريف . وبذلك ، وبمرة أخرى نميل الى التفسير القائل بأن هناك نسبة قصور فى التسجيل تكبرفى الريف من تلك السائدة فى الحضر .

معدل وفيات الرضع : وبالمثل ، فان الإناث أقل عرضة لخطر الوفاة من

الذكور خلال العام الأول من العمر وكما قلنا طوال العمر . وهذا ما يبرزه بيانات معظم دول العالم . إلا أن بيانات مصر ، بعكس ذلك ، تبين ارتفاع معدلات وفيات ما بعد حديثي الولادة (عدد الوفيات خلال الفترة من الشهر الأول وحتى نهاية العام الأول للولادة لكل ١٠٠٠ مولود حي) بين الإناث عنه بين الذكور وذلك في كل من الريف والحضر . ففي الفترة ١٩٦١ - ١٩٦٩ وصل هذا المعدل بين ذكور الحضر إلى ١٠١٫٨ في الألف وبين الإناث إلى ١١٦٫٩ في الألف . وتقل معدلات الريف عن ذلك للأسباب التي سبق ذكرها .

وجداول (١) التالية تبين معدلات الوفيات لما بعد حديثي الولادة Post - Neonatal Death Rate لكل من الذكور والإناث في الريف والحضر في مصر منذ عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٦٩

معدلات وفيات بعد حديثي الولادة لكل من الذكور والإناث في ريف وحضر مصر في الفترة ١٩٥٠ - ١٩٦٩

(المعدلات في الألف)

١٩٥٠ - ٥٣	٥٤ - ٥٧	٥٨ - ٦١	٦٢ - ٦٥	٦٦ - ٦٩	
					حضر :
١٢٣٫٣	١٢٥٫٤	١٠٥٫٥	١٠٠٫٠	١٠١٫٨	ذكور
١٤١٫٨	١٣٩٫٣	١١٩٫٣	١٢٣٫٠	١١٦٫٩	إناث
					ريف :
٩٧٫٨	٩٣٫٩	٧١٫٧	٨٤٫١	٨٩٫١	ذكور
٩٥٫٢	٦٩٫٠	٨١٫٣	٩٤٫٢	١٠٤٫٤	إناث

* المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - السكان بحوث ودراسات الجيال الأول ، العدد الأول ، السنة الأولى ، أكتوبر

١٩٧١ .

وكما هو واضح من جدول (١) فقد اكتسبت الإناث - وايضا - الذكور - نسبة كبيرة من الانخفاض في معدلات وفيات ما بعد حديثي الولادة . . وكما يتبين فهناك اتجاه تقاربى واضح في هذه المعدلات

وبطبيعة الحال فإن انخفاض المعدلات في الريف عنها في الحضر لا يمكن قبوله وإنما نرجعه الى عدم دقة التسجيل . (١)

ثانيا : الإناث في فترة الطفولة :

وفيات الطفولة :

كما ذكرنا فإن أخطر سنوات حياة الإنسان ، هي السنة الأولى من العمر . فمن بين مئة « حالة » وفاة بين الإناث تحدث خلال عاام ميلادى معين فإن ثلثهن أنثى له يلفن العام الأول من العمر ، كذلك ربعهن لأنثى اكملن العام الأول ولم يلفن الخامسة من عمرهن . وبعد ذلك يتضائل خطر الوفاة بحدّة . ويرتفع مرة أخرى في الأعمار المرتفعة كنتيجة لكبر السن والشيوخة .

وفى عام ١٩٦٥ ، وصل معدل الوفيات التفصيلى للإناث في فئة العمر (١ - ٤) الى ٣٠٤ فى الألف . وفى فئة العمر (٥ - ٩) وصل معدل وفيات الإناث الى ١٧١ فى الألف من الإناث في هذه الفئة من العمر . وإلى ١٤١ فى الألف من الإناث فى فئة العمر (١٠ - ١٤) (٢) .

التكوين العمرى :

والإناث فى فئة العمر الأقل من خمسة عشر عاما يمثلن نسبة عالية من جملة الإناث في المجتمع . فإذا املقنا على الإناث في هذه الفئة من العمر « الإناث الأطفال » فسنجد انهن يمثلن نسبة مئوية قدرها حوالى ٤١ ٪ من جملة الإناث حسب تعداد ١٩٦٦ وكما هو واضح فهذه نسبة مرتفعة . فمصر ، شأنها في ذلك شأن باقى الدول الأخذة في النمو

Developing Countries

تقسم بما يسمى بالتكوين العمرى الشاب او المجتمع السكانى الشاب

Young Population

حيث تزيد نسبة الأطفال الى وتقل نسبة الشيوخ حيث يكون

(١) يمكن الرجوع في ذلك الى الكثير من البحوث ونخص بالذكر وعن مصر

Valaoras, V. G., Population Analysis Egypt (1935 - 1995), Occasional Paper No.1, Cairo Demographic Center, Cairo, 1972.

(٢) انظر نفس المرجع السابق — للمعدلات المصححة ص ٣٤ .

وسيط العمر منخفضا . فنجد ان وسيط العمر بين اثنا عشر مصر بحسب تعداد ١٩٦٠ هو ١٩٤ سنة . اى ان نصف الاثنا عشر فى مصر يقل عمرهن عن ١٩٤ سنة (١) . وكما نرى فهى نسبة فى غاية الانخفاض . وهذا احد اسباب ارتفاع نسبة الاعالة فى مصر .

المساهمة فى التعليم : فيما يتعلق بالتعليم ، فقد تحسن الوضع كثيرا خلال العشرين عاما الماضية بالنسبة للاثنا عشر . ومما زالت الامية ودخول المدارس احسن حالا بين الذكور منها بين الاناث مما يعكس التفكير التقليدى باهمية تعليم الذكور اكثر من الاناث . وفى مصر ، نجد ان نسبة الأميات تصل الى حوالى ٧٩٪ (بحسب تعداد ١٩٦٦) ، ورغم ارتفاع هذه النسبة فهى تمثل تحسنا عن رقم ١٩٦٠ وهو حوالى ٨٤٪ وعن نسبة ١٩٤٧ وهى اكثر من ٨٨٪ ، وان كان واضحا انه تحسن بطيء جدا ، فخلال عشرين عاما بين ١٩٤٧ / ١٩٦٦ انخفضت نسبة الامية بنسبة ١٠٪ فقط .

التعليم الابتدائى : أما عن التعليم الابتدائى فرغم انه اجبارى للذكور والاناث على السواء ، فان نسبة الاناث فى فئة العمر (٦ - ١٢) واللاتى قد صنفن فى مدارس لم تتعد ٥٦٪ فى الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦١ ثم ٦٢٪ فى الفترة ١٩٦٩/ ١٩٧٠ (٢) ورغم هذا الارتفاع الطفيف فى نسبة الاناث بالمدارس الابتدائية فما زال هناك ٣٨٪ منهن لا يخطن اى مدرسة ابتدائية اطلاقا. وقد تعدد اسباب ذلك ، فبعضها ناتج عن التقاليد المتأصلة وبعضها ناتج عن الازدحام بالمدارس وغيرها .

التعليم الإعدادى والثانوى : رغم الجهود التى تبذل لتشجيع تعليم الإناث حتى المرحلة الإعدادية والثانوية فان نسبة مساهمتهم فى هذه المراحل مازالت قصيرة . ولكن الواضح هو ان هناك اتجاها تصاعديا حادا مى اقبالهن على هذه المراحل التعليمية . فقد ارتفع عدد الاثنا عشر فى المدارس الإعدادية من ٧٢ الفا فى الفترة ١٩٥٣/ ١٩٥٤ الى ٢٧٥ الفا فى ١٩٧١/ ٧٢

1 - Khalifa, A. and El Rouby, M, C. population aging in Egypt, Past and Future trends in Egyptian Pop. and Fam, Plan Re - View, Vol, 6 No.1 1973 - PP. 51 - 73

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، المرأة المصرية فى عشرين عاما ، القاهرة ١٩٧٧ - ص ٤٢

وهذا يمثل زيادة قدرها ٢٨٢ ٪ . ونفس الاتجاه موجود فيما يتعلق بالدارس
الثقوية . (١)

عمالة الأطفال من الإناث رغم ان قانون العمل يحرم تشغيل الأطفال
تحت سن ١٢ فان هناك نسبة كبيرة من المشتغلين تحت سن ١٢ من الذكور
والإناث على السواء . فحسب بيانات ١٩٦٠ . نجد نسبة قدرها ٦٧ ٪ من
الإناث تحت سن ١٢ يعملن . وقد انخفضت هذه النسبة الى ٢ ٪ فقط في
عام ١٩٦٩ . وهذه علامة طيبة . اما بالنسبة للإناث في فئة العمر (١٢ —
١٤) فان نسبة مساهمتهم في النشاط الاقتصادي قد انخفضت أيضا من
٨٨ ٪ عام ١٩٦٠ الى ٥٢ ٪ عام ١٩٦٩ (٢) .

ثالثا : الإناث في سن الإنجاب :

العمر عند الزواج : بمقارنة نتائج تعدادي ١٩٤٧ و ١٩٦٠ نجد ان
متوسط عمر المرأة عند اول زواج لها قد ارتفع بحوالي ٢ راسنة (٣) .
فحسب نتائج تعداد ١٩٦٠ فان متوسط عمر المرأة عند اول زواج هو ١٩
عاما . وبطبيعة الحال ، فان كان هذا يمثل المتوسط العام لمصر ، فانه
يختلف اتخفاضا وارتفاعا بحسب العديد من المتغيرات وأهمها التعليم والتحضر
(مكان الإقامة : ريف / حضر) .

وجداول (٢) التالي يوضح معدلات الزواج التفصيلية حسب العمر
للإناث خلال الفترة ١٩٥٩/١٩٦١ :

١ - Ahmad Khalfa and Atef Khalifa, Status of Women in
Relation of Fertility and Family Planning in Egypt, National
Center for Social and Criminological Research, Cairo 1973

٢ — هذه البيانات مأخوذة من جدول رقم (٣/٥) :

Khalifa, Atef, The population of the Arab Republic of Egypt
C. 1. C. R. E. R. Series For world Population year Paris
1974 PP, 128.

3 -El - Guindy, M. Age at Marriage in Relation to Fertility
in Egypt in Cdct, Fertility Trends in Arab Countries, Research
Men. Serce 2, Cairo 1961.

جدول (٢)

معدلات الزواج الأول التفصيلية حسب العمر للأنثى (١٩٦١/١٩٥٩)
(فى الألف) (١)

فئات العمر	٢٠ - ٢٤	٢٥ - ٢٩	٣٠ - ٣٤	٣٥ - ٣٩	٤٠ - ٤٤	٤٥ - ٤٩
المعدلات *	٢٣٠,١	٢٦٥,٩	١٤٩,٥	٧٧,١	٥٢,١	٣٠,٢
						٣٨,٨

* المعدل هنا هو عدد الأنثى اللاتى تزوجن المرة الأولى سنويا لكل ١٠٠٠ من غير الزوجات ابدا لكل فئة عمرية .

وجداول (٢) يوضح ان حوالى ٢٣٠,٢ من كل ألف من الإناث الأقل من عشرين عاما يتزوجن سنويا . ويزيد هذا المعدل الى حوالى ٢٦٦ لفئة العمر ٢٠ - ٢٤ ثم يبدأ فى الانخفاض تدريجيا بعد ذلك .

وكما ذكرنا فان العمر عند الزواج يتأثر بحالة المرأة التعليمية وغيرها من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية . وجدول (٣) التالى يبين متوسط العمر عند الزواج عام ١٩٦٨ فى مصر حسب الحالة التعليمية .

جدول (٣)

متوسط العمر عند الزواج حسب بيانات ١٩٦٨ فى مصر حسب الحالة التعليمية *

الحالة التعليمية	اميات	تقرا وتكتب فقط	تعليم متوسط	تعليم عالى	مجموع
المتوسط **	٢١,٨	٢٢,٠	٢٤,٠	٢٥,٨	٢٣,٠

* نفس مصدر الجدول السابق .

* هذا هو متوسط العمر عند الزواج وليس عند اول زواج .

ويبين جدول (٣) اتجاه تصاعدى واضح لسن الزواج مع ارتفاع درجة تعليم المرأة . ومعنى ذلك واضح ، فكلما ارتفع المستوى التعليمى للمرأة ،

كلما ازداد تأجيل زواجها . فعلى حين ان متوسط عمر المرأة عند الزواج من الأميات هو ٢١ عاماً فإنه يرتفع الى حوالى ٢٦ سنة بين المتعلّقات تعليمياً عالياً .

ومن أهم تباينات العمر عند الزواج أيضاً ، التفاوت الموجود بين المرأة فى الريف وفى الحضر . فعلى عام ١٩٦٨ كان متوسط العمر عند اول زواج فى الريف هو ١٩٫٩ يرتفع فى المدن الى ٢١٫٣ سنة .

توزيع الإناث فى مصر حسب الحالة الزوجية : أما توزيع جميع الإناث (١٥ فاكثراً) فى مصر حسب حالاتهن الزوجية فقد أظهرت نتائج تعداد ١٩٦٦ ان حوالى ٧٠٪ من الإناث الأقل من ٢٠ عاماً لم يتزوجن ابداً . وتضعف هذه النسبة الى حوالى ١٦٪ فقط بين الإناث فى فئة العمر (٢٠ - ٢٢) ثم الى ٣٪ فقط بين الإناث فى العقد الرابع . وجدول (٤) التالى يبين هذه النتائج .

جدول (٤)

النسب المئوية للإناث حسب الحالة الزوجية والعمر

حسب تعداد ١٩٦٦ *

فئات العمر	لم يتزوج ابداً	متزوجات	مطلقات	أرمل	مجموع
أقل من ٢٠	٦٩,٧٨	٢٩,٢٩	٠,٧٦	٠,١٧	١٠٠,٠٠
٢٠ - ٢٩	١٥,٩٦	٨٠,٨٦	١,٩٤	١,٢٤	١٠٠,٠٠
٣٠ - ٣٩	٣,١٤	٨٩,٩١	١,٩٢	٥,٠٢	١٠٠,٠٠
٤٠ - ٤٩	٢,٠٦	٨٠,٠٥	١,٨٤	١٦,٠٥	١٠٠,٠٠

* المصدر : نتائج تعداد ١٩٦٦ .

وبجدول (٤) السابق يوضح ان اكثر من ٨٠٪ من الإناث فى فئة العمر (٢٠ - ٢٩) متزوجات وتصل هذه النسبة الى حوالى ٩٠٪ فى العقد الرابع . وبطبيعة الحال فان نسبة الأرامل تتزايد مع تزايد عمر المرأة .

وعموماً فان معدل الزواج الإجمالى فى مصر يتراوح بين ٩ الى ١٠ فى الألف من السكان . أى ان عشر زوجات تتم سنوياً لكل ألف من السكان . وبالإضافة الى ذلك فان استقرار الحياة الزوجية يبدو فى تحسن فى العشرين عاماً السابقة . فان معدلات الطلاق الإجمالية قد انخفضت من ٣٫٧ الى ١٫٩ بين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٦٩ . وهذا الانخفاض

لم يرتبط بأى تغيرات فى قوانين الأحوال الشخصية وإنما هو انخفاض تدريجى حقيقى فى المجتمع .

ولعل احدى المشكلات التى طالما نوه بها علماء الاجتماع ، هى مشكلة تعدد الزوجات ولكن البيانات المتاحة توضح ان المشكلة ، رغم وجودها محدودة نسبيا فمعظم الذكور يتزوجون بواحدة فقط . وتتزايد باستمرار نسبة المتزوجين بواحدة ، أى ان نسبة متعددى الزوجات تنخفض تدريجيا فى المجتمع . ونجد من بيانات الفترة ١٩٦٥/١٩٦٩ ان حوالى ٩٢٪ من الذكور كانوا يتزوجون لأول مرة فى حين ان نسبة تصل الى حوالى ٧.٥٪ فقط كانوا يتزوجون بزوجة ثانية . اما الذين يتزوجون ثالث أو رابع زوجة فلم تزد نسبتهم عن ٠.٤١٪ أى ان البيانات ترون انه مازالت هناك نسبة مرتفعة نسبيا ممن يتزوجون بالثالث . ولكن مشكلة التعدد لأكثر من زوجتين تكاد أن تكون معدومة .

التعليم الجامعى : مما لا شك فيه ان اقبال الاناث على التعليم الجامعى قد تزايد وبحدة فى السنوات الأخيرة . وهى ظاهرة طيبة . فعلى حين ان ٨٤٪ فقط من طلاب الجامعات عام ١٩٥٢/١٩٥٣ كانوا من الاناث فان النسبة ارتفعت الى ٢٨٤٪ فى العام الجامعى ١٩٧٠/٧١ وهذه زيادة أكثر من ثلاثة الأمثال . وعموما ، فان التباين لا يبدو الا بين الكليات الجامعية المختارة فى الكليات النظرية تصل نسبتين أحيانا الى أكثر من ٥٠٪ ، فى حين تتضاءل نسبة اقبالهن على الكليات العملية فتصل فى كلية الهندسة الى نسبة ١١.٣٪ فقط .

الانجاب : تبايناته : وصل معدل المواليد الإجمالى (عدد المواليد ابناء لكل ١٠٠٠ من السكان) عام ١٩٧٠ الى ٣٥٦ فى الألف مسجلا انخفاضاً ملموساً بدا فى الواقع من منتصف الستينات حيث كان قبل ذلك متذبذباً على مستوى . يزيد دائماً عن ٤٠ فى الألف وبدأ الانخفاض فى معدل المواليد الإجمالى تدريجياً حين انخفض لأول مرة عن ٤٠ فى الألف . عام ١٩٦٧ . ووصل الى ٣٩٢ فى الألف وقد يعكس ذلك حالة الحرب التى كانت سائدة منذ ذلك الوقت او لعله انخفاض حقيقى يعكس المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية .

والواقع فى حديثنا عن الانجاب . وحتى نكون أكثر دقة نقصر المعدلات على الاناث فقط وخاصة المتزوجات منهن . وفى سن الانجاب — حيث ان هذه الفئة ، هى التى تسهم فى عملية الانجاب والتكاثر البشرى . والمعدلات فى مصر مرتفعة الى حد كبير اذا ما قورنت بمعدلات الدول الصناعية المتقدمة . وبجدول (٥) التالى بين معدلات الانجاب التصيلية بحسب العمر لجميع الاناث موزعة (حضر/ريف) لعامى ١٩٦٦ ، ١٩٦٩ حتى يمكننا اجراء المقارنات السليمة .

جول (٥)

معدلات الإيجاب التعليمية حسب العمر (ريف / حضر) في السنوات
٦٦ و ١٩٦٩ ونسب التغير (في الألف)

الفئات	١٥ - ١٩	٢٠ - ٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠ - ٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	معدل الإيجاب الكلي
الملا : ١٩٦٦ ١٩٦٩	٤٢,٦	٣٣٤,٩	٧٧٦,٠	٢٩٠,٤	٢١٨,١	٢١٥,٨	٢٩٠,٤	٢٥٨,٥	١١٨,١	٥٤,٨	١,١٦٣	١٩٦٦	١٩٦٩	١٩٦٦	١٩٦٩	١٩٦٩
التغير خلال الفترة	٢٩,٨	٢١١,٢	٢٥١,٦	٢٥٨,٥	١٠٧	١٩٨,٠	٢٥٨,٥	٢٥٨,٥	١٠٧	٥٠,٦	٥٠٥٢	١٩٦٦	١٩٦٩	١٩٦٦	١٩٦٩	١٩٦٩
المطلق (إسالب)	١٢,٨	٢٣,٧	٣٤,٤	٢٢,٠	١٧,٨	١٧,٨	٢٢,٠	٢٢,٠	١٧,٨	١٧,٨	١٧,٨	١٧,٨	١٧,٨	١٧,٨	١٧,٨	١٧,٨
النسبي (إسالب)	٣٠,١	١٠,١	٨,٨	١١,٠	٨,٣	٨,٣	١١,٠	١١,٠	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣

* المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، السكان : بحث
دراسات الجاد الأول - العدد الأول السنة الأولى ، أكتوبر ١٩٧١ ص ٤٤

وجداول (٥) يبين ان معدلات الانجاب حسب العمر لا تختلف عن النمط العمرى العالمى ولكنه بطبيعة الحال يرتفع بالمقارنة . وتدل المقارنة بين عامى ١٩٦٦/١٩٦٩ ان هناك انخفاضا ملموسا واضحا يصل الى نسبة ٣٠٪ لفئة العمر (١٥ - ٤٩) مما يدل على ان الانجاب المبكر يتضاءل .

ويدل معدل الانجاب الكلى على ان متوسط عدد الاطفال المكتمل مع نهاية حياة المرأة الانجابية كان يزيد عن ٦ اطفال عام ١٩٦٦ وهو رقم مرتفع جدا ، انخفض الى حوالى ٥.٥ عام ١٩٦٩ . هذا اذا اخذنا فى الاعتبار كل الانثى وليس المتزوجات فقط منهن ، وهن المساهمات الفعلية لعملية الانجاب . واذا اخذنا هذه الاخيرة فقط ، فان متوسط عدد الواليد المكتمل مع نهاية فترة حياة المرأة المتزوجة الانجابية يرتفع الى ٧.٨ ثم الى ٧.٦ للسنوات السابقتى ذكرها .

وواحد من اهم مقاييس التكاثر البشرى ، هو معدلات الاحلال الاجمالية والصافية **Gross and Net Reproduction Rates** ومعدل الاحلال الاجمالى (متوسط عدد الانثى اللاتى يحلان محل الانثى الواحدة حتى وصولها الى نهاية حياتها الانجابية) فى مصر عام ١٩٦٦ هو ٣.٠ وهو رقم مرتفع . اما معدل الاحلال الصافى (وهو نفس المعدل السابق ولكن نأخذ فى الاعتبار عنصر الوفاة المحتمل) فانه يصل فى نفس السنة الى ٢.٢٥ وهو يمثل صافى احلال الانثى محل كل انثى تنهى انجابها ويمكننا ان نتخيل مدى ارتفاع هذا الرقم آخذين فى الاعتبار ان هذا المعدل يجب ان يكون واحدا صحيحا حتى يصل معدل النمو السكائى بعد فترة جيل كامل الى الصفر .

وانجاب المرأة يختلف باختلاف العديد من خصائصها . فالاناث الأكثر تعلما اقل انجابا ويؤيد فكرة تنظيم الأسرة اكثر من غيرهن كما انهن يمارسن بنسب اكبر احدى وسائل تنظيم الأسرة . ونفس النتيجة يمكن ملاحظتها فيما يتعلق بالمرأة العاملة وطبيعة العمل الاقتصادى الذى تؤديه . وجدول (٦) التالى يبين متوسط عدد المواليد للاثلاث بدسب حالاتهن التعليمية ومدة الحياة الزوجية حسب بيانات تعداد ١٩٦٠

جدول (٦)

متوسط عدد المواليد احياء للاناث حسب الحالة التعليمية ومدة الحياة الزوجية = (١٩٦٠).

الحالة التعليمية	متوسط الحياة الزوجية بالسنوات				
	٠-٤	٥-٩	١٠-٢٩	٣٠ فأكثر	
اميات	٠,٧٤	٢,٥٢	٤,٧٩	٤,٤٦	٦,٩٢
تقرأ وتكتب	٠,٨٣	٢,٨٨	٥,٠٩	٦,٤٩	٧,١٤
ابتدائي	٠,٩٤	٢,٨٠	٤,٥٠	٥,٨١	٦,٢٢
اعدادى	٠,٧٦	٢,٤٣	٣,٥٧	٤,٥١	٤,٨٢
ثانوى	٠,٧٤	٢,١٢	٣,٣٧	٤,٠٧	٤,٠٤
جامعى	٠,٧١	٢,٠٩	٢,٩٤	٣,٢٤	٣,٧٨

* المصدر : المركز الديموجرافى ، المرجع السابق ، ص ١١١

يتضح من جدول (٦) وجود تباينات واضحة بين اثنان الاناث في الفئات التعليمية المختلفة خصوصا بعد خمس سنوات من الزواج . كما يبدو من الجدول فان التعليم له تأثير كبير على عدد المواليد احياء . فازدياد التعليم حتى المرحلة الاعدادية تأثيره واضح جدا ، فالامهات ذوات التعليم الاعدادى فاكثر ينجبن عدد اقل من المواليد احياء فى حين ان نتائج جدول (٦) السابق تبين ان تأثير التعليم الابتدائى محدود جدا ويظهر تأثيره العكسى على الانجاب بعد فترة زواج تزيد عن ثلاثين عاما .

وفى دراسة بالعينة لبعض محافظات مصر للاناث المتزوجات فى سن الحمل (١٥ - ٤٩) (١) وجد ان الاناث ذوات التعليم المرتفع يفضلن عددا اقل من المواليد اى يفضلن حجم اسرة اقل من ذوات التعليم المتوسط وهن يهويهن يفضلن عددا اقل من ذوات التعليم المنخفض . كذلك اظهرت نتائج نفس العينة ان التعليم يساعد المرأة على ان تزداد معرفتها بوسائل تنظيم الاسرة كما انها اكثر تأييدا للفكرة واكثر ممارسة لهذه الوسائل .

فعلى حين ان ٥١٪ من ذوات التعليم المنخفض اعتبرن تنظيم الاسرة ضد الدين فان ١١٪ فقط من ذوات التعليم العالى (ثانوى فاكثر) يعتبرن

ذلك . وعلى حين ان حوالى ٤١ ٪ من ذوات التعليم المنخفض يعتبرن ان
لدين يؤيد فكرة تنظيم الاسرة ما ان حوالى ٨٥٪ من ذوات
التعليم المرتفع يفكرن بذلك . وفيما يتعلق بممارسة تنظيم الاسرة ، فان
نسبة الاناث ذوات التعليم المرتفع اللاتى مارسن او يمارسن تصسل
الى اكثر من ٧٠٪ فى حين انها لا تتعدى ٢٦ ٪ بين الاناث ذوات التعليم
المنخفض .

الوفيات : وخلال فترة حياة المرأة الاجتماعية (١٥ — ٤٩) فان المرأة
تتعرض للوفيات بمعدلات منخفضة نسبيا عن باقى فترات عمرها .
فحسب بيانات عام ١٩٦٥ نجد ان معدل الوفيات بين الاناث فى فئة العمر
١٥ — ١٩ لا يتعدى ١٤ فى الالف بزيادة تدريجيا حتى يصل الى ٦٩
فى الالف بين الاناث فى فئة العمر ٤٠ — ٤٤ ثم الى ٩٥ فى الالف بين
الاناث فى فترة العمر ٤٥ — ٤٩ (١) . ومن جدول الحياة المختصر المقدر
لمصر لعام ١٩٦٥ نجد ان المرأة التى عمرها ١٥ يحتمل ان تصل الى ٥٠
من العمر هو ٨٣ . وهى نسبة تعكس التحسن فى مستويات الوفيات ،
فهذا الاحتمال لم يكن يتعدى ٧٥ . عام ١٩٥٠ ولم يكن يصل الى ٦٥ .
عام ١٩٤٠ (٢)

العمالة : فى مصر ، نلاحظ ان مساهمة المرأة فى القوة العاملة
محدودة جدا . فما زال معظم الاناث فى مصر خارج القوة العاملة .
وتتزايد هذه النسبة الى اكثر من الضعف بين المتزوجات منهن وتتزايد اكثر
بين من لديهن اطفال فى سن المدارس . فحسب بيانات ١٩٦٩ تصل
النسبة الكلية للاناث اللاتى يساهمن فى اعمال ذات عائد اقتصادى
الى ٦٥ فقط (١٢ عاما فاكثرا) ترتفع هذه النسبة فى الحضر الى ١٠٦٪
وتنخفض فى الريف الى ٤٪ و جدول (٧) التالى يبين معدلات المشاركة
فى القوة العاملة للاناث كنسبة مئوية حسب فئات العمر عام ١٩٦٩ .

1 - Valaoras, V. G²op, cit P, 38

٢ — حسب هذه الاحتمالات من نفس المرجع السابق ١ ص ٥٠ .

جدول (٧)

توزيع الأثث في مصر حسب معدلات النشاط والعمر *
(في الألف)

فئات العمر	١٢	١٩	٢٠ - ٢٩	٣٠ - ٣٩	٤٠ - ٤٩	٥٠ - ٦١	الجملة
معدلات النشاط (فى المائة)	٨,٨	١٠٠	٥,٣٦	٤,٥	٤,	٦,٥	

* المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (المرأة فى
عشرين عاما)

ومن جدول (٧) السابق نلاحظ ان معدلات المساهمة تصل الى
اعلى مستوى لها فى فئة العمر ٢٠ - ٢٩ ثم تأخذ فى الانخفاض بعد
ذلك . وعموما فهذه النسب منخفضة جدا بالمقارنة بمعظم دول العالم .
وتصل نسبة مساهمة الإثث فى القوة العاملة فى الدول المتقدمة الى ٣٠
فى المائة من القوة العاملة الكلية .

ونجد ان معظم العاملات يعملان فى قطاع الخدمات (٤٧,٨ ٪
حسب بيانات عام ١٩٦٩) ، يلى ذلك قطاع الزراعة حيث يتركز حوالى
٢٢,٦ ٪ من العاملات . اما قطاع الصناعات التحويلية فانه بجسذب
١٣,٥ ٪ فقط من مجموع العاملات .

المفهوم العام للمرأة المصرية المعاصرة

الدكتور سيد عويس *

إذا قرا شخص من الأشخاص ما يكتبه الكثير من الأدباء المصريين عن المرأة المصرية يقرأ عجباً . وإذا استمع شخص آخر لما يذيعه بعض المذيعين أو الإذاعيين المصريين عن المرأة المصرية يستمع لأمور لا تتصل بالواقع الحى لمجتمعنا بسبب . ان المرأة المصرية فى آراء أولئك وهؤلاء ، كما يقول « فرويد » ، لغز محير . وهى شخص لا يمكن ان يفهم بل يجب الا يفهم . وهى شخص يحسول هؤلاء المصريون الذكور ان يخطبوا عليه صفات الذكاء أحيانا والبلاهة أحيانا أخرى . وصفات الماطنة الثارية أحيانا والعاطفة الباردة أحيانا أخرى ، وصفات الكذب والبهتان أحيانا والمراوغة وعدم الصراحة أحيانا أخرى ، ولا يقتصر الأمر على هؤلاء ، ولكننا نجد بعض الفنانين المصريين الآخرين فى أعمالهم التشكيلية أو المسرحية أو 'المسموعة' لا يجدون صفات أخرى تنصف المرأة المصرية . فالكلى هؤلاء الكذاب والمذيعون والإذاعيون والفنانون المصريون يمتعون المرأة المصرية بصفات يابونها على انفسهم ، صفات مطلقة ، اى غير واقعية . وحتى الرجال العاديون نجد الكثير منهم ينحون نفس النحى . فالمرأة عندهم شيطان رجيم ، ولعن الله النساء ولو نزلن من السماء لكان كيدهن عظيم ، ولا أمان للنساء ، وإذا عرف الرجال ما تفعله النساء وهن فى خلوتهن ماتروبووا قط ! وإذا مرضت الزوجة يبلغ زوجها عن ذلك بقوله « الفخذة عيانة » وإذا احتاج المرض الى إجراء عملية جراحية مثلاً فقد يرى الزوج ان يتزوج من أخرى فهذا اوfer وارخص ! وقد يعلن احدهم عن الزواج فيقول : مداعبا او ساخرا « انا رايح البلد اجوز لى جاموسة » . كل هذه حقائق عن المرأة المصرية المعاصرة يعرفها كل من يحاول ان يقرأ صفحات كتاب المجتمع المصرى المعاصر فى الاماكن التى يعيش فيها اعضاء المجتمع من القرية والحارة وبعض المنظمات الدينية والمحاكم وفى الاسواق ، او فى محيط الفئات التى تضم الذكور من اعضاء المجتمع وحتى بعض الاناث ! .

* مستشار بالمرکز القومى للبحوث الاجتماعية والجنتائية .

والملاحظ ان ظاهرة « الحريم » قد احتفت مظاهرها المادية من
 المجتمع المصرى المعاصر او كانت ، ومع ذلك فان المرأة المصرية ما زالت
 هى الشخص المستضعف فى هذا المجتمع . (١) والأدلة على ذلك
 كثيرة ، ومصادر ذلك عديدة . ويكفى لتأكيد ذلك ان يزور الشخص منا
 جميعات تدعيم الأسرة او محاكم الأحوال الشخصية ، او يرجع الى
 الشكوى التى تجار بها النساء ، وهن يؤدين واجب العزاء او وهن يزرن
 مقابر الأولياء او القديسين او حتى وهن يزرن مقابر الاعزاء من الموتى
 الأقرباء المقربين (مثل الاب والام والأخ والابن والزوج) ، او مقابر
 الموتى الأقرباء من غير المقربين ، او الموتى عامة .

وفى ضوء نتائج دراسة له ٢٥ أسرة أحرلت الى إحدى جمعيات
 تدعيم الأسرة فى خلال الفترة من يناير عام ١٩٧٣ حتى ابريل عام ١٩٧٤ ،
 اتضح ان أكثر من يشكوهم النساء (٢١ حالة ، منهن ١٨ زوجة ، والباقي
 أرملة وابنة وام زوجة) . اما الحالات الأربع الأخرى فالشكوى فيها
 تأتى من الذكور من ثلاثة أزواج ومن ابن . والملاحظ ان شكوى الزوجات
 انواع ، منها مطالبة الزوج فى التمتع على قائمه « العفش » (أى
 الأثاث الذى دخلت به الزوجة بيت الزوجية) ، ومنها ان الزوج لم يدفع المهر
 او انه بخيل او انه دائم التشاجر مع الزوجة ، او لانه حجرها دون ما رعية
 ومنها محاولة الزوج استغلال الزوجة حتى يشبع هواة لعب القمار او
 محاولته سرقة اثاث المنزل ، او تحريض زوجته على الفساد . ومنها الطلاق
 بدون سبب ظاهر على الرغم من وجود اطفال ، او الطلاق وهى حامل
 دون ان تعلم رغم استمرار المعشرة الزوجية ، ومنها خيانة الزوج وتاكيد
 الزوجة من ذلك ، ومنها اساءة معاملة الزوجة او محاولة اجهانها أكثر
 من مرة ومنها تسلط ام الزوج او شقيقته (بوافقة الزوج) على الحياة
 فى الأسرة .

والسيدة الأرملة تشكو من اخت زوجها المتوفى التى تبطل فى دفع
 ايجار الحجرة التى هى نصيبها ونصيب اولادها من الميراث عن زوجها بعد
 وفاته منذ ١٣ عاما ، رغم انها ترعى ثلاثة اولاد قصر . أى اننا فى هذه
 الحالة نجد امرأة تشكو امرأة أخرى . اما الابنة الشاكية فقد كانت تشكو
 ابائها الذى تركها وهى صغيرة فى حضنة جدتها لوالدتها تحت رعاية
 خالها الذى استمر ينفق عليها حتى كون له أخيراً اسرة تناسلية ، فأصبحت
 مسئولياته أكبر مما ينبغى مما ادى بها الى طلب المساعدة فى الحصول
 على نفقة من ابيها الذى يملك ورشة لتصليح سيارات النقل . ومن الغريب

ان نرى ان ام الزوجة الشاكية تؤكد ان زوج ابنتها الذى لم يخل عليها
قد عدل عن هذا الزواج منها هي اى من الام !

واللاحظ ان هؤلاء النساء لا يزيد عمر اكبرهن على ٤٣ عاما
ولا يقل اصغرهن عن ٢٣ عاما ، وان معظمهن اميات وان وجدت بينهن
واحدة تحمل شهادة متوسطة (الاعدادية) واخرى تحمل الشهادة الابتدائية
ونلاحظ ان ست عشرة منهن لا يملن . اما اللاتي يملن فنجد من يملن
بائعة السجائر او بائعة الحلوى او الشغالة ، واثنين يعملان على الآلة
الكتابة .

وشكوى الرجال قدمها ثلاثة ازواج . منهم اثنان يساورهما الشك
فى سلوك زوجتيهما لان الاخيرتين يعملان فى الشقق المفروشة لضيق ذات
يد الزوج وكثرة العيال . اما الزوج الثالث فهو يشكو هجران زوجته التى
استمعت لحض ابياها على ذلك ، اى اثنا فى هذه الحالة نجد رحلا
يشكو رجلا آخر ، الاول هو الزوج والثانى هو الاب . والحالة الرابعة نجد
فيها ذكرا يشكو ذكرا آخر ، نجد ابنا يشكو والده الذى يسوء معاملته كما
يسوء معاملة والدته واخته التى تكبره ، ويفكر الابن ان اباه تعاطى
'الخدرات ويشرب الخمر ويضرب الام ، بل وصل الامر الى محاولته الانتداء
على الابنة ذات مرة وهو فى غير وعيه ! (٢)

واستمر هذا المعنى المهن للمفهوم العام للمرأة المصرية بتجاهل ان
المرأة فى بلادنا كانت ولاتزال العمود الفقري للأسرة . وكيان الأسرة
الصالح يتوقف الى حد كبير على صلاحية المرأة كزوجة وكأم . ومع ذلك فقد
لا يرى البعض منا ، كما اوضحنا ، هذا الرأى . قد يرى هؤلاء فى المرأة
عواملها التكوينية فقط . اى انهم يرون تباين هذه العوامل عنها فى الرجل
ويرون ، لذلك ان الرجل هو الأقوى والاعظم وان المرأة هي الأضعف والأدقر
وما العوامل التكوينية فى رأى سوى جزء من أجزاء شخصية المرأة
الدينامية ، فهناك العوامل الاجتماعية والثقافة والعوامل النفسية والعقلية
التي تكمل الصورة الحقيقية لهذه الشخصية .

وكما يرى هؤلاء عوامل المرأة التكوينية فحسب ، يرون كذلك دورا
اجتماعيا واحدا من الادوار الاجتماعية التي تستطيع المرأة ان تقوم بها
فى المجتمع ، اى مجتمع واقصد بذلك دورها البيولوجى الاجتماعى فحسب
ولا يرى هؤلاء الادوار الاجتماعية الأخرى التي قد تؤدنها المرأة فى محيط
الأسرة كأم وكزوجة وكأخت وككئة ، ولا يرون دورها كمحببة لشئون البيت
ودورها كصديقة لابنائها وبناتها ، ودورها كمزيلة لزوجها وينسون فى دار

تعصروهم الأجوف ادوارها الاجتماعية الهامة خارج محيط الأسرة ، وهو
الأدوار العديدة التى تستطيع أن تشترك فى أدائها جيبا الى جنب مع
الرجل ، فى كل المجالات ، فى سبيل بناء المجتمع (٢) .

ومع ذلك فأننا نلاحظ ان مكانة المرأة « كام » مكانة رفيعة بقدرها ،
على وجه العموم ، أعضاء مجتمعنا المعاصر على اختلافاتهم وطبقاتهم
ومستوياتهم المادية — حق قدرها . فالأم عند الجميع « تعشش » والأب
« يطفش » وعند الجميع نجد المثل السائد « اللى بسلا أم حساله يغم » ،
و « الجنة تحت أقدام الأمهات » ، والأم هى أولا وقبل كل شيء كمانقول
الأغنية « ست الحبايب » .

ولكن من أجل شغف البعض بالتعميم الجارف نحد وصف المرأة فى
العادة وصفا مزرىا . ويبدو أن المرأة المصرية عند الكثير من الكتاب
والمذيعين والاناعيين والفنساتين المصريين ، فى ضوء هذا التعميم
الجارف ، هى نوع معين من المرأة . ربما تكون هذه المرأة من تسكن
الأحياء الراقية فى المدينة ، او ربما تكون هى المرأة المتحصرة وليست المرأة
المصرية ذات الأصالة العتيقة . وينسى هؤلاء ملايين من الكادحات من
الفلاحات والعمالات وربات البيوت . ينسى هؤلاء او يتناسون كل هذه
الملايين ، كما ينسون او يتناسون كل الملايين من الأمهات اللاتى يبذلن
حبات قلوبهن فى سبيل صيانة الأسرة وحفظ كيانها على حساب راحتهن
وأعصابهن . فتمتع أعضاء الأسرة عندهن « راحة » وسعادتهم لهن
« سعادة » ولسان حالهن يقول « اللى يدى بلحة لابنى تنزل حلاوتها فى
بطنى » و « ظل راجل ولا ظل حيط » و « قعدتى بين أعتابى ولا قعدتى
عند أجبابى !!

يقول أحد الكتاب بمناسبة علم المرأة « علم ١٩٦٥ » :

« كل عام وأنت اتيقة وجبهة شبك ! وإمام ذك الباروكه نهائلة
التى تكلل رأسك الجميل ، وهى من الشعر الطبيعى فى أغلب النسل . هل
لى ان اتسأل ما هى المتعة التى نجدينها فى نظرات الإعجاب الموجهة من
الناس الى شعر امرأة غيرك ؟

وينسى الكاتب او يتناسى ان قصة من يلبدن باروكه فى ضوء
خضم السيدات الأمريكيات فى مجتمعنا المصرى المعاصر (حوالى
١٧٠٦٤٩٠٠ أنثى فى عام ١٩٧٢) نسبة ضئيلة جدا . انهن نادرات .

ويؤكد هذا الكتاب تعميمه في كل مقرة يتحدث عنها : عن خذاء المرأة او بنظولها « المحزق » او عن « الريميل الأزرق الفاقع » او عن « الكولفير »

وكتاب آخر يلوذ أيضا بالتعميمات الجارفة ويقول في نفس المناسبة: « أي مناسبة علم للمرأة » عام ١٩٧٥ « ، « آخر تقليعة ... والتقليعات عادة لا تخرج الا عن المرأة .. التقليعة على مستوى عالمي .. هيئة الأمم المتحدة قررت ان يكون عام ١٩٧٥ هو عام المرأة !! .. لماذا ؟ .. ايه السبب ؟؟؟ ماهي المناسبة ؟؟ قيل ان المنظمات النسائية - وفي مقدمتها الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي - وضعت على هيئة الأمم المتحدة لكي تتحقق المنظمة العالمية موقفان قضية المرأة ، وتعمل على عام ١٩٧٥ عام المطالبة بحقوق المرأة !!! .. اكثر من هذا .. تقرر ان يكون شعار عام المرأة العالمي عام ١٩٧٥ هو المساواة والتنمية والسلام !! ... وانا لا اليس فوق رأس عمة خضراء ، وان كان هذا شرفا كبيراً لي ، فحينما اختفى هذا الجيل الرائع من اجدادي الذين كانوا يلبسون العمة ، اختفى معهم الكثير من المثل والقيم والأخلاقيات الحسنة .. ولتبقى فقط اريد ان اسأل المرأة : « لماذا تريد اكثر مما اخذت ؟ اية مساواة تطالب بها ؟ .. لقد وصلت الى منصب الوزارة ومجلس الشعب ورئاسة التحرير ، واذا كان الكلام على المستوى العالمي فقد وصلت الى منصب رئيسة وزراء بل رئيسة جمهورية أيضا !! ثم اقتضت المرأة مجالات جديدة تماما مثل السلك الديپلوماسي والشرطة !! والفضاء والهندسة والزراعة وغيرها ، وتساووت معنا في المرتبات وان كنا لم نفسار معها في الاجازات !! ثم اي سلام تطالب به المرأة ؟ هل هو السلام العالمي واسحاب اسرائيل ؟ !! ام السلام في المنزل ؟ اذا كان السلام في المنزل فنحن اول من يطالب به !! بقي ان تعرف المرأة انها حينما « اغترفت » حقوقها نسيت واجباتها التي لا يمكن ان يقوم بها الابنات بحسبها .. فالواجبات المنزلية وبراعاة الأسرة والأولاد وتهئية الجو المناسب في المملكة الصغيرة لكي ينتج افرادها للمجتمع الكبير - مثل النحل تماما - هذه الواجبات نسيتها المرأة في لهاولهافتها وجريها وراء حقوق الآخرين لاغتصابها .. !

انني اطالب هيئة الأمم المتحدة ان تجعل عام ١٩٧٦ عام الرجل !! لكي نثبت المرأة علما وبالارقام كم تكسب وكم ننفق على أنفسنا نحن الرجال وكم ننفق عليهم ؟؟ « (٥)

وقد لاحظت أن المرأة المصرية ، بعامة لم تنس من مفالطات بعض النساء المصريات . ومن هؤلاء من يشغلن مراكز اجتماعية مرموقة في المجتمع المصرى المعاصر . ترى احداهن مثلا أن مكساة المرأة المصرية « عال المال » فالمرأة المصرية فى رأيها « ارفع من المرأة الأوروبية » . وهذا كما يلاحظ القارئ تعميم جارف لا يجدى شيئا فى اصفاء المرأة المصرية المعاصرة (٦) ولن انسى احدى المفكرات المصريات انه مواقف اجتماعيا ، وهى فى برنامج من برامج « التلفزيون » المصرى ذات الشهرة العالية — لن انسى وهذه السيدة فى غمار دفاعها عن المرأة المصرية المعاصرة فى ضوء ماالتت هى من صنوف العنف والظلم وهى فى شبلها وحتى الآن ، انها سئلت عما اذا كانت تفضل أن يكون لها حفيد أو حفيذة ، فجاءت اجابتها « حفيد بالطبع وليس حفيذة حتى لاتعنى . عانيت ! اجابة لا يمكن أن اصفها الا بأنها « مخيبة للآمال » صدرت عن سيدة يرأسها الكثيرون قائدة ثقافية كبيرة فى عصرنا الحالى . وكل هذا يؤكد لى ، وارجو أن يؤكد القارئ ايضا ، اهتزاز قيم القدوة الإيجابية فى المجتمع المصرى المعاصر . تلك القيم التى نحن فى حاجة ماسة اليها وبخاصة فى ضوء ظروف هذا المجتمع . ومهما كانت الدوافع التى جمدت هذه الـدية ترجع « انحيد » على « الحفيذة » فانها تدل على العجز والبأس والقنوط ومساراة مابقى من تراث ثقافى اجتماعى مصرى غير ايجابى . (٧)

ولم تسلم المرأة المصرية كأم من التحريم . فهى فى رأى السيدات الكاتبات « مصدر كل شيء » و « كل قبيح يرجع اليه » و « كل جميل ينبع منها » . وترى هذه الكاتبة ان جميع انواء مجتمعا المصرى المعاصر يرجع الى الأم المصرية ، « ان المجتمع المصرى بكل ما فيه من عادات ومظاهر عبارة عن صورة من الأم ، ونظافة المدن او قذارتها يرجع الى طريقة الأم فى تربية الأولاد ... نشاط الموظفين أو كسلهم يرجع الى بيئته المنزلية قبل التعليم .. كل المساوئ فى أى مجتمع سببها فشل الأم فى تربية الصغار » . وهذا كلام غير علمى ، فاللاحظ ان الأم وحدها لا تكون البيئة المنزلية ، وانه اذا كان لاشئ يأتى من لاشئ ، فالعلم يؤخذ تعدد عوامل الظواهر واتساع السلوك وديناميتها . ولا يخفى لسائل واحد « الأم مثلا » أن يخلق وحده كل الظواهر أو اتساع الملوك البشرية التى فكرتها الكاتبة فى مقالها . اننى اوافق على ضرورة « الأم » الفضليات فى مجتمعنا « ولكن لا يخفى ان تعنى هذه الموافقة ان كل

المساوىء فى أى مجتمع سببها فشل الأم فى تربية السفار ، وإيضاً فى المجتمع ترجع أولاً وأخيراً الى الأمهات الفضليات . أن هـد تبسيط لايقره العلم ، وهو تحيز ضد الأم المصرية وليس معها ، وخلصه اذا كان يرى أن عوامل فشل الأم ترجع الى الأم وحدها . ويبدو أن الكتبه ترى ذلك . ويكشف ذلك ما ذكرته الكتبه نفسها عن التأخير فى الحضور الى موعد طبيب للأسنان لفترة خمس دقائق ، فبدلاً من أن ترجع هذا الخطأ الى تهلوونها أرجعته الى تهاون امها التى ربتها على عدم الحقة فى المواعيد والاستهتار فى العمل ومزج الجد بالهزل . . الخ .

أن شخصية كل عضو من أعضاء المجتمع هى نتاج أجهزة الانشئة الاجتماعية التى توجد فى هذا المجتمع مثل الأسرة والجيرة والدرسة والمسجد أو الكتبة والمنظمة الرياضية والمنظمة السياسية وأجهزة الإعلام والثقافة ، وأن الأسرة فى ضوء الظروف الاجتماعية الثقافية المصرية لا يمكن أن تكون وحدها مسئولة عن تكوين شخصية كل عضو من أعضاء المجتمع . صحيح أن دور الأم فى الأسرة دور اجتماعى هلم ما فى ذلك شك والأم تؤدى عملاً رئيسياً فى الوحدة الاجتماعية الأساسية (الأسرة) فى المجتمع ، ولكن فى ضوء النهج العلمى لا يمكن أن نعمل الأدوار الاجتماعية الهامة الأخرى فى الأجهزة المشار اليها فى شخص المسئولين عنها (٨)

ورغم ذلك فإن مكانة المرأة المصرية فى مجتمعها قد تطورت . أصبحت مكانة المرأة الاجتماعية قبل عهد رعاة الطهطاوى ثم عهد قاسم أمين غيرها بعد ذلك . وأصبحت مكانتها الاجتماعية قبل ثورة ١٩١٩ قهزها بعد ذلك . وقبل ثورة عام ١٩٥٢ نجد أن مكانة المرأة الاجتماعية قهزها بعد ذلك . ذلك لأن ظروف مجتمعنا قد تطورت فى هذه المراحل تطور زاد من مكانة المرأة الاجتماعية ارتفاعاً . فمن مجتمع اقطاعى فى مطلع القرن العشرين تحول مجتمعنا الى مجتمع اقطاعى شبه راسمالى بعد ثورة عام ١٩١٩ ومن مجتمع اقطاعى شبه راسمالى قبل ثورة عام ١٩٥٢ ، ترجو أن نحول مجتمعنا فى الوقت الحاضر ، رغم الصراعات الفاضلية وغيرها ، الى مجتمع اشتراكى . لأن من الملاحظ أن علاقات الإنتاج القديمة ، في مجتمعنا الحالى ، لم تصف تصفية نهائية حتى الآن . فالرواسب البالية لاتزال تخيم على مناخ مجتمعنا الثقلى الاجتماعى ، ومنها الرواسب التى تتعلق بمعاملة المرأة المصرية . فهى فى عقول الكثيرين من رجال المجتمع تنسج خيوطها كالعنكبوت . ومفهوم المرأة عند العديد من هؤلاء الرجال ، مفهوم منحرف . ومفهوم الرجل عند العديدات من النساء ، كما يبدو ، مفهوم

منحرف كذلك . وصور الانحراف في كلا المفهومين تبدو واضحة في الكثير من الأمور .

وتبدو عند اختيار المرأة للرجل لتتزوجه وعند اختيار الرجل للمرأة ليتزوجها . وتبدو عند المخالاة في طلب المهور أو ما يعادلها . وتبدو عند تصدع الأسرة المصرية بالطلاق دون مبرر ، وتبدو في تعدد الزوجات دون شرط ، وتبدو في حجم جناح الأحداث واتجاهاته . كما تبدو ، كما سبق أن أوضحنا ، فيما يكتبه أو يقوله الرجال من الكتاب والمخبرين والأذاعين والفنانين وغيرهم من الرجال العلنيين وبعض النساء .

وصور الانحراف في كلا المفهومين تبدو جلية واضحة في : تنجس المرأة . عن طريق تكوينها البيولوجي ، وقد نجد ذلك في الإعلانات والدعاية للأفلام ، وفي الإعلان عن الروائح العطرية وعن « أحمر شفاه » . وحتى الإعلان عن شراب « الكوكاكولا » . ونجد هذه الإعلانات في ' حريدة اليومية ' ، وفي الصفحة الأولى للمجلة الأسبوعية ، وعلى الشاشة الكبيرة وعلى الشاشة الصغيرة على السواء . ويتفنن أصحاب هذه الإعلانات بإشاعت لهم عقولهم الملوءة بخيوط الرواسب البالية التي تتعلق بمعاملة المرأة أن تفعل . فتجدهم يملقون شهوات الرجل فيرسومون حسد المرأة ، وهو عنصر واحد من عناصر مكونات شخصيتها الاجتماعية عاريا مرة أو شبه عار مرة أخرى . أو يرسومون جزءا من أجزائه في بعض الأحيان . وهم إذ يفعلون ذلك يروجون لبضاعتهم عن طريق الترويج لجسد المرأة دون ما حياء . أو نجدهم يستخدمون الرموز في بعض الأحيان الأخرى . ولهم من التفاحة المشهورة (تفاحة حواء) مجال وإي مجال . وهم إذ يفعلون ذلك يؤكدون ، بوعي وبغير وعي رمز الخطيئة ، خطيئة المرأة ، في كل لحظة وكأنها خطيئة لم تغفرها لها رحمة الله ورضوانه ! بل هي خطيئة أبدية يذكرها لها الرجل وهو شريكها ، في كل حب ، ويحاول أن ينال منها عن طريقها على الدوام .

وكما تنال الإعلانات بأنماطها وصورها من المرأة ، يفعل ذلك تماما ما نجده في مضمون بعض القصص والتمثيلات المكتوبة أو المعروضة منها . وكل هذه العمليات كما يعلم القارئ عمليات تجارية يقصد بها الربح السمحت على حساب المرأة كتمسان . ومن صور الإتيجار بالمرأة ، قصد الاتجار بعوامل شخصيتها التكوينية ، صورة ظاهرة البغاء والبغايا من النساء يسمون أحيانا ، بحق أو دون ما حياء ، بالزقاق الأبيض . وظاهرة البغاء ، كما يعلم القارئ أيضا ، ظاهره اجتماعية قديمة تقدم

الدهر . قديمة قدم مهنة الكهانة ومهنة الطب وتوجد في كل المجتمعات .
وهي كظاهرة اجتماعية أنماط عديدة . توصف بها النساء كما يوصف بها
الرجال على السواء ، ولكن يلاحظ في مجتمعنا ان حجم هذه الظاهرة يكون
في محيط النساء ، عادة ، أكبر منه في محيط الرجال . وقد وجدت ظاهرة
اليئساف في مجتمعنا ، وهي لا تزال موجودة فيه حتى الآن . كانت هذه
الظاهرة معترفا بها رسميا حتى عام ١٩٤٩ . ورغم الفاء البقاء العننى
فى مجتمعنا فقد حل محله اليئساف السرى . وينتشر بكثرة فى المناطق
الحضرية فى المجتمع .

وعندما تصفى علاقات الإنتاج الإقطاعى فى مجتمعنا تصفة نهائية،
أتوقع وجود جيل من الرجال لإستفح له الفرص ابدا لشراء استسلام
المرأة ، سواء بالمال او بأية وسيلة أخرى من وسائل السيطرة
الاجتماعية . كما أتوقع ايضا وجود جيل من النساء لا يضطرون ابدا
للاستسلام لى رجل لى سبب سوى الحب الانسانى الحقيقى . هذا
ما أتوقعه ويتوقعه معى المتفائلون على الرغم مما نراه الآن من .معاملة
المرأة الواقعية . فالرجل المصرى يعامل المرأة المصرية ، الا اذا كانت تودى
دورها كام ، معاملة تبدو سيئة فى ضوء مستويات المعاملة الانسانية
الرشيده . ولعل ما اوضحته فى الدراسة الحالية يفتى وزيادة .

والملاحظ ان الرجل المصرى اذ يعامل المرأة المصرية معاملة - تدو
سيئة فى ضوء مستويات المعاملة الانسانية الرشيدة ، وتراه فى بعض
الاحيان يتغنى بكدها - فانه فى الوقت نفسه يعشقا ويذلها ويذوب من
اجلها عشقا وميلية وهياما . يكتب فى ذلك الماويل والأزجال والأشعار
ويحكى القصص والروايات . ويظهر ذلك فعلا وعيدا ، وتراه يستخدم
اشارات اليد والأصابع والوجه للدلالة على ذلك أحيانا ، او يستخدم
الكلمات وهو يماكس أو فى وقت الصفاء أو بعد ذلك أحيانا أخرى :

« كيد النساء كيد لو أبو زيد يعيل منهم

أو عنتر بن شداد لبشوف العذاب منهم

لهم فعل بطيال زالت الجبيل منهم

الواحدة منهم فى كل بلوة تلقاها

قاعدة تغلب متن لأجل الخراب والشر

وتكره الطيبة وفى الردية تلقاها

ومطلوعة ابليس على فعل النكد والشر »

وكل يسيرة مع المخاليق تلقاها

هم التمسوا على الدوام وجودهم أساس الشر
والعقل لو غاب يكون السبب منهم «
« موال من الجيزة »



و « قاضي الغرام فوق جيل عالم يناديني
قال من مفارق أحبه قلت أنا وديني
قال لي تعود لأحبس قلبك وديني
قول الحبايب العزاز ولا لهشي في الجمال وصفة
أنا نفسي أزور النبي واقعد حداه وأصفي
إن كان قلبك يبيح لغيركم ويصنر
أموت كافر ولا توفائي على ديني »

« موال من الجيزة »

وفي دراسة قمت بها عن « ظاهرة الكتابة على هياكل المركبات في
المجتمع المصري المعاصر » لاحظت كتابة العديد من عبارات الأغاني
المصرية التي تتضمن معاني عديدة . ومن هذه المعاني ما يترنم بالحُب
والهوى ، « الحُب كده » و « الهوى هوايا » و « أنت احب » و « هاهو الهوى
مسكين » و « اهل الهوى ياليل » و « جدت حبك ايه بعد الفؤاد ما ارتاح »
و « زى الهوى يا حبیبى » و « آه من الهوى » .

ومنما ما يترنم بالشكوى والعتاب والحسام والهجر والفرق واسهاد
والوحدة والوداع وكبد العزال ، « اروح لمن ؟ » و « لاش لسه ارحم
عنيه » و « أكثر من مرة عاشتك وادتك وقت تفكر » و « تفيد بأيه يانعم
وتعمل ايه يا عتاب » و « كلموني تاني عنك - فكورس » و « قابته بسبت
لى خاصمته » و « هجرتك يمكن أنسى هواك وودع قلبك الناسى »
و « ياهاجرنى » و « الانوم ولا دمع مخلص الفراق فيه » : كان اصناف الانوم
رلا دمع فى عنيا) و « سهران لوحدى » و « ودع هواك » : « كايده العزال
و « كايده العزال أنا من يومى » و « كايده العزال يسكنة » . ومن معاني
عبارات هذه الأغاني نجد ما يترنم بالأمل والفرح والفرح والفرح والفرح
والفرح والسلامة ، « أمل حياتى يا حب غالى » و « من فرحتى تبت مع
الفرحة » و « أبو سمره المسكرة » و « أطلع يارثي على وش المبه »
و « بتبسم لى كده ليه ؟ » و « على عيني كرملة » و « مخدش العجوز أنا »

و «انسك ده كلام انسك ياسلام» و «سالة ياسلامة» .

وقد كتب آخرون على هياكل مركبتهم تعبيرات شعبية تتضمن معاني الغزل المفتوح والغزل المستور : «آخر طريقك فين باطلو ياللى ماشى» و «كده شريات» و «منى عيني هو» و «صباح الفل ياعود الفل» و «لوعى الهوى» .

وقد لاحظت انه فى ضوء نتائج الدراسة المشار اليها وفى ضوء دلالات هذه النتائج ان الكلمات والعبارات المكتوبة على هياكل المركبات موضوع الدراسة ، رغم ان بعضها مكرر ، وان معنى بعضها متشابه ، وعلى الرغم من ان اشكلها متعددة — قد اختارها كاتبوها انفسهم بمحض ارادتهم واصروا على كتابتها على هياكل المركبات ، لئلا يستخدموها على رغم من عدم موافقة الدولة على هذه الكتابة . . وانهم اذ يكتبون ، يكتبون بمحض ارادتهم ، فانهم فى حقيقة الامر يحاولون ان يسموا اصواتهم دون ان يراهم احد ، أى اهم فى حقيقة الامر يحاولون بمحض ارادتهم ان يهتفوا . . ومعاني الحب والهوى والشكوى والعتاب والخصلام والهجر والفرار والسهاد والوحدة والوداع وكيد العزال ، فضلا عن معنى الامس والفرح والغزل والدعابة والتسامح كل هذه المعاني تعكس العديد من العناصر الثقافية غير المادية التى تملأ المناخ الاجتماعى والثقافى لمجتمعنا المصرى المعاصر وهم فى ضوء ظروفهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية قد اختاروا هذه المعاني من هذا المناخ لئلا يسموا اصواتهم دون ان يراهم احد ، أى لئلا يهتفوا هتاف الصامتين . واصطنعوا من اجل ذلك ، دون وعى ، جهازا اعلاميا شعبيا من اجهزة الاعلام فى مجتمعنا المصرى المعاصر يتحرك على امتداد مدن هذا المجتمع وقراه وهو جهاز اعلامى يدعو فى ضوء طبيعته الى تثبيت العديد من المعاني السابق ذكرها والتي لا تزال تعيش فى المناخ الاجتماعى والثقافى المصرى ، ومنها الحب والهوى رغم ان الحب كما يقول المثل الشعبى «عاوز كلفة علشان تدوم» (٩) ، الالفه (٩)

ومن الأرجال المشهورة التى شاعت وذاعت نجد :

فى كل علم للورد اوان	الا النسبوان
بقدرتك ثابتين الوان	أبيض وأحمر
وانت اللى تعلم وانا لجهل	فيه ايه لجمال
من دى الخدود اللى لا تدبل	ولا تنفيسر
ودى العيون اللى اتشهد لك	بيها وامجد لك

دى خلت الطاهر لتقاد لك
والشفتين اللى فالتهم
للايتسام ولا راقهم
العبد يعشيق بالقوة
كمان جهنم ؟ ايه هوه
و التكبر
ككت خالقهم
دانت تحبير
وعشيق لجـ هوه
محنش معشر

يامسلمين الله باحريم
غيركم أروح وياه فى جد
الدنيا والنسوان وخلاس
لا طبله ينفخ ولا بلاص
انا مالى غريم
يوم الحشر
والراجل لاص
لو يتكسر (١٠)

ولعل معاملة الرجل المصرى السيئة للمرأة المصرية وتقليلها وعشقها ان تكون أمورا غير متناقضة . فالمرأة المصرية فى نظر الرجل المصرى ، حتى الآن ، لاتزال متاعا . ولعلها ان تكون متاعه الوحيد المرموق . رهى اذا كلفت راضية بهذا الوضع الغريب ، فهى تفعل ذلك كب سبق ان وصحناء ، فى ضوء العلاقات الاجتماعية ، علاقات الانتاج الاقطاعى الراسمى التى لها نصف ، وفى ضوء بعض العناصر الثقافية غير المادية الباقية لاتزال . ومهما يكن من الامر ، فان المرأة المصرية ، رغم كل هذه الامور ، فضلا عن بعض العوامل الاخرى ، قد عصمت الرجل المصرى من الشنوذ الجنى الذى نرى الوانه العديدة موجودة فى السيد من المجتمعات الاخرى ، وبخاصة فى المجتمعات الغربية حيث الحرية الجنسية (لا الزينة الجنسية) تسود . وحيث نجد مكانة المرأة الاجتماعية فيها مكانة تضعها عليها الكثيرات من النساء المصريات .

الراجع والتعليقات

١ - كان قوام مجتمع الحريم ايام وجود تجارة الرقيق ، اى نيزمن الجوارى . وقد تمهدت مصر بغاء تجارة الرقيق بمعاهد قصرية اسبغية ابرمت فى عام ١٨٧٧ وتطبيقا لها صدر امر عالى من الخديوى من الصام نفسه ، ينص على فترة انتقال مختها اثنتا عشرة سنة يسمح خلالها للامر التى تملك جوارى نو عبيدا ان تتاحر فيه مع غيرها . «وهذه مضى المدة المحكى عنها اذا كان احد من رعايا الحكومة المطية يخالف الامر ويتجرأ على بيع الرقيق السودانى او الحبشى . تضير مجازاته باثتمال اثباتا لمدة اقلها خمسة اشهر واكثرها خمس سنوات » . وجعل القاتون محاكمة المتهمين فى قضايا الرقيق من اختصاص مجالس عسكريه تشكل

بأمر السردار ، إلى القائد الإنجليزي لأجيش المصرى ، ولم يعن القانون بتحرير العبيد الموجودين طرف العائلات فى دأخل البلاد ، فما دام انمبيد أو الجوارى لم يطلبوا عتقهم ولمدامت الأسر التى ملكهم لا تتاجر بهم ، فلا موجب لتحريرهم ! وعند تطبيق القانون اكتشفت « مصلحة الغاء الرقيق انصوص القانون لا تتضمن نصا صريحا على معاقبه من يشتري الرقيق ، ولتلافى هذا النقص اصدرت وزارة الداخلية منشورا تفسر فيه افسانون وتقول بان العقوبة تشمل البائع والمشتري .

ومع ذلك فقد استمرت تجارة الرقيق فى مصر ، واستمر النحاسون يجلبون الجوارى . والتاريخ يذكر انه فى يوم ٤ سبتمبر عام ١٨٩٤ انمقد المجلس العسكرى ، ووقف حسين باشا واصف محمد باشا الشواربى والدكتور الشافعى بك فى قفسر الاتهام . وكان أحد التهمين الذى لم يحضر لرضه على باشا شريف رئيس مجلس الشورى وأجلت محاكمته وكان مع هؤلاء النحاسون وشركاؤهم ، وكان التهمة مع وشراء الجوارى حليلة وفاطمة ومراسيلة وزنوبة وسعيدة ومريم . (انظر صلاح عيسى : حكايات من مصر ، بيروت ، الوطن العربى . ١٩٧٢ . صفحات ١٩١٧ - ١٩١٨) .

٢- سيد عويس : دراسة لـ ٢٥ أسرة من الأسراقتى ترعاها جمعية ترعيم الأسرة ، بالدقى ، عام ١٩٧٤ ، دراسة غير منشورة .

٣ - سيد عويس : حديث عن الثقافة ، بعض الحقائق الثقافية المصرية المعاصرة ، القاهرة ، مكتبة الأنجلوا المصرية ، ١٩٧٠ ، صفحة ٢٢٨

٤ - جريدة الأخبار : نى عالم المرأة ، القاهرة ٦ يناير ١٩٧٥

٥ - جريدة الجمهورية : خواطر سريعة ، القاهرة ١٠ يناير ٧٥

٦ - التليفزيون المصرى : برنامج حوار مفتوح ، ١٤/٢/١٩٧٥

٧ - التليفزيون المصرى : برنامج اثنين على الهواء ، ٥/٢/١٩٧٥

٨ - جريدة الأخبار : منش عن الأم ، القاهرة ، ١٩ يناير ١٩٧٥

٩ - سيد عويس : هاتف الصائنين ، ظاهرة الكتابة على هيكل المركبات فى المجتمع المصرى المعاصر ، القاهرة ، دار الطباعة الحديثة ، ١٩٧١

١٠ - بيرم التونسى : ديوان بيرم التونسى بلجزائه الثلاثة ، القاهرة مكتبة مصر ، ١٩٧٣ . ٣ صفحات ١١ - ١٢

دور المرأة في المجتمع المصري الحديث

تحليل اجتماعي ثقافي

الدكتورة ساهبة الساعلي *

تمهيد :

ليس من السهل تناول دور المرأة في المجتمع المصري الحديث ، لان التنمية الاجتماعية التي بدأت فيه منذ أواخر القرن التاسع عشر ، وسارت في خطوات وثيدة أحيانا ، وسريعة أحيانا أخرى ، لم تحدث في كل جنباته بدرجة واحدة ، ولا بإيقاع واحد . وبكفى ما نلاحظه من تبين ظاهر واختلاف واضح في أسلوب الحياة الاجتماعية بين المناطق الريفية من جهة ، وبين المناطق الحضرية من جهة أخرى . فثقافة الجبال الريفية تختلف عن التي حد كبير مع الثقافة السائدة في المجتمعات الحضرية .

ولا يقف الأمر عند هذا الحد ، بل إن المجتمعات الحضرية في مصر أي المدن الكبيرة وعلى رأسها القاهرة والإسكندرية ، لا تخلو من أخطأ ثلاثة أنواع من الثقافة وفق المناطق المختلفة في المدينة . فهناك مناطق مغلقة تسود فيها ثقافة ريفية تكاد تكون خالصة ، وعلى النقيض منها ، هناك مناطق مفتوحة تسود فيها ثقافة حضرية . وهناك مناطق «الفاة بين بين تسود فيها ثقافة ريفية - حضرية ، أي تجمع بين كثير من القيم والمعتقدات ، والعادات ، والتقاليد التي تسود في الريف ، وبين كثير أيضا من العناصر الحديثة التي تكون جزءا بارزا من الثقافة الحضرية .

وعند تناول لى نظام اجتماعي في مصر في العصر الحديث . لابد أن يضع الباحث في اعتباره الاختلافات الكبيرة التي نشأت فيها أنفسا بين الريف والحضر من جهة ، وبين المناطق المختلفة في المدن الكبيرة من جهة أخرى ، فعلى هذا الأساس فقط تكون نظرة الباحث عبقة متنوعة ويكون تحليله دقيقا وشاملا .

وترى الكاتبة بادية ذى بدء ، أن تحدد تحليلها لدور المرأة في المجتمع المصري الحديث ، فتتناوله من منظورين أحدهما ريفي تقليدي وسير في تنمية بطيئة أشد البطء والآخر حضري حديث ، يسير في تنمية سريعة أحيانا ، وظرفية أحيانا أخرى .

* مدرس علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس .

دور المرأة في الجماعات الريفية التقليدية *

المرأة في الجماعات الريفية التقليدية ، كثيرة الذرية ، تحمل القسط الأكبر من تنشئة الأطفال الاجتماعية منذ سن مبكرة . وهي مساهمة الى ذلك ذات دور بارز في اقتصاديات الأسرة ، فهي عاملة ، ومشرفة ومديرة ومسئولة عن جعل البيت في حالة مستديرة وثابتة من الاكتفاء الذاتي لا ينقصه شيء من المؤونة والمطالب التي تحتاجها الأسرة على مر فصول السنة .

والأسرة في هذا الإطار الاجتماعي التقليدي معمل بدائي ، تجري فيه صناعة الأغذية وفي مقدمتها الخبز ، وصناعة الملابس التي يحتاجها افراد الأسرة ، وبخاصة الإبتك وتنظيف وغسل الملابس ، وعمل مواد البناء للنساء والقيام بمهام تجميل المتزوجات منهن ومن هن على أهبة الزواج من الفتيات . هذا فضلا عن تربية السحواجن ، وبعض الحيوان للاءدة من تبايحها ، ولحومها ، وصنع مستخرجات الألبان . وهذه كلها أعمال تصطلع المرأة بها ، وفق ما تعلمه التقاليد . وإذا ارتأى رب الأسرة أن يمارس في بيته صناعة من الصناعات التي تعد من اختصاص الرجال إسماع ، فإن زوجته وبناته كن ، في حالات كثيرة ، بإساعده في المهام السهلة التي يستطيعن القيام بها . لأنه لم يتصور في هذا الإطار الاجتماعي ببسط الحياة ، أن تقب المرأة في بيتها دون عمل او حركة وبذلك تعرض نفسها لمفاسد التطفل التي سرعان ما توقعها في حقل الشربان .

فالمرأة في أية مرحلة من مراحل حياتها ، التي تستطيع فيها العمل بأي شكل ، وعلى أية صورة خادمة البيت سواء كان ذلك في بيت أبيها ، أم بيت زوجها . وحتى في حالة ترميها ، أو طلاقها ، أو انفصالها عن زوجها لفترة من الوقت ، فاتها تعود الى بيت أبيها لتخدم فيه مهما كانت سنها ، ومهما كان عدد أطفالها . فهي تربي وتنشئ ، مشربة بهذه القيم والأفكار . وهي تكبر فتجد أمها وأخوتها وقريبتها الكباريات . هذا الحال فتألف ذلك وتعود عليه شيئا فشيئا ، حتى أنه ليصبح طبيعة ثابتة لها . فهي تتزوج لتخدم زوجها وبيتها . وتعتبر الأمثال الشعبية ، في الثقافة الريفية ، عن أهمية المهارة في الخدمة المنزلية بالنسبة للمرأة ، فيقولون « لقمعة الرجل مقبرة ما تاكلها إلا الشمرة » ، ويقولون « بنت فلان ، نار وشرار » ، « وقلبها حامي » أي أنها سريعة في العمل .

وتأتي بعد المهارة في قلة الصفات المرغوب فيها في المرأة الريفية ،

* الجماعات الريفية هنا ترجمة لمصطلح rural Communities

الأخلاق الفاضلة مثل الطاعة ، والهدوء ، والوداعة . وهذه الصفات الثلاث الأخيرة ذات قيمة عالية لدى الرجل ، وبالنسبة لتقييم المرأة الريفية ، وهذا امر منطقي جدا ، لأنه منسجم كل الانسجام مع الأوضاع : والفهم التي تسيطر على طريقة الحياة واسلوب المعاملات في الريف .

ومن الصفات ذات الوزن الكبير أيضا في نظر الريفيين أن تكون المرأة صغيرة السن . ويطلق الريفيون تمسكهم بهذه القيمة ، بالنسبة للمرأة حين يفكرون في اختيارها زوجة ، بأن ذلك يسهل السيطرة عليها ، ويجب لها تسلس قيادا لزوجها مما لو كانت كبيرة .

ويجد الرجل القروى الأمان والاطمئنان في التمسك بالعصبية ، وهو لا يحب أن يفخر بأصله وحسبه فقط ، بل يجب أن يفخر أيضا بأصل من يصاهره وبحسبه ومكانته الاجتماعية ولذلك تفضل الخطية في الريف إذا كان لها « رجالة بلرزون مرموقون » .

ومن العوامل المهمة أيضا ، في اختيار المرأة الريفية زوجة ، وما تملكه لو مأسوف ثرته ، من أرض ، أو عقار ، أو نخيل ، حتى تستطيع أن تساعد زوجها في حياته المعيشية ، فالملحوظ في الريف أن ما تملكه الزوجة يستطيع الزوج أن يتصرف فيه ، وتعتبر الزوجة نفسها وما تملكه ملأا لزوجها .

أما خصوبة الخطية ، واستعدادها للانجاب ، فهو أمر كل رجل يعيش في الثقافة الريفية ، هذا الى جانب جمال الفتاة ، وإن كانت هذه الصفة لا تتمتع بمركز الصدارة مثل الصفات السابقة .

التحليل الاجتماعي لدور المرأة في الثقافة التقليدية الريفية :

إذا ما وضعنا دور المرأة في الثقافة الريفية التقليدية . تحت النقص الاجتماعي العلوي بهدف تحليله وتحديد أهم مظاهره وأسماؤه ، لابد لنا بادئ ذي بدء من تحديد مفهومي الذكورة والأنثى في تلك الثقافة .

فالذكورة في الثقافة التقليدية تعني القوة ، والسطوة ، والسيطرة والسيادة أما الأنوثة فتعني الضعف ، والخضوع ، والطاعة والإسكان .

إن « الدور المعياري » للمرأة في النصوص التقليدية لها ، فهو — كما رأينا — دور المتابعة الضعيفة المقهورة المسحوقة ، أمام دور الرجل المسيطر القادر ، السيد .

ان المرأة تعمل من أجل الرجل ، وتخدم من أجل الرجل ، وبذلك من
بجل الرجل وتفضل اذا كان لها « رجالة » مرزون أى انها تدور دائما حوله
فك « رجولى » .

وإذا ما حللنا علاقات القوة (١) بين « الرجل (٢) والمرأة فى الثقافة
الريفية التقليدية لوجدنا ان المرأة الريفية ضعيفة بوجه عام ، فهي «مهمرة
الجناح » على حد تولهم ، تابعة لآ حول ولا قوة لها مقابل الرجل الذى يملك
ذلك الثقافة المسيطرة والحرية فهو السد ذو السيطرة القوية ، وهو كس
شئ فى حياة المرأة ، وحياتها بدون الرجل لا قيمة لها لأنها لاكتسب قيمتها
الاجتماعية إلا من خلاله ، ولا بقيمها الناس الا بعلاقتها به ، وتقنول
الأمثال فى ذلك « نعل راجل ولا ضل حيط » و « اللى يقول لمراته ياهاتم
بقلبيلوها ع السلام » أى ان المرأة الريفية تكتسب قدرا كبيرا من القوة
بانتسابها الى الرجل .

ورغم تسليمنا بأن المرأة الريفية ضعيفة بوجه عام ، إلا اننا نلاحظ
انها تملك عناصر قوة محدودة وكامنة ، تظهر بوضوح عندما تخطب ، يتزوج
وترتبط بالرجل . ولهذا ينشأ عن ذلك موقف العام لدور المرأة فى
الثقافة التقليدية يوتفان متناقضان . لأول موقف أهل الزوج الذين
يريدون ان نظل ابنتهم مستضعفة مهما كانت تملك من عناصر قوة مستجدة
أى أنهم يشجعون ان تبقى المرأة ضعيفة .

الثانى : موقف أهل الزوجة ، الذين يشجعون ابنتهم على ان تظهر
عناصر قوتها الكامنة ونسبها ، حفاظا على كيانها لدى زوجها ، وكىاسا
أسرتها الجديدة .

وعناصر القوة المحدودة ، لدى الزوجة الريفية تتلخص فى :

- ١ - جاء أهلها أى عصبيتهم .
- ٢ - ممتلكاتها مالا وعقارا .
- ٣ - فريتها وبخاصة الذكور .

(١) تقصد الكاتبة بالقوة حصيلة جمع مجموعة من الصفات تعنى السيطرة ،
والسيادة ، والتعبير عن الراى ونفاذ الكلمة وهى باختصار القدرة الظاهرة
أو الكامنة لدى كل من الطرفين للتأثير على سلوك الآخر .

(٢) علاقات القوة : اصطلاح وضعته الكاتبة ليعبر عن يسيطر ومن يخضع
ومن يتخذ القرار ومن ينفذ القرار ، ومن له الكلمة النافذة ، والكلمة
الآخيرة ومن تكون له القيادة والرئاسة .

ويلاحظ ان عنصر قوة المرأة فى الثقافة الريفية التقليدية ، شويها كثير من عدم الوضوح وعدم التحديد ، لان تلك الصورة التى استخلصناها ، والمتعلقة بعناصر قوتها الكامنة والمحدودة ، انما تنطبق فقط على تلك الطبقة الريفية المتميزة بما تملك سواء من ناحية الذكور ، او من ناحية الإناث . أما ما نسبته للسواد الأعظم من اهل الريف وهم الطبقة الفقيرة الكادحة ، فان صورة القوة عندهم مختلفة ، لان علاقات القوة بينهم مختلفة أيضا ، فالمرأة فى هذه الطبقة أكثر كحما من الرجل ، وبالتالي فهى أقل مكانة من الرجل ، فبينما وقت الرجل فى الريف ، فى هذه الطبقة الكادحة ، بوزع بين عمالة قصيرة متكررة ، وربالة طويلة متكررة أيضا ، فان المرأة على العكس منه لا تنعم بالراحة قط ، اذ ان وقتها مشغول بمشتى الأعمال المنزلية ، ورعاية الأطفال ، وتربية الدواجن والائعام ، هذا فضلا عن مساعدتها لزوجها فى الفلاحة فى كثير من الأحيان .

وفى هذا الإطار من الحياة الكادحة مزيد وطأة استبعاد الرجل لمرأة ، وتتكشف قوتها النسبية حيث تتبلور فقط فى كونها منجية ونافعة للرجل فى بيته ، ألا ان هوة القوة (1) التى تفصل بين قوة الرجال الكادحين وقوة النساء الكادحات تكون أكثر اتساعا منها بين قوة الرجال المالكين ، وقوة النساء المالكات فى الطبقة الميسورة المستريحة فى الريف .

انساق دور المرأة فى الثقافة التقليدية ومطابقته (٢) :

من الاهمية بمكان ، ونحن نطال دور المرأة فى الثقافة التقليدية فى المجتمع المصرى الحديث تحليلا اجتماعيا وثقافيا ، ان نعرف ان الدور المعيزى لها كإمرأة ، وزوجة ، وأم ، هى الدور الذى يتوقعه منها المجتمع وينتظر منها القيام به ، يتفق اتفاقا كبيرا ، ان لم يكن يطابق مع دورها الفعلى ، أى ما تقوم به فعلا وتؤديه ولهذا لاتجد المرأة الريفية فى الثقافة المصرية التقليدية ، فى نفسها أى صراع بين المتوقع والمتحقق ولا تستشعر فرائدها لدورها اذنى مشاعر الإغتراب .

(١) هوة القوة : اصطلاح وضعته الكاتبة ليعبر عما يلاحظ من تفاوت بين الرجل والمرأة من حيث المركز ، والمكفة ، والتأثير .

(٢) انساق الدور ومطابقته : role Congerency اصطلاح يطلق للدلالة على ذلك الموقف الذى يدرك فيه الفاعل كشاغل مركز أن توقعاته هى نفس توقعات المجموعة بالنسبة له . (الكاتبة)

ان الرجل كليل الإرادة والسيطرة ، وان المرأة خنثى منه ، وأقل في إرادتها ، وقدرتها وان حياتها تعتمد عليه ، وأنه سيدها ، وماهى الإخادعة له

وعلى هذا النحو من القديب والتعويث ، وغرس الأفكار ، تنشأ «نفذة» ، وقد تشربت تشربا وتمثلت تمثلا الايمان بقيمة الطاعة ، وبذلك لا تشعر بأى لون من التأفف ، ولا بأى نوع من الغضاضة ، من سيادة زوجها عليها ، ومن طاعتها له ولأهله ، بل أن الغالبية العظمى من النساء انفسهن يكرهن سلوك المرأة القوية الشخصية التى تكثر من الاعتراض والمناقشة ، ويصفنها بأنها «منافرة» واذا انتقاد لها زوجها ، مان ذاك بقل من قيمته اذ يعد هذا الانقياد للزوجة «منقصا» لأنه يتقرر من رجولته ومكانته ، ومنزلته بين الرجال . ولذلك كثيرا ما يتحكمون عليه رجولته ، ومكانته ، ومنزلته بين الرجال . ولذلك كثيرا ما يتحكمون عليه بمعارات مؤلة ، كقولهم «دا راجل خنتى ونى» ، او دا راجل مالوش قيمة رايها مراته» . (١) بل يكفينا فى النهاية لمعرفة قيمة الوعي بمركز الرجل وسيطرته وسيادته فى الثقافة الريفية اذا ما تورن بمركز المرأة الأدنى فى كل ذلك ، ان نعرف ان اسوأ اهانة توجه لرجل فى ظل الثقافة الريفية التقليدية وصفه بأنه «امراة» .

ونستخلص من كل تلك الاحظات ، ان اماليب المعيشة فى الثقافة الريفية التقليدية هى التى تحدد نماذج المسوك والقيم المتصلة بها ، وهى التى ترضى عن المرأة الا اذا كانت مطوعة لزوجها ، وتحت سيادته ، ومنقسادة اليه ، كما لا ترضى عن الرجل الا اذا كان مسيطرا على زوجته ، وسيادها.

المرأة فى المجتمع المصرى الحديث : نظرة عامة

اذا حاولنا ان نلقى مزيدا من الضوء على ما حدث من تغير فى دور المرأة المصرية ، ومكانتها ومركزها فى العصر الحديث ، لابد ان نحدد — ابتداء — المدى الزمنى لمفهوم كلمة «العصر الحديث» ، وقد قصرناه على السنوات التى مرت منذ اواخر القرن التاسع عشر حتى الآن . وقد رأينا ان خير وسيلة لايضاح عملية التغير الشامل الذى حدث بالنسبة للمرأة المصرية فى هذه السنوات الطويلة ، ان نقسمها من حيث مكوناتها الى حقب يمكننا من تتبع ايقاع التغير ومساره ، واسرز المسؤولات منه ، والمؤثرات فيه . ولما كانت قضية المرأة ترتبط الى درجة كبيرة بالتغير الجذرى فى النظام الاقتصادى من حيث تشغيل النساء فى شتى المجالات ، وفى نطاق واسع فانه لابد من القول بادىء ذى بدء ان نمو الصناعة فى مصر لم يأخذ

(١) انظر : فوزية دياب ، القيم والمعادن الاجتماعية ، ص ٢٥٨

شكل ثورة صناعية أو انقلاب صناعي كذلك الذي حدث في إنجلترا مثلا ، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وأما كان بالتدريج البطيء أحيانا والسريع نسبيا أحيانا أخرى كما حدث في الخمسينات والستينات من سنوات ثورة ٢٣ يوليو . وعلى الرغم من ذلك فإن النمو الصناعي في مصر وبخاصة في إطار سياسة التصنيع التي أخذت بها الدولة بعد سنوات قليلة من بدء الثورة سنة ١٩٥٢ ، كانت له كثير من الآثار الملاحظة - لذلك التي ظهرت في كثير من الدول الأوروبية التي حدث فيها الانقلاب الصناعي وذلك الانقلاب الذي نجم عنه أهم ظاهرة اجتماعية في العصر الحديث وهي ظاهرة خروج المرأة وبخاصة الأم إلى العمل ، لأن عملها كسارج بيتها لم يعفها من أداء دورها الرئيسي في الأسرة ، بل أنه أضاف إلى هذا الدور دورا هاما ، هو دور التكسب من العمل ، الذي كان من قبل وقفنا على الذكور وحدهم دون الإناث . وقد وكتب هذه الظاهرة ظاهرة أخرى أثبتت أثرها في تطوير قضية تحرير المرأة ، تلك هي تعليمها في مختلف مجالات التعليم وتحررها الفكري بالتدريج .

ولقد كانت هذه الظواهر الثلاث وهي تعليمها وتحريرها واشتغالها هي المسئولة عما صار يعرف « بالانقلاب النسوي » ، الذي امتد به القرن العشرون ، والذي ظهرت آثاره واضحة للعيان في كل مكان . وبملائكته فيه أن تعليم المرأة في جميع مراحل التعليم بما في ذلك مرحلة التعليم العالي في المعاهد والجامعات ، هو الذي دفع عجلة التغيير النسوي في مصر دفعة قوية : ذلك لأنه أوجد عند المرأة وعيا واضحا بذاتها ومركزها ومكانتها ، ودورها في المجتمع بعمامة ، وفي الأسرة بخاصة .

وقد ترتب على تحرير المرأة ، تخلصها تدريجيا وبدرجات متفاوتة من سيطرة الرجل وسلطان التقاليد ، والحرمان السياسي الذي كان يمارسها عليها ، كما ترتب عليه أيضا تشغيلا في مختلف المهن التخصصية ، سواء ما كان منها صناعيا بكل أشكاله وتقنياته ، أو زراعيا بمختلف صورته ، أو تربويا ، أو طبيا ، أو تشريعا ، أو تنفيذيا ، أو قضائيا أو غير ذلك من المهن التي كان يعتقد أنها وقف على الرجل وحده .

وقد كان ذلك في الوقت نفسه مصاحبا لظاهرة الحد من الدورق الطبقية ، لأن التعليم أتيح أول ما أتيح لملكات الطبقات المتوسطة ثم الراقية . وما أن انتشر تعليم الفتيات بين هاتين الطبقتين حتى انتشرت من معد ذلك ظاهرة اشتغالهن بشتى المهن خارج بيوتهن .

ونجم عن ذلك أن الفجوة التي كانت تفصلهن عن فتيات الطبقة الدنيا

العاملات ، أخفت تضيق شيئاً فشيئاً على مر السنين . وذلك للتفاعل الاجتماعي الحادث على المجتمع الجديد ، الذى دفع بكل من الطبقة الدنيا من جهة والطبقتين العليا والوسطى من جهة أخرى ، الى التقارب الى درجة كبيرة فى مستوى وسيط هو مستوى الطبقة العاملة أى الطبقة الدنيا المطلعة الواعية ، ذلك لأنه لا يمكن انكار ان التقدم الاجتماعي الاقتصادي الحديث فى كل المجتمعات المتقدمة ، قد أدخل على الطبقة الوسطى والطبقة العليا ، مظاهر معينة ، كانت لحقبة كثيرة تعد من خصائص الطبقة العاملة أى الطبقة الدنيا وحدها ، ومن بين هذه الخصائص اشتغال نساء الطبقة الوسطى بالوظائف الكاسية ، أى التى تدر دخلاً منتظماً ذا قيمة يعتمد عليه ، وذلك نتيجة ضعف ثم تلاشى ظاهرة توريث المرأة دخلاً ثابتاً من أرض زراعية ، أو عقار ، أو استثمار مالى معين . وهى ظاهرة كانت شائعة ان لم تكن عامة ، بين أسر الطبقتين العليا والوسطى (١) . وهكذا حل محل ظاهرة تأمين مستقبل المرأة على هذا النحو تعليمها ، فى مختلف مراحل التعليم وتوظيفها ، وقد أصبح هذا النظام الجديد من الأنظمة الشائعة فى النسق الاجتماعي الشاسع فى المجتمع المصرى الحديث .

أما تحرير المرأة الذى تمثل فى مساواتها بالرجل فيما يتعلق بممارسة حق الانتخاب فقد كان ثمرة تعليمها وخروجها للعمل واشتغالها بشتى الوظائف .

ومما بلغت النظر أن ماحداث من تغير نتيجة خروج المرأة المصرية النشطة المتخصصة الواعية من بيتها للعمل فى مختلف ميادين الانتاج والخدمات يشبه ما حدث للمرأة فى المجتمع الغربى الحديث ، ولكن مع تفاوت فى الدرجة والشدة .

وقد يلى عرض تاريخى لقفزة تحرير المرأة ، ودورها فى بلورة كفاحها وذاتيتها . ولكى يكون هذا العرض واضحاً ، قسمناه الى حقب شتى كل منها على عدة فترات لكل منها خصائصها من حيث ما بقل قبلها من كساد فى سبيل قضية تحرير المرأة المصرية ، وآثار ذلك فى تطورها ونفع عجلة مسرتها لتحقيق اهدافها .

الحقبة الاولى : (١٨٧٠ - ١٩١٨)

تقع هذه الحقبة فى اواخر القرن التاسع عشر وبوائل القرن العشرين

(١) انظر : حسن الساعاتى ، علم الاجتماع الصناعى ، ص ١٧٨-١٧٩

وربما تعد نجر الدعوة لتحرير المرأة المصرية ، وفتح ملف جديد لقضيتها في العصر الحديث ، ولقد قسمناها تبعاً لنوع الجهود التي بذلت فيها الى فترتين ، الأولى فترة نيابة الرجال ، والثانية فترة استمرار نيابة الرجال ، مع ظهور أول باكرة نسائية .

الفترة الأولى (١٨٧٠ - ١٩٠٥) نيابة الرجال :

يمكن تحديد هذه الفترة بأنها الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، وقد كان دور المرأة المصرية فيها دوراً سلبياً ، أما الرجال وهم المدللون في شخصيات رفاعة رافع الطهطاوى (١) ومحمد عبده (٢) فكانوا أول من رفعوا نواء تحرير المرأة ولذلك اطلقنا على هذه الفترة الفترة السلبية ، او فترة نيابة الرجال للمدافعة عن حقوق النساء في مصر .

وكانت صورة المرأة في هذه الفترة ، هي صورة الأم التي تهتم بشئون البيت ، ورعاية الزوج والأطفال ، كما كانت سيدة المنزل الحجيبة التي يعولها زوجها ، ويتكفل بمطالبتها ، ويجنبها الزوج ، ولو لشراء لوازمها الشخصية ، أمل كل فتاة ومثلها الأعلى ، ويكفي أنه كان من أرفع آيات التكرم للمرأة ان يشار إليها حينئذ بأنها « السيدة المصونة والحوهرة المكفونة » . وفي إطار هذه التقاليد والقيم ، كان الجهل ، والأمية والجحاح والنزاري عن أنشطة المجتمع ، حال الأغلبية العظمى من النساء والفتيات أما من اتاحت لهن فرص الذهاب الى المدارس ، فكان اقلية . كانت أغليتهن من بنات الطبقة المحدودة الدخل ، اللاتي يقبلن على التعيين الحكومي الموجود حينئذ والذي انحصر في عدد محدود من المدارس الأولية والإبتدائية ، ومدارس اعداد المعلمات ، والممرضات بغية تعلم مهنة شريفة تساعدن على كسب العيش . ولذلك كانت أولى الوظائف التي عملت فيها المرأة المصرية هي مهنة التوليد والتمريض ثم مهنة التدريس .

وكانت الأسر التي تقدر العلم وتنتمي للطبقتين الوسطى والثرية ، قليلة العدد . وكانت تتخرج من تعليم نقاتها في مدارس الحكومة ، التي ارتبطت بالأعداد للعمل ، وكسب العيش . ولذلك فضلت تعليمهن ، اما في المنازل على أيدي مدرسات خصوصيات اجنبيات ، أو في مدارس الجاليات والارسلانيات الأجنبية ، التي تنشئ منها عدد قليل في بعض مدن

(١) ولد سنة ١٨٠١ م وتوفي سنة ١٨٧٧ م

(٢) ولد سنة ١٨٤٩ م وتوفي سنة ١٩٠٥ م

القطر الرئيسية . وكانت هذه المدارس تعنى بنشر الثقافة الأجنبية الخاصة كما كانت تهتم بتعليم الفتاة للمواد النسوية نمشياً مع القيم السائدة حينئذ ، والتي كانت تؤكد أعداد البنات لتكون أما ، وسيدة بيت نافعة .

غير أن هذه الأوضاع ، وتلك القيم المحافظة التي كانت تستحسن الحجاب ، وتستعجن الخروج للعلم ، والعمل ، لم تظل طويلاً على ثوبتها ، بل أخذت تزعزع من جذورها بفضل ما كان يتروى في جو المجتمع من صدق للصيحات المتكررة ، التي كان قد أطلقها رواد الفكر المتحرر ، «دعاة التجديد والإصلاح ، وفي مقدمتهم رعاة رافع الطهطاوى ، الذى عبر عن آرائه التحريرية في كتابه (تخليص الأبريز في تلخيص باريز) ، و «المرشد الأمين في تعليم البنات والبنين» ، ونادى في كتابه الأول برفع سن الزواج إلى خمس وعشرين سنة حتى يمكن للمرأة أن تتعلم (١) ونادى في كتابه « المرشد الأمين في تعليم البنات والبنين » بوجوب تعليم الفتاة ، وبينهم تعارض هذا التعليم مع التشريعات الإسلامية . (٢) وقال في هذا الموضع « ينبغي صرفا الهمة في تعليم البنات والصبيان معا ، لحسن معايشة الأرواح ، فتتعلم البنات القراءة ، والكتابة والحساب وتحو ذلك فان هذا مما يزيدن ادبا وعقلا ، ويجعلن بالمعارف اهلا ، ويصلحن به لمشارة الرجال في الكلام والراى ، فيعظمن في قلوبهن ، ويعظم مقامهن لسزوال ما فيهن من سخافة العقل والطيش ، مما ينبع من معايشة المرأة الحاملة لثراء مثلها ، وليمكن المرأة عند اقتضاء الحال ، أن تتعاطى من الأعمال والأعمال ، ما يتعاطاه الرجال على قدر قوتها ، وطاققتها ، فكل ما يطيقه النساء من العمل يباشرنه بانفسهن ، وهذا من شأنه ان يشغل النساء عن البطالة ، فان فراغ أيديهن عن العمل يشغل السنتين بالباطل ، وقلوبهن بالاهواء ، وانتعال الأقاويل ، فالعمل يصون المرأة مما لا يليق ، ويقربها من الفضيلة ، واذا كانت البطالة مزمومة في حق الرجال ، فهي مذمة عظيمة في حق النساء . (٣)

(١) راجع ذلك في رفاة الطهطاوى ، تلخيص الأبريز في تلخيص باريز ، طبعة وزارة الارشاد ٥٨

(٢) انظر محمد على حلق ، وزينب محرز ، تعليم الفتاة في الجمهورية العربية المتحدة ٢١

(٣) انظر عبد الرحمن الرافعى ، تاريخ الحركة القومية ، وتطور نظام الحكم في مصر ، عصر محمد على ، الجزء الثالث من ٩٣ ، ٩٥

ثم جاء بعده الشيخ محمد عبده الذى وصل الى منصب مفتى الديار المصرية ، والسذى دعا الى ضرورة تعليم المرأة ، وتحسين ظروفها الاجتماعية ، واعتبر ذلك امرا جوهريا فى برنامج النهوض بالاجتمع ، وايد آراؤه ببيان مركز المرأة للمتناز فى الاسلام (٤) .

الفترة الثانية (١٩٠٦ - ١٩١٨) استمرار فترة نيابة الرجال مع ظهور

اول بادرة نسائية :

لم يتوقف دفاع الرجل عن المرأة بنهاية القرن التاسع عشر ، وانما امتد فى القرن العشرين بمجيء قاسم أمين (١) ، الذى جسد دعوة كل من رفاة رافع الطهطاوى والشيخ مشتم عبده ، ووسع نطاقها حتى انه ليعد بحق الرائد الأول ذا الجهد الثمرى حركة تحرير المرأة المصرية فى ذلك الحين . فقد ناضل من أجل قضيتها نضالا مريرا ، ونشر كتابيه « تحرير المرأة » و « المرأة الجديدة » ودافع فيهما عن تعليم البنات وتحريرهن من رق الجهل ، وشقاء الحجاب مبينا ان النساء والرجال فى المجتمع شقان لا يتعارضان ، ونصفان متكاملان ، وان بقاء النساء فى الجهل معناه تعطيل لإنتاج نصف المجموع : بل للجوع كله ، وان المرأة هى أم الرجل ، وأم الجيل القادم بأكمله رجالا ونساء . كما دعا بشدة الى الأخذ بأيدي النساء واعدادهن لإشتغالهن من الغريبات بالمعلوم والفنون الجميلة ، والآداب ، والتجارة ، والصناعة ، ومختلف الاعمال لينتجن بقدر ما يستهلكن ، وليستطعن كسب معاشهن بدلا من بقاءهن عالة على الرجال وليسهموا ايضا فى ازدياد الثروة العامة لوطنهن (٢) .

وتتميز هذه الفترة بظهور اول بادرة سلبية للدفاع عن حقوق المرأة متمثلة فى الكاتبة الاجتماعية والشاعرة ملك حفنى ناصف التى اشتهرت باسم « باحثة البادية » فهى تعد بحق واضعة الحجر الأساسى للنهضة النسائية فى مصر . وقد استفادت هذه السيدة بالجهود التى بذلها رواد تحرير المرأة من الرجال الذين اشرنا اليهم ، وفى مقدمتهم جهود تاسم أمين .

(٤) انظر مجد الدين حفنى ناصف ، تحرير المرأة فى الاسلام ، ص ٣٦

(١) ولد قاسم أمين ، سنة ١٨٦٥ وتوفى سنة ١٩٠٨

(٢) انظر قاسم أمين ، تحرير المرأة ، ص ١٩ ، ٢٠ ، ٥٦ - ٩٢

وانظر ايضا قاسم أمين ، المرأة الجديدة ، ص ٣٢ - ٤٢ و ١٥٦

وقد كانت ملك حفنى ناصف تمتاز بتقافتها العربية العريضة ،
وراجدتها فى الوقت ذاته اللغتين الإنجليزية والفرنسية ، وسعة اطلاعها
على كثير مما كتب فى الموضوعات الاجتماعية (٣) ولم تكن باحثة الساذجة
أولاً كاتبة فحسب ، بل كانت أيضاً أول خطيبة جمعت انفساء ، وخطبت
فيهن لتوعيتهن ، وحثهن على المطالبة بحقوقهن ، وكانت تنادى بتعليم
الإناث فى المرحلة الأولى ، وفتح آفاق العلم أمام الفتاة ، ومساواتها
بالفقى ، كما كانت تنشد الرجال أن يعرفوا عن الأساليب البرمجية ،
والتزمت فى معاملة نسائهم ، حتى يستطعن تنشئة الأجيال الجديدة على
الحرية .

الحقبة الثانية (١٩١٩ - ١٩٥٥)

وتقع هذه الحقبة فيما بين ثورة ١٩١٩ وظهور رائدات التحرر حتى
انتخاب أول مجلس أمة بعض أعضائه من النساء وتنقسم هذه الحقبة الى
فترتين :

الفترة الأولى : (١٩١٩ - ١٩٤٥) ظهور رائدات التحرر .

هذه الفترة التى تبدأ منذ ثورة ١٩١٩ ، وتنتهى بالحرب العالمية الثانية
يمكن أن نطلق عليها فترة الأعداد ، وتكوى القوات والمثل الشخصية .
فلأول مرة تفرد النساء بحمل لواء الدفاع عن أنفسهن بأنفسهن وينالن
بعد ذلك فى هذا المجال مكافآت رائدات التحرر النسوى .

تبعه وفاة باحثة البادية سنة ١٩١٨ ، خلفتها هدى شعراوى (١) التى
حملت الشعلة وترعمت النهضة النسائية الى أن توفيت سنة ١٩٤٧ .
وكانت هدى شعراوى تنادى بتعليم المرأة ومساواتها بالرجل ، وبخاصة
فى الحقوق السياسية ، وإتاحة الفرصة لها لى تعمل وتؤدى واجيها
نحو الوطن ، كما كانت ترى « أن الإستقلال السياسى لايقوم ولا يؤمن
عليه إلا بالاستقلال الاقتصادى (٢) ولقد عززت قولها بالعمل ، فانشأت

(٣) كان ذلك بفضل شقيقتها مجد الدين حفنى ناصف ، الذى ربما كان أول
مصرى متخصص فى الدراسات الاجتماعية فى مدرسة العلوم الاجتماعية
الطبا فى باريس بعد تخرجه من المبريون فى العقد الثانى من القرن
العشرين .

(١) هدى شعراوى ولدت سنة ١٨٧٩ وتوفيت سنة ١٩٤٧

(٢) مجد الدين حفنى ناصف ، المصدر السابق ، ص ٨٢

'أول مصنع للغنصار والزجاج الرابح في روض الفسرج' بالفصامة ، ونادت بترويج الصناعات الوطنية النافعة ، وشجعت الجمعيات النسائية الموجودة حينئذ على تعليم الفتاة نسج السجاد ، واشتغال الحياكة والتطريز ، وهكذا يتقن مهنة تدر عليهن الكسب فضلا عن شغل اوقات فراغهن بطريقة نافعة (١)

وكانت مصر تجتاز بعد الحرب العالمية الاولى ، مضتها الكبرى ، وتصارع من أجل الحصول على الاستقلال وكانت هذه الحقبة هي التريسة الاولى ، التي استطاعت المرأة المصرية ان تظهر فيها كفاعتها ، وثبتت قدرتها على الاسهام في حل مشكلات وطنها جنبا الى جنب مع الرجل ، وبدرجة لا تقل عنه . ففي ثورة ١٩١٩ ظهرت النساء لأول مرة في مظاهرات كبيرة يحملن راية الجهاد ويتسمركن مع الرجال في عمل انتاري ، وقطع طرق المواصلات وينادين بمقاطعة المستعمرين . عنفذ وضحت معالم الحركة النسائية وقوى ثباتها ، وكسبت قضية المرأة تأليدا ديبيرا ، واخذت تجتنب اهتمام كثير من رجال الفكر والسياسة ، وانخص بالفكر منهم سعد زغلول ، الذي كان يرى « ان التربية السياسية للنساء يجب ان تعدها الشعوب كأول دور من ادوار الحضارة (١) » والذي خطب في وفد من النساء الوطنيات في أعقاب حصول البلاد على استقلالها ، قائلا : « اننى من انصار تحرير المرأة ، ومن المقنعين به لانه بغير هذا التحرير لا نستطيع بلوغ غايتنا ، ويقتضى هذا ليس ولید اليوم ، بل هو قديم العهد . فقد شاركت منذ عهد بعيد ، صديقي المرحوم قاسم أمين افكاره التي «منها كتابه الذي اهداه الى (المرأة الجديدة) ، فضلا عن ان الدور الذي قامت به المرأة المصرية في حركتنا الوطنية ، كان عظيما ونلقا . فاستمررن اذن في العمل الذي بدأتن فيه وانا ضامن لكن النجاح التام » (٢) .

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نذكر الجاهدة سفية زغلول (٣) زوجة الزعيم سعد زغلول ، فقد شاركت سعدا في كتابه الوطنى وكانت له نعم الزوجة المخلصة ، ونعم الصاحب المعين . وقد خلفت سعدا في انكار روح الأمة وشحذ عزائمها بعد نفيه ، مما أرغم المستعمرين على السماح لها ان

(١) المصدر نفسه ص ٣٧ ، ٢٨

(٢) المصدر نفسه . مكان نفسه

(٣) ولدت سنة ١٨٧٨ وتوفيت سنة ١٩٤٦

نذهب حيث نشاء بعد ان كانوا يأبون عليها الذهاب الى مسعد نى منفاه
ابت ان تغادر لرض الوطن .

وقد قامت صسفية زغلول بدور كبير فى نشر الوعى بين انشاء
الشعب ، وبين النساء خاصة . وكان بيتها « بيت الامة » معقلا من معاقل
الوطنية وسميت « ام المصريين » لمواقفها الوطنية الرائعة بجانب وجهها
الزعيم العظيم .

وهكذا ، وبفضل ما اتلحته ظروف البلاد السياسية ، ونشاط الحركة
القومية فيها من فرص العمل الوطنى الجرى ، استطاعت المرأة ان تطلق
امكاناتها وتثبت كفاءتها ونجاحها وكان من آثار ذلك ان زادت ثقته بنفسها
وإدركت انها لا تقل شأنا عن المرأة الغربية فى النزول الى معترك الحياة .
كما كان من آثار ذلك أيضا ان المجتمع بدأ بغير نظره الرجعية نحوها ،
ويعترف بأهمية جهودها وقدرتها فى تقدم البلاد ، مما شجع الدولة بعد ان
نالت اوائى مراحل استقلالها سنة ١٩٢٣ ، على ان توليها عنايتها ، وتحسن
اعدادها للعمل ، وتتيح لها مزيدا من فرص التعليم المختلفة . واخذ العنون
بشئون التعليم يتوسعون نسبيا فى نشر المدارس المخصصة لها فى الرّحل
الاولية ، والابتدائية والثانوية .

هذا وقد تبلورت الحركة النسائية فى اواخر الربع الاول من القرن
العشرين ، فى تأسيس جمعية الاتحاد النسائى المصرى فى مارس ١٩٢٣
برئاسة السيدة هدى شمرأوى التى نجحت فى جعل هذه الجمعية منذ
نشأتها ، فرعا من الاتحاد النسائى الدولى . وقد انتخبت هدى شمرأوى
رئيسة للاتحاد النسائى الدولى ، وظلت تتأغل هذا المركز حيث كان يتجدد
انتخابها له كل سنة ، الى ان توفيت (١) .

وكان اهم مطالب الاتحاد النسائى منذ نشأته مساواة المرأة بالرجلى
الحقوق السياسية والذنية لتستطيع ان تسهم بمواهبها الخاصة فى
التشريع ، اصلاح الأحوال الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية وبخاصة ما
تتعلق منها بمصلا بشئون المرأة ، والطفل والأسرة . وعلى اثر تكوين الاتحاد
النسائى اخذت تنضم اليه كثيرات من سيدات المجتمع المتطوعات للخدمة

(١) الاتحاد النسائى المصرى ، موجز سجن عن أعمال جمعية الاتحاد
النسائى المصرى من سنة ١٩٢٣ - ١٩٦١ ، القاهرة ، ١٩٦١

الاجتماعية ، واعمال البر ، والمهتمت بقضية المرأة وتحريرها ، مما دفع الحركة النسائية دفعة قوية نحو تحقيق اهدافها .

وقد تميزت لواخر هذه الفترة اى الربع الثانى من القرن العشرين ، بتطور كبير وان كان بطيئا فى بدايته ، فى الاتجاه التعليمى لصالح المرأة ، وقبل فكرة اعدادها اعدادا مناسبيا يهيئها لالخروج العمل ، والإشتراك جنبا الى جنب مع الرجل فى بناء مستقبل الوطن . واخذت معالم هذا التطور تظهر بالتدريج فى التوسع فى نشر مدارس البنات الاولى ، والابتدائية ، والثانوية ، وكذلك فى انشاء المعاهد الفنية ومعاهد المعلمات المتوسطة والعالية . ولقد كانت نقطة التحول البارزة فى حركة تحرير المرأة ، وتغيير نظرة المجتمع اليها تغييرا جذريا ، قبول الفتيات لطلب العلم فى اورج جامعة حكومية رسمية (جامعة القاهرة حاليا) ، ابتداء من سنة ١٩٢٨ ، حيث ، وكلية العلوم ٨ طالبات ، وفى سنة ١٩٢٩ قبلت كلية الآداب ٤ طالبات قبلت كلية الطب ٥ طالبات ، وتلتها كلية الحقوق فقبلت طالبة واحدة سنة ١٩٣٠ ، ثم كلية التجارة التى قبلت طالبة واحدة كذلك سنة ١٩٣١ (٢) ولم يكن مستغربا كثيرا وقتئذ ان تدخل الطالبات هذه الكليات ، وبخاصة كلية الآداب التى كانت تؤهل لمنهنة التعليم . لكن الذى كان يدعو لغربة حقا ، هو دخول الطالبات كليتى الهندسة والزراعة سنة ١٩٤٥ ليخرجن مهندسات وزراعات . هذا وقد حظيت الفئاة بنصيب من التعليم الجامعى اكبر عندما فتحت جامعة الإسكندرية فى سنة ١٩٤٢ .

الفترة الثانية : (١٩٤٦ — ١٩٥٥) الربع الأول من النساء المتطورات .

فى هذه الفترة التى بدأت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وامتدت حتى سنة ١٩٥٥ ، زاد التوسع فى الاتجاه التعليمى لصالح المرأة ، وأرسلت دفعات قليلة فى بعثات دراسية الى الخارج ، وعدن يحسان أرقى الشهادات فى تخصصات شتى فى نفس الوقت الذى أتيح فيه للنفوعات القليلة الأولى من الفتيات الالتحاق بالجامعة .

وأصبحت هؤلاء وهؤلاء ، من قادة الراى فى امكان عملهن ، .

(٢) انظر كريمة المسعد ، تعليم البنات فى الجمهورية العربية المتحدة ، المؤتمر الأول للجامعيات العربيات ، اتحاد الجامعيات اللبنانيات من ٥ — ٨ مارس سنة ١٩٦٤ بحث مكتوب بالرونو .

اصبحن طلائع طيبة للبراة المتطورة . وقد كان لتجاح الرعيل الاول من الجامعات الثلاثى تخرجن فى مصر ، والمبعوثات اللاتى اتممن دراستهن فى الخارج ، اكبر الاثر فى تشجيع الفتيات على الالتحاق على التعليم العالى ، اقتداء بهن ، كما حفز هذا الفجاح فى الوقت نفسه اهتمام المسؤولين ، وشجعهم على السير بخطى اكثر سرعة ، نى مزيد من التوسع فى تعليم الفتاة فى جميع المراحل ، واتلحة الفرصة لها لتخوض غمار الحياة الاجتماعية والعمل فى مختلف المجالات ، لا فى ميادين الاداب والقون فحسب بل فى ميادين العلوم البضة ، والعلوم التطبيقية على وجه الخصوص . واصبحت الفتاه اوفر حظا من التعليم الجامعى بانشاء جامعة عين شمس ١٩٥٠ .

ومما هو جدير بالذكر فى هذه الفترة ، ذلك الاثر القوى الذى نجم عن الحرب العالمية الثانية ، والذى ظهر واضحا فى زيادة انفتاح المجتمع المصرى ، الذى تركزت فيه قوات اجنبية كبيرة ، من بينها مجندات من النساء ، من جنسيات مختلفة لمساعدة الميجدين فى شتى ميادين القتال ، بخاصة فى العلمين على مقربة من الاسكندرية وفى شمال افريقية . وتقد شجعت هذه الظروف غير العادية كثرات من النساء على الاشتغال فى مجالات الخدمات الشخصية التى تزايدت زيادة هائلة فى فترة السرواج الكبير اثناء الحرب ، وفى السنوات القليلة التى تلتها . فبينما بلغ عدد المشغلات فى الخدمات الشخصية فى التعداد العام للسكان لسنة ١٩٣٧ ٥٨٦٢٧ انثى ، بلغ عددهن فى التعداد العام للسكان لسنة ١٩٤٧ ، ٢٣٥٨٨٨٢٣٥ انثى اما فى المهن المختلفة الاخرى ، فبعد ان كان مجموع المشغلات ٣٦٢٩٧ انثى فى سنة ١٩٠٧ ، اصبح ١٦١٨٨٠ انثى فى سنة ١٩٤٧ اى انه زاد على المبعوع الاصى بمقدار ٣٤٥ ٪ .

الحقبة الثالثة : (١٩٥٦ - ١٩٧٥)

وتمتد هذه الحقبتين سنة ١٩٥٦ وهى سنة اعلان الدستور الجديد ، بعد قيام ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ ، حتى سنة ١٩٧٥ ، التى وقع عليها الاختبار لتكون « عام المرأة العالى » . وقد قسمنا هذه الحقبة الى ثلاث فترات اساسية .

الفترة الاولى : (١٩٥٦ - ١٩٦٥) طلائع القيادات الشعبية من النساء وظهور اول قيادة رسمية :

تحقيقا لمدا اقامة عدالة اجتماعية بين الجنسين ، وهو احد المادى :

السنّة في دليل عمل الثورة المصرية ١٩٥٢ ، نص في الدستور الجديد ،
الذي أعلن في مصر في ٢٣ يوليو ١٩٥٦ ، على منح المرأة حقوقا سببية
أسوة بالرجل (١) ، وبذلك استطاعت المرأة ان تدلي بصوتها في
الاستفتاءات على رئاسة الجمهورية وعلى الدستور ، وفي الانتخابات
العامة لمجلس الأمة ، وكذلك انتخابات الاتحاد الاشتراكي ، صار لها الحق
في ترشيح نفسها لمجلس الأمة ، وفي مجالس ولجان أخرى شعبية .

هذا وقد فازت في انتخابات مجلس الأمة لأول مرة في عام ١٩٥٥
سيدات (٢) هما رابوية عطية وأمنة شكرى ثم بعد ذلك زاد عدد النساء
الأعضاء في مجلس الأمة ، في الانتخابات التالية سنة ١٩٦٤ ، وفازت
ثلاث سيدات دفعة واحدة بالعضوية وهن نوال عامر ، وألفت كمال ،
مفيدة عبد الرحمن ، وزهرة رجب ، وكريمة العروسي ، وعائشة محمد
حسن وفاطمة دياب (فلاحه) ، وبنتينة الطويل . وكان لهن الفضل في
الدفاع عن قضية المرأة ورعايتها ، وتوجيهها الوجهة الصحيحة . وبخاصة
فيما يتعلق بتعديل قانون الأحوال الشخصية .

كما ألوت الثورة أيضا ، وتحقيقا للمبدأ نفسه وهو إقامة عدالة
اجتماعية ، تعليم الفتاة واعدادها للعمل ، عناية فائقة كل ما كان قد بذل
في السنوات العديدة السابقة على قيامها . وان مبادرة الثورة بتعميم
مجانية التعليم في المرحلتين الإعدادية والثانوية قد أتاحت فرصة التعليم
لآلاف الفتيات اللاتي كنّ ظروف أسرهن الاقتصادية لا تسمح لهن
بمواصلة التعليم .

وقد نجم عن ذلك اقبال شديد على مواصلة تعليم الفتيات ، حد الذي
المرحلة الابتدائية ، وهي مرحلة التعليم الإلزامي ، ولقد ظهرت نتائج

(١) انظر « دستور الجمهورية المصرية الصادر في ٢٣ يونيو ١٩٥٦
» الموسوعة العربية للدراسات العالمية ، مجلس الأمة ، القاهرة ، ١٩٦٦ ،
المجلد ١٣ و ٦١

(٢) نود أن نلفت النظر الى أن النيلة الشعبية الأولى للمرأة في مصر
المعاصرة بدأت في المدينتين الأوليين والكريين في مصر وهما القاهرة
والاسكندرية . وأنه كما سنرى فيما بعد لا يزال تركيز النيلة الشعبية
للـمرأة في هاتين المدينتين يعنيهما .

هذا الاجراء فى احصاء انتعلبات فى التعداد العام للسكان ١٩٦٠ .
وتبين منه أن عدد المتعلبات فى ازدياد مطرد بشكل ملحوظ ، وبخاصة أولئك
الحاصلات على شهادات ، والى تراوحت الزيادة العشر سنوية فى
مجموعهن ما بين ١٥٠ ٪ و ٣٦٢ ٪ ما بين سنة ١٩٢٧ ، وسنة ١٩٦٠

ثم أعلنت الدولة مجتية التعليم فى الجامعات قبيل بداية العام
الجامعى فى خريف ١٩٦٢ ، وكان لهذا الاجراء اثر فعال فى اشتداد انقبال
الشباب من الجنسين على التعليم الجامعى ، كما نتج عنه تزايد نسبة
اعداد المتخرجين ، سواء من الجامعات أو المعاهد العليا تزايداً كبيراً عن
السنوات السابقة على هذا الاجراء .

اما التوسع فى توظيف المرأة ، والذي ترتب عليه خروجها للعمل
بشكل لافت عما كان لديه من قبل ، قد بدأ مع حركة التصير فى الميدان
الاقتصادى بخاصة ، والميلدين الأخرى بعبارة ، وذلك فى سنة ١٩٥٧ .
كما عمل على توسيع مجال توظيف المرأة ايضا البدء فى تنفيذ خطة السنوات
الخمس الأولى التى وضعتها وزارة الصناعة سنة ١٩٥٧ . اما التوسع
الكبير اللافت فى توظيفها ، فقد جاء على اثر إعلان قرارات يوليو
الإشتراكية سنة ١٩٦١ ولقد شجع الرواج الاقتصادى والتنمية السريعة
الذان حدثا بعد ذلك ، أولى الأمر على الالتزام سنويا ابتداء من سيف
١٩٦٤ ، بتعيين كل المتخرجين من الجامعات والمعاهد العليا ، فى الوظائف
الكثيرة الجديدة التى أوجدها تنفيذ الخطة الخمسية التساملة الأولى فى
سنة ١٩٦٠ .

وفى الستينات من هذا القرن بدأ نجم المرأة المصرية الجنيذة فى
التألق وظهرت قيادات نسائية فى كثير من الميدان المتخصصة . وفى
الادب نذكر على سبيل المثال د. بنت الشاطئ ، ود. سهير القماوى ،
د. لطيفة الزيات ، وفى التعليم ظهرت كريمة السعيد ، وفى الصحافة
امينة السعيد ، وانجى افلاطون ، وسكينة السادات ، وفى الموسيقى رتيبة
الحفنى ، وفى المسرح سميحة أيوب وسناء جميل ، وفى السينما نكت
هناك اسماء لامعة مثل فانت حمامة ، وفى مجال الغناء سطع شمس
السيدة أم كلثوم سفيرة للفن العربى فقامت بدور قيادى فى الفن والسياسة
معاً .

وكان اختيار سيدة لتصب وزيرة لأول مرة فى سبتمبر سنة ١٩٦٢ حدثا بارزا فى تاريخ النهضة النسائية فى مصر ، ودليلا اكيدا على اعتراف الثورة بكفاءة المرأة ، والدعم الكامل لمركزها ومكانتها فى المجتمع . وكان لاختيارها من صفوف سلك هيئة التدريس — الهيئة العلمية العليا فى مصر — بالجامعة مغزى كبير . وكان أهم ما قابلت به الدكتوراة حكمت أبو زيد التى كانت أول سيدة فى تاريخ مصر، تتقلد امور وزارة الشؤون الاجتماعية تنظيم مؤتمرات هامين أولهما خلس بشئون المرأة العاملة وعقد فى نوفمبر سنة ١٩٦٣ ، وثانيهما مؤتمر الأسرة الذى عقد فى ديسمبر ١٩٦٤

وقد جعلت السيدة الوزيرة ، التى كانت تخرج للعمل الأكاديمى ، بشئون المرأة العاملة ومشكلاتها ، وبخاصة حاجتها الى دور حضائى نوعى أطفالها — على رأس قائمة مشروعاتها للاسهام فى التنمية الاجتماعية السريعة .

الفترة الثانية : (١٩٦٦ — ١٩٧٠) الركود والتكسة والانتكاس الاجتماعى والسياسى .

تميزت هذه الفترة بأنها كانت فترة تشيخ اقتصادى ، انعكسها النكسة العسكرية سنة ١٩٦٧ ، التى تلتها فترة من الانتكاس الاجتماعى والسياسى ، وانعكس كل ذلك على نشاط المرأة المصرية الحديثة فبدأت ركادا فائرا **قليل فعال** .

الفترة الثالثة : (١٩٧١ — ١٩٧٥) التصحيح والصحة والفعالية على المستوى الشعبى والرسمى .

فى هذه الفترة الثالثة ، التى تبدأ بعام ١٩٧١ ، الذى اشتهر بأنه عام التصحيح السياسى والاجتماعى اعيد انتخاب أعضاء مجلس الشعب وفاز فى هذا الانتخاب مفيدة عبد الرحمن ، والفت كامل ، وفريدة كامل ، وكريمة العروسى وزهرة رجب ورزقة البلش ، وفاطمة عنان ، دنال عامر التى فازت فى الانتخابات التكميلية ، ثم الدكتوراة ليلى تكلال التى فازت بالتعيين .. وواكب فترة الصحة هذه وعى دافق بقيمة المرأة وكفاءتها ، كما بدا فى تلك الانتخابات ، التى ظهرت فيها المرأة بشكل واضح .

كما ظهر فيها احترام الشعب للمرأة الفعالة المتعلمة فى شتى شخص السيدة فريدة كامل ، واختياره لها نائبة عنه فى مجلس الشعب ، وهو دليل مجسم على بداية الاحترام الشعبى للمرأة وانها ولذاتها .

وظهرت فى هذه الفترة ايضا القنابة النسائية الرسمية للمرة الثانية ممثلة فى اختيار الدكتوراة عائشة راتب وزيرة للشئون الاجتماعية، وهى ايضا قد اختيرت من سلك هيئة التدريس بالجامعة تصحيحا لمسار النهضة الحديثة للمرأة المصرية العاملة بإعادة الثقة فيها واختيارها لمنصب الوزيرة فى ١٧ يناير ١٩٧٢ . بذلك كانت الدكتوراة عائشة راتب ثانى وزيرة فى تاريخ الحركة النسائية فى مصر الحديثة .

وقد اهتمت الدكتوراة عائشة راتب ، بتعديل قانون الاحسوال الشخصية ، وذلك باعداد مشروع قانون لازال فى مرحلة التجهيز قبل عرضه على مجلس الشعب . كما نفذت مشروعا آخر للاستفادة من جهود الشباب من الجنسين فى الخدمة العامة ، كان محوره الاصلى تكليف الشابات من خريجات الجامعات والمعاهد العليا بهذه الخمة .

و لأول مرة تظهر سيدة مصر الاولى ، وهى السيدة جيهان السادات حرم السيد رئيس الجمهورية ، كقيادة شعبية ، لتعبر عن المرأة فى شتى ادوارها كأم ، واخت وزوجة وزميلة ولتعمل فى جهات متعددة ، ويتأكد ظهورها فى سنة العبور ١٩٧٣ ، فتراها تشجع الضباط والجنود فى القوات المسلحة وتشد من أزهرهم ، كما تراها فى ميادين الخدمات انسا وبخاصة فى المستشفيات تواسى جرحى الحرب وتشجعهم ، وتتصل بأسرهم تهدمهم بشتى ألوان العون المادى والمعنوى . ثم يمتد نشاطها بعد سنة العبور الى الاهتمام بالانشىء والشباب ومساكين الخدمة الاجتماعية المختلفة ولا يفوتنا ان نذكر فى هذا المقام دعوتها لمعقد كثير من المؤتمرات التى تبحث قضايا المرأة ، كان من أهمها المؤتمر البرلماني النسائي الاول لدول افريقيا والدول العربية ، الذى عقد فى القاهرة فى مايو ١٩٧٤ ، واشترك فى هذا المؤتمر ٣٥ دولة عربية وافريقية .

وكان مما فكرته السيدة جيهان السادات فى كلمة الافتتاح ، « ان المرأة يمكن ان تسهم بدور كبير فى رفع العالم العربى الافريقى الى قمة الالاتى بعد ان اصبحنا قوة عالمية مؤثرة » . وهكذا أصبحت جيهان السادات الرمز البارز للنهضة النسائية فى مصر فى العصر الحاضر .

التحليل الاجتماعى لدور المرأة فى المجتمع المصرى الحديث :

يهمنا ونحن نتتبع دور المرأة المصرية فى المجتمع المصرى الحديث ، ان نقسح فى اعتبارنا ذلك التداخل الكبير بين الثقافة الريفية التقليدية ، وبين الثقافة الحضرية الحديثة مع ما بين الثقافتين من اختلاف واضح يصل احيانا الى درجة التناقض . وتأسيسا على ذلك فان الدور الذى ترسمه الثقافة المصرية الحديثة للمرأة المصرية دور « العالم أو ثقل » أنه جماع ادوار يصعب التوفيق بينها ، والدليل على

ذلك ان المرأة المتعلمة التى تخرج للعمل أصبحت تقوم بعدة ادوار فى المجتمع . ففى تودى دورها الجديد فى الاسهام فى اى ميدان من ميادين الانتاج أو الخدمات خارج بيتها ، مدفوعة الى ذلك بالقيم الاجتماعية الجديدة التى تقدر تعليم الفتاة بالتالى واشتغالها ، وبرغبة الشباب أنفسهم فى شريكة حياة متعلمة ذات دخل (١) وبالفلسفة الاشتراكية التى تبنتها الدولة والتى تجعل اسهام المرأة المصرية فى عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية السريعة لتحقيق مجتمع الرفاهية ضرورة اجتماعية ، ورغبة الفتاة نفسها فى أن تعيش فى مستوى اجتماعى واقتصادى كريم يعجز الزوج الشاب عن توفيره لها بامكانياته المادية المحدودة . وهى تؤدى مثلاً عن ذلك ادوارها التقليدية فى الأسرة كزوجة ، وام ومديرة بيت . وبخاصة ان الشباب المصرى رغم تعلمه لا يزال يفضل أن تكون شريكة حياته امرأة فى أعمال المنزل (٢) .

وأصبحت المرأة العاملة متزوجة كانت أم غير متزوجة ، منجبة كانت أم غير منجبة تحمل عبئا آخر ذلك العبء منحصراً فى الاهتمام بالدور الثانى ، أى العمل خارج البيت والنظر اليه نظرة جد واهتمام رسمى ، حت ، ويطلبها بالتزامات محددة لا يمكن التهاون فيها ، حتى لا يترك العمل الذى صار فى تنظيمه الحديث . ربط بعضه ببعض اشد الارتباط ، ويتوقف بعضه على بعض بشكل دقيق .

وتجازى المرأة التى تقصر فى اداء دورها فى عملها بانقاص علائقها، أو تأخيرها أو حرمانها منها ، أو تفويت دورها فى الترقية . وهذه جزاءات تكرها العاملة تماماً كما يكرها الرجل (٣) ولذلك أحياناً ما نجد الكثيرات ينظرن الى دورهن الثانى وهو العمل خارج البيت بنظرة أعلى من نظرتهم الى دورهن الأول والأساسى ، وهو رعاية شئونهن وشئون باقى افراد الأسرة ، وتدبير البيت ، وربما كان ذلك لأن دور المرأة فى بيتها دور غير رسمى ، ولا تطالب فيه بالتزامات محددة ، لأن التنظيم الاجتماعى داخل البيت ، يعكس التنظيم الاجتماعى فى حل المل ، غير رسمى ، وشوده علاقات حميمة ويطلب فيه التسامح ، ويمكن تلافى أى نوع من التصغير من جانب الزوجة عن طريق الخدمة المنزلية ، أو بواسطة الزوج اذا كان متعاوناً ، والاطفال ان كانوا فى سن تمكنهم من المساعدة ، أو عن طريق

(١) انظر سلامة الساعاتى ، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعى ،

ص ٣٢٠

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣١٢

(٣) انظر حسن الساعاتى ، المصدر السابق ، ص ١٨٤

الهياكل الكثيرة الموجودة في المجتمع . والمرأة العاملة دور نحو نفسها كمشتغلة تخرج كل يوم للعمل ، ولا بد أن تبدو في مظهر لائق يكسبها احترام من تتعامل معهم في عملها ، وحب زوجها وتقديره الذي ينال بدوره مع مشتغلات مهنيات بأنفسهن . ولذلك أصبحت المرأة العاملة تعتمد اعتماداً كلياً على خدمات التجميل والخطاطات لمعاونتها في أداء درها نحو نفسها ، ويستنفذ ذلك من ميزانية الأسرة نسبة لا يستهان بها .

ولئن كان العمل قد جعل المرأة المصرية الحديثة تشعر بالرقى النفسى ، وربما يمكن أن نسميه الاعتداد الاقتصادي بالذات ، إلا أنها تشعر بارهاق شديد لكثرة ما تتحمله من أعباء ومسئوليات داخل البيت وخارجه .

ورغم أن كل شاب وفتاة قد أصبحا يفضلان الاستقلال في معيشتها الزوجية في مسكن خاص بهما ، حتى لا يتدخل في شئونهما أحد من الأقارب ، فأنهما سرعان ما يحتاجان إلى من يعاونهما في رعاية ما يحتاجان من أطفال . ولتامة قريبة معها ، سواء أكانت من ناحية الزوجة أو من ناحية الزوج ، أمر مرهق للأعصاب من جراء ما يحدثه التعامل المستمر من احتكاك يؤدي إلى مشكلات متنوعة تنعكس على الزوجين ، ومما يزيد هذا الاحتكاك حدة أن قيم ثقافتنا تنبى في التماس ميلاً إلى التدخل في شئون الآخرين ، فضلاً عن اختلاف وجهتي النظر في تربية الأطفال بين الجيلين . جيل الزوجين ، وجيل القرية . وعلى أية حال فإن مساعدة القريبات ليست متوافرة في كل أسرة .

أما اعتماد الأم التي تخرج للعمل على الخاديات ، فمشكلة أخرى بذاتها ، فنجذب العمالة في المصانع قد قلل المعروف في السوق للخدمة المنزلية ، كما أن كثرات من الأمهات المتطلعات اللاتي يخرجن للعمل لا يثقن بطريقة الخدمات في رعاية الأطفال ، ولا يأمن لهن في القيام بهذه المهمة العظيمة ، التي تقدرها المرأة المتعلمة ، وتعرف مبلغ تأثيرها في شخصية الطفل ، وبخاصة في طفولته المبكرة ، هذا فضلاً عن مشكلات الخدم التقليدية المعروفة التي تجعل بعض النساء يستغنين عن خدماتهن البتة (١) .

(١) تنوى الكاتبة أن تخصص بحثاً مستقلاً عن هذه المشكلة الهامة ، وتقتصر ابتداءً أن تنشئ الدولة مدرسة متخصصة لتدريب أمهات المشتغلات (من الفتيات اللاتي يحدن أعداداً خاصاً ، وتنظيم تشغيلهن بواسطة الدولة عن طريق مكاتب التشغيل في وزارة العمل) .

أما عن أداة المرأة المصرية الحديثة من التكنولوجيا المتقدمة ، في تغيير
شئون بيئتها كاستعمال مولد البوتاجاز ، والغسالات الكهربائية ،
والسفنات ، والمكنس الكهربائية وأدوات الطهو العاجل التي تجعل
الحياة جد مبسرة ، فإن ذلك في نطاق ضيق ، وفي بعض الأدوات دون
البعض الآخر . وقد وجد من بحث مشكلات المرأة العاملة ، الذي تقدم
في مؤتمر شئون المرأة العاملة ، في نوفمبر ١٩٦٢ ، أن الغالبية العظمى
من عينة البحث لا تعتمد على هذه الأجهزة والأدوات ، كما انضج من البحث
أيضا ، أنه كلما زاد الأجر الشهري للمرأة العاملة زاد استعمالها لها .
وقد ظهر أن مولد البوتاجاز هو أكثر الأجهزة استخداما إذ وجد أن السائل
يستخدمه ٩١٪ من مجموع اللاتي يستخدمن الأدوات والأجهزة الحديثة .
وربما يرجع ذلك إلى أن الدولة لا تزال تصدر هذه الأجهزة من
الكيماليات ، ولذلك فلها تقروض عليها رسوما جبركية عالية ، هذا بالإضافة
إلى أن المرأة المصرية الحديثة مازالت تعجز من نفق امكانيات الطهو
السريع التي تمكثها من أعداد وجبات مغذية وشهية في دقائق ، مثل التي
تؤثر لزميلتها في المجتمع الغربي الحديث ، كما يؤثر على المرأة العاملة
كثيرا من الوقت والجهد .

الظواهر الاجتماعية المصاحبة لدور المرأة في المجتمع المصري الحديث :

١ - الافتقار :

والافتقار ببساطة هو أن يفقد الإنسان ذاته ، أي أن يصبح ذرويا
منها (١) .

والمرأة في المجتمع المصري الحديث تعاني اغترابا شديدا ، فهي تنقل
اليوم من عهد التبعية الضعيفة المسحوقة القهورة إلى عهد التبعية المدعومة
القوية . وهي في حيرة وأزمة ازاء خطط الأدوار الذي وضعت لها
فمطوب منها أن تستخدم السلطة التحرير والقوة نفسها التي يستند بها
الرجل ، فتتعلم ، وتعمل ، وتمتثل وتحصى نفسها ، أي أن المرأة في
المجتمع المصري الحديث قد أصبح لها ثلاث مراحل من التضييق الحسي ،
والتضييق النفسي ، ثم التضييق الاقتصادي ، وهذا جعلها تتشابه مع الدابة
ومع ذلك ، فالنتوقع منها هو التنمية ازوجها وطاقتها ، والرضوخ لرغبتها .

(١) انتهى ماركس إلى هذا المعنى للاغتراب في كتابه مخطوطات
اقتصادية وفلسفية عام ١٨٤٤ ، حين كان يصعد القصر التقدي لوضع
العامل في المجتمع الرأسمالي .
(الكتيبة) .

فإن المرأة المصرية الحديثة ، تقع في حيرة شديدة ، وانقلاب ائسدها
لأنها تجد نفسها مطالبة بالثقف وعكسه ، المطلوب منها أن تتعلمونكسهم
وتستقل ، ولكن إذا ائبت أبة ممارسة حفتية لهذا الاستقلال فأنسها
تعاقد أئسده عقوبة . (٢)

أنها تتعلم وتقفى سنوات وسنوات في التحصيل ، لأنها مطلوبة
بذلك ، ولكنها في الوقت نفسه تقيم كرميلتها من حيث تفصيل كونها
صفيرة الدين ، فرغم علمها وتفوقها وعملها ، إلا أنها تتزوج أئسدها
أرلدة ولا تذاير قبل أن يفوتها القطار ، وتصبح « بائرة » ، لأنها تنلق
بطن نفسها قلق المرأة الريفية التي لم تتعلم . أنها تعمل مثل الرجل تماماً
وأنكها مزلت تقيم من حيث هي جسد ناقص ، أو عاجز أو فائن (٣)

أنها ليست واثقة نتيجة لذلك — مما تريده فعلاً ، فهي من ناحية
فريد الحصول على تعليم عالٍ ، ووظيفة متخصصة بعد الجامعة ، ومن
ناحية أخرى ، فهي تريد الزوج وتكوين الأسرة في مقبل عمرها . وهي
حين تنلق قدراً عالياً من التعليم ، مساوية للقدرة الذي تلقاه زوجها أثناء
تمامك عناصر من القوة تتلخص في :

١ — الدرجة العلمية

٢ — الوظيفة

٣ — الرقب الشهري

وهذه العناصر الثلاثة الهامة أخذت في تضيق هوة الكسوة التي
بينها وبين زوجها ، فهي لا تملك حينئذ إلا أنظر إليه كرفيق ومساعد
ومصدق ، أكثر من كونه سيداً ورئيساً ، لكن ذلك يمثل تحديداً للمعايير
التقليدية المخططة إلى حد كبير بالمعايير الحديثة في الثقافة السائدة في
البيئة التي لا تزال فيها عناصر ريفية كثيرة .

٢ — صراع الأنوار :

يطلق هذا الاصطلاح ليعني تلك المصراعات التي يدركها الأفراد
المتعرضون لها ، كما أنه يعني ذلك الموقف الذي يدرك فيه شاعر مركز

(٢) أنظر محمد شعلان ، المرأة والثورة ، الملايكة ، السنة الحادية عشرة

عدد ٢٤ ، ١٩٧٥ ، ص ١٨٤

(١) أنظر مخرج أحمد مخرج ، المرأة والرجل والمجتمع ، المصحح نفسه ،

ص ١٨٨

مخين ، أو لأعب دور بعينه أنه مواجهته بتوقعات مستقبلية . ويرى
« نسيجل » أن هذا الاصطلاح يشير إلى ذلك الموقف الذي تقع فيه الأنا
في اختيار صعب لمواجهة مستحيل بين دورين مختلفين .

كل هذه التعريفات لصراع الأدوار تنطبق على المرأة المصرية في
المجتمع الحديث . فهي تدرك أنها في صراع ، كما أنها تواجه توقعات
مباينة من زوجها ، ومن رؤسائها في العمل ، كما أنها تقع في اختيار
صعب بين دورها كأم ، وزوجة وعالمة .

والأدوار ما هي إلا نتاج لتفاعل اجتماعي سابق ، لكنها توجه التفاعل
اللاحق ، وفي المجتمع التقليدي ، حيث التغير الاجتماعي في أثنى حدوده
كان الجيل الأصغر يتقبل توقعات الجيل الأكبر دون مناقشة . أما في
المجتمع الحديث ، فإن كثيرا من النسل غير قادرين على العيش وفق
متطلبات أدوارهم ، فقد تغيرت مواقف الحياة بشكل يجعل كثيرا من
عناصر الدور غير ملائمة .

ولقد كانت واجبات وحقوق المرأة في المجتمع التقليدي واضحة
لتحديد في الماضي ، أما اليوم فقد اعتراها كثير من الخلط ، بها جعل
الكثير من النساء في مصر اليوم غير متأكدات من أدوارهن الفعلية ،
أن المرأة المصرية الحديثة هي التي تواجه ذلك القدر الكبير من
الخلط والفوضى فيما يتعلق بدورها ، وذلك يعود ، ببساطة إلى أن دورها
هو الذي تغير تغيراً جذرياً إذا ما قورن بخير الرجل . فلم يعد للمرأة
المصرية الحديثة كروحة ولم ذلك الاستمرار المحدد في الدور ، فبالإضافة
إلى أدوارها التقليدية ، أصبح يتوقع منها أن تكون ، صديقة لزوجها ،
وخطيبة ومستشارة ، ومربية أطفال .

لذلك فإن المرأة المصرية الحديثة تواجه صراعا في الأدوار يتخذ
أرجاعه إلى ما يأتي :

(١) تعدد الأدوار : فإمام الكثير من الأدوار المتاحة للمرأة ،
وأكثرها أدوار متعارضة ، تجد المرأة نفسها عاجزة عن
اختيار دور واحد فقط واتساعه . ففقر المجتمع المصري
التقليدي كانت هناك أدوار أقلية قليلة نسبيا ، ومغلق
عليها . أما اليوم فإن تعدد الأدوار للمرأة المصرية كزوجة ،
وشريكة ، وكأبنة ، وأم ، تؤدي إلى زيادة ملوحة التكيف
لديها .

(ب) الخطأ في تعريف الأدوار : ذلك أن التعريفات البعيدة دور المرأة ، وبخاصة كزوجة وأم ، تتطلب تكيفا مصلحيا من الرجل ، وبخاصة الزوج والاب . وقد تشكل هذه التعريفات تهديدا لآنا الرجل ، وبخاصة أن انتماء الدور التي بقيت قرونا طويلا ، كانت مبنية على قوة الذكر القائمة ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، ولما أصبحت المرأة تاريس قوة أكبر من تلك التي كانت لها من قبل (١) ، اتضح ان كثير من النساء والرجال يجدون مشقة في تقبل الأدوار الجديدة .

وترى الكاتبة أن إزالة الاغتراب ، وحز ضراع الأدوار ، إنما يتحقق إذا ما توافرت الاعتبارات الآتية :

١ - وضع حدود واضحة لأدوار كل من الجنسين ، أي المرأة والرجل ، حدود تعرف المرأة فيها قيمة أدوارها وأن من هذه الأدوار ما يكون فوق قدرة الرجل . وعلى الرجل أيضا أن يعترف فيها أهمية أدواره ومسئولياتها .

٢ - فزئس ايفولوجية جديدة في النظر إلى كل من الرجل والمرأة ، وتنشئة كل من الولد والبنت تنشئة متساوية في القيم والوعي ، وتدريبهما بأن تحرير المرأة ما هو إلا الوجه الآخر من تحرير الرجل ، فبقدر ما تحرر المرأة من عبوديتها للرجل بقدر ما يتحرر الإنسان في كليهما ، فتحرر المرأة فما هو تحرير الإنسان من إطار الإنسان .

٣ - تضيق قوة القوة بين الرجل والمرأة ، في إطار من التسامح والحنان ، بمعنى ألا تكون علاقات الدور بين الرجل والمرأة علاقة السيد بالمسود ، ولا المسيطر بالمسيطر عليه ، وأما تكايل الأدوار بينهما ، فليحب كل منهما دوره المحدد ، المكمل للآخر في الحياة .

(١) يتجلى ذلك في الأسرة الحضرية في حدوث نوع من الاتفاق البدوي ، والانتقاء في منتصف الطريق فيكون اتخاذ قرار نهائي . هو نتاج قرار الزوجين معا في أغلب الأحيان .

انظر سامية الساعاتي ، الدور الوظيفي للزوجين في الأسرة المصرية ، دراسة ميدانية في السيف والحضر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٢ من ٧٩ .

ويتشيم مع هذا الخط الفكرى ذلك الراى الذى اخذ يتردد فى المجتمع المصرى الحديث بن الرجل والمرأة وجهان لشيء واحد ، فقدر للمرأة الوجه الآخر لقدر الرجل كما ان قدر الرجل هو الوجه الآخر لقدر المرأة ، وأن قضية تحرير المرأة تتضمن تحول القضية من أن المرأة حسد محسوب الى الطور الذى تصبح فيه « المرأة انسان له جسد » والمراة لا تصبح كذلك ، ولا يكتسب جسدها بعدة الانسانى العميق الا يقدر ما يحقق المجتمع تطوراً انسانياً عميقاً ، ويقدر ما يصبح الرجل انساناً كذلك . وحركة تحرير المرأة وجه من وجوه تحرير الانسان ، تحرير فكرة كما فى الحركات الديمقراطية ، وتحرير عمله كما فى الحركات الفئالية والاشتراكية ، وتحرير جسده كما فى الحركات النسائية (١) .

٤ - ان المرأة والرجل ما هما الا وجهان للإرادة الإنسانية ، وكما قيل ان وراء كل عظيم امرأة ، فكذلك يصدق القول أن وراء كل عظمية رجلاً ، يشد أزرها ، ويعينها على الكفاح ، فليتها كان هناك معنى وكفاح ، وليداع ، فلا بد من تعاون بين المرأة والرجل .

(١) فرج أحمد فرج ، المصدر السابق ، ص ١٨٨ .

المراجع

مراجع عامة :

- ١ - الاتحاد النسائي المصري ، موجز سجل عن أعمال جمعياته للاختصاص النسائي المصري من سنة ١٩٢٣ - ١٩٦١ ، القاهرة ، ١٩٦١ .
- ٢ - مجلس الأمة ، دستور الجمهورية المصرية الصادر في ٢٣ يونيو ١٩٥١ « الموسوعة العربية للدساتير العالمية » ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

كتب ودوريات :

- (٣) حسن الساعاتي ، علم الاجتماع الصناعي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧١ .
- (٤) رفاعة رافع الطهطاوى ، تخطيط الإبريق في تلخيص ياريز ، طبعة وزارة الإرشاد ، ١٩٥٨ .
- (٥) سامية الساعاتي ، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي ، دار انجاح ، بيروت ، ١٩٧٣ .
- (٦) سامية الساعاتي ، الدور الوظيفي للزوجين في الأسرة المصرية ، دراسة ميدانية في الريف والحضر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٢ .
- (٧) صبحي تادرس فريصة ومحمد علي الليثي ، مقدمة في الاقتصاد ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٦٩ .
- (٨) عبد الرحمن الرافعي ، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر ، عصر محمد علي ، الجزء الثالث ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الثالثة ، ١٩٥١ .
- (٩) فرج أحمد فرج ، المرأة والرجل والمجتمع ، مجلة الطلبة ، لسنة الحادية عشرة عدد ٢٤ ، ١٩٧٥ .
- (١٠) فوزية دياب ، القيم والمعايير الاجتماعية مع بحث ميداني لبعض المعادلات الاجتماعية في الجمهورية العربية المتحدة ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

- (١١) قاسم أمين ، تحرير المرأة ، مكتبة الرقي ، القاهرة ، ١٨٩٩ .
- (١٢) قاسم ، المرأة الجديدة ، مطبعة الشعب ، القاهرة ، ١٩١١ .
- (١٣) كريمة السعيد ، تعليم البنات في الجمهورية العربية المتحدة ، المؤتمر الأول للجامعات العربيات ، اقتصاد الجامعات اللبنانية من ٥ - ٨ مارس سنة ١٩٦٤ .
- (١٤) محمد شعلان ، المرأة والثورة ، مجلة الطليعة ، السنة الحادية عشرة ، عدد ٢٤ - ١٩٧٥
- (١٥) محمد علي حافظ وزينب محرز ، تعليم الفتاة في الجمهورية العربية المتحدة ، وزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، ١٩٦٥ .
- (١٦) مجد الدين حنفى ناصف ، تحرير المرأة في الإسلام ، مطبعة إبي الهول ، القاهرة ١٩٢٤ .

Gross, N, Mc Eachsın, A, W., Mason, W.S. ' Explorations In' Role Analysis, Studies of the School Superintendency Role Wiley, New york, 1957,

الوضع الاجتماعي للمرأة القروية المصرية

تطليل تاريخي ومعاصر

دكتور عبد الباسط محمد عبد المعطى *

مقدمة :

يكاد سكان المجتمع القروي يشكلون ما يقرب من ٦٠ ٪ من سكان المجتمع المصري ، كما تمثل النساء حوالى ٥٠ ٪ من هذه النسبة . وهذا يعنى ان جوامع القرية المصرية هم القطاع الاكبر من المجتمع ، وان المرأة القروية تمثل ثلث المجتمع . واذا كان لهذه النسب دلالات ، فمن بينها ما يلزم اى استراتيجية للتنمية مجتمعا ، ان نضع فى اولويات هذه التنمية ، ضرورة البدء بالقرية المصرية . لا لان القرية هى الكم السكاني الاكبر فحسب ولكن ايضا للتناقضات الحادة بين القرية والمدينة ، وللتخلف التاريخي والمعاصر ، الذى عاش ، وما يزال يعيش فيه الانسان القروي ، واقعا ، ووعيا ، وسلوكا . وتزداد أهمية القرية اذا ما تم ادراك ان التنمية الزراعية القوية والحقيقية — وموضعها القرية — تعد اساسا للتنمية الاجتماعية الشاملة ، وضمانا لدعم واستمرار التنمية الاقتصادية عامة ، والصناعية على وجه التحديد .

من هذا المنطلق كان تحديد المجال المكاني لهذا المقال بالقرية المصرية . واما التركيز على المرأة القروية ، فلا يأتى فقط من انها نصف المجتمع القروي تقريبا ، وان اغفالها يقضى الى عقبات فى طريق التنمية ، وانها يأتى ايضا من ان معظم من اهتموا بالمسألة النسائية فى مصر ، اما انهم تناولوها تناولوا عاما ، الامر الذى يعنى اغفال الفروق النوعية بين قطاعات النساء ، خاصة الفروق الحادة بين نساء القرية ونساء المدينة ، واما انهم ركزوا على المرأة الحضرية ، ومشكلاتها ، وحقوقها ، وهذا يعنى تأكيدا لتجاهل القرية وسكانها ، والاهتمام بالمدينة وسكانها ، اذا ما تورق الجهد المبذول فيها بذلك الجهد الموجه نحو القرية . ويضاف الى هذا وذلك اهتمام عدد غير قليل من الدراسات الخاصة بالمرأة ، بالجوانب الكمية والاحصائية ، دون ابراز للطابع الكيفي لقضايا المرأة ، فضلا عن عزل هذه البيانات الرقمية عن الظروف التاريخية والابعاد البنيائية للمجتمع .

* مدرس علم الاجتماع بكلية البنات جامعة عين شمس .

في ضوء ما سبق ركزنا هدف مقالنا هذا في محاولة إلقاء بعض الضوء على الوضع الاجتماعي للمرأة القروية ، من خلال إبراز مؤشرات هذا الوضع في علاقتها بالظروف البنائية للمجتمع في فترة تاريخية معينة . وهذا بقصد التمهيد لتفسير هذا الوضع ، وربما بالتالي الإسهام في تغييره وتميمته .

ولتحقيق هذا الهدف وجد أنه من الضروري — علميا — أن يشتمل المقال على النقاط أو الأبعاد التالية :

أولا : الإطار الموجه للمقال .

ثانيا : ارتباط الوضع الاجتماعي للمرأة المصرية بالظروف البنائية .

ثالثا : مؤشرات الوضع الاجتماعي الحديث والمعاصر للمرأة القروية .

رابعا : المحددات البنائية للوضع الاجتماعي للمرأة القروية .

أولا : الإطار الموجه :

حاولت بعض الدراسات التي أرادت تفسير الوضع الاجتماعي للمرأة في مجتمع من المجتمعات ، أن تبعد عن الإطار البنائي للمجتمع وعن اعتبار وضع المرأة نتاجا ، وانعكاسا لهذا البناء وحالة مكوناته . ولذلك لم تجد ما يفسرها سوى التبريرات — وليس التفسيرات — الفسيولوجية والبيولوجية ، أو السلفية المرتكزة إلى حكم الماضي والانتقاء العمري المفروض من النصوص الدينية (٧) . ولا يعني هذا أن كل من حاولوا تفسير الوضع الاجتماعي للمرأة في ضوء البناء قدموا تفسيراً علمياً بالمعنى المعروف من خلال تحديد المتغيرات المستقلة المؤثرة في وضع المرأة ، لأن هناك من يهتمون بمظلة البناء الاجتماعي ، ثم يقومون بتقديم تبريرات آتية ، كما هو الحال في البنائية الوظيفية التي يمكن أن تفسر وضع المرأة في بناء معين باعتبار هذا الوضع — متقدما أو متخلفا — ضرورة خلقها البناء لتحقيق وظائف معينة يحتاجها البناء كي يستمر ويحافظ على توازنه . فمثلا تقصر تربية المرأة للرجل في ضوء هذا الاتجاه على أنها حالة سوية ضرورية ولازمة لكي يحقق البناء وظائف معينة «٣» .

ولكي يتلاقى المقال هذه التبريرات والتأويلات ، وجد أنه من المفيد الاسترشاد بالمادية التاريخية ، باعتبارها أكثر النظريات السوسيولوجية دقة علمية ، حيث يمكن صوغ فروض بالاستناد إليها ، بحيث تقدم التفسيرات من خلال عامل أساسي ممثل في الأساس الاقتصادي للمجتمع وما يرتبط به من علاقات اجتماعية ، دون إغفال للعوامل الفرعية الأخرى المتمثلة في البناء الفوقي وما يحتويه من جوانب فكرية وقانونية وسياسية وما إلى ذلك .

وسوف يتضح هذا الاسترشاد في تحديد مفهوم الوضع الاجتماعي ، الذي انحد بجانب تصورات المادية التاريخية بالثراث العلمى المطلقى حول هذا المفهوم .

ورغبة في البعد عن المناقشات ولاتحديدات المتناثية والمتدانية لمفهوم الوضع الاجتماعى ، وما يرتبط به من مفهومات كالدور والمركز والمكتلة . استخدم المفهوم هنا ليشير الى جماع واجبات المرأة وتوكلت اداؤها ، وحقوقها ، ووعيتها ، ووعى الآخرين بهذه الحقوق والواجبات «}» على أن تعتبر هذه الابعاد مؤشرات ظاهرة تتحدد بحالة البناء الاجتماعى للمجتمع فى مرحلة تاريخية محددة ، وما يترتب على هذه الحالة من تفاعل جدلى بين أساس المجتمع وينقله الفوقى «ه» . والذى تجدر الاشارة اليه فى هذا الصدد أن هذا المفهوم يوضح ما يلى :

١ - أن هناك فرقا بين مؤشرات الوضع الاجتماعى للمرأة باعتبارها مظاهر توضح حالة هذا الوضع ، وبين محددات الوضع الاجتماعى التى تتفاعل لكى تحدث هذا الوضع .

٢ - اذا كان وضع المرأة يتحدد بالحالة البنائية للمجتمع ، فان هذا يعنى أن حالة وضع المرأة تتباين بتباين حالة البناء ، أو بعبارة أخرى تتباين وتتبع المراحل التاريخية التى يمر بها البناء الاجتماعى .

٣ - يتحدد وضع المرأة فى كل مرحلة بنائية تاريخية بالتفاعل الجدلى بين العامل الاساسى - اساس المجتمع - والعامل الفرعى - البناء الفوقى - دون اغفال للبناء الفوقى ومكوناته . ويتأسس على هذا أن مؤشرات وضع المرأة نتاج للوجود الاجتماعى وما يضمه من علاقات للانتاج ، وقوى للانتاج ، وما يترتب على هذا الوجود من وعى للمرأة وبالمرأة .

واذا كان ما سبق يحدد اطار المقال ، فقد اعتمد فى جميع البيانات على الدراسات والبحوث السابقة ، النظرية ، والتاريخية والميدانية ، وتم التعامل مع هذه البيانات من خلال الامادة منها باعادة تحليلها وتفسيرها ، بما يلقى بتحقيق هدف المقال للعلن أننا ، وتحقيق بعض الغايات بين وضع المرأة فى ظروف بنائية متباينة .

ثانيا : الوضع الاجتماعى للمرأة المصرية والظروف البنائية التاريخية :

لكى يتم توضيح مؤشرات وضع المرأة وارتباطها بأساس المجتمع ، سوف يتم مقارنة هذه المؤشرات بين حقبتين تاريخيتين من تاريخ المجتمع المصرى ، لمعرفة ما طرأ على المؤشرات من تغير ، وارتباط هذا التغير بحالة

البناء الاجتماعي . وقد تحففت هاتان الحقيقتان بالقولة الفرعونية القديمة
التي استمرت حتى الاسرة الرابعة ، وبالحقبة التي تلت هذه الدولة والتي
مهدت للدولة الوسطى ابتداء من الاسرة السادسة .

ومن تحليل البيانات والشواهد الخاصة بهاتين المرحلتين — حسب
ما هو متاح من بيانات — وجد أن المرأة كانت في الدولة القديمة ذات وضع
تقديمي ، مازلنا نحاول الآن الوصول الى بعض مؤشرات . فقد كان للمرأة
حقوق وواجبات تعادل — تقريبا — حقوق وواجبات الرجل ، بما في ذلك
حقوق الميراث . فقد جاء في وصية « نيكاورع » أنه ترك للبنات نصيبا يعادل
نصيب الذكور . كما اعتبرت المرأة شخصا كامل الاهلية ، من حقه أن يبيع
ويشتري ويتقاضى ، دون إذن من أب أو زوج « ٦ » . ولعل من بين المؤشرات
على وضع المرأة والوعي الحقيقي بها وبأدوارها الاجتماعية ، نظرة المجتمع
الى قضايا الطلاق وتعدد الزوجات نظرة تقدمية . فقد كان تعدد الزوجات
نادر الحدوث كما كان الطلاق من الامور الممنوعة . وفي هذا كانوا يقولون
انه اذا رأى الانسان في رؤياه نارا تحرق فراشه فذلك شر وتأويله طلاق
للزوجة ، واذا رأى وجهه في مرآة ، فذلك شر ايضا ، وتأويله زواجه
بأخرى « ٧ » . ويضاف الى هذا ان امن روابط الاسرة هي تلك الروابط
الخاصة بالام حيث كان الشخص يفضل اللجوء الى جده عن أمه عن أى
شخص آخر ، حتى الأب « ٨ » وهذا تأكيد للنظرة الى المرأة والوعي بها .
واذا كانت المرأة قد تمتعت بحق مساو للرجل في الميراث ، فقد تمتعت ايضا
بالحقوق السياسية ، بما في ذلك حكم البلاد . فقد انتهت وراثته عرش
الاسرة الرابعة الى الملكة « خنت كلوس » كما حكمت الملكة « نيت اترنى »
البلاد أثناء حكم الاسرة السادسة الفرعونية « ٩ » .

هذه هي بعض المؤشرات التي تدلل ويوضح على أن المرأة المصرية
في الدولة الفرعونية القديمة ، كانت في وضع يمكن أن نسميه متقيما ،
اذا ما قورن بوضعها الاجتماعي في عهود تالية . فمع بداية الاسرة الخامسة
الفرعونية ، طرا على المؤشرات السابقة قدر من التعديل . فقد أبيع تعدد
الزوجات ، وأضحت المرأة تخضع للرجل المتمثل في زوجها باعتباره وصيا
عليها ، ومن بعده تخضع لأكبر أبنائها الذكور أو لوصى الزوج . ولعل من
شواهد اهتزاز وضعها بعد الدولة القديمة ، أنه عثر في بعض النقوش على
ابن بكر يرفع عصا التأديب على رأس أمه ، كما أنها بدأت تظهر في النقوش
صغيرة الحجم ، أمعنا في تصغير وضعها ، كما امتزجت المرأة ايضا شخصا

نقصن الاهلية ، وزادت الامور حدة فحرمت من الميراث كما جاء في نص
« حر خوف » ١٠ .

ومقارنة مؤشرات وضع المرأة في هاتين الحقتين ، يتضح انه قد طرا
على وضعها تبدل واضح ، بل نكاد نقول ان مؤشرات وضعها في هذه الحقبة
او تلك تبدو مؤشرات متناقية . والسؤال الذي يطرح نفسه الآن مؤداه :
لماذا هذا التبدل والتغير في وضع المرأة ؟ . في ضوء منطلق المثل نستطيع
القول ان ذلك يرجع الى تغير حالة بناء المجتمع المصرى ، لان وضع المرأة
هو محصلة لهذه الحالة البنائية او تلك . ولكي تتبلور الاجابة سوف نشير
الى الابعاد البنائية الاساسية وما طرا عليها من تعديل بين المرحلتين
المذكورتين .

توضح لنا الشواهد التاريخية ان المجتمع المصرى ابتداء من عصر
الاسرات ، وحتى الاسرة الرابعة تقريبا ، كانت تلوح في افقه بدايات تشير
الى حلول نظام الرق . فائفاء الاسرات الاربعة الاولى كان الملك الفرعون
هو المالك الوحيد للأرض . وكان يحرص على تجزئة هباته على اقاليم متفرقة
لا تتكثل في مجموعات . وكانت ملكية امراء الاقاليم وقتية لا تورث ، تكون
في حوزة الامر طوال حيلته فقط « ١١ » . واما عن التركيب الطبقي ،
فباستثناء الملك الفرعون ، كان على راس هذا التركيب الامراء والكهنة ،
ثم الصناع ، واخيرا الشعب الممثل في جموع الفلاحين « ١٢ » . والذي
يجدر ذكره بصدد هذا التركيب انه لم يكن ثابتا دائما ، وبالتالي لم تتبلور
المصالح الطبقيه بشكل يصل بها الى التناقض ، لان الامراء والكهنة كانوا
منة موظفة لدى الملك يغير فيها حسبما تقتضى مصالحه « ١٣ » وفيما يتعلق
بالمستوى الانتاجى فقد كان لا يتمدى الزراعة البدائية التى تستخدم فيها
ادوات بسيطة . وحالة البناء هذه توضح ان الملكية الخاصة بمعناها التقليدى
لم تكن قد ظهرت بعد ، وبالتالي لم يكن انقسام المجتمع ، وقواه الاجتماعية ،
قد تبلور بعد ، بشكل يجعل فيه تمايزا اجتماعيا متناقضا . فقد كان الرجل
من عامة الشعب ، لا يملك شيئا ، شأنه في ذلك شأن المرأة ، بل انه كانت
هناك بقايا لنظام الميراث والتوريث عن طريق الام « ١٤ » ، وهذا في جلته
يؤكد ان المجتمع لم يكن مستغلا او مقسما ، باستثناء تقسيم العمل بين
الرجل والمرأة ..

واما عن حالة البناء واساسه في المرحلة التالية ، فالشواهد التاريخية
تدل على ان الملوك بدأوا من الاسرة الخامسة يعتمدون على امراء الاقاليم ،
حتى ان بعضا من الاقاليم بدأ ينافس العاصمة ، وبدأت ملكية الارض

تخضع للتوريث ، خاصة ارض الامراء ، كما بذاته تظهر عمليات متباينة : الارض وبيعها ، مما ساعد على بدء تكون القطاعات لدى حكام الاتاليم ، كما ان بعض الوظائف بدأت تخضع هي الاخرى للتوريث « ١٥ » وبهذا استطاع الامراء ان يتجهوا نحو الملكية الخاصة ، مما أسهم في بلورة مصالحهم ، ووعيمهم بهذه المصالح . وكان هؤلاء الامراء بحكم هذا الانجاز منفصلين عن الفلاحين ، كما ظهرت طبقة أخرى بين الامراء والفلاحين تتألف من صغار التجار والحرفيين « ١٦ » . والمهم في كل هذا ان حالة البناء تغيرت بين المرحلة الاولى والثانية ، وظهرت الملكية الخاصة ، وتبلورت الطبقات الاجتماعية ، وازداد المجتمع انقساماً وتناقضاً . وبدأت علاقة الرجل بالمرأة هي الاخرى تتناقض ، بعد ان زاد ربح الرجل ، وأصبحت له ملكيته الخاصة ، مما جعله اكثر منها تميزاً ، وبالتالي بدأ في قهرها واستغلالها والسيطرة عليها « ١٦ » ، لان الذي يملك وسائل الانتاج يمارس قوة وسيطرة على الواقع المادي وعلى الآخرين « ١٧ » . وهو ما حدث بالنسبة لامراء الاتاليم الذين زادت سطوتهم بعد ذلك حتى ثاروا على الملك في اواخر الاسرة السادسة ، وهو نفس ما حدث بالنسبة للرجل الذي بدأ يتميز على المرأة ويسيطر عليها وينسج لها من الحقوق والواجبات ما يوائم مصالحه الخاصة .

من العرض السابق يتبين ان وضع المرأة يرتبط بحالة البناء الاجتماعي ، وأنه يتغير ويتباين ، بتغير وتباين هذه الحالة البنائية ، وبخاصة ما يطرا على اساس المجتمع من تبالينات وتناقضات اجتماعية .

ثالثاً : مؤشرات الوضع الاجتماعي الحديث والمعاصر للمرأة القروية :

هناك عدد من المؤشرات التي تدلل على الوضع الاجتماعي للمرأة القروية ، يتعلق بعض منها بحقوق المرأة وواجباتها ، ويتعلق بعض ثان بنظرة الرجل والمجتمع القروي عادة اليها ، ويتعلق بعض ثالث بنظرتها الى نفسها ووعيها بذاتها ، ويمكن ايجاز بعض هذه المؤشرات على النحو التالي :

١ — فيما يتعلق بحق المرأة القروية في الزواج واختيار القرين ، نجد انها محرومة من هذا الحق ، لان امر الزواج متروك للأسرة التي يرأسها الاب . فالزواج في القرية المصرية — والى درجة واضحة — اتحاد بين أسرتين اكثر منه اتحاد بين فردين . ويشكل حياة الزوجين نفوذ الجيل القديم ، من خلال رغبات وقيم الرجال المفروضة على رغبات وقيم النساء « ١٨ » « ١ » .

٢ — للرجل القروي كل الحق في طلاق زوجته ، في اي وقت يشاء ، ولاي

سبب يراه ، في حين أن ليس من حقها المقاومة ، أو ما يشبه هذا الحق .

٣ — يعد تعدد الزوجات من الظواهر التي تدل على تحكم الرجل في المرأة . وتشير البيانات الخاصة بتعدد الزوجات في مصر سنة ١٩٧٠ الى أن العاملين بالزراعة هم أكثر الفئات اتجاها نحو تعدد الزوجات « ١٩ » . وإذا كانت بعض الدراسات القروية في مصر تشير الى اتجاه معدلات تعدد الزوجات نحو الانخفاض ، فانها تشير أيضا الى اتجاه معدلات الطلاق نحو الارتفاع ، بشكل جعل الطلاق هو الأسلوب المفضل للزواج من أخرى ، نتيجة لضغط الظروف الاقتصادية « ٢٠ » .

٤ — النظرة الى المرأة القروية من خلال الجنس وانجاب الأطفال ، وذلك لأن القروي ومجتمعه ، يرون في عدم الزوجة أمرا مهينا ، ومن ثم يرغبون من قيمة المرأة الولود « ٢١ » .

٥ — يفضل القرويون الذكر على الأنثى ، ويجعلونها أقل منه في الحقوق . وهذا التفضيل يأخذ مظاهر وصور تتمدد بتعدد النشاطات المخطئة للانسان القروي ، فغالبا ما تتناول المرأة طعامها بعد الرجل ، بل ان طعامها غالبا ما يكون أقل منه في المقدار « ٢٢ » . هذا ويقوم القرويون باللباس الذكور من الأطفال ملابس الإناث من الأطفال ، حتى لا يصاب الذكور بالحسد ، للاعتقاد بأن الإناث أقل تعرضا للحسد ، وحتى ان تعرضن له ، فالضرر فيهن أقل جسامة مما لو حدث في الذكر « ٢٣ » كما يلاحظ على القرويين في ذهابهم للحقل أو للسوق أو لزيارة الأقارب ، أنهم يجعلون النساء تسير خلف الرجال وليس بجوارهم « ٢٤ » ، وهناك عدد غير قليل من الأمثال الشعبية المنتشرة في العرف القروي ، تدل على تفضلية الذكر على الأنثى ، بل ان بعضها يذهب الى ان انجاب الرجل للإناث يقلل من هيئته ، في الوقت الذي يرغب فيه انجاب الذكور من قدر الرجل ، بل ومن قدر المرأة التي تنجب ذكورا * « ج » ، وبعد انتشار التطعيم في القرية المصرية ، نلاحظ ان الآباء يفضلون تطعيم الذكور على تطعيم الإناث ، ففي دراسة — لصاحب المقال — تبين من خلالها ان العمال الاجراء في القرى التي أجريت عليها الدراسة يفضلون تطعيم الذكور بنسبة ٨٦٪ في مقابل ٣٦٪ من الإناث ، ويفضل صغار الحائزين والملاك تعليم الذكور بنسبة ٩٤٪ في مقابل ٤٨٪ من الإناث ، وأما كبار الحائزين والملاك فيفضلون تعليم الذكور بنسبة ٩٨٪ في مقابل ٦٤٪ من الإناث « ٢٥ » . وهذه النسب توضح لنا ان القرويين مازالوا يحفظون في

تعليم البنات ، في الوقت الذي يمنحون فيه هذا الحق للذكر ، هذا فضلا عن اختلاف تفصيل تعليم البنات باختلاف الموقع الطبقي للاب ، مما يؤكد ارتباط النظرة للبنات والوعى بها ، بالوضع الطبقي ، وهذه نقطة سوف نمود اليها عند تفسير مؤشرات وضع المرأة .

٦ - ينظر المجتمع القروى الى المرأة نظرة تجعلها ادنى من الرجل ، ويؤكد هذا المجتمع ان المرأة شخص يجب الا يثق به او يعتمد عليه ، ومن ثم يجب الا يستشار في امر من الامور ، او يوكل اليه عمل من الاعمال ، لانه لو ادى عنلا فان اداءه يكون ناقصا ، بما في ذلك تربية الاولاد وتنشئتهم ، ولذلك يطالب المجتمع بضرورة استخدام القوة والعنف معها منذ الصغر * « د » .

٧ - يفضل القرويون عدم خروج المرأة خارج منزلها ، وتضع بعض الاسر تيودا على ذلك لضمان تسميتها ، كما يوحى لها المجتمع القروى بان عدم خروجها افضل لها ، بل انه يرفع من شأنها لدى الآخرين * « هـ » .

٨ - تتجمع كل المؤشرات السابقة لتصب عند وعى المرأة بذاتها ونظرتها الى العالم الذي يحيط بها وخاصة الرجل ، حتى اننا نجدها تسلم بتسميتها للرجل وانها اقل منه قدرا وكفاءة ، وانه الملاذ الذي لا تجد المرأة سبيلا سوى اللجوء اليه ، وانه صاحب الكلمة الاولى والاخيرة في معظم الامور * « و » .

رابعا : المحددات البنائية للوضع الاجتماعى للمرأة القروية :

اتضح من قبل ان الوضع الاجتماعى للمرأة المصرية تنبج للظروف البنائية للمجتمع ، ويتطبق هذا على القرية المصرية ، نجد ايضا ان الوضع الاجتماعى للمرأة القروية يرتبط بالظروف البنائية النوعية للقرية المصرية ، وبخاصة حالة الاساس الاقتصادى وما يترتب عليه من علاقات اجتماعية ، وما بين هذا الاساس والبناء الفوقى من تفاعل جدلى . وتجدر الاشارة منذ البداية الى ان العلاقة بين هذا الاساس والبناء الفوقى ليست علاقة ميكانيكية احادية الجانب لان للبناء الفوقى ايضا دوره وتأثيره ، واستقلاله النسبى ، وما يفسه بين مكوناته من رواسب ناتجة عن تكوينات اجتماعية سابقة على الأوضاع المعاصرة للقرية المصرية . ولو حاولنا الاقترب من الملامح الاساسية للبناء الاجتماعى للقرية المصرية يمكن الاشارة الى ما يلى :

١ - يعد الانتاج الزراعى النشاط الاقتصادى الاساسى فى القرية المصرية ، ويتربط على هذا ان الارض الزراعية هى وسيلة الانتاج الاساسية بخوار الماء والحيوان ، ومن ثم تخط تقسيم هذه الارض وتوزيعها

بين القرويين يلعب دورا حاسما في علاقات الانتاج ، وفي التركيب الطبقي للقرية المصرية .

٢ — مع التسليم بوجود تغييرات هامة في بناء الملكية الزراعية منذ سنة ١٩٥٢ ، وحتى الآن ، الا ان هناك ظاهرات ما زالت قائمة ، تؤثر في الانتاج الزراعى وتكسبه طابعه النوعى في مسيرة تطور الانتاج الاقتصادى المصرى . لقد ترتب على قوانين اصلاح الزراعى تحويل كم واضح من المخدمين الى ملاك وحائزين ، كما تأثر حجم الملكيات الكبرى التى كانت مركزة ، وانكمش — نسبيا — عما كان عليه الامر قبل سنة ١٩٥٢ ، هذا بجانب التيسيرات التعاونية والائتمانية والخدمات الفنية والمادية للقرويين ، ومع ذلك تبقى بعض الظاهرات التى يجب علينا — موضوعيا — أن نلقى عليها الضوء ، فربما ساعد هذا في تحديد استراتيجية للتنمية الاجتماعية الشاملة للقرية المصرية . وسوف نشير فيها بلى الى بعض هذه الظاهرات التى تشخص نوعية الانتاج الزراعى المصرى .

٣ — لعل من أبرز ملامح الانتاج الاقتصادى القروى المصرى وجود ازدواج في النمط الانتاجى السائد . فالانتاج يجمع بين بعض الخصائص القطاعية والراسمالية والتعاونية ، الامر الذى يترتب عليه ازدواج في مكونات البناء القوى ، هذا فضلا عن وجود مكونات خاصة بالبناء القوى مرتبطة بمراحل تاريخية سابقة ، خاصة ما يتعلق منها ببعض المسائل التشريعية والقيمية والفنية وما الى ذلك . على أن ثمة قسمة أساسية تبرز العلاقات الانتاجية مؤداها : أن الملكية الفردية ما زالت هى النمط الاساسى للملكية الزراعية في المجتمع القروى المصرى . ويمكن الاشارة في هذا الصدد الى أن دور القطاع العام في الزراعة يكاد يكون معدوما «٢٦» . المهم أنه ترتب على هذه الملكية الفردية بعض صور التناقض بين الذين يملكون والذين لا يملكون ، أفضى بعضها الى وجود صور مختلفة للصراع الاجتماعى بالقرية المصرية . فضلا عن وجود تفتت في الارض الزراعية ووجود ظاهرة الملكية الهائية .

٤ — من الملامح الاخرى للارض الزراعية المصرية وجود تفتت في الملكية وهى ظاهرة تاريخية في القرية المصرية ، ما زالت مستمرة ومتجهة نحو مزيد من الملكية القزمية . فقبل الحرب العالمية الاولى كان عدد الملاك مليوناً وستمائة ألف ، وصلوا عند نشوب الحرب الثانية الى

مليونين ونصف ، جاء جانب من هذه الزيادة نتيجة لتفتت الارض بين الورثة «٢٧» . ولقد سارت ظاهرة التفتت في اتجاهها نحو الزيادة ، لانا لو نظرنا الى نسب الاراضى الاقل من خمسة أفدنة ، فنجدها بعد الإصلاح الزراعى الاول سنة ١٩٥٢ « ٤٦٦ ٪ » ، ارتفعت بعد عام ١٩٦١ الى ٥٢ ٪ « ووصلت عام ١٩٦٥ الى ٥٨ ٪ » ، حتى أصبحت الآن حوالى ٦٠ ٪ من الاراضى المملوكة «٢٨» . حقيقة أن هذه النسب تشير الى زيادة عدد الملاك في مقابل تعويض الجوع التاريخى للمعدين الا أنه يترتب على هذا التفتت بعض الآثار التى من بينها زيادة الفقد فى المساحة الزراعية بسبب كثرة الحواجز والحدود بين القطع المتناثرة وما تتطلبه من مراو وقنوات وارتفاع تكلفة الانتاج ، والتقليل من استخدام الفن الانتاجى الحديث ، مما يفض فى النهاية الى أن يظل الانتاج الزراعى محكوما عليه بالبدائية فى الادوات والجهود وما شابه ذلك «٢٩» .

٥ — انخفاض نصيب الفرد من الارض الزراعية ، بشكل يعوق تطوير الانتاج وتنميته ، ويقضى الى انخفاض الدخل الفردى . وتشير البيانات الاحصائية الى أن نصيب الفرد فى اتجاه مستمر نحو الانخفاض . فعلى مستوى مجموع السكان فى مصر انخفض هذا النصيب من ٢٦ر . سنة ١٩٣٧ الى ٢٠ر . سنة ١٩٦٦ « ٣٠ » ، ولو قصرنا الحساب على القرويين فقط لتبين لنا أن نصيب القروى — بما فى ذلك الذكور والاناث والاطفال — سنة ١٩٦٦ حوالى ٣٥ر . من الفدان ، وإذا أضفنا الى هذا عدد الملاك الذين يقيمون بالحضر ، فسوف تنخفض هذه النسبة عما هو مبين .

٦ — وجود ظاهرة الملكية الغائبة ، أى الملاك الذين لا يقيمون بالقرى قريبا من الانتاج ، الامر الذى يترتب عليه عدم اقبال هؤلاء الملاك على تحسين وسائل الانتاج ، بل تحويل قدر من فائض الانتاج الزراعى الى المدينة ، مع انه من المفروض استثماره فى القرية وفى تطوير الانتاج «٣١» .

وايجازا لكل الملامح السابقة يمكن القول انه يتردب عليها تخلف الانتاج الزراعى وانخفاض مستوى المعيشة نتيجة لانخفاض دخول الافراد ، والمضاربة على الارض الزراعية ، ووجود صور متعددة للاستغلال فى القرية المصرية ابرزها ارتفاع اثمان الارض الزراعية ، وارتفاع ايجارها وتنوع صور الايجار ، كالايجار بالزراعة وبالمشاركة ومن الباطن وما شابه ذلك . على أن المهم فى الامر انه يترتب على هذا التخلف فى الزراعة القروية بناء

نوقى متخلف ايضا حدد حقوق المرأة وواجباتها والنظرة اليها والوعى بها ، بل ومحاولة تزيف وعى المرأة بذاتها وبحقوقها . ويظل على هذا ان التراث السوسيولوجى فى الدراسات القروية يؤكد على ان وضع المرأة فى الاقتصاد الزراعى يترتب عليه ما يلى :

ا — سيادة الذكر على الانثى «٣٢» نتيجة للاعتماد على الجهد البشرى فى الزراعة المتخلفة ، لان الذكر يستطيع ان يقوم بجهد فى هذا العمل العضلى اكثر من جهد المرأة .

ب — سيادة نمط الملكية الفردية ، ومعظمها فى جانب الرجل ، وما يترتب عليه من تبعية المرأة للرجل تبعية اقتصادية .

ج — ضيق الفرصة المتاحة امام المرأة للمشاركة فى العمل المنتج ، وذلك لانخفاض نصيب الفرد من الارض ، ولعدم وجود اعمال خارج نطاق الزراعة لانها النشاط الاقتصادى الاساسى ، ولغيبية نشاطات اخرى كالصنيع الذى اثبتت بعض الدراسات انه غير من تبعية المرأة للرجل ونظرتة اليها «٣٣» .

د — وجود بعض الظواهر المترتبة على الانتاج الزراعى المتخلف ، كوجود الاسرة الممتدة ، ووجود العصبية ، وما يستتبعها من تفضيل للذكور الذين يقوون عصبية العائلة وعزوتها داخل القرية .

هـ — يصاب تخلف الانتاج الزراعى واعتماده على الطبيعة وقوى خارجة عن ارادة القروى كالماء والرياح والصقيع ، انتشار التفكير السلفى والغيبى ومعظمه ، يؤكد على تبعية المرأة للرجل وانها اقل منه قدرة وكفاءة .

و — يرتبط بالزراعة البدائية اعتبار الارض والماء والحيوان وسائل اساسية فى الانتاج ، الامر الذى يصحبه ارتباط وعى القروى وثقافته وقيمه بهذه الوسائل * «ز» ومجئ المرأة فى مرتبة تالية لها لانها اقل منها من حيث العائد الاقتصادى .

ز — يتأسس على الملكية الفردية ، تناقض فى العلاقات الانتاجية ، وفى القوى الاجتماعية الامر الذى يربط الوعى بالمرأة بالوضع الطبقي لها ، ولاسرتها ، وللرجل . فقد تبين فيما سبق ان تعليم البنات يرتبط بالملكية والحيازة ، واذا كان منحها حق التعليم يتجه نحو الزيادة ، باتجاه الملكية والحيازة نحو الكبر ، فقد اوضح هؤلاء الذين يوافقون على تعليم البنات ، ان ذلك التعليم من اجل تحقيق مصالح اقتصادية ،

أبرزها التوظيف ، والزواج زواجا ملائما « ٣٤ » .

اذن ينتج عن تخلف الانتاج الزراعى ، تخلف وضع المرأة القروية وتخلف وعى الرجل بها ، وتخلف وعيها بذاتها . على أن هناك بعض مكونات البناء القومى تؤكد على تخلف الوضع الاجتماعى للمرأة واستمراره . ومن بين هذه المكونات :

- ١ — أن التشريعات الخاصة بالزواج والطلاق مازالت جميعها تقف بجوار الرجل ، وتترك القلبة والسيطرة والتحكم فى المرأة .
- ٢ — ما زالت قواعد الميراث تؤكد على أن نصيب الرجل ضعف نصيب المرأة ، مما يترتب عليه ارتفاع مكانة الرجل عن مكانة المرأة .
- ٣ — يؤكد العرف السلفى المتوارث على تبعية المرأة للرجل ، وهذا ما ينضج جانب منه خلال الحكم والأمثال السائدة والمنشرة فى القرية المصرية ، والتي ورد بعضها فى هوامش هذا المقال .
- ٤ — عمل الرجل على تزييف وعى المرأة القروية بحقوقها وواجباتها ، وتأكيد تبعيتها . وعملية التزييف هذه تأخذ صورا عديدة أبرزها :

أ — تأكيد التنشئة الاجتماعية فى القرية — باعتبارها عملية بنائية تبرز التفاعل الجدلى بين الأساس والبناء القومى — على تبعية المرأة للرجل . فالبنت تنشأ على احترام الرجل وتعود على أفضلية الذكر عليها ، ومن الأمثلة على ذلك احتفال الأسرة بميلاد الذكر بقدر أوضح وأكبر من ميلاد الانثى . والاحتفال بختان الذكر فى الوقت الذى تخفى فيه ختان الانثى ، والسماح للذكر بالخروج الى القرية ، فى الوقت الذى تحدد فيه خروج الانثى وتقيده . وحتى ألعاب الأطفال تؤكد للانثى أن مكانها الطبيعى هو البيت والأعمال المنزلية ، فى حين أن ألعاب الذكور، تدربهم على تنبئة قواهم العضلية والجسمية وأفضليتهم على الاناث « ٣٥ » .

ب — الإيعاز للنساء بالاعتقاد أن تبعيتهن ناتجة عن أسباب لا دخل للرجل فيها ويحدث هذا عندما يلتقى الرجال بعض النصوص الدينية والأمثال الشعبية المتوارثة من العرف السلفى والتي تؤكد على تبعية المرأة للرجل ، كما يحدث مثل هذا عندما يؤكد الرجال للنساء أن تبعيتهن ناتجة عن عيوب جسمية وعضلية وعقلية ناتجة عن طبيعتهن .

ج - محاولة اقناع النساء بأن تغيير وضعهن سوف تصاحبه نتائج سيئة ، كان تنخفض مكانتهن ، أو يواجهن بمشكلات وصعوبات كالتى تواجهها المرأة الحضرية . ولعل من الأدلة على هذا ، انتشار المثل القائل « اللى تخرج من دارها يتقل مقدارها » بمعنى أن خروج المرأة من منزلها سوف يسبب لها ضررا .

خاتمة :

من كل ما سبق يمكن الوصول الى بعض النتائج التى تشير الى ما يلى:
١ - أن المرأة القروية المصرية تحتل وضعاً اجتماعياً متخلفاً بكل المقاييس الاجتماعية والانسانية والحضرية . ويزداد هذا الوضع الاجتماعى وضوحاً بمقارنته بوضع المرأة الحضرية المصرية برغم وجود بعض مظاهر تخلفها هي الأخرى .

٢ - إذا كان قد طرأ على مؤشرات وضع المرأة القروية بعض التغيير من خلال بدء الاتجاه نحو تعليمها أو ما شابه ذلك ، فإن هذا التغيير كمي أكثر منه كيفى ، بمعنى أنه لم يحدث تغييرات جوهرية فى النظرة للمرأة القروية ، أو فى وعيها بذاتها .

٣ - يرتبط تخلف الوضع الاجتماعى للمرأة ، بتخلف الرجل ، وتخلفهما معا هو نتائج لتخلف القرية المصرية .

٤ - مع التسليم بأهمية التشريعات والقوانين التى يمكن أن ترتقى بحقوق المرأة ، إلا أن مجال عمل هذه القوانين ، ومدى تأثيرها يتوقف على الظروف البنائية للقرية المصرية .

٥ - إذا أردنا التأثير فى بعض الظواهر السلبية فى القرية المصرية كالوضع الاجتماعى للمرأة والامية والزيادة السكانية ، فإن المدخل الطبيعى يأتى من تنمية القرية ، تنمية اجتماعية شاملة .

٦ - مع الاعتراف بأهمية الارتقاء بالخدمات المختلفة المقدمة للقرية المصرية سواء كانت تعليمية أو صحية أو ما الى ذلك ، فإن دور هذه الخدمات دور محدود ووقتى ، ما لم تحدث تغييرات أساسية فى الجوانب الجوهرية المفضية الى تخلف القرية المصرية ، خاصة ما يتعلق من هذه الجوانب الجوهرية بالانتاج الاقتصادى وعلاقاته ، وما يترتب عليه من ظواهر معوقة للتنمية كفتت الأرض الزراعية والملكية الغائبة والاقتصار على الزراعة وحدها دون اهتمام بغروع الاقتصاد الزراعى الأخرى .

المراجع والهوامش :

- ١ — تشير بيانات تعداد ١٩٦٦ العينة الى أن سكان القرية المصرية حوالى ١٧ مليون نسمة من جملة عدد السكان البالغ ٣٠ مليوناً . وأن عدد النساء في المجتمع ككل حوالى ١٥ مليون نسمة . « انظر الكتاب السنوى للإحصاءات العامة من ٩٥٢ — ١٩٧٠ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، يونيو ١٩٧١ ، ص ١٣ — ١٥ » .
 - ٢ — د . ساوى الخماش ، المرأة العربية والمجتمع التقليدى المتخلف ، دار الحقيقة ، بيروت ، ١٩٧٣ ، من المقدمة بقلم د . ابراهيم بدران .
 - ٣ — نظر مثالا على التبرير الوظيفى في كتاب « فريد ريدل ، مرجريت كولسون ، مقدمة نقدية في علم الاجتماع ، ترجمة د . غريب سيد ، د . عبد الباسط عبد المعطى ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢ ، ص ٨٢ — ٨٤ » .
 - ٤ — د . محمد فرغلى وآخرين ، تغير الوضع الاجتماعى للمرأة في مصر المعاصرة ، التقرير الاول للبحث ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية يناير ١٩٧٤ ، من المقدمة بقلم د . مصطفى سويف .
- M. Rosenthal, S. P. Yudin, (eds) Dictionary of (a. Philosophy, Progress Publishers, Moscow, 1967, P. 419
- ٦ — كامل الشافعى ، تطور المرأة ، دار الكتاب العربى « ٤ » ، ص ٢٠ .
 - ٧ — د . عبد العزيز صالح ، الاسرة في المجتمع المصرى القديم ، المكتبة الثقافية ، رقم ٤٤ سبتمبر ١٩٦١ ، ص ٦ — ٩ .
 - ٨ — جيمس هنرى برستيد ، تاريخ مصر منذ أقدم العصور ، ترجمة د . حسن كمال ، الطبعة الاولى ، الطبعة الاميرية ، ١٩٢٩ ، ص ٥٦ .
 - ٩ — د . عبد العزيز صالح ، المصدر المذكور ، ص ٧٣ .
 - ١٠ — كامل الشافعى ، المصدر المذكور ، ص ٢٢ — ٢٣ .
 - ١١ — جان بويورث ، مصر الفرعونية ، ترجمة سعد زهران ، سلسلة الالف كتاب ، رقم ٦٠١ سجل العرب ، ١٩٦١ ، ص ٤٦ .
 - ١٢ — المن شورتر ، الحياة المصرية في مصر القديمة ، ترجمة د . ابراهيم نجيب ، سلسلة الالف كتاب ، رقم ٤٩ ، الاتجلو ، ١٩٥٦ ، ص ٢٤٠ .

- ١٣ — أدولف أرماني ، هرمان رانكه ، مصر والحياة المصرية ، ترجمة
د. عبد المنعم أبو بكر محرم كامل ، النهضة المصرية « ٤ » ،
ص ٤٠ — ٤١ .
- ١٤ — كامل الشاذلي ، المصدر المذكور ، ص ٢٠ .
- ١٥ — الكسندر شارف ، تاريخ مصر منذ فجر التاريخ ، ترجمة
د. عبد المنعم أبو بكر ، سلسلة الالف كتاب ، رقم ٢٥٢ « ٤ » ،
ص ٢٥ — ٢٦ .
- ١٦ — انظر في هذا الصدد « فردريك انجلز » اصل نظام الاسرة والدولة
والملكية الفردية ، دار الفارابي ، بيروت « ٤ » ، ص ٥٩ .
- ١٧ — د. فرج أحمد فرج ، « الشخصية القروية » بحث منشور بالحلقة
الدراسية لعلم الاجتماع الريفي في ج.ع.م. ، المركز القومي للبحوث
الاجتماعية ، ١٩٧١ ، ص ١٩٤ — ٢٠٦ .
- ١٨ — مورويجر ، العالم العربي اليوم ، ترجمة محيي الدين محمد ، دار
مجلة شعر ، بيروت ، ١٩٦٣ ، ص ١١٢ .
- × « ١ » وفي هذا يردد القرويون المثل القائل « أخطب لبنتك ولا
تخطبش لبنك » .
- ١٩ — الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الزواج والطلاق في مصر ،
ملحق الاهرام الاقتصادي ، اول نوفمبر ١٩٧٤ ، ص ١٣ .
- ٢٠ — د. محمد عاطف غيث ، دراسات في علم الاجتماع القروي ، دار
المعارف ، ١٩٦٧ ، ص ٣٠٤ .
- × « ب » ومن الامثلة التي توضح الاعتقاد بأن التعدد امر طبيعي
وأن الزواج من أخرى يساعد على اصلاح امر الاولى ، المثل الذي
يشير الى أن « الضرة تعدل العاصية » .
- ٢١ — د. محمد عاطف غيث ، المصدر السابق ، ص ٥٧ .
- ٢٢ — ادوارد وليم لين ، المصريون المحدثون ، نقله الى العربية عدلى
طاهر نور ، مطبعة الرسالة ، الاولى ، ١٩٥٠ ، ص ١٢٣ —
١٢٤ .
- ٢٣ ، ٢٤ — د. سيد عويس « المعوقات الثقافية والتنمية » مؤتمر علم
الاجتماع والتنمية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ،
مايو ١٩٧٣ ، ص ١٨ — ٢١ .
- × « ج » ومن الامثلة التي تدلل على ذلك « من كثرت بناته صارت

الكلاب صهراته — يجعل عزوته رجاله — أم الفلام تستأهل الاكرام» ،
٢٥ — عبد الباسط محمد عبد المعطى ، الاتجاهات النظرية في دراسة
الصراع الاجتماعى ، دراسة تجريبية في ثلاث قرى مصرية ، رسالة
دكتوراه غير منشورة ، كلية آداب القاهرة ١٩٧٢ ، ص ٤٠٣ —
٤٠٦ .

x « د » من الامثلة الشعبية التى تؤكد على هذا ما يلى : «الراجل
ابن الراجل اللى عمره ما يشاور مرة — عمر المرأة ما تبرى طور
ويحترث — لا تأمن للمرأة اذا صلت ولا للخيل اذا وطت ولا للشمس
اذا ولت » ، موت البنات سقرة ، اكسر للبنت ضلع يطلع لها
٢٤ ضلع .

x « هـ » وفى هذا يذهب المثل الشعبى الى ان : « اللى تخرج من
دارها يتقل مقدارها — تعدنى بين اعتابى » داخل المنزل — « ولا
تعدنى بين احبابى » .

x « و » من الامثلة التى ترددها النساء « ضل راجل ولا ضل
حيطه — عيب الرجالة قلتهم — اللى مالهوش كبير يشتري له كبير» .
(١٧) L. Tyagunenکو, et al., (eds), Industrialization of
Developing Countries, Progress Publishers ,Moscow
1973, P. 83,

٢٧ — ز. ي. هرشلاغ ، مخزل الى التاريخ الاقتصادى الحديث للشرق
الوسط . نقله الى العربية مصطفى الحسنى ، دار الحقيقة ،
بيروت ، ١٩٧٣ ص ٢٨٤ .

٢٨ ، ٢٩ — د. عبد الباسط عبد المعطى « تفتت الملكية الزراعية » دراسات
اشتراكية ، يوليو ١٩٧٣ ، ص ٢٥ — ٣٠ .

٣٠ — د. جمال حمدان ، شخصية مصر ، النهضة المصرية ، ١٩٧٠ ،
ص ٢٥٦ .

٣١ — فتحى عبد الفتاح ، القرية المصرية ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٣ ،
ص ١٤٨ ، ص ١٩٤ .

S. C. Dube, Indian Village, Routledge & Kegan Paul, — ٣٣
London, 1955, p. 38

R. Blood, Impact of Industrialization on American Family —٧٦
in Sociology and Social Research, Vol. 49, No. 1, 1969, P. 5

× « ز » وهناك أمثلة ترتبط بهذه الوسائل مثل « امشى سنة
ولا تخطى قنا (قنّاة) الفرن فرن ولو بنى فى الجرن — لما انت
أمير وأنا أمير ، أمل مين يسوق الحمير » .

٣٤ — عبد الباسط محمد عبد المعطى ، الاتجاهات النظرية فى دراسة
الصراع الاجتماعى ، المصدر المذكور ، ص ٤٠٧ .

٣٥ — عبد الباسط محمد عبد المعطى ، صراع القيم وآثاره فى بناء الأسرة
ووظائفها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة
القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ٢٧٧ — ٢٧٩ .

المجلة الاجتماعية القومية

العدد الأول يناير ١٩٧٥

صدر العدد الأول من المجلد الثاني عشر من المجلة الاجتماعية القومية ويتضمن البحوث والدراسات التالية :

- ☐ الأساليب الشائعة لتنقطة الاجتماعية في الريف المصرى .
(الدكتور محمود عبد القادر ، والأستاذة إلهام حفيظ)
 - ☐ أوضاع عمال التراحيل ومشاكلهم في مصر .
(الدكتور د. رقية المرشدى)
 - ☐ دراسة استطلاعية لبعض خصائص الفئخصة المقيمة بالمدن على
تعايل المخدرات .
(الدكتور فتحى السيد عبد الرحيم)
 - ☐ النموذج وبناء النظرية السورسيولوجية .
(الدكتور د. ناهد صالح)
 - ☐ كفاءة الانتماء الوطنى في دراسات التغير الاجتماعى
(الأستاذ علي بلة)
 - ☐ متغير الترفيف / التحضر
(الأستاذ عاطف فواد)
- إلى جانب الأبواب الثابتة : عرض الكتب . رسائل جامعية ،
أباء علمية .

علم النفس وقضايا المرأة

الدكتور فرج احمد فرج *

تمهيد وتقديم

اصبح من الواضح للمشتغلين بالعلوم الانسانية مبلغ ما يواجهونه من عقبات وما يعترض طريقهم من صعاب . فطريق المعرفة طريق مخوف بالمخاطر والمعوقات ويصح ذلك أكثر ما يصح وباعنف الدرجات واتساعها في مجال العلوم الانسانية .

فالمعرفة في واقع الامر نضال ضد الجهلة وكفاح من أجل مغالبتها والظهور عليها ، هذا الكفاح وذلك النضال لا بد أن يدور في جبهتين في آن واحد أولاها عقل الباحث نفسه ، حيث يناضل ضد مارسخ في ذهنه من أفكار ، وما استقر في عقله من سوابق الرأي والمعتقدات ، وهو نضال يمكن أن يهز كيانه كله هذا عنيفا قد لا يطيقه فلا يقدر عليه . وثانيتهما زماته ومكانه ، أي عصره وجيله ومجتمعه وطبقته ... الى آخر هذه القوى جميعها ، ولا شك في الارتباط المتبادل أو الجدلي بين ما في داخل الباحث وما في داخل مجتمعه وعصره وطبقته .

ومع ذلك نبقدر ما كانت هذه العقبات هي الداء ، كان في معرفتها الدواء .

نعم فقد وضع بما لا يقبل الشك أن زعما علميا ما لا ينفصل عن سياقه التاريخي صياغة وإبرازا لبعض جوانب الحقيقة ، واهدارا ، أو تشويها أو تجنبيا للبعض الآخر من جوانبها . مثال ذلك ما أبرزته دراسات الذكاء وحركة قياسه في الولايات المتحدة الامريكية من ارتفاع ذكاء البيض عن ذكاء السود . أنها حقيقة ، لكنها حقيقة جزئية . ومن ثمة فهم ناقصة ، ومرجع ذلك غض البصر عن دور الظروف الاجتماعية الاقتصادية في اتاحة الفرصة لاستخدام الطاقات العقلية والإمكانات الذهنية ، بحيث يصبح ما يتحقق بالفعل بالقياس بما يوجد بالقوة من طاقات عقلية رهنا بالسياق الاجتماعي المواتي .

الامر اذن يمكن أن يكون كما يلي : يتساوى البيض والسود في

* أستاذ علم النفس المساعد بكلية الآداب ، جامعة عين شمس .

قدراتهم الفعلية التي يولدون بها ، لكن الفرص المتاحة للبيض تتيح لهم استخدام القدر الأكبر من هذه القدرات بينما لا تسمح الفرص المتاحة للسود الا باستخدام قدر أدنى .

ان فصل القدرات العقلية وعزلها من سياقاتها الاجتماعى ، لم يكن مصادفة ترجع لاهواء الباحثين وانحيازهم الشخصى . ان ذلك يرجع فى المقام الاول لطبيعة المجتمع وبنائه الطبقي وبناء السلطة فيه بالتالى . ببساطة شديدة ، ان من المستحيل ارجاع تخلف الزوج الى ما يقع عليهم من اضطهاد ففى ذلك فضح لنظام باسره وتهديد له . اننا هنا بازاء كشف الحقيقة واخفاء لها فى نفس الآن . وهذا الكشف المزيف امر حتمى ولا مفر منه فى ظل هذا السياق الاجتماعى الطبقي التاريخى .

ويقودنا هذا الى نماذج اخرى تتصل بموضوعنا وهو المرأة .

تشير دراسات القياس العقلى كما ذكرت « آن انستازى » فى كتابها « علم النفس الفارقى » الى انه بالرغم من تساوى الجنسين فى متوسط الذكاء ، الا أن منحى التوزيع غير متماثل بين الجنسين ، فنسبة العبادة وضعاف العقول اعلى بين الذكور منها بين الاناث . ان هذه حقيقة لا شك فيها ، لكنها حقيقة جزئية او نسبية ، بمعنى انها ترتبط بزمان وظروف معينة . ان تصدى الذكور لابعاء العمل والانتاج بدرجة تفوق درجة الاناث بخاصة فى الولايات المتحدة الامريكية - تضعهم فى ظروف من الضغط والحفز الامر الذى يكشف بحدة عن ذوى المستويات العقلية المنخفضة ويعرضهم للضغط ولمشاعر العجز والاحباط الامر الذى يعطل ويعوق بل ويؤدى الى كف قدر من ذلك المستوى العقلى المنخفض اساسا ، ومن ثمة يصبح مستوى ادائهم العقلى الوظيفى اقل مما هم عليه فى الاصل . والامر بالمثل لذوى الذكاء العالى ، ان تفوقهم العقلى الاساسى يتيح لهم فرص الترقى والكسب ومن ثمة تعمل العوامل الانفعالية والخبرات المتاحة على اقتراب ادائهم الوظيفى العقلى من الحد الاقصى لقدراتهم الفعلية .

اما بالنسبة للمرأة والتي يتركز نشاطها فى مجمله فى الحياة العائلية فانها لا تتعرض عندما ما يكون نكاحها منخفضا للمهانة والاحباط الذى يتعرض له العامل ومن ثمة لا تعاني كما وتعطىلا عقليا مائلا ، انها تظل الى حد كبير تحتفظ بذلك القدر المتواضع من الذكاء دون انخفاض وظيفى . كذلك بالنسبة للمرأة ذات الذكاء العالى لا تتيح لها حياتها الهائلة المتواضعة داخل جدران المنزل ما يتاح للرجل من شحذ واستثارة للهمة والمنافسة ، واهم من ذلك لا تتاح لها الخبرات الثقافية والحضرية والادارية التى تتاح

للرجل . ان الامتيازات المتاحة للرجال . والتي لا يتاح مثلها للنساء هي التي
تفسر لنا تلك الفروق .

مثال ثانى : تكشف لنا اختبارات القدرات العقلية عن اختلاف كیفى بين
الذكور والاناث اذ تتفوق الاناث في مجال القدرات اللفظية « اللغة » بينما يتفوق
الذكور في مجال القدرات الرياضية . الامر هنا أيضا واضح . ان عملية
التربية تدفع الذكور الى مجال الحياة العملية الخارجية ، بينما تظل الاناث
اكثر ارتباطا بمجال العلاقات الانسانية ، عالم الرجل هو العالم الخارجى
المادى وعالم المرأة هو العالم الانسانى الاسرى . هذا الفرق هو الآخر
يرجع الى طبيعة الحياة الاجتماعية ، والى اختلاف عالم المرأة عن عالم
الرجل ، لا الى اختلاف عقل المرأة عن عقل الرجل .

مثال ثالث : ثمة فقرة في واحد من اشهر اختبارات الشخصية M. M. P II
تقول « احب قراءة مجلات الميكانيكا » وعلى المستجيب ان يجيب بنعم اولا ،
وتكشف هذه الفقرة ، ضمن فقرات أخرى عن ميل ذكرى ، فعدد الذين
يجيبون بالإيجاب على هذه الفقرة من الذكور أعلى من عدد اللاتي يجيبن عليها
بالإيجاب من الاناث .، ومن ثمة فهي احصائيا فقرة صالحة للكشف عن الميول
الذكورية . كل هذا لا غبار عليه لان الذكور بالفعل يميلون الى قراءة مجلات
الميكانيكا وممارستها . لكن ذلك لا يرجع بالقطع الى ميل أصيل دفن وطبيعى
لدى الذكور ، لا وجود له لدى الاناث الا ان يكون شاهدا على ميول ذكورية
مرضية . ان التطور الاجتماعى يدفع الذكور الى طريق والاناث الى طريق
آخر ، ويأتى غض البصر عن الحقيقة عندما يصور الامر على انه يعكس
طبيعة الاشياء التى يغيرها لا تكون . ماذا عن المرأة في مصر في مصانع
النصر للتليفزيون ، ماذا عنها محاربة في جهة التحرير الجزائرية . وفي
ميتنام وصناعة في كوبا وفي الصين . الخ ان قدرها الذى لا فكك منه
ان تظل بعيدة عن الميكانيكا قراءة وممارسة ؟ .

انها في زمان ومكان وفي سياق اجتماعى تاريخى بعينه تدفع دفعا الى
ضروب من الحياة والنشاط ، ويستقر في اعماقها الانفعال الى ما سبق ان
دفعته اليه تمهرا وتحت ضغوط خارجية ، بحيث يبدو الامر وكأننا بزاء ميل
أصيل عميق وداخلى الى هذا السبيل لا يجيد عنه ويقاوم كل محاولة
للدفع بعيدا عن طريقة .

الا يجيز هذا للبعض ان يرى انه كما ان الولايات المتحدة الأمريكية عالم
البيض فان عالمنا المعاصر في مجملته عالم الرجال ؟ هذا ما تذهب اليه الكثيرات
من رائدات حركات التحرير النسائية في كثير من بلدان العالم ، بل وما يذهب

اليه الكثيرون من علماء الانسانيات ايضا . هذا ما سنحاول في الصفحات التالية تناوله بمزيد من التفصيل على أن ما يهمننا أن نتبينه أن المعرفة العلمية «الحقة» هي التي تدخل في اعتبارها ما تتميز به الظاهرات من كلية وشمول ، فلقد وضح لنا أن كشف جانب من الحقيقة بقدر ما يعرفنا بها ، بقدر ما يشوه بؤيزور معرفتنا بها ، بحيث تصبح في النهاية معرفة مجهلة . هذا وجه ، لكن ثمة وجه آخر لا ينفصل عنه هذا الوجه ، وهو الحركة الدائمة والتحول المستمر ، أو ما درجنا على وصفه « بالضرورة » *Becoming* أو الحركة الدائمة هي حقيقة الحقائق والتي هي جوهر جميع الظاهرات فلكية وطبيعية وحبوية واجتماعية ونفسية فكرية .

ما يوجد الآن لم يكن كذلك فيما مضى ولن يكون كذلك فيما بعد ، بل أن مفهوم الماضي الحاضر والمستقبل لا منطق له أن لم يختلف الحاضر عن الماضي ، وأن لم يختلف المستقبل عن الحاضر .

ويجب الا يغرب عن بالنا أن ذلك لا ينطبق على الوقائع المسادية العناية المموسة وإنما ينطبق حتما وبالضرورة على ادراكنا لها وموقفنا منها وحكنا عليها . ما نراه اليوم نراه نحن اليوم ، وسيرى غيرنا في الغد غيره ، والا لكتا بحياتنا وفكرنا نهلية التاريخ .

الرجل والمرأة

قد يبدو للوهلة الاولى أننا بازاء كيانين مختلفين ، لكل منهما عالمه وحياته ومصيره : عالم للذكور ، وعالم آخر مختلف ومستقل عنه هو عالم الاناث . على أن الامر في الحقيقة غير ذلك ، نحن بازاء وجهين لشيء واحد ، تماما كوجهي العملة الواحدة فرغم اختلافهما فلا انفصال بينهما ولا فكاك لاحدهما عن الآخر ، الرجل والمرأة هما وجهها الوجود الانساني ، بل أن الذكر والانثى هما وجهها الوجود الحي ، أو وجهها الحياة ذاتها ابتداء من عالم النبات وصولا الى عالم الانسان . لا وجود للحياة بغير وجهيهما ، بل لا وجود لوجه دون الوجه الآخر ، بعبارة أخرى يمكننا القول بأن الذكورة هي خالقة الانوثة مثلما يمكننا القول بأن الانوثة هي خالقة الذكور ، أن وجود أحد الجنسين لا يتحقق ولا يكتسب شرعيته ومبرر وجوده دون وجود بالشي الآخر . وفي هذا فالرجل لا يصبح رجلا إلا ل مواجهة امرأة ولا يهر رجولته إلا بقدر جاذبيته لها وامراتها به . ويجعل أن حالة الجنس الجنسي لدى الذكور ، حيث يشمر المريض بدمار هويته من حيث هو رجل ، وبالمثل لا تشعر المرأة بأنوثتها الا في حضور الرجل وانجذابه اليها . الموقف اذن موقف جدلي تماما بالمعنى الجدلي الكامل ، حيث لا وجود للذات الا من خلال

الأخر ، حتى ليصبح الآخر هو الصانع الحقيقي للذات والمرأة التى تتجلى من خلالها وجود الذات .

المرأة والرجل هما وحدة الوجود الإنسانى ، وهى وحدة قوامها التناقض ، أو التقابل الخارجى بين الرجل والمرأة ، يقابله تقابل داخلى بين الذكر والأنثى ، أو بين الخصائص الفكرية والخصائص الانثوية لدى الإنسان الفرد ، فالذكر هو فى حقيقة الأمر مزيج أو وحدة بين الانوثة والذكورة مع غلبة الذكور ، كما أن الانثى وحدة بين الانوثة والذكورة مع غلبة الانوثة ، وهو ما يطلق عليه فى علم الحياة « ثنائية الجنسية » نحن اذن جميعا ذكورا واناثا نجمع بين خصائص الجنسين مع غلبة أحدهما على الآخر ، وعندما ما تهتز هذه الغلبة تبدأ خصائص الجنس الآخر فى الظهور والبروز حتى تصل الى ما يسمى « الخنثى » . كما بينت التجارب الخاصة باستئصال الغدد الجنسية فاستئصال الغدد الذكورية ، مثلا لا يؤدي الى اختفاء الخصائص الذكورية محسب . بل ، وبالإضافة الى ذلك ظهور الخصائص الانثوية ، والأمر بالمثل فى حالة الانثى اذ يؤدي استئصال الغدد الجنسية الانثوية لا فقط الى ضمور الخصائص الانثوية ، بل والى ظهور الخصائص الذكورية أيضا . ثمة تداخل اذن بين الجنسين ، واذا كان هذا على المستوى البيولوجى فلا بد أن يقابل هذا المستوى تداخل مماثل على المستوى السيكولوجى ، ولقد أبرز التحليل النفسى هذا التداخل موضحا كيف أنه فى الحالات السوية يسمح للإنسان بأقامة علاقات الصداقة والعمل مع أفراد جنسه ومع أفراد الجنس الآخر أيضا .

على أن ما يهمنا هنا بصفة خاصة ، لا تلك الخواص الجسمية التشريحية التى تفرق بين الجنسين ، أو تجمع بينهما ، وانما يهمنا ما تتخذه هذه الخواص من مغزى نفسى ، وما تلعبه من دور اجتماعى حضارى . يجب ان نلاحظ هنا أننا بازاء أمر يتطلب أكبر قدر من الفطنة الى أمر رغم أهميته البالغة كثيرا ما يفوت على الكثير من المفكرين والمشتغلين بعلوم الإنسان وقضاياها .

هذا هو مشروعية وعلمية اختزال ما هو انسانى حضارى الى ما هو جسمى بيولوجى ، ونوضح ذلك ببعض الامثلة ، ولناخذ السمينة والنحافة لدى المرأة :

نجد ان السمينة كانت تعتبر فى مصر فيما مضى ، وحتى أوائل هذا القرن علامة من علامات الجمال لدى المرأة ، بينما كانت النحافة علامة من علامات الدمامة ، ثم شرعت الأمور فى التحول الى النقيض ، وواضح أن

السمنة كانت علامة على الجمال في عصر لم تكن المرأة تعمل فيه ، وانما كانت تلازم الدار ، ويقدر ثراء نوبها يكون اعلاؤها من الاعمال المنزلية ويسكون حسابة غذائها وبالتالي تزايد سميتها ، اما الفقرة العاملة الجائعة فكانت أميل الى النحافة ، اما الآن وقد خرجت المرأة الى طلب العلم والعمل ، وزادت حركتها ونمت عضلاتها وتناقصت سميتها ، فقد ولدت قيمة جمالية جديدة هي الرشاقة وهكذا أصبحت النحافة قيمة جمالية ايجابية . واضح اذن أن الخصائص الجسمية تستمد معناها من ظروف تاريخية اجتماعية اقتصادية ، وانها لا تتضمن في ذاتها معنى او دلالة مطلقة خارج نطاق الزمان والمكان .

والامر بالمثل عندما تقارن مظاهر الشيخوخة والشيب لدى الرجل في مجتمع قبلي رعوي ، ولدى المرأة في مجتمع صناعي حضري معاصر ، لدى الرجل يقابل المشيب والشيخوخة بمظاهر الاحترام والتبجيل ، ان عددا كبيرا من الابناء والاطفال وابناء الاخوة والاخوات يظهرون له من الاحترام اعظمه واقصاه ، اما المرأة ، فعلى العكس من ذلك تفزع من مظاهر التقدم في السن وتحاول اخفائه انها تواجه الوحدة من تقدمها في السن ، وتواجه انخفاض المكانة والمنزلة ، فلقد كان جمالها ، وكانت جاذبيتها وفنتتها راسمالها في هذا النوع من المجتمعات وها هو راسمالها يتناقص .

ليست اذن الخصائص الجسمية مطلقة المعنى او القيمة او الدلالة ، وانما هي تستمد دلالتها وقيمتها ومعناها من سياق اجتماعي تاريخي ، على ان الاسهل والايسر ، والاكثر انساقا مع بناء القوة في المجتمع — في حالة المرأة بالذات — ان يتم الربط بين القيمة او الصفة او التصرف وبين الخصائص الجسمية ، فالمرأة تتزين ، وترتدي ملابس من نوع معين وعلى صورة معينة وتتصرف بصورة معينة وتتسم بكذا وبكذا من السمات النفسية والوجدانية لانها « امرأة » ان هذه العلاقة البادية بين الجسم وخصائصه من جانب والسمات النفسية والاجتماعية والسلوكية من جانب آخر « ربط خاطيء » . فنحن مهما أمعنا في دراسة جسم المرأة تشريحيا وفسولوجيا لن نستطيع ان نجد الاجابة عن استخدامهما للطلاء واكوات الزينة او ابراز جمال الوجه والعينين ، او اطالتهما لشعرها او ارتدائها احذية ذات كعب عال . ان هذه جميعا مظاهر حضارية ، اى نتيجة لظروف اجتماعية معينة ، ان ظروفنا تاريخية دفعت المرأة الى اتخاذ هذا الموقف من جسمها ، ولقد اوضحت دراسات الانثروبولوجيا الحديثة وبخاصة دراسات عالمة الامريكية « مارجريت ميد » كيف تقوم المرأة في بعض هذه القبائل بأدوار هي عندنا

خاصة على الرجال ، بينما يقوم الرجل بأعمال لا يتصور صدورهما عن غير النساء . ومع ذلك فهماى المرأة فى بلادنا وفى غيرها من بلاد العالم لا تكاد تترك عملا لا تقوم بها ابتداء من رئاسة الدولة او الوزارة حتى ادنى الاعمال شأننا . الخلاصة اذن ان الكثير مما يبدو لنا انه من خصائص النساء ، او من خصائص الرجال ، هو فى حقيقة الامر نتاج لدور اجتماعى انتاجى يقوم به المرء رجلا كان او امرأة .

اكثر من ذلك لو وضع لنا ان الخصائص الجسمية صحية ومرضية لعب الطرؤف الخارجية المادية دورا كبيرا فى ظهورها ، مثال ذلك ان الفرق الكبير فى القوة واللياقة البدنية بين الرجل والمرأة يختلف باختلاف الطرؤف المادية ، بمعنى ان النساء العاملات فى المصانع والحقول عندما تقارنهن بالرجال الذين يقومون بأعمال ذهنية لا يظهرن اقل قوة بالمقارنة بهؤلاء الرجال ، ولقد أصبحنا نرى اقبال الفتيات والنساء على ألوان من الرياضة العنيفة يكتسبن بسببها قوى ولياقة بدنية لم تكن مألوفة بين اسلافهن منذ جيل او جيلين .

العلاقة هنا ان نشاطا معيننا تغير من شكل الجسم ، لا ان خصائص جسمية معينة تفترض سلفا ومقدما ضروريا بعينها من النشاط لا يمكن تجاوزه او الخروج عليه .

ويقودنا هذا الى كشف بالغ الخطورة : لقد أصبح الرجل على ما هو عليه — نفسيا واجتماعيا وعقليا — بفضل دوره الانتاجى ، كما أصبحت المرأة على ما هى عليه بسبب دورها الانتاجى . بل ان هذا الدور الانتاجى يعكس آثاره على كثير من الخصائص الجسمية والبيولوجية ونوضح ذلك بنماذج من المجال المرضي كانت ولا زالت جميع الاحصائيات تشير الى انتشار الكثير من الامراض الخطيرة كأعراض الجهاز الدورى مثلا بين الرجال بنسبة أعلى مما هى عليه بين النساء وسارع العلماء بتقديم تفسيرات بيولوجية حول اهمية دور المرأة فى الحفاظ على الحياة . وظلّف الحمل والولادة وما اليها . مما جعل الطبيعة توفر لها من القوة والحماية ما لم توفره للرجل ، ثم بدا خروج المرأة للعمل ، وحمل الاعباء والتعرض للضغوط القاسية ، واذا بنسب هذه الامراض تأخذ فى الظهور ، وفى الارتقاع بين النساء العاملات ، مثال ترحمة المعدة ، وهى مرض سيكوسوماتى — أى مرض جسمى الصورة نفسى المنشأ ، كانت تكاد تكون قاصرة على فئة بعينها من الرجال هى فئة ذوى المهن الفنية العليا ممن يحتلون المناصب والمراكز المرموقة ، وبالتالي يتعرضون لصراع بين طموح لا يعرف حدا يقف عنده ، وميلا مقبلا الى الارتخاء والاقبال الكسول الهادى على متع الحياة ومباهجها . واضح ان

مثل هذا كان لا بد وأن يكون بالضرورة مرض هذه الفئة وحدها من الرجال،
وها هو الآن يزحف الى صفوف النساء صفوف العاملات الطموحات
النشاطات . الصحة واللياقة ، والمرض والضعف اذن ليست امورا بعزل
عن الواقع المعاش . ان اقبال المرأة على العمل وما يصاحبه من تدخين
وشرب للمنبهات والمكثفات وسهر وتوتر ... يدفع بالتدرج الى ارتفاع
نسب الكثير من الامراض بين العاملات من النساء لتقترب من نسبها بين
العاملين من الرجال .

ان العامل الحاسم الذى جعل الانسان انسانا هو نوعية علاقته بالعالم
المادى وهى نوعية قوامها العمل ، او بعبارة اخرى العمل الاجتماعى
المنتج . ان عملية الانتاج هى العملية التى أدت الى تلك التطورات الهائلة
فى حياة الانسان ، فقد أدت الى ظهور الحياة الاجتماعية ، وذلك لما يحتاجه
الانتاج من تعاون بين الافراد كما ان الحياة الاجتماعية التى هى ضرورة
اقتضاها الانتاج كان لها آثار نفسية واجتماعية هائلة ، لقد نشأت اللغة
عندما اصبح التواصل ضرورة اجتماعية انتاجية .

ان اختلاف علاقة الحيوان بعالمه ، تلك العلاقة البسيطة ذات الاتجاه
الواحد ، والتى تقوم على تكيف الحيوان لهذا العالم ومواءمة نفسه له ، عن
علاقة الانسان بهذا العالم اختلافا كينيا ، يتمثل فى تغيير هذا العالم بواسطة
العمل . هذا الاختلاف الكيفى الحاسم كان ايدانا بتحول فى وجود الانسان .
تحول من مجرد الوجود البيولوجى الى طور ارتقى من الوجود ، هو الوجود
الاجتماعى . وهكذا لم يعد المستوى البيولوجى ، المستوى الأدنى كافيا
لتفسير لظواهرات الانسانية ، أن فلاسفة العلوم يلفتون النظر الى ما يسمى
بالطبيعة النوعية للظاهر ، والتى تعنى أن المستوى الأدنى وأن كان شرطا
ضروريا لظهور هذا المستوى الا انه ليس شرطا كافيا . ان الجهاز الصوتى
شرط ضرورى لظهور اللغة ، لكنه ليس كافيا لتفسير ظهورها وتطويرها
وليس كافيا بحال من الاحوال مثلا مهما تعمقنا لدراسته فسيولوجيا
وتشريحا للاجابة على سبب اختلاف اللغات واللهجات ، وجود الجهاز
الصوتى ضرورى لكن الحياة الاجتماعية وتطور العمل وتخصصه وتقسيمه
... الخ هذه جميعها هى الشروط الاجتماعية التاريخية لنشأة وتطور
اللغات .

وفى النهاية لابد أن نشير فى ايجاز الى ما أبرزته الدراسات
الانثروولوجية الحديثة من أن الانتقال من المجتمع الاموى — حيث كانت المرأة
تحتل المكانة الاولى الى المجتمع الابوى — حيث تمت تقييدها ، أو كما تقول
سيمون دى بونوار فى كتابها « الجنس الثانى » حيث ظلت المرأة الضربة

القاضية ، ليس مجرد تبادل في مراكز القوى حل فيه الرجل محل المرأة ، يمكن النظر اليه وتفسيره تفسيراً بيولوجياً سيكولوجياً ، أى أنه لا يجب أن نتصور فى سطحية وسذاجة أن الأمر لا يعدو تحولا فى مكانة الجنسين لتفوق الرجل على المرأة ، أو ليل سيكولوجى لدى الرجل فى التحكم والتسلط ، أو لانه فى نهاية الأمر مخلوق « ميال » للتحكم نزاع الى التسلط او لانه فى التحليل الآخر « شرير » .

لقد كان المجتمع الاموى نتاج مرحلة من مراحل التطور الاجتماعى الاقتصادى . لقد كان ظاهره حتمية مستقلة عن ارادات الافراد وامزجتهى واهوائهم . وادى تطور نفس هذا المجتمع وتقدمه الى تحولات تدريجية توجت باكتشاف البرنز الذى احدث انقلابا هائلا فى علاقة الانسان بالطبيعة وبالتالي فى علاقته بنفسه . لقد استخدم المحراث المعدنى وبالتالي تحولت الزراعة من زراعة بدائية بسيطة الى زراعة كثيفة ولحاصيل اكثر تطورا واقتصادية . كذلك تطورت اسلحة الحرب والدفاع ، بعبارة اخرى ، بدأ استخدام الادوات الجديدة يحتاج لمزيد من التخصص ولكثير من التدريب ، ولقوة بدنية ، وهى جميعها امور متاحة بقدر اكبر للرجال ، وبقدر اقل كثيرا للنساء ، وبخاصة اذا ما تنكرنا أن المرأة ما أن تصل الى سن البلوغ حتى يستنفذ القدر الاكبر من وقتها للحمل والولادة ورعاية الاطفال ، بينما ينصرف الرجال منذ مطلع البلوغ الى استخدام هذه الادوات والاسلحة مما يؤدى الى مزيد من المهارة والقدره والى تطور مستمر فى قدرتهم العضلية .

وهكذا بدأ عهد جديد بالنسبة للرجل عهد المقدره والاكتشاف والسيطرة والقوة والتحكم .

على أن من أهم الامور فى هذا الصدد هى زيادة انتاجية الفرد بحيث أصبح من الممكن أن يظهر للمرة الاولى فى التاريخ الانسانى « فائض » عن حاجة الافراد الاستهلاكية المباشرة . زاد الانتاج ، تطورت الاسلحة ، تمايزت قدرة الرجال . ظهرت على نطاق واسع الحروب بين الجماعات والقبائل البدائية ، وولد تحول جديد . لم يعد « الاسرى » عبنا لابد من التخلص منه بالتحرير او القتل ، وانما أصبحوا قوة يمكن استخدامها فى مجال الانتاج . وهكذا ولد نظام العبيد . وفى ظل تطور أدوات الانتاج فى هذه المرحلة وما ترتب عليها من زيادة الانتاجية بدأت الملكية الخاصة تحتل المكانة المرموقة التى لا تزال تحتلها حتى عصرنا هذا ، وعلى رأس هذه الملكية ملكية العبيد . أن من يملك عبدا منتجا يصبح فى امكانه اعتمادا على

طاقته الانتاجية ان يعنى نفسه من عبء النشاط الانتاجى وأن يعفى زوجته ايضا ، وهكذا كانت تلك « الضربة القاضية » التى وجهها الرجل للمرأة وجها من وجوه التطور الجديد . لم يستعبد الرجل المرأة وعيا واختيارا ، وانما تطور المجتمع البشرى فى جميع مظاهر حياته فظهرت العبودية والملكية الخاصة والفوارق الطبقيه ومع ذلك ايضا تنحية المرأة عن مجال الانتاج الاجتماعى والعودة بها الى مجرد الدور البيولوجى / الانجاب ، ان الاستعباد اذن استعباد فئة قليلة لفئة كبيرة (كما فى روما حيث كان العبيد عشرة امثال الارقال) . صاحب وهى لاستعباد الرجل للمرأة .

وهكذا نتبين عقم وسطحية وزيف النظرة الخاطئة نحو تحرير المرأة من ظلم الرجل ، ان تحرير المجتمع بأسره تحرير للمرأة والرجل معا . ان قدر المرأة فى المجتمع الانسانى لا ينفصل عن قدر الرجل .

المرأة والجنس

لا يخفى على احد انه كثيرا ما يقال أن موضوع الجنس والحياة الجنسية عند الانسان من أكثر الامور تعقيدا واثارة للحرص ، ويبلغ فى ذلك اتصاه لمن يحاول الاحاطة بالموضوع احاطة شاملة تستهدف النفاذ الى اصوله الاجتماعية الاقتصادية من خلال تصور تاريخى شامل .

ولقد مرت دراسة الحياة الجنسية عامة والحياة الجنسية للمرأة خاصة بمراحل وتقلبات عديدة لعل أبرزها حالة التحريم والتجريم والتخويف، وغض النظر عن الامر كله وكأنه خارج نطاق المعرفة العلمية والتناول الموضوعى ، وينظر الى هذا فى المراجع الاوربية بوصفه مظهرا من مظاهر العصر الفيكتورى واثرا متخلفا من آثاره . لذلك كانت دراسات هافلوك اليس وكرافت ابنىج وفرويد بدايات الثورة على هذا العصر والخروج من أسرته ، وكان لفرويد اعظم الاثر فى تناول الحياة الجنسية كاشفا النقاب عن دورها فى حياة الانسان ومغزاها العميق والشامل ، كما كان لتوالى كشوف التحليل ودراساته واجتهاداته رغم تبليين هذه الدراسات وتعارضها وتناقضها ايضا ، كان لها اعمق الاثر فى كشف الغموض عن ذلك الجانب من حياة الانسان .

كان للتحليل النفسى فضل فى كشف جانبين للحياة الجنسية ، جانبين متناقضين متحددين فى آن واحد ، الجانب البيولوجى للجنس من حيث هو « حاجة » Need غفل من المعنى والدلالة ، والجانب الانسانى من الجنس من حيث هو « رغبة » Desire لها بناؤها وشكلها ومعناها وسياقتها

التاريخي . الحاجة هي الأساس والمستوى الأدنى ، هي الطاقة الخام .
والرغبة هي الشكل الإنساني التاريخي ، هي رغبة واعية في
في موضوع بعينه . الموقف هنا مماثل للحاجة الى الطعام ، وهي حاجة
بيولوجية غفل ، والنشاط الانتاجي الاجتماعي وهو النشاط المحدد تاريخيا
والشرط الإنساني الضروري الذي من خلاله وبوساطته تأخذ الحاجة الى
الطعام شكل الرغبة المحددة تاريخيا وشكل اشباعها وتحقيقها . وعلى
هذا فكما ان عملية الانتاج هي الصورة التي يحق من خلالها الانسان
الحفاظ على حياته فهناك بالمثل نظام اجتماعي يحقق الانسان من خلاله
الحفاظ على نوعه (اى يشبع رغباته الجنسية) هذا النظام هو « نظام
القرابة » كما يسميه عالم الانثروبولوجيا الفرنسي كلود ليفي شتراوس
Structures de La Parenté ان العجز عن ادراك هذه الوحدة
الجدلية بين الأساس البيولوجي « للحاجة والشكل الاجتماعي التي يشكلها
» رغبة « متعينة يعطل الفهم الحقيقي للحياة الجنسية لدى الانسان .
ولقد كانت نقطة البدء في هذا الاتجاه دراسة نظام « المحارم » *Inceste*
وأصوله التاريخية . ان تأكيد العوامل الاجتماعية على حساب الأساس
البيولوجي يحول بيننا وبين المصادر العميقة للحياة الجنسية والعاطفية
للانسان ، كما ان عكس ذلك ، اى تأكيد الجانب البيولوجي للحياة الجنسية
يجردها من انسانيته ويعود بالظاهرة الانسانية بأسرها الى مستوى
بيولوجي حيواني يتجاوز الانسان منذ اصبح انسانا .

الجدير بالذكر ان هذه الدراسات الحديثة قد كشفت عن تلك العلاقة
الجدلية الخصبة بين « الانتاج والانجاب » على هذا لم نعد كما كان الامر
في المراحل الاولى من تاريخ التحليل النفسي — نرى الجنس قوة تفرض
بصماتها على جميع مظاهر الحياة ، وانما اصبحنا على العكس من ذلك
نرى الجنس قوة غفلا نتلون وتنشك وتحدد صورها تحت تأثير الاشكال
الاجتماعية الاقتصادية . وقد يرى البعض في دراسات المحلل النفسي
المرموق « فيلهم رايب » تلك الدراسات التي تتخذ من المنظور المادي
التاريخي اطار تبلور من خلاله مفهومات التحليل النفسي الاساسية ، ومن
دراسات عالم الانثروبولوجيا الانجليزي الاثني مالفينوسكي على قبائل
« التروبرياندر » مادة خام يستشهد بها ويعتمد عليها في اقامة البرهان على
ما ينتهي اليه من تفسيرات ، قد يرى البعض في هذه الدراسات مبالغة
وجموحا ، لسنا بصدد الحكم عليه في هذا المقال ، لكنه يقدم لنا تفسيرات
اقتصادية سياسيا للجنس او بعبارة أدق للقيود الجنسية وخاصة على المرأة
من حيث هي قيود ذات أهداف سياسية نهائية ، هي بايجاز اقصاء المرأة
وعيدا عن ميدان الانتاج الاجتماعي .

كما يرى في جموح القيود الجنسية على الاطفال والمراهقين والشباب من الجنسين أدوات قهر سياسى ، وأن الامر في نهاية المطاف هو تكوين شخصية معادية للمطالب الشسوية الجنسية ينظر اليها بوجل وخوف وتستشعر الاثم والندم . وهذا التكوين هو بعينه ما يجعل القهر السياسى من قبل السلطات الحاكمة امرا بالغ اليسر والسهولة .

والطريف أن محلا نفسيا آخر مخالفا لرايخ في منطلقاته الاساسية وهو المحلل النفسى الفرنسى اليسارى **Bernard Moldworf** برنار مولدورف يذهب في كتاب له نشر عام ١٩٧٢ وهو « **Vers la Société Érotique** » الى ان الكبت الجنسى يخدم القهر السياسى ويمكن له وبدعمه . ويثقل على ذلك بأن كل تغير اجتماعى لا بد بالضرورة أن يلازم تغير اخلاقيا يشمل مجال القيم بأسرها بما في ذلك القيم الجنسية .

ان الصورة المعاصرة بأسرها — بخاصة في اوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية واليابان — حيث حركات تحرير المرأة تبلغ ذروتها ، حيث التحولات الصناعية الحضرية تتزايد في سرعة لا مثيل لها من قبل عبر التاريخ، يظهر فيها موضوع الحرية الجنسية بعامة والحرية الجنسية للمرأة بخاصة.

على أن ثمة ملاحظة جديرة بالذكر لم يعد المشتغلون بالعلوم الانسانية يساورهم اقل الشك في وحدة الحياة الانسانية ، وفي ذلك التفاعل الجذلى بين الانتاج والانتجاب وبالتالي فنحن معشر المشتغلين بعلوم الانسان على اختلاف موافقنا ومدارسنا لم نتردد في قبول الطابع الاجتماعى للحياة الجنسية قيميا وعادات وتقاليد وممارسات . لذلك فالكثيرون منا يتساءلون اذا ما كان الكبت الجنسى هو المدخل الى القهر السياسى للمرأة افلا يكون نقيضه المتطرف مدخلا له نفس الهدف وان اختلف طريق الوصول .

بعبارة اخرى اذا كانت بعض الاشكال الاجتماعية الاقتصادية تجرد المرأة من انسانيتها أى قدراتها الانتاجية — وتردها الى مستوى بيولوجى بدائى ، مستخدمة في تحقيق ذلك مختلف اشكال القهر والمهانة الايديولوجية، بحيث يستقر في وجدان آكرة أنها مجرد جسد يجب احكام الرقابة وفرض القيود عليه ، فان نقيض ذلك لا يختلف عنه . انها مجرد جسد ، صحيح انه جسد جميل ومثير وجذاب يجب كشفه واظهار مجلسه ومفاته ولا بأس في أن تنتشط اجهزة الصناعة والتجارة والاعلام في ترويج ذلك والاتجار به وتحقيق الكسب من ورائه . انها في نهاية الامر جسد فقط .

واذا كانت طبيعة العصر هى فضح القهر القديم وانهائه فان القهر الحديث أكثر خطرا واشد ضررا . . ولمل في دراسات المحلل النفسى الامريكى « اريك فروم » ما يلقي الاضواء على هذه الصورة الجديدة من

الاغتراب أو الاستلاب ، اذ تغرب المرأة عن احوالها الإنسانية العديدة والثرية بكل ما فيها من خصوبة لتصبح مجرد دمية جميلة للعرض على الرجال واثارة اعجابهم . ان النساء يصبحن بهذه الصورة «جوارى العصر الحديث» ومع ذلك فهذا امر نستطيع فهمه اذا ما كان الاطار الجدلي واضحا في اذهاننا فنحن هنا بازاء حركة جدلية تسير بالموضوع الى نقيضه ثم الى الجمع بينهما ، ففي العصور السابقة كان القانون نفى الجسد وتأثيره ، ثم في عصر التطور الرأسمالى يأتى النقيض حيث تأكيد الجسد على حساب غيره من جوانب الوجود ، ثم يعقب هذا مرحلة يحتل فيها الجسد مكانه بجانب العقل والعمل .

ان تحرير المرأة حقيقيا لا يأتى الا بتحرير المجتمع بأسره ، رجالا ونساء وتحرير الحياة بجميع جوانبها جسدا وعقلا وعملًا منتجا .

المرأة والزواج والامومة

لعل من أجدر الامور بالتأمل الجاد والمتأنى ذلك التصور الذى استقر فى اعماق وعى الانسان المعاصر وبخاصة الرجل ، وان كانت المرأة تشاركه فيه بحكم انتهائهما معا الى نفس العصر ونفس النظام الاجتماعى ، ذلك التصور الذى يقوم على المطابقة الكاملة بين المرأة والزواج والامومة بحيث لا نستطيع ان نتصور المرأة دون أن تكون زوجة وإما . انه دورها وقدرها ، بينما يختلف الامر تمام الاختلاف بالنسبة للرجل . اننا نتصوره من خلال عمله ومكانته وراثته . الى آخر هذه الادوار الاجتماعية . اننا اذن دون وعى ننظر الى الرجل من حيث هو كائن اجتماعى فى المقام الاول ، بينما ننظر الى المرأة من حيث هى كائن بيولوجى فى المقام الاول ، اجتماعى فى المقام الثانى . والى عهد قريب وربما حتى الآن داخل قطاعات كبيرة من مجتمعنا المصرى كان الشعر السائد بالنسبة للفتاة هو « بيت العدل » ولزال المجتمع حتى الآن يؤكد هذا الامر عن طريق مختلف اجهزته ومؤسسته . الاعلامية والجهاميرية . ولو اننا وقفنا امام ذلك التقليد الشائع فى ريف مصر اذ يطلق على الزوجة اسم ابنتها الاكبر فتنادى « بام فلان » . وعلى هذا فالفتاة المصرية تعد — بخاصة فى قطاع الريف — لدور الام بينما نجد الزوجة الاوربية تأخذ اسم زوجها فتصبح « مدام فلان » ان المجتمع الغربى يؤكد دور الزوجة الانثى بينما يؤكد مجتمعنا دور الزوجة — الام ولذلك نجد الزوجة الاوربية أكثر حرصا على أمومتها وعلى مظاهر هذه الاتوة ، فى الوقت التى نجد فيه الزوجة المصرية — ومن فى مثل ظروف مجتمعها الاقتصادية الاجتماعية — أكثر حرصا على أمومتها على حساب أنوثتها .

وليس سرا ما يعرفه معظم المشتغلين بالطب النفسى والعلاج النفسى من تفشى « البرود الجنىسى » بين نسبة بالغة الارتفاع من الزوجات ، وبخاصة فى الاجيال القديمة . وجدير بالذكر المتابلة الواضحة بين الامومة والانوثة ، واجلال الامومة وتكريمها والغض من شأن الانوثة وكفها .

ونشير هنا الى رأى يبدو — بالنسبة للرجال — غريبا فى نظره ، تعلنه جماعات النساء المطالبات بتحرير المرأة مؤداه ان حرية المرأة لا تصبح حقيقة الا عندما يصبح العمل بالنسبة لها يفوق فى الاهمية الزوج والابناء ، واذا بدا هذا غريبا فهذا هو موقف الرجل فهو يضع عمله فى المقام الاول ، يعقبه حياته الزوجية ، ونحن نقبل ان يطرح الزوج على زوجته العاملة فكرة ترك العمل والتفرغ للأسرة ، بينما لا يخطر على بالنا ان تطرح الزوجة على زوجها مثل هذه الفكرة .

وهنا يبرز تساؤل : وماذا عن الأسرة ؟ ويعنى هذا التساؤل ان الأسرة بالفعل فى حاجة الى من يتفرغ لها ، وأن من تقوم بالعبء الاكبر ، الحمل والولادة ورعاية الاطفال وارضاعهم هى المؤهلة بيولوجيا وسيكولوجيا لتحمل هذه الاعباء . ان فى الامر قدرا من المبالغة ، او سوء النية . فالرجل يشارك فى عملية الانجاب وعليه ان يشارك فى تحمل بعض العبء فيما يتعلق برعاية الاطفال وتربيتهم ، ربما فى سن متأخرة بعض الشيء ، لكن فى مكانه بل ومن واجبه المشاركة . ومع ذلك فان ظروف الحياة المعاصرة وبخاصة مشاكل الانفجار السكاني وخطره تجعل تحديد عدد الابناء ضرورة ملزمة . وعلى هذا فعدد مرات الحمل طفلين او ثلاثة ، لا يمكن ان يكون مبررا لاعتقال المرأة داخل جدار المنزل بحجة الحمل والولادة هذا بالإضافة الى ان المرأة اثناء الحمل قادرة على ممارسة القدر الاكبر من الاعمال طوال فترة الحمل كلها او معظمها ولا يستثنى من ذلك الا الاعمال الشاقة والعنفية وهى بطبيعتها اعمال محددة كما ان تطور استخدام الطاقة ، كهربائية وميكانيكية وذرية يجعل الحاجة الى القوة البدنية فى تناقص مستمر . بعبارة موجزة ان وهم عجز المرأة اثناء الحمل هدفه الحقيقى استبعادها عن مجال الانتاج ، ومع ذلك وعلى اسوأ الفروض فان امتناع المرأة عن العمل اثناء الحمل لا يقوم مبررا لاستبعادها عن مجال الانتاج طول حياتها ، ويمكن اعتبار جزء من فترة الحمل اجازة ، فالابناء فى نهاية الامر هم جيش العمل المقبل وحشود المنتجين . اما عن فترة الحضانة فان حاجة الطفل الى رعاية الام لا يستوجب بالضرورة حرمانها وحرمان المجتمع من قدراتها الانتاجية . ان علم النفس الحديث يؤكد حاجة الطفل الى حنان الام ، لكن الام المحرومة من حقها فى اكتشاف وممارسة قدراتها الخلاقة ، وتطوير امكانياتها لاحقا

بتطور امكانيات زوجها لا تستطيع وقد امتلأت ضيقا وكيدا بما وقع عليها من غبن وظلم ، لا تستطيع ان تمنح حنانا حقيقيا لطفلها . ان البناء في حاجة الى حنان الام الراضية السعيدة الناضجة . واذا كانت ظروف العمل قد تم تشكيلها بما يتفق وظروف الرجال ، فليس هذا الشكل الرجالي هو الشكل الوحيد الممكن ، ان اسهام النساء جميعهم في عملية الانتاج سيفتح الطريق امام اشكال جديدة لتنظيم العمل بما يتفق وظروف المرأة . على ان الطفل لا يلبث ان يصبح - وفق قوانين النمو النفسى . ابتداء من النصف الثانى من العام الثانى في حاجة الى التحرر من قبضة الام ولعل في دور الحضانة ومسكرات الاطفال وغير ذلك من التنظيمات التى تتيح للاطفال فرصة حياة اجتماعية اكثر رحابة وتحررا واتساعا ، لا ما يعوض انصراف الام لعملها فقط ، بل يحى الطفل من غوائل حياة اسرية ضيقة ومغلقة داخل جدران منزل يضمه والديه يعانى فيه من ضيق المكان وعدم توافر الاقتران، وهو امر بالغ الاهمية في تطوير نمو الاجتماعى . ان الاسرة المحدودة يمكن ان تكون سحنا حقيقيا يفرض فيه على الاطفال ظروف الوالدان وعيوبهم وقصورهم . اما في المؤسسات الاجتماعية الرحبة فان الحياة الجماعية تحت اشراف أحد الاختصاصيين المؤهلين لفترات طويلة من النهار ما يحقق للطفل تحررا ونضجا اجتماعيا مناسبيا لابعاء العصر بعيدا عن السلطة الوالدية التى كثيرا ما تكون خائفة سواء في تحكها او تخوفها ومبالفتها في فرض الحماية والرعاية .

واضح ان افكارا من هذا النوع يمكن ان تحرك مخاوف الكثيرين وتدفعهم الى كيل الاتهامات ، ومع ذلك فقد وضحت لنا الطبيعة التاريخية للأسرة وتحولاتها التاريخية فقد تعددت اشكال الزواج من جمعى الى تعدد للزواج الى تعدد للزوجات الى احادية الزواج ، ولقد تحولت الاسرة من اسرة ممتدة كما هو الحال في الكثير من الاسر الريفية في المجتمعات الزراعية، الى الاسرة « النووية » او المحدودة التى تضم الزوج والزوجة والابناء القصر . كما ان كثيرا من وظائف الاسرة تولتها المؤسسات الاجتماعية المتخصصة ، فقد كانت الاسرة في نظام الطبقات المغلقة *Gaste system* وحدة تربوية انتاجية تعليمية ، ثم بدأت هذه الوظائف في الانتقال من الاسرة الى المؤسسات الاجتماعية ، ولعل في دور الحضانة مظهرا من مظاهر انتقال وظيفة من وظائف الاسرة الى مؤسسة متخصصة ، كما ان تقسيم العمل داخل الاسرة ، حيث الزوج للانتاج والزوجة للانجاب قد بدأت في التغير . بل ان الوظيفة الاساسية للأسرة ذاتها وهى الانجاب اصبحت مهددة في بعض دول شمال اوريا التى يتناقص عدد سكانها .

خلاصة القول أن فجر عهد جديد يشرق على الإنسانية ، وهو عهد يكشف فيه الإنسان ذاته ويصنع بوعي تاريخه ويدير ظهوره الى ما غير رجعة لقيود التخلف ومعوقاته ، ولعل من أهم معالم هذا العهد ميلاد الحرية من حيث سلطة العقل والمعرفة العلمية ولقد دفع العمل التطور الانساني لاستشراق آفاق جديدة . ولعل أهم هذه الآفاق اكتشاف المرأة لانسانيتها ، واكتشاف الرجل أنه لا يصبح انسانا الا بقدر اكتشافه لانسانيته في انسانية المرأة .

ان استرداد المرأة لهذه الانسانية هو الوسيلة التي يكتمل بها وعي الرجل بانسانيته بحيث يواصل ارتقاءه حرا من قيود التخلف .

المرأة والعمل

لم يعد ثمة مجال للشك ولا موضع للخلاف حول دور العمل في تطور الإنسان وارتقائه وتحوله من كائن بيولوجي الى كائن اجتماعي ، وبالتالي ميلاد الحياة الاجتماعية واللغة والفكر .

وعلى هذا فاسترداد المرأة لانسانيتها المفقودة لا يكون الا باسترداد هذا القوم الرئيسي وهو العمل ، ان خروج النساء جميعهن الى مجال الانتاج الاجتماعي هو طريق التحرر ، وليس ثمة طريق آخر غيره ، وجميع مظاهر الوجود الاخرى نتائج تترتب على هذا الجانب وتتبعه . ان خروج المرأة الى الانتاج هو الذي سيغير من مكانتها الاجتماعية والتشريعية ، ومن السذاجة ان نطالب بثورة تشريعية قانونية تسترد بها المرأة حقوقها ، ان هذه الثورة نتيجة تعقب ولا تسبق بحال من الاحوال التغير المادي الفعلي في موقع المرأة من عملية الانتاج . ان المشاركة في الانتاج تفجر الطاقات الخلاقة الكامنة للمرأة ، وتعبد خلقها وتكوينها وتطويرها . لقد اكتشف الرجل ذاته واكتشف جسمه ومهاراته وقدراته النفسية الحركية *Psychomoeor abilities* من خلال النشاط الانتاجي العملي ، لقد أصبح جسمه أداة عمل ، وقوة تحكم في ادوات العمل . اما المرأة فبعد عشرات القرون وابتداء من التحول من المجتمع الاموى الى المجتمع الابوى ، حيث نحيت عن عملية الانتاج ، بدأت علاقتها بجسدها في المرور بتحول تدريجي بطيء أصبح فيه هذا الجسد أداة للأثرارة والفوضى الجنسية . ان الرجل يسيطر على العالم بجسمه من حيث هو قوى انتاجية عضلية وعقلية ، كما يسيطر بهذا الجسم وبهذا المعنى أيضا على المرأة . اما المرأة فقد أصبح جسمها بما له من قوة خاصة تتمثل في الفاتن المثيرة عندها في التعامل مع الرجل والسيطرة عليه ، ومن هنا أصبح على الرجل لكي تكتمل له جميع حلقات السيطرة ان يسيطر

على هذه الطاقات الفائقة المثيرة لحسابه الشخصى . وبدأ يطور ايدولوجيته الخاصة به والتي تمكّنه من أن يحكم قبضته على مفاتن هذا الجسم وعلى كيفية استخدام هذه المفاتن .

وعلى هذا فخرج المرأة الى العمل لابد ان يغير بالتدريج — وهو تدريج سيستغرق حقبا طويلة — من علاقتها بجسمها ومعنى هذا الجسم ودلالته . سيتحول هذا الجسم من جسم « سلعة وعبء » غريب عليها يحمل في ثناياه عبوديتها أو بعبارة مستهدمة من فلسفة سارتر ومصطلحاته الوجودية — سيتحول من جسم يوجد في ذاته en-Sol الى جسم يوجد « لذاته » Pour - soi أى ببساطة شديدة ستوجد المرأة لذاتها بعد أن ظلت توجد للآخرين وسيستمد جسمها بالنسبة لها معانيه من ظروف حياتها الجديدة التى تعيشها هى بحريتها من خلال الانتاج . وهنا تولد علاقة جديدة بين المرأة وجسمها . علاقة قوامها المعيشة الحرة والخلاقة لامكانياتها الانسانية الحقة .

أى ان المرأة تتحول من كيان جنسى مغترب الى كيان انسانى ممتلئ ومكتمل . وهذا التحول لابد ان ينعكس على علاقتها بالرجل انعكاسا من شأنه أن ينتزعها من اسار وعيه الزائف بذاته . وهو وعى وجه الزيف فيه أنه يقوم على نفس الاسس التى يقوم عليها ذلك الجدل الشهير « جدل » العبد والسيد الذى تناوله هيجل في كتابه الاشهر « فنومينولوجيا الروح » فكما ان الزيف في جدل العبد والسيد هو فيها يبدو عليه حال السيد في أول الامر من تحكم في عبده وسيادة عليه الا ان الامر لا يلبث ان يتكشف عن نقيض ذلك وعكسه اذ يصبح السيد عبدا لتحكمه في عبده حتى ليصبح العبد سيدا لسيدته هكذا الحال في وعى الرجل الزائف الذى يتخلق في خضم العلاقة المغترية بالمرأة ، جسدا جرده من انسانيته وسعى الى امتلاكه وتكبيله وتجريده من حريته ، فاذا به وقد صار عبدا لهذا الكبله بقيود من اوهامه الا نجد فيها يتردد على السنة العلامة من اغان شعبية فلكلورية مازالت دارجة هذا الخوف العميق في نفس الرجل من المرأة . ها هو السجان يرتعد خوفا من انتقام السجين . ان عبيدا من الامثلة والمردودات الدارجة تدور حول « غدر النساء » وعن « تغيير حواء بآدم حتى طرد من الجنة » .

ان هذه الحرية الجديدة ستغير اذن من علاقة المرأة بذاتها وبالعالمى . من علاقتها بالرجل وفى المقابل من ادراك الرجل لها وما يترتب على ذلك من تحول في ادراكه لنفسه لا بوصفه سيدا مهيدا في سيادته ، وانما بوصفه « شقا » لا يجد كماله الا في النقاء الحر ووحدته الخلاقة ، بشقه الآخر .

الخلاصة

حاولنا في هذه الصفحات القليلة أن نقدم معالم موجزة وعامة لما يمكن أن تلقيه العلوم الانسانية المعاصرة من أضواء على قضية المرأة المعاصرة وسعيها نحو تحرير الانسان من خلال تحريرها لنفسها . أو قل سعيها نحو تحريرها لنفسها هدفا نحو تحرير أوسع وأرحب أفقا يمتد ليشمل الوجود الانساني بأسره . ولعلنا استطعنا من خلال تصور أكثر شمولاً يأخذ بالوحدة ويستلهم النظرة التاريخية التي ترى الأشياء جميعها في حركة دائبة وصرورة لا تتوقف — أن نضع قضية المرأة والحرية داخل إطارها الصحيح ، وهو تاريخ الانسان في سعيه الذي لا يتوقف نحو التطور وإلى الامام . ولما كانت هذه المسيرة تتبع ايقاعاً جدلياً ثلاثي الخطى ، يبدأ بالايجاب ثم يعقبه السلب ثم يعود فيجمع بين الخطوتين في خطوة ثالثة تتجاوزهما معا . فقد أشرنا الى طور من تاريخ المجتمع أخذت فيه المرأة المكانة الاولى ثم أعقبه طور سالب نحيت فيه عن مكانتها السابقة وما زال عصرنا يعيش قضايا هذا التطور ، ولا ريب أن طلائع طور جديد يشرق فجره على البشرية ، يتجاوز حدود السيطرة والتبعية ، ويفتح الطريق الى « مستقبل » يتجاوز حدود الماضي ويتخطى قيوده وعقباته . لقد مضى عصر المرأة وأعقبه عصر الرجل ولعلنا على موعد مع عصر جديد أو قل فجر جديد هو « فجر الانسان الحق والحر » .

نظرة يولوجية :

تحرير المرأة .. وتطور الإنسان

د يحيى الرخاوى •

لاشك ان الدراسات الانسانية علمة ، والدراسات النفسية بوجه خاص قد اضافت بعدا علميا لقضية المرأة بدتاج الى عمق نظرس ، حتى نخلص منه الى ماهو خلق برفع عجلة الانسانية الى التقدم ، اذ نتخلص مما قد يضللنا عن طريق التطور الانسانى .

ومصدر الضلال يأتى من التركيز على دراسات مستعرضة تعمق الفروق بين الرجل والمرأة او تمحوها تماما ، وكلا النقيضين له نفس الخطر ، ولذلك ينبغى ان نستلهم التاريخ ونحن نقيم الحاضر ونرسم للمستقبل ، كما ينبغى ان نواجه مضاعفات انحراف المسار وخداع الفكر التى تصرخ فى وجوهنا فى كل لحظة ، نواجهها بشجاعة المؤمن بالاستمرار بيقين الفيروس وهو يتحصن متبلورا كالجماد ثم تدب فيه الحياة ليصمد انسلم الى الاميبا حتى يصنع الانسان (١) وهذه المضاعفات قد تركت حاليا - كمينة - فى العيادات النفسية فى صورة اعراض واهراض ، فجددت المشكلة بأبعادها الواقعية واثرها على هذا الجيل ، وربما الاجيال اللاحقة .

وفى هذا البحث سوف احاول ان اجمع الخيوط من التاريخ البيولوجى ، حتى نعرف ابعاد الحاضر ، عسى ان تكون هذه النظرة الطولية مكملة للتفاصيل المستعرضة - التى لن اخرج اليها - وموحية وموجهة الى طريق المستقبل ، ثم تلقى نظرة بعد ذلك الى المشاكل اليومية الملحة .

ولنسمح للأسئلة الآن ان تطرح غسدا :

اولا : اين تقع قضية المرأة فى مشكلة التطور الانسانى - باعتداس الانسان ممثل للاكائن الذى يقف على قمة الهرم الحيوى ؟

* استاذ الطب النفسى المساعد . كلية الطب ، جامعة القاهرة

ثانيا : ماهى حقيقة الفروق الفردية بين الجنسين ؟
 ثالثا : ماهى قضية الرجل وأين تقع من قضية المرأة تطوريا ؟
 رابعا : ماهى صور المشكلة كما تلح علينا فى الممارسة اليومية ؟
 ولنبدا بالسؤال الاول : أين تقع قضية المرأة من مشكلة تطور
 الانسان ؟

وللإجابة على هذا السؤال لابد أن نحدد ابتداء مفهومنا لكلمة التطور
 من منظور من خلاله أين نقف ، وقد فضلت أن استعمل هذه الكلمة — تحديدا
 — حتى اقترب من الفكر البيولوجى من ناحية ، وأعلن مسار فكرى المرتبط
 برؤية الانسان طوليا فى تحول مطرد نحو التكامل حتى فى تاريخه الفردى
 (مدير ٢) من ناحية أخرى ، والمعنى الذى التزم به هنا فى استعمال
 كلمة التطور هو أنه « العملية التى ينمو بها العضو أو الكائن نموا
 يجعله أكثر تعقيدا ولكنه أكثر تكاملا فى نفس الوقت فهى عملية تستلزم
 تغيرا مستمرا مطردا نحو وجود أعمق وأرقى معا » ومن هنا كان التطور
 غير مقتصر على عضو أو جنس وإنما هو دليل الحياة وقتونها الأساسى
 ومن هذا المنطلق نبدا فنحدد موقع المرأة على سلم التطور :

لاشك أن المرأة — مثلها مثل الرجل — كائن ناقص ، بمقاييس
 التكامل البشرى ، وهذه الحقيقة لا تهز موقف الإنسان على سلم الحياة
 وإنما تحفزها الى التكامل .

ونحن نعرف « التكامل » — رغم كونه مستقبلا فعلا — أما بتصور
 نهائى يتم رسمه بأمتداد الخطوط الطبيعية فى اتجاه الرقى ، وأما بعينة
 حاضرة تدل على المستقبل، تتمثل هذه العينة فى الخبرة المؤقتة فى العادة
 التى يمر بها الفنان أو الصوفى (وأحيانا المضطرب عقليا فى أولى مراحل
 اضطرابه) وأحيانا تتحقق لفترات أطول وأثبت فيها أسماء أبراج
 ما. لو (٣) خبرات القمة Peak experience أو تحقيق الذات

self actualization

ويذكر أغلب المشتغلين بما يسمى حاليا علم النفس الإنسانى •

Humanistic Psychology

على مثل هذه الخبرات ، تأكيداً لقدرة الإنسان على التكامل .

✳ يطلق هذا التعبير على الحركة الثالثة فى تطور علم النفس بعد
 حركة التحليل النفسى ثم علم النفس السلوكى وهى تهتم بالاتجاه الإيجابي
 «تكاملى والوجودى» .

على أن نفس المرأة يختلف عن نفس الرجل نوعياً ، وإن كنا
نسيران إلى نفس الهدف المثبت بطبيعة افتراض أن التطور هو
الحياة ذاتها .

ولكن يبدو أن القيم التي وضعت لتعريف التكامل الانساني كما يبدون
خبرات القمة قيماً ناقصة أو متحيزة فلو : اجعنا رؤية ماسلو للمرأة لاسبانيا
نواع من الدهشة أو الجزع اذ يقول في مقالة عن الدوافع الفوقية
(السعدية) (٣) Meta-Motives « ... ولا بد من القول بأن ما سبق
ذكره (عن الرجال ينطبق على النساء ، ولكن ربما بطريقة مختلفة »
... ثم هو لا يشرح تصوره لهذا الاختلاف ، حين يصف المرأة التي تمثل ما
يعتقده حول طبيعة هذا الاختلاف ، يصف امرأة تقوم بدور ربة العائلة في ايمان
وهدوء ونجاح وعطاء ، وينهى هذه الفتاة بقوله بأمانة علمية متواضعة
« ... وعلى كل حال فانه ينبغي على أن أقول أنني اشعر بأنني امرأة ثمة
حين أتكلم عن « تحقيق الذات عند النساء » .

وعلياً ان نقف هنا لحظة قبل أن ندبح المرأة بقصورها عن التواجد
الانسانى الأرقى فنضع لهذا الاتجاه تفسيرات محتملة :

فما أننا لم نهتد بعد إلى طبيعة خطوات المرأة على طريق التطور فحاجتها
— دون أن ندرى — بمقاييس الرجل .

وأما أن القهر الذى لحق — ويلحق — بالمرأة هو التفسير لهذا
الخلف الظاهرى وفى المثال الذى أورده ماسلو إشارة إلى احتمال أن
خطوات المرأة إلى التكامل تبدأ بتحقيق تكاملها كائناتى ... ثم تنطلق من
هذا الموقع إلى تحقيق قدراتها المتصاعدة لتحقيق كائناتى متكامل .

ومن هنا يتكون الفرض الذى نطرحه فى هذه الصورة « ان نص
المرأة يختلف عن نفس الرجل رغم انها يهدفان إلى الالتقاء فى « هدف ما »
متبع فى المستقبل ، مهما اختلفت زوايا كل منهما حالياً من هذا الهدف »

فاذا كان التطور مسيرة متصلة طويلاً — وهو كذلك — فانها دائمة
الاقتراب من بعضهما البعض لتوحد الهدف واستمرار التقدم



شكل (١) بين الاتجاه الواحد لا طور رغم اختلاف المرات

فقضية المرأة إذن ليست - أحد شقين قضية سعى الانسحاق الى الذمالي - أو التكامل - وليست قضية سعى المرأة الى المساواة بالرجل أو التحرر منه ، إذ انه هو ذاته متقائم ، وأغترابه وشقاءه ليس مثلاً يحتذى كما انه - لذلك - دائم السعى نحو التكامل .

ولكن لانتسى ان نؤكد ان هاتين القضيتين - المرأة والرجل - رغم اختلافهما في كثير من التفاصيل ما هما الا قضية واحدة ، وكلها اقرب الرجل والمرأة من الهدف ، كلما تقاربت : اقتربتا حتى تتداخلا رويداً رويداً ، ولنا ان نأمل ان تطبقا عند الهدف ، والتشابه والمشاركة موجودان منذ البداية وهما في تزايد دائم ، والصراع المشترك ضد الطغيان والجمود والتهور ، هو اعظم صور التشابه ، واخيراً فان الشكل (١) يوضح ان البعد عن الهدف المشترك لا يعني الا : اضمحلال والجمود ، وبالتالي فانه كلما اختلف الرجل عن المرأة في السعى الانساني كلما كان التخلف سائداً في مجتمع ما ، في وقت ما .

ثانياً : ماهي الحقيقة البيولوجية وراء الفرق بين الجنسين ؟

والآن : نستلهم التاريخ لنعرف متى نشأ تقسيم الكائنات الى جنسين ؟ (ولسأذا)

كان النمو هو السدافع الطبيعي للتفاضل في بداية الأمر ، وكان التفاضل يتم في أبسط صورته بالانقسام لحفظ النوع .

ثم يظهر أول أنواع التفاضل « بالاتحاد المؤقت » بين اثنين من البروتوزوا الضعيفة التي سبق أن كررت الانقسام حتى انهكت ، فتتحد اثنتان من البروتوزوا ضعيفتان وتصب كل منهما من نواتها تيارا من البروتوبلازم ينفذ الى جسم الأخرى ثم تنفصلان ، ويظهر انهما قد قويا بهذا التزاوج « المجدد للشباب » اذ تتسم كل منهما بعد ذلك بقوة تختلف عن الضعف السابق ، ويحقق الانقسام مرة أخرى اقتران استمراري الحياة (ولعل هذا هو أول ما عرف بيولوجيا عما يقابل الجنسية لألفية ١) .

وننتقل بعد ذلك الى التفاضل بالانماح « وليس بمجرد الاتحاد المؤقت حيث لا ينشأ في الإندورينا Pandorina (مستمرة بروتوزوية) كائن جديد الا باتحاد جرثومتين متناهيتين في الصغر .

أما في مستمرة البروتوزوا المسماة بالإيدورينا Eudorina فتطير أول تمييز بين الجنسين حيث تنقسم الخلية الى جراثيم بعضها كبير وساكن - الأثني - وبعضها صغير ونشط - الذكر - ولا يتكون كائن جديد الا عندما تنفذ جرثومة صغيرة في داخل جرثومة كبيرة (وهذا أول تفوق للأثني عن الذكر بالحجم والاستقرار) .

على ان هذه الخطوة (التفاضل بالاندماج) لا تطرد على سلم التطور الضرورية ، فنجد ان كائنات أرقى (الفطريات) تتناسل جبالا بالانقسام وجبالا بالاتحاد بين جرثومتين فيتكون الجيل الثالث ... وهكذا (وكان الحاجة الى الذكر لم تتأكد بعد) ونفس الظاهرة نجدها في كائنات أرقى : اذ نجد بقى النبات المسمى *Aphta* يمر بطور تخرج منه بويضة كبيرة اناثا فقط رغم انه سبق تلقيحها بذكور ، وتستمر اجيال الاناث تتسلق دون ذكور حتى فصل الصيف حيث يخرج فجأة ذكورا تلقيح انثى جيلها انثى تضع البويضة الشتوية ... وهكذا .

من كل ذلك نستطيع ان نخلص الى المشاهدات والاستنتاجات التالية :

١ - ان تميز الكائنات الى جنسين انما قصد منه التهجين *Gross fertilisation* أساسا لتحسين النسل وارتقاء النوع بالتالي .

٢ - ان الذكر ليس لازما - دائما - للتفاضل ، وانه حتى بعد ظهوره تطوريا يمكن الاستغناء عنه بضعة اجيال (وهذه الحقيقة ثبتت

تجربيا ايضا حيث نجح كثير من العلماء مثل جاك بوب في ان يفقس البيض
تحتير الملح لاصداف البحر Sea Urchins ونجمة البحر Star Fish
بل ان وضع البيض في مواد كيميائية معينة حتى فقس .

٣ - ان الانثى - حتى هذه الاطوار البدائية على الاقل - كانت هي
اساس الحياة وصلبها كما كان حجمها يجعلها تتفوق بلا جدال على الذكر .

وقد كانت الطبيعة سخية مع الاناث الى حد مفرط ، مستهينة بالذكور
الى حد ملفت ، ونظرة من الرجال الى هذه الحقائق لابد وان تكسر غرورهم
وان تفيق بها النساء اللاتي ينادين بالمساواة بهم ، فنحن نجد ان الذكر
اصغر واضعف من الانثى في كثير من الاحوال ، ونجد وجوده احيانا
مستهدا من حاجة الانثى اليه وموقوفنا ببدء مهمته التلقيحية احيانا (مثل
النحل والعنكب) ونرى اول دليل على تفاهة دور الذكر في السنجمل

Syngame (وهو غفلى يعيش داخل الطيور) حيث نجد كلنا كبيرا
هرز يويضة (انثى) ثم كلنا اصغر منه يسكن متصلا به على السوام
(ذكر) وكلنا غافلى عليه ، كما نلاحظ ان انثى الفراشة اطول من الذكر
خمس عشرة مرة وتزن عشرات اضعاف منه ، ويبلغ الذكر في بعض
أنواع الحشرات حدا يكون فيه ثلثه بالنسبة الى تدب على ظهر الخوخة .

والذكر يقوم برعاية الصغار من قديم ، حيث نجد ذكر الزقزوق مثلا
(نوع من السمك) يحمل البيض الذي تضعه الانثى في جراب على بطنه
ويعنى به حتى يفقس (وكلته « حامل » بدلا منها » . . .)

وهكذا نؤكد ما سبق ان اشرنا اليه من ان تميز الانثى في المراحل
الاولى كان مؤكدا ، فلماذا حدث في تاريخ الحياة حتى تفوق الذكر في
الحجم والقوة (في الانسان واغلب الثدييات وبعض الطيور مثلا) .

يقول التفسير البيولوجي التطوري انه بعد تعقد الحياة واخذها
مسيرة الصراع الدموى بين الانواع ، وهى بين افراد النوع الواحد ، بدأ
الذكر النشاط يأخذ مسؤوليته لحماية الانثى المستقرة ، وبدأ العدوان يصبح
الصفة المميزة لحفظ النوع ، ومن هنا كل الذكر الاقوى هو الذى يحتفظ
بحقه في التلقيح بان يقضى على كل الذكر الاخرى في القطيع ، ومن خلال
هذه النقلة الخطيرة في تاريخ التطور اخذ الذكر يزهر بقوته ويتفوق في
حجمه (٤) (ونظرة الى الكباش والاسود والديكة كافيية لظهار هذه
الحقيقة واصبحت الانثى تستكين في حماية الذكر لفترة طويلة الا ان
الذكر الذى عانى من النفاة والاهمال فترة طويلة من تاريخ التطور بدت

إمامه الفرسة ليعمق ما كان ، فيفرض مكانته البيولوجية ويزهو بأهيمته عدوانه في تحسين النسل ، حتى ارتبط العدوان تماما بهرمون الذكورة تستسترون Testesteron (٥) وانتقلت هذه النزعة الى الانسان الذى اخذ يبلغ فيها بشكل يبدو وكأنه تعويضى أوحى انتقامى ثم تختفى الحاجة الى العدوان الجسدى كعنصر ضرورى لبقاء النوع ويكاد يحل محله ما يمكن أن نسميه العدوان العقلى في صورة انهوى الاكاديمى والثروة والسطة السياسية والمكانة الاجتماعية (٤) وحتى الخلق الفنى (٦) ويستمر الرجل ثم استحوذ على هذه الأدوات دون المرأة — ويحاول تحت تأثير تبريرات مستعرة أن يثبت الفروق بينه وبين المرأة وكأنها ازالة ، في حين انها ما ظهرت الا حين كان العدوان ضرورة بقائية حيث يقتل الذكر الأقوى الاضعف ، حتى يأتى الجيل القادم من صلب الأقوى دائما (وقد مدجج أن تستعملت الانثى عدوانها لنفس السبب حين كانت تأكل (أو تقتل) الذك بعد التلقيح (العنكب مثلا) حتى تضمن نسلا قويا من ذكر شاب لا يكرر التلقيح حتى ينهك) .

وقبل أن نستطرد في تقييم الموقف الحالي نقف وقفة يسيرة امام سؤالين لابد وان نطرحهما في هذه المرحلة من النقاش هما :

١ — الى اى مدى نستطيع الاعتماد على الاصل البيولوجى لسلوك الحيوان في دراسة سلوك الانسان ؟ وهل الاختلاف بينهما هو اختلاف في الدرجة ام في النوع ؟

وقد طرح هذا السؤال معظم المشرقيين بعلم النفس المقلان ، وعلى سبيل المثال روبرت هند في كتابه السلوك الحيوانى (٧) ، ولم تتحدد الاجابة بشكل قاطع وان كان الاتجاه الغالب الذى يؤمن بالتطور يقول بأن وجه الشبه — وان بدا ضئيلا — الا أن ارجاع السلوك الى اصله يهدى المشتغلين بعلم السلوك الانسانى الى طبيعته ووظيفته في نفس الوقت .

ب — اذا كان انقسام النوع الى جنسين قد نشأ تطوريا لمصلحة التهجين ، ثم تميزت الصفات لمصلحة بقاء النوع وانتقاء الأقوى ، فما هو دور البيئة وتفاعلها مع الوراثة في هذا التفاعل ، أو بشكل آخر كيف تنتقل الصفات التى تشكل حاجة مزجية الى الاجيال القادمة بطريقة شبه ثابتة ؟ .

وللاجابة على هذا السؤال لابد ان نثير قضية قديمة جديدة — وهى

امكان انتقال الصفات المكتسبة بالوراثة « نداء رغم من أن لامارك قد نادى بهذا الرأي طويلا منذ اواخر القرن الثامن عشر ، فى حين وقف تشارلس دارون موقفا محايدا منه (١). فان اغلب الأدلة الصادرة من علماء الوراثة نفت هذا الاحتمال نفيا قاطعا ، الأمر الذى لم يرق لكثير من الفلاسفة والفكرين من أمثال هيربرت سبنسر ، وقد استمرت الأدلة الوراثةية تدعم احلام المصلحين حتى بداية الخمسينات من هذا القرن حيث بدأت دراسة ظاهرة البصم *Imprinting* فقام لورنز ، وتينبرجن *Lorenz & Tenbergen* فى خمسينات (٨) بحفها حتى انتهيا الى انه « لم يعد من الصحيح أن نتعامل مع السلوك الغريزى (المحدد بالوراثة) وكأنه مختلف عن السلوك المكتسب (غير الوراثةي) كما اشارا الى أن السلوك المكتسب يصبح وراثيا من خلال عملية الانتقاء الطبيعى (٩) وهذا مدانا نتعامل مع الذاكرة على مستويات أعمق : وظهر تعبير « ذاكرة النوع » لتفسير انتقال السلوك من جيل الى جيل حسب النظرية الجزيئية الكيميائية (٩) .

والآن ، كيف يمكن أن نستمد من هذه الحقائق فى بحث الفروق بين الرجل والمرأة :

نستطيع القول حاليا بطريقة أكثر حسما « أن معظم — أو كل — ما توصفت به المرأة حاليا من سلبيات لا بد أن يعاد تقييمه ، فقد ثبت أنه ليس سلبيا أصلا الا لأنه قاس بالنسبة الى ما يسمى إيجابيات الرجل ، أما السلبيات فى صورة الجمود والتوقف عن النمو النفسى فقد ثبت أنها ليست الا نتيجة لخطأ بنى فى محيطها عبر التاريخ ، وقد انزلق الجنس البشرى الى هذا الخطأ أثناء تطوره نتيجة لدعوى لم تعد صالحة بشكلها البدائى المطلق تقول « أن العدوان لازم للبقاء واساسى للانتقاء » ونتيجة أيضا لحركة لولبية تعويضية قام بها الذكر بعد تاريخ من الاهمال والتفاهة .

ومن خلال هذه المحاذير يمكن إعادة النظر فى تقييم الفروق والتشابه بين الرجل والمرأة بالتبيز بين ثلاثة ابعاد :

١ — هناك تشابه أصيل بين الجنسين فى الصفات البشرية المميزة للنوع الانسانى ككل ، وتشمل المشاركة فى السعى نحو التكمال الانسانى وبالإسهام فى الصراع ضد قوى القهر والجمود والتدهور .

٢ — هناك فروق بين الجنسين «صاحبة» وتطورية وهى الفروق

اللازمة لاداء كل منهما وظيفته البيولوجية بشكل مختلف عن الآخر حتى يشتركا فى النهاية فى عملية التخصين ، ما دام افتراقهما فى البداية كان لصالح تحسين النوع ، ويمكن أن نرى هذه الفروق فى مجال علم النفس لصيلة وعميقة حتى نسميها «**الفروق النفسية الأساسية**» ، وطبيعة هذه الفروق وعمقها تظهر من خلال بحثها من منظور علم نفس الاعماق ومن خلال تتبع الحركة التاريخية البيولوجية .

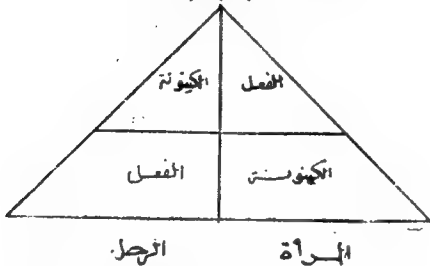
يقتطف جانتروب (١٠) ما قاله دونالد وينيكوت **Donald Winnicott** وهو محلل نفسى عميق من خلال خبرته اللائنيكية مقولة ان الفرق الاساسى بين الرجل والمرأة هو ان وجود المرأة عوئى الاصل كينونى **Verb to be** فى حين أن وجود الرجل فاعلى **Verb to do** ويعنى ذلك أن المرأة كائن بالطبيعة ، وان فعلها ناتج من هذه الكينونة ولاحق لها ، أما الرجل فهو فاعل بالطبيعة ، وانما يتحقق كينونته من ممارسة فعله بنجاح يحقق وجوده .

وهنا لابد ان تثار تخوفات من قبل المرأة وهى تحضر هذا الطعم الجديد الذى يلقيه اليها الرجل ، وكأنه يعفيها من ضرورة «**الفعل**» ، حتى تكفى بأن كيانها متحقق بدونه (بالحمل والولادة مثلا) فى حين أنه — الرجل — لابد له من الفعل حتى يتحقق وجوده .

الا ان هذه التخوفات تذوب اذ نتمنى هرمية السلوك منطلقين من بداية وينيكوت . . لوجد ان وجود المرأة اذا تحققت من خلال تقبلها لدورها الكينونى ، فبانه يخرج عنه فعل تلقائى بناء تكتمل به انسانيته ، أو بمعنى آخر «**اذا كان كيانها كائن يتحقق بمجرد النواجد فان كيانها كائنسان لا يكتمل الا بالفعل من خلال كمال كينونته**» .

وبالمثل فان وجود الرجل — الاكثر اهتزازا وقلقلًا — يبدأ بالفعل ولكنه اذا توقف عند هذا الحد فانه يتحقق كرجل وليس كإنسان ، وانما تكتمل انسانيته بالكينونة المستقرة نتيجة للفعل شكل (٢) ويمكن أن نضع هذا المفهوم فى صورة أخرى هكذا .

التكامل — — — — — الإضافة



شكل (٢) يبين حرية الملوك للذين الجنين والفتاة عند التكامل

الرجل : فاعل ————— كائن ————— انسان

المرأة : كائن ————— فاعل ————— انسان
وكأننا بذلك لا نجد مجالاً للقول بأنه لابد أن تكمل المرأة الرجل أو العكس ، إذ حتى لو احتاج كل منهما للآخر مرحلياً فالهدف النهائي أن يكمل كل منهما نفسه .

وكان الاختلاف في ما نسميه « الفروق النفسية الأساسية » هو في « نقطة البداية » في الوجود ، وليس أبداً في مجمل نوع الوجود . وكان انقضاء الرجل والمرأة متميزين لم يعد بهدف التهجين التناسلي فحسب ولكنه يتيح تفاعلاً بينهما خلال عمر الفرد ذاته ، بدرجة حيوية تسمح أن يرى كل منهما ما ينقصه في الآخر فيسمى إلى سد نقصه مرحلياً بتكوين علاقة به حتى يكتمل وجوده الانساني الخاص ، وبعد هذا يصبح تواجد الكليين مما هو تعاون أكثر منه اكتمال للنقص ، ويتقدم النوع البشرى من خلال الاتصال البيولوجي الحر الكامل إلى مراتب أرقى على سلم التطور .

٢ — هناك فروق نفسية ثانوية ، نشأت من تجسيد الموقف التطوري عند التمييز بين الجنسين ، وهي تظهر في التفاصيل البسطية في دراسة الفروق بين الرجل والمرأة ، وهي تنفع المرأة — عادة — بمقاييس وسمما في أغلب الأمر رجال ، وهي تركز (مثلاً) على ندرة العباقرة والفنانات بين النساء وعلينا أن نعيد النظر في هذه النتائج من خلال محاذير ثلاثة .

الأول : ألا ننسى أنها تصف نقصاً مرحلياً وليس نقصاً مطلقاً :

الثاني : أنها لا تبحث في جذور هذا النقص ، ولو فعلت ، لوجدته مفروضاً على المرأة في الأغلب وليس من صلب تكوينها البيولوجي .

الثالث : أن تميز الرجل بالخلق والإبداع قد يكون له دلالة تمويضية وليس مزية في ذاته .»

وعلى أي حال ، فإن هذه الفروق ليست أساسية أو عميقة ، حيث أنه في خلال الأربعة جبال الأخيرة قلمت « ثورة التصنيع واكتشاف جنوب منع الحمل » بتغيير جذري في النزعات السلبية للمرأة ، بل وفي تكوينها الجسمي كذلك (قارن أرداف جداتنا وراء المشربيات برشاقة العائلات في الحقل والمصنع) ونتذكر هنا إعادة تأكيد احتمال انتقال الصنات المكشبة بالورافة حتى تتحمل بذلك المرأة (والرجل) مسئولية الإحيال القلابة وهم يرتقون بانسانيتهم في السعى الجاد الى التكامل .

ثالثاً : ما هي قضية الرجل ، ولين تقع من قضية المرأة تطورياً ؟

لا يمكن أن نفهم قضية المرأة وما تنصوره فيها من نقص وما تدعيه الأوامر الحالية من قصور إلا إذا فهمنا قضية الرجل ونقصه وقصوره كذلك ، وفهمنا وظيفة قصور المرأة في إخفاء قصوره ، فالرجل مسئول عن تعويق مسيرة التطور أكثر من المرأة حالياً لأنه هو الذي يملك السلطة بكل أنواعها ، وهو في مبالغته في تعميق نقص المرأة وتثبيتته تارة وفي تجاهله لنقصه الذاتي تارة أخرى يوقف المسيرة ، ويثير في المرأة تحدياً يدفعها لدخول صراع تنافسي معه ، فتصبح المعركة مستعرضة بدلاً من الكفاح الطولي معاً نحو الهدف المشترك .

ولي نعدد نقائص الرجل عن التكامل تفصيلاً — فهذا البحث منذ البداية ملتزم بتجنب التفاصيل ، مكتفياً بطرح الفروض ذات الجذور التاريخية حتى نتحقق — إلا أن علينا أن نراجع الدافع الى قلق الرجل الذي أظهره بمنظور المتفوق لنجد أن إيجابيته ومبادئه وحتى قدراته الفائقة في الخلق والإبداع ما هي إلا سعى حثيث يعوض به ما يفتقر إليه من استقرار وثقة أساسية — ما دام قد حرم المساهمة الثانية في الخلق البيولوجي ، وعليه أن يتذكر أن كل هذا النشاط «الفاعل» المخلق ، لا يكمل وجوده الإنساني إلا إذا حقق به الصفات الانثوية الكامنة فيه ، أما التوقف عند الفخر «بفعل» (رجولي) لم يحقق كياناً « انثوياً » ومن ثم إنسانياً فهو، جسمود في حركة التطور وقصور من التكامل كما فكرنا .»

وعند هذه الانحناء نتوقف لنحقق النظر في مفهوم « الثنائية الجنسية » **Bisexuality** ونذكر جذورها في انبثاق الشعبين حين يتكلم العامة عن قرين لكل شخص تحت الأرض من الجنس الآخر (اسم الله عليك وقعت على أختك أحسن منك — لاحظ «أحسن منك» وبالعكس وكان القرين أحسن من ذات الشخص الظاهرة لأنه يكملها ويرتقى بها إذا ما اتحم الاثنان) ثم يجيء كارل جوستاف يونج ليعن هذه الثنائية الجنسية ويؤكد لها في مجال علم النفس التحليلي (وليس الدليل النفسي) ولكنه في تطبيقها المرحلي يكاد يدعو لتثقيتها رغم فكره السكالي الخلاق فقد أوضح فيما اقتطفه ستور (٤) « أن الرجل حين يسقط ثوبه عن محبوبته والمرأة حين تسقط ذكورتها على حبيبها إنما ينشئان علاقة سليمة » ونقول أن هذا الرأي قد يكون صحيحا مرحليا لأنه يعلن عبرا مؤقتا عن التكامل ، ولكنه إذا استمر وكانه الحل النهائي فإنه يغير أي حاجة إلى التكامل الذاتي ، لأن إغتراب الرجل والمرأة من بعضهما البعض بهذا الإسقاط ما هو إلا حب الفرد لنفسه الآخر ، وليس لرفيق طريق التكامل ، وعادة ما يفشل هذا الإسقاط بمرور الزمن لأن قوة التطور قد تقبل النسكين ولكنها لا تستسلم للجمود فإذا بدأت المرأة سعيها إلى تحقيق إيجابيتها الخاصة (تحررها) ومن ثم التلاقى ذكورها لحسابها غير مكفية بإسقاطها على حبيبها ، أسيب الرجل برعب حقيقي له ما يورده إذ أن تحرر المرأة لذاتها يفوت على الرجل فرصة استعمالها « مسقطا » لأنثويته وبالتالي فهو دائم التمسك بالماضي ككيان مستقر قابل للتحرر والتكامل في ذاته ، حتى يعفى نفسه من مسئولية التحرر لذاته .

من هنا يمكن القول أن مشكلة الرجل هي في نفسه الانساني ، وهي تتسخم ضعفا مضاعفا بتجاهله هذا النقص وإكراهه ، ثم محاولة حله بإسقاطه على أنني يمتلكها فيعوقها ... فتعوقه (أو تبرر اعاقته) وبأنفاس أخرى نقول . أن الرجل لن يكتمل إذ يطلق سراح المرأة من سجن مضاعفه إلا حين يسمح للأنثى في داخله أن تتخصص طريقها إلى التعبير أي حين يدرك أن كل محاولات فعله « الرجولي » لا يسد أن توصله في النهاية إلى استقرار « أنثوي » كينوني ، وإلا فإن وجوده ناقص لأمحالة .

والمرأة مسئولة عن هذه الوقفة والإعاقه ، ولكننا لانهاجمها لذلك حاليا لأنها لا تمتلك السلطة ، نحن فقط نحذرنا من التهادي في المطالبة

بالمساواة ، أو إستمراء لعبة الاعانة المتبادلة بخوض معركة المساواة الجانبية بدلاً عن معركة التطور الأساسية .

عنى أن الوقت قد آن لنوسع بجلاء ان كل هذه الدعاوى والتحذيرات ليست مجرد ارادة ووعى ومحاولة ، فالتطور لا يتم بالنصيحة او حسن النية ، ولكن تحرر المرأة في هذا العصر قد فرض على أنرجل فى نفس الوقت أن يحرر نفسه من الفخر بنقصه والتوقف عند رجولته دون انسابته المتكاملة ، فهى بشكل ما قد واجهته بمشكلة وجوده وأقحمته امتحان التطور رغم أنه ، ومهما كانت صعوبات هذه المرحلة الانتقالية التى يمر بها كل منهما فى نفس الوقت فان ضرورة المسيرة التطورية هى المبرز الذى لا احتمال لآلام الانفصال الحالية .

رابعا : ما هى صور المشكلة كما تلح علينا فى الممارسة اليومية ؟

إذا كان التاريخ البيولوجى صادقا فيما يوحى به ، فلا بد أن نجد آثاره ، ومضاعفات مخالفة قوانينه معا ، فى واقع حياتنا اليومية ، وقد ظهرت هذه المضاعفات بصورة ملحّة وصارخة فى عيادات الطب النفسى وخاصة ، ولكنها موجودة بصورة أشمل (وربما نخفى وربما اخف) فى المجتمع الأوسع ، ولست بصدد تعدادها ، ولكن لابد من الإشارة الى بعض مظاهرها ، واحتمالات حلها بعرض بعض الأمثلة :

١ - الارتباط الثنائى (الزواج) : لاشك أن علاقة الرجل بالمرأة : طبيعتها وتناوبها ، هى من أهم ما يميزها وتقيم كل منهما ويحدد شكل ارتباطهما فى نفس الوقت ، وأهم علاقة تمكّنا من دراسة تواجدهما معا هى الارتباط الثنائى الذى تعرفه فى أغلب المجتمعات باسم «الزواج»

ونظرة الى التاريخ البيولوجى ثم أنواع الارتباط الثنائى بين الكائنات المختلفة نعرف من خلالها الأشكال المحتملة لهذه المعاشية ، وقد سنّفها تورلاند (١١) ببيولوجيا فى تعريف مختصر الى خمسة اقسام (جدول ١) نحاول تقديمها هنا بدون التزام بترجمة حرفية معقباتها المقتضية من أمثال الزواج :

الطرف الثانى	الطرف الاول	أطرافه
		نوع الارتباط
يستفيد	يستفيد	انكاملى
لا يتأثر	يستفيد	الارتزاقى
يصيبه الضرر	يستفيد	التطفلى
لا يتأثر	يصيبه الضرر	السلبى
يصيبه الضرر	يصيبه الضرر	التحطيمى

جدول (١) يبين أنواع الارتباطات الثنائية بيولوجيا

١ - الارتباط التكافلى Mutualism

وهنا يكون الارتباط مفيدا للكائنين معا فياخذ كل منهما احتياجه من الآخر دون أن يضر بالآخر أو يحوق نموه ذاته .

وفى الزواج نجد أن هذا النوع من الارتباط هو أنجح أنواع الزواج إذ تبدأ المشاركة بتأكيد رجولة الرجل ، وأنوثة المرأة ، حتى إذا اطمأن كل منهما على كمال «فعله» واصلته «كينونته» (على التوالي) انفتح الطريق الى اكتمال انسانية كل منهما حسب ما ذكرنا فى التسلسل الهرمى للنمو ص ١٦٦ (شكل ٢) ولكن الزواج قد يبدأ تكافليا ثم ينقلب الى صورة من صور الارتباط التالية مما سيرد ذكره حالا - (وسوف نجعل المراد غالبا فى الوضع الأضعف حسب طبيعة المرحلة الا انه يمكن ان تنقلب الآلة ولو بطريقة غير شعورية فى أى نوع من الأنواع التالية)

ب - الارتباط الارتزاقى : Commensalism وهو ارتباط يكون فيه إحد الكائنين عالة على وجود الآخر ، الا ان الآخر لا يصاب بأذى ضرر إذ يستمر فى طريقه دون اعتبار للمياخذة منه الآخر لان معنى الواقع لا يأخذ شيئا ينقصه . ونجد هذه الصورة فيما يمكن أن نسميه الزواج من جانب واحد بمعنى ان يرضى الرجل (عادة) فى حياته إذ ينمى قدرته على الفصل لتحقيق رجولته دون الوصول الى كمال انسانيته رغم ان هذا الاحتمال قائم دائما طالما لم تتأثر مسيرته الانسانية بهذا الارتباط السطحي)

حين تتمتع المرأة بالاعتماد الكامل على هذا الكيان النامي ، دون الحاق ضرر به او محاولة الانفصال عنه ، ونجد هذا النوع في اغلب انواع الزواج بالمرأة غير العاملة - ست البيت - وتكون صورته أوضح ما ما نكون في زواج الرجال الناجحين (او حتى العاقرة) من نساء ليس لهن الا اثنتى ، اذ يعيشن حياتهن في دعة واثوثة دون تطوّر انساني ، ودون تشوّه في نفس الوقت ودون اعلة لشرىك اصلا .

وهذا النوع نأچح تماما لولا انه لا يستمر عادة ، فكثيرا ما يتسبب عند اول محاولة تطوّر من اى من الجانبين في اعاة الرجل بعد فترة (الطفلى) لو فى الاصرار بالمرأة (السلبى) او فى الاثنيين معا (التحطيمى) .

ج - الارتباط الطفلى : *Parasitem* : وهنا يكون ارتباط الكائنين ارتباطا يفيد أحدهما على حساب الآخر بحيث تكون حياة الطفلى (المستفيد) ضارة بالعمال (المتضرر) ونجد هذه الصورة حين يعوق الزواج قدرات الرجل الفعالة او الخلاقة واحتمالات تطوره نتيجة لارتباطه بشريكه العالة على وجوده وكيانه ، فى حين يتحقّق للمرأة وجودها كائى (وليس كإنسان) من خلال هذا الارتباط ، وقد ينتهى هذا الزواج عادة بحصرمان الرجل ليس فقط من السعى لاستكمال انسانيته ، بل من رجولته ذاتها (بما يشمل ذلك المشاكل الجنسية) .

د - الارتباط السلبى : *Amasulism* : وهنا يلحق الضرر احد الكائنين من خلال هذه العلاقة دون أن يتأثر الآخر وفى الزواج نجد أن أحد الطرفين (المرأة عادة) يصاب بالاذى حتى الموت - موت الأثوثة أو موت الإنسان فيها - وعادة ما يتطور النوع الثانى (الارتزاقى) الى هذا النوع بمرور الزمن .

هـ - الارتباط التحطيمى : *Synnecrosis* : وهنا يكون ارتباط الكائنين ببعضهما البعض ضارا بكليهما حتى الموت (التدهور) .

ونجد هذه الصورة فى الزواج الفاشل اذا ما اعاق قدرة الرجل عن الفعل ، وفى نفس الوقت حرج المرأة من استقرارها الاثوى فلم تتحقّق رجولة الرجل أو اثوثة المرأة «فعلا أو كينونة» - على التوالى - نتيجة لهذا الارتباط ، وتدل تعبيرات الحب الشائعة (أموت فيك) تشير الى مصير هذه العلاقة بشل ما .

هذه، ولا يمكن — بداهة — وضع حد فاصل بين كل نوع وآخر في تطبيقاته الإنسانية ، كما لا يمكن دمج أى نوع بالاستمرار الى ما لا نهاية ، والانتقال من نوع لآخر كما ينسا يتم عبر السفين ، فقد يبدأ الزواج ككافليا وينتهى طفليا .. أو سلبيا ، وقد يحدث العكس .

وظهور الاعراض النفسية ، أو وضوح الجمود والمال ، فى أى نوع من أنواع الزواج يعتبر البشير أو النذير للانتقال الى نوع أرقى أو أدنى من الارتداد حسب الظروف المحيطة ومجال إطلاق طاقة التطور .

وينبغى إعادة التأكيد فى هذا الصدد على أن المقصود هنا بالفائدة أو الضرر ليس 'وهم البيت السعيد (أو الغيبوبة الآمنة)' ، وإنما نعى « بالفائدة » إطلاق قدرات كل من الرجل والمرأة فى طريق النمو الى اكتمال الإنسانى ، « وبالضرر » تعويق هذه الانتلاقة أو عكس اتجاهها .

وخلاصة القول أن النظرة الى مشاكل الزواج من خلال منظور حتمية التطور الذى يتمثل حاليا فى حركة تحرير المرأة والرجل معا ، خليفة بأن تسهم ايجابيا فى اكمال المسيرة لإطلاق قدرات كل من الرجل والمرأة ، فتختلى المشاكل ثقليا .

٢ — الحياة الجنسية : اذا كنت قد ركزت على الزواج فى الفقرة السابقة كملاقة شاملة : عاطفيا واجتماعيا وجنسيا ، فاننى أركز فى هذه الفقرة على مقياس حساس وخطير فى العلاقة بين الرجل والمرأة ، ولا بد من الاعتراف أن الدافع الجنسى قد نشأ كضرورة بيولوجية لاستمرار النوع ، ولكنه يقوم الآن بوظائف تطويرية أخرى يتكو من أهمها تأكيد واختبار العلاقة المتبادلة . إذ أن الالتحام الجسدى مع آخر ، هو صورة عميقة لموقف الرجل من المرأة وبالعكس ، فإذا كان ثمة الغاء للآخر فإن الوضع سوف يشبه الاستهانة الذاتى للشريك مع نصف « ذاته » المسقط على الآخر (كما سبق أن اثرنأ فى نقد مقولة يونج) — وقد نقبل هذا التوسع لفترة ممتدة نهية لنقلة تطويرية تالية ، ولكن ما أن تظهر فى الحياة الجنسية اعراض الضعف أو الاعراض أو البرود حتى تعلن الحاجة الى إعادة النظر فى العلاقة برمتها .

العلاقة بين الرجل والمرأة تبدأ — فى ظل الؤهام الحالية — بتأكيد

الدوق بيثما : ولكنها تتطور بتطور مواقف كل منهما حتى ليتشابها حتى في المشاعر الجنسية ، فإذا عجزت عن هذا التطور فأنها تتولاف أو تتصدع .

وقد اثبتت الأبحاث الحديثة — منذ ثورة ماسترز وجونسون — أن الفروق التي كانت شائعة عن اختلاف المشاعر الجنسية — وخاصة فيما يتعلق بذروة الالذة — بين الرجل والمرأة ما هي الا اختلافات مرحلية سرعان ما تتضايل بتضجها معا ، فبالنسبة لذروة الالذة عند المرأة وجد انه يوجد ثلاث أنواع يبدو انها تتلاحق مع نضج المرأة وهي : الذروة الطفيفة والذروة الوسطى ثم القصوى (١٢) وهذه الأخيرة تشبه الى حد كبير ذروة الرجل في عنفها وما يليها من تفرغ كامل ، كما ان بعض الرجال الذين مروا بخبرات علاجية من النوع الاطلاقى مثل علاج «الصرخة البدائية» Primal Scream (١٣) قد وصفوا تغيرا في طبيعة الذروة حيث انتقل الشعور من التركيز في نهاية العضو التناسلى حتى شمل الجسم كله باستيعاب مسترخ ، الأمر الذى يشبه بشكل ما « ذروة المرأة » .

وعلى ذلك يمكن القول انه في أدق تفاصيل الحياة الجنسية تقترب نوعية وجود المرأة من نوعية وجود الرجل وبالعكس ، ويرتبط هذا الاقتراب بنحر كل منهما ونضجه ، أى باقترابه من الهدف المشترك .

ويمكن من خلال هذا للنظور التطورى أن نواجه المشاكل الجنسية لا بوصفها مشاكل جنسية ولكن بوصفها انذارا بانتهاء المرحلة السابقة واهلانا للحاجة الى طفرة جديدة ، ويصبح حلها الحقيقي فى اكمال الطريق ويصبح الجنس تعبيراً عن نبض الحياة الازلى ، لا مجرد وسيلة للتناسل اذ يمثل « الاندماج دون فناء ثم الانفصال دون اختفاء » .

وهكذا نتاقص مقولة فرويد بقولنا « ان المشكلة الجنسية — بما فيها من كبت جزء من مشاعرنا الصادقة — هي نتيجة العجز عن الارتقاء والتطور » « وليس الارتقاء (أو الحضارة) نتيجة لاعلاء جنس مكبوت » — ويصبح الحديث عن كبت تطورى أكثر أصالة وأعمق إنسانية من الحديث عن كبت جنسى دون الغنى من أهمية الأخير .

٣ — الأطفال : حين تبدأ الحياة الزوجية فى التصدع بعد فشل الارتباط الثنائى بأى صورة من صوره السلبية أو الإيجابية، تظهر الأعراض

مباشرة بأمل ارتقى أو منقذة بقضل أهم ، وهنا يصبح الاختيار للرجل والمرأة معا مطروحا بين : مزيد من التطور « نحو التكامل الذاتى » ، بديلا عن « التكامل بالاندماج » ، وبين البحث عن مهدى جديد يخدم ثورة التطور ، ولما كان هذا المقيّد — حين تظهر أعراض التصدع — متفقا مع دخول الأولاد كطرف ثالث فى القضية ، فثم يمثلون مهدنا مغربا أساس قيسادا وإقل وعيا (مرحليا) ويكرر الارتباط الثنائى وجوده ليؤدى وظرفته الحيوية مرة ثالثة فى تحفاظ على الأطفال وتشبثهم ، وأعطاء معنى لحياة الأم والأب على السواء .

ولكن مهما امتد الأجل بهذه المرحلة فانها معرضة للانتهاء : إما ببقطة جديدة عن الرجال والمرأة لاكمال طريق الارتقاء « بالنمو الذاتى » دون الحاجة الى نصف آخر (أو عدة كسور عشرية أى الأطفال) وإما بانتقال الارتباط بالأطفال الثنائى الى ارتباطات بديلة تتناسب مع تقدمهم فى السن وحاجاتهم الجديدة ، وهكذا نضطر للمودة الى نقطة البداية حين يفرض التطور نفسه على الرجل والمرأة على حد سواء بظهور أعراض جديدة ، وإن كانت فى سن متأخرة نوعا ، مع فرص أقل وبأس أقرب .

ومن خلال هذه الرؤية الاكلينيكية من واقع المرض النفسى يمكن القول بأن تحرر المرأة — ومن ثم الرجل — بالتطور والانتقال مبكرا من مرحلة « التكامل بالاندماج » الى « التكامل بالنمو الذاتى » لازم ومنذ البداية ، وذلك حتى يتجنبنا معا ، ويجنبنا ، مستقبلا ، أولادها مضطرب مضاعفات التدهور أو الجمود التى تظهر فى صورة المرض النفسى ، بذلك تصبغ الدعوة الى تحرر المرأة دعوة ضمنية الى تحرر الرجل وتحرر الجيل الجديد ، وهى دعوة وقائية من المرض النفسى فى نفس الوقت .

ولا بد من التأكيد ثانية إن الإنسان بتكوينه الناقص الحالى يحتاج باستمرار الى الارتباط الثنائى بشرط أن يكون مرحليا ، وأن يهيم الى التحرر الذاتى فى النهاية .

وهكذا تأخذ قضية تحرر المرأة قيمتها الحقيقية فى تطور الإنسان والمجتمع وتخطيط المستقبل .

٤ — الفصل : إذا كان التقارب بين الجنسين يتم — أو يتوقع أن يتم — من خلال المسيرة التطورية نحو التكامل فى مجالات شديدة التعقيد

مثل الفروق البيولوجية المزمّة مرحليا للارتباط الثنائي ، ومثل الحياة الجنسية بكل مضاعفاتها ومخاطرهما ، فإن مجال العمل — صانع الإنسان — هو أرحب المجالات للتقارب ، والعمل في تفاعله مع الوجود الإنساني قادر على تذليل الصعوبات الحالية النابعة من أوهام التناقض أو التباين الأبدى بين الجنسين .

على أنه ليس بل عمل صائعا للإنسان — رجلا أو امرأة — فالعمل بصفته أثيرا للوجود يتصل اتصالا مباشرا بكيان الإنسان فيعطي للحياة معنى ارتقايا ، ويجري الاستمرار ويؤكد ، أما النشاط القهري القضي للاغتراب فهو عائق على طريق المسيرة .

وهنا ينبغي الانتباه الى أن المرأة في سعيها المتخبط للمساواة بالرجل في مجالات العمل ليست مدركة بصورة كافية أن علاقة الرجل بعمله في العصر الحاضر علاقة تدهورية معطلة نتيجة للاغتراب عن عائدها اقتصاديا واجتماعيا وعاطفيا — وبذلك أصبح العمل عبئا على وجود الرجل وليس مجالا لنموه ، وإصرار المرأة على المتابعة بالمساواة بالرجل في هذا المجال لن ينتج عنه الا تكرار للاغتراب ومزيد من الصراع ومن ثم التدهور الانساني بكل صورته الحالية — مضاعفا .

فعلی المرأة ان — وهي لم تتشوه بعد بنفس القدر الذي تشوه به الرجل — أن تؤلف علاقة جديدة بالعمل ، مستقلة عن التشبه بالرجل ، لتعلم تسبقه على الطريق الإنساني من خلال تفجير وعيها وأثير وجودها ، وبذا تضرب له مثلا اكمل وتتيح له طريقا أسرع للنمو .

ولا بد من تذكّر هنا بوظيفة العمل عند الرجل والمرأة التي سبق أن شرحناها تفصيلا ، فالعمل الصحي والصحيح عند المرأة هو نتاج اكتمال كينونتها الانثوية وبالتالي فانتظر منه أن يكون ذا اتصال مباشر بالحياة والوانع ، وان يكون هادئا مثابرا مستقرا وعمالا فصلا مباشرا ، أما العمل عند الرجل فهو نقطة البداية وتعويض لانتقاره الى القدرة على الخلق البيولوجي ، ومن ثم كان اميلا الى الخلق الفلق ، والتطلع للمستقبل في صور الفن والفكر .

ولعل في هذا التفسير شرحا لندرة الخلقين بين النساء ، حيث الحاجة الى الخلق أقل لان القدرة على الحياة أكثر واشمل ، ولا بد أن

نتذكر هنا أننا أضفنا — فى غمرة الزهو والغرور الرجالى (الذى تجسّد — مثلا — فى مزاعم نيتشة وحقد شوبنهاور على المرأة — وكلاهما محب مهجور (١٤) ، أضفنا على الفكر الخلاق والإبداع الفنى بصورها الرجولية الحالية قمة أكبر من قدرهما ، ويُبْقَى أن نراجع لنذكر أن التفكير الخلاق ما هو إلا وسيلة للحياة وليس هدفا فى ذاته ، وأنه يعلن النقص فى الحياة ويرسم البديل ، ولكنه لا يحققه بالضرورة ، ولا ينبغى أن ننتقص — ونحن نعلّق من شأن الفن — من القيمة البيولوجية لمن يمارس عمله اليومى العادى بتكامل وثناء يؤكد به قيمة الوجود ويسهم مباشرة — دون تأجيل — فى مسيرة الحياة المتطورة ، ولعل هذا هو ما تقوم به المرأة فعلا إذا انتقلت دورها وقبلت اختلافها وانطلقت منه ، وهكذا تنكسر حدة غرور الرجل إذ يزهو بالخلق الفنى — حين يتذكر مقولة أفلاطون — رغم مبالغته فى جمهوريته (١٥) بأن الفنان لا يحقق الكمال فى الواقع ولكنه لا يفعل إلا أن يزعم بتقاييد التأييد : فى مثال السرير ، أما المرأة فلعلها تنفض عن كيانها الشعور ، وتنقص من جراءة نفرة العباقرة بين جنسها ، وأن تؤكد وجودها النوعى حتى يخرج منها فناها الجديد الخاص بها الذى قد يكون أقل بريقا ، ولكنه يمكن أن يكون — حسب التفكير البيولوجى — أكثر استقرارا ونفاذا وبناء ، إذ أنه افراز للحياة وليس بديلا عنها ، وعلينا أن نتذكر أن الفنانات اللاتى أخرجن فنا رجوليا كن فى ثورة رجولية أكثر منهن على طريق التكامل الإنسانى ، وقد ظهرت مظاهر هذه الرجولة فى تاريخ حياة بعضهن وانتاجهن مثل جورج صائد وجورج اليوت (لاحظ الاسماء) .

الخلاصة والخاتمة

استطيع أن أوجز ما أردت تقديمه من فروض — مستمدة من التاريخ وقابلة للتحقق فى الحاضر والمستقبل — فيما يلى :

١ — تختلف الحياة عن الرجل تاريخا وحاضرا اختلافا ذاتا فائدة مرحلية ولا مجال ولا معنى للمفاضلة بينهما .

٢ — تتفق المرأة مع الرجل فى كل من الأصل وهو « بداية الحياة » والهدف الإنسانى الأبعد وهو « التكامل » .

٣ — كلما دعى الرجل والمرأة — وليس أى منهما على حدة — الى الاقتراب من هدف التكامل كلما ضاقت الهوة بينهما لانهما يقتربان من المثال الإنسانى الأمثل =

٤ - أن تحرر المرأة لا يتم -اذن- بمحاولة المساواة بالرجل (وهو في نفسه المرحلي يتخطى ولكنه يتم بالتكامل الذاتي بعد تخطي مرحلة التكامل بالاندماج أو التكامل بالاعتماد .

٥ - أن يكمل الرجل هو أن يقبل الأنثى في داخله ليصنع جماعا مؤلفا من ذكوريته الظاهرة وأنثويته الكامنة فتتحقق كينونته ، وكمال المرأة هو بالمثل أن تقبل الرجل في داخلها فتطلق قدرات فعلها الايجابي بعد تحقيق أنثويتها . . فتصنع جماعا جديدا متكاملا . . واختلاف الرجل عن المرأة حاليا ليس الا اختلافا في نقطة البداية ولكنه ليس اختلافا في الشكل النهائي للتواجد الانساني المتكامل .

تحذير : ان كل هذه الفروض لا تتحقق بمجرد الوعي بها ، ولا بالمحاولة الشعورية لتحقيقها ، فالتطور لا يتم بالمحاولة أو بالاختيار العقلي اذ أن الطبيعة قد عودتنا أن تختار هي الاصلح ، والتاريخ البيولوجي الذي قدمه دارون في فرضه النشوي قد علمنا أن الضرورة والتهديبالانقراض هما الدافع التلقائي للتطور ، ولكن الانسان هو الكائن الوحيد فيما نعرف الذي قد يمي هذه الضرورة وهذا التهديد وعليه أن يستغل وعيه هذا في التعجيل بسميرة التطور وليس بمجرد اجترار وعيه ، ومن ثم تعطيل سعيه حتى يتفوق نوعه وانما يكون الوعي بهذه الضرورة ناعما اذا كان دائما لتوفير المناخ الصحي للارتباط التلقائي المرحلي دون فناء أو التهام ولتعمل دون اغتراب ، وللايمان دون استرقاء ؟ وهنا يصبح التطور نتاجا جانبيا للوجود الفردي الصحيح في المجتمع الانساني الصحيح .

اسئلة المستقبل

١.

واخيرا فان علينا أن نواجه بعض الاسئلة التي يفرضها تحقيق هذه الفروض مهما بدت قاسية أو مرعبة ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر :

١ - ما مصير الحياة الجنسية مستقبلا ؟ وهل بعيد الانسان بعض تاريخه البيولوجي على مستوى أرقى ؟

٢ - ما مصير « التكاثر » حين يقول هنر الانسان من خلال تحقيقه لتكامله ، وخاصة بعد أن بدأت الحياة الجنسية تؤدي وظيفة تكاملية ليست بالضرورة تناسلية ؟

٣ - ما مصير الفروق الجسمية بين الجنسين حين يصبح التجاذب للتكامل أو للتناسل هو تجاذب من نوع آخر يتفق مع المرحلة الجديدة ؟

ومهما كانت هذه التناقضات مربعة او قاسية او مزعجة ، فإن
مسيرة التطور ملوثة ضويلة ، و لا خيار فيها الا اذا كان التدهور او
الافراط مطروحا للاختيار (!) وعلينا ان نتأكد من واقع تاريخ الحياة
ان الظروف الجيدة سوف تحقق آمالا جديدة وتوفر متعا جديدة حين
تفوب قضية المرأة والرجل في قضية تطور الانسان .

المراجع

- (١) ادودسن ادوارد : التطور عملياته ونتائجه - عالم الكتب ١٩٦٩ ترجمة د. امين رشيد احمد ، د. رمسيس لطفي
- (٢) الرخاوى يحيى : مستويات الصحة النفسية على طريق التطور الفردى فى كئلب حيرة فلببب نفسى - القاهرة ، دار الغد الثقافة والنشر الجهود النسائية فى العمل الاجتماعى الشعبى والتنمية :
- (3) Maslow Abraham : « A theory of metamotivation the biological rooting of the value life, in Reading Humanistic Psychology. Ed. by : A Sutich & M. Vich, The Free Press Macmillan Co, N. y. . 1969 .
- (4) Sierr Anthony : Human Aggression , Atheneum Publisher Bantam Edition . N. Y , 1970
- (٥) فسيولوجية العدوان - مجلة العلم والمجتمع - مطبوعات اليونسكو العدد ديسمبر سنة ١٩٧٣ ترجمة د . يحيى الرخاوى .
- (٦) الرخاوى يحيى : العدوان والخلق الفنى « تحت النشر »
- (7) Hinde Robert A, Animal 'Behaviour , International Student Mc Graw Hill Kogakusha Ltd Ed, 1970
- (8) Hess Eckhard D : Pthology in Comprehensive Textbook of Psychiatry. Ed by Alfred H. Freedman & Harold Kaplan, The Williams & Wilkins Co Baltimore , 1967
- (9) Madonade Hector: the Molecular Hypothesis of Memory and the Educational Future of Man , Int . soc . Sci J., Vol XXVI No. 4, 1974
- (10) Guntrip H. : Schizoid Phenomenon , Object Relations and the Self, The Hogarth press London . 1968
- (11) Dorland's Medical Dictionary (24 th Edition) W. B' Saunders Co. Philadelphia & London 1967

(12) Bardwick Judith M. « Psychology of Women » Harper & Row Poplisher Inc., N, Y. 1971

13 - Janev. A. The Primal Scream. Putman Sons New york 1970

(١٤) ويل ديورانت : مباحث الفلسفة — ترجمة احمد فؤاد الأهواني .
مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٧ .

(١٥) جمهورية الأطلون : ترجمة د. فؤاد زكريا — مؤسسة التاليف والنشر
دار الكتاب العربي ١٩٦٧.

دور المرأة في المجتمع

من خلال الجهود النسائية في العمل الاجتماعي الشعبي

اعداد

*** على فهمي

*** ثريا خطاب

مفكرات تمهيدية :

١ - تأتي هذه الدراسة عن « دور المرأة المصرية في التنمية من خلال الجهود النسائية في العمل الاجتماعي الشعبي فالاسم المتحدة تكرم السنة الحالية عاما عالميا للمرأة والواقع ان اقامة المؤتمرات والندوات والاحتفالات بهذه المناسبة الهامة أمر وان كان يلقي أضواء كثيرة على وضع المرأة على الصعيد العالمي وعلى المستويات المحلية ويمتدح ويحسب قطاعات كثيرة من الناس الا ان ذلك لا يكفي - بمفرده - في تغيير أو تطوير وضع المرأة في مجتمع ما ، ذلك الوضع الذي يتأثر بأمور عديدة تتحدد على نحو اساسي نتيجة نوع وشكل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المعنى .

٢ - ولانشء المرأة المصرية عن هذه القاعدة فهي وان قلقت منذ فجر التاريخ المذكور بالعمل - جنباً الى جنب مع الرجل في الزراعة واستغلال الأرض السوداء الخصبة من برائن رمال الصحراء الا ان عملها كان يتم في ظل سيطرة الرجل الاقتصادية ولهذا فلم يشفع لها ذلك ان تلعب دورها كاملاً في مجتمعها الكبير وان كلفت الأديان منذ ابعد عهود التاريخ المصري قد أثارت بدورها كلام (١)

٣ - والتنمية سموات وعملات اجتماعية تستهدف تحقيق تغيير شامل ونجلى في التركيب الاقتصادي والاجتماعي ، وهي في عسكرة أخرى صبغة اقتصادية واجتماعية لنقل المجتمعات التقليدية الى مجتمعات متقدمة في اساليب الانتاج وفي العلاقات الاجتماعية ، ويمكن القول انها تتجاوز الأهداف المحلية الى اتفق اكبر باعتبارها حركة حضارية تستهدف

*** استاذ التخطيط الاجتماعي المساعد - المعهد العالي للخدمة الاجتماعية - القاهرة ***

*** باحث بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .
(١) مونتيه ، بدير الحياة اليومية في مصر في عهد الرعامسة ترجمة عزيز منصور الدار المصرية للتأليف والترجمة - القاهرة ١٩٦٥ ص ٨١ ، ص ٨٢

الوصول الى عالية نمط اجتماعى حضارى متقدم (٢)

٤ - والتعبية بذلك عملية متداخلة معقدة لابد لها من تسخير كل إمكانات المساهمة والبشرية ، ولعل أهم عملية استثمارية تقوم بها اى دولة نامية - بالأخص - هى عملية تنمية مواردها البشرية ، والمرافق المجتمع كما ريمال حادة - تكون نصف الموارد البشرية التى يعتمد عليها فى تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية -بالإضافة الى دور المرأة الرئيسى فى تربيته وتكوين شخصية اطفال المجتمع او بمعنى آخر فى تنمية الموارد البشرية الصغيره (٣)

٥ - ولعل السنوات الثلاث الماضية شهدت نشاطا دوليا وامليبا ومحليا خيرا تناول اسهام المرأة فى التنمية - فنذكر المؤتمر الاول لحريجى مركز تنمية المجتمع فى العالم العربى بمرس اللبان (بيروت) يوليو / اغسطس ١٩٦١ ، ومؤتمر أليس نيلبا (١٧ - ٢٦ مارس ١٩٦٩) عن دور المرأة فى التنمية القومية الذى نظمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة ، ومؤتمر الرباط - (٢٠ - ٢٩ مايو ١٩٧٢) حول المرأة فى الدول الإفريقية - ومؤتمر آخر فى نيويورك (يونيو ١٩٧٢) عن المرأة والتنمية بصفه شاملة ، ثم مؤتمر المرأة العربية والتنمية القومية (القاهرة ، ٢٤ - ٣٠ سبتمبر ١٩٧١) وانطلقت الاقليمية عن دور التعليمى النهيى اريفيه فى امداد العربيه (مرس اللبان ٧ - ١٢ ابريل ١٩٧٤) التى اهتمت بالتعليم ودور المرأة فى التنمية الريفيه - وخيرا المؤتمر الثامى لوزراء ائتلتون الاجتمانيه الذى عقد مؤخرا بالخرطوم (٢٥ - ٢٧ مارس / اذار ١٩٧٥) الذى كرس البند الرابع من أعماله لدراسة دور المرأة العربيه فى التنمية الاجتماعية .

٦ - ولقد اخرج مؤتمر المرأة العربية والتنمية القومية (القاهرة ٢٤ - ٣٠ سبتمبر ١٩٧٢) أن يعرض لدور التنظيمات النسائية فى التنمية واكد المؤتمر على أن للتنظيمات النسائية قوة فعالة ومؤثرة فى تمكين المرأة فى الاسهام بنورها فى صياغة الحاضر والمستقبل بيد أن المؤتمر لاحظ أن أمام التنظيمات النسائية العربية اشواطا أخرى لى تربط

(٢) صابر ، محى الدين ، تعميم المرأة العربية وتدريبها فى علاقتها بالتنمية القومية (بحث غير منشور) مؤتمر المرأة العربية والتنمية القومية ، القاهرة ٢٤ - ٣٠ سبتمبر ١٩٧٢ .

(٣) انظر تقرير التقرير النهائى لمؤتمر « دور المرأة العربية فى التنمية القومية - القاهرة ٢٤ - ٣٠ سبتمبر ١٩٧٢ » .

قضية تحرير المرأة بقضية مشاركتها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى ربط نشيطات التنظيمات النسائية بأهداف خطط ولوائح التنمية ، كما لاحظ المؤتمر أيضا ان التنظيمات النسائية رغم ما بذلته من جهود في الوصول ببرامجها وخدماتها الى القواعد الشعبية في المستوى المحلي فانها مطالبة بمزيد من الجهد في هذا الاتجاه لكي تدفع بها يمكن ان تسهم به المرأة في حركة المجتمع وتطولاته نمعا — يحقق النمو والنفع (٤) .

٧ — ولقد عرفت مصر العمل الاجتماعي التطوعي منذ القرن الماضي كما عرفت دخول المرأة المصرية الى هذا الميدان منذ البدايات المبكرة للقرن الحالي مما يجعل محاولة دراسة كهذه لمعرفة دور المرأة المصرية التنمية من خلال الجهود التطوعية امرا له اهميته ، بيد ان مثل هذه الدراسة لها بالطبع حدودها فهي دراسة مكتبية مختصرة تعتمد على جميع وتحليل البيانات ذات الطابع الوثائقي من تقارير ونشرات واحصائيات وقد اتاح ذلك لنا فرصة الوقوف على فقر وضحالة وفوضى الوثائق العلمية في الاجهزة المعنية بالعمل النسائي الشعبي .

وقد يكون المجال مناسبا — هنا — لتأييد الدعوة الى انشاء مركز للتوثيق العلمي يختص بشئون المرأة والاسرة يمكن ان يسهم فيه عدد من الهيئات كالاتحاد العامة لجامعة الدول العربية والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنسية والتنظيم النسائي وقد يكون في ذلك تكريم للمرأة بمناسبة العام العالمي للمرأة .

٨ — ومع التقدير الكامل لاسهام عدد كبير من النساء المصريات من خلال الجهود التطوعية — في التنمية الاجتماعية الا ان ما يسترعى الانتباه ان الغالبية منهن تنتمين الى شرائح اجتماعية اقتصادية مرتفعة وان النساء اللاتي ينتمين الى الطبقات — الكادحة بمعزل تام عن هذا النوع من الجهود (٥) .

وقد يرجع ذلك الى طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في مجتمعنا المصري الراهن ، مما يجعلنا نستشرف كم سيكون دور المرأة المصرية مؤثرا وكبيرا وخلقا في مستقبل مجتمعنا بتنامي دور الطبقات الكادحة .

(٤) تقرير النهائي للمؤتمر سابق الذكر (غير منشور) .

(٥) عيد ، هدى عبد الفتاح ، تطوع المرأة في اعمال الهيئات الاجتماعية (رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة : ١٩٧٢)

٩ - سنتناول بعد ذلك تاريخ الجهود النسائية ذات الطابع التطوعي ثم نعرض لدور الجمعيات النسائية واللجان النسائية والأندية النسائية في مجالات التنمية وكذلك لتجربة الرائدة الرفيعة كعمل نسائي شعبي وقد نخاطر إلى بعض الاستنتاجات التي قد تصلح فروضا لبحوث ميدانية حول تحقيق دور الجهود النسائية الشعبية في التنمية .

المرأة المصرية والعمل الاجتماعي الشعبي - نبذة تاريخية :

١٠ - أعقب انفتاح مصر الحضارى على أوروبا انشاء الحملة الفرنسية وبعدها في عهد محمد على الذي أحدث تغييرات هامة في هيكل الاقتصاد المصري (الفاء الالتزام وبزوغ الملكية للخاصة في الأراضي الزراعية ونشوء احتكار الدولة) ان بدأ الصراع بين الاتجاهات السلفية والعصرية .

١١ - ولا يمكن النظر الى حركة تحرير المرأة بمعزل عن هذا الصراع الفكري بين اتجاهين متعارضين :
اولهما : اتجاه سلفي تقليدي راسخ له جذوره في أعماق المجتمع ويسند قوته من الأشكال التقليدية لعلاقات الانتاج التي سادت مصرزما طويلا .

وثانيهما : الاتجاه المصري الوافد والذي عبر عنه عدد من المستبشرين ابتداء من رفاعة رافع الطهطاوى الى على مبارك وجبال الدين الأفغانى ومحمد عبيد وقاسم أمين ومنصور فهمى ولطنى السيد وطه حسين .

كما ظهرت أعلام نسائية بارزة من امثال عائشة تيمور وملك حفنى ناصف (باحثة البادية)

وقد شهد العقد الأخير من القرن التاسع عشر صدور اول مجلة نسائية في مصر مجلة الفتاة لهند نوفيل (١٨٩٢) ثم تسابعت المجلات النسائية : مجلة الهوام (١٩٠٠) وشجرة الدر (١٩٠١) والسعادة سنة ١٩٠٢ والسيدات والبنات سنة ١٩٠٣ وفتاة الشرق ١٩٠٦ وترقية المرأة ١٩٠٨ وفتاة النيل ١٩١٣ (٦) .

١٢ - ولاحظ ان حركة تحرير المرأة المصرية واكبت الحركة الوطنية في مصر حيث شاركت المرأة المصرية في مسيرة الكفاح الوطنى الى حد الاستشهاد (ثورة ١٩١٩) بيد أن تقبل المجتمع لحركة المرأة واشتراكها

(٦) أحمد : أحمد طه ، المرأة : كفاحها وعملها دار الجماهير القاهرة ١٩٦٤ ص ٦١ وكذلك بهيم ، محمد جميل المرأة في التاريخ والشرائع ، بيروت ١٩٢١ ص ٢٢٧ .

فى الأنشطة المختلفة سار بالتدرج وما زال يحتاج الى دفعات كبيرة ، وقد يرجع ذلك الى ارتباط حركة المرأة بإطبقة البورجوازية دون أن تلتحم بالطبقات الدنيا (٧).

١٢ - ويؤرخ - عادة - لبدایات العمل النسائى الاجتماعى الشعبى فى مصر بجنود هدى شعراوى ولقيف من النساء المصريات فى انشاء مجلة محمد على (١٩٠٩) وان كان ذلك لاينفى وجود جهود اسبق لنساء اذنيبيات من الجمعيات بمصر فى ذلك الميدان .

كما انشئت جمعية خريجات الكلية الأمريكية للبنات بالقاهرة (رئيس حاليا) (١٩١١) وجمعية المرأة الجديدة - ١٩١٩ - ونادى سيدات القاهرة - ١٩٢٤ - وجمعية تحسين الصحة - ١٩٢٦ - ولجنة سيدات الهلال الأحمر - ١٩٣٩ - ومجلة التحرير - ١٩٤٢ - وتوالى بعد ذلك انشاء العديد من الجمعيات النسائية كما شاركت المرأة فى تكوين لجان نسائية بعدد من الجمعيات الاخرى وتسهم المرأة - ايضا - فى بعض الجمعيات المشتركة - جنبا الى جنب - مع الرجل .

الجهود النسائية فى العمل الاجتماعى الشعبى والتنمية :

١٤ - يبلغ عدد العضوات العاملات فى الجمعيات النسائية الخالصة أى التى تقتصر انتموية فيها على النساء واللجان النسائية بالجمعيات التى يشارك الرجال فى عضويتها مع النساء وكذلك فى الجمعيات المشتركة التى تضم الرجال والنساء بدون تخصيص لجان نسائية ، يبلغ العدد الاجمالى ٢٦٢٩٨ سيدة وأئمة .

١٥ - وتبلغ عدد الجمعيات النسائية الخالصة ١٩٠ جمعية اما اللجان النسائية فى جمعيات مشتركة فيبلغ عددها ٤٧٠ لجنة كما تبلغ عدد الجمعيات الأخرى التى تشارك المرأة فى عضويتها ٢٣٣ جمعية ويوضح الجدول التالى توزيع كل من الجمعيات النسائية واللجان النسائية والجمعيات المشتركة على مستوى محافظات الجمهورية كما يوضح عدد الأعضاء من النساء والرجال فى كل من هذه الجمعيات .

(٧) سيدهم ، سميحة تحرر المرأة فى مصر كحركة اجتماعية ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثالث ، العدد الأول ، يناير ١٩٦٦ ، ص ٤١

جدول يبين مدى إسهام المرأة في الجمعيات

مديرات المئتون		لجان نسائية		جمعيات نسائية		جمعيات مختزكة			
الجمعيات المنبئة	الاجان	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	الاعضاء	من الإراة	جمع
القاهرة	٧	٥٦٣	٤٠	٢٨٧٤	٢٢	٢٢٢٥	٨٦١	٩٦٥	٢١٨٦
الإسكندرية	١٩	٧٧	١٣	١١٢٧	٧٢	٤١٩٩	٩٦٥	١٠٩	٥١٦٤
البحرية	٢٤	٢٥٨	٧	٨٠٩	٩	٤٢٩	١٠٩	٢٤	١٠١٨
كفر الشيخ	١١	٢٥٢	٢	٧٢	٢	٤٩	٢٤	١٦	٧٢
القليوبية	—	—	٣	٢٣	٧	٦١	١٦	٤٦	٧٧
الدقهية	٧٦	١١٤٧	٦	٢١٦	٣	٧٢	٤٦	١٢٧	١١٨
الشرقية	٥٢	٥٨٤	١٥	٥٨٢	١٩	١٠٤٣	١٢٧	٤٠	١١٨٠
الغربية	٢٠	٣٠٧	١٤	١٥٥٠	٤	٥١	٤٠	١٢	٩٢
المنيا	٥٩	١٠٤٣	١٢	٦٠٤	٣	٨٨	١٢	٦	١٠٠
ديسك	١	٧	٢	٧٣	١	٩	٦	٨٠٠	١٥
بورسعيد	٣	٥٨	١٠	١٤٨٦	١٠	١٢٨٥	٨٠٠	١١٨	٢٠٨٥
الإسكندرية	١٢	٢٤٠	٥	١١٠	١١	٦٢٨	١١٨		٧٥٦

البريس	٤٧٠	٨٩٨٠	١٩٠	١٣٢٥٣	٢٢٣	١٣١٢٧	٤٠٦٥	١٧١٩٢
الجزيرة	٢٩	٧٢٥	٨	٤٧٩	١٤	٢٨٩	٧٨٦	٥٧٥
بنى سويق	٢٤	٥٧٧	٢	٥٢	—	—	—	—
القيصم دم	٤٥	١٢٩٧	٦	٩١٩	٩	١١٤	٦٨	١٨٢
النبيا	٣٣	٨٧٦	١٢	٥٧٨	٢	٧٢	١٢	٨٥
اسوط	١٥	٣٢١	٧	٢٩١	١٩	١٣٤١	٤٥٥	١٦٩٦
قنبا	١٠	٢٧٢	٦	٢٧٩	٥	٣٠٤	٥٠	٣٥٤
سوهاج	١٠	١٦٣	٨	٧١٤	٢	٢٩	١٢	٥١
اسوان	٨	٧٤	٨	٢٢٩	—	—	—	—
مرسى مطروح	—	—	٢	٢٩	٢	٦٢	٦	٦٩
الواى الجديد	—	—	—	—	١	١٤٢	٢٢	١٦٥
البحر الاحمر	٢	٢٠	٢	٢٧	٢	١٠٣	١٨	١٢١
سبينا	—	—	—	—	—	—	—	—
المجموع								

١٦ - وبين من الأطلا على هذا الجدول أن الجهود النسائية التطوعية في إطار الجمعيات ملق بالجد محدود إذ أن عدد النساء اللاتي يشاركن في مثل هذا النشاط يبلغ ٢٦٢٩٨ (١٩٦٧) (غير أن بحالتتقيم الجمعيات والمؤسسات الخاصة يقدر عدد الاتك من أعضاء الجمعيات عن نفس العام ١٩٦٧ - ٦٢٩٤٩ وأيا كان الأمر فاتها نسبة ضئيلة تعبر عن عزوف عدد كبير من المصريات عن العمل الاجتماعي الشعبي . وقد أوردت دراسة ييدانية حقيقة عدة أسباب لاجحام النساء عن العمل الاجتماعي الشعبي في مصر يمكن إجمالها في الاتي «أ» :

١ - عدم توفر معلومات كافية عن الجمعيات وعدم وضوح أهداف بعض هذه الجمعيات .

٢ - عدم وجود وقت فراغ لدى عدد كبير من الأمهات لأطفال على الإخص .

٣ - عدم ادراك بعض النساء لأهمية دورهن في العمل الاجتماعي الشعبي .

د - معارضة بعض الأزواج لانضمام زوجاتهم لعضوية الجمعيات والمشاركة في مثل هذا النشاط .

هـ - اعتقاد عدد كبير من النساء بأن العمل الاجتماعي الشعبي من خلال الجمعيات ينحصر في أيدي بعض النساء اللامعات والسلائي يتنمين الى طليقة اجتماعية اقتصادية مرتفعة وما يشاع أحيانا من مخالفات ترتكب في بعض الجمعيات .

١٧ - ومما يكن من أمر فإن قلة عدد النساء اللاتي يشاركن في العمل الاجتماعي الشعبي من خلال الجمعيات وانتهاء غالبيةهن الى الطبقات الاجتماعية الاقتصادية المرتفعة انها يرجع - كما أسلفنا - الى شكل ونوع وطبيعة العلاقات الاجتماعية الاقتصادية التي تسود مجتمعنا الراهن وقد يكون في تسييس العمل الاجتماعي الشعبي وربط القائمين عليه بالقضايا المجتمعية على نحو واع ، ما يحفز جماهير غفيرة من النساء الكادحات للمساهمة في مثل هذا النشاط بشكل أكثر فاعلية وأكثر عطساء .

(٨) تراجع لمزيد من التفاصيل : عيد ، هدى عبد الفتاح تطوع المرأة في أعمال اليينلت الاجتماعية رسالة ماجستير غير منشورة ، سابق الإشارة اليها .

ولمّا هذا ما عنته توصيات مؤتمر « دور المرأة العربية فى التنمية القومية » (القاهرة ٢٤ - ٣٠ سبتمبر ١٩٧٢) حين نصت على وجوب (اشراك التنظيمات النسائية فى تحديد الاهداف العامة للخطة الوطنية والاستعانة بها فى تعبئة جهود المجتمع رجالا ونساء فى تنفيذ برامجها ومتابعتها وتقويمها) . (٩)

وعلى (تسبق الاهداف والجهود بين التنظيمات السياسية والنسائية حتى تحقق انبرامج النسائية اكبر عائد ممكن على أن يتم هذا التنسيق على المستويين الأفقى والرأسى (١٠) .

كما يبين من استعراض الجدول السابق أيضا أن ٧٩٥٧ سيدة وأنسء يعملن فى جمعيات نسائية ولجان نسائية وجمعيات مشتركة بالقاهرة والاسكندرية والجيزة معا من مجموع ٢٦٢٩٨ على مستوى الجمهورية مما يجعل صورة العمل النسائى الاجتماعى الشعبى من خلال جهود الجمعيات لا تختف - من حيث التركيز فى العواصم الكبرى - عن العمل الاجتماعى الحكومى ، وهى صورة نرجو أن تتغير سريعا باشاعة الخدمات على نحو عادل على جثبات المجتمع كله ونفس الشيء نلاحظه من تعداد الجمعيات النسائية بالقاهرة والاسكندرية والجيزة اذ تبلغ ٦١ جمعية من ١٩٠ جمعية تعمل على مستوى محافظات الجمهورية جميعا وكذلك الأمر بالنسبة للجمعيات المشتركة (جهود نسائية بجانب جهود الرجال) اذ يبلغ عددها فى المحافظات الثلاث ١٠٨ جمعية من ٢٢٣ جمعية تعمل على مستوى الجمهورية كلها .

١٨ - ويشير بعض الإحصائيات الأخرى الى أعداد من المتطوعات فى بعض الميادين الاجتماعية (الاغاثة والتهجير والتبريض والاسعافات والتدريب على الحياكة ... الخ) ويقدر عدد هؤلاء المتطوعات بـ ٣.٥٢ متطوعة تتركز أكثر من نصفهن (١٧٦١ متطوعة) بالقاهرة وحدها (١١)

(٩) ان توصية رقم ٤٤ فقرة ٧ من التقرير النهائى للمؤتمر (سابق الاشارة اليه) .

(١٠) التوصية رقم ٩٥ فقرة (٩) من التقرير النهائى للمؤتمر سابق الاشارة اليه .

(١١) انظر الجدول رقم (١١١) من فكرة الاحصاءات الاجتماعية (نوفمبر ١٩٧٣) ، وزارة الشؤون الاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

ويبدو أن هذا العدد من الخطوات قد تطوعن — بشكل مؤقت بمناسبة ظروف حرب أكتوبر ١٩٧٣ خارج نطاق العمل العادي بالجمعيات .

١٩ — ناذرنا بعد ذلك أن نحاول التعرف على الدور الذى تلعبه هذه الجبرود النسائية من خلال العمل الاجتماعى الشعبى ممثلاً فى الجمعيات فى التنمية الاجتماعية . يجب أن نحدد ما نقصده بالتنمية الاجتماعية فى هذه الدراسة وهو ما نهدف الى قياسه ، كما يجب أن نحدد — بعد ذلك — المعايير التى نقيس بها التنمية الاجتماعية فى هذه الدراسة ، مع التنبؤ باننا ربما نضد إجراء دراسة تقويمية فى هذا الصدد وإن كنا نلجأ الى القياس بها مستقبلاً .

٢٠ — ونرى مجال تحديد ما نقصده بالتنمية هنا . فلسنا فى مجال يسمح باستعراض مقس للتعريفات المتداولة والتى تقدم للتنمية بشقها الاقتصادى والاجتماعى بيد أننا سنقدم للقارئ عدداً محدوداً من هذه التعريفات .

تعرف التنمية بأنها (ذلك الكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية المستمرة التى يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما ، فى متضمنات واتجاهات التسيير الثقافى أو الحضرى فى مجتمع من المجتمعات وكذا فى سرعته بهدف اشباع حاجاته (١٢) .

ويعرفها البعض باهدافها ، بهدف التنمية الى استثارة مجموعة من عمليات التغيير الخطط وهى لذلك ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغيير من حيث اتجاهاته وشتى وعقته وابعادها المجتمع النابعة من ايدىولوجية تضنع شكل النظام الاجتماعى والاقتصادى وبطبيعة المشاكل القائمة وتوفر الامكانيات المتعددة الأنواع القادرة على مواجهتها ، ومستوى الطموح المتمثل فى تطلع واقعى مسند الى ارادة تنمية ايجابية واضحة (١٣) .

ويذهب البعض الى أن (تنمية المجتمع عملية يقصد بها تهيئة عوامل التقدم الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع عن طريق مساهمة افراده

(١٢) شوفى ، سد انعم ، مفهوم التنمية : صياغة محددة للمشكلة (بحث غير منشور) مؤتمر علم الاجتماع والتنمية فى مصر ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة (سبتمبر ١٩٧٣) .

(١٣) غيث ، محمد عاطف ، علم الاجتماع وقضايا التنمية (بحث غير منشور مؤتمر علم الاجتماع والتنمية فى مصر ، السابق الاشارة اليه .

وجماعاته واستغلال طاقاته وامكانياته ... فهي عملية تعيئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعاته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى ابنائه اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والشرية والفنية والمالية المتاحة (١٤) .

ويؤثر البعض استخدام لفظ (الانمائية) بدلا عن التنمية لما فيها من حركة الارادة ولدلائها الأوفى على نزعة فكرية تتخذ مبادئ النمو وتواءمه 'مولا لها' بذلك تقدم الانمائية جسرا من الجسور المنشودة بين العلوم الطبيعية والاجتماعية والانسانية وبين المعرفة النظرية والمعرفة التطبيقية وهو جسر نمائى تتطلع اليه هذه العلوم بشغف بعد ان اجتاحتها التخصص التجزيى وهذا الجسر الثنائى هو جسر انسانى فالانسان هو منطلق الانمائية وهدفها والانمائية تذكر لنا بأن محاولة السيطرة على الطبيعة وتنظيم المجتمع ليست غاية فى حد ذاتها بقدر ما هى وسيلة لتمكين الانسان من تحقيق نموه اى من بلوغ غاية وجوده (١٥) .

٢١ - والواقع ان التعريفات السابقة وغيرها تركز على ترابط وتكامل برامج التنمية وعلى اسهام المواطنين انفسهم - اراديا - مساهمة متزايدة وفعالة فى هذه البرامج فالمجتمع يجب أن يتقبل عمليات وبرامج التنمية مع نتائجها بما يضمن استفادته منها ويضمن لها الاطراء التزايد (١٦) .

وعلى هذا فيمكن القول بأن للتنمية الاجتماعية ثلاثة مجالات مرحلية تنهض فيها بمعنى داخل اطار التنمية الشاملة .
اولهما : ما يقترب من التمهيد والاعداد للتنمية ويعتدها الى موكبتها .

١٤ - صلاح العبد مبادئ وخبرات فى تنمية المجتمع فى العالم العربى سمس الليان ١٩٦٤ ع ٥٣ ، ٥٤ م .
١٥ - صهب حسن الانمائية الحديثة ابدولوجية جديدة مجلة حوار (بيروت السنة الثالثة العدد الثالث مارس / اذار - نيسان ١٩٦٥ ص ٧٢ ، ٧٣ .

١٦ - مفاهيم التنمية الاجتماعية ومشكلاتها (دراسة اعدتها ادارة التنمية الاجتماعية بالامانة العامة لجامعة الدول العربية) المؤتمر الثانى عشر للاساقون الاجتماعية (القاهرة ، مايو ايار ١٩٦٨) انظر أعمال المؤتمر تحت عنوان التخطيط للتنمية الاجتماعية فى الوطن العربى ص ٦ .

ثانيهما : ما يعمل على ازالة العقبات من طريقها وثالثهما ما يسعى الى تدارك آثارها السلبية والمساعدة على استقرار أطلارها الاجتماعى الجيد ، ولسنا بحاجة الى القول بأن هذه الراحل تتداخل وتتزامن وتتبادل المركز احيانا (١٧) .

٢٢ - ويقدم البعض معايير لتقويم برامج التنمية الاجتماعية من حيث تحقيقها لاهدافها ، سواء على مستوى التقويم الخاص بالمشروع أو البرنامج باعتبارها وحدة فى بناء أو حلقة فى سلسلة ، أو جزئية فى كل متكامل من السياسة الاجتماعية ، على أساس دراسة انتاجية المشروع وتكلفته واساليب الأداء فيه وآثاره المباشرة وغير المباشرة أو على مستوى الرفاهية العلم الذى هو حسيبة لآثار جميع المشروعات والسياسات الاجتماعية ولما يتم بينها من تفاعلات وتأثيرات متبادلة مما يستدعى النظر اليها فى نتائجها النهائية متمثلة فيما تشبعه من حاجات وما تحققه من مزيد من الاشباع وقياس درجة الرفاهية يتمثل فيما نسميه عادة بمستوى المعيشة اذ أن الهدف النهائى من - التنمية فى مشروعاتها الاقتصادية الاجتماعية هى العمل على رفع مستوى المعيشة وواضح ما يكتنف ذلك من صعوبات تتماق باليجاد مقياس يعتمد عليه لمستوى المعيشة يمكن من التعرف على الآثار النهائية لما يحدث من تنمية اجتماعية (١٨) .

٢٢ - فى ضوء هذا تبرز مزالق التجزؤ على محاولة تقويم دور المرأة فى التنمية من خلال العمل الاجتماعى النسائى الشعبى ومع ذلك ومع الإخذ فى الاعتبار كل الصعوبات المذكورة وحدود الدراسة الحالية سنعرض لدور المرأة المصرية من خلال جهودها التطوعية فى عدد من الجمعيات وكرائدة ريفية فى عمليات التنمية الاجتماعية دون تجاسر على إطلاق انتتائج والاحكام .

٢٤ - حدد القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ الميادين التى تعمل فيها الجمعيات والمؤسسات الخاصة على النحو التالى : -
١ - رعاية الطفولة والامومة

١٧ - المرجع السابق ص ٢٥ ، ١٦ .

١٨ - يراجع إزيد من التفاصيل عمار ، حامد تقويم التنمية الاجتماعية فى ضوء معيار لمستوى المعيشة (بحث غير منشور) أعمال المؤتمر الثانى عشر للشئون الاجتماعية (القاهرة/مايو/آيار ١٩٦٨ سابق الإشارة إليه ص ٢٧٨ ، ٢٧٩)

- ٢ - رعاية الأمرة
- ٣ - المساعدات الاجتماعية
- ٤ - رعاية الشيوخ
- ٥ - رعاية الفئات الخاصة والمعوقين
- ٦ - الخدمات الثقافية والعلمية والدينية
- ٧ - تنمية المجتمعات المحلية

٢٥ - وبلغ الجمعيات النسائية الخالصة أو تلك التي تشارك المرأة في عضودتها الرجل في نطاق مدينة القاهرة ٦٣ جمعية (طبقا للحصص الذي قام به الاتحاد الاقليمي للجمعيات بالقاهرة عام ١٩٧٠) منها ٤٥ جمعية نسائية خالصة بمعنى ان عضويتها تقتصر على النساء فقط دون الرجال ، ١٨ جمعية تشارك النساء الرجال في عضويتها بيد ان النشاط النسائي يبدو بارزا فيها ويقتصر التقرير السلوى عن نشاط الاتحاد الاقليمي للجمعيات بالقاهرة خلال عام ١٩٧٤ (مارس ١٩٧٥ . الى ان الاتحاد وافق خلال العام الفات (١٩٧٤) على شهر ١٢٦ جمعية جديدة ، الا انه لم يونسح ما اذا كان من بين هذه الجمعيات حديثة الشهر جمعيات نسائية أو جمعيات يبرز فيها النشاط النسائي ، الا ان ذلك قد يخل على الاعتقاد بأن نسبة احتمالا في زيادة عدد الجمعيات النسائية بمحافظة القاهرة عن ذلك الذي اوردناه آنفا .

٢٦ - اما الجمعيات النسائية بمدينة الجيزة المتاخمة للقاهرة والتي تعد داخل اطار ما يعرف بالقاهرة الكبرى ، فتبلغ ستة جمعيات تعمل على الاخص في ميدان رعاية الاسرة والطفولة وقد بلغ عدد مقناتها حتى منتصف العام الماضي (٣٠ يونيو ١٩٧٤) ٥٦ عضو مئهن ٥٥ يقطنن عضوية مجالس ادارات هذه الجمعيات . ويتركز نشاط هذه الجمعيات السبت في الاتي :

(أ) - ٨ مئتي دور حقانة ترعى ٦٧٠ طفلا .

(ب) - ٨ مئتي مراكز لتنظيم الاسرة تخدم ٢٢٤٠ اسرة .

١٩ - من تحقيقى : طارق عبد الطيم صالح ، دور المرأة في تنمية المجتمع المحلى ، دراسة استطلاعية لدور عضوات الجمعيات النسائية بمدينة الجيزة (بحث غير منشور) الطقة الدراساتنية الحادية عشر للدراسات الاجتماعية للعالمين بوزارة الشؤون الاجتماعية (الاسكندرية) ٢ - ٢١ نوفمبر ١٩٧٤ .

- (ج) - ٨ ثمانى لتدريب الفتيات تخدم ٥٢٠ فتاة .
 (د) - ٤ فصول لحو الأمية للنساء تضم ١٢٠ امرأة .
 (هـ) - ١ دار للطالبات المفريات تضم ٨٠ طالبة .

وجدير بالذكر هنا أن نسبة المستفيدين من خدمات الجمعيات النسائية بمدينة الجيزة لا يتجاوز ٦٠٪ من سكان المدينة (٢٠). ولا تسمح البيانات المتاحة حاليا بمزيد من الضوء على أسباب قلة عدد المستفيدين من خدمات هذه الجمعيات .

٢٧ - فإذا استعرضنا ملامح الجهود النسائية من خلال أنشطة الجمعيات ببعض المحافظات الإقليمية فنجد أن نسبة العضوية من الإناث أقل كثيرا من نسبة الأعضاء من الذكور بدائرة محافظة البحيرة (على سبيل المثال فبيننا يبلغ عدد الأعضاء من الذكور في ١١٥ جمعية نحو ١٥٨١١ مفتوا. فان عدد الأعضاء من الإناث يبلغ ١٠٥٦ عضو ، غير أنه يلاحظ أن عدد الإناث من بين أعضاء هذه الجمعيات يتركز بشكل واضح في دمنهور كمحطة حضرية وفي كفر الدوار كمركز صناعي هام (٦٠٦ ٤٠١ على التوالي) . أي نحو ١٠٠٪ في دمنهور وكفر الدوار مقابل ٤٩ عضو في كوم جيازة وأبو المطامير وشبراخيت والحفوية وأبو حمص وإيناس البارود والدلتا بينما لا تشارك المرأة بتاتا في جمعيات رشيد وحوش على (٢١) .

ولعل في هذا ما يوضح مدى ارتباط الوعي النساجم عن التعليم (دمنهور) وعن التصنيع (كفر الدوار) بأقبال النساء على الاسهام في العمل الاجتماعي الفعلي .

وبنفسه أيضا أنه يحدث أحيانا تداخل في ميادين الخدمة المختلفة للجمعيات بحيث يصعب في العمل وضع تصنيف محدد للنشاط الاجتماعية المختلفة تحت ميدان محدد من ميادين العمل الاجتماعي كما أن جمعيات تنمية المجتمع المحلي وهي في حقيقة الأمر جمعيات متعددة الأغراض تمارس العديد من أوجه الأنشطة الاجتماعية المختلفة (مناجل ، مشاغل ، دور

٢٠ - المراجع المعلق .

٢١ - سلام ، عبد المصدق محمّد ، بحث تقييم الهيئات الاجتماعية لمحافظة البحيرة (١٩٦٧) ، دمنهور ١٩٦٨ ، ص ٩ ، من ١٠ .

حضانة ، محو أمية ، زراعة وحدائق وصناعات حرفية ، انارة ، تحفيظ القرآن الكريم ، تنظيم اسره عيادات طبية .. الخ .

كما يتضح من البيانات الملحة ، ضخامة التكلفة مع قلة عدد المستفيدين من الخدمات التدريب المهني والمشاغل وتأتى التكلفة المرتفعة تحت بنود الاجور والمرتبات والمصروفات الأخرى التي لا تتناسب مع عدد المدربين والمدرست (٢٢) .

٢٨ - ونستمرق هنا بعض الجهود النسائية الخالصة في بعض مجالات التنمية الاجتماعية ، من خلال عمل نادى سيدات القاهرة الذى يرجع تاريخ انشائه الى عام ١٩٣٤ الذى قام بتجارب رائدة منذ اوائل الخمسينات في مجال التنمية الريفية في كل من - (سنديون) (وترسا) وللنادى في كل من البلدتين دار حضانة ومركز لتنظيم الاسرة وتفتح دار الحضانة أبوابها من الثامنة صباحا حتى الثانية بعد الظهر بينما يعمل مركز تنظيم الاسرة في سنديون من الثالثة حتى السادسة مساء يومى الأحد والاربعاء من كل اسبوع بينما يعمل مركز تنظيم الاسرة في ترسا من الثالثة حتى الخامسة من مساء يوم الأحد من كل اسبوع .

وتأتى أهمية تحرية نادى سيدات القاهرة في انها بدأت على يد سيدات قاهريات ينتمين الى الطبقة الاقتصادية الاجتماعية المرتفعة ومع ذلك اهتمت بالريف وذلك قبل ثورة ١٩٥٢ مباشرة ففي ديسمبر عام ١٩٥٠ وانشاء السوق الخبرى السنوى الذى يقيمه النادى ، اقترح وزير الشؤون الاجتماعية انفذ على بعض مقبضات النادى ، اختيار احدى القرى بقصد تدريب فتيات القرية على بعض الاشغال الفنية بهدف زيادة دخولهن وقد وقع اختيار لجنة من ١٥ سيدة من عضوات النادى على بلدة سنديون التي تبعد عن القاهرة بنحو ٢٥ كيلو متر وقد بدأ النادى بعد محاولة لاستكشاف رغبات فتيات ونساء البلدة بافتتاح فصول لتعليم حياكة الملابس واعتب ذلك افتتاح دار الحضانة لأطفال القرية بسعة ٢٥ طفلا في بادىء الامر وسرعان ما أصبحت دار الحضانة الريفية لاطفال بلدة سنديون مثالا يحتذى في دوائر كثيرة (على سنبيل المثال) : جمعية خريجات

٢٢ - لزبد من التفاصيل - المراجع السابق ص ٤٣ .

(x) الدكتور أحمد حسين .

الكلية الأمريكية للبنات (ريمسبس تحاليا) التى انشأت مشروعاً مماثلاً بقرية
أم حنان من قرى محافظة الجيزة (٢٣).

رمنذ عام ١٩٦٤ اهتم نادى سيدات القاهرة بتنظيم الأسرة ولعل
اول مركزين لتنظيم الأسرة الريفية هما اللذان انشأهما النادى فى سنديون
وترسا . بـمعاونـة أهـلى الـبلـدين . وطوال العـشر السـنوات المـاضية يـعمل
المركزان بنشاط كبير ، ولا شك أن خيرات أهـلى « سنديون » وترسا
طيلة نحو ربع قرن خلا من جهود نادى سيدات القاهرة ، مما يدعو
الى تحقيق نتائج مشجعة فى ميدان تنظيم الأسرة (٢٤) .

٢٩ — ويجدر بنا أن نشير أيضا الى الجهود النسائية من خلال الجمعية
النسائية لتحسين الصحة التى انشئت عام ١٩٣٦ ، والتى تشرف على عدد من
المشروعات الاجتماعية الهامة :

حضانة ، مدينة تحسين الصحة بالهرم ، ومشروع الامية ، ووحدتين
لتنظيم الأسرة لخدمة أسر مرضى الدرن بمصفة خاصة ، وبعض مشروعات
التأهيل المنى (٢٥) . والواقع أن أغلب المشروعات التى انشأتها الجمعية
لن ترواهم قد ثبت نجاحها اذ تبذل الجمعية عناية خاصة لاتجاح هذا المشروع
بدراسة ظروف المشروع الاقتصادية وظروف من سيقوم بالمشروع ، وقد
بلغ عدد هذه المشروعات ١٥٣ مشروعاً لعام ١٩٧١ بالمقابلة لـ ١٢ مشروعاً
نقط عام ١٩٤٩ .

كما أولت الجمعية اهتماماً بالفا بالعناصر المتعطلة أو غير المنتجة من
أسر المرضى ، وخاصة بالناكتهين من المرضى وأبنائهم ممن فانهم فرص التعليم
أو فرص تعليم حرمة .

ولقد اقامت الجمعية لهذا الغرض مشروعاً للتأهيل يضم ثلاث مجالات:

١ — التأهيل للبنات فى مجال التفصيل والحياكة لمن زاد عمرها عن
١٥ سنة ، وبلغ عدد الدارسات فى هذا المجال ٢٣ دارسة لعام ١٩٧١

٢٣ — يراجع لتفاصيل المشروع كتيب منشور وغير محدد به بيانات
بيبلوجرافية .

٢٤ — تقرير مكتوب بالانجليزية (بخط اليد) عرضته السيدة / مخزية قاسم
فى مؤتمر الاتحاد العالمى للمرأة الريفية (يـرت — استـراليا) ، ١٠ —
١٨ أكتوبر ١٩٧٤ .

٢٥ — اعتمدنا فى هذا على تقرير الجمعية النسائية لتحسين الصحة عن
أعمالها لعام ١٩٧١ وهو أحدث ما نشرته الجمعية من تقارير حتى
وقت اعداد الدراسة .

٢ - التأهيل للبنين في مجال الإصلاحات الكهربائية المعمولة لمن زاد عمره عن ١٥ سنة وبلغ عدد الدارسين في هذا المجال ١١ دارسا لعام ١٩٧١ .

٣ - التأهيل في مجال صناعة السجاد للبنين والبنات دون سن ١٤ سنة ، وقبل به ١٦ دارسا لعام ١٩٧١ .

كما قامت الجمعية بمعاونة وزارة الصحة في ادارة وتنظيم وحدتين لتنظيم الاسرة (بعلبدين ويحي زينهم) وقد بلغ عدد الحالات الجديدة بالوحدات عام ١٩٧١ عدد ١٠١٦ . ويمكن القول بأن من النادر حاليا ان توجد أسرة مريض الدرن ممن تخدمهم الجمعية لا تمارس تنظيم الاسرة .

أما بالنسبة لمشروع مدينة تحسين الصحة التي يتم قبول أبناء المرضى بها ، كما تعتمد على زوجات بعض المرضى للعمل كأمهات مشرفات بالمدينة ، وتشتمل مدينة تحسين الصحة بالهرم حاليا فضلا على عناصر النوم (٤٠٠ سرير) على دار للحضانة يتسع لمائة طفل ومدرسة ابتدائية وأخرى اعدادية وثلاثة ثانوية صناعية ومشفى ومعرض لمنتجات فتيات المدينة وناد لمزاولة الأنشطة المختلفة وملاعب رياضية ومصنع للنسيج الآلي (انشاء عام ١٩٥٤) يتدرب به طلاب المدرسة الثانوية الصناعية (بلغ انتاجه عام ١٩٧١ - ٣٠ مليون متر من الاقمشة) وأخيرا مزرعة مساحتها عشرة أفدنة وبها أشجار موالح وماتجو وزهور للتدريب على فلاحه البساتين .

٣. - ولسنا في حاجة بعد هذا العرض الموجز - الى التأكيد بأن الهدف من هذه الدراسة ليس حصر الجهود النسائية في العمل الاجتماعي الشعبي ودورها في التنمية ، كما أن الدراسة - بحدودها الحالية - لا تستهدف تقويما لدور المرأة في التنمية بقدر ما تستهدف الى القاء الضوء على ذلك الدور ، وقد يكون ذلك دافعا للباحثين الى القيام بعمل ميداني كبير لتسويهم دور المرأة في التنمية من خلال العمل النسائي الاجتماعي الشعبي .

مشروع الرائدات الريفيات والعمل الاجتماعي الشعبي :

٣١ - تكمن الفلسفة وراء مشروع الرائدات الريفيات (١٩٦٤) في أن العمل الاجتماعي الرسمي بالريف الذي تمارسه وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال الوحدات الاجتماعية التي تعمل في مجال تنمية المجتمع ، يقوم به في الغالب اخصائيو اجتماعيون بينهم نسبة قليلة من النساء ، وأن طبيعة العمل الوظيفي وأعبائه بالإضافة الى عدم انتهاء الاخصائيين الاجتماعيين (بما في ذلك التلك) الى القرى التي يعملون بها في الغالب ، كل ذلك يجعل تأثير

العنل الاجتماعى الرسمى محدود فى مجالات التنمية الريفية وبخاصة بين النساء .

ومن ثم كان التفكير فى اعداد قيادات نسائية محلية يتوفر لها المعرفة والاحساس بمطالب نساء القرية والقدرة على التعبير عنها والمهارة اللازمة ليطبع النساء الريفيات وراء الجهود المختلفة المحققة لها . . . وبذلك تزداد مساهمة نساء القرية الايجابية والجادة فى برامج تنمية المجتمع وتعمل كقيادة محلية وسيطة تعبر الفجوة الثقافية بين العقلية والمفاهيم الحضرية من جهة والعقلية والمفاهيم الريفية من جهة اخرى وتعاون القيادات الحضرية فى ادراك الواقع الريفى والعمل معه بالاساليب التى تتلاءم مع طبيعة ظروفه وأوضاعه الاقتصادية والاجتماعية .

٢٢ — والرائدة الريفية فناة من اهل القرية يتراوح عمرها بين ١٨ ، ٣٥ سنة ذات شخصية قوية قادرة على الريادة حاصلة على قدر من التعليم لا يقل عن ٦ — ٨ سنوات من الدراسة ، استكمل اعدادها عن طريق التدريب لتزويدها بالمعارف والمهارات التى تجعلها قيادة نسائية محلية ، ويجدر ان تتمتع بسمعة طيبة فى القرية التى اختيرت منها ، وتقوم الرائدة بدور حلقة الاتصال بين الهيئات والمؤسسات الموجودة فى القرية والمستفيدين بخدماها وبخاصة فى مجال رعاية الطفولة والاسرة ، كما تقوم بالتنوعية والتهميد لبعض البرامج التى تنبناها الدولة لتطوير الحياة فى المجتمع الريفى وتعمل الرائدة — ايضا قائدة لنساء القرية التى تعيش فيها والتى اختيرت منها فيما يتصل بدور المرأة الريفية كزوجة وربة بيت وأم (٢٧) .

٣٣ — ويبلغ عدد الرائدات الريفيات حاليا نحو ٨١٥ رائدة (x) . وقد خرج مشروع الرائدات الريفيات الى النور ، فى اطار اتفاق بين وزارة الشؤون الاجتماعية ومنظمة اليونسيف تفظمه فى حركته وانتشاره خطة خمسية (٦٦/٦٥ — ٧٠/٦٩) ولقد حرصت وزارة الشؤون الاجتماعية (الادارة العامة للتدريب) على تقييم المشروع فى عام ١٩٦٧ ثم فى عام ١٩٦٩

(٢٦) شريف ومحمود الحينى ، مستقبل مشروع الرائدات (بحث غير منشور) المؤتمر المنعقد فى الفيوم (ديسمبر سنة ١٩٧٣) لبحث موضوع الزاعذات الريفيات .

(٢٧) الشنوانى ، هيفاء — التعليم ودور المرأة فى التنمية الريفية فى مصر (بحث غير منشور) الحلقة الاقليمية عن دور التعليم فى التنمية الريفية فى البلاد العربية (سرس اللين ٧ — ١٢ ابريل ١٩٧٤) .
(x) هذا البيان من واقع ملفات الادارة العامة للتنمية الاجتماعية لوزارة الشؤون الاجتماعية (مارس ١٩٧٥) .

١٠ . وقد أوضحت الدراسة عام ١٩٦٩ أن ٨٥٪ من مجموع الرائدات الريفيات اللائي شملهن البحث التقويى (ومجموع عددهم ٦٠٨ رائدة) نجحن فى المقابلة بين احتياجات الريفيات ومسئولياتهن كرائدات بينما كان الارتباط ضعيفا بين الامرين فى ٥١٪ من الرائدات وغير موجود فى ٢٨٪ من الرائدات ولا شك أن هذا التقبل بين الاحتياجات (الواقع) والمسئوليات (الامكانيات) امر بالغ الاهمية فى ترشيد التنمية الاجتماعية .

٣٤ - ولقد أشارت دراسة ميدانية حديثة الى (أن للرائدة دور كبير فى التوعية وتعديل اتجاهات أهل القرية نحو حياة افضل ومستوى معيشى مرتفع طالما كانت الرائدة متطوعة للعمل تتمتع بالمصاف التى تمكنها من اداء عملها ، ومتفهمة لاحتياجات أهل القرية ومن ثم تستطيع المشاركة البناءة فى تنمية المجتمع) (٢٨) .

خاتمة :

واذا اجاز لنا أن نعرض فى كلمة ختامية ، الاماق الرحبة التى تنتظر المرأة المصرية وبالاخص تلك التى تنتمى الى الطبقات الكادحة فى ميدان التنمية ، يمكننا القول أن تحقق هذا الامل مرتبط بمزيد من التغييرات الاجتماعية والاقتصادية (زيادة معدلات التعليم ومحو الامية وثورة تشريعية للقضاء على التفرقة بين الرجل والمرأة فى كثير من الامور وتشجيع العمل الاجتماعى الشعبى وتنمية دور المرأة الثقافى ، ودخول النشاط النقابى الى ميدان العمل الزراعى) .

ان الامل يواكبه التصميم على السير نحو الهدف ، كما فعلت «ازيس الاسطورة » يجب أن يكون لنا مرشدا نحن النساء والرجال معا فى مسيرة خلاقة نحو نمو افضل للايين الاطفال فى مصر وفى العالم كله .

(٢٨) جرجس ، جانتيت رزق الله ، دراسة استطلاعية لدور الرائدة الريفية فى تنمية قرية محلة مرحوم مركز طنطا . (بحث غير منشور) الحلقة الحادية عشرة للدراسات الاجتماعية للعاملين بوزارة الشؤون الاجتماعية (الاسكندرية ٢ - ٢١ نوفمبر ١٩٧٤) .

من المنشورات الجديدة
للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية



تغير الوضع الاجتماعي للمرأة في مصر المعاصرة
بحث أميريقي

إشراف

الأستاذ الدكتور مصطفى سوفي

حالية منتظمة وقت صدور هذا القانون فننصدر الاحكام ، في نطاق النظام العام ، طبقا لثريعتهم المشار اليها في هذه المادة » .
وعلينا هنا أن ندرس وضع المرأة — كما حددته الشريعة الاسلامية — في الاسرة المصرية . ومن ثم فاننا سنتتبع مراحل حياة الاسرة منذ بدايتها مظهرين ما للمرأة وما عليها في هذه المراحل .

لكن علينا منذ البداية أن نوضح أن عقد الزواج هو العقد الوحيد الذى حظى بتنظيم كامل مفصل في احكام الشريعة الاسلامية ، وهو ما يعكس مدى أهميته وقيمته لدى المشرع الحكيم . كما أن علينا أيضا أن نذكر أن عقد الزواج كما نظمه الشارع هو من العقود الرضائية الصرف التى يكفى لانعقادها حدوث ايجاب وقبول في وجود شاهدين لينعقد صحيحا . وأنه اذا كان المشرع الوضعى قد اوجب تسجيل هذا العقد ، فانه انما أراد ايجاد وسيلة لاثبات العقد تكمن في الوثيقة المسجلة . ومعنى انعقاد العقد بمجرد تبادل الايجاب والقبول بين شخصين مميزين — حدد القانون ٧٨ لسنة ٣١ في المادة ٩٩ منه السن التى يجوز فيها الزواج بثمانى عشرة سنة للرجل وستة عشر سنة للمرأة — هو قدرة الانسان المطلقة رجلا كان ام امرأة على تزويج نفسه بنفسه بارادته المطلقة ، وباختياره الكامل . فالرجل يختار من يتزوجها بكامل حريته وكذلك المرأة وهو ما يعنى فساد ما تذهب اليه الاعراف في بعض المجتمعات الاسلامية من حرمان المرأة من اختيار زوجها وحلول وليها محلها في الاختيار ، بل واجبارها على الزواج ممن اختار .
وتقتضى احكام الشريعة الاسلامية ببطالان عقود الزواج التى تنطوى على الاكراه : أى أن للمرأة أن تطلب أمام المحكمة ابطال زواجها الذى عقد دون رضائها .

مكتلة المرأة في التشريع الاسلامى :

واذا كان قد انتضح لنا أن التشريع الاسلامى هو الذى يحكم الاحوال الشخصية ، وبالتالي فهو الذى ينظم وضع المرأة في الاسرة ، فانه يبدو من المناسب أن نبدا باستكشاف موقف التشريع الاسلامى من المرأة عموما وبمبلغ يحكمها فيه ، وفي ضوء ما يتبين لنا نستطيع أن نتفهم وضعها في قوانين الاحوال الشخصية . ومرجعنا في ذلك هو القرآن الكريم ، وحسبنا أن نورد هنا بعض الآيات التى تتحدث عن أمور مختلفة لنرى كيف تذكر النساء في القرآن ووضعها بالنسبة للرجل . فمن الآيات التى تتحدث عن التكليفات التى يكلف بها المسلمون وأجرها عند الله .

« والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله إن الله عزيز حكيم » . (التوبة ٧١) .

« أن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات والقانتين والقانتات والصادقين والصادقات والصابرين والصابرات والخاشعين والخاشعات والمتصدقين والمتصدقات والصائمين والصائمات والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات أعد الله لهم مغفرة وأجرا عظيما » . (الأحزاب ٣٥) .

« أن المصدقين والمصدقات واقترضوا الله قرضا حسنا يضاعف لهم »

ولهم اجر كريم » . (الحديد ١٨) .

« فاستجاب لهم ربهم أنى لا اضع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض فالذين هاجروا وأخرجوا من ديارهم وأوطانهم في سبيلى وقاتلوا وقتلوا لآخرون عنهم سيئاتهم ولادخلنهم جنات تجري من تحتها الأنهار » . (آل عمران ١٩٥) .

وفى مجال العقاب على سوء الأفعال :

« والمنافقون والمنافقات بعضهم من بعض يأمرون بالمنكر وينهون عن المعروف ويقبضون أيديهم ونسوا الله فنسيهم أن المنافقين هم الفاسقون » . وعد الله المنافقين والمنافقات والكفار نار جهنم خالدين فيها هى حسبهم ولعنهم الله ولهم عذاب مقيم » . (التوبة ٦٧ — ٦٨) .

« ويعذب الله المنافقين والمنافقات والمشركين والمشركات الظانين بالله ظن السوء عليهم دائرة السوء وغضب الله عليهم ولعنهم وأعد لهم جهنم وساعت مصر » . (الفتح ٧) .

ونلاحظ هنا أن كل الآيات السابقة تضيف النساء الى الرجال ، وتخطب الجميع خطبا واحدا بلا تفریق . بل أننا نلاحظ أن الاسلام فى تكليفاته للناس ، وفى تشريعه لسلوكهم فى علاقتهم بالله وفى علاقتهم بعضهم ببعض قد سوى تماما بين الرجال والنساء .

كل هذا يؤكد تماما أن الاسلام يسوى بين النساء والرجال ، ولا يجعل للرجل فضلا على المرأة ، وهذا المعنى يؤكد ما نقله لنا من خبر المجتمع الإسلامى فى عهد الرسالة وما تلاها .

تلك اذن نظرة الاسلام للمرأة ووضعها في ظله . فهل انعكست هذه النظرة على تنظيمه لمسائل الاحوال الشخصية ؟ . . . وهل نجد اثرا لهذه النظرة فيها ارتضاه المشرع الوضعي من قواعد تحكم موضوعاتها ؟ تلك هي الاسئلة التي سنحاول الاجابة عنها ، وان كنا سنركز دراستنا على اهم موضوعات الاحوال الشخصية وهي المتعلقة بوضع المرأة في الاسرة منذ بدايتها بالزواج — بل وما يسبقه من خطبة — واثناء حياتها ، ثم نعرض لانتهاى الزوجية بالطلاق وما يثيره من مشاكل واختلاف في الاراء . ثم الموضوع الذي طالما اثار اللفظ والنقاش : تعدد الزوجات .

المرأة واحكام عقد الزواج :

سبق ان اشرنا الى ان الزواج عقد رضائي ينعقد بتبادل الايجاب والقبول بين الرجل والمرأة في حضور شاهدين . وعلينا ان نستنتج من هذا ان المرأة — كالرجل — لها الحرية الكاملة في تزويج نفسها بنفسها ، اى في اختيار زوجها دون اكراه او اجبار ، والقواعد العامة في القانون المدني التي تحكم العتود عموما — تعطى الحق لمن انعدم رضائه ان يطلب فسخ العقد . ذلك هو الاصل في احكام الاحوال الشخصية ، وان كنا نلاحظ انه في بعض المجتمعات — خاصة الزراعية — كثيرا ما تقوم الاسرة باختيار الزوج، نيابة عن الابنة بصرف النظر عن رغبتها الشخصية ، وهو ما يتناقض بالقطع مع الاحكام السابقة . وهذه الجزئية لا يمكن فصلها عن السياق العام للوضع الاجتماعي للمرأة في المجتمعات المتخلفة . بل ومن السياق العام للمشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات المتخلفة ، والتي لن نجد طريقها الى الحل الا في ظل تنمية اجتماعية واقتصادية وثقافية شاملة في هذه المجتمعات .

وفي سبيل تمكين المرأة والرجل على السواء من حسن اختيار زوجة ، فقد اقر المشرع الاسلامي — المرجع الوحيد في مسائل الاحوال الشخصية — ما يسمى بالخطبة وهي وعد متبادل بين المرأة والرجل باجراء عقد الزواج في المستقبل . والهدف من وجودها هو تمكين الطرفين من استطلاع مشاعرهما المتبادلة ، ومدى قابلية كل منهما للحياة الدائمة مع الآخر . ثم اجاز لكل منهما على السواء الحق في التخلل من هذا الوعد اذا ما راي ما لا يرضيه في الطرف الآخر .

وقد استقر القضاء في مصر * على الاحكام الآتية في شأن الخطبة :

١ — الخطبة ليست بعقد ملزم .

* قررت محكمة النقض هذه الاحكام في حكمها الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ، (المجموعة الرسمية س ١ ع ١٥ رقم ١٠١) .

٢ - مجرد العدول عن الخطبة لا يكون سببا موجبا للتعويض .

٣ - اذا اقترن العدول عن الخطبة بأفعال أخرى الحقت ضررا بأحد الخطيبين جاز الحكم بالتعويض على أساس المسؤولية التقصيرية .

وفيما استعرضناه حتى الآن نجد التساوى كاملا بين الرجل والمرأة ، فلكل منهما الدخول في الخطبة ، واختبار الطرف الآخر ، والتأكد من المشاعر المتبادلة ، ثم العدول عن الخطبة ، أو الزواج بإرادته وبكامل رضائه ، وأن يقوم بالتعاقد بنفسه دون حاجة الى إذن آخرين ، ودون اعتبار لاعتراضهم . ذلك هو الاصل ، وما عداه فهو خارج عن أحكام الزواج كما ارتضاها المشرع .

وينبغي أن نشير هنا الى أن المشرع وهو يسعى الى ضمان استقرار الحياة الاسرية وكفالة الحماية لعقد الزواج - وهو العقد الوحيد الذي حظى باهتمام الشريعة الاسلامية الى حد الاهتمام بكل تفاصيله - وللتأكد من جدية الرجل وبعده عن الهزل فان من أهم شروط صحة العقد أن تكون صيغة العقد مؤبدة غير مؤقتة ، فلا يصح العقد اذا ما أريد به الاستمرار لفترة محددة فقط ينحل بعدها وهو ما يسمى بزواج المتعة .

وقد تدخل المشرع الوضعى موجبا الا يقل سن الزوج حين العقد عن ١٨ سنة و سن الزوجة عن ١٦ سنة (١) متوخيا في ذلك أن يضمن بلوغ كلا الطرفين مرحلة من النضج تمكن كليهما من حسن اختيار زوجه ، وقدرته على القيام بما يمليه الزواج من واجبات .

كذلك فان المشرع الوضعى قد أراد كفالة الحماية للمرأة فواجب تسجيل عقد الزواج حتى يكون لدى الزوجة دليل رسمى على قيام الزوجية اذا ما حاول الزوج انكار قيامها . وكما سبق أن قلنا فان التسجيل ليس ركنا من أركان الزواج وانما وسيلة لإثباته . بمعنى أن عدم التسجيل لا يمنع من قيام زواج شرعى صحيح ، وبالتالي ليس في وسع المشرع الوضعى أن يقضى ببطلان ما لا يسجل من زيجات ، ومن ثم لم يكن في وسعه الا النص على عقوبة في حالات عدم التسجيل تتمثل في منع المحاكم من نظر دعوى

(١) المادة ٩٩ فقرة ٥ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتغل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

اثبات الزوجية والاثار المترتبة عليها عند انكار الزوج لها (١) .

وضع المرأة في الاسرة :

مررنا حتى الآن بمرحلتى الخطبة ثم انعقاد الزواج ، وعلينا الآن أن نتكشف وضع المرأة في الاسرة كما تنظفه الشريعة الإسلامية . وبإدنى ذى بدء علينا أن نتذكر ما سبق قوله من أن الزواج عقد كغيره من العقود يرتب التزامات وحقوقا لكلا طرفيه ، وهو — كمعقد رضائي — يرتب عليه ما يترتب على غيره من العقود الرضائية من توازن بين التزامات كل طرف وبين حقوقه . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن علينا أن نتذكر نظرة المشرع الى عقد الزواج ، وكما سبق أن قلنا فإن عقدا لم يزل من اهتمام الشارع بقدر ما نال عقد الزواج وهو ما يعكس بالقطع مدى خطورته وأهميته وما له من مكانة . وفي نظرة الى بعض آيات القرآن نستطيع أن ندرك الفلسفة التي يقوم عليها الزواج من وجهة نظر المشرع الإسلامي ، غنى سورة الاعراف نجد هذ الآية (هو الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها ليسكن اليها . . .) فهي تقرر أن الرجل والمرأة يكمل أحدهما الآخر ، فهما في مرتبة واحدة ، والتساوى بينهما تام .

لكذلك نجد دليلا آخر على هذا في سورة الروم (ومن آياته أن خلق لكم من انفسكم أزواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة ان في ذلك لآيات لقوم يتفكرون) أى أن التعاطف والتراحم المتبادل بينهما على قدم المساواة هو أساس الحياة الزوجية .

بل ان هذا المعنى يظهر كأوضح ما يكون الظهور في سورة البقرة (ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف) .

خلاصة القول أن التشريع الإسلامى يسوى بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات ويرى في الزواج شركة لا بد أن يتوافر فيها الود والتراحم المتبادل ، وتقوم على الاشتراك في جميع أوجه الحياة الأسرية ، فلا ينفرد الزوج بالقرار دون الزوجة .

وإذا كانت الآية السابقة تتبع هذا القول بعبارة (وللرجال عليهن درجة) فإننا نستطيع أن نشرح معناها ونبين مغزاها لو أننا استعندنا مرة أخرى موقف الإسلام من الاسرة ومقدار اهتمامه بها ، وعدها من بين آياته ونعمه التي أنعم بها على الإنسان ، ثم حرصه (انعكسا لاهتمامه بها)

(١) المادة ٩٩ فقرة ٤ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ .

على وضع تنظيم متكامل مفصل لاحكام الاسرة ضمانا لاستقرارها ولحسن اداائها لوظائفها في ظل تماسك وترابط تام بين افرادها ، فنص على حقوق وواجبات كلا الزوجين وحقوق وواجبات الابناء ، وكشأن كل مجتمع يراد له التماسك وان تسود بين افراده المودة والرحمة . لا بد ان تكون له قيادة تحرص على لم الشمل ورعاية مصالح الافراد ، كذلك شأن الاسرة ، وهى مجتمع صغير ، لا بد ان يكون لها قيادة تشرف على شئون اعضائها وترعاهم، قيادة تلتزم امام افراد الاسرة بالتزامات خاصة ، ويكون لها في مقابلها حق الاشراف على مصالحها . وقد خص الله الرجل بهذا الامر ، الزمه برعاية مصالح أسرته والقيام على احتياجاتها ، فعليه الاتفاق على الاسرة ولو كانت زوجته ذات مال ، وفي مقابل التزامه هذا ، اعطى حق التوجيه والرياسة ، فله الطاعة فيما لا يخالف حدود الله ، «فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق» (حديث شريف) .

بل اننا نلمح مقدار رعاية التشريع الاسلامى للمرأة في الزام الرجل دونها بالنفقة ، فهى لا تلتزم بالخروج للكسب بما فيه من مشقة وعنت ، وان كان لم يحرمها من الحق في العمل اذا اختارته بمحض ارادتها . ولعل من اظهر ما يوضح مساواة التشريع الاسلامى المرأة بالرجل ، الاعتراف لها بذمة مالية مستقلة عن ذمة الزوج ، فلها الحق في ادارة اموالها بنفسها . دون اختلاط بينها وبين اموال زوجها ، وجعل لها الحق في التصرف في مهرها بما تراه ، وليس للزوج ان يأخذ منه شيئا . ولعل المهر نفسه من علامات تكريم الاسلام للمرأة .

المهم هنا ان التزام الزوج بالاتفاق يقابله التزام الزوجة بمساكنة زوجها ، فاذا ما تحللت الزوجة من التزامها بالمساكنة سقط التزام الزوج بالاتفاق .

ويجدر هنا ان نشير الى ان موضوع عمل المرأة بما قد يحمله من خروج الزوجة من منزل الزوجية ، وبالتالي الاخلال بالتزامها بمساكنة زوجها قد اثار خلافا في الفقه الاسلامى وكان الراى المرجح ان عمل المرأة يجب ان يكون بموافقة الزوج دائما ، فاذا ما تمسكت الزوجة بعملها على غير رضاء زوجها كان له التحلل من التزامه . الا ان القضاء المصرى خرج على هذا الراى ، وقرر ان علم الزوج باشتغال زوجته ورضاءه بذلك منذ البداية يعنى تنازله عن حقه في الاحتباس الكامل لزوجته ولا يحق له بعدها ان يطلب من الزوجة الامتناع عن عملها (١) . واعتقد انه قد آن الاوان لظهور هذا الحكم

(١) انظر على سبيل المثال حكم محكمة شبرا الشرعية ، مجلة المحاماة الشرعية : س ٢٦ ، ع : ٥ ، ٦ ص ٣٧١ - ٣٧٤ .

في نص قانوني صريح يقضي بحق الزوجة في العمل (١) . فعمل المرأة في عصرنا هذا لم يعد موضوعاً فردياً ، وإنما قضية اقتصاد قومية وتنمية اجتماعية ، وعلينا أن نرجع في هذا الى الدراسات التي أجريت عن الآثار الاجتماعية لخروج المرأة الى العمل . فضلاً عما يحمله من ضمان لمستقبل المرأة . كما أن القانون المصري قد جعل امتناع الزوج عن الإنفاق على زوجته من الأسباب التي تخول لها طلب الطلاق (المواد ٤ ، ٥ ، ٦ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠) .

بل أن القانون قد أعطى الحق للزوجة أن تطلب من المحكمة أن تلزم الزوج بالإنفاق والمحكمة أن تأمر بحبسه إجباراً له على أداء النفقة . (المادة ٣٤٧ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١) .
والواقع أن هذا الحكم يقابل حق الزوج في طلب زوجته الى طاعته بالقوة الجبرية وهو ما سنعرض له ، وهو حكم معيب فهو يعنى الهدم التام للحياة الزوجية ، فكيف يستقيم الحال بين زوجين بعد أن وصل الأمر الى حبس الزوج بناء على طلب الزوجة ؟ !
واعتقد أنه من الاجدى أن ينص القانون على تسهيل سبل الحجز على ممتلكات الزوج وإيراداته لمصلحة الزوجة .

بيت الطاعة في القانون المصري :

لقد عرضنا فيما سبق لنظرة التشريع الاسلامي لعقد الزواج وما يجب أن يكتفه من ود وتراحم ، فإذا ما انعدم الود والتراحم ، فقد انتهت الحياة الزوجية ولا جدوى من بقائها ، وهنا يكمن السر في اباحة الاسلام للطلاق . ومع هذا فإننا نجد حكماً عجباً في القانون المصري ، فهو يتيح للزوج طلب دخول زوجته في طاعته ، ويرغم الزوجة على الامتثال لحكم الطاعة الصادر لمصلحة الزوج قهراً ولو اقتضى الأمر استعمال القوة ودخول المنازل (المادة ٣٤٥ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١) فكيف يتفق مثل هذا الحكم مع منطق التشريع الاسلامي ؟ الا يعنى خروج الزوجة من منزل الزوجية انتهاء الود والتراحم ورغبته عن الاستمرار مع زوجها ؟ فكيف يعقل أن تجبر على الحياة مع من لا تريد . ان الزواج في بدايته عقد رضائي ، وهو ككل عقد رضائي

(١) يلاحظ أن مشروع قانون الاحوال الشخصية الذي انتهى العمل فيه سنة ١٩٦٧ قد نص في المادة ٨٥ فقرة ب منه على الآتي : (وكذلك لا يعتبر اخلاقاً بالطاعة خروجها للعمل اذا اشترطت ذلك في العقد ما لم يطرأ ما يجعل تنفيذ الشرط منافياً لمصلحة الأسرة) . وهو ما يعنى أن عدم اشتراط المرأة لحقتها في العمل في عقد الزواج يسقط حقها في العمل بعد ذلك وهو ما لا نعتقد أنه يتفق مع الاوضاع الاجتماعية للمرأة في مجتمعنا المعاصر ، ونرى أن يكون النص بحق المرأة في العمل بصرف النظر عن اشتراطها له في العقد ما لم يكن عملها منافياً لمصلحة الأسرة .

يجوز لأطرافه التحلل من التزاماتهم في مقابل تحلل الطرف الآخر من التزاماته ويمكن هنا أن نفكر في تطبيق مبدأي المسؤولية التعاقدية كما نظمها القانون المدني المصري . واعتقد أنه قد آن الأوان لالغاء هذا الحكم من القانون المصري . ذلك أنه بالرغم من أن وزير العدل قد أصدر قرارا سنة ١٩٦٧ يقضى بمنع تنفيذ حكم الطاعة بالقوة الجبرية إلا أن ذلك — تطبيقا للمبدأي العامة للقانون — لا يؤدي إلى إبطال حكم الطاعة في القانون ، فالقانون لا يبطل العمل به الا قانون ، أما القرار الوزاري فلا يرقى إلى مرتبة القانون ومن ثم لا يعطل أحكامه .

ويجدر بنا أن نشير إلى أن مشروع قانون الأحوال الشخصية الذي أنتمته لجنة خاصة سنة ١٩٦٧ قد ألغى تنفيذ حكم الطاعة على الزوجة جبرا واكتفى بالزام الزوجة الناشز الخارجة على طاعة زوجها بالآثار الشرعية المترتبة على النشوز ، فأسقط حقها في النفقة مدة نشوزها ، واعتبر نشوزها اضرازا بالزوج يجيز له طلب التفريق بينه وبينها مع إلزامها بالآثار المالية المترتبة على التطلق للضرر . ونظهر هذه الأحكام في المادة ٨٤ من المشروع ونصها :

(أ) لا يجوز تنفيذ الحكم بالطاعة على الزوجة جبرا عن طريق الشرطة .
(ب) ويعتبر امتناعها عن تنفيذ الحكم بدون حق مضارة للزوج تجيز له طلب التفريق كما يترتب عليه سقوط حقها في النفقة مدة هذا الامتناع (١) .

تعدد الزوجات :

أباححت الشريعة الإسلامية للرجل أن ينزوج بأكثر من زوجة ، على ألا يتجاوز عددهن أربع زوجات ، والواقع أن الشريعة الإسلامية لم تأت بجديد في هذا الشأن فتعدد الزوجات كان القاعدة التي يجري عليها العمل في الجزيرة العربية قبل الإسلام ، ولم يكن هناك حد أقصى للزوجات . وحين جاء الإسلام أقر مبدأ التعدد ووضع له حدودا لا يتجاوزها وهي عدم إباحة الجمع بين أكثر من زوجات أربع (٢) . ثم أن الإسلام اشترط لجواز الجمع بين أكثر من زوجة ، أن يكون الزوج قادرا على إقامة العدل بين زوجاته ، فعدّ قال تعالى « فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة » وفي هذه الآية ما فيها من

(١) انظر في هذا الموضوع : محمد سلام مذكور ، أحكام الأسرة في الإسلام ، الجزء الأول سنة ١٩٦٩ ص ٢٤٣ .
(٢) انظر في هذا الموضوع : زكي الدين شعبان ، الأحكام الشرعية للأحوال الشخصية ، سنة ١٩٥٩ — سنة ١٩٦٠ ، ص ١٧١ وما بعدها .

التحذير من الجمع بين أكثر من زوجة ، فإن مجرد تشكك الإنسان في قدرته على اقامة العدل يوجب عليه الاقتصار على زوجة واحدة . وهو ما يمثل تقيدا ثقيلا في استعماله لحقه بحيث يجعل التعدد — اذا عمل هذا التيد — حدثا نادر الوقوع .

وقد بنى هذا الحكم على حكمة معينة (١) رآها الاسلام ، وبمعناها هنا أن نبرز أن اباحة التعدد قد تكون حلا سعيدا يمنع حدوث الطلاق في حالات كثيرة ، وما يترتب عليه من تشريد الزوجة الاولى وفقدانها لعائلتها خصوصا في مجتمع كمجتمعنا المصرى الذى يقل فيه اشتغال المرأة وتعليمها وبالتالي قدرتها على التكسب . فقد يصادف الزوجة الاولى من الظروف الصحية او غيرها ما يحول بينها وبين القدرة على القيام بواجباتها الزوجية ، مع احتياج الزوج الى زوجة ترعاه وترعى شؤنه وشئون بيته ، وفي اباحة التعدد له ما قد يدفعه الى الاحتفاظ بزواجه الاولى ورعايته لها والانفاق عليها — خصوصا اذا كانت بلا مال ولا عائل — مع زواجه بأخرى . اما اذا منع التعدد ، فانه لن يكون للزوج في حالتنا تلك الاطلاق وزواجه الاولى للزوج بغيرها . ولعلنا هنا نعجب من دعاة تقييد الطلاق لما فيه من اساءة للمرأة — خصوصا اذا كانت بلا عائل — وهم يدعون في نفس الوقت الى اغلاق باب يسمح بالابتعاد عنه ، بل ويدفع اليه دفعا ، الا وهو السماح بالتعدد .

— آراء تدعو الى منع التعدد :

والواقع أن منع تعدد الزوجات قد وجد انصارا عديدين ، بل انه وجد طريقة الى قوانين الاحوال الشخصية في بعض الدول الاسلامية ، ومنها على سبيل المثال قانون الاحوال الشخصية التونسى (مجلة الاحوال الشخصية) حيث ينص الفصل (المادة) ١٨ فقرة ١ على أن « كل من تزوج وهو في حالة الزوجية وقبل فك عصمة الزواج السابق يعاقب بالسجن لمدة عام وبخطية (غرامة) قدرها مائتان وأربعون ألف فرنك أو باحدى العقوبتين ولو أن الزواج الجديد لم يبرم طبق احكام القانون » .

وتنص الفقرة الثالثة من نفس المادة على انه « يعاقب بنفس العقوبات الزوج الذى يتعمد ابرام عقد زواج مع شخص مستهدف للعقوبات المقررة بالفترتين السابقتين » .

والواقع أننا نبينا فيما سبق أن عقد الزواج يتعقد بمجرد تبادل اليجاب والقبول في وجود شاهدين . أى أن القانون حين يتدخل لمنع التعدد لن يكون في وسعه ابطال التعدد نهائيا ، ولن يمكنه الحكم بعدم شرعية الزواج الثانى

(١) انظر في تفضيل الحكمة في اباحة تعدد الزوجات : زكى الدين شعبان ، المرجع السابق ، ص ١٧٧ وما بعدها .

وانما قد يمكنه فقط أن يمنع تسجيل الزواج الثانى رسميا عن طريق الزام الزوج بتقديم ما يثبت عدم وجود زوجة أخرى في عصمته وقت العقد ، وقد تجدى العقوبة الجنائية في منع البعض من التعدد ولكنها بالقطع لن تجدى مع الكل (١) . مع ما في منع التعدد — كما سبق أن بينا من اغلاق باب كبير للرجعة .

فإذا فكرنا في منع تعدد الزوجات في مصر ، وأخذنا بنفس المنهج النونسي في توقيع عقوبة جنائية على من يزوج باكثر من زوجة ، مع ملاحظة شرعية عقد الزواج غير المسجل فاننا سنصل الى مفارقة غريبة ، ذلك انه اذا علم عن شخص انه متزوج بأخرى ، وضبط معها في منزلها مثلا ، فانه يكفيه لتبرئة نفسه أن ينفى زواجه منها ، ويدعى انها خليلته ليحصل على البراءة !! (المادة ٢٧٧ من قانون العقوبات ونصها « كل زوج زنى في منزل الزوجية وثبت عليه هذا الامر بدعوى الزوجة يجازى بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور) اذ انه ليس للزوجة الاولى أن تقيم الدعوى الجنائية على زوجها بتهمة الزنى الا اذا ارتكب الزوج فعلته في منزل الزوجية . وهو منطق غريب على احكام الشريعة الاسلامية فالمعقوبة توقع اذا كانت زوجته شرعا . ولا تنال عليه الدعوى الجنائية أصلا اذا كانت عشيقته .

— آراء تتجه الى تقييد التعدد :

وقد اتجهت بعض الآراء الى نبذ الدعوة الى منع تعدد الزوجات ، لما رأت انه ليس له من سند في الشريعة الاسلامية ، فضلا عما فيه من مضار ، واتجهت وجهة أخرى مؤداها انه اذا كان شرط جواز التعدد هو القدرة على العدل بين الزوجات ، وهو الشرط الذى يتناساه البعض فضلا عن القدرة على الاتفاق عليهن ، فانه يجب أن توجد وسيلة قانونية للتأكد من تحقق هذين الشرطين ، ولتكن الاجتهاد الى القاضى لطلب انفيه في الزواج الثانى ، وهو لن يأذن ما لم يتأكد لديه توافر الشرطين . وقد كان أول من طالب بهذا الشيخ الامام محمد عبده (٢) الذى اقترح على الحكومة في التقرير الذى قدمه الى ناظر الحتانية سنة ١٨٩٧ أن تضع نظاما تشرف به على تعدد الزوجات حتى لا يقدم عليه من ليس له بأهل ولا له استطاعة . كما أن دعاه هذا الراى يقولون بأن الادلة الشرعية توضح أن الزواج بواحدة هو الافضل وهو الاصل (قوله تعالى « فان خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك اننى ألا تعدلوا) فالآية تؤكد على معنى العدل بين الزوجات وضرورة تحقق القدرة

(١) يكفى للتدليل على ذلك — القاء نظرة سريعة على الاحصاءات الجنائية لتبين منها مدى جدوى العقوبات الجنائية في منع الناس أجمعين من ارتكاب الجرائم .

(٢) انظر في هذا الموضوع : عادل احمد سركيس ، الزواج وتطور المجتمع ، بدون تاريخ ، ص ١٢٩ ، زكى الدين شعبان ، المرجع السابق ، ص ١٨٣ وما بعدها ، ومحمد سلام مذكور في المرجع السابق ، هامش ص ١٨٥ .

عليه ، كما أن عبارة « ذلك أدنى إلا تعولوا » تدل على معنى افضلية الزواج بواحدة حتى مع تحقق العدل ، منعاً لكثرة العيال ، وعدم القدرة على أعباء أعاليتهم ، وهو التفسير الذى أخذ به الإمام الشافعى . وما دام التعدد هو الاستثناء ، فلا يجوز التوسع فيه ، فإذا توسع فيه الناس دون التمسك بشروطه كان للمشرع أن يرمى تلك الحدود (١) .

والواقع أن هذا الراى هو ما ندعو المشرع المصرى الى الأخذ به ، نعرض هذا الموضوع على المحاكم لن يترتب عليه اساءة أو تعريض بالزوج أو الزوجة ، وهى المحاذير التى تدعو الى التخوف من عرض بعض الموضوعات — مثل الطلاق — على المحاكم . فضلاً عما يؤدي اليه هذا الاتجاه من رفع كثير من المضار والاساءات عن الزوجات .

وفضلاً عن ذلك فإننا نؤيد أيضاً ما ذهب اليه مشروع قانون الاحوال الشخصية الذى سبق أن اشرنا اليه فى المادة ١٣٠ منه والتى تنص على أن: (١) للزوجة التى تزوج عليها زوجها وان لم تكن قد اشترطت عليه فى العقد الا يتزوج عليها أن تطلب التفريق بينها وبينه فى مدة شهرين من تاريخ علمها بالزواج ما لم ترض به صراحة أو دلالة .

(ب) ويتجدد حقها فى طلب التفريق كلما تزوج بأخرى .
(ج) وإذا كانت الزوجة الجديدة قد فهمت من الزوج أنه غير متزوج بسواها ثم ظهر أنه متزوج فلها أن تطلب التفريق .
ولكن ، ويعد استعراضنا لهذا الموضوع والاتجاهات المختلفة حوله ، علينا أن نقف وقفة لنحاول التعرف على حقيقة حجم مشكلة تعدد الزوجات فى مصر ، وهل هى حقيقة تستحق الجدل حولها الى هذه الدرجة .

لو رجعنا الى احصاءات الزواج والطلاق التى تصدر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء لوجدنا فى احصاء عام ١٩٧٠ أن من بين ٢٢٥٨٢٨ زوجاً تزوجوا خلال هذا العام ٢٤٢٨٣ زوجاً لديهم زوجات أخريات فى ذمتهم، أى أن نسبة المعددين الى مجموع الزيجات التى تمت خلال العام هى ٧٤٪ ، أما نسبة من فى ذمتهم زوجة واحدة بخلاف الزوجة الجديدة فكانت ٧١٪ ، وأما من أصبحوا يجمعون بين زوجات ثلاث فنسبتهم الى مجموع الزيجات فى ذات العام هى ٣٪ ، وتكاد تختفى تماماً ظاهرة الجمع بين زوجات أربع، حيث بلغت نسبة من اتهموا الجمع بين زوجات أربع خلال عام ١٩٧٠ الى مجموع الزيجات ٢٪ .

من هذا الاستعراض السريع للاحصاءات يتضح لنا أن المشكلة — تكاد تنحصر فى الجمع بين زوجتين ، فإذا أضفنا الى هذه الأرقام أن من هؤلاء المعددين — البالغ عددهم ، كما ذكرنا ، ٢٤٢٨٣ — ١١٤١ يحملون مؤهلاً

(١) محمد سلام مذكور ، المرجع السابق ، ص ١٨٣ وما بعدها .

دراسيا متوسطا فأعلى ، وينسبة هذا الرقم الى عدد زيجات حاملي نفس المؤهلات خلال ذات العام ، والبالغ عددهم ٣٥٥١٦ . فاننا نجد أن نسبة المعدين هي ٣٪ ، بينما هي بين من لا يحملون مؤهلا دراسيا ٨٪ .
 أي أنه — وفي حدود هذه النسبة للتعدد — نجد أن التعليم له اثره في الحد من هذه الظاهرة . كما أننا نعتقد أن العوامل الاقتصادية تعمل على الحد من الظاهرة . فاذا أضفنا اليها القيود التي استعرضناها فيما سبق ، فاننا نعتقد أننا سنتخلص من مظاهر اساءة استعمال هذا الحق ، ولا يبقى إلا حالات التعدد المبررة .

ذلك هو وضع المرأة في الأسرة كما تنظمه الشريعة الإسلامية التي اعتمدها المشرع الوضعي لحكم الأحوال الشخصية ، وذكرنا أن العلاقات بين الزوج والزوجة قوامها المساواة وتقوم على التواد والتراحم . وقد تحسب المشرع الحكيم لموقف ينتهي فيه هذا النواد والتراحم وتحصل محله البغضاء وسوء العشرة ، لذا فانه أوجد طريقا لانهاء الحياة الزوجية اذا ما استحال اسمرارها ، فمشرع الطلاق ليكون حلا أخيرا اذا ما استنفذت كافة السبل الكفيلة باستمرار الحياة الزوجية .

وعلينا أن نبين كيف نظم المشرع الطلاق وكيف نظر اليه ، ثم موقف الزوجة بعد الطلاق . ولكن علينا أولا أن نستعرض معدلات الطلاق في مصر من خلال الإحصاءات الرسمية . فاذا رجعنا الى إحصاءات الزواج والطلاق لسنة ١٩٧٠ نجد أن معدلات الزواج الخام هي ٩٧ في الألف في حين أن معدل الطلاق هو ٢ في الألف (١) . أي أن نسبة حالات الطلاق التي تمت سنة ١٩٧٠ تبلغ حوالي ٢.٠٦٪ من عدد حالات الزواج التي تمت في نفس السنة . فاذا عدنا الى السنوات السابقة نجد أن نسبة حالات الطلاق الى حالات الزواج في تناقص مستمر منذ عام ١٩٥٠ . ففي عام ١٩٥٠ تبلغ النسبة حوالي ٢.٧٦٪ ، وفي عام ١٩٥٥ تبلغ النسبة حوالي ٢.٦٥٪ ، ثم في عام ١٩٦٠ تبلغ النسبة حوالي ٢.٢٣٪ ، وفي عام ١٩٦٥ بلغت النسبة حوالي ٢.٢٢٪ (٢) . والواقع أنه يمكننا أن نقول — برغم هذا الانجاء للتناقص — أن معدلات الطلاق في مصر ما زالت عالية .

تلك كانت عجالة إحصائية . وسنعرض الآن لنظرة المشرع للطلاق وكيف نظمه والاثار التي يمكن أن تترتب عليه بالنسبة للمرأة .

-
- (١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، إحصاءات الزواج والطلاق سنة ١٩٧٠ ، جدول رقم ٥ .
 (٢) المرجع السابق ، نفس الموضع .

— أحكام الطلاق :

من استعراض آيات القرآن والاحاديث النبوية يتضح لنا أن الطلاق حكم استثنائي لا يباح الا للضرورة القصوى حين تفشل كل الوسائل في اصلاح ما بين الزوجين . ونعطي لهذا أمثلة بما يأتي من آيات تحت على الإبقاء قدر الطاقة على الحياة الزوجية ، « فان كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا » (١) . كما حث القرآن الزوجة على أن تسعى الى اعادة الصفاء الى حياتها الزوجية وهذا في قوله تعالى (وان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو أعراضا فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا ، والصلح خير واحضرت الانفس الشح ، وأن تحسنوا وتتقوا فان الله كنف بما تعملون خيرا » (٢) .

كما أوجب الله تعالى أن يلجأ الزوجان الى التحكيم حين يفشلان في غش منازعاتهما بأنفسهما قبل أن يلجأ الى الطلاق ، « وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها أن يريدا اصلاحا يوفق الله بينهما ان الله كان عليهما خبيرا » (٣) . ويتضح موقف الاسلام من الطلاق اوضح ما يكون في قول الرسول الكريم : « أبغض الحلال الى الله الطلاق » ، وفي قوله « وايماء امرأة سألت زوجها الطلاق في غير بأس فحرام عليها رائحة الجنة » . ذلك هو موقف الاسلام من الطلاق ، محرم ما لم يتم له سبب قوى يبرره ، وحتى اذا قام هذا السبب الذي يحله ، فهو مع هذا أبغض الحلال . اذا كانت هذه هي نظرة الاسلام للطلاق ، فكيف نظمه ، ولما أعطى الحق فيه . وما هي آثاره . نك الاسئلة هي ما تحاول الاجابة عليه فيما يأتي وهو موضوع هام بحكم ما قد ينترتب عليه من آثار سيئة للمرأة ، خصوصا في مجتمع كجنتنا المصري حيث ما زالت المرأة مختلفة عن الرجل في التعليم والعمل ، وبالتالي في قدرتها على الاستقلال عن الرجل والاسنفناء عنه .

من يملك الطلاق :

يعطى التشريع الاسلامي — وبالتالي يجري العمل في مصر — الطلاق للزوج ، فهو الذي يملك ايقاع الطلاق . ولكن هذا لا يعنى انه ليس للزوجة الحق فيه ، فان حقها فيه يثبت اذا ما اشترطته في عقد الزواج ، او اذا حصلت على هذا الحق أثناء الزواج ، كما ان المشرع اتاح لها أن تطلب التفريق بينها

(١) سورة النساء ، آية ١٩ .

(٢) سورة النساء ، آية ١٢٨ .

(٣) سورة النساء ، آية ٣٥ .

وبين زوجها أمام القاضي إذا تحققت لذلك أسباب حددها المشرع منها تضررها من حياتها إذا انتقدت حياتها الود والتراحم أساس الحياة الزوجية ، ولاسباب أخرى . كما أن المشرع أتاح لها أن تشتري حريتها بمالها ، وهو ما يطلق عليه في التعبير الشرعى (الخلع) .

فاذا ما عدنا الى حق الرجل في إيقاع الطلاق نجد أن المشرع لم يجعله حقا مطلقا للرجل يستعمله دون قيد ، بل أحاطه بمجموعة من الشروط والقيود التى وان كان الائمة الاربعة لم يجعلوا عدم التقيد بها سببا لعدم وقوع الطلاق ، نهى ترتب آثارا اخروية في حق المطلق تتمثل في ارتكابه اثما معينا بإيقاع الطلاق خلافا لشروطه ، ولكنها لا تحول دون وقوع الطلاق ، الا أن المشرع الوضعى يمكنه الاستناد الى هذه القيود والشروط ليرتب آثارا قانونية على عدم الامثال لها والعمل على وفق ما تقتضى به .

والواقع أن الفقه الإسلامى اعتمد في قوله هذا على أن الإسلام تدرب موضوعات الاحوال الشخصية بالعقيدة ، وقد بدأت الدعوة الإسلامية بنزبية العقيدة ، ثم جاءت بعدد من الاحكام التى ترك العمل بها لضمائر الناس التى تربت تربية اسلامية صحيحة ، ومن أوضح المجالات التى ترك الحكم فيها لضمائر البشر مجال الاحوال الشخصية من زواج وطلاق . فاذا كان الناس قد اعتادوا في عصرنا هذا ايهال حكم العقيدة وسلطان الضمير ، فلا اقل من أن يقوم المشرع بترتيب آثار قانونية معينة تكون زاجرا للناس ويمكن ان نصل اليها من خلال استعراضنا لتلك القيود .

ولكن علينا أن نذكر أنه اذا كان عقد الزواج عقدا رضائيا ، بمعنى الحرية الكاملة للرجل والمرأة في الدخول فيه ، فان الطلاق يقع ايضا بمجرد التلفظ بلفظ الطلاق ولا يملك المشرع التدخل بالقول بأن الطلاق لا يقع برغم التلفظ بمعبارته ، والدليل على ذلك أنه حين أراد المشرع أن ينظم اثبات الزواج ، فانه لم يستطع القول بأن الزواج الذى لا يسجل لا يصبح زواجا شرعيا ، فالزواج الشرعى ينعقد بتبادل الإيجاب والقبول في حضور شاهدين ، وبالتالي لم يكن أمام المشرع الا إيجاد سبيل آخر لبحث الناس على الامثال لحكمه ، وهو عدم سماع دعوى الزوجية في حالة انكارها ما لم يكن مسجلا (١) . وعليه نقول أن الراى القائل بضرورة تدخل القاضى في حالات الطلاق ، فلا يسمح للزوج بإيقاع الطلاق الا اذا وافق القاضى عليه ليس بالراى الذى يعند به ، فاذا أوتع الرجل الطلاق قبل الذهاب الى المحكمة ، فقد انتهت الحياة الزوجية . ولن يخرج الامر أمام القاضى بعد ذلك عن حالتين : حالة موافقة

(١) المادة ٩٩ فقرة ٤ من القانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣١ .

القاضي على الطلاق ، وهنا لن يضيف جديدا الى الموقف الذي حسم سلفا .
أو حالة عدم موافقة القاضي على الطلاق ، وهنا يبدو الامر غريبا ، فهل
يلزم الزوج بمعاشرة من طلقها ؟؟ ! وهل ستقبل الزوجة معاشرة رجل تعلم
انها لم تعد حليلته ؟؟ .

لقد اتجهت بعض الدول الاسلامية الى الاخذ بنظام تدخل المحكمة في
ايقاع الطلاق وتعطى مثلا لها بتونس ، حيث ينص الفصل رقم ٣٠ من مجلة
الاحوال الشخصية التونسية على انه (لا يقع الطلاق الا لدى المحكمة) وتدعو
بعض الآراء في مصر الى الاخذ بنفس الحكم وقد بينا رأينا فيه ، وبغض النظر
عن ذلك فان علينا أولا أن نتناول احصاءات الطلاق في تونس قبل وبعد صدور
هذا القانون بالتحليل ، لمحاولة التعرف على آثاره في الحد أو عدم الحد
من حالات الطلاق . وهذه الاحصاءات ليست متاحة لنا الآن . ولكن علينا
أن نتساءل عن كيفية الاستمرار في حياة زوجية وقد وصل امرها الى القضاء
بما يحمله هذا من تبادل للاتهامات وتبذل في القول ؟ اليس الهدف هو الوصول
الى الطلاق ، كيف نتخيل بعدها أن تقرر المحكمة انها لا توافق عليه ، فيعود
الزوجان الى حياة ملؤها السعادة والود اساس الزوجية ؟؟ .

تلك كانت حجج المطالبين بتدخل القضاء ، وهذا ردنا عليهم ، ولكن هل
يعنى هذا أننا نوافق على استمرار الاوضاع على ما هي عليه ؟ الواقع اننا
نعلم أن حق الرجل في الطلاق قد أسئ استخداما الى حد بعيد ، وأنه قد آن
الوان لايجاد سبيل للحد من حجم مشكلة الطلاق . وفي محاولتنا استكشاف
طريق للحل نعود مباشرة الى التنظيم الاسلامي للطلاق لنسترشد به .

لقد ذكرنا فيما سبق أن الاسلام في محاولته لحل النزاعات الاسرية التي
قد تؤدي الى الطلاق ، قد اوصى بالتحكيم « وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا
حكما من أهله وحكما من اهلها أن يريدوا اصلاحا يوفق الله بينهما ان الله
كان عليهما خبيرا » (١) . هذا أولا .

ثم أن التشريع الاسلامي قد وضع قيودا كما سبق أن ذكرنا على حق
الرجل في ايقاع الطلاق ، من تلك القيود .

وجود سبب حقيقي يدعو للطلاق ، ويستدل على هذا بقوله تعالى
« فان أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا » (٢) .

فاذا نظرنا في هاتين الآيتين فاننا نستطيع أن نخلص برأي يدعو الى
التوسع في انشاء مكاتب رسمية للمصالحات الزوجية توأمها مجموعة من

(١) سورة النساء ، آية ٣٥ .

(٢) سورة النساء ، آية ٣٤ .

الأخصائيين الاجتماعيين المدربين تدريباً جيداً ، ولبعث الاطمئنان لدى الناس الى هذه المكاتب ، فلا مانع من أجازة انضمام محكمين من أهل الزوج والزوجة الى لجنة المصالحة ، فإذا نجحت هذه المكاتب في حل المنازعات فيها ، مع ملاحظة أن هذه المكاتب تختلف عن المحاكم في شيء جوهري ، هو أن من يلجأ اليها إنما يسعى الى الصلح ، وهو بهذا لن يسعى الى التهميم والتعريض بزوجة ، في حين أن من يلجأ للمحكمة إنما يلجأ اليها طلباً للطلاق ، وفي سبيله لن يتورع عن قول ما يشير افرارة والبغضاء في نفس زوجة مما يستحيل معه استعادة حياة زوجية سليمة إذا ما رفضت المحكمة الطلاق . أما إذا فشلت لجنة المصالحة في التوفيق بين الزوجين ، فهو الطلاق .

وفي هذه الحالة فإن الزوجة المتضررة من الطلاق يكون لها أن تستند الى تقرير لجنة المصالحة في اللجوء الى المحكمة طلباً للتعويض عن الخلل الذي أوقعه (١) الزوج دون سند من سبب حقيقي .

كذلك يمكن أن ينص القانون على حق الزوج في الحصول على تعويض أكبر إذا ما أقدم الزوج على إيقاع الطلاق دون سبب حقيقي يدعو اليه ، ودون اللجوء مسبقاً الى مكاتب المصالحة . وقد جرى قضاء بعض المحاكم المصرية على إلزام المطلق بالتعويض إذا وقع الطلاق دون سبب ظاهر على أساس إساءة استعمال الحق المخول له شرعاً (٢) .

ومعروف أن القانون المصري يكتفى بحق المطلقة في نفقة لمدة لا تزيد على سنة من تاريخ الطلاق (المادتان ١٧ ، ١٨ من القانون رقم ٢٥

(١) يلاحظ أن مشروع قانون الأحوال الشخصية سابق الإشارة اليه قد نص في مادته ١١٠ على أنه « في حالة عدم اتفاق الزوجين على الطلاق لا يوثق إلا إذا قدم المشهد ما يدل على أن التحكيم تم بحسب المادة ١٤٧ من هذا القانون وعدم نجاح التحكيم في الإصلاح بينهما ، ولا يعتبر التوثيق شرطاً لوقوع الطلاق » . (انظر في هذا : محمد سلام مذكور ، أحكام الأسرة في الإسلام ، الجزء الثاني ، سنة ١٩٦٩ ، ص ١٠١ وما بعدها . على أننا نخشى أن يساء استخدام هذا الحكم من قبل بعض الرجال الذين قد يرون أنه من الاتكى بالمرأة عدم تمكينها من الحصول على وثيقة الطلاق ، فيعمدون للطلاق دون اللجوء لمحكمين . فتصبح مطلقة بلا وثيقة مثبتة للطلاق .

(٢) انظر حكم محكمة مصر الابتدائية في ٢٠ يناير سنة ١٩٢٦ ، المجموعة الرسمية للمحاكم الأهلية ، س : ٢٨ ص ١٠٧ وحكم محكمة شبين الكوم الكلية في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٠ ، مجلة المحاماة س ١١ ص ٥٤٠ . وانظر في تأييد الاتجاه الى تعويض المطلقة عن الطلاق التعسفى : محمد سلام مذكور ، المرجع السابق ، ص ٣٦ .

سنة ١٩٢٩) فضلا عن حقها في مؤخر الصداق .

ونلاحظ أيضا أن القانون المصرى قد خرج عن الراجح في مذهب أبى حنيفة في المادة ٣ من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩ التى تنص على أن « الطلاق المقترن بمعد لفظا أو اشارة لا يقع الا واحدة » وقد ذكرت المذكرة الايضاحية للقانون أن الغرض من هذا التعديل هو التيسير على الناس الذين يندفعون الى هذا النوع من الطلاق وايجاد مخلص لهم لا يضطرون معه الى زواج التحليل المذموم .

— علم الزوجة بالطلاق والأشهاد عليه :

يقع الطلاق — فى رأى الأئمة الاربعة — بمجرد النطق بلفظه . دون أن يشترطوا لصحة وقوعه الأشهاد عليه .

وقد يترتب على ذلك بعض المشاكل العملية منها عدم علم الزوجة به واستمرارها فى الحياة مع مطلقها ، وفى الوقت المناسب تواجه بأنها مطلقة منذ زمن وأنها كانت تعيش من رجل غريب مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة سواء بالنسبة لها أو بالنسبة لمن غدت تنجبهم من اولاد خلال هذه الفترة .

ولقد خرج الشيعة الإمامية عن رأى الأئمة الاربعة ، واشترطوا وجود شاهدين ليمسح وقوع الطلاق : واستشهدوا فى ذلك بقوله عز وجل فى أول سورة الطلاق « وشهدوا ذوى عدل منكم » وهم يرون أن وجود شاهدين قد يمهّد الطريق لعدم وقوعه ، عن طريق تدخلهما ومحاولتهما الإصلاح والتوفيق بين الزوجين . ثم أن الشهود هم الوسيلة لإعلان الطلاق كما كانوا وسيلة إعلان الزواج . ونعتقد أنه قد آن الاوان لإدخال هذا الحكم فى القانون (١) .

بل اننا نرى أن ينص القانون على عدم سرّيان آثار الطلاق بالنسبة للزوجة ما لم تبلغ به بوسيلة قانونية ، فإذا مات عنها طليقها مثلا دون أن تبلغ رسميا بالطلاق فلا يسقط حقها فى الارث ، كما أن آثار الطلاق لا تسرى

(١) انظر فى تحبيذ الأخذ بهذا الحكم : الدكتور محمد يوسف موسى ، أحكام الأحوال الشخصية فى الفقه الإسلامى ، سنة ١٩٥٨ ، ص ٢٧١ ،

في حق الاولاد الذين تنجبهم المرأة بعد ايقاع زوجها الطلاق دون ان تبلغ به بالطريق القانوني (١) .

حق الزوجة في طلب التطلق :

سبق ان ذكرنا ان للزوجة ان توقع بنفسها الطلاق وذلك اذا ما اشترطت لنفسها الحق فيه حين عقد الزواج ، او اذا حصلت على هذا الحق اثناء الزواج . فاذا لم تتحقق لها اى من الحالتين ، فقد اتاح المشرع لها ان تطلب التفريق بينها وبين زوجها اذا ما رأت ان هناك من الاسباب ما يحول دونها والاستمرار في الحياة الزوجية ورفض الزوج مع ذلك ايقاع الطلاق . وواضح ان المشرع قد راعى في هذا حق الزوجة ، وتبكيها لها من انتهاء حياة لم تحقق لها ما ترجوه .

وقد جاء ذكر الحالات التي يجوز فيها للزوجة طلب التفريق في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ والقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، وهذه الحالات هي :

١ - التفريق لعدم الاتفاق :

(المواد ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠) وقد قصد المشرع الى اعطاء الزوجة الحق في الطلاق اذا امتنع الزوج عن الاتفاق عليها وفاء بالتزامه .

٢ - التفريق للمعيب :

(المواد ٩ ، ١٠ ، ١١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠) ومؤدى هذا السبب تمكين الزوجة من طلب التفريق اذا وجدت به عيبا مستحكما لا يمكن البرء منه او يمكن البرء منه بعد زمن طويل ولا يمكنها المقام معه الا بضرر كالجنون والجذام والبرص .

٣١٤ - التفريق للضرر وسوء المعشرة :

(المواد ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩) وذلك حين تحس الزوجة انه لم يعد في مقدورها الاستمرار في معاشرة زوجها

— A B A B C D E F G H I J K L M N O P Q R S T U V W X Y Z —

وقد نصت المادة ١٠٨ من مشروع القانون على الآتى :

١ — لا يقع الطلاق في غيبة الزوجة الا اذا علمت به ومن تاريخ العلم سواء امكن من الزوج ام من المحكمة .

ب — يثبت العلم بكافة طرق الاثبات ومنها القرائن واخبار الواحد العدل .

لأضرارها بها والإساءة إليها ، أو بمعنى آخر لزوال الود والتراحم اللازمين للحياة الزوجية .

وسنعرض لهذا السبب بشيء من التفصيل . فإذا استعرضنا النصوص التي تحكمه نجدها كالاتي :

المادة ٦ : « اذا ادعت الزوجة اضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين امثالهما يجوز لها ان تطلب من القاضي التفريق ، وحينئذ يطلقها القاضي طلاقه بائنة اذا ثبت الضرر وعجز عن الاصلاح بينهما فاذا رفض الطلب ثم تكررت الشكوى ولم يثبت الضرر بعث القاضي حكيمين ، وقضى على الوجه المبين في المواد ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ .

المادة ٧ : يشترط في الحكمين ان يكونا رجلين عدلين من اهل الزوجين ان امكن والا فمن غيرهم ممن له خبرة بحالهما وقدرة على الاصلاح بينهما .
المادة ٨ : على الحكمين ان يتعرفا اسباب الشقاق بين الزوجين ويبذلا جهدهما في الاصلاح فان امكن على طريقة معينة قرراهما .
المادة ٩ : اذا عجز الحكمان عن الاصلاح وكانت الاساءة من الزوج او منهما او جهل الحال قررا التفريق بطلاقه بائنة .

المادة ١٠ : اذا اختلف الحكمان امرهما القاضي بمعاودة البحث فان استمر الخلاف بينهما حكم غيرهما .

المادة ١١ : على الحكمين ان يرفعا الى القاضي ما يقرران وعلى القاضي ان يحكم بمقتضاه .

ويلاحظ على هذه المواد انها قصرت قرار الحكمين بالتفريق على حالة ما اذا كانت الاساءة من الزوج او منهما او جهل الحال . كما ان هذه النصوص قد تتسبب في طول الاجراءات لانه يوجب لايقاع الطلاق اتساق الحكمين عليه ، فاذا اختلفا عادا للبحث فاذا استمر الخلاف حكم القاضي غيرهما بوهكذا .

وقد تنبه مشروع القانون لهذه العيوب وقرر الاحكام الاتية التي نرى ان نورد النصوص الخاصة بها لاهميتها (١) :

(١) يلاحظ ان مشروع القانون قد استند احكامه في هذا الخصوص من مذهب الامام مالك ، انظر في هذا محمد سلام مذكور ، المرجع السابق ، ص ١٧٩ وما بعدها .

المادة ١٢١ :

أ - إذا ادعى أحد الزوجين اضرار الآخر بما لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالهما قبل الدخول أو بعده يجوز له أن يطلب من المحكمة التفريق ، وتبذل المحكمة في جلسة سرية ما وسعها للإصلاح بينهما .

ب - فإذا تعذر الإصلاح عينت المحكمة حكمين للتوفيق أو التفريق ، وحلفت كل منهما اليمين على أن يقوم بمهمته بعقل وأمانة .

المادة ١٢٢ - يشترط في الحكمين أن يكونا عدلين من أهل الزوجين أن أمكن والأمن غيرهم لمن لهم خبرة بحالهما وقدرة على الإصلاح بينهما .
المادة - ١٢٣ :

أ - يشتمل قرار تعيين الحكمين على تاريخ بدء وانتهاء مأموريتهما وتخطر المحكمة الحكمين والخصوم بذلك .

ب - يجوز للمحكمة أن تعطى الحكمين مهلة أخرى مرة واحدة فإن لم يقدموا تقريرهما اعتبرتهما غير متفقين .

ج - لا يؤثر في سير عمل الحكمين امتناع أحد الزوجين عن حضور مجلس التحكيم متى تم إخطاره .

المادة ١٢٤ :

أ - على الحكمين أن يتعرفا أسباب الشقاق بين الزوجين ويبذلا جهدهما في الإصلاح بينهما على أية طريقة ممكنة .

ب - وإذا عجزا عن الإصلاح :

١ - فإن كانت الإساءة كلها من جانب الزوج ، والزوجة هي طالبة التفريق أو كان كل منهما طالبا قرر الحكمان التفريق بطلقة بائنة دون مساس بشيء من حقوق الزوجة المترتبة على الزواج والطلاق ، أما إذا كان الزوج هو طالب التفريق اقترحا رفض الدعوى .

٢ - وإذا كانت الإساءة كلها من جانب الزوجة قررا التفريق نظير بدل مناسب يقدرانه تدفعه الزوجة .

٣ - وإذا كانت الإساءة مشتركة قررا التفريق دون بدل أو ببديل يتناسب مع الإساءة .

٤ - وإن جهل الحال فلم يعرف المسمى منهما ، فإن كان الزوج هو الطالب اقترحا رفض دعواه . وإن كانت الزوجة هي

الطالبة أو كان كل منهما طالبا التفريق قرر الحكمان تفريقا

دون بدل .

المادة ١٢٥ :

أ - على الحكّمين أن يرفعا تقريرهما الى المحكمة مشتملا على
الاسباب التي بنى عليها .

ب - إذا اتفق الحكّمان على رأى حكمت به المحكمة . وان لم يتفقا
بعثتهما مع ثالث له خبرة بالحال وقدرة على الإصلاح وحلفته
اليمين المبينة في المادة ١٢١ .

فإذا اتفقا أو اتفقت الاكثرية على رأى حكمت به المحكمة .
وإذا اختلفوا ولم يقدموا التقرير في الميعاد المحدد سارت
المحكمة في الإثبات فإن كانت هي الطالبة وثبتت الدعوى حكم
بالتفريق بطلقة بائنة وان عجزت عن الإثبات حكم برفض الدعوى
وان كان هو الطالب وثبتت الدعوى أمرت المحكمة بالتفريق
وحكمت بسقوط مؤخر الصداق ونفقة العدة ومتجهد النفقة
السابقة وان لم يثبت حكم برفض الدعوى .

ويلاحظ على هذه النصوص انها قد تخلصت من عيوب النصوص
السارية ، فهي قد أعطت الزوج الحق في اللجوء الى المحكمة طلبا للتطليق
إذا ما كانت الاساءة من الزوجة وصولا الى اسقاط التزاماته قبل مطلقته ،
ومن الطبيعي أن يكون التجاء الزوج الى المحكمة جوازيا وليس وجوبيا ،
ذلك ان من حق الزوج أن يطلق بنفسه كما سبق أن ذكرنا ، فلم يكن للمشرع
أن يحرمه من حقه هذا، لكنه شجعه على سلوك هذا الطريق وصولا الى
اسقاط التزاماته المالية ..

ومن ناحية أخرى فقد أراد المشرع ألا تطول إجراءات التحكيم تفويتا
لفرصة الاضرار بأى من الزوجين ، فألزم المحكمة بتحديد مدة معينة ينتهى
فيها عمل الحكّمين .

ومن الطبيعي أن يكون للمحكمة أن تعطى مهلة للحكّمين . على اننا
نرى انه قد يكون من الافضل - زيادة في اختصار الاجراءات - أن نمج
الخطوة المنصوص عليها في المادة ١٢١ فقرة ب القاضي بتعيين حكّمين
مع الخطوة المنصوص عليها في المادة ١٢٥ فقرة ب القاضي بارسال ثالث
في حالة اختلاف الرأى بين الحكّمين ، بحيث يكون على المحكمة أن ترسل
منذ البداية الحكّمين مع ثالث على أن يكون من اهل الخبرة في المسائل
الاجتماعية .

٤ - التطلاق للغية وحبس الزوج :

(المواد ١٢ ، ١٣ ، ١٤ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩) .

المفروض في الحياة الزوجية أن يتعايش الزوجان معا في حياة مشتركة فلا يكون لاحد الزوجين أن يغيب عن صاحبه بلا عذر مقبول . لذا فقد اعطى القانون للزوجة الحق في أن تطلب الى القاضى تطليقها اذا غاب زوجها عنها لمدة سنة فأكثر بلا عذر مقبول وتضررت من بعده عنها ولو كان له مال تستطيع الاتفاق منه (م ١٢) .

كذلك اعطى القسانون للزوجة الحق في طلب النطليق اذا حكم على زوجها نهائيا بمعتوبة مقيدة للحرية مدة ثلاث سنوات فأكثر وذلك بعد مضي سنة من حبسه ولو كان له مال تستطيع الاتفاق منه (م ١٤) .

تلك كانت المبررات التى تستطيع الزوجة أن تستند اليها طلبا للتطليق ويجدر هنا ان نشير الى ان القانون قد اوجب نفقة للمطلقة المعتدة على تفصيل لا يعيننا هنا منه الا ان نذكر ان المادة ١٧ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ قد نصت على انه « لا نسمع الدعوى لنفقة عدة لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق » كذلك تنص المادة ١٨ من نفس القانون على انه « لا يجوز تنفيذ حكم بنفقة صادر بعد العمل بهذا القانون لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق » . اى ان المطلقة لن تحصل الا على نفقة لمدة سنة بعد اقصى ، ويمكن ان تقل المدة عن ذلك .

ومنذ البداية نقرر ان من مسئوليات الدولة ان توفر العيش الكريم للمطلقات غير القادرات على الكسب ، ولكن علينا ايضا ان نفكر في حالات الطلاق التعسفى ، بل وايضا في حالات الطلاق النى لا يمكن أن ينسب فيها خطأ من قبل الزوجة ، اى لاسباب لا دخل للزوجة في وجودها كالطلاق الذى يقع لمرض الزوجة الذى لا يمكنها من القيام بواجباتها الزوجية . وما قد توجبه اعتبارات العدالة من التفكير في وسيلة لضمان استمرار المطلقة في حياة آمنة ، وقد سبق ان اقترحنا مبدأ تعويض الزوجة عن الطلاق التعسفى اما الحالات الاخرى ، فيشوبها بعض المحاذير ، فاذا كان من غير الممكن أن ننسب الخطأ الى الزوجة ، فانه من الصعب ايضا أن نضع القيود على حق الرجل في أن يستمر في حياة يجد من يشاركه فيها ، وربما — لهذا السبب — لا نرى وجها للتحريم القاطع لتعدد الزوجات ، فربما كان النعدد هو الحل الامثل الذى قد ترتفيه الزوجة الاولى عن طيب خاطر ، وتفضلها عن تطليقها وتركها بلا رعاية ، فالواقع أن المرأة في مثل هذه الحالة لا تحتاج فقط الى النفقة لنقول باستمرار نفقتها لمدة اطول ، بل هى في الحقيقة في حاجة اكبر

الى رعاية زوجها ، وربما كانت ذات عيال أحوج ما يكونون الى رعاية الابوين مجتمعين .

خاتمة :

استعرضنا فيها سبق وضع المرأة كما تنظمه قوانين الاحوال الشخصية الحالية ، وما يمكن ان يدخل عليها من تعديلات تستهدف زيادة الحماية للمرأة ، وموقف مشروع قانون الاحوال الشخصية الذي انتهى فيه العمل سنة ١٩٦٧ ، والطول التي اخذ بها في هذا الصدد . ونلاحظ ان الشريعة الاسلامية تتسع لكل الحلول التي يمكن بالالتجاء اليها تدعيم وضع المرأة في الاسرة . ولعل من المناسب هنا في ختام هذه الدراسة ان نشير الى حكم يوضح مدى اهتمام التشريع الاسلامي بحماية كيان الاسرة فهو بعد تنظيمه للطلاق وجعله استثناء لا يلجأ اليه الا في حالات الضرورة القصوى ، وبعد ان قيده بقيود شديدة ، فقد قدر انه قد يحدث الطلاق ثم يتبين للزوج انه قد اخطأ في ايقاعه ، فاراد لمشرع الحكيم تمكينه من اعادة الحياة الزوجية مرة أخرى ، فشرع الرجعة التي تمكن الزوج من مراجعة زوجته قبل انقضاء عدتها دون حاجة الى عقد جديد ، ثم ان التشريع الاسلامي قد جعل حدا اقصى لمرات الطلاق لا تحل بعدها المطلقة لمطلقها الا بشروط خاصة ، فجعل الطلاق ثلاث مرات « الطلاق مرنان ، فامسك بمعروف او تسريح باحسان » حتى يتبين للرجل مدى خطورة التجائه الى الطلاق الذي قد يفقده زوجته الى الابد . ثم ان في تحديد عدد مرات الطلاق حماية للمرأة حتى لا تكون الرجعة وسيلة لتعليق المرأة ، فتطلق ثم تراجع وهكذا بلا حدود .

وفي النهاية علينا ان نقول انه قد آن الاوان لمراجعة قوانين الاجراءات التي تنظم التقاضي بشأن مسائل الاحوال الشخصية ، وان يكفل القانون سرعة البت في هذه القضايا حتى لا تضعف الحماية التي تسبغها القوانين الموضوعية ، في زحمة الاجراءات ويطنها .

السياسة الجنسية

(او العلاقة السياسية بين الجنسين)

تأليف : كيت ميليت (*)

عرض ونقد : الدكتور عبد الحليم محمود (**)

تمثل أهمية الكتاب الذى تعرضه — رغم تحفظات لنا عليه — انه يعرض فلسفة يروج لها اصحابها — فى أوربا وأمريكا — ممن يعتقدون انهم يدعون الى تحرير المرأة من كل قيد ، من قيود الجنس والاسرة والامومة والخلق والمجتمع .

وهذا الكتاب ليس مجرد تاريخ محايد للعلاقة بين الجنسين ، ولا لراحل كهاج المرأة الغربية عموما والأمريكية والانجليزية بوجه خاص ، للحصول على حقوقها المهضومة شأنها فى ذلك شأن كل الفئات الاجتماعية المهضومة الحق التى هبت تحت ضغط الحاجة الى خذاتها بعد الثورة الصناعية لنيل حقوقها . وهو كتاب « رأى » يستعين لاثبات صحته بوثائق التاريخ والسياسة والأدب والعلوم الاجتماعية . . وان كان يعيد تشكيلها وصياغتها بطريقة تخدم الهدف من اعداد الكتاب . ويتميز الكتاب بأسلوبه التهكمى العنيف ، وقد وصفه بعض المعلقين بأنه دعوة الى تحويل الحرب التى كانت تدور فى غرف النوم بين الجنسين الى نوع من حرب العصابت .

ويتبع الكتاب فى ثلاثة أبواب ، يحاول الباب الاول أن يثبت قضية ترى المؤلفة انه طالما تجاهلها الكتاب وهى أن « الجنس » يمثل مجالا من مجالات السياسة . أما الباب الثانى فيضم فصلين تاريخيين يحاول الاول أن يحدد ملامح التحول العظيم فى العلاقات التقليدية بين الجنسين ، التى حدثت فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، أما الفصل الثانى فيعرض لما تطلق عليه المؤلفة مرحلة الثورة المضادة او انتكاس حركة التحرر الجنسى ، حيث يستمر تسلط الرجل على الحياة — بطريقة معدلة — وتحبط امكانيات التغيير الاجتماعى للثورة الجنسية ، وتمتد هذه الفترة بين عام ١٩٣٠ وعام ١٩٦٠ . أما الباب الثالث من هذا الكتاب فيشتمل على تحليل لأعمال ثلاثة أجيال معاصرين ويسجل استجاباتهم من خلال الأعمال الأدبية — للتغيرات الجذرية فى العلاقات السياسية بين

* Kate, Millet, Sexual Politics, Avon Books, New -

York, 1971

** مدرس علم النفس ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة .

الجنسين ، واسهامهم في الهجوم الانفعالي ضد ما نسميه باسم الدفع النورى . وتترد المؤلفات الفصل الرابع والآخر لعمال الاديب الفرنسى « جين جنيت Jean jenet » بقصد تقديم صورة مقابلة لمواجهة التفريق الجنسى من زاوية الانحراف الجنسى او ما نطلق عليه زاوية السيطرة من خلال العلاقات السياسية فى الجنسية المثلية . حيث تتمثل الجنسية المثلية فى صورة مخاطرة اجتماعية تعرض صاحبها لكل ضروب العدوان والسخرية والمهاجمة ، واحيانا الوقوع تحت طائلة القانون على أن القائم بدور الذكر فى هذه العلاقات الجنسية المثلية — مثله كمثل الرجل فى العلاقات الجنسية الغريبة — يحظى غالبا بالتركيم بينما لا يجد القائمون بالدوار السلبية الجنسية الا الاحترار والمهانة والخضوع يؤكد جنيت فى مسرحياته على موضوع الظلم الجنسى والحاجة الماسة الى برامج لاقتلعه .

وتستعين المؤلفات منذ الفصل الاول من الكتاب ببعض نماذج من الادب الأمريكى المعاصر توضح من خلالها أن علاقة القوة والسيطرة تنطبق على النشاط الجنسى وعلى سبيل المثال ، تستعين بمشهد جنسى يصنه « هنرى ميللا » فى روايته (Sexus) التى نشرت فى باريس فى الأربعينات ومنعتها السلطات الصحية الأمريكية من دخول أمريكا حتى عام ١٩٦٥ . وترى المؤلفات أن ميللا نفسه هو بطل روايته ، الذى يقص حكاية خذاعه لـ « ايدا » زوجة صديقته « بل » . وتحاول المؤلفات إبراز أسلوب ميللا فى تحقيق المرأة بطريقة تؤكد أن النشاط الجنسى سلوك قذر وحقر اقرب الى العهن والدعارة منه الى العلاقات الانسانية . وتشير الى أن « ميللا » يؤكد على أن مركز القوة فى العلاقة الجنسية انما يكون للرجل ، كما أن بطله يحاول أن يشبع حواسه ورغباته دون أى اعتبار لعاطفة أو اتصال انسانى ، اذ أن الاتصال الجنسى لديه عبارة عن استغلال الرجل للمرأة بهدف متعته الشخصية فقط .

وبمناسبة مناقشتها لعمال أدبية تؤكد المؤلفات أن النقد الادبى لا يبنى على يقتصر على تعلق الادباء وفكر محاسن اعمالهم ، كما انه لا يبنى النظر الى العمل الادبى من خلال تاريخ الادب أو من خلال اعتبارات جمالية بحتة تخفى وراء الحيل والصيغ ، اذ ينبغى على النقد الادبى أن يدخل فى حسابة السياق الحضارى العام الذى ينظر من خلاله الى الادب ، كما ينبغى أن يتناول نوعا من النقد الاجتماعى وأن يعرض للاستبصارات التى يستطيع الادب أن يزود بها الحياة ، حيث يقوم بالوصف والتفسير بل وبالتشويه .

على أن الاختلاف فى الراى مع الاديب لا يعنى الادعاء بطريقة غير اخلاقية ، انه لا يملك المهارة الفنية الاصلية .

وستشهد المؤلفات بفقرات من رواية « هنرى ميللر » (الربيع الاسود) على انه يؤكد أن النساء اللاتي يشمن بالبرود الجنسي اى عدم الاذعان للزوج أو اللاتي يعتدين على قوانين الولاء للزواج ينغى عقابهن — مما تعلق عليه بأنه مجرد تأكيد لعدم الاعتداء بالتجارة الخارجية على نظام « المتايضة فى الزواج » .

أما بطل رواية « نورمان ميللر » (حلم أمريكانى) وهو أستاذ جامعى بجامعة هارفارد وعضو الكونجرس وشخصية تليفزيونية ، الذى يقتل زوجته ويخفف مشاعره عن طريق مضاجعة خادمتة . . . فهو لدى المؤلف . . . نموذج عتيق للزوج الفاضب ، الذى تعلم زوجته تماما كل مفاصله وبيته — أمامها — بأن عشيقاته يفوقونها فى الجاذبية الجنسية ، هذا الزوج — عندما تخبره زوجته بأنها تدبر هى الأخرى شئونها الجنسية وتتبع بنشاط جنسى مع عشاقها الجدد اى عندما يواجه بأن زوجته تمارس الفسق تصدم غروره وينفذ صبره ، ويشعر بتهديد حقه فى التملك الذى اكتسبه بالولادة . وهذه الرواية — فى رأى المؤلف — تعد صرخة داوية للحقوق الجنسية ، أو للحرب التى فشلت فيها الجهود الدبلوماسية وأصبحت هى الملجأ السياسى الأخير للطبقة الحاكمة التى تشعر بأن وضعها فى خطر .

وتتطلف المؤلفات من روايات جين جينيت « ما يثبت ما تراه من انها تتم عن دراسة لعالم القوادين وعن فهم لطبيعة العلاقات بين الجنسين ، حيث تمثل العلاقة الجنسية النواة أو النموذج الاساسى للعنصرية السياسية والاقتصادية وكل البناءات الاجتماعية التى تعتمد على تقسيم المجتمع الانسانى الى جماعتين ، احدهما تسيطر على الأخرى بمقتضى حق الميلاد. هذا مع وجود نظام اجتماعى يقر نظام التملك والسيطرة مما يفسد كل العلاقات الانسانية ، كما يفسد كل مجالات التفكير والخبرة .

ان تسوة الرجل على المرأة وأبنائها — لدى المؤلف — ترتبط بمحاولته اثبات قوته وهى تحاول أن تثبت أن الجنس ليس مجرد انتهاء بيولوجى ، وانها هو انتهاء طبقى ، تسيطر فيه طبقة على أخرى .

ومن أهم فصول هذا الكتاب ، ذلك الفصل الذى تحاول فيه المؤلف تحليل العلاقات بين الجنسين من وجهة نظرها حيث تحاول صياغة نظرة منظمة عن النظام السياسى (للعلاقة بين الجنسين) الذى تخضع فيه المرأة للرجل .

فموقف الاتصال الجنسي — رغم أنه يبدو كنشاط بيولوجى وحسى — لا يتم فى فراغ اجتماعى سياسى ، اذ أن له أعماقه داخل السياق الانسانى

الذى يدعم العالم الصغير للاتجاهات والقيم التى تملئها الثقافة الاجتماعية . صحيح أن النقطة بين هذا السياق الخاص والسياق السياسى العام نقطة كبرى ، لكن العلاقة السياسية بين الجنسين لا يقصد بها عالم الاحزاب والاجتماعات بقدر ما يقصد بها الى العلاقات فى بناء القوة ، أو الى التنظيم الذى تتحكم من خلاله احدى الجماعات فى جماعة أخرى . وإذا كان قاموس التراث الأمريكى يعرف السياسة بأنها : أساليب ادارة الدولة أو الحكم ، فإن هذا يمتد الى الاستراتيجيات التى تؤدى الى حفظ نظام الحكم ، وتذكر المؤلفة أنه إذا كان نظام سيطرة الرجل يمثل احد هذه الأساليب فى الضبط لثنا نستطيع أن نتوصل الى تصور مفهوم السياسة فى هذا المقام وتستخدم كلمة « سياسة » هنا لوصف العلاقة بين الجنسين لأنها تصف طبيعة مركز كل من الجنسين فى الماضى والحاضر . وتدعو المؤلفة الى وجوب انشاء سيكولوجية أو فلسفة خاصة لعلاقات القوة تتجاوز الاطارات السياسية التقليدية التى تعوننا عليها . على أساس أن علاقات القوة تتحدد بوضوح من خلال الاتصال الشخصى بين جماعات محددة جدا أو متجانسة مثل الجماعات العنصرية أو الطبقات والفئات المنبوذة .

ونظرا لان بعض الجماعات ليس لها ممثلون فى عدد من البنسات السياسية المعترف بها ، فإن قهرها يميل الى الاستقرار والاستمرار . والاطر الذى يسود العلاقة بين الجنسين يشبه — فى رأى المؤلفة العلاقة بين الجماعات العنصرية التى تمثل علاقة سياسية تمارس فيها جماعة ككل ، أنواع الضبط والتحكم على جماعة أخرى ، بحكم مولدها . وهذه العلاقات السياسية بين الجماعات العنصرية تؤدى الى استمرار سلسلة من الظروف الجائرة حيث لا تجد الجماعة الخاضعة تعبيرا ملائما من خلال المؤسسات السياسية القائمة كما أنها تمنع عن تنظيم نفسها فى كفاح سياسى منظم ، ونفس الحالة تنطبق على نظام العلاقات بين الجنسين سواء فى الوقت الحالى أو عبر مراحل التاريخ .

وتوهم الكاتبة القارئ هنا بأنها تتحدث عن ظاهرة انسانية عامة ليس لها استثناءات ، ولا ترتبط بالسياق الاوروبى والأمريكى الذى ورث جباله الرومان وخرافة العصور الوسطى ، ولم يرد فى كتابها ما يشير الى معرفتها لما انفردت به الحضارات الشرقية وخاصة الحضارة المصرية ، وإكرامها للمرأة وتخويلها حقوقا قريبة من حقوق الرجل ، كما لم يرد ذكر المرأة المسلمة الا على سبيل التهكم ، مع أن حق التمك والاكتماب الذى اقره القرآن الكريم للمرأة منذ أربعة عشر قرنا لم تعرفه المرأة فى إنجلترا.

وأمرىكا قبل عام ١٨٥٦ كمشروع لقانون ، لم يتم صدوره إلا عام ١٨٧٠ ، وقد تم إضافة عدة تعديلات عليه حتى عام ١٩٠٨ وما بعدها تحت ضغط الحاجة للمرأة في مواقع الإنتاج وليس اقرارا لقيمتها الانسانية .

وتؤكد المؤلفة ان سيطرة الرجل على المرأة تمثل نوعا من الاحتلال الداخلى يزداد قوة ، ومع أن صورة هذه السيطرة الآن تميل الى الانخفاض إلا أن السيطرة الجنسية هي أكثر صور الايديولوجيات انتشارا في الثقافة المعاصرة ، وتنطبق عليها كل عناصر مفهوم القوة بالمعنى السياسى . ذلك أن المجتمع الأمريكى وكل المجتمعات التاريخية تنسم بسيادة الرجل ، وحتى المجتمعات البدائية التى تسود فيها المرأة لا تمثل استثناء ، لانها تمثل القوة من الآباء الى اقارب المرأة الذكور مثل الخال وعلى هذا فان سيادة انفكور كنظام اجتماعى تعد متغيرا اجتماعيا مستقرا وناظدا الى كل الصور السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ونجده مائلا في النظام الراسمالى والاشتراكى كما نجده في مختلف الطبقات الاجتماعية الاقتصادية ، وكذلك في الاديان الكبرى ، مع وجود بعض التنوع خلال الازمنة والامكنة المختلفة ، التى تتفاوت من السويد الى أندونيسيا والصين الشعبية والاتحاد السوفيتى وأوروبا وأمريكا والبلاد العربية .

وتبرز هذه الحقيقة اذا استعرضنا تفوق الرجل في مجالات الحرب والصناعة والعلم والتكنولوجيا والسياسة والاقتصاد . أى أن هذه الحقيقة تبدو داخل كل مصدر قوة في المجتمع ، بما في ذلك قوة القانون والعقاب . بل أن السلطة الفاتكة للدين والقيم والفلسفة والفن .. وكل مظاهر الثقافة من صنع الذكور .

وكل أنواع الفروق الفسيولوجية بين الذكور والاناث بما فيها قوة العضلات لدى الذكور — التى تعد خاصية جنسية ثانوية تشجع لدى الثدييات ولها أصل بيولوجى لا تبرر التمييز الحاد الذى تدعبه الثقافة الاجتماعية بين الجنسين من خلال التربية والغذاء والتدريب . وترى المؤلفة أن تفوق الذكور كأي عقيدة سياسية — لا يعتمد على مجرد القوة الجسمية بقدر ما يعتمد على نسق من القيم غير بيولوجى . وهى زيادة في محاولة إبعاد أى اثر لمبادئ القوة الجسمية في تفوق الذكور تؤكد أن الحضارة تستطيع دائما أن تستبدل القوة الجسمية بأساليب أخرى كالصناعات والأسلحة وضروب المعرفة .. كما أن الحضارة المعاصرة لا تحتاج الى هذه القوة .. كما أن الأشخاص الذين يقومون بأشق الاعمال يقومون غالبا في قطاع المجتمع سواء كانوا اتوبياء أو لم يكونوا .

بداية الثورة الجنسية :

تتروح المؤلفة أن يبدأ التاريخ للمرحلة الاولى للثورة الجنسية من عام ١٨٣٠ - ١٩٣٠ . على أساس ما اشتهر به العصر الفيكتوري من سوء سمعة فيما يتصل بكف السلوك الجنس ، ومع أن الحرية الجنسية لم تتم في هذه الفترة ، إلا أن القمع الجنسي الذي يتمثل في الاحتشام المتطرف بدأ يجد متنفسا . ففي الحقبات الثلاث الاخيرة من القرن التاسع عشر ، زادت الحرية الجنسية لدى الذكور والاناث ، وهذا معناه بلوغ درجة من الحرية الجنسية للنساء اللاتي يمثلن الجماعة التي لم يسمح لها بهذا النوع من الحرية دون فقدان للمكانة الاجتماعية أو التعرض لخطر الحمل ، وجميع يعاقب أشد العقاب على الحمل والولادة غير الشرعيين . وقد تحقق في هذه المرحلة الاولى معيار للحرية الجنسية تمثل في الكفاح نحو ايجاد معيار واحد للاختلافية . رغم سذاجة الفيكتوريين - في رأى المؤلفة - لانهم مع سعيهم الى رفع المسؤولية عن المرأة الساقطة كانوا يحاولون بسذاجة مفرطة أن يرتفعوا بالبناء غير الشرعيين الى مرتبة « البنات الطاهرات » . ولا يمكن انكار أن هذه المرحلة الاولى للثورة الجنسية تعد امتدادا لمراحل سابقة .

ونذكر الكاتبة عددا من المكاسب التي حققتها المرأة في مجال الممن بعد طول ظلم وشقاء ، وفي مجال التعليم ، والاعتراف بحقها في الملكية بعد أن كانت ممتلكاتها تؤول الى الرجل ومن بعده الى الدولة ، ورغم ظهور قانون الطلاق بإنجلترا عام ١٨٠٨ ، إلا أن حصول المرأة على الطلاق كن في غاية الصعوبة ، ولم تدخل عليه تعديلات إلا بعد الحرب العالمية الاولى ، أما الحركة السياسية للمرأة الامريكية فلم تبدأ إلا بعد ظهور أور ميشاني ضد « الرق » في أمريكا عام ١٨٣٧ ، كما نشأ أول تنظيم سياسي نسائي في نيويورك عام ١٨٤٨ ، ولم يبدأ أول تحد وكفاح سياسي إلا عام ١٨٧٠ في نيويورك ، تحول بعد هذا الى حركة عالمية للمرأة ، وانتهى هذا الكفاح الى التجسد في لجنة حقوق المرأة بالامم المتحدة .

ورغم ضخامة هذا الانجاز في قرن واحد ، إلا أن المؤلفة ترى أن حرية التحرر الجنسي لم تنفذ في هذه المرحلة الى البناء التحتي للايديولوجية الابوية والتنشئة الاجتماعية .

أما الفترة التالية للثورة الجنسية التي تمتد من ١٩٣٠ حتى ١٩٦٠ فتطلق عليها المؤلفة اسم الثورة المضادة أو « فترة النكسة » ، حيث يظهر فيها النظام النازي بألمانيا ، الذي يؤكد على أهمية الزواج والاسرة على أساس أن اهداف الدولة تتحقق من خلالهما . لهذا قامت الدولة بتقييد

اشترك المرأة في الحياة العامة ، وتشجيع تفريغها لاسرتها وقيامها بدور الزوجة والام على اعتبار انه الدور الاساسى للمرأة . وقد قام النظام النازى بمعد من الاجراءات لحماية الاسرة وفرض الضرائب على غير المتزوجين كما كان يعاقب على استخدام وسائل منع الحمل ، كما كان متشددا في شجب الجنسية المثلية وقمعها وقد حدثت عدة نظهرات في الجيش الالماني لهذا السبب رغم وجود الكابتن روهيم — قائد الصاعقة المعروف بالجنسية المثلية . كما حرم النظام النازى البغاء والاباحية وان لم يكن تحريمه فعلا ، اذ كان هذا مباحا لخاصة أعضاء الحزب القومى الاشتراكى النازى . وساد معياران للبقاء متسامح مع الذكور متشدد مع الاناث — تحت حماية الشرطة والجيش . وكانت قيمة الخصوبة مرتفعة بحيث ان الرجل اذ اتجب طفلا غير شرعى لا يحتسب هذا زنا بالمعنى القانونى . كما ان الام « غير المتزوجة » التى تتجب ابنا غير شرعى كانت تعد مخطئة ، وان كان يقتل مزا، خطئها انها تقدم اطفالا جددا للدولة . ومع هذا لم يكن تقبل من المتزوجات الانجاب غير الشرعى . وتؤكد المؤلفة ان في النظام النازى للعلاقات الجنسية تميل روح الذكورة لدين وثنى تتجسد فيه ثورة مضادة للثورة الجنسية — تقوم بها الدولة وتدعمها بقوة القانون .

اما الاتحاد السوفيتى الذى بدأ بثورة قانونية لتحرير الافراد من دعاوى الاسرة ، من أجل اطلاق حرية الزواج والطلاق واستخدام وسائل منع الحمل واباحة الاجهاض ، وتحرير المرأة والاطفال من التحكم الاقتصادى للزوج . . حتى اذا بدأ نظام الاسرة يخل ، فاذا بالنظام « الابوى يسترد قوته من جديد ويعود المجتمع السوفيتى من جديد خلال الثلاثينات والاربعينات الى تقليد النظام الابوى الغربى ، وبدأت تقوى دعاياته للنظام التقليدى للأسرة الذى لا يختلف عن نظام الاسرة في البلاد الغربية او المانيا النازية . . ورغم شدة تعقد اسباب هذه العودة الى الاسرة التتليسدية بحجة الطبيعة البيولوجية للمرأة ، فان اسبابا اقتصادية وسياسية هى التى اضطرت الاتحاد السوفيتى الى هذا . وقد قال تروتسكى : انك لا تستطيع ان تلغى نظام الاسرة ، ولكن يمكنك استبدالها » . ولم تزد نسبة الاطفال الذين تتم رعايتهم خارج الاسرة عام ١٩٢٥ عن ٣٪ ونظرا لوقوع كل من عبء رعاية الاطفال واعمال المنزل واعباء الوظائف خارج المنزل على المرأة ، فان الاطفال اصبحوا بلا رعاية وزاد تهديد جناح الاحداث . ونظرا لضخامة الاعباء الاقتصادية التى تحبلها الاتحاد السوفيتى في سبيل التصنيع الثقيل والتسليح ، فقد أعلن « شغيلوف عام ١٩٣٦ انه نظرا لان الدولة لا تستطيع

القيام بهما الاسرة فاتها مضطرة الى الابتاء عليها » . وتلك فى رأى المؤلفة علامة من علامات النكسة .

ولا يفوت المؤلفة أن تناقش أهم المفكرين الذين اهتموا بسلوكية الجنس ، وهو « فرويد » وترى أنه رغم كونه يبدو كصاحب أكبر دعوة للتحرر الجنسي والتحرر من أنواع الكف الجنسي ، إلا أنه يؤكد على مشاعر النقص لدى الإناث ورغبتهم فى امتلاك « عضو الذكورة » وطموحهم الى بلوغ مرتبة الرجل فى الانجازات العقلية والفنية والاستقلال . وهى تعيب عليه أن يقرر أن هذه الطبيعة العسابة للنساء ، ولا يلتفت الى الظروف الاجتماعية والنزوية التى يفرضها المجتمع على المرأة مما ينتج عنه هذه الاعراض . وقد اشارت الى « كتاب جون ستيوارت ميل : خضوع النساء ١٨٦٩ » الذى يؤكد على ما تفعله ثقافة الذكور فى تشكيل عقلية النساء وسلوكهن .

بعد هذا تؤكد المؤلفة أن أى زيادة فى الحرية الجنسية للمرأة خلال الفترة من ١٩٣٠ حتى ١٩٦٥ ، إنما ترجع الى صناعة اساليب منع الحمل أكثر مما ترجع الى التغير الاجتماعى . وأن سعة انتشار « حبوب منع الحمل » (وهى أكثر اساليب منع الحمل نائدة وأن تقع خارج نطاق الثورة المضادة . وأن هذه الحيلة المأمونة انتفعت المرأة الجديدة مما كانت تعانيه امرأة العشرينات ، بل وزادت من حرية المرأة التى كانت تتمتع بها امرأة الخمسينات .

تعريف الثورة الجنسية :

فى نهاية هذا العرض نستطيع أن نورد بإيجاز تعريف المؤلفة للثورة الجنسية . التى بدأت غامضة وسانجة فى نهاية القرن التاسع عشر فى إنجلترا وأمريكا (نظرا لأن آثار الثورة الفرنسية وثقافة القرن الثامن عشر اختفت فى إنجلترا حتى أمكن لحظر الثورة أن يزول) . ومع أنها سارت ببطء وواكبت الثورة الصناعية وظهور الطبقة المتوسطة ، ورغم حدوث (ما أسمته المؤلفة) نكسة لهذه الثورة من ١٩٣٠ حتى ١٩٦٠ ، فإنها تقرر أنها ظهرت من جديد حوالى عام ١٩٦٥ ، إلا أنها ما زالت غير متبلورة ومتوهجة مما يجعل من الصعب على المؤرخ لها أن يبتدع عنها وينظر اليها نظرة موضوعية . ولما كانت المؤلفة تفترض أن تيار الثورة الذى بدا فى نهاية القرن التاسع عشر يوشك أن ينهار قبل انبثاق روح ثورية جديدة .

• The Subjection of Women

لهذا نهى شرع الى « تعريف » مفهوم الثورة الجنسية وغايتها ، ومزية هذا التعريف انه يوضح لنا الروح الاساسية التى املت على المؤلفة احكامها على مسار حركة المرأة فى العالم عامة وفى أمريكا وانجلترا بوجه خاص .

فالثورة الجنسية ينبغى أن تستهدف أول ما تستهدف إنهاء كل أنواع الكف الجنسي والتحريمات الجنسية ، وخاصة تلك التى تهدف الى الزواج الذى يقوم على أساس من سيطرة الرجل ، كما ينبغى أن تهدف الثورة الجنسية الى إباحة الجنسية المثلية وممارسة المراهقين للجنس قبل الزواج وبعده ، كذلك ينبغى إلغاء المخاخ السلبى الذى يحيط بالنشاط الجنسى بوجه عام ، وإلغاء وجود نوعين من المعايير ، معايير للزواج ومعايير للبقاء ، ومحاولة الوصول الى معيار بسيط واحد للحرية الجنسية ، معيار لا تقسده الاسس الاقتصادية للارتباط الجنسى التقليدى . كما ينبغى أن تقضى الثورة الجنسية على النظام الأبوى المتخلف فى الأعماق ، وتضع له نهاية ، كما ينبغى إلغاء إيديولوجية تفوق الذكر وكذلك إلغاء التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة التى يتم من خلالها دعم مركز الرجل ودوره ومزاجه .

تلك التنشئة الاجتماعية التى يتم من خلالها التأكيد على ربط الذكورة بسمات العنف والعقلانية ، وربط الانوثة بالسلبية المفرطة والرقرة ومراعاة مشاعر الآخرين ، مع أن كلا النوعين من السمات يصلح لكلا الجنسين .

ولا تتم هذه الثورة الجنسية دون إلغاء الملكية الأبوية للأسرة ، وإلغاء الدور الجنسى التقليدى للمرأة ، واستغلالها اقتصاديا ، وإنهاء حالة انكار حقها وحق الشباب فى التحرر من سيطرة الأسرة الأبوية . لهذا تقترح تقويض بناء الأسرة التقليدية عن طريق الرعاية المهنية المتخصصة للصغار ، بما يزيد من حربة المرأة ، وعن طريق استبدال نظام الزواج بنظام المشاركة أو المعاشية الإرادية . وتعتقد أن اكتمال الثورة الجنسية من شأنه أن يوقف مشكلة زيادة السكان التى تبدو وكأنها معضلة تستعصى على الحل .

تعليق ونقد :

١ - من الواضح أن المؤلفة لا تدعى أنها صاحبة الصياغة الوحيدة والنهائية لأهداف حركة تحرر المرأة فى العالم . على أن المتبوع لحركة تحرر المرأة فى الغرب يجد أنها تختلف عن حركة تحرر المرأة فى الشرق - وخاصة الشرق العربى والإسلامى - من حيث بداياتها ومساراتها وغاياتها . فحقوق المرأة الغربية التى حصلت عليها جاءت تحت ضغط الحاجة اليها فى مواقع الإنتاج وكوسيلة لانتقاء ثورتها ولكسب تعاونها . أما حقوق المرأة فى الشرق الإسلامى فقد قررهما القرآن الكريم بمقتضى حقها الإنسانى بما يخدم أهداف الإنسانية التى تضم الرجال وشقائقهم من النساء . ومشكلة

الشرق في وجدان الذكور والاثلاث فيما اعتقد ليست ثورة جنس على جنس بقدر سعى الجنسين الى اعادة الدور الخلاق للمرأة بعد ان عزلها عنه عوامل التدهور التي تتهقر بعدها المجتمع كله برجاله ونسله . وهذا الدور الخلاق لا تنكره القيم الاساسية للمجتمع التي تؤكد على حق المرأة في المعاملة الكريمة وفي الحصول على كل ما تستطيعه من تعلم واكتساب ، وفي اتخاذ القرارات الخاصة بحياتها الشخصية (في اطار القيم العامة للمجتمع التي تسرى على كل من الرجال والنساء بنفس الطريقة) والمشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بأسرتها وأمتها .

٢ - كون المرأة جنسا آخر لا يعنى بحال من الاحوال انها « أدنى » ، ولا يحل في طياته صفات الضعف والجهل والمذلة . مما يجعل البعض يدعو النساء الى التشبه بالرجال حتى في ضروب السلوك غير الاخلاقي التي ليست من خصائص كرام الرجال ، وان شاعت في بعض الامكن او بعض الظروف والاولى هو ابراز الخصائص الايجابية للمرأة « كأننى لها دورها الخلاق في الحياة الانسانية ، وكأنسان يستطيع أن يدفع الحياة الى مزيد من الثراء والخصوبة .

٣ - المعيار الاخلاقي الذي يحكم تصرفات الافراد كما تصوره التعاليم الاساسية (وان لم تكن هذه التعاليم مطبقة في الواقع دائما) لا تتلون بتنوع الجنس ، فالزنا والسرقة والقتل اعمال محرمة على الرجل تملأ كما هي محرمة على المرأة . وقتل الاولاد والرجال محرم تماما مثل قتل البنات والنساء .. والمنطق الذي يحكم هذا التصور هو منطق « الحق الانساني » لا منطق « الهوى » الذي يجعل الاضعف يقتل ما يفعله القوى المنحرف — كما تدعو مؤلفة الكتاب — ولا منطق الهوى الذي يجعل الاقوى يفعل ما يحرمه على غيره من الضعفاء. وواضح أن منطق الحق هذا اقوى من منطق الهوى ، وادعى لكبح جماح القوى الطاغية والى حماية الضعفاء العزل ، رجالا كانوا أم نساء . اما منطق اطلاق عنان الرغبة الجنسية دون قيد فهو لا محالة يؤدي الى مزيد من الظلم للضعفاء سواء بحكم الفقر أو الجنس أو السن (اى الصغار) . ولا يكفى هنا ان فعل الرغبة جاء برضاء الطرفين — ان كان ثمة رضا — اذ ان مدمنى المخدرات الخطرة وتجارها لا يكفى رضاهم لتتركهم احرارا في هدم حياتهم وحياة الآخرين العقلية والاجتماعية ، باسم حرية الهوى أو الرغبة .

٤ - ووجود غاية انسانية اجتماعية عامة من ناحية ، وتحترم دواعي الانسان ورغباته من ناحية أخرى ، هي التي تساعد على تراكم تراث الانسانية وخبراتها عبر الاجيال . ومع هذا فان المؤلفة فضلت الطريق السهل ، طريق الدعوة الى هدم كل ما تتصور انه نظام اجتماعي يقيد من

تحرر السلوك الجنسي ، مثال ذلك دعوتها الى هدم نظام الاسرة ، ونظام التنشئة الاجتماعية للإنشاء والغاء القيود على جميع أنواع الانحراف الجنسي. ويبدو انها لم تفهم دلالة ما ذكرته من تاصل نظام الاسرة والتنشئة الاجتماعية في جميع الحضارات . ولم تستطع التمييز بين ما هو أساس في البناء الاجتماعي وبين أنواع « سوء الاستخدام لما يتيح هذا البناء من امكانيات التنشئة والتربية بطريقة تطلق طاقات الخلق او تكبتها ، تظهر السمات الإيجابية او تطمسها .

٥ - تصوير العلاقة بين الرجل والمرأة في الاسرة على انها نوع من الاستغلال والسيطرة السياسية والاقتصادية من جانب الرجل ، فيه تجاهل للدراسات الحديثة في مجال سيكولوجية القوة الاجتماعية وبناءات القوة والمتغيرات التي ترتبط بها . (٦) حيث يتم تعريف القوة الاجتماعية على انها: القدرة المحركة لاحد الاطراف على التأثير في طرف آخر . وقد يكون هذان الطرفان شخصين او جماعتين . وعلاقة القوة في اساسها علاقة اجتماعية وليست شخصية ، حيث يتوقع من مصدر القوة ان يكون لديه خاصية يستطيع الآخرون الانادة منها أو تحويلها اجتماعيا لحسابهم . ولكي يمارس احد الأشخاص (أ) القوة على شخص آخر (ب) لا بد ان تكون لديه « حاجة » يشعر انه يستطيع ارضاءها أو بلوغها من مصادر أخرى ، وان يدرك أن (أ) لديه مصادر يمكن ان تتاح له . وإى سيطرة من أعلى ب ، انها تعتمد على المكافأة المحتملة لـ «ب» عندما يرى أن « أ » لديه مصادر يحتاج اليها .

ورغم أن الشائع هو أن علاقة القوة تسير في اتجاه واحد ، مثلاً من أ الى ب ، إلا أن ثمة أنواعاً عديدة من العلاقات ، فقد يكون كل من أ و ب ، مستقلين تماماً ، كما قد تتساوى قوة كل منهما في بعض مجالات السلوك ، بينما تكون قوة أ اكبر في بعض المجالات بينما قوة ب اكبر في مجالات أخرى . أى أن حجم القوة يختلف من مجال للسلوك الى مجال آخر ، كما قد يختلف من وقت لآخر في نفس المجال من مجالات السلوك . وبناء على ما سبق نرى أن تصور علاقة الرجل بالمرأة على انها علاقة خضوع واتباعية مطلقة مهما كانت سيطرة الرجل على المرأة انها يمثل تصوراً ساذجاً ، ولا تقل عنه سذاجة محاولة التمرد على أى تبعية أو تعاون وتأثر من أى طرف للآخر ، حيث يكون مصدراً للامان أو لوظيفة « يحتاج اليها الطرف الآخر » . أى أن هذا التصور يبرز التفاعل الخلاق في مصادر القوة والتأثير بين كل من الرجل والمرأة ، في نطاق الاسرة وفي نطاق المجتمع

* Coartwright, D., Studies in Social Power, Institute of Social Research, Michigan Ann Arbore, 1959 .

الكبير . كما أنه يؤكد أن زيادة نصيب المرأة من التعليم والمهارات ، وتدريبها على ممارسة دورها في الأسرة وفي المجتمع الكبير من شأنه أن يزيد من مصادر قوتها في البيت والمجتمع ، وهذا في نفس الوقت يدعم مصادر قوة الرجل ويدفع البيت والمجتمع الى مزيد من التقدم .

٦ - تدل الدراسات السيكولوجية التجريبية التي أجريت للكشف عن الظروف المرتبطة بازدهار الصحة النفسية والقدرات العقلية العامة والقدرات الإبداعية (١) على أن الاتمة في « أسرة » طبيعية أو بديلة يساعد الطفل على تحقيق أكبر قدر من إمكانياته ، التي تحجب نسبة كبيرة منها في ظل الاتمة في مؤسسات عامة مهما زودت به هذه المؤسسات من خبراء وأجهزة . مما يؤكد أن الدعوة الى هدم « الأسرة » باسم حرية الجنس ، وعدم الالتزام نحو الأسرة والبناء ، إنما هي دعوة غير إنسانية ، بل هي دعوة مريضة تعود الاستجابة اليها بأضرار محققة على الأجيال الصغيرة التي تحرم من حب الأمومة والأبوة ومن أنواع التدريب والضبط التي تساعد على تنمية مواهبها وقدراتها سواء في ذلك الأطفال من الإناث والذكور .

٧ - أن شيوع المرض النفسي والاجتماعي لا يعني بحال من الأحوال أنه أمر « سوى » ، فشيوع البغاء والانحرافات الجنسية والجنسية المثلية ، لا يعني أنها سلوك سوى ، بل أن ضلالة الانحراف بلغت في بعض المجتمعات الحديثة حد الإنكار على علماء النفس أن يعلنوا اتسام المتحرقين جنسياً بأمراض الأمراض النفسية ، اعتقاداً منهم أن في هذا اعتداء على حرية الأفراد وتعريضاً لهم .

أن المريض من حقه أن يعالج ، أما أن يدعو الى شيوع المرض سعياً لعدم التخرج من حالته فهذا أمر آخر .

٨ - أن قضية المرأة في الشرق وفي الغرب تحتاج الى تنقية وإعيرة ، بحيث يتم النهوض بنصف الجنس البشري الذي ما زال يرسف تحت جهالة الأمية وقلته التدريب وعدم الوعي - والمرأة في الشرق صنو الرجل لكن ظروفها أشق وبالتالي تحتاج لمزيد من الجهد للنهوض بها . وهذه المهمة تحتاج الى جهود كل من لديه وعي من الذكور والإناث ، بدافع إنساني شامل ولصالح البشرية والحضارة ، وأمل في أجيال أكثر سعادة وقدره على الخلق والتنمية ، وهذا الجهد الدائب المطلوب أولى من إعلان حرب الضفينة التي لا يمكن أن يدعو اليها مخلص لأنسانية الإنسان فكراً أم أثني .

(١) السيد / عبد العظيم محمود ، السيلق النفسي الاجتماعي للإبداع ، رسالة دكتوراه ، ١٩٧٤ .

« الرجل المسير » *

عرض ونقد : الدكتورة نادية حليم سليمان *

تأليف ايثر فيلار

تدور مادة هذا الكتاب حول اتهام موجه من الكاتبة الى المرأة بعدم رغبتها الجدية في التحرر والمساواة بالرجل . فلم يكن الرجل في يوم من الايام ضدها ، ولكن المرأة هي التي حكمت على نفسها بان تظل على هذه الحال بما ارتضته لنفسها من اعتماد كلي على الرجل وعدم المشاركة في تحمل المسؤولية مع عدم تنمية قدراتها الذهنية في مجالات العلم والمعرفة ، مؤثرة التمتع بشرات جهد الرجل مستغلة له الى حد العبودية .

وتتحدث الكاتبة باستفاضة عن الكيفية التي يستعبد بها النساء الرجال ويستغلونهم . ففي الوقت الذي يتمتع فيه الرجال بالقوة والذكاء والخيال والابداع يتمسك النساء بضعفهن وغبائهن وخمولهن ومع هذا ينجحن بأساليبهن في ان يخضعن الرجال ويسيرنهم لقضاء مصالحهن . وفي نفس الوقت يقتنعنهم بالسيادة والتفوق الذي يجعل الرجل مزهوا بتفوقه فينتجه الى المزيد من التحسينات والمزيد من الاختراعات التي تزيد من راحة المرأة وفي نفس الوقت تزيد من غبائها وتخلفها الذهني كما يوسع الهوة الفكرية بينها وبين الرجل ويزيد من اغترابها عنه .

ويدل من ان تتحدث الكاتبة عن حرية المرأة ، فانها تتعاطف بشدة مع الرجل مطالبة المرأة بالاستقلال وعدم الاعتماد على الرجل كطريق لتحريره . فعندما لا تطلب المعونة ولا تحتاج الى الحماية تقف على قدم المساواة مع الرجل فتعايشة معايشة الند للند لا عشرة الحاجة اليه والاعتماد عليه . وعليها — اذا ارادت ان تتساوى بالرجل — ان تتخلى عن اهتماماتها السطحية وتشارك الرجل عالها واهتماماته الجدية مشاركة ايجابية .

تنوزع مادة هذا الكتاب على ثلاثة وعشرين فصلا تتناول الموضوعات التالية :

السعادة في العبودية وما هيه كل من الرجل والمرأة ، ثم افق المرأة واطار تفكيرها وخصائصها والحركات وراء سلوكها ، كذا تطبيع الرجل ، وتجرد المرأة من الشعور ، وقيمة الاطفال كمصدر لضمان استمرار انفاق الرجل على الاسرة ، ثم عيوب المرأة ووزائلها ، وقناع الانوثة ، والاهداف

* Esther Vilar, The Manipulated Man, U. S. A. Bantam Books, 1974

*** خبيرة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

التي تكمن وراء عمل المرأة ، وتخصائص المرأة العاملة ، ثم أخيراً الرجل الأمريكي كإنجح رجل استطاعت المرأة أن تسيره وتخضعه .

تستهل الكاتبة هذا الكتاب باتهام موجه إلى المرأة بعدم مقدرتها على التصرف ومعالجة الأمور إذا ما واجهتها مشكلة أو موقف عصيب . إذ تنفذ المرأة مكثفة الأيدي لتبحث عن الرجل الذي يسارع إلى تقديم المون المطلوب قبل أن يطلبه حيث اعتاد هو تقويم مثل هذه الخدمات كما اعتادت هي أن تحصل من الرجل عليها . ولئن ساوره نوع من الاتهام للمرأة بسوء التصرف وقلة الحيلة فإن هذا لا يمنع من الشعور بسعادة غامرة لتقديم خدمة لامرأة ، وهذا ما تسميه الكاتبة بسعادة العبودية .

فما الذي يدفع المرأة الآن إلى تعلم مهارة معينة إذا ما وجدت الجنس الآخر مستعداً بل ورغباً دائماً في تقديمها لها . فإلى النساء يدعون الرجال يعملون من أجلهم ويفكرون بدلاً منهم ويتحملون المسؤولية نيابة عنهم وعن في الحقيقة مستغلات للرجال مستعبدات لهم معتمدات عليهم .

وفي نهاية الفصل تتساءل الكاتبة — كيف يمكن لخصائص الرجل من ذكاء وقوة وخيال خصب ، أن تكون مقومات للعبودية . بل وكيف تسنى للمرأة أن تدير العالم بالصورة التي تجعل الرجل غير شاعر بالظلم ، بل على العكس هو يشعر بالسيادة والزهو والتفوق الذي يدفع إلى مزيد من التتبع ، وكيف تتكرر المرأة وكيف ينظر إليها الرجل — تصوره لسلوكها ودوافعه ، وانتظاراتها هي من الرجل وتوقعات الرجل منها . وتحاول الكاتبة في الفصول الثلاثة والعشرين التي يحتوي عليها الكتاب أن تناقش هذه الموضوعات .

فالفصل الثاني يتناول تعريف الرجل بأنه الإنسان الذي يعمل بينما المرأة هي الإنسان الذي لا يعمل بل تترك لأزواجها أمر رعايتها هي وأطفالها .

وأية خصائص تراها المرأة نافعة تدعوها خصائص رجولة وتلك الأخرى غير النافعة لها ولا للآخرين تدعوها خصائص أنوثة . وإذا أراد الرجل أن يحقق نجاحاً في علاقة بالمرأة فعلية أن يتصف بكل خصائص الرجولة .

وأيا كانت وظيفة الرجل فعلياً أن يبذل من أجل عمله كل دقيقة من حياته كترس أو عجلة في نظام كبير موضوع لكي يستغله بأقصى طاقة ممكنة وحتى آخر نسمة من حياته .

وهو ليس حراً أن يترك عمله إلى عمل آخر قد لا يدر الدخل السابق وأن كان يستهويه بدرجة أكبر . إذ هو مساقا بمن يعملهم — لا بد أن يسعى دائماً لزيادة الدخل وتحسين المركز ولو لم يكن عمله متناسباً معه . فمن يعتاد

من الرجال أن يغير أسلوب حياته أو نوع مهنته يعتبر غير موثوق فيه ولا يمكن الاعتماد عليه . وإذا ما تكرر ذلك أصبح منبوذاً من المجتمع . واستمرار الرجل في الكساح المرسوم غير المتغير هو الطريق إلى الإحساس بالطمأنينة والسعادة التي يجدها دائماً من وجهة نظر الكاتبة في عدم الحرية .

وهي في الفصل الثالث تلخص تعريفها للمرأة بأنها الإنسان الذي لا يعمل . غير أن القدرات الذهنية لا تختلف فيها بين الذكر والأنثى عند الميلاد ، ولكن القدرة التي لا تنمى يحدث لها ضهور ، وهذا ما تفعله المرأة عندما لا تستخدم قدراتها العقلية . والسبب في عدم الاستخدام هذا راجع إلى أنها ليست في حاجة إليها . إذ أن نمو هذه القدرات ليس عنصراً أساسياً للبقاء ، فبقدر من الجمال وبمستوى ضئيل من الذكاء تستطيع أن تجد مكاناً لها في المجتمع . واعتمادها على الرجل — الذي يقوم لها بكل العمل — هو السبب الرئيسي في عدم نمو قدراتها الذهنية وحصرها عند حد الاهتمامات المنزلية . ويفترض الرجل أو يتصور أن مجهوداتها في أداء وظائفها المنزلية تمنعها من عمل الأشياء التي يعتبرها هو أشياء تستحق الاهتمام ومرغوباً فيها . ولهذا يخترع من أجلها الآلات الميكانيكية التي تسهل لها أداء هذه الأعباء حتى يجعل حياتها أسهل ويسمح لها باستخدام وقتها في تحصيل العلم والمعرفة ، ولكنها بدلاً من ذلك تستغل هذا الوقت في الاعتناء أكثر بنفسها ، مركزة اهتماماً أكبر على مظهرها الخارجى .

ومع إتاحة فرص التعليم المشترك ودخول الجامعة ظن الرجل أنها ستعزز التقدم المطلوب الذي يتيح لها أن تتمتع بحريتها وإن ينعم هو أيضاً بحريته . ولكن ما أبعثت فيه المرأة هو زيادة الاهتمام بمظهرها الخارجى ، واستمرت مطالبتها في الحياة مادية وليست عقلية على الإطلاق . وهي إذا ما أقدمت على القراءة اكتفت بمجرد قراءة الكتب دون محاولة للابتكار أو الخلق . وفي رأى الكاتبة أن المرأة قد أعطيت كل الفرص لكي تلقى بكل قيد يعوقها ، وإذا لم تكن قد استطاعت أن تحرر نفسها فإن هذا يقود إلى نتيجة واحدة ، وهي أنه لا توجد قيود أساساً لتلقى بها . وقد أدى طول الاعتماد على الرجل إلى فقدان المرأة للطموح والرغبة في المعرفة والحاجة إلى تحقيق الارتقاء الذهني وكل هذه الجوانب التي تبدو للرجل ذات قيمة .

وهي إذ تتحدث عن أمم المرأة في الفصل الرابع تجعل هذا التفكير محصوراً في استغلال الوقت والمال من أجل زينتها وأدوات مكياجها ، ومن أجل اعتمادها المادى هذا على رجل ، فبدون عاطفة معينة من حب أو كره ، فهي ترتبط بالرجل الذي يعمل من أجلها . فالسمة العامة في كل النساء

هى تحقيق أقصى منفعة ممكنة من وراء الرجل . وإذا ما تحررت النساء من الاعتماد المسمى على الرجل فمن المحتمل أن يفضل غالبيتهن قضاء حياتهن فى صحبة نساء أخريات أكثر من الرجال .

وتحت عنوان الجنس اللطيف فى الفصل الخامس من الكتاب تستنكر الكاتبة أن يندرج النساء تحت هذا الوصف فكونهن من وجهة نظرها أقل ذكاء من الرجل حيث أنهن أوقفن نمو هذه القدرة فى سن مبكرة — يحدض هذا المفهوم . لأن الشخص غير الذكى لا يمكن التفكير فيه على أنه جليل إلا إذا كان الحكم مبنياً على المستوى العضوى البحت الذى يضع كلا من الإنسان والحيوان على نفس المستوى .

ونظراً لاحتياج الرجل الى شىء يخضع له نفسه وفى نفس الوقت يبقى على احترامه لذاته ، فإن هذا ما يقوده الى أن يقف جهده وماله لامرأة تبرر له أو تسوغ خضوعه هذا . ولكى يواجه قصور ذكائها يخلق لها مصطلح سرعة البديهة الانثوية . ولهذا ففى غياب أية مكونات أخرى واقعية فأنه يراها جيلة .

ولما كان أفضل ما تبغيه المرأة هو حياة بدون عمل أو مسئولية فأنها تقلد الاطفال فى طلب المعونة والحلجة الى الحماية . وتنجح فى استشارة غريزة الحماية فى الرجل فيأخذ على عاتقه أمر رعايتها وحمايتها . ومع كبر سن المرأة تفقد كل هذه التصرفات مقدرتها فى التأثير على الرجل وان كانت تستطيع الاستمرار فيها مستمدة مقومات هذا الاستمرار من وجود الاطفال أو لصعوبة حصول الرجل باستمرار على امرأة أصغر .

ولما كا لا بد له من الاحتفاظ بزوجة على أية حال فأنه يفضل الإبقاء على من هى معه .

وعمل الرجل المستمر يحفظ للجسم صلاحياته لمدة أطول من المرأة التى تفقد هذه الخصائص فى وقت مبكر عن الرجل حيث أنها لا تعمل .

ولما كان الرجال على خلاف النساء — يعملون وأجسامهم تظل محتفظة بصلاحيتها للاستخدام مدة طويلة : فأنهم يحتفظون بجمالهم فترة أطول بينما يفقده النساء بسرعة .

والرجال ليسوا قلقين بشأن جمالهم — كما أنه ليس من الموضوعات التى يمكن أن يشير إليها أحد . بينما تطرى جمال المرأة الكثير من الكتابات . فما يمدح عند الرجل هو شجاعته وشبابه وأقدامه وكل الخصائص الناقصة لدى المرأة والتى لا علاقة لها بالمظهر الخارجى .

ولا تنظر المرأة الى الرجل الا على انه ملكية للانتاج وهكذا يقيم الرجال انفسهم على انهم العاقلون ولا يعينهم على الاطلاق ان يكونوا على درجة من الجمال . فما هو مستقر في اذهان الرجال ان النساء هن اللاتي يجب ان يكن جميلات . وتركز الكاتبة كثيرا في الفصل السادس على ان مصدر جمال الانسان هو قدرته على التفكير . وحيث ان الرجل في رايها مخلوق مفكر فان هذا يعنى انه متمتعش الى المعرفة وخلق وحساس ، وتمتعشه الى المعرفة يدفع الى بروز صفة حب الاستطلاع . هذه الصفة التي تتركز على دعائم مختلفة جذريا بين الرجل والمرأة فحب الاستطلاع عند المرأة بهدف تحقيق نفع شخص لها . بينما هو عند الرجل موضوعي بحث .

فلو فرض ان تولت احدى صالات العرض عرض ملكية جديدة ، فقد يمر عليها رجل دون ان يلتقى عليها نظرة ولكن رجلا كثيرين سيقفون ليتفحصوها بكثير من التدقيق للوقوف على مزاياها ونواحي التطور فيها عن تلك السابقة عليها . بينما المرأة اذا شد انتباهها هذا الحشد دفعتها الفضول الى السؤال كي لا يفوتها رؤية شيء مثير ، ولكنها حين تعلم التفاصيل سريعا ما تولى وجهها شطرا آخر .

وحب الاستطلاع عند الرجل شابل وعام فليس هناك ما لا يثير اهتمامه سواء كان في ميدان السياسة او الطبيعة او الكيمياء ، حتى الموضوعات التي لا يحتل تعرضه لها كان يهتم بالتعرف على مراحل تكون الجنين وحتى خروجه الى الحياة . وهو دائما يحاول تطوير ما نمت الى علمه لكي يخرج بشيء جديد ، فعلى يد الرجال خرجت كافة الاختراعات والتطورات الحادثة في كافة ميادين المعرفة حتى ما يتعلق منها بالمرأة مثل تطور الازياء وتسريحات الشعر وآخر خطوط المكياج .

واذا ما تزوج الرجل في سن صغير ، ويكون اسرة وقضى اغلب حياته يعمل في وظيفة معينة فانه يعد مثالا للفضيلة وتحمل المسؤولية . اما النمط الاخر من الرجال الذي يعيش فقط لنفسه ويعمل لنفسه ويتحول من عمل الى آخر لانه يستمتع به اكثر ، ولانه لا يعول الا نفسه فهو ينام حيث يريد واين يريد ويلتقى بالمرأة عندما يريد وبصورة متساوية وليس كواحد من ملايين العبيد — هذا الرجل مرفوض من المجتمع . فالحرية شيء ممنوع على الرجل . وعليه ان يتجاهلها مسخرا نفسه لخدمة المرأة .

وفي الفصل السابع ترى الكاتبة ان النساء يطالبن بحريتهن ولكنهن عندما يحصلن عليها ينتابهن الشعور بالخوف والتردد من ترك او تغيير ما اعتدن عليه واصبح مألوفاً لديهن . وهنا يظهر الفرق بين الرجل والمرأة . فالرجل حين يطالب بشيء فهو عند الحصول عليه يكون قد حسسب كافة

الاحتمالات المحكة وغير المحكة ومستعدا لتقبل النتائج .

والفرق هنا راجع — من وجهة نظرها — الى ذكاء الرجل وغياء المرأة نتيجة لعدم استغلال المرأة لمقدرتها الذهنية . هذا المستوى من التفكير يجعل من الصعب فهمها اذ ان الذكاء يظهر في التصرفات التي تبدو عاقلة ومنطقية ومن ثم تسمح بقياسها والتنبؤ بها وضبطها .

ويتناول الفصل الثامن عملية تطبيع الرجل على يد المرأة . فلقد تعود الرجل منذ بداية حياته أن يجد حوله امرأة وهذا هو الطبيعي حتى أن غيابها يعتبر شيئا غير طبيعي وتدريبه المرأة على أن دوره في الحياة هو أن يعمل وأن يضع ثمار عمله هذا تحت تصرفها وبناء على ذلك فتقويمه لذاته مبني على تقدير المرأة لدى منفعة .

وللعلم أيضا أهميتها في هذا التسيير المبكر . فلبنت العرائس وحجرات النوم والصالون وأطقم الشاي وأدوات المطبخ وللولد الميكاتو والقاطرات الكهربائية والعربات والطائرات ولهذا تهيأ البنت وتعد للقيام بدور المرأة . بينما يعد الولد لكي يستخدم قدراته العقلية في التوصل الى كل اختراع يسهم في راحة المرأة . وهي تريد لمعارفه أن تنمو الى حد يفوق معارفها في مجال العمل حيث أنها لن تحتاج الى العمل وإنما ستعتمد فيه على الرجل .

ولو كانت المرأة من وجهة نظر الكاتبة — لديها من احترام النفس القدر الكافي لما سلمت بهذا القدر من الجهل الذي هي عليه . ولكن قيمتها في المجتمع ليست مرتبطة بذكائها فالرجل محتاج لها وهذا يكفي . ومساء كانت تتغابي أو هي الحقيقة فإنها تختار لنفسها المستوى الفكري الذي تريده ، وعلى كل المستويات الفكرية التي ترتضيها لنفسها فسيوليها الرجل عنايته ورعايته ولن يضح أو يستغنى عن صحبتها .

وفي كل الاعمال الرهقة فهي دائما تقنع الرجل بأنه اقدر على فعلها منها ، أما اعمالها المنزلية فهي لا تكف عن فكر مدى أهميتها في تحقيق سعادة الأسرة وراحتها وهذا ما يجعل الرجل يفيط حظه على وجود مثل هذه الزوجة المضحية التي تعطى من نفسها الكثير من أجل راحة بيتها واسعاد زوجها .

وبالفصل العاشر تعرض الكاتبة للمعاني التي تختفي وراء بعض العبارات التي تستخدمها النساء في حضرة رجال يستمعن لهن . فعندما تقول المرأة — على سبيل المثال — أن على الرجل أن يحميها ، فإن هذا يعني أن عليه أن يجنبها كافة أنواع المضايقات . وعندما تقول أنها تحتاج الى رجل يشعرها بالأمان ، فإن ذلك يعني أن عليه أن يجعل من الحصول على المسال همه أو شغله الشاغل . وعندما تقول أن الشيء الوحيد الذي تريده

في الحياة هو أن تجعل زوجها سعيدا ، فإن هذا يعنى أنها ستعمل كل ما في وسعها لكي لا يكشف الرجل مدى استقلالها له .

وتحت عنوان المرأة مجردة من الشعور في الفصل الحادى عشر تتناول الكاتبة اثنين من أسوأ الأساليب التى تستخدمها المرأة في إخضاع الرجل . وهما ما يسمى « بقواعد الذوق في سلوك الرجل نحو المرأة » وقبح أو كبت انفعالاته .

ولكى ينجح الرجل في علاقته بالمرأة فلا بد من توافر عدة مكونات : تسط من الذكاء والطموح والاعتداد ، كما أن عليه أن يعرف كيف يتصرف في وجود امرأة . وكثاعدة أساسية فعليه أن يعامل المرأة كملكة وعليها أن تهيئ له الفرص باستمرار كي يعاملها كذلك .

ولكى يقوم الرجل بدور حمايتها فعليه أن يجنبها وأطفالها كل المخاطر ولو كلفه ذلك حياته .

ولكى تظل المشاعر العميقة من شيم النساء فهي تعود الرجل من صغره كبح جماح مشاعره وعدم التعبير عنها بالبكاء بدعوى أن هذا تصرف لا يليق إلا بالفتيات .

ولو لم تكن المرأة مجردة من الشعور لما ارتضت أن يتحمل الرجل عنها اية مسئولية ولما استمرت في تغذية اعتقاد الرجل عنها بأنها أقل اتزاناً وأقل عقلاً منه وأكثر انفعالا .

وغالبا ما تكون انفعالات الرجل لابتزان شديد ولهذا فهو عندما يرى شدة الانفعال من جانب الأثنى ازاء موقف معين فإنه لا يظن الى انها هى التى علمته عدم التعبير عن انفعالاته في ظروف أو مواقف مماثلة . وما يعتقده بحق هو انها أكثر حساسية منه بحكم تكوينها ولهذا فانفعالاتها كبيرة ازاء أحداث صغيرة . وكم سيندهش الرجل عندما يتحقق من مدى البرود والافتكاز السطحية التى تدور في رأس المرأة في نفس الوقت الذى تكون فيه عينها ممتلئتين بالدموع .

وتتناول الفصول الثلاثة التالية الربط بين رغبة الرجل في أشباع غريزته الجنسية وكيف أن هذا هو سبب عبوديته الطوعية للمرأة وقبوله أن يستغل على يديها في مقبل ذلك .

وترى الكاتبة في الفصل الخامس عشر ان ما يظل مستقرا في ذهن الرجل من العقائد الدينية التى تعلمها في الصغر ، عدة أنماط سلوكية قليلة

مطلب غصب الحقيقة والعمل الجاد والسعادة في الالتزام والإحساس بالمسئولية .
(وهذا ما تسميه السعادة في عدم الحرية) .

وتستفيد المرأة كثيرا من هذه الانماط السلوكية وتستغلها لصالحها .
فالمراحة المطلوبة كي لا يخون الزوج . والعمل الجاد مفيد في تحقيق وحيال .
الكبر والسعادة في العبودية تضمن استقلالها للرجل . ولكنها في هذا
الاستغلال لا تحلم الرجل دفعة واحدة ، اذ تستغله اطول فترة ممكنة ولدى
الحياة ، فمن يقدم على قتل اوزة تضع كل يوم بيضة ذهبية .

وفي الفصل السادس عشر تتناول محاولات الرجل المستمرة لاشباع
رغبات المرأة وتلبية احتياجاتها ولهذا فهو يكشف لها كل ما يساعد على
تحقيق هذه الرغبات ومواجهة تلك الاحتياجات . وكانت نتيجة ذلك ان ازداد
اعتماد المرأة على عقل الرجل ، فازداد هو ذكاء ، وازدادت قدراتها الذهنية
تخلقا ، مما خلق هوة فكرية بين الجنسين . فالاختراعات الحديثة ووسائل
المعيشة المريحة لم تترك لذهن المرأة سوى جزء صغير من التفكير .

ولكن الرجل — ولكي يكسب المرأة كمستهلك لبضائعه فهو يتلقاها
مغطيا لها تصورا مختلفا من اساسه ، يصفها فيه بسرعة البديهة والقدرة
الخلاقة والخيال الخصب والمشاعر العميقة . وهذا في رأى الكاتبة وضع له
خطوبته ، فاذا ما برز وضع المرأة المتخلف ليساهم المجتمع بكل مؤسساته في
ايجاد علاج له ، انبرى المدافعون لتسفيه هذا الراى بدعوى الدفاع عن
المرأة .

ويتناول الفصل السابع عشر اهمية وجود الابناء . فبرغم ما لهم من
معزة ، فليس هذا سبب انجابهم . ومن الخطا الاعتقاد ان المرأة فقط هي
التي تسمى لانجاب الاطفال . فالرجل ايضا يريد ذلك اذ يستفيد منهم كل
من الرجل والمرأة لخدمة اهدافه . فالمرأة لكي تجد مبررا لكسلها وغبتها
وعدم تحملها للمسئولية وضمان استقلالها للرجل مدى الحياة وهم بالنسبة
للرجل احد الاسباب التي تبرر استغلال المرأة واستعبادها له .

وفي الفصلين الثامن عشر والتاسع عشر تتحدث الكاتبة عن عيوب
المرأة ورذائلها وهي ترجع الوضع الفكري المتخلف للمرأة الى أسلوب تربيته .
فهي منذ الطفولة يوجه ذهنها الى الزواج وانجاب الاطفال على انه رغبة
وامنية ويستمر هذا الاحساس قائما في كل مراحل حياتها وبشكل هذا الاتجاه
نوع الاطوار الفكرية ومجالات المعرفة التي يقبل عليها النساء والرجال .
من الكتب يتجه نحو السياسة والعلم والفلسفة والاقتصاد ومنها ما يتناول

تؤسوسات الموضة والملكايا والطهى والجريمة والحب والزواج ، وغالباً ما تهتم الرجل بالظائفة الأولى وتهتم المرأة بالمجموعة الثانية . وكل منهما يختنق بأهمية ما يقرأ وعلى غير استعداد للتخلى عن بهذا الاتجاه . ونتيجة لذلك أن أصبح لكل منهم طريق منفصل ، ولكل افقه في التفكير دون حصوله بناء أو خلق دعائم اتصال فكري بينهم . أو خلق خلفية ثقافية واحدة تتيم منصوراتهم وسلوكهم في ضوئها .

والفروق بين الذكور والانثى هي فروق مصنوعة . فالرجل الخلق لانه ينسئ فكله ، ومن خلال هذه التنبية يتغير انتاجه . والمرأة تصبح كذلك عن طريق تخلفها التدريجى وبالتغير المتعمد في شكلها الخارجى .

فالمرأة تخلق انوثتها باستخدام اقنعة من المسحق وتسريحات الشعر والملابس . ومن طريق استخدام هذه الاشياء توجد العروق الكبير بينها وبين الرجل . ويخدم هذا الوضع هدفين . أن تكون مرغوبة من الرجل وأن تكون هابضة بالنسبة له . والمرأة دائماً تلهث وراء كل جديد في عالم المازيل ومن التجويل وتسريحات الشعر . وكلما زاد دخل الزوج تعمقت الأدوات . ولكن تستخدمها والقواعد التى تلزم بها والوقت اللازم لاستيفائها . ومن الاقوال المأثورة والمجروفة أن الجمال أو الوسامة ليست مطلوبة في الرجل . ومعنى ذلك أن مجالات المفاضلة بين نماذج الرجال المخطفة أمام المرأة مبنية على الدخل ومستوى المعيشة الذى يستطيع الرجل تقديمه للمرأة اما الفئسة الصغيرة من الرجال الذين يستخدمون عددا من هذه الاقنعة فانما يفعلون ذلك من أجل كسب العيش مثل الرسامين والشعراء والموسيقين والممثلين .

اما الفصل العشرون فهو عن كيفية استغلال المرأة لظروف المعصل او التعليم . حيث تشير فيه الى العدد الكبير من النساء الذى أصبح اليوم يأخذ مكاته في عالم الاعمال بالاضافة الى الاعداد الكبيرة من الفتيات الدارسات في الجامعة . مما يعطى انطباعا عن حدوث تغيير جوهري على طبيعة المرأة في العشرين سنة الاخيرة ويبدو كما لو كانت اقل ظلما من جيلها السابق وانها قررت أن تتوقف عن استغلال الرجل لكي تصبح رفيقة له وشريكة في العمل وتصل المستولية .

وترى الكاتبة ان هذا انطباع مخادع . اذ ان شغل المرأة الشاغل هو البحث عن الزوج اينما كان . وهى تجد في مجالات العمل او الدراسة الفرص المتاحة لاختيار الزوج الذى تتوافر فيه كل ما ترغبه من الخصائص والصفات التى تتطلبها في الزوج . فالمكاتب والمصانع والكلية ليست بالبيئة لها سوى سوق الزواج المحرى . والاستمرار في العمل يكون فقط جنى

الزواج أو على الأكثر حتى حدوث حمل . وإذا ما خرجت الفتاة من الجامعة وفي يدها خاتم الزواج فقد حصلت على شهادتها بينما يبدأ الرجل حياته الشاقة عندما ينتهي من دراسته .

... والمرأة إذا ما تزوجت رجلا مشهورا أو في مركز مرموق ، حاولت إقناعه أنها ضحت بمستقبلها العلمي في سبيله مفضلة إياه عليه . ولا يأتي إلى ذهن الزوج أنها فضلت أن تكون زوجة رجل مشهور تستولى على دخله وتتمتع بمركزه دون أن تتحمل العمل أو المسؤولية . ولهذا يحاول الرجل بذل أقصى الجهد لكي يعوضها عن تضحياتها . وترى الكاتبة أن من تكمل تعليمها من النساء — وكثاثة — فإنها غالبا ما تكون أقل جاذبية ومناشلة في الحصول على الزوج المناسب ، وحصولها على درجات علمية يمكن أن يرفع قيمتها لدى الرجال .

ويبدو أن الكاتبة لم تستطيع اغفال تلك الفئة من النساء اللاتي يعملن وهن في غنى عن استغلال هذا العمل للحصول على الزوج أو لصامتته . ولهذا نهى في الفصل الحادي والعشرين تسمى هذه الفئة من العائلات بالمرأة المتحررة . وهن تلك التي لديها الجبال والدخل الكافي والأطفال والمنزل الريح . فهي ليست مرتبطة بالعمل كضرورة لعدم وجود من ينفق عليها . ولكن الكاتبة تعود فتحدد الدافع على العمل لديها بأنه للتسلية أو للترفيه . أما دخلها فهو ينفق بحجته على مظهرها وأدوات زينتها .

وتضع لنا الكاتبة أربعة نماذج أخرى من النساء العائلات . فهي إما أن تكون متزوجة من شخص فاشل لا يستطيع مواجهة متطلباتها ، أو أن تكون عقيمة فلا يجد الزوج مبررا لاستمرار الاتفاق عليها ، أو أن تكون قبيحة المنظر ، أو يكون لديها اهتمام بنوع معين من العمل .

والمرأة العاملة تحت أي سبب من هذه الأسباب الأربعة ليست امرأة متحررة . فهي مستعبدة للعمل شأنها شأن الرجل الذي يعمل وهو مكبل بمسئوليات الأسرة .

أما بالنسبة للنموذج الأول من النساء العائلات وهو ما تصفه بالمتحررة فآراء في هذه المجموعة تختار الأعمال التي لا تتطلب تحملا للمسؤولية أو بذلا لجهود . وعندما لا تأخذ فرصتها في العمل كالرجل فهي لا تسعى إلى البحث عن الأسباب بل تسرع بالمناداة بحقوق المرأة والمساواة بالرجل . ولا تقطن إلى أنها هي وحدها السبب وليس الرجل في عدم المساواة هذه . فافتقارها للاهتمام ، وعدم الصدق ، والافتقار التي تستخدمها لتغير تطلعا مظهرها الخارجي وتدعو إلى التحررية منها وعدد مرات حملها اللامتناهية واستغلالها

للرجل ، كل هذا يعتبر كافيًا لتبرير الوضع الذى وصلت اليه . هذا بالإضافة الى متاعب أزواج هذه الفئة من النساء حيث يظل دائها في حالة شعور بالخوف من أن تلحق به الزوجة أو تلو عليه وظيفيا ، كما يشعر بالغيرة من أولئك الرجال الغرياء الذين يلتقى بهم الزوجة في عملها ، بل ويصبح مجرد وجوده أو كيانته كما لو كان غير ذى أهمية أو أن الزوجة ليست في حاجة اليه ، وهو السبب الوحيد الذى يبرر له مساعدته في العبودية للمرأة .

وفي الفصل الثانى والعشرين نتحدث عن الرجل الأمريكى على أساس أنه لا يوجد في مكان آخر رجل مسير تماما كالرجل الأمريكى .

ومن أجل تقديره الشديد للعمل فهو يعتبره امتيازًا أو حقًا للرجل ولهذا يشكر للمرأة ترك هذا المجال له أسفاً من أجلها ومقدر مدى تضحياتها وتنازلها من العمل .

ومن بين نساء العالم فالمرأة الأمريكية تتمتع بحياة مريحة للنسائية ولهذا ففرص خروجها للعمل كبيرة ، ومع ذلك فنسبة النساء المتزوجات العاملات في أمريكا أقل من أى مجتمع صناعى آخر .

وفي أمريكا أعلى معدل طلاق ، وفرصة نمو الإبناء في وجود الأب والأم أقل منها في أية دولة أخرى ومع ذلك فإن معدل المواليد من أعلى المعدلات في العالم إذ الأطفال مصدر لدخل الأم ، حيث يدفع الإباء أعلى نفقة ممكنة ، ولما كان عدم الدفع يعرض للعقاب بالسجن فإنه يدفع صاغرا .

وفي رأى الكاتبة أن سر فشل حركات التحرير النسائية حتى الآن يرجع الى الاتهامات التى تسوقها المرأة ضد الرجل وإلى صورة المرأة في ذهن الرجل أيضا . فالعدو الذى تحاربه المرأة — وهو الرجل — هو فى الحقيقة صديق ، وما العدو الحقيقى للمرأة الا المرأة نفسها بسلوكها وتصرفاتها وهذا ما لم يزل حتى الآن دون البحث . فقصة عدم مساواة المرأة بالرجل هى من وجهة نظر الكاتبة — قصة مختلفة . إذ لم يحدث أن حارب الرجل ضد المرأة ، وما من مطلب طالبت به الا وحصلت عليه .

وهى تختتم هذا الكتاب بتسليمها بأن تسيير المرأة للرجل وصل الى الحد الذى لم يعد الرجل يستطيع معه أن يعيش بدون المرأة . ولهذا فهو مستعد أن يفعل أى شئ يطلب منه . والمرأة ايضا أصبحت عاجزة عن الحياة بدون الرجل . فكل منهما محتاج الى الآخر وان كان الاختلاف في نوع هذا الاحتياج . فهى تستغل الرجل ماديا ، وهو لكى يضفى معنى على حياته . ونظرا لاستفادة المرأة من هذا الموقف فهى لن تسعى الى تغييره . وسيستمر

الرجل في بذل الجهد من أجلها . محققا الكثير من التقدم والنمو الذي يزد من اغترابه الفكري عن المرأة . ويقتدر ما يمدّها بوسائل الراحة بقدر ما سيزداد خمولها وتخلّف قدراتها .

وبرغم ما انسم به الكتاب من القسوة واللوم على المرأة الا انه في الحقيقة دعوة الى تحريرها ولكن بأسلوب من الهجوم العنيف يشعر معه القارئ — خاصة اذا كان من النساء — أن للكاتبة موقفا عدائيا من المرأة . بل ولقد يؤدي في النهاية الى تكوين اتجاه رافض للكتاب وما احتوى عليه على أساس أن هذه الآراء المتطرفة تفقد الحديث الموضوعي طلبه بل وتفقد القارئ الرغبة في الاستفادة مما احتوى عليه الكتاب من وجهات نظر او على الأقل وضعها محلا للنباشة فهي تشفق على الرجل مما تسميه العبودية للمرأة ، وهي في نفس الوقت تلوم المرأة الى حد التحقير من كل اذوارها ، ومن أسلوب حياتها ، وافق تفكيرها متهمة اياها بالضعف والغباء وعدم القدرة على الخلق والابتكار . ولكن ليس لمكونات فطرية فيها — فهي تتساوى في كل الملكات مع الرجل عند الميلاد ، ولكنها بعدم تنميتها لهذه الملكات والقدرات فانما توقفها عند مستوى معين موجّهة اياها الوجهة التي تساعد بل وتخلق وضع المرأة الحالي .

لقد حاولت بلا شك أن تشير المرأة لكي تتخلى عن كل المعطلات التي تعوق وقونها الى جوار الرجل على مستوى واحد . ولكنها في سبيل ذلك حطت من شأن المرأة وانزلتها الى الحضيض مستهينة بفكرها وأسلوب حياتها وقسوتها في التعامل مع الرجل فهي مستغلة انانية لا عواطف لها ، اذا ارتبطت بالرجل فلکی تستغله ، واذا مدحت قوته وذكائه فلکی تحضه على مزيد من الاختراعات التي تهيب لها حيااة أسهل ، واذا اقتدبت على العمل انتقت ما لا يتطلب جهدا ولا يستلزم تحملا للمسؤولية ، مسخرة كل دخلها من أجل زينتها ، فلا هي ساهمت مع الزوج في مواجهة متطلبات الاسرة ولا هي نجحت في ادارة بيتها وتربية ابنائها ، متخذة من العمل مجالا خسبا لاختيار زوج او وسيلة للتسلية والترفيه .

وفي هذا مغالطة كبيرة ، فاین هو ذلك الطراز من النساء العاملات لاجل التسلية والترفيه كما تصفهن ، واللاتي يصرفن كل دخلهن على الزينة والمكياج والجرى وراء كل جديد في عالم الموضة ، ان ما تقع عليه أمينا — في مجتمعنا على الأقل — هو تلك المرأة العاملة من أجل تحقيق دخل اضافي

للأسرة تسهم بنفس القدر مع دخل الزوج في مواجهة متطلبات الأسرة ورغابيتها . والصورة العابة لهذه المرأة العابلة تنسم بالجدية والبساطة في الزينة والملبس ، وإذا ما توافر هذا الشكل الآخر من العلامات وبالتأكيد هو موجود — فهو قلة ضئيلة لا يصح إطلاقها كتميم .

وإذا نتجه المرأة الى العمل فليس الدافع كله هو البحث عن زوج تستغله لتغطية احتياجاتها المادية — كما تذكر الكاتبة — ولكي تخلد هي الى زينتها الخارجية وراحتها الجسدية معطلة بيدها كفاءاتها العقلية . ومع عدم اغفال أهمية الدافع الاقتصادي وراء العمل فالمرأة تجد فيه استكمالاً لشخصيتها وكيانها . ففيه احساس بالذات والوجود والقدرة على العطاء والمساهمة الايجابية في كل اهتمامات الحياة . وهي اذ تعمل ، ففي العمل تعميق لخبراتها واثراء لمعارفها ونضج لانفعالاتها واستغلال للمكانة العقلية التي لم تستطع الكاتبة أن تشك في وجودها بصورة مساوية للرجل . ومع كل تقدم تحرزه المرأة في مجال العمل احساس بالكفاءة والمساواة مع الرجل ، فتتقنه صديقة على مستوى فكري واحد وعقل مفكر يشاركه الرأي ويتحمل معه المسؤولية .

لقد كان من الممكن ان تتبع الكاتبة اسلوباً آخر لا يحمل بين جنباته هذا القدر من التحقير لادوار المرأة التي تضطلع بها ، فلا تقل عظيمة وأهمية ادوارها داخل الأسرة عن مساهماتها الايجابية — والتي يجب بالفعل أن تقوم بها — خارج نطاق الأسرة والا لو تخيلنا مجتمعاً تمررت فيه المرأة على كل ادوارها داخل الأسرة ، فامتنعت عن الانجاب ورعاية الابناء وتهينة جو مناسب لحياة مستقرة ، واتجهت بكليتها الى اثبات كيانها ووجودها في المجتمع الكبير ، فربما نبذت الرجال وتوقفت عليهم ولكن ما لا جدال فيه ان حياة الأسرة وصرحها لا شك منهم وسيمود هذا بالضرورة على الرجل ، فلا نحن بذلك احتفظنا بما هو قائم ولا نحن احرزنا تقدماً .

وقد كان يمكن أيضاً لهذه الكاتبة — دون أن تنال من المرأة — أن تدعوها لكسب أرض جديدة في مضمار الحياة مع الرجل ، وأن تستغل قدراتها الفهنية استغلالاً أطول مدى فتشارك الرجل كل تقدم علمي وكل اهتمام جدي .

لقد كان المنتظر من أمثال هذه الكتب التي تتناول هذه الموضوعات أن تطالب الرجل بمزيد من التعاون مع المرأة داخل المنزل في تربية الابناء ووعليهم وفي المساهمة في انجاز الاعمال المنزلية ، وفي خارج المنزل بفتح

أبواب العلم والعمل على مصراعيها للمرأة حتى يمكنها احراز التقدم والنجاح خاصة وهى فى مرحلة مبتدئة من الكفاح العلمى والعملى . فما دامت القدرات العقلية متساوية مع الرجل فلا بد أن يتحقق لها النمو اذا ما توافر لها المناخ المناسب .

ولكن هذا لا ينسينا فى النهاية أن نقول كلمة حق . فالكتاب بكل ما له وما عليه قد اشتمل على وصف دقيق الى حد كبير — وفى أجزاء كثيرة منه — للسلوك الفعلى من الرجل والمرأة . وهو فى النهاية يمكن اعتباره دعوة الى تحرير المرأة .

الأنثى الخصى

تأليف جرمين جرير

عرض وتحليل علا مصطفى انور *

المؤلفة والكتاب :

ولدت جرمين جرير باستراليا حيث تلقت تعليمها ثم حصلت على درجة الدكتوراة من جامعة كمبردج ببريطانيا . وتعمل حاليا مدرسة للغة الانجليزية بجامعة Warwick البريطانية وفي نفس الوقت تكتب بانتظام في عدد من المجلات .

وهذه هي الطبعة الثانية للكتاب الذي صدر عام ١٩٧٠ ثم اعيد طبعه عام ١٩٧١ (ست مرات) ثم عام ١٩٧٢ (٤ مرات) .

وقد اثار الكتاب عند نشره مناقشات واسعة كثيرة منها هجومى في عدد من المجلات يهين أن نعرض لبعض منها :

تساعت كريستين موريسون Christine Morison عن الهدف من الكتاب نفى رأياها أن المناقشات الفكرية التى تعرضت لها المؤلفة معروفة من قبل كما ان التصريحات الشخصية فيه ليست جديدة أو مثيرة وبالتالي فهو غير ذى نفع سواء للمرأة الساعية الى التحرر أو المرأة السلبية المستكنة .

بينما يرى فوب أدامز Phoebe Adams أن الكاتبة تبحث — من واقع الخبرة الانجليزية كانه مسببات تعاسة المرأة وتقدمها بذكاء مقترحة اصلاحات اجتماعية . بعض هذه الاصلاحات سوف يكون ذا فعالية اذا حدثت مبادرات لتجربتها لانها تبدأ في تواضع وتعتمد على مساهمة جماعات النساء أكثر من اعتمادها على تغيير في القوانين .

وتقول مجلة Choice ان الكتاب فيه تفكير واثارة الا انه يخاطب الجمهور أكثر من المثقفين المهتمين بمشاكل الهوية أو الذاتية identity

* باحث مساعد بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

* Germaine, Greer, The Female Ewauuch, Second Edition, Poladin, London, 1971 .

1 - In : Library Journal 96 : 1381 . A Pril 16 1941.

2 - In : Atlantic 227 : 114, May 1971.

3 - In : Choice : 583,

وشرع كير تومالين Claire Tomalin للكتاب فتقول ان جرير تأخذ موقفاً قويا مهاجماً وجدليا داعياً الى الثورة اكثر من الاصلاح ومصنفا للنساء اما كأخوات في الثورة أو كطيفليات وعلى الرغم من ذكائها فان مهارتها تبدو في اصطياد الثغرات في النظام الاجتماعي الحالي عن اقتراح خطوات عملية للمستقبل .

وترى آن ويزورن Ann Withorn أن مهم جرير لطبيعة الفيضوت على المرأة لا يؤدي بها الى اقتراح حلول بديلة جذرية كاملة بتغير الموقف ، فغضبها ينصب في الواقع على النساء انفسهن لاستسلامهن للدوار المعروضة عليهن . ان الناقدة ترى ان جرير تتعاطف أساساً مع الرجال لدرجة أنها توحد نفسها معهم ناظرة الى بقية النساء باعتبارهن مختلفات عنها وترثي لهن .

وتقول سالي كيمبتون Sally Kempton . ان كتاب جرير هو تجميع لوقائع وتخمينات وهجوم على آراء آخرين وكلها اشياء مهرونة لنا من قبل ان مهارتها تكمن في الحرية والسهولة التي تعرض بها افكارها مفصحة عن نفسها من خلال حديثها عن النساء . ان مناقشتها للموضوع في رأى الناقدة ينبئ عن نفاذ صبر تجاه طبقتها المضطهدة من جانب من لم يضطهد أبداً .

العرض التحليلي للكتاب :

يقع الكتاب في ٣٥٤ صفحة من القطع الصغير ويتكون من مقدمة هي تلخيص مختصر للكتاب - وخمسة فصول . الاول عن الجسم والثاني عن الروح والثالث عن الحب والرابع عن الكراهية والخامس والاخير عن الثورة ويتخلل الكتاب آراء كثير من المفكرين والادباء والكتاب مثل شكسبير وشوبنهاور ومل وغيرهم ناقشت المؤلفة آراء بعضهم خلال الكتابة وعرضت آراء البعض الآخر داخل اطار دون تعليق كذلك تعرضت لكثير من الخطابات التي ترسلها النساء لطلب المشورة الى المجلات النسائية .

وقد اعدت المؤلفة الكتاب الى خمس سيدات فكرت اسماءهن الاولى فقط يمثلون في رايها نماذج مختلفة من النساء اصحاب الارادة .

- 1 - Claire Tomalin, woman and Superwoman New Statesman 80 : 530, O, 23, 1970
- 2 - In : Harvard Educational Review 41 : 408, Ag, 1971
- 3 - In : The New York Times Book Review, P. 4 AP 52' 1971 .

المقدمة :

تعرض الكاتبة في هذا الجزء لوضع المرأة في المجتمع مبينة انها مازالت تشغل حيزا ضيقا من النشاط الاجتماعي فعدد النساء العاملات بالسياسة والوظائف العلمية والفنية Professionals ما زال محدودا للغاية وتحذر جرير من عدم جدوى انتظار المرأة لحدوث التغير من الخارج بواسطة الاكثريين فالتغير في رايها لا بد ان تبدأ المرأة مركزة على تغيير نفسها ثم تعلن عن حريتها عن طريق ايجاد وسيلة للتعبير عن تمرداها على وضعها ، وسيلة تكون خاصة بها وتعكس تحررها واصلاتها .

وترى المؤلفة ان الهدف الذي يريد الكتاب تحقيقه هو ان تكشف المرأة ان لها ارادة بواسطتها تستطيع ان تعبر عما تريد وكيفية تحقيقه . وتأمل جرير ان يكون كتابها هذا ذا تأثير انقلابي مشعلا للحماس في مختلف اركان المجتمع . ولكنها تتوقع المعارضة من جانب السياسيين المحافظين والمصلحين الاخلاقيين والاجتماعيين والفرويديين والماديين والروتوسكيين (نسبة الى تروتسكي) وغيرهم بسبب الاقتراحات المخطفة التي تنادي بها مثل رفض المرأة للزواج والانسحاب من القوة العاملة .

وتعترف المؤلفة انها تثير اسئلة اكثر من اقتراح اجوبة لها الا انها تضع الاسئلة بشكل اكثر ملاءمة للهدف .

وتحتوي المقدمة على ملخص موجز للكتاب .

الفصل الاول : جسم المرأة

ان الهدف من مناقشة الجسم في القام الاول هو معرفة هل هو سبب تخلف المرأة ام على العكس مصدر لامكانياتها وقدراتها على التطور . فتقول جرير : اننا نعرف انفسنا ولكننا لا نعرف ما نستطيع ان نكونه مستقبلا او ما كنا نستطيع ان نكونه في الماضي (١) .

في عرض جرير لخلايا جسم الانسان تبين أن الاختلاف ثانوي بين الذكر والانثى من تلك الجهة (في الانثى تكتمل عملية التزاوج بين الصبغيات تماما بينما في الذكر يتحد ثلاثة وعشرون زوجا من الصبغيات ويبقى زوج منها دون اتحاد يطلق عليه الصبغية س والصبغية ص) . والصبغية ص تكون أحياتا مصدرا لبعض انواع من الضعف عند الذكر . وعموما فان المرأة تكوينيا اقوى من الرجل كما انها اطول منه عمرا .

(١) مقدمة الكتاب ص ١٤.

بالنسبة للهيكل العظمى عند المرأة فرغم أنه اصغر واقل حجما من هيكل الرجل إلا أن هذا لا يعنى نقصا في نمو المرأة وانما يعبر عن إحدى المزايا وهى التفوق في المرونة والتكيف elasticity & adaptability

أن جريير ترى بالنسبة لخطوط الجسم Curves أن كل جسم انساني له وزنه وانحناءاته التى تحددها الصحة والكفاءة وتعرض على معاملتنا لجسم المرأة باعتباره موضوعا جماليا مما يحد من امكانياته في التطور .

بالنسبة للشعر الذى ينظر اليه في العادة على أنه خاصية اساسية تميز بين الجنسين فان جريير ترى أنه لا يوجد فرق يذكر بين الشعر عند الرجل والمرأة بدليل أن الرجل في الوقت الحاضر يطيل شعر رأسه ولا يختلف في ذلك عن المرأة . وكل ما في الامر أن هناك رجلا مشعرين (أى أن الشعر في جسمهم غزير) وآخرين غير مشعرين كما أن هناك اناثا مشعرات واثاثا غير مشعرات وتتدخل السلالة التى ينتمى اليها الفرد في تحديد كمية الشعر النابت في جسمه .

بالنسبة لموضوع الجنس فان جريير ترى أن دور المرأة فيه قد شوه ونظر اليه دائما على أنه دور سلبي مع أن هذا خطأ في رأيها .

وفي الجزء الآخر من الجسم تعرض جريير كيف تؤثر وظيفة المرأة التناسلية والالام الشهوية على جسم المرأة ولكن هذا لا يجعل المرأة عاجزة أو غير طبيعية .

الفصل الثاني : الروح

بعد عرض جريير لجسم المرأة تنعرض لروحها لتبين الامكانيات التى تملكها المرأة في هذا المجال .

تحدث جريير في البداية عن وجود نمط ثابت يسيطر على الحضارة المعاصرة وتسعى اليه المرأة وهو المرأة الجميلة وعلى حين اهتم فنناو اليونان والرومان بجمال الذكر والانثى على السواء ركز فنناو النهضة ومن جاء بعدهم على ابراز جمال المرأة وقتنتها . وفي عصرنا الحالى ينتظر دائما من المرأة أن تبدو في اجمل صورة واغلى وأحدث الثياب بلغة العناية بجمالها الا أن المؤلفة لا تعتبرها امرأة وانما دمية وترفض هذه الصورة للمرأة التى تجعلها اشبه بالمتلة المجردة من ذاتيتها وتنادى بذاتيتها كأمراة .

تنقل جريير بعد ذلك لتحدث عن الطاقة فنعرفها بأنها القوة التى توجه كل كائن بشرى وتلاحظ أن المرأة تبعر جهدها لكى تكون منظمة ومطبعة

بدلاً من تركيز اهتمامها على الموضوع الذى تدرسه وهذه الظاهرة فى رأيها شائعة بين النساء الدارسات فى الكليات الادبية واللائى يصبحن مدرسات بعد ذلك وينقلن بالتالى هذا السلوك ان التعليم فى رأيها لا يمكن ان يكون ولم يكن أبداً موضوع طاعة لذلك ليس من الغريب ان نجد ان المرأة لا تحرز تقدماً علمياً وانما تعمل فى اغلب الاحيان تحت توجيه من جانب الآخرين فبدلاً من ان توجه المرأة نشاطها وطاقاتها نحو العالم الخارجى تمارسه على نفسها فتنتهى الى تدمير نفسها والسبب فى ذلك هو حرمانها من الرؤية والاحتكاك بالعالم الخارجى .

ولكى تفسر هذا السلوك نتبع المؤلف الضغوط التى تتعرض المرأة لها منذ طفولتها . فتمنذ الطفولة المبكرة يفرق بين الاطفال الذكور والاناث فى المعاملة فبينما ينفصل الطفل الذكر عن أمه مبكراً ويشجع على ذلك تظل الانثى مرتبطة على أساس احتياجها الى وقت أطول فى التربية ومعنى ذلك هو بقاؤها تحت رقابة وفى كبت وبينما ينطلق الصبى مع اقاربه فى الخارج تظل الفتاة حبسة المنزل تتعلم الاعمال المنزلية وتستمع الى قصص مخيفة عن الغرائب ذوى التفكير المنحرف .

فتتشب على الخوف والتوجس من العالم الخارجى مما يجعلها تعجز عن التصرف السليم فى حالة تعرضها لتهديد فعلى . وترى جرير ان نتيجة هذه الطريقة فى التربية ان ينفصل الجانب الحسى عن الفكرى عند الفتاة بصورة تفوق بكثير ما يحدث عند الفتى فاذا ما سيطر الجانب الحسى فان الفتاة تتجه الى العمل البدوى ، الطبخ والتفصيل . . الخ ولكنها لا تصل فيه الى مرحلة متقدمة فأغلب المصممين المعروفين والطباخين المشهورين من الرجال واذا اتجهت الى الفكر فانها تظل معرضة للكبت والافتعال والعجز .

وتقابل الضغوط الاسرية بالمقاومة من جانب الفتاة فقد ترفض ان تحافظ على نظافة غرفتها وقد تنضم الى جماعة من الفتيات . . الخ الا ان هذه المقاومة تنتهى عند سن البلوغ حين يفرض على الفتاة كبت عواطفها وغرائزها وتظهر ضرورة ان تتخذ الفتاة دور المرأة المجردة من خصائصها كائناتى وينتظر منها فى هذه المرحلة ان تظهر سلبية انثوية عن طريق عملية الكبت التى تمارسها على نفسها ومن هنا فان سن البلوغ بالذات يعتبر نقطة تحول هامة فى حياة المرأة .

وتنتقل جرير لتبين فشل علم النفس والتحليل النفسى فى مساعدة المرأة ذلك لانهما عاجزان عن فهم المرأة انهما يطلبان منها ان تبحث عن سبب تعاستها فى نفسها ولا يدركان ان سبب هذه التعاسة ليس عجزها عن النهو

الى حالة الاتوثة womanhood وانما ينبع من كمالها ضد ما يمنحها من الحياة والعمل بواسطة قوتها الذاتية ان جرير ترفض نظريات فرويد كلية لانها نابعة من وجهة نظر متسلطة هى وجهة نظر الرجل وقد اعترف فرويد نفسه بعجزه عن فهم المرأة ونظر اليها باعتبارها رجلا ناقصا وبطلها على هذا الاسس ويرى انها لا تصل الى الصحة النفسية المرجوة الا عن طريق انجاب الاطفال .

نتنقل جرير بعد ذلك لتناقش قضية هامة وهى التدرجات عند المرأة وتعرض لنتائج توصلت اليها الباحثة Leonor Maccoby في كتابها The Development of Sex Differences. London, 1967

مبينة ان الانثى يبدان الكلام قبل الذكور وان القدرة اللفظية ليهن أسرع من مثيلها عند الذكور الا ان الذكور افضل في المواقف التى تحتاج الى جرأة (مثل الحديث والمناقشة في الفصل) كما تتفوق الفتيات في النحو والصرف .

ولا يوجد فارق ذو دلالة بين الانثى والذكور في العد والتفكير الرياضى والتفكير المجرد والادراك المكاني والقدرات اليدوية والميكانيكية والعلمية والسرعة الادراكية الحسية . بالنسبة لاختبارات الذكاء وقد وجد ان هناك 11 اختبار لا فارق فيهم بين الانثى والذكور ، كما وجد ان هناك ثلاثة اختبارات في صالح الانثى وثلاثة في صالح الذكور ، وتؤكد المؤلفة على ان فشل المرأة في انتاج اعمال فنية ذات مستوى عال يرجع الى الظروف التى تجد نفسها فيها ، فاذا نجحت في الهرب منها أو رفضها فانها تعبر عن نشاط ابداعي ولن تصل الى ذلك — في رأى جرير — الا بالتمرد الفكرى المفتوح .

وترفض المؤلفة النظر الى المرأة باعتبارها بدون ذاتية غير منطقية وتنظر الى الامور نظرة غير موضوعية . انها ترى ان هذه عيوب وجدت في المرأة بسبب ظروفها ولكنها تطمع في التخلص منها فهى ترى ان المسؤولية تقع على المرأة لكي تطور قوتها الاصلية ان قوة المرأة تعنى قدرتها على تقرير مصيرها وهذا يعنى التخلّى عن كل ما يتعلق بالمجتمع الابوى لا بد في رأى جرير — ان تتاح للمرأة الفرصة لوضع اخلاقيات لا تجردها من امتيازها وعلم نفس لا يسلمها الى حالة عجز معنوى وقد يتهى للمرأة في البداية وهى تبحث عن طريقها في الظلام بدون ارشاد انها تستعيز عن طريقة في التعذيب بطريقة اخرى ولكن يكفى ان تقرر انها قامت باختيار محدد وهذا يعتبر المطلب الاول للفعل الاخلاقي وقد لا تصل ابدا الى الهدف النهائي ولكنه يبقى دائما باعتباره معتقدا وتجد فيه املا .

نتنقل المؤلفة بعد ذلك لتعرض لوضع المرأة في بريطانيا بالنسبة لقوة

العمل مبينة اللامساواة التي تتعرض لها . فعلى الرغم من أن قوة العمل من النساء في بريطانيا تبلغ ٣٩٪ فإن المرأة تتلقى نصف أجر الرجل وأحيانا أقل من النصف كما أن ٢٪ فقط من جملة النساء العاملات (٩ ملايين أنثى) يعملن بالوظائف الادارية و ٥٪ فقط بالوظائف العلمية والفنية ، وينظر الى المرأة في قوة العمل على أنها قوة عاملة مؤقتة مطيعة ولكن لا يعتمد عليها لان الاعتقاد السائد هو أن الاسرة تهمل اهتمامها الرئيسى (نصف الاناث العاملات متزوجات) كما أنها منعقدة الطموح . وتبين جرير سوء حال المرأة في الوظائف المختلفة فإن العاملات بالوظائف العلمية والفنية يتخلين عن مراكزهن بعد الزواج بسبب ضخامة الضرائب المفروضة عليهن من ناحية وبسبب المصاريف التي تصاحب خروجهن من المنزل مثل الاستعانة بمساعدة منزلية ومصاريف سيارة وملابس . . . من جهة أخرى .

وفي مهنة السكرتارية توجد المرأة في خدمة الرجل وتأخذ مرتباً ضئيلاً للغاية بالنسبة لما يجنيه مخدموها وتتأمل المؤلفة ماذا يحدث لو فكرت جميع القائمات بأعمال السكرتارية في الاضراب .

وفي مهنة السكرتارية توجد المرأة في خدمة الرجل وتأخذ مرتباً ضئيلاً صعبة تعانيها دون أن تجرؤ على التبرّد لئلا تتهم بالقسوة نحو المرضى . ثم تذكر أبلغ مثال على استغلال المرأة وهو استخدام النساء العاملات من منازلهن فهؤلاء السيدات يقمن بالعمل المطلوب بأرخص الاسعار دون أى تكلفة او المطالبة بأى حقوق .

حتى الطبييات والمهندسات والباحثات العلميات فإن من النادر الثقة بهن واعطاؤهن مراكز قيادية . وتعطى مثالا بنفسها فهي تعمل كمدرسة في جامعة اقليمية ولو كانت ذكرا لكانت أعطيت زمالة في جامعة رئيسية مثل جامعة كمبردج ولكن على الرغم من كل هذا فقد وصلت المرأة الى بعض المراكز القيادية وتعرض المؤلفة لاسماء عدد من العاملات في ادارة الشركات والبنوك وفي تصميم الازياء ومخرجات ومؤلفات . . مبينة أن السبب في ذلك النجاح هو أن الهدف الذى تضمه المرأة نفسها ليس مجرد المساواة مع الرجل ولكن التفوق عليه .

الفصل الثالث : الحب

في هذا الفصل تتعرض المؤلفة للحب واشكاله المنحرفة ثم وضع المرأة بالنسبة للزواج والاسرة .

ترى جرير أنه منذ بداية الحياة فإن الحب البشرى هو وظيفة للترجسية

(حب الذات) فالطفل يدرك نفسه والعالم الخارجى كشيء واحد ولذا يحب كل شيء ان الطفل يقبل الواقع لانه بدون ذاتية « ego » وحتى عندما تبدأ الذاتية في التكوين فإنه لا بد أن يبدأ في فهم نفسه في ضوء علاقته بالآخرين وفهم الآخرين في ضوء ذاته . ويقال لذلك أن آدم أحب حواء لأنها جزء من نفسه وتشبهه أكثر من أى كائن آخر في الخليقة . ان هذا النوع من النرجسية قبل دائما كأساس للحب الا في العلاقة بين الذكر والانثى فالرجل لديه أشياء مشتركة مع الرجال الآخرين من أجناس وعقائد مختلفة أكثر مما هو مشترك بينه وبين النساء من نفس محيطه بينما المرأة تركز شعورها نحو الرجل — وتعجز عن محبة بنات جنسها لان الحب عندها يوجه نحو البحث عن الضمان الذى لا تجده في النساء مثلها اللأى يعرفن بضغفهن وعدم صلاحيتهن . أى ان للرجل طريقة في الحب مختلفة عن طريقة المرأة .

ثم تعرض جرير لثلاثة اشكال للحب هى انكار الذات altruism
الانانية egotism والتسلط Obsession فاما انكار الذات فيقال من حب الام وهو غريزى ونبيل واثوى وكل الامهات احسوا به الا أن المؤلفة تراه نوع من الابتزاز باسم التضحية ففكرة تضحية والدينا تملأنا بالقلق والاحساس بالذنب وليس بالعرفان بالجميل فنحن نريد سعادتهما ولكهما يشعران بالتعاسة والحرمان ، وكل ذلك بسببنا . وبينما يظل الاطفال الذكور منفصلين فان الاناث يبدأن في ممارسة التضحية الذاتية مبكرا — ويستغل هذا في جذب الفتيات الى مهنة كالتمريض وهى من أصعب المهن وأقلها دخلا بدعوى أنها تعطى احساس بالسعادة لتخفيف آلام الآخرين ومجزية بسبب الاحساس بفعل الخير . وفي العلاقة بين الذكر والانثى تشعر المرأة دائما انها تضحي بذاتها في سبيل الرجل ولكن المؤلفة تعتبر انكار الذات هنا سخفا . فالنساء يضحين لانهن لا يستطعن أن يقدمن أى شيء آخر غير هذه التضحية : انهن يضحين بالشيء الذى لم يكن لديهن أبدا وهو الذات . ان انكار الذات عند المرأة هو أحد مظاهر اللا اصاله في سلوكها .

أما عن شكل الحب في الانانية egotism فهو عبارة عن افتراض اتحاد يوجد بين شخصين وليس حبا موجها من شخص الى آخر ان غيرة الرجل على امراته نوع من الانانية تختلف عن غيرة المرأة فالرجل ينظر الى المرأة باعتبارها امتدادا لذاتيته وتعانى الزوجة من غيرة الرجل وتتحملا بسبب خوفها من فكرة أن يهجرها ويسبب حاجتها الى الضمان والحماية ويشعر الرجل بالفيرة بسبب حبه لذاته بينما المرأة تفار بسبب افتقارها لحب الذات واحد مظاهر هذا الحب الاتانى هو رغبة الجنسين في ان يفتخر بشريكه ان الرجل حريص على التباهى بفتاته أو زوجته امام اصدقائه بينما المرأة

أتل حرسا لانها مستعدة لاهمال معارفها واصدقاتها واتخاذ معارف زوجها اصحاء لها . ان المؤلفة ترفض هذا النوع من الحب الذى يجعل الزوجين شديدي الارتباط لا يستغنى احدهما عن الآخر هى ترى انه اذا كان انكار الذات وهما فليس معنى ذلك ان السلوك فى الحب هو سلوك انثى اساسا ذلك ان حب الذات (الترجسية) الذى هو فى رايها اساس الحب ليس من فعل الذات ولكن من وظيفة الشخصية ككل .

ثم تعرض جرير للصورة الثالثة من الحب وهو التسلط ، وهو احد المظاهر المنحرفة للحب وفيه يحاول كل من الرجل والمرأة التسلط على الآخر الرجل بشكل عنوانى احيانا والمرأة بطرق اخرى وتطلب جرير من المرأة أن ترفض هذا النوع من الحب الذى لا يمت فى رايها الى الحب بصلة ذلك ان الحب ليس تملكا او جنونا او نشوة وانما هو فعل مدرك **Cognitive act**

وتنتقل جرير لتبين تفكير المرأة نحو الحب ان المرأة لا تزال تعيش فى عصر الرومانسية وما زالت صورة المحب هى صورة الرجل ذى الاساليب المسيطرة المتفوق على محبوبته فى صفة من الصفات فقد يكون اكبر سنا او اعلى مركزا او اكثر ذكاء ان المرأة لا تزال تحلم بأبطال القصص والروايات الذين ليس لهم وجود فى الواقع .

بالنسبة لموضوع الزواج تتعرض المؤلفة للزواج تاريخيا فى انجلترا منذ القرون الوسطى وفى ظل الكاثوليكية ثم البروتستانتية ثم تنقل لتعرض للزواج فى الادب وتتوسع فى عرض رأى شكسبير الذى تحدث عن الزواج كطريقة فى الحياة وسبيل الى الخلاص وعن الحب باعتباره اجتماعيا وليس رومانتيكيا اى انه لا يبحث عن العزلة بعيدا عن المجتمع والاسرة والسلطة اما عن صورة الزواج حاليا فهى تظهر فى كثير من الكتب والافلام والمسرحيات حيث كل اسرة سعيدة وكل زوجة ائينة وكل زوج ناجح وهى صورة فى رأى المؤلفة خرافية زائفة تغرق الناس فى الاوهام الكاذبة .

ثم تعرض المؤلفة للاسرة وتكوينها منذ قديم الزمان ثم اشكالها الممتدة والنوعية وتشديد بالاسرة الممتدة التى ما زالت موجودة فى بعض مناطق من العالم كاليونان وايطاليا واسبانيا ففيها تقسيم العمل بين الانثى وفيها يشعر الطفل بأن هناك من يعطيه وقتا للاجوبة على الاسئلة وتعليمه مهارات جديدة وفيها تضيق الفجوة بين الاجيال لان كل الاعمار متمثلة فى الاسرة ثم تتعرض لنشأة الاسرة النووية نتيجة التصنيع والتحضر وتقرن بينها وبين الاسرة الممتدة مبينة كيف ان الاسرة الجديدة منفصلة على نفسها منعزلة عن العالم الخارجى يضغط فيها الاهل على الصغار وتبين تعاسة المرأة فى هذه الاسرة منعزلة عن العالم محصورة الاقربى فى المنزل والسوق والتلفزيون وترفض جرير شكل

عذة الاسرة والزواج ايضا باعتباره قيذا على حركة الزوجين وتقتصر بدلا في الاسرة الممتدة في بلد مثل ايطاليا بفتح مجموعة من الامهات مع اطفالهن وللأباء ان يحضروا ويذهبوا كما يشاؤون ويعيش الاطفال غير مرتبطين بام معينة ولا يحتاجون حتى الى معرفة اهمم الحقيقية وتكون لديهم فرصة الكشف وتعلم مهارات مختلفة ويتميز هذا النظام في رايها بأنه غير معرض للتصدع لانه لا يقوم على اكتاف شخصين يحاولان فرض طبائع وعادات متضادة على الابناء فالاولاد في الاسرة المقترحة ليسوا امتدادا لابويهم ، ولكنهم ينتمون اساسا الى انفسهم ولديهم الفرصة لكي يبدوا انشطتهم الخاصة ويحددوا شكل ومدى التعليم الذي يريدونه انها ترى ان ثورة الشباب في اوربا ترجع الى التوجيه الذي يتلقاه الابناء من جانب الاسرة والمجتمع مما يؤدي به الى النشقت انها ترى اننا اذا كنا نريد استرداد سعادتنا وبهجتنا في الحياة فيجب علينا ان نستمتع لما يقوله الابناء بطريقتهم ولا نفرض عليهم صورتنا المشوهة .

ثم تحدث جرير عن الضمان وفي رايها انه لا وجود له لانه انكار للحياة وتبحث المرأة عن الضمان في الاسرة الا ان جرير تتسائل كيف يتيح الزواج الضمان للمرأة ، ان الزوجة معرضة دائما للحرمان من زوجها اما عن طريق الطلاق او الموت ولا شك ان الام لطفلين التي هجرها زوجها تشعر بلا ضمان اكثر ممن لم تتزوج ابدا ان على المرأة ان تبحث عن نوع آخر من الضمان غير الذي تعطيه الاسرة وهو الضمان الشخصي الذي يتيح لها ان تنظر الى اللاضمان باعتباره حرية . وهى تتهم الزوجات بأنهن محدودات الطموح لا يقدرن على المجازفة . ان الوحدة في رايها ليست بأقصى من المعيشة المشتركة مع شخص انعدمت امكانية الاتصال به .

الفصل الرابع : الكراهية :

ترى جرير ان السبب في الكراهية المتبادلة بين الجنسين يرجع الى وجود النمط الثابت للأنثى فالى ان تتخلص المرأة من هذه الصورة وتنتزعها من تفكيرها وتفكير الرجل فانها ستستمر في تزيف حقيقتها اما اذا استمرت المرأة في الخلج من جسمها وطلب الجمال فوق الانسانية فانها سوف تستمر في الشعور بالاشمئزاز ليس نحو الرجل فحسب وانما نحو نفسها .

وتنتقل جرير لتصور تعاسة المرأة متمثلة في الزوجة المهجورة او زوجة شخص سكير او التي يتركها زوجها وحيدة في المنزل في اغلب الاحيان وتظهر تعاسة المرأة في شكل تضرر مستمر وسمنة زائدة وشيخوخة مبكرة كلها علامات منتشرة في المجتمع لدرجة انها لا تثير الملاحظة ان رتابه وملا له حياة

الزوجة بين جدران المنزل وعملها المستمر فيه والمسئوليات الملقاة على عاتقها وقلقها المستمر على مدى كفايتها في تربية أطفالها بالإضافة الى تنكرها في وسائل تنظيم نسلها وخوفها من فشل الوسيلة المستخدمة أن كل هذا يجعل الزوجة تلجأ الى ادمان الاسبرين والكودابين وكافة اصناف المهدئات والمنبهات كما تنتشر بينهن أعراض لأمراض وهمية وتؤكد جرير تبعاً لإحصاءات طبية أن عدد النساء اللاتي يقدمن على الانتحار يفوق عدد الرجال كذلك عدد النساء الموجودات بمستشفيات الأمراض العقلية كما ترتفع نسبة الأطفال المصابين نتيجة اعتداء الأهل عليهم . وكما تعيش الزوجة في تعاسة فكذلك المرأة التي لم تتزوج فهي لا تقلت من ضغط المجتمع عليها للزواج باعتباره مقياس نجاح الإنثى في الحياة بالإضافة الى قيامها برعاية وخدمة والديها المسنين وهي ظاهرة لا يقدم عليها الرجل أبداً ومن رأى جرير أن أفضل خدمة تستطيع المرأة أن تؤديها للمجتمع هو أن تحرص على سعادتها وذلك عن طريق التمرد والتخلي عن المسؤولية .

أن جرير ترى أن المرأة نعبر عن استيائها في مواقف معينة أمام الناس وفي الأسرة فالمعركة موجودة دائماً بين الجنسين وتكون نتيجة الصراع بين الزوجين هي تهذية الزوج لاغلب أوقاته خارج المنزل بينما تنفخ الزوجة عن غضبها في إساءة معاملة أطفالها وترى جرير أن البديل لهذا السلوك هو أن تبحث المرأة لنفسها عن استقلالها .

وفي عرض جرير لتمرّد المرأة تذكر الحركات النسائية المعاصرة في الولايات المتحدة وهي إما حركات تعبر عن الطبقة المتوسطة وتنادي بالمساواة في الفرص وأن الحل الوحيد لمشكلة الزوجة هو النظر خارج دائرة المنزل المغلقة التي تعيش فيها ، وتعيب جرير على هذه الحركات إنكارها لدور المرأة كإنثى والرغبة في تشبيهها بالرجال وتضييع وقتها وجهدها في البحث عن أعمال ليس من المعتاد إسنادها للنساء وإما حركات تمثل المرأة الاشتراكية التي تعتبر ككاهن المرأة جزءاً من الكهنة الطبقي وأن وضع المرأة الآن هو نتيجة للرأسمالية البورجوازية وتعتبر جرير هذه المحاولات ساذجة فالمرأة لم تعطى تأكيداً بأنها ستتحرك إذا تحررت الطبقة العاملة بطليل أن المرأة في الصين والاتحاد السوفيتي لم يطرأ تغير يذكر على دورها . وترى المؤلفة أن أغلب الحركات النسائية الموجودة إما منافسة للرجل أو تمثل تحدياً له أو هجوماً عليه وكلها طالبت المرأة الرجل بحريتها وأجبرته على ذلك كلما زادت المسافة بين الجنسين وكلها زادت تبعيتها .

الفصل الخامس : الثورة :

تبين المؤلفة في هذا الفصل كيف تستطيع المرأة أن تصل الى تحسين وضعها وتحقيق استقلالها . انها ترفض العنف كعلامة على الثورة وتتهم النساء بحب العنف والبحث عنه والاعجاب بالرجل العنيف وترفض موقف المرأة التي تصل الى مراكز قيادية ثم لا تناصر بنات جنسها (تعطى مثالا ببربارة كاسل في حكومة ويلسون السابقة) وموقف المرأة التي تصبح ربة عمل ولا ترحب بعمل النساء معها . انها تقترح على المرأة لكي تحسن وضعها أن ترفض الزواج وتناقش جرير الاسباب التي تدفع المرأة الى الزواج : فاذا كان من أجل الحب فانه في رأيها يوجد خارج نطاق الزواج . واذا كان للضمان فهو وهم لا وجود له واذا كانت تتزوج لتستريح من العمل فالمقروض هو العكس ، البحث عن فرص أكثر للعمل واذا كان الزواج من أجل الاطفال فقد ثبت أن الاسرة العادية ليست افضل مؤسسة لتربية الاطفال كما أن العالم لا يحتاج الى مزيد منهم . واهم عامل في تحرير المرأة المتزوجة هو فهمها لظروفها ثم معرفتها لمن هم اعداؤها الاطباء والاختصاصيون النفسيون والاجتماعيون ومستشارو الزواج ورجال الدين والزائرون الصحيون . . ، ثم تحليلها لعاداتها ومشاعرها نحو أطفالها ومعانيتها . . . الخ .

ولا بد للمرأة أن ترفض دورها كمستهلك وحيد في مجتمع الرأسمالي فمن الممكن أن تكون النساء جمعية تعاونية منزلية ليخففن عن بعضهن الاعباء المنزلية ويستغفون عن شراء اللعب المرتفعة الثمن عن طريق تعويد أطفالهن المشاركة في الالعب واللعب . كما تدعوا الى تخفيض شراء الملابس عن طريق المشاركة مع أسر أخرى في تبادل ملابس الاطفال وتخفيض شراء ادوات الزينة وشراء أرخصها سعرا .

وتبين المؤلفة أن الطريقة الرئيسية في تحرير المرأة هي اخلال مبدأ التمتع محل مبدأ الالتزام . فمن الممكن أن يؤخذ الطبخ واللبس والحفاظة على الجمال وإدارة المنزل بطريقة غير جدية بدلا من النظر اليها كانشطة قسرية هي ترى أن الروتين متقش في انجلترا ولا بد لربة المنزل أن تخرج عليه وتعمل ما تشعر أنها تريد أن تفعله انها تقول أن الخوف من الحرية قوى في نفوسنا ولكن متى رفضت المرأة قبول الاستقطاب بين رجل وامرأة فلا بد أن تقبل وجود عنصر المجازفة واحتمال الخطأ ، فبال تجربة تستطيع المرأة أن تجد طريق تطورها لان ثورة المرأة اساسا موقفية ومن غير الممكن للمرأة أن تنتظر انهيار الرأسمالية لكي تتحرر لان تحرر المرأة ذاته وقضاءها على الاسرة الابوية سوف يقضى على الدولة الديكتاتورية .

أن المرأة في رأيها تمثل أكثر الطبقات المغلوبة على أمرها ذات الأجر المنخفض فالنساء يمثلن البروليتاريا الوحيدة الحقيقية في المجتمع . ولكن الرجل قام بخطأ واحد هو إدخال المرأة الى السياسة والوظائف العملية والفنية وتستطيع المرأة أن تنسحب من القوة العاملة لترى تأثير ذلك .

وترى جرير أن المرأة لا بد لها من أن تتعلم من تجارب أخوتها وتناضل للحفاظ على تمازجهم . وقد حان الوقت لكي تتحدث المرأة لأن كثيرا من أخوتها النساء على استعداد للسمع أن أفضل طريقة لنجاح المرأة هي أن تجد بهجة وسعادة في الكفاح فهذه البهجة تعنى الثقة في الذات كما تغنى التعاون والاتصال مع الآخرين . والثورة المطلوبة تذهب الى أبعد من الدعوة الى المساواة في الأجر بالنسبة لنفس العمل أنها تريد ثورة في كافة ظروف العمل نفسها . وفي رأيها أن أول اكتشاف للمرأة على درب الحرية هو أن الرجال أنفسهم ليسوا أحرارا فإذا ما تحررت المرأة فسوف يتحرر مضطهدوها .

تعليق :

لقد كشفت جرير بجرأة وصراحة في كتابها عن معاناة المرأة الغربية كنتيجة للوضع الذي توجد فيه . وهي ترمي المسؤولية أساسا على المرأة نفسها وليس على الرجل أو المجتمع وتطالبها بالثورة على وضعها عن طريق تغيير نفسها كنقطة البداية ثم رفض الانماط والاضاع التي تجد نفسها فيها . الا أن المؤلفة تقترح بدائل عجيبة بعض الشيء مثل العلاقة غير الشرعية والمجتمع المثالي على شكل أسر ممتدة مكونة من أمهات وأطفال فقط وانسحاب النساء من قوة العمل الا أن هذا لا يقلل من قيمة الكتاب وما جاء فيه من آراء وتحليلات .

رسائل جامعية :

تنشئة الأطفال لدى المرأة العاملة وغير العاملة

دراسة مقارنة (*)

أشرف سيد عبد الجواد (**)

أولا - أهمية الدراسة والهدف منها :

أصبح خروج المرأة الى ميدان العمل ظاهرة اجتماعية على الباحثين أن يدرسوها ويحللوا أبعادها وآثارها على المجتمع ، وما يتضمنه من نظم اجتماعية بما في ذلك النظام الاسرى ، وفي هذا تشير الإحصاءات العالمية الى أن عمالة المرأة تتزايد يوما بعد يوم ، فعلى المستوى العالمى تعمل ٢٧ مرأة من كل مائة مرأة ، كما تمثل النساء ثلث القوى العاملة فى العالم .
وأما على المستوى المحلى وهو موضع اهتمام هذه الدراسة فتوضح الإحصاءات أن عدد الاناث العاملات المصريات فى عام ١٩٦١ اللاتى تتراوح أعمارهن بين ١٢ و ٦٤ عاما بلغ ما يقرب من ٤١٩ ألفا تزايدت فى ١٩٧١ حتى بلغت ٥٧٣ ألفا بزيادة قدرها ١٥٤ ألف عاملة سنويا .

وبهذا يتبين أن عدد النساء العاملات قد ازداد بشكل ملحوظ مما يؤدي الى توقع زيادة عدد النساء العاملات على المدى الطويل ويشير فى نفس الوقت الى أن المرأة فى المجتمع المصرى أصبحت عنصرا أساسيا فى قوة العمل وفى الإنتاج .

على أن هذا التطور الخاص بخروج المرأة الى ميادين العمل قد يصاحبه نوع من عدم التوازن فى بعض أدوارها وقد يتضح هذا مثلا فى عدم قدرتها على التوفيق بين دورها فى العمل أو خارج المنزل وبين دورها داخل أسرته خاصة ما يرتبط بهذا الدور من واجبات على الأم أن تقوم بها لتنشئة أطفالها .

وبالرغم من وجود آراء كثيرة حول خروج المرأة الى ميدان العمل وتأثيره إيجابيا أو سلبيا فى وظائفها الاسرية ، التى من بينها وظيفة التنشئة الاجتماعية ، إلا أن بعض هذه الآراء كان بمثابة وجهات نظر تعبر عن

(*) ملخص رسالة ماجستير قدمت لكلية الآداب جامعة عين شمس
أشرف الاستاذ الدكتور حسن الساعاتى .

(**) باحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

أصحابها ، وبعض ثلث لجان إلى الإحصاءات الرسمية ليأخذ منها شواهد على ما يذهب إليه ، وبعض ثالث وأخير وهو اقلها هو الذى قام بدراسات علمية بعضها ذو علاقة مباشرة والاخر له علاقة غير مباشرة بموضوع الدراسة .

ومهما يكن امر هذه الآراء والدراسات فهى فى مجملتها تشير الى وجود اختلافات حول تقويم خروج المرأة الى ميدان العمل واثره على البيئة الاجتماعية داخل الاسرة . فالبعض يرى ان له نتائج ميسرة وظيفيا والبعض الاخر يرى ان له نتائج معوقة وظيفيا .

. واذا كان هذا الاختلاف حول دور المرأة وخروجها الى ميدان العمل وعلاقته بالتنشئة الاجتماعية يرتبط باختلاف النظريات التى وجهت البحوث ، وكذلك اختلاف الدراسة والمجتمعات التى سحبت منها هذه العينات ، فهى فى نهاية الامر تقيم مبررا علميا لاختيار موضوع البحث بالشكل الوارد فى عنوانه ، بمعنى ان هذه الدراسة تحاول استجلاء هذا الخلاف من الناحية النظرية ، ويزداد هذا المبرر تدعيا اذا ما لاحظنا ان الدراسات والبحوث التى أجريت فى مجتمعنا حول هذا الموضوع كانت قليلة نسبيا وبعضها لم يتناول العلاقة بين خروج المرأة الى ميدان العمل والتنشئة الاجتماعية بطريقة مباشرة ، فعلى سبيل المثال وليس الحصر تذكر دراسة حامد عمار عن التنشئة الاجتماعية فى قرية (سلوا - أسوان) وهى دراسة أجريت حول انماط التنشئة الاجتماعية فى القرية المذكورة ، ودراسة نجيب اسكندر وآخرين عن الاتجاهات الوالدية فى تنشئة الطفل ، حقيقة ان الدراسة الاخيرة تعتبر هامة فيما يتعلق بموضوعنا هذا الا انها لم تهتم بأثر خروج المرأة الى ميدان العمل على اتجاهات الوالدين فى بعض مواقف التنشئة ، وهذا التدعيم الاخير يبرز الاهمية المجتمعية لموضوع البحث ، وأما عن اختيار اسلوب التنشئة الاجتماعية بالذات فذلك لاهميته بين عمليات ومكونات التنشئة الاجتماعية ولانه يلعب دورا أساسيا فى تشكيل شخصية الفرد فى المستقبل ، ولانه نسبى يختلف باختلاف المجتمعات وباختلاف الثقافات الفرعية داخل المجتمع الواحد . هذا فضلا عن وجود ميل نحو ترشيد اساليب الحياة فى المجتمعات الحديثة ومن بينها اسلوب التنشئة الاجتماعية ، ولذلك فلان الاهتمام بدور المرأة فى التنشئة الاجتماعية او اسلوبها فى التنشئة يعنى الاهتمام بنظام أساسى فى المجتمع وهو الاسرة التى تلعب المرأة فيه دورا هاما ، وبذلك يكون اختيار هذا الموضوع التقاء لتحقيق هدفين .

الهدف الاول : يتمثل فى محاولة الكشف عن امكانية اسهام علم الاجتماع فى فهم الظاهرة وتحليلها وتفسيرها .

الهدف الثانى : ويتمثل فى تحديد اساليب التنشئة الاجتماعية فى مجتمعنا المصرى مما قد يساعد على تقديم اقتراحات تؤدى الى رفع الكفاءة الادائية والوظيفية لدور الام فى هذه التنشئة .

ثانيا - أجزاء الدراسة :

قسمت الدراسة الى جزعين : الجزء الاول ويشمل الدراسة النظرية وعنوانه « الجوانب النظرية لعملية التنشئة الاجتماعية » ، والجزء الثانى ويشمل الدراسة الميدانية وعنوانه « اساليب التنشئة الاجتماعية لدى مجموعة من الامهات العاملات والامهات غير العاملات المتعلقات فى أسر قاهرية » وقد احتوى الجزء الاول على ثلاثة فصول : -

الفصل الاول : - وعنوانه « مفهوم التنشئة الاجتماعية » وفيه تناولت الدراسة نبذة موجزة لمفهوم التنشئة الاجتماعية فى علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى .

الفصل الثانى : - وعنوانه « الاتجاهات النظرية فى دراسة التنشئة الاجتماعية » وفيه تناولت الدراسة أهم الاتجاهات النظرية فى علم الاجتماع المعاصر ، وفيه تناولت المسادية التاريخية والبنائية الوظيفية وتناولتهما لموضوع التنشئة الاجتماعية .

الفصل الثالث : - وعنوانه « تحليل عملية التنشئة الاجتماعية » وفيه تناولت الدراسة بعض العمليات الاجتماعية المرتبطة بالتنشئة ومواقف التنشئة ومراحلها واساليبها ونظمتها وأجهزتها الاجتماعية والعوامل التى تؤثر فيها . وأخيرا قدمت الدراسة بعض الاستخلاصات النظرية واطارا نظريا مقترحا لدراسة التنشئة الاجتماعية وتفسيرها وتحليلها ووضعها فى المجتمع .

أما الجزء الثانى من الدراسة فقد تضمن الدراسة الميدانية .

الهدف من الدراسة :

كان الهدف من الدراسة الميدانية هو التعرف على اساليب التنشئة الاجتماعية لدى مجموعة من الامهات العاملات والامهات غير العاملات المتعلقات فى أسر قاهرية بقصد الاجابة على الاسئلة التالية : -

٢ - هل يصاحب خروج المرأة المتعلمة الى ميدان العمل اتجاهها نحو استخدام الاساليب الحديثة فى تنشئة أطفالها ؟

٢ — هل يؤثر خروج المرأة المتعلمة الى ميدان العمل في دورها في تنشئة أطفالها ؟

٣ — هل تؤثر مهنة إلام المتعلمة في أسلوبها في تنشئة أطفالها ؟

مجالات الدراسة :

أ — المجال البشرى : —

أجرى البحث على عينة من الإمهات العاملات والإمهات غير العاملات المتعلقات من أسر قاهرية ، وتم اختيارهن بطريقة عمدية مع ضبط مجموعتي الدراسة باستخدام المزاوجة أو التماثل الجماعي ، وذلك فيما يتعلق بمتغيري الدخل والتعليم ووجود أطفال أقل من ست سنوات .

ب — المجال الزمني : —

أجريت هذه الدراسة ابتداء من أغسطس ١٩٧٢ وانتهت في أواخر سبتمبر ١٩٧٢ مع العلم بأن الفترة التي أجرى فيها قياس ثبات وصدق الاستبارة وصياغتها لا تدخل ضمن هذه الفترة .

منهج الدراسة : —

استخدمت الدراسة المنهج التجريبي القائم على المقارنة بين مجموعتين أحدهما تجريبية (العاملات) والأخرى ضابطة (غير العاملات) .

وسيلة جمع البيانات : —

استخدمت الدراسة في جمع البيانات استبارة بحث تم تطبيقها عن طريق إجراء مقابلات مع الباحثات وتم تصميم بنود هذه الاستبارة بالاستناد الى التراث النظري من جانب وأسئلة الدراسة التي تحاول الإجابة عليها من جانب آخر .

أهم نتائج الدراسة :

— جاءت الإجابة على السؤال الأول بالإيجاب في بعض المواقف وبالسلب في مواقف التنشئة الاجتماعية ، بمعنى أن خروج المرأة الى ميدان العمل كان له تأثير في بعض مواقف التنشئة الاجتماعية ، في حين أنه لم يتبين وجود مثل هذا التأثير في جوانب أخرى . ومن الشواهد على ذلك على سبيل المثال أنه تبين وجود فروق جوهرية بين الإمهات العاملات وغير العاملات فيما يتعلق بوسيلة النظام وكانت هذه الفروق دالة عند مستوى (٠.٠٥) في حين أنه لم توجد فروق بين المجموعتين فيما يتعلق باستجابة إلام للطفل في حالة مقاومته للفظام وسن الفطام .

— جاءت الإجابة على السؤال الثانى بالإيجاب ، فخرج المرأة الى ميدان العمل يؤثر في واجباتها نحو اطفالها نتيجة لقيامها بواجبات ومهام اخرى خارج منزلها ، وتغيبها عن الطفل . ومن الادلة على ذلك على سبيل المثال ان هناك فروقا دالة بين الامهات العاملات والامهات غير العاملات فيها يتعلق بالسن التى تبدأ فيها الام تقديم الطعام للطفل ومحاولة الام تغليم طفلها خلع الملابس وارتدائها ، والمواظبة على الحمام اليومي للطفل .

— تشير البيانات الخاصة بأساليب التنشئة الاجتماعية لدى الامهات العاملات وعلاقته بمهنة الام انه لا توجد فروق جوهرية في هذا الصدد يمكن ارجاعها الى نوع مهنة الام ، اى انه ليس هناك علاقة بين مهنة الام واستخدامها لاسلوب معين في التنشئة ، مع وجود استثناء واحد فقط يتعلق باستجابة الام واسلوبها في حالة مشاجرة الطفل مع أبناء الجيران ، اذ تبين ان الامهات اللاتى تعملن بالتدريس أكثر ميلا الى استخدام اسلوب التوفيق بين الطرفين ، وهذا بعكس بقية الامهات في المهن الاخرى حيث كن أكثر ميلا الى منع الطفل من اللعب مع أبناء الجيران بجانب توعيته وتهديده .

19. Sidhom, Samiha, **Emancipation of women in Egypt as a social movement**, Unpublished thesis, in partial fulfillment for the degree of M.A. in social work, The American University at Cairo, 1964.
20. Soueif, M. I., **Extreme response sets as a measure of intolerance of ambiguity**, *Brit. J. Psychol.*, 1958, 49, 329-334.
21. Soueif, M. I., **Response sets, neuroticism and extraversion : a factorial study**, *Acta Psychol.*, 1965, 24, 29-40.
22. Soueif, M. I., **Hashish consumption in Egypt, with special reference to psychosocial problems**, *Bulletin on Narcotics*, 1967, 19/2, 1-12.
23. Soueif, M. I., **Behavioural sciences and us**, Cairo : Anglo-Egyptian Pr., 1969 (in Arabic).
24. Woodsmall, R.F. and Johnson, C., **The study of the role of women, their activities and organizations in Lebanon, Egypt, Iraq, Jordan and Syria**, New York : International Federation of Business and Professional Women, 1956.

- attitudes, Unpublished M.A. thesis, Cairo University, 1957 (in Arabic).
9. El-Shafii, Abd-el-Monem Naser, *Fertility in the educated woman*, paper presented to the Cairo Conference on Problems of the Family in Egypt, sponsored by the Ministry of Social Affairs, 19-22 December 1964.
 10. Eysenck, H. J., *The structure of human personality*, London : Methuen, 1960.
 11. Fahmy, Somayya Ahmed, *Children's problems faced by the working woman*, paper presented to the Cairo Conference on Problems of the Family in Egypt, sponsored by the Ministry of Social Affairs, 19-22 December 1964.
 12. Foa, U. G., Convergences in the analysis of the structure of interpersonal behaviour, *Psychol. Rev.*, 1961, 68, 341-353.
 13. Khalifa, E., *Modern feminist movement in Egypt*, Cairo : Modern Arabic Pr. 1973 (in Arabic).
 14. Leary, T., *Interpersonal diagnosis of personality*, New York : Ronald, 1957.
 15. Maccoby, E. E. and Maccoby, No., *The interview : A tool of social science*, *Handbook of social psychology*, G. Lindzey ed., Cambridge : Addison-Wesley, 1954, 449-487.
 16. Riad, Amani, *Volunteering for social work in feminist societies in Cairo*, Unpublished dissertation, in partial fulfillment for the degree of B.A. in social work, The American University at Cairo, 1964.
 17. Secord, P. F. and Backman, C. W., *Social Psychology*, New York : McGraw-Hill, 1974.
 18. Sheatsley, P. B., *The art of interviewing and a guide to interviewer selection and training*, *Research methods in social relations*, vol. 2; M. Jahoda, M. Deutsch and S.W. Cook, eds., New York : Dryden Pr., 1951, 463-492.

REFERENCES

1. Abd-el-Nabi, Kamal, "Women" in the writers' opinion, **Al-Akhbar**, May 27th. 1957. (in Arabic).
2. Amhed, Hasan Zaki, Work problems as faced by women, paper presented the Cairo Conference on Problems of the Family in Egypt, sponsored by the Ministry of Social Affairs, 19-22 December 1964.
3. Ali, Hussein Abd-el-Quader, Planning for nurseries, paper presented to the Cairo Conference on Problems of the Family in Egypt, Sponsored by the Ministry of Social Affairs, 19-22 December 1964.
4. Amin, Quasim, **The liberation of women**, Cairo : Dar-Al-Maaref, (first published 1900), (in Arabic). p. 190.
5. Anastasi, A., **Psychological testing**, London : Macmillan, 1968.
6. Breiquy, Hussein Awad, The legal position of women in the Egyptian family, paper presented to the Cairo Conference on Problems of the Family in Egypt, Sponsored by the Ministry of Social Affairs, 19-22 December 1964.
7. Committee for the Investigation of the Changing Role of Women in Egypt, **The changing role of women in contemporary Egypt : research in progress : Report I : A socio-historical introduction : Some data pertaining to the education, employment and socio-political activities of Egyptian women, with special reference to the period following World War I, 1919-1940**. Publications of the National Centre for Social and Criminological Research, Cairo : 1974 ; 216 pp., (in Arabic).
8. Diab, Fouad, **Women achieving political rights : A study of social**

It will be readily seen that the two interviewing schedules are satisfactorily reliable. In the schedule for working women 76% of the estimates reached 80 or above (with the median somewhere between 70 and 79). Among the non-working women 96% of the estimates attained that level. (with the median estimate somewhere between 80 and 90). The fact the non-working women gave more reliable answers than the working might be a function of the structural characteristics of those questions constructed specifically for each group. This problem, however, will be dealt with in detail, in a future report. For the time being, we think that our interviews are quite dependable. As to the unreliable items they will be treated with due caution. The data collected by such items will, in some cases, be considered suggestive, and, more often than not, will be dropped completely. The full text of the interviews will be published shortly (in English) together with the estimated reliability of each item. Presumably, this will enable the reader to decide for himself.

In the schedule, the model being the administration of standardized tests in clinical psychology. No explanations or illustrations were to be volunteered. If the interviewee seemed out of reach at any point, e.g. seemed unable to understand the question, was absent minded or confused the examiner was required to pose the question again in a clear voice and articulate pronunciation. This could be repeated once or twice. The examiner could skip the question altogether when convinced that the subject was hopeless about that particular item. It was always emphasized that a competent interviewer would be capable of following the rules of standardized interviewing without looking bookish or artificial. Another rule that was emphatically underlined was that response should be recorded while interviewing, either by coding in the case of closed questions, or by note-taking verbatim where the items were open ended. The Committee held regular meetings for the interviewers, every fortnight throughout the period interviewing was going on (which extended over approximately 18 months). In those meetings problems unexpectedly cropping up in the field work were discussed and settled.

II.b.2. The reliability of the interview

Retake reliability was considered quite suitable for our purposes. Retakes were made on 50 working women and 40 controls, over a period of 7 to 10 days. Table 4 provides information about retake reliabilities for both groups of women in the form of percentages of agreement between first and second administration of each item in respective interviews.

	Working women	Non-working women
90 — 100	51	157
80 — 89	94	154
70 — 79	138	106
60 — 69	105	29
50 — 59	65	10
40 — 49	34	5
30 — 39	12	2
20 — 29	4	—
10 — 19	1	—
0 — 9	3	—
Total	507	463

Table 4 : Frequency distribution of estimated retake reliabilities (percentages of agreement between test and retest) of items included in the interviewing schedules.

The female interviewers were selected from among University graduates majoring in psychology, some of them had already obtained a Postgraduate Diploma in Applied Psychology. No psychometric tools were utilized in the process of selection. Desirable personal qualities were emphasized. Characteristics which counted were : adaptability, dependability (implying integrity and competence), friendliness, intelligence, good manners, dutifulness and resourcefulness (Soueif 1967; Sheatsly 1951). In supervising their work our basic policy consisted in combining two trends, viz. generous rewarding and firm sanctioning (presumably to enhance discriminative learning). We were quite aware of the fact that to educate an interviewer is a long and slow process. We also knew that part of the skill is acquired on the job. Our interviewers were invited to attend a few seminars during which the project as a whole was discussed with special emphasis on problems of methodology. Trainees were, also, made to observe some members of the Committee interviewing a number of subjects. Following each case comments were solicited and interviewers were encouraged to participate in discussing emerging problems. The third step was to ask each trainee to interview a number of working and non-working women, under the supervision of one or two members of the Committee and errors of administration were corrected on the spot. This stage completed to the satisfaction of the supervisory the interviewer was permitted to start collecting data for the project.

Whereas interviews were administered at the Centre throughout the pretesting stage it became increasingly obvious that it would not remain possible when we came to the main part of data gathering. In most of the cases the interviewers had to go to the subjects where they lived or had their jobs. The rule was that interviews were to be administered while the interviewee was all by herself, unlikely to be disturbed by the intruding (or overhearing) of other members of the household or working colleagues. One of the basic instructions was that the examiner should stick to the wording and sequence of the items as stated

3. Decisions about children's pocket money.
4. Decisions about children's clothes ?
5. Whose responsibility to look after the free-time activities of the elder male children.
6. Who looks after the free-time activities of the elder female children.

III.c. Regarding coming and going out of the home :

1. How much explicit permission is solicited from, or detailed information is presented to spouse (general).
2. How conflicting situations are met (general).
3. Concerning relatives.
4. Mingling with the other sex (fact and opinion).

III.d. Regarding personal concerns :

1. Choice of clothes.
2. Decisions about make-up.
3. Pocket money.
4. Problems relevant to wife's work.
5. Husband's attitude towards problems relevant to wife's work (fact and opinion).

Part IV : From constrained exposure to interpersonal interaction with a very limited number of persons, to free exposure to communication with unlimited number of people :

1. Topics of conversation with relatives and work colleagues ; family problems mentioned in such conversation.
2. Mere conversation or seeking practical advice.
3. Husband compared to other models.

Regarding the control schedule, 85% of the items included in the experimental schedule were simply reproduced in the control. Only 27 extra queries judged to be specifically suitable to the non-working woman were added to the control interview. Sequence and wording of the questions was the same in the two interviewing schedules.

tion we meant one with fixed alternatives for response plus one alternative inviting the respondent to add any residual point she thought should be mentioned.

Following are the main areas of inquiry covered by the experimental schedule :

Introductory remarks.

Personal data.

Part I : From all-time to part-time availability for house-work :

1. Work time schedule.
2. Work time schedule for the husband.
3. Place of work (town).
4. Place of husband's work (town).
5. Who looks after the children.
6. How the house-work is managed : household gadgets — is there a house maid — amount of help given by the husband and the children (fact and opinion).
7. Recreational time spent with the family.

Part II : From economic dependence to participation in financial responsibility :

1. Income and expenditure.
2. Pattern of carrying out financial responsibility : extent of participation (fact and opinion).
3. Decisions : about main budget — about emergencies — concerning personal matters — regarding expenses on recreational activities. (fact and opinion).

Part III : From a recipient to a partaker in decisions made to define permitted scope of movement :

III.a. General :

1. Decisions about main articles to be purchased.
2. Decisions about recreational activities.

III.b. In raising children :

1. Decisions about having children (fact and opinion).
2. Who looks after the children's school work ?

sense of validity or relevance of data. Experience in field research (Soueif 1967) and clinical psychology however, has taught us that such mutual exclusion is not necessarily the case. Maccoby and Maccoby, after discussing the various positions of those who recommend standardization and those who stand for the unstandardized interview make the following statement : "It is the feeling of the authors that the logic of research requires (at least in the final stages where measurement is attempted) that stimuli be standardized in one way or the other : objectively, or via equivalent meanings. Standardizing the objective stimulus should serve very well in most situations ; there is communality of meanings for most words among people speaking the same language. For most research... there would be little reason for attempting to go beyond the standardization of the objective stimulus (assuming, of course, that careful pretesting has weeded out most of the words which would have special meanings for any significant proportion of the population being studied)". (Maccoby and Maccoby 1954).

We decided to standardize the wording and the sequence of the questions. Another batch of subjects, representing a wide spectrum of literacy, were interviewed with the aim of finding out the form of phrasing and wording which would suit all our interviewees.

Two interviewing schedules, one for working married women (the experimental schedule) and another for non-working housewives (the control schedule), were thus constructed. Both were written in colloquial Arabic, using the kind of vocabulary and expressions most widely used in daily life situations. The experimental schedule included 495 questions comprising about one thousand elemental points. A very limited number of our items were kept open-ended, the majority were made closed (permitting respondents to choose between a predetermined number of alternative answers) or semi-closed. By a semi-closed ques-

"most people like to be interviewed and will usually agree without much persuasion" (Maccoby and Maccoby 1954), measures were taken to construct an interviewing schedule that would suit our purposes.

II.b.1 Construction of the interviewing schedules and training of the interviewers.

The method used by the Committee took account of available previous work to discover in its broadest outline the total universe of questions pertaining of the changing role of women as defined by psychologists (Diab 1957; Fahmy 1964), social workers (Riad 1964; Sidhom 1954), social scientists (Ahmed 1964 ; Ali 1964 ; El-Shafii 1964), legislators (Berequi 1964), high officials (Abd-el-Nabi 1957), Journalists (e.g. Fikri Abaza), writers (e.g. Taha Hussein) and representatives of the Egyptian feminist movement (i.e. Dorria Shafik and Aziza Hussein). The literature ranged from factually informative studies to sheer subjective statements of opinion or belief. A good number of items were extracted from this material. Our next step consisted in inviting some ten working married women, and about ten house-wives to the Centre where they were interviewed in a variety of ways. Our approach at this stage was rather unstructured, the questions were administered in an open-ended form and respondents were encouraged to comment at length and suggested new points for investigation if they had any. More than 400 points of query were thus formulated.

Since we were planning for a large scale study requiring the employment of several interviewers, we thought it would be wise to use a standardized interview. Comparability of information from case to case should be minimum requirement for big surveys. No generalization can be drawn justifiably without providing for such comparability. Nor would there be any way to estimate the reliability of obtained information. It is, sometimes, maintained that standardization is usually achieved at the ex-

to provide a basis of self-image for the incumbent and a basis for the image that his role others will have for him." (Ibid., p. 525). For deeper understanding of the social psychology of women playing their roles in modern society, light has to be shed on the way they perceive themselves and are perceived by the "significant" others.

In this paper we will report on the method of research we utilized in carrying out part I of the project concerned with the changing role of women as shown in their family life.

II.b. Decisions about collecting data :

In choosing the interview as the method for data collection, we took into account fact that 87.7% of our population of women were illiterate (Committee, Report I, 1974)⁺. Though this is enough reason to justify the decision we made, other considerations are, still, worth mentioning. Even if our prospective subjects were all educated we would have opted still for the interview, in spite of the fact that it is much more expensive and time consuming than, say, questionnaires. In a society where close human relationships are highly evaluated, questionnaires seem so impersonal that a good number of the population would not cooperate. A typical situation that would result in maximum non-cooperation arises when questionnaires are sent by mail. More than 80% would not respond, compared with the usual 30% to 40% expected by a Western student. Even administering questionnaires in a group testing session would not improve the situation much. A sizeable number of respondents would answer carelessly, dropping a few questions here and there or giving answers that are obviously absurd or mutually contradictory. This is particularly the case with subjects other than school and university students. For those reasons, over and above the known merits of the interview, least of which is the simple fact that

⁺ In 1961 the percentage of illiterates among female industrial workers was estimated at 82.4.

aspects of the work situation. Examples of such problems are : worry about kids left at home, pregnancy, and some marital conflicts triggered by or relevant to the woman's work conditions.

The changing role as reflected in the area of personality structure may be investigated with reference to traits, attitudes and self-image. Some generalized temperamental traits seem promising in shedding meaningful light on the psychology of the emancipated woman. Emotionality, extraversion-introversion, level of aspiration and the tendency towards extremeness of response are such traits (Eysenck 1960; Soueif 1958; 1965). Interpersonal dimensions said to account for most of the individuals' conduct in problem solving groups also seem promising. Two such characteristics have been identified : "Dominance-submission" or interest in production, and "Love-hostility" or interest in people (Foa, 1961; Leary 1957, p. 65). The study of values and attitudes also seems worthwhile. It is hoped that an inquiry into the prevailing profile or profiles of basic attitudes (e.g. as defined by Allport, Vernon and Lindzey; Anastas 1969, p. 488 and 649) would reveal significant constellations of value judgements or types of attitudinal organization to be correlated with the changing position of women. And lastly the woman's image, as seen by herself and by others, will be considered for investigation. The interaction between one's image and one's role has been aptly described and documented by various investigators (Secord and Backman, 1974, p. 527). Goffman delineates the interaction as follows : "It is important to note that in performing a role the individual must see to it that the impressions of him that are conveyed in the situation are compatible with role-appropriate personal qualities effectively imputed to him : a judge is supposed to be deliberate and sober; a pilot, in a cockpit, to be cool ; a bookkeeper to be accurate and neat in doing his work. These personal qualities effectively imputed and effectively claimed, combine with a position's title, when there is one,

ascribed to such axes or vectors. No such thing as a mystical sense of historical direction is presupposed. Nor did we intend to treat such vectors as if they were intrinsically unidimensional.

II.a. Education, employment and participation in socio-political activities were regarded as the main independent variables which accelerated the rate of change in the role of women. We defined our point of interest as the social psychology of the changing role as played by women in their interactions within various life situations. We decided that from that point of view the nature and significance of such change might be fruitfully studied with reference to three main areas of interaction : (a) family life, (b) work situation and (c) personality structure.

As to the dynamics of family life the course of changes was expected to be adequately assessed along four main dimensions:

- (a) From economic dependence to participation in financial responsibilities.
- (b) From all time to part-time availability for house-work.
- (c) From a recipient of to a partaker in decisions made to define permitted scope of movement.
- (d) From constrained exposure to interpersonal interaction with a very limited (and predetermined) number of persons (a state symbolized by the veil and actualized through segregation) to free exposure to communication with an unlimited number of people.

Regarding the work situation, we thought it would be rewarding to study the progression of change as manifested in the following areas of interaction :

- (a) The working woman as a colleague (to males and females).
- (b) The working woman as a superior (to males and females).
- (c) The working woman as a junior colleague (to males and females).
- (d) The working woman as a penetrable system (or gatekeeper) through which home-problems leak into and affect various

response and estimated interclassifier agreement was found to be satisfactory. (average $\rho = 0.80$). Following are the categories utilized, presented in descending order according to frequency of answers classified under each :

1. Problems concerned with the changing position of women.
2. Problems of family life.
3. Cultural problems.
4. Political problems.
5. Problems of morality.
6. Religious concerns.
7. Questions touching on public service.
8. Problems of recreational activities.
9. General social problems.
10. Economic problems.
11. Personal problems.

To be sure our group of respondents cannot be described as representative of the Egyptian population at large. For the present author, however, such a result served as a good pointer to the fact that the "Changing position of women" was a salient matter of concern to a broad sector of the population. It was, therefore, chosen for investigation. A committee was set up in April 1965 to carry out the inquiry under the chairmanship of the author.

II. PLAN OF RESEARCH

Although this is a fact-finding survey, (exploratory in nature), a preliminary theoretical analysis was deemed necessary for the orientation of our empirical endeavour. Without structuring the field the data we were going to collect was bound to be meaningless pieces of a massive jigsaw puzzle. Consequently a working conceptual framework was figured out with the intention of defining some hypothetical axes that would serve as guide-lines to direct our field work. No residual connotation is

flicts, their prevailing pattern and precipitating factors.

I.b. The foundation of the National Centre for Social and criminological research :

In 1955 the National Institute for Criminological Research was founded in the city of Cairo. And in 1959 the Institute became the National Centre for Social and Criminological Research⁺. The reason for the change was stated as follows : ... rapid progress in education, modernization and industrialization is going on all over the country. Such progress is expected to generate a number of social changes that will have far reaching effects on the pattern of life led by the Egyptian people. The Centre would provide for applied research to supply policy makers with advice based on a scientific view of the social reality * (Soneif, 1969, p. 62 ; Khalifa, 1964, p. 101). During fifteen years the National Centre has sponsored and financed a good number of large and small scale studies⁺. Within this framework it was only natural that the changing role of women would be welcomed as a topic for a large scale project of research.

I.c. How the present work came to be carried out :

Early in 1965, in response to an invitation by the Centre to study, under its sponsorship and financial support, any social problem he would consider significant, the present writer administered the following open-ended question to some 250 University students : **Supposing a social scientist was willing to carry out a scientific inquiry into one of the long standing problems around; would you suggest three such problems you consider important. The problems should be presented in a descending order of importance.** Adequate categories of classification were developed and definitions for such categories were formulated. Each one of four research workers independently classified the

* Act 211 passed in 1959 by the Egyptian Government.

⁺ The Centre has also set up courses for the training of Egyptian and Arab research workers and personnel involved in various fields of service.

Four years later the curriculum was added to, including, among other topics, education and ethics, history of ancient Egypt, history of modern Egypt, famous women in history, health education, interior decoration and marriage and marital adjustment. (Committee, Report I, p. 49). In 1919 women participated actively in a wide variety of political activities which took place during the National Revolution (Ibid., p. 178). In 1927 women began to work in the textile factories in Mahalla-el-Kubra (Khalifa, 1973, p. 132). And in the early thirties women began to graduate from the University and work as professionals (Committee, Report I, p. 49).

The flow of such events went on concurrently with other social changes that had diverse effects on various aspects of life in the country. Of particular importance is the steady increase in the volume of urbanisation, the positively accelerated march of modernization (by which is meant contact with the West) and the steady increase of the cost of living. Gradually the working woman became more welcome as a wife, a daughter, a sister... etc. These changes entailed tremendous change in the positions women occupy in relation to the male members of the family : husbands, fathers and/or brothers. Caught between the old pattern of interpersonal interaction with its grip consolidated by custom and tradition, and the emerging one with its insistence through the urging need for adequate adjustment the family unit has become exceedingly vulnerable for all sorts of conflict. The following remark by Woodsmall and Johnson is pertinent : "Social changes in home and family life... raise problems of personal readjustment that are of concern to many thoughtful Egyptian leaders of both sexes. Many young people are now caught in a conflict between generations and between different cultural patterns... These conflicts arise in such daily matters as choice of work, travel, mixed social activities and religious belief and practice" (Woodsmall and Johnson 1956). The need was frequently expressed for a psycho-social study of such con-

sidered a recent change as one observes the flow of life characteristic of any great metropolis...". Indeed the shedding of the veil, which dates back to about the year 1919, when the National Revolution for independence flared up and the first demonstration of women walked out in the streets of Cairo, was just one of those historical incidents which mark the end of a certain stage of development and the opening of a new era. It might not be out of place to identify some of those events which led to the emergence of the role of women as it is, actually, lived through.

Towards the end of the 19th century events entailing far-reaching social changes in the role of women were taking place. Primary education for girls had started as early as 1873. In the following few years it went through a number of modifications, to be crowned in 1900 by permitting school girls to obtain a government-acknowledged certificate for the completion of primary education. (Committee, Report I, p. 21). In 1892 Hind Nofal, a woman writer, published the first women's magazine **Woman (al-Fatah)**. It published stories of European women writers, scientists, poets ... etc, besides articles by enlightened women from Egypt and some Arab countries. A number of other women's magazines followed in the next few years (Khalifa, 1973, p. 36). In 1900 Quassim Amin, an Egyptian writer who studied law in Paris, published his book "**The emancipation of women**", which was considered, by some historians, as a manifesto for the feminist movement. In that book Amin defended the right of women to education and participation in social activities and attacked the veil, prearranged marriages, polygamy and males' prerogative of divorce. (Amin, 1900). In 1903 the first group of women to obtain a teaching Diploma graduated from Sanya teacher training school, in Cairo. In 1908 the first secular University was established and women were encouraged to attend (as auditors) lectures, to be delivered with a women's section, on psychology, ethics, education and some medical topics.

Years	Men	Women	Total	men to % to total
1958	5635012	62455	5697467	1
1957	5951721	67439	9010160	1
1958	5869848	350495	6220343	6
1959	5745566	360831	6106397	6
1960	5808119	355631	6163750	6
1961	6314507	388425	6702932	6
1962	7193134	485531	8378665	6
1963	6201970	528219	6254181	8
1964	7752462	660274	8412736	8
1965	6358889	696675	7055564	10
1966	6598532	726980	7323512	10
1967	6425938	792737	7218675	11
1968	6627774	822704	7450478	11
1969	6602202	803959	7406161	11
1970	6858584	811766	7670350	11
1971	7171785	907382	8079167	11
1972	7330021	956195	8286126	12

Table 3 : Men and women registered voters from 1956 to 1972.

(a) a brief summary of those historical events which gave impetus to the mentioned change, (b) how the present project came to be thought of, (c) out-line of the plan of research and (d) the procedural steps undertaken in carrying out stage I of the plan. Other reports will follow, their aim being to release information on the outcome of analyses of data belonging to this same stage.

I.a. An historical perspective :

In their brief report Wood small and Johnson (1956) stated the following : "The main landmark of advance in the position of women has been passed in Cairo and practically forgotten — the shedding of the veil and of the segregation that it symbolized — and a new pattern of living has been accepted. Today, in Cairo, it is difficult to recognize the signs of what may be con-

Years	Primary schools		Secondary schools		The Universities	
	Number of girls	%	Number of girls	%	Number of girls	%
1920	21747	24.5	28	.85	—	—
1930	109715	29	928	5.87	16	.14
1940	277490	35	2503	6.29	431	4.5
1950	368801	38	14521	12.26	1824	5.4
1960	997266	38	28744	21.00	12294	15.95
1970	1422262	38	95076	32.00	60923	21.24

Table 1 : Number of girls at various stages of education (from 1920 to 1970), and percentages of girls to the total number of students.

Years	Female labourers		Female office workers and professionals		Total	
	Number	Average wage per week ⁺	Number	Average wage per week	Number	Average wage per week
1957	20349	126	8909	428	29258	217
1958	22224	124	9814	425	32038	216
1959	22166	123	10222	434	32388	220
1960	21617	132	10771	446	32388	236
1961	26344	132	12943	437	39287	232
1962	29011	128	14073	444	43084	231
1963	31061	169	17169	479	48230	279
1964	33743	190	19332	507	53075	305
1965	35088	196	24280	519	59368	329
1967	33865	230	29466	519	63331	365

⁺ Average wages in Egyptian pounds.

Table 2 : Number of working women and their average wages per week from 1957 to 1967 (in business employing 10 or more workers).

THE CHANGING ROLE OF WOMEN IN CONTEMPORARY EGYPT : DESIGN FOR A FACT FINDING SURVEY

Directed by

M. I SOUEIF

Chairman, psychol. Dept, Faculty of Arts, Cairo University.

With the assistance of

M. FARGHALY FARRAG & ABDEL - HALIM M. EL-SAYYED

Psychol. Dept., Cairo University

NAHID RAMZY

National Centre for Soc. & Crimin. Research, Cairo.

I. INTRODUCTION*

This is the second of a series of reports on the study of the changing role of women in modern Egypt, conducted at the National Centre for Social and Criminological Research (Cairo) since April 1965. The first report presented a socio-historical analysis of data pertaining to the education, employment and socio-political activities of Egyptian women, with special reference to the period following World War I. (Committee, Report, I, 1974). The analysis was intended to offer a background information as to the size and direction of change involving those three main areas taken as important determinants in shaping the role of women. Tables 1, 2 and 3 provide relevant information. (Ibid; pp. 57, 128 and 207). The present paper attempts to present the following :

* Dr. Safwat E. Farag, at the Psychol. Dept., Cairo University, is responsible for data processing and computation.

THE NATIONAL REVIEW OF SOCIAL SCIENCES

Vol. 12

September 1975

No. 4 & 3

CONTENTS

[illegible]

THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH

Chairman of the Board of Directors
Prof. Dr. AHMAD M. KHALIFA

Board of Directors

Mr. Ibrahim El-Kalyoby, Dr. Hassan El-Saaty, Dr. Hassan El-Bassosy, General Hussein Ibrahim, Mr. Hussein Awad Bereky, Dr. Zakaria El-Darawy, Mr. Abdel Mon'em El-Maghraby, Mr. Adly Baghdady, Dr. Ali El-Mofty, Dr. Mokhtar Hamza, Mr. Mohamed Fathy, General Mahmoud Khalil.

THE NATIONAL REVIEW OF SOCIAL SCIENCES **The National Center for Social and Criminological Research** **Gezira P.O., Cairo, Egypt**

Editor-in-Chief
Prof. Dr. Ahmad M. Khalifa

Assistant Editor
Dr. Nahed Saleh

Editorial Secretary
Mohamed Howaidy

Publications Committee :
Dr. Sayed Oweis, Dr. Adel Azer, Dr. Nahed Saleh, Dr. Noha Fahmy,
Mr. Essam El-Meligui, Mr. Mohamed Howaidi.

Price Per Issue
U.S. \$ 1.50

Issued Three Times Yearly
January — May — September

Annual Subscription
U.S. \$ 4.00

THE NATIONAL REVIEW OF SOCIAL SCIENCES

- * The Changing Role of Women in Contemporary Egypt.
Creativity and Personality Traits in Females.
 - * «Flexibility — Rigidity» Trait among Working and Non-Working Women.
 - * Status of Women in Relation to Fertility and Family Planning in Egypt.
 - * Some Demographic Characteristics of Egyptian Women.
 - * The General Concept of Contemporary Egyptian Women.
 - * The Role of Women in Modern Egyptian Society.
 - * Status of Egyptian Rural Women.
 - * Psychology and Women's Issues.
 - * Women's Emancipation and Human Evolution. A Biological Approach.
 - * The Role of the Egyptian Women in Social Development.
 - * Women in Personal Status Laws.
-
- * Book Reviews.
 - * Dissertations.

SPECIAL ISSUE ON WOMEN

Issued by
The National Center for
Social and Criminological Research,
Egypt



No. 2 & 3.

September 1975

Vol. 12



Bibliotheca Alexandrina



0535517